مصطلحات
التاريخ الإسلامي
فـي العربيـة



اسم الكتـــاب: مصطلحات التاريخ الإسلامي في العربية
المـــؤلـــف: أ/د. خالـد فهمـي
موضوع الكتاب: لغة
عدد الصفحات: 760 صفحة
عدد المـــلازم: 47.5 ملزمة
مقاس الكتـاب: 17 x 24
عدد الطبعـات: الطبعة الأولى
رقـم الإيـــداع: 23471 / 2018
الترقيم الدولي: 3 - 621 - 278 - 977 - 978 ISBN:

التوزيع والنشر



القاهرة - جمهورية مصر العربية
هاتف: 01012355714 - 01152806533
E-mail: elbasheer.marketing@gmail.com
elbasheernashr@gmail.com

جميع الحقوق محفوظة



مصطلحات التاريخ الإسلامي فـي العربيـة

دراسة لسانية تطبيقية في المعجمية والمصطلحية

تأليف:

أ.د. خـالـد فهمـي

كلية الآداب/ جامعة المنوفية

تقديم:

أ.د. أحمد محمود



بسم الله الرحمن الرحيم

فاتحة كلّ خير، وتمام كلّ نعمة



إليها . . .

حتى تعود !

خالد فهمي



بسم الله الرحمن الرحيم

بين يدي الكتاب

الحمدُ لله ربّ العالمين، والصلاةُ والسلام على أشرف الخلق أجمعين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، ومَن دعا بدعوته، واهتدى بهديه إلى يوم الدين، وبعد...

فمِن الأمور المقرّرة التي لا يجهلها مَن له أدني إلمام بمسيرة الفكر العربي/ الإسلامي= أنّ علم التاريخ شغلَ في بنية هذا الفكر موقّعًا رفيعًا، موقعًا يوشك أنْ يُسامي موقعَ علوم الدين المتمركزة حول الوحي، عقيدة وتشريعًا وأخلاقًا. وبأثرٍ من ذلك الموقع الدّال على حفاوة العقل المسلم يرصدُ "تجربة الأمّة" في سياقاتها المختلفة عبر الزمن، تضخّمت المدوّنة التاريخية العربية، وتهيّأ لها من ثراء المادة وشمول المعالجة لأنماط شتّى من الكتابة ما أصبح معلومًا بالضرورة، بحيث لا يحتاج إلى مزيدِ بيان. وكان من تلك الأنماط ما ابتكره المسلمون ابتكارًا غيرَ متأثّرين فيه بمثالٍ سابق، وما سبقتهم إليه الأممُ والشعوب الأخرى التي اتّصلوا بها، وأخذوا عنها أخذَ الغالب المنتصر لا المغلوب الذّليل الذي لا يسعه غيرُ النقل والتقليد.

ولا مريةَ في أنّ الإسلام نفسه - من زاوية كوْنه دينًا - قد بثّ في روْع المسلمين ضرورةَ العناية بالتاريخ، وتقصِّي أحداثه والتماس ما فيها من عظةٍ

بليغة أو درس مُستفاد. فالإسلام - كما يقرّر بعض المستشرقين بحقّ - "**ديانةٌ ذات إحساس تاريخي قوي**»، فقد تحدّث القرآن عن قصص الشعوب الماضية، وحفلت آياتُه بالعِبَر من دروس التاريخ، وكان محمّد - ﷺ - مدركًا لمكانته في التتابع التاريخي للوحي المُندرج والمتوالي، وكانت بعثته حدثًا تاريخيًّا حُفظت غاياته ومعانيه، وتثبّتت بالحفظ والتدوين. وأعقبَ ذلك تبني مبدأ الإجماع الذي بمقتضاه انتقل التوجيهُ الإلهي من النبي بعد موته إلى الأمّة الإسلامية كلّها؛ ممّا أعطى أهمية مستمرّة لأعمال تلك الأمّة وتجارتها، التي يمكنُ أن تتجلّى في تاريخها أسرارُ المقاصد الإلهية على الأرض. وكانت المجتمعاتُ الإسلامية منذ أزمنةٍ قديمة مُدركة تمامَ الإدراك لمكانتها في التاريخ، ومعنيّة بتدوينه ليُترك للعصور التالية. [مؤرخو العرب والإسلام حتى العصر الحديث، تحرير: برنارد لويس، ب. م. هولت، ترجمة: سهيل زكار، دمشق، دار التكوين، 2008، ص15 - 16].

وعلى هذا النحْو استقام لأمّةِ الإسلام من العوامل المحفِّزة ما دفعها إلى تدوين تاريخها تدوينًا مُتّصلًا، يكشف عن عمق تجربتها وثرائها في الزمن الماضي، وممّا يثير الدهشة والإعجاب معًا ذلك أنّ التدوين التاريخي الذي وسَمَ الحياة السياسية للأمّة منذ منتصف القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي) تقريبًا، إلى يوم الناس هذا. ومرجعُ ذلك إلى أنّ تلك التجربة على طولها وامتدادها كانت موصولةَ الأسباب بحركة الأمّة أكثرَ من صلتها بواقعٍ سياسي متقلّب، موّار بالتحوّلات، مفعم بألوان التغير العنيف.

ومِن المجانبة للصواب - في رأيي - أنْ يُتّخذ ذلك الماضي الممتدّ الذي حرص العرب/ المسلمون على تدوين أحداثه بكلّ تفصيلاته ودقائقها وتحوّلاتها الفارقة= مجرد موضوعٍ للحكم عليه انطلاقًا من تحيّزات دينية أو

سياسية أو أيدولوجية، ولكنّه ينبغي أن يكون موضوعًا للفهم والنقد أولًا، ثمّ مصدرًا للهداية والاستنارة ثانيًا؛ إذِ المؤرخ الحقّ لا يرومُ الحكمَ على الماضي، بقدْر ما يحرص علي فهْمِه واستِكْناه خصائصه، وتبيُّن مسارات تطوّره. إنّنا لا نريد أن نجعل التاريخَ كما يقول المؤرخ التركي محمد فؤاد كوبريلي: "**شاهد زور في سبيل المنافع السياسية، أو للدفاع عن الآراء المغرضة؛ فإنه عملٌ مؤلم حقًّا، وغيرُ مُجدٍ للعلم وللكرامة الإنسانية**"» (من تقديمه لكتاب باتولد، تاريخ الحضارة الإسلامية، ترجمة: حمزة طاهر، القاهرة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ص25)، بل نريد أنْ نجعله بحثًا واقعيًّا جادًّا يسهمُ في بناء الوعي المعرفي للمسلم المعاصر بناءً صحيحًا.

ومهْما يكنْ من أمر، فقد اكتسبَ مصطلح التاريخ في الذهنيّة الإسلامية دلالتين متلازمتين: دلالة على أحداثِ الزمن الماضي كلّها ما علمنا منها وما لم يكنْ إلى العلم به مِن سبيل، ودلالة على عمليّة التدوين أو الكتابة لما نعرفُ من تلك الأحداث وفقًا لجملةٍ من الأصول والقواعد. (انظر: قيس ماضي فرو، المعرفة التاريخية في الغرب، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودارسة السياسات، الطبعة الأولى،2013م، ص11).

وكما أخضعَ ماضي المسلمين- من جهةِ كوْنه فعاليات بشريّة على الأرض - للنظرِ المتأنّي والفحص الدقيق في الدرس التاريخي الحديث؛ فقد نالت "المدوّنة التاريخية العربية الإسلامية" قدرًا لا بأسَ به من العناية والاهتمام، فيما يُصطَلح على تسميته بـ"تارخ التأريخ"، وإنْ غلب على الدراسات التي قُدّمت في هذا الجانب طابعُ السّرد والوصف، وافتقر بعضُها إلى البُعد التحليلي والحسّ النقدي، ولم تركّز تركيزًا كافيًا على تبيّن أوجه الصّلة بين طبيعة المعرفة التاريخية والسياق الديني والسياسي والاجتماعي الذي أنتجها.

ومِن أنماط التدوين التاريخي التي ظفرت بنصيبٍ موفورٍ من عنايةِ أسلافنا من المؤرّخين والكُتاب= معاجم المصطلحات والمفاهيم التي توجَّهت بخطابها المعرفي إلى قاعدةٍ واسعة من الجمهور؛ فشملتِ العالمَ القدير، والطالبَ المبتدئ، والقارئ العام غير المتخصّص، إنْ جاز التعبير. فكان هؤلاء يستثيرون تلك المعاجمَ للوقوف على معاني ما يعرضُ لهم من مصطلحات وألفاظ قد لا يسعفُ الوقت لتعقّبها في مظانّها، أو تقصر المعرفة عن بلوغ تلك المظانّ.

ويدلّنا الواقع المشهود على أنّ المؤرخين المعاصرين صرفوا قدرًا من نشاطهم العلمي إلى صناعةِ معجمات مِن هذا الطراز تتغيّا تقديمَ شروح مقتضبة أو مستفيضة لمصطلحات التاريخ والحضارة الإسلامية وما يدور في فلكهما. وكانت لهم في هذه السبيل جهودٌ وافرة ولكنّها مُرتجَلة، ومخلصة، لكنّها لا تنهض على أساس نظريٍّ مكين، ولا تقوم على الحدّ الضروري من المعرفة بالصناعة المعجمية من منظور الدرس اللغوي الحديث؛ فلا جرم كان حظُّ التجريب فيها أوفى مِن حظّ التطبيق القائم على المعرفة المنظّمة.

وإذا كان التراثُ التاريخي العربي الإسلامي قد نال - كما أسلفنا - قدرًا لا بأس به من عناية المؤرّخين والباحثين في العصر الحديث؛ فإنّ معاجم المصطلحات تحديدًا - باعتبارها أحدَ أنماط التدوين التاريخي - لم تنلْ فيما نعلم من العناية ما هي قيمة به، لا مِن زاوية الصناعة المعجميّة، ولا من زاوية التحليل التاريخي. وفي هذا السياق يأتي هذا الكتاب الذي نقدِّم له "**مصطلحاتُ التاريخ الإسلامي في العربية، دراسة لسانية تطبيقية في المعجمية والمصطلحية**» سدًّا لتلك الثغرة، واستدراكًا لذلك النقص.

ومؤلفُ هذا الكتاب (**هو الأستاذ الدكتور خالد فهمي**) لغويٌّ مرموق، يشغل علمُ المعجم أبرزَ مجالات اهتمامِه المعرفي ونشاطه البحثي. ومِن الحقّ

أنّ تخصّصه في علم اللغة لم يقمْ حاجزًا بينه وبين الانفتاح الواعي على الثقافة العربية/ الإسلامية، بكلّ عناصرها ومفرداتها. ومِن هنا فقد جاءت دراساتُه المعجمية عاكسةً لتلك الموسوعية الثقافية، موظِّفة لها توظيفًا حسنًا، أثمرَ طائفةً من الدراسات المهمّة: منها على سبيل المثال: «**تراث المعاجم الفقهية في العربية**»، و«**المعاجم الأصولية في العربية**»، و«**معاجم المصطلحات الحديثية العربية المعاصرة**»؛ فتبدّت فيها أواصرُ القربى بين علم اللغة وبين ثلاثةٍ من أهمّ العلوم في تاريخ الحضارة الإسلامية؛ هي: علم الفقه، وعلم الأصول، وعلم الحديث.

ويمثّل هذا الكتابُ «**مصطلحات التاريخ الإسلامي في العربية**» مقاربةً جديدةً يتجلَّى فيها ذلك الحرصُ الذي لم يزايل صاحبها على الاستجابة لتلك الدعوة المتواترة إلى ضرورة الاستفادة من مُعطيات ما باتَ يُعرف بالعلوم البينية؛ تحقيقًا لفكرة التكامل المعرفي. ورحمَ الله الدكتور محمود الطناحي حين قرّر أنّ المكتبة العربية «**كتابٌ واحد يحتاج بعضها إلى بعض**».

ومن جهةٍ أخرى، فإنّ «التوجّه لدراسة معجمات (مصطلحات التاريخ الإسلامي) بالمعنى المتّسع لاستعمال كلمة (مصطلحات) أمرٌ مهمّ جدًّا يسهم في دعم الدّعوة إلى وضع ضوابط لكتابة التاريخ الإسلامي، وفهمه، والتعامل معه، واستلهامه، واستثماره المعاصر»؛ ذلك أنّ مصطلحيّة التاريخ الإسلامي ليست مجرّد كلمات «تحمل عددًا من الدّلالات المختصّة بحقلٍ معرفي بعينه. ولكنّها عالمٌ كامل، ومخزنٌ للحقائق التي ترسّبت على امتداد قرونٍ متطاولة، إنّها شريط الذكريات الذي انطبع على صفحةِ خصائص هذه الأمّة، وعوامل نهوضها، وما أصابها من أمراض فتكتْ بوجودها المادي المتّحد، ولا يمكنُ التعامل معها في المستقبل مِن دون فحْصِ طبيعتها، وتجلّيات صعودها، وعوامل

انحدارها، وهذه جميعًا أمورٌ انطبعت على صفحة» المدلول» الذي حمله «الدّال» وشكّل جسمَ مصطلحات التاريخ الإسلامي»، **على حدّ تعبير الدكتور خالد فهمي.**

لقد استوعب الدكتور خالد فهمي في كتابه هذا أنماطَ معاجم المصطلحات، في سياقِ بيانه الشارح لحدود مصطلحيّة التاريخ الإسلامي، سواء ما تمحَّض منها للتاريخ أو اتّصل منه بسببٍ وثيق، ممثلًا لكلّ نمطٍ بجملة وافرةٍ من الشواهد والأمثلة. ثمّ أقام متن الكِتاب على محوريْن كبيرين، تناول في أوّلهما: **معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي**؛ فقسّمها إلى نوعين رئيسيّين: معاجم المدرسة الاستيعابية، ومعاجم المدرسة غير الاستيعابية، قاصدًا **بالنّوع الأول** «تلك المعاجم التي لم تقصرْ جمعها على ألفاظ حقبةٍ تاريخية بعينها.. أو تلك التي اقتصرت على ذكْرِ ألفاظ المِهن والوظائف والألقاب الدّالة عليها، أو تلك التي توقّفت عند حدودِ ترجمة المعارك والمواقع الحربية والتعليق عليها بالتعريف، أو تلك التي اكتفتْ بتعريف المؤسسات والتنظيمات والفرق، أو الأخرى التي اكتفتْ بترجمة الأعلام الإنسانية والمكانية؛ بمعنى أنّها المعاجم التي جمعت الألفاظ المُستعملة في التاريخ الإسلامي بصورةٍ مستوعَبة رعتْ هذه المجالات جميعًا». وأمّا **النوعُ الثاني** من تلك المُعجمات فهو الذي اقتصرتْ عناية أصحابه على مجالٍ واحد من تلك المجالات المذكورة.

وفي الباب الثاني، تغيَّا المؤلفُ فحصَ مصطلحيّة التاريخ الإسلامي من ثلاث زاويا أساسية: **زاوية** «علم المصطلحية درسًا لأنماطِ هذه المصطلحات التي جمعتها معاجمُ مصطلحات التاريخ الإسلامي على امتداد التصنيف عند العرب قدامى ومحدثين» **وزاوية** «التأثيل/ التأصيل اللغوي أو الجانب الإيتمولوجي؛ كشفًا عن حدود الاقتراض المصطلحي، وأشكاله، وجغرافيّته،

ومداها ووظائفه ودلالاته الحضارية والثقافية»، **وزاوية** «الوظائف والمقاصد.. في ظلّ النهضة المقاصدية المعاصرة التي توجّهت إلى فحص مقاصد العلوم وتجريدها والتطبيق عليها».

وقد عزَّز الدكتور خالد فهمي مقاربتَه النظرية بتحليلٍ تطبيقي وافٍ لطائفةٍ واسعة من معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي، بلغتْ 28 معجمًا، منها ما ينتمي إلى العصر الإسلامي، ومنها ما كان ثمرةً من ثمرات الدرس التاريخي الحديث.

والحقّ أنّ هذه المقاربة الجديدة - فضلًا عمّا تهيأ لها من فضل الزيادة - لا تنقصُها الدّقةُ المنهجية، ولا يعوزها الاستقصاءُ الصارم لأبرز ما أنتجته القريحةُ العربية / الإسلامية قديمًا وحديثًا في باب المصطلحات والمفاهيم، استقصاءً مشفوعًا بالتحليل المُستفيض والفحصِ الهادئ. صحيحٌ أنّ هذا الحرص على التقصي والاستقراء ربما يرهق القارئَ ذهنيًّا أو يسبّب له شيئًا من الارتباك؛ لكثرة التشقيق والتفريع، لكنّه في المقابل أثرى المقاربةَ التي طرحها الكتابُ بحشدٍ وافر من الأمثلة والشواهد، وحدّ من غَلواء المعالجة النظرية الجافّة التي لا تخلو منها أمثالُ هذه الدراسات. وربما يسوغ لنا أيضًا - في معرِض بيان فضائل الكتاب ومزاياه - أنْ نصف تلك المقاربة بأنّها مقاربةٌ شجاعة، لا تحجم عن النّقد إذا كان ثمّة ما يوجبه أو يدعو إليه؛ بيانًا للأخطاء والمثالب، أو إشادةً بالمزايا والحسنات.

والحقّ أنّ جِديَّة هذه المقاربة وجِدَّتَها تدفعان إلى ضرورة النظر إليها نظرًا نقديًّا؛ ابتغاءَ تطويرها وسعيًا إلى استيفاء ما عساه ينقصُها من شرائط الكمال الذي يتغيّاه كلّ باحثٍ، ويقصرُ عن بلوغه، ولا بدّ.

ووفاءً بحقّ النقد أقول: إنّ الدكتور خالد فهمي كان جديرًا به أن يذكرَ

المعايير التي استندَ إليها في انتقاء معاجمَ بعينها لإخضاعها للتحليل النقدي المفصّل، ولاسيّما أنّ هناك معاجم أخرى كانت قمينة بأنْ يخصّها بمزيدِ عنايةٍ واهتمام، وكنت أرجو - بوصفي قارئًا وباحثًا في حقل التاريخ - أنْ أجدَ تحليلًا لها في هذا الكتاب؛ وعلى رأسها: «صبح الأعشى في صناعة الإنشاء» للقلقشندي، و»التعريف بالمصطلح الشريف» لابن فضل الله العمري، و»الثغر الباسم في صناعة الكاتب والكاتم» لشمس الدين السخاوي، والمعروف باسم «المقصد الرفيع المنشا الهادي لديوان الإنشا للخالدي»، وغيرها من المعْجمات التي أعتقدُ أنها كانت ستمثّل إضافةً نوعية إلى الكتاب، لو أضيفت إليه.

وكذلك فإنّني لستُ أوافق الدكتور خالد فهمي في إدراج معاجم الأعلام ضمْن موضوع «مصطلحات التاريخ الإسلامي»، وأرى في ذلك ضربًا من التعسّف الشديد، وودتُ لو برئ منه الكتاب.

وبعدُ، فهذه كلمةٌ موجزة أرجو أن أكونَ قد وفَّيت بها حقّ هذا الكتاب المهمّ من القراءة والنظر، وأملي أن يلقى مِن حفاوة اللغويّين ما يشجّعهم على استثمار أفكاره والبناء عليها، والسعي بها إلى آفاقٍ جديدة من الدرس المعجمي لمصطلحية التاريخ الإسلامي، وأن يجدَ مِن عنايةِ المشتغلين بالتاريخ ما يحملهم على إيلاءِ هذا الباب المهجور ما يستحقّ من النظر والاهتمام؛ والاجتهاد في وضع مزيدٍ من معاجم المصطلحات على أساسٍ من رعاية قواعدِ هذا الفنّ، والتعمق في فهْم أصوله النظرية.

واللهُ من وراء القصد، عليه توكلت، وإليه أنيب،،،

د. أحمد محمود.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

« اللَّهم رَبَّ الضالة، هادي الضالة، تهدي من الضلالة: رُدَّ علينا ضالتنا بقدرتك وسلطانك من عطائك وفضلك»

[من دعاء ابن عمر، رضي الله عنهما، أخرجه البيهقي في: كتاب الدعوات الكبير، تحقيق بدر عبد الله بدر، مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، 1409هـ=1989م، (2/ 272 حديث 487)]

«لا إله إلّا الله العظيم الحليم، لا إله إلّا الله رب العرش العظيم، لا إله إلّا الله رب السموات ورب الأرض، رب العرش الكريم»

[الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار، ﷺ، للنووي، نشره خليل الميس، مكتبة المتنبي، القاهرة، 1979م (أمّهات الأذكار التي تقال في أوقات الشدّة، باب دعاء الكرب والدعاء عند الأمور المهمة؛ ص111)].

«اللّهم إني أعتذر إليك ممّا صنع المسلمون الذين فرَّطوا وضيَّعوا وتهاونوا، وأَبْرأ إليك ممّا صنع (الأعداء الذين تآمروا وخدعوا وغدروا)»

[من حديث أنس في الأذكار للنووي، باب ما يقول إذا رأى هزيمة في المسلمين)ص192)]. وبعد..

فهذا كتابٌ طال سعي لإنجازه، وازداد شغفي بمادته، وتقادم العهدُ على النهوض به حتى يسّر الله تعالى ما كان من أمره.

ولقد آمنتُ منذ فترة بعيدة أنّ استعادة الأمّة المسلمة لسابق مكانتها قضية مُمكنة، وهي مرهونة بتحقيق الاستجابة للنطاق المركزي الذي أرسى قواعِدَه النبيُّ الخاتمُ، ﷺ، وقادَ به الصحابة رضوان الله عليهم.

صحيحٌ أنّ ثمّة خلافًا حول تعيين طبيعة النطاق المركزي، فعلى حين يُعيّنه حامد ربيع في استعادة الذّات المسلمة نفسها، كما يقرّر في مقدّمة تحقيقه كتاب: [سلوك المالك في تدبير الممالك، لابن أبي الربيع، تحقيق الدكتور حامد عبد الله ربيع، دار الشعب، القاهرة، 1400هـ=1980م (1/ 20)]، نرى وائل حلاق يُعيّنه فى النطاق المركزي الأخلاقي، كما قرّر في كتابه الدولة المستحيلة: [الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي، لوائل حلاق، ترجمة: عمرو عثمان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، أكتوبر 2014م؛ (ص:285)]

إنّ ما يهمّنا هنا هو الإيمان بأهمية استعادة النطاق المركزي الذي حكم زمانَ النبوة، وأَسَّسَ حضارةً فريدة في خصائصها، واستمدادها من الوحي، وحرصها على تطبيقاته.

وليس مُمكنًا فهمُ هذه الحضارة، وفحصُ طبيعة هذا النطاق المركزي من دون فحص لحركة التاريخ التي رصدته، وهي الحركة التي عُرفت علميًّا باسم: التاريخ الإسلامي.

وقد نشأ بسبب من هذا التاريخ الإسلامي جهازٌ اصطلاحي ضخم تمدّد، واتّسع على مرّ الزمان، وتطوّر تطورًا مدهشًا، وكان مشغلةَ أدبيات كثيرة مختلطة ومستقلّة.

مِن هنا ظهرت فكرةُ هذا الكتاب: مصطلحات التاريخ الإسلامي في العربية دراسة لسانية نقدية للمعجمية والمصطلحية؛ لتكون بابًا لما وراءها من فهم الوجود الحي للأمّة المسلمة، وحركتها الفاعلة في الحياة.

لقد انقطعت «دول» في مسيرة هذه الأمّة، قامت، ونهضت، ثمّ غابت، وانقطعت وبقيَتِ الأمّة. وهو أمرٌ مهمّ جدًّا ربما يسهم في التعاطي مع كثيرٍ من الجدل الذي يثور حوْل كثيرٍ من الكيانات والمؤسّسات في العالم الإسلامي الحديث والمعاصر.

إنّ أيَّ تفاعلٍ إيجابي يروم العودةَ إلى «النطاق المركزي» بهدف استعادة الأمّة؛ لن يكون بغيرِ استعادة الذات المُسلمة نفسها. وهو الهدفُ الذي يتعيّن معه فحصُ الجهاز الاصطلاحي للتاريخ الإسلامي.

إنّ مصطلحيّة التاريخ الإسلامي أكثرُ من مجموعةِ كلماتٍ تحمل عددًا من الدّلالات المختصّة بحقلٍ معرفي بعينه. إنّها عالمٌ كامل، ومخزنٌ للحقائق التي ترسّبت على امتدادِ قرونٍ متطاولة، إنّها شريطُ الذكريات الذي انطبع على صفحةِ خصائص هذه الأمّة، وعوامل نهوضها، وما أصابها من أمراضٍ فتكتْ بوجودها المادي المتّحد، ولا يمكن التعاملُ معها في المستقبل من دونِ فحْص طبيعتها، وتجلّيات صعودها، وعوامل انحدارها، وهذه جميعًا أمورٌ انطبعت على صفحة "المدلول" الذي حمله "الدّال"- وشكّل جسمَ مصطلحات التاريخ الإسلامي. ولعلّ ذلك التأكيد على فحص مصطلحات التاريخ الإسلامي إذا وجدنا مَن ينبِّه على أنّ واحدًا من ملامح أزمة الخطاب الإسلامي المعاصر كامنٌ في غياب الاهتمام بالمصطلح على ما يقرّر الدكتور طه جابر العلواني في كتابه: [إصلاح الفكر الإسلامي: مدخل إلى نظام

الخطاب في الفكر الإسلامي المعاصر، للدكتور طه جابر العلواني، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1417هـ=1996م، (ص:47)].

ولعلّ التوجّه لدراسة مُعجمات (مصطلحات التاريخ الإسلامي) بالمعنى المتّسع لاستعمال كلمة (مصطلحات) في هذا السياق يكون أمرًا مهمًّا جدًّا يسهمُ في دعْم الدعوة إلى وضع ضوابطَ لكتابة التاريخ الإسلامي، وفهمه، والتعامل معه، واستلهامه، واستثماره المعاصر، وهو ما يلمسه القارئ في خلفيّة الضوابط التي صاغها الدكتور عماد الدين خليل في كتاب [مدخل إلى إسلامية المعرفة مع مخطط مقترح لإسلامية علم التاريخ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1412ه=1992م ط (3) (ص:75)] حيث يقول:» يجب ألّا يقع العاملون في حقل المنهج الجديد للتاريخ الإسلامي تحت وطأة المواضعات المعاصرة»، وجزءٌ من هذه المواضعات كامنٌ فى المصطلحات ممّا يمنح هذه الدراسة بعضًا من الأهمية في سياق هذه الدعوة لتجنّب قراءة التاريخ الإسلامي وكتابته تحت ضغطِ هيمنة المواضعات والمصطلحات المعاصرة التي هي في مجملها نبتُ النسق الغربي!

وهو الأمرُ الذي يؤكّده الدكتور عبد العظيم الديب في كتاب [المنهج في كتابات الغربيّين عن التاريخ الإسلامي، للدكتور عبد العظيم الديب، كتاب الأمّة (27)، الدوحة، قطر، ربيع الآخر1411هـ (ص:72 وما بعدها)]

وسوف يعالجُ هذا الكتابُ مُشكلَه الذي انتدب نفسَه للوفاء به في عددٍ من الفصول؛ مَسبوقة بتمهيدٍ كما يلي:

التمهيد: التاريخ الإسلامي ومعاجم مصطلحاته:

التصوّر والحدود وتوثيق المادة.

البابُ الأول: معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي في العربية:

دراسة في التصنيف والنقد المعجميين.

الفصلُ الأوّل: المدرسة الاستيعابية.

الفصلُ الثاني: المدرسة غير الاستيعابية.

البابُ الثاني: مصطلحات التاريخ الإسلامي:

الأنماط والتأصيل والوظائف.

الفصلُ الأوّل: أنماط مصطلحات التاريخ الإسلامي:

دراسة استقرائية وصفية.

الفصلُ الثاني: مصطلحات التاريخ الإسلامي:

دراسة (إيتمولوجية) في التأثيل اللغوي.

الفصلُ الثالث: وظائف معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي ومقاصدها.

وبعد، فإنّ هذا الكتاب مدينٌ للكثيرين الذين عاونوا في إنجازه بالمناقشة لبعض أفكاره، وبالإعارة لبعض مراجعه، أشكرهم على ما مَنَحوا وقدّموا. وأخصّ بالشكر منهم الأصدقاء النبلاء: الدكتور أحمد محمود (كلية دار العلوم، بجامعة القاهرة)، والدكتور علي سليمان، والدكتور محمد كمال الدين عزّ الدين علي السيد (كلية الآداب/ جامعة المنوفية)، أمّا هي، فلم أزلْ مذْ عرفتها مشجّعةً ومُلهمة ومبهجةً للعقل والروح معًا.

واللهُ سبحانه من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

خالد فهمي

تمهيد:
مصطلحُ التاريخ الإسلامي، ومظانُّ مصطلحاته

التصوّر والحدود وتوثيق المادة: [مداخل أوّليّة]

في هذا المدخل معالجةٌ لثلاثةِ مباحث نراها مهادًا لازمًا للدخول إلى عالم هذا الكتاب، وهدفُها أنْ تنير مجموعةً من مناطق العمل فيه؛ ضبطًا لبعض نطاقاته، وإجابةً عن بعض سؤالاته.

1 - تصوّر التاريخ الإسلامي: مدخلٌ مفاهيمي

إنّ التصوّر التراثي لمصطلح التاريخ دائرٌ حول: «تعريف الوقت»، وهو التعبير المُكتَنز الذي افتتح به التهانوي التعليقَ على مدخل (التاريخ) في معجم: [كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي، تحقيق الدكتور رفيق العجم، والدكتور علي دحروج، مكتبة لبنان، بيروت1996م (1/ 365)].

وهذا المعنى اللّغوي استمرّ حضورُه في المعنى الاصطلاحي الذي توقّف أمامه أصحابُ كتب تصنيف العلوم عند المسلمين، يقول ساجقلي زاده في [ترتيب العلوم، لساجقلي زاده، تحقيق محمد إسماعيل السيد، دار البشائر، بيروت، 1408هـ=1988م (ص:189)]: إنّ التاريخ هو «تعيينُ أوقات الحوادث الماضية، وهو الإعلامُ بوقت الوقائع».

ويتوسّع طاش كبرى زاده 968هـ في [مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، لطاش كبرى زاده، تحقيق الدكتور كامل كامل بكري والدكتور عبد الوهاب أبو النور، دار الكتب الحديثة، القاهرة، 1968م، (1/ 251)] وصديق حسن خان، 1307هـ في [أبجد العلوم، لصديق حسن خان، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1420هـ=1999م (2/ 117)]: فيقرّران في تعريف التاريخ أنّه: «هو معرفةُ أحوال الطوائف وبلدانهم ورسولهم وعاداتهم، وصنائع أشخاصهم، وأنسابهم ووفياتهم».

ويتمدّد المقصدُ الأعلى للعلم بالتاريخ في التصوّر الإسلامي في حصول العبرة، يقول طاش كبرى زاده في مفتاح السعادة (1/ 251): والغرض من التاريخ: «الوقوفُ على الأحوال الماضية، وفائدته (مقاصده): العبرة بتلك الأحوال والتنصّح بها، وحصول ملكة التجارب بالوقوف على تقلّبات الزمن، ليحترز عن أمثال ما نقل من المَضارّ، ويستجلب نظائرها من المنافع».

إنّ تجاوز مصادر التعريف، إنْ على مستوى مُعجمات المصطلحات، وإنْ على مستوى تصنيف العلوم؛ يكشف بوضوحٍ عن بعض أبعاد تصوّر التاريخ الإسلامي في الحضارة الإسلامية، لِيَظهرَ ارتباطُ هذا التصوّر بتعانق مجموعةٍ من المحاور، تتشكّل منها حدودُه المفهومية، يقول السخاوي902هـ في [الإعلان بالتوبيخ لِمَن ذمّ التاريخ، للحافظ الشمس السخاوي، تحقيق فرانتز روزنتال، وترجم تعليقاته الدكتور صالح أحمد العلي، دار الكتب العلمية، بيروت، بلا تاريخ، (ص:17)]: «وأمّا موضوعه (=التاريخ) فالإنسان والزمانُ ومسائله أحوالهما المفصّلة للجزئيات تحت دائرةِ الأحوال العارضة الموجودة للإنسان، وفي الزمان».

ثمّ يدخل على الخطّ محورٌ آخر يُميز تصوّر التاريخ عند المسلمين يتعلّق بغاياته وأغراضه ومقاصده العليا والعامّة والجزئية الدائرة حول ضبط غايات الوجود الإنساني على الأرض مِن جانب، وخدمة عددٍ من الأغراض الشرعية المرتبطة بحفظ نصوص الشريعة من جانبٍ آخر، فقد رصدَ السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ لِمَن ذمّ التاريخ» (ص:17 وما بعدها) عددًا من الفوائد أو الوظائف أو الغايات الخادمة للتعامل مع الكتاب العزيز، والسنّة المشرّفة بغرض تحصيل فهْمِها.

ثمّ يتجلّى محورٌ آخر يتعلّق برواية الوقائع الحادثة لا المتخيّلة، وهو واحدٌ من أهمّ الملامح الفارقة في تصوّر التاريخ الإسلامي خلافًا لمفهوم التاريخ في الثقافة الغربية على ما يتّضح من تحليل التعليقات التي وردت تحت مداخل التاريخ لدى: ريموند وليامز في [الكلمات المفاتيح، معجم ثقافي مجتمعي، لريموند ويليامز، ترجمة نعيمان عثمان، تقديم طلال أسد، ومراجعة محمد برى، المشروع القومي للترجمة (980)، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة (189)] ولدى طوني بجينيت ولورانس غروسبيرغ وميغان موريس، في [مفاتيح اصطلاحية جديدة: معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، لطوني بنينت، ترجمة سعيد الغانمي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2010م (ص:363)].

إنّ هذا التوسّع الملموح في طبيعة تصوّر التاريخ في الفكر الإسلامي؛ مرجعُهُ لطبيعة التصوّر الإسلامي نفسه» الذي يعني بالحياة بصورةٍ عامّة «كما يقرّر الدكتور عبد العزيز الدوري في: [نشأة علم التاريخ عند العرب، للدكتور عبد العزيز الدوري، مركز زايد للتراث والتاريخ، العين، الإمارات

العربية المتحدة، 1420هـ=2000م (ص:67)] الذي يرتّب على هذه الحقيقة قولَه: «ولذا فإنّ شئون هذه الحياة مهمّة»، وهو ما يقرّره الدكتور عبد الرحمن بدوي في سياق آخر فيقول: [النقد التاريخي، ترجمة عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات الكويت، ط (4) 1981م (ص:أ)]: إنّ التاريخ: «هو علمُ الوقائع التي تتّصل بالأحياء مِن الناس في مجتمعٍ خلال الأزمنة في الماضي».

وقد استقرّ ذلك التصوّر للتاريخ الإسلامي في الكتابات المعاصرة، بين العرب والغربيين على السواء، كما يظهر في الأدبيات التالية؛ حيث نرى نوعًا من الاتساع في حدودِ التصوّر للتاريخ في الفكرة الإسلامية؛ ربما بحكم التصوّر الشامل للفكرة الإسلامية عن الحياة والأحياء:

طريف الخالدي، في كتاب [فكرة التاريخ عند العرب من الكتاب إلى المقدمة، لطريف الخالدي، ترجمة حسني زين [منشورات الجمل، بغداد، بيروت، فرايبورج، 2015م، (ص:27)].

الدكتور عبد العليم عبد الرحمن خضر، في [المسلمون وكتابة التاريخ: دراسة في التأصيل الإسلامي لعلم التاريخ، المعهد العالمي، للفكر الإسلامي، القاهرة، ط (2) 1415هـ=1995م؛ (ص:67 وما بعدها)].

مرجليوث، في [دراسات عن المؤرخين العرب، لمرجليوث، ترجمة الدكتور حسين نصار، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1422هـ=2001م، (ص:46) وما بعدها].

جان سوفاجيه وكلودكاين في [مصادر دراسة التاريخ الإسلامي، لجان سوفاجيه وكلودكادين، ترجمة الدكتور عبد الستار الحلوجي والدكتور عبد الوهاب علوب، المشروع القومي للترجمة (31) المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة 1998م (ص:23)].

وهذا التصوّر الذي يسوّي بين التاريخ الإسلامي والتطبيق العملي للإسلام على الأرض؛ واضحٌ في هذه الأدبيّات المذكورة وغيرها بتعبيرٍ واضح تمامًا.

ولعلّ أظهرَ النصوص المعبّرة عن هذا التصوّر هي تلك التي صاغها العلماءُ المعاصرون الذين خدموا التاريخَ الإسلامي من منطقٍ حركي مُلتحمٍ مع هموم الأمّة المسلمة، على ما نرى في كتاب [في التاريخ فكرة ومنهاج، لسيد قطب، دار الشروق القاهرة، 1987م؛ (ص:46)]، وعلى ما نرى في كتاب الدكتور عبد العظيم الديب الذي يقول (ص:56): «إنّ التاريخ الإسلامي – في واقع الأمر – هو الإسلامُ منفذًا واقعًا»، وهو ما يؤكّده محمد قطب في: كيف نكتب التاريخ الإسلامي [دار الشروق، القاهرة (ط (2)، 1413هـ=1993م؛ (ص:32)] والدكتور يوسف القرضاوي في: [تاريخنا المفترى عليه، دار الشروق، القاهرة، ط (2)، القاهرة، 2006م (ص25)].

وهو الأمرُ الذي نراه لدى طريف الخالدي كذلك بذات الوضوح (ص:27 – 28) ولدى توماس أرنولد في كتاب [الدعوة إلى الإسلام بحثٌ في تاريخ نشر العقيدة الإسلامية، ترجمة الدكتور حسن إبراهيم حسن والدكتور عبد المجيد عابدين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط (2) 1957م].

وهذا التصوّر مخالفٌ في كثيرٍ من ملامحه للتصوّر الغربي للتاريخ، ويمكن أنْ نلمسَ مواطنَ الخلاف بينهما في معالجاتِ الأدبيّات التالية:

المدارس التاريخية الحديثة للدكتور الهادي التيمومي، دار التنوير، بيروت، القاهرة، ودار محمد علي الحامي، صفاقس تونس، 2013م.

منهج البحث التاريخي، للدكتور حسن عثمان، دار المعارف، ط (7) 1996م (ص:11).

علم التاريخ، لهرنشو، ترجمة الدكتور عبد الحميد العبادي، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ذاكرة الكتابة، القاهرة، 2009م.

الاتجاهات العامّة في الأبحاث التاريخية، لجفري باراكلو، ترجمة الدكتور صالح أحمد العلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1404هـ=1984م.

إنّ تصوّر التاريخ الموصوف بالإسلام تصوّر مُكتنز يضرب بسهم في رصد العطاء الإنساني على الأرض في الامتدادين الزماني والجغرافي، محكومًا بخطوطٍ تحكمها الإرادةُ الإلهية المتصرّفة في المصير الإنساني، التي تمنح الإنسانَ الحرية في الاختيار حتى يكون مسئولًا عن كسبه.

إنّ التاريخ في التصوّر الإسلامي هو الفعلُ الإنساني على الأرض في الزمان غير مفصولٍ عن سنن القدرة الإلهية التي بثّها في هذا الإنسان، وفي هذه الأرض، وفي هذا الزمان.

2 - حدودُ مصطلح التاريخ الإسلامي: الموضوعيّة والزمنيّة.

اتّضح من تحليل مفهوم التاريخ الإسلامي دورانُه على محاور الفعل الإنساني والزمان والمكان، متحرّكة على محرّك السنن الإلهية المركوزة في الحياة.

وقد كان لهذا المفهوم تجلياته – في تعيين حدودِ هذا التاريخ – الإسلامية على مستويي الموضعِ والزمان. وهو الأمرُ الذي نرجو أن يتّضح فى السطور التالية:

أولًا: الحدودُ الموضوعية للتاريخ الإسلامي:

يقول الدكتور حسين مؤنس [تنقية أصول التاريخ لإسلامي، للدكتور حسين مؤنس، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2005م؛ (ص: 238)]: «والإسلامُ هو رسالة التاريخ الإسلامي»!

وهذه العبارة الكثيفة المُكتنزة، ربّما تفتح البابَ أمام فحص الحدودِ الموضوعية لمصطلح التاريخ الإسلامي الذي يُمكن أن تحيطَ بها العناصر الموضوعية التالية:

1 - الإنسان في محيطه العائلي، والمجتمعي، بعد اعتناقه لدين الإسلام، الممتدّ من لدُن آدم عليه السلام، وحتى النبي الخاتم ﷺ.

2 - الحادثات التي ينجزها هذا الإنسانُ في حركته في الحياة.

3 - الأرض التي حكمها هذا الإنسانُ الذي آمن بهذا الدين.

ولذلك ضمّت مباحثُ التاريخ الإسلامي من بداياته - الكتابة في الأنساب (الإنسان) والأخبار (الحادثات) والمغازي (الأرض)، وهي المحاور الثلاثة التي نبَّه عليها الدكتور السيد عبد العزيز سالم في: [التاريخ والمؤرخون العرب، للدكتور السيد عبد العزيز سالم، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1967م؛ (ص:67 - 74)].

وقد عبَّر الدكتور راشد البراوي في: [التفسير القرآني للتاريخ، للدكتور راشد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، ط (2) سنة 1976م] عن نوعٍ من هذا التوسُّع في الحدودِ الموضوعية لمفهوم التاريخ الإسلامي عندما جعله تأريخًا لعمل الإنسان على الأرض، وحركته في اتجاه استثمار مواردها!

وقد كان من نتائج هذا التمدّد في الحدود الموضوعية لمفهوم التاريخ الإسلامي أمران ظاهران، هُما:

استقرار ما يُعرَف بعلم التاريخ الإسلامي في العصر الحديث، وظهور مصادر مرجعيّة خادمة لمصطلحيّته المتّسعة التي تضمّ:

المصطلحات المُعبِّرة عن مفاهيمه.

الألقاب الدائرة في فُلكِه، والمُعبِّرة عن الوظائف والتنظيمات الإدارية والسياسية والعسكرية التي عُرفت في أزمنة مختلفة، مضافًا إليها ما أنجزه المسلمون من مؤسّسات حضارية مائزة، وما خاضوه من مواقع ومعارك.

وقد ظهرت مجموعةٌ من الأدبيّات التي استقلّت ببيان حدود هذا العلم في العصر الحديث، مِن أكثرها دورانًا واستعمالًا؛ بخلاف ما سبق ذكره:

مصطلح التاريخ، لأسد رستم، بيروت سنة 1939م.

علم التاريخ عند المسلمين، لفرانتز روزنتال، ترجمة الدكتور صالح أحمد العلي، بغداد 1963م.

تطوّر علم التاريخ الإسلامي حتى نهاية العصور الوسطى، للدكتور أحمد رمضان أحمد [الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1989م].

منهج البحث في التاريخ والتّدوين التاريخي عند العرب، للدكتور محمد عبد الكريم موافي، جامعة تونس، بنغازي، ليبيا، 1990م.

المسيرة الإسلامية للتاريخ، لمنير محمد الغضبان، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، 1991م.

علم التاريخ: دارسة في مناهج البحث، للدكتورة فتحية عبد الفتاح النبراوي، دار الآفاق العربية، 1992م.

فقه التاريخ في ضوء أزمة المسلمين الحضارية، للدكتور عبد الحليم عويس، دار الصحوة، القاهرة، 1414هـ=1994م.

تفسير التاريخ علم إسلامي، للدكتور عبد الحليم عويس، دار الوفاء، المنصورة، مصر، 1418هـ=1998م.

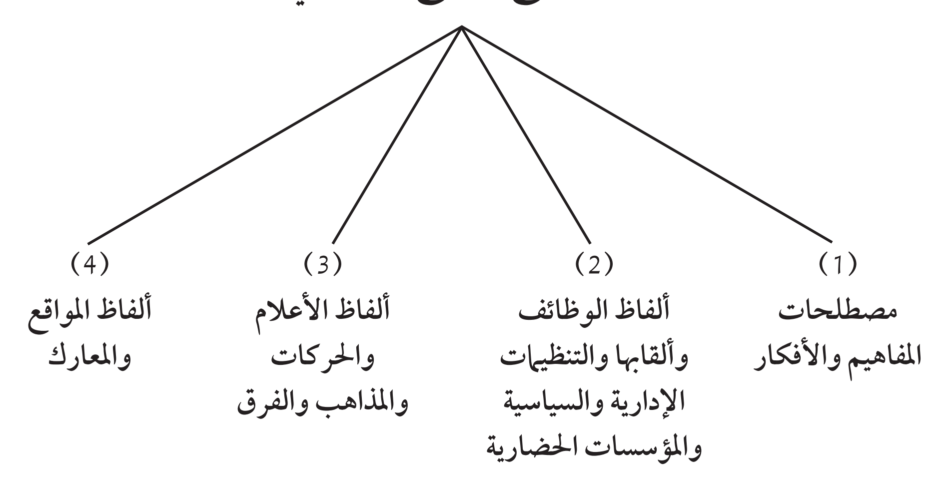


ولعلّ أكثرَ الأدبيات المعاصرة كشفًا عن التمدّد في الحدود الموضوعية لمفهوم التاريخ الإسلامي هو كتاب [مصادر التاريخ الإسلامي، لجان سوفاجيه وكلودكاين، ترجمة الدكتور عبد الستار الحلوجي، والدكتور عبد الوهاب علوب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1998م].

وكلّ اختزالٍ للحدود الموضوعية لمفهوم التاريخ الإسلامي تعكسُ عدمَ وعي بطبيعة هذا المفهوم مِن جانب، وتعكس فقدانَه روحَه الحقيقية من جانبٍ آخر؛ يقول الدكتور حسين مؤنس في تنقية أصول التاريخ الإسلامي (ص:238): «والحقّ أنّ تاريخنا الإسلامي فقد شخصيتَه وروحه منذ أصبح مجرّد نزاعٍ على السلطان في ذاته»، وهو يقرّر أنّ الحدود الموضوعية للتاريخ لا يمكن أن تكونَ سياسية فقط، واجتماعية فقط، ولا مادية أو اقتصادية فقط، إنّ هذه الحدود لا شيء إذا لم تكن له (للتاريخ) رسالة. والإسلام هو رسالةُ التاريخ الإسلامي»!

وبالإمكان تلخيصُ الحدود الموضوعية لمصطلح التاريخ الإسلامي في المخطّط التالي:

مخطط حدود مصطلح التاريخ الإسلامي الموضوعية



ثانيًا: الحدود الزمنية للتاريخ الإسلامي.

ثمّة إجماع على أنّ بداية الحدود الزمنية للتاريخ الإسلام بما هو مصطلح وعَلَم على عِلْم بعينه هي بعثة النبي، ﷺ، فظهورُ شخصية النبي الخاتم ﷺ هو البدايةُ لما يُعرف باسم التاريخ الإسلامي؛ ذلك أنّ حركة الإنسان على الأرض وإنجازَه الحادثات باتَ محكومًا بنموذج معرفي مائزٍ عن بقية الأنساق أو النماذج المعرفية.

وهذه الإشارةُ الزمنية بديهة متّفق عليها، وهو ما يكشف عنه أمرُ اختيار الهجرة النبويّة مبدأ للتقويم في هذه الحضارة الإسلامية العريقة، مع ورود الأخبار بعرض عددٍ من أنواع التقاويم على الصحابي الجليل عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - في مبدأ البحث عن معيار للتقويم لضبط النشاط المتنوّع للأمّة المسلمة في حركتها على الأرض في اتجاه القيام بواجبات الرسالة الإسلامية.

على أنّ القول بأنّ الحدود الزمنية لمفهوم التاريخ الإسلامي تبدأ مع بعثة النبي - ﷺ- لا يعني مركزيةَ هذا الحدّ الاصطلاحي الزمني، بمعنى أنّ التصوّر الإسلامي لحركة التاريخ لا يعرف إنكارَ التاريخ الممتدّ قبله، نحن إذًا أمام حدّين في الحقيقة لمفهوم التاريخ الإسلامي، هُما:

حدّ موسّع، يقصد به التاريخ الممتدّ من لدن آدم عليه السلام، إقرارًا بأنّ الإسلام هو الدينُ الأوّل الممتدّ الذي نزل مع كلّ نبي من أنبياء الله تعالى.

ويعدّ استقرار هذا الحدّ الزمني من الأفكار التي أرساها الحركيّون الإسلاميون المعاصرون، يقول سيد قطب في (في التاريخ: فكرة ومنهاج، ص:48): «ولّما كان الإسلامُ رسالةً كونيّة بشرية غير محدودة بالزمان والمكان، فإنّ التاريخ الإسلامي لا يمكن فصلُه من **التاريخ** البشري».

وهو الأمرُ الذي نلمسه في دعوة محمد قطب في كتابه: كيف نكتب التاريخ الإسلامي، ولعلّ أهمّ الأصوات التي حملت لواءَ هذا الحدّ الزماني الموسع لمفهوم التاريخ الإسلامي هو الدكتور جمال عبد الهادي فيما كتبه في سلسلة «مفاهيم يجب أنْ تصحّح في التاريخ الإسلامي».

وهذه الرؤية ممتدّة في البحث التاريخي المعاصر في الكتابة التاريخية عن التاريخ الإسلامي.

يقول طريف الخالدي (ص:27 – 28): «تنهض النظرةُ القرآنية إلى التاريخ على تصوّر معيّنٍ للزمان والمكان، وعلى أسلوب معيّن في الإعراب عن هذا التصوّر، فالإسلام والتاريخ متعاصران في القدم، ﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ﴾ [سورة الحج 22/ 78]».

وعلى هذا، فإنّ الحدود الزمانية المتّسعة لا تهمل الإنسانَ وحركته السابقة على الإسلام الاصطلاحي الذي يؤرّخ له ببعثة النبي الخاتم، محمد بن عبد الله، ﷺ.

الحدود الزمنية الضيقة، وهي التي تبدأ مع مجيء الإسلام الاصطلاحي الذي أرسل به النبيُّ الكريم، محمد ﷺ.

وهذا الحدُّ الزمني هو المقصود عند الانطلاق، ما لم تقمْ قرينة تصرف استعمالَ المصطلح (التاريخ الإسلامي) إلى المعنى الموسع.

والأمرُ في تعيين الحدّ الختامي للمفهوم من هذا المصطلح بخلاف الموقف من حدِّه البدئي؛ ذلك أنّ ثمّة خلافًا في تعيين متى ينتهي المفهومُ من التاريخ الإسلامي زمنيًّا؛ لندخل إلى ما يسمّى بالتاريخ الحديث والمعاصر.

إنّ جمهرةَ الأدبيات التاريخية الأكاديمية والمدرسية تجعل سنة 923هـ=1517م هي الحدّ الذي ينتهي عنده ما يُعرف باسم التاريخ الإسلامي، وهي السنةُ التي استولت فيها الدولةُ العثمانية على مصر لتضمّها ولايةً تابعة لها.

ولستُ أدري على أيّ أساس يُعْتمَدُ هذا التاريخُ حدًّا للمفهوم من مصطلح التاريخ الإسلامي.

إنّني أرى أنّ مفهوم التاريخ الإسلامي يمتدّ من بعثة النبي - ﷺ - حتى سقوط الخلافة العثمانية 1344هـ=1924م، اعتمادًا على مجموعةٍ من المعايير المُنضبطة، هي:

ضياعُ التنظيم الموحّد لبلدان المسلمين، بسقوط الخلافة العثمانية، آخر نسخ الخلافة الإسلامية في التاريخ.

وكلّ تعليلٍ بالتوقّف عند 923هـ=1517م ليكون نهاية المفهوم من مصطلح التاريخ الإسلامي غيرَ مقنع!

والتعلّل بانتقال مركز الخلافة من القاهرة إلى استانبول أمرٌ غيرُ مقنع؛ فلقد سبق أنِ انتقلت الخلافةُ من مركزٍ لمركز، من دون أن يكون انتقالُها سببًا في توقّف المفهوم من مصطلح التاريخ الإسلامي، فقد انتقلت الخلافة من:

المدينة المنورة (عهد الخلفاء الراشدين) إلى دمشق (عهد الأمويين).

ومن دمشق إلى بغداد (عهد العباسيين).

ومن بغداد إلى القاهرة، ولم يحدث أنْ توقّف المفهوم من استعمال مصطلح التاريخ الإسلامي، فلماذا يُعدُّ الانتقال من القاهرة إلى استانبول معيارًا لانتهاء

استعمال مصطلح التاريخ الإسلامي؟!

ب – التحوّل في النموذج المعرفي؛ بمعنى أنّ الإسلام ظلّ المظلّة الحاكمة والمُصرِّفة للشئون العامّة للمسلمين في بلدان الإسلام المختلفة، وهو ما كان يعرف تاريخيًّا بسيادة الشريعة، وهذه السيادةُ لم تنقطع إلّا مع التحوّل للنموذج المعرفي الغربي في التعليم والإدارة والحكم والاجتماع الإنساني.

صحيحٌ أنّ هذه السيادة للشريعة لم تكن شاملةً لمناحي الحياة كلّها، ولكنّها كانت سيادة ثقافية ومعرفية.

من مجموع هذيْن المعيارين فإنّني أرى أنّ الحدود الزمانية لمفهوم مصطلح التاريخ الإسلامي هي الممتدّ من بعثة النبي – ﷺ – إلى سقوط الخلافة العثمانية 1344هـ=1924م!

ولعلّ فيما صنعه جان وسوفاجيه وكلود كاين في كتابهما: مصادر التاريخ الإسلامي، ما يدعم توجّهي؛ حيث خصّصا الفصل الثالث والعشرين (ص:307 – 347) لمصادر (الإمبراطورية) العثمانية بما هي جزءٌ من التاريخ الإسلامي، وإلى مثل ذلك يفهم كلامُ آدم جيه سليفر ستاين في كتابه: [التاريخ الإسلامي: مقدّمة قصيرة جدًّا، ترجمة إيناس المغربي ومراجعة شيماء عبد الحكيم، مؤسسة هنداوي، القاهرة 2014م (ص42)].

ولا يصحّ مع ذلك أنْ يفهم أنّ انتهاء المفهوم من مصطلح التاريخ الإسلامي عند حدود سقوط الخلافة العثمانية 1313هـ=1924م يعني نهايةَ الأمّة الإسلامية، فذلك ما لم يقلْ به أحد، فإنّ الوحدة باقيةٌ في التمدّد التوحيدي، والارتباط بالشريعة، والتمدّد اللغوي والشعوري.

إنّ الأمّة ما تزال حقيقةً قائمة لا سبيل لانقطاعها التاريخي، وعلى أية حالٍ فإنني أرى أنّ هذه الآراء حول تعيين حدّ نهاية التاريخ الإسلامي من قبيل الاشتغال المهني أيًّا ما كان وجهة أصحاب هذه الآراء تبعًا لمدارسهم الفكرية المختلفة في كتابة التاريخ الإسلامي، وهو جدلٌ خاصّ بنمطٍ بعينه هو تاريخ النخبة الحاكمة، أمّا تاريخ الأمّة المسلمة وجهادُ أبنائها ومنجزهم الحضاري؛ فموصولٌ لم ينقطع، ولن ينقطع، ذلك أنّ الأمّة الإسلامية موعودة بعدم الانقطاع.

3 - مصادرُ مصطلحات التاريخ الإسلامي: حدودُ المادة

(أ) معاجمُ مصطلحات التاريخ الإسلامي: تمهيد

اتّضح من المبحَثَيْن السابقَيْنِ في هذا التمهيد أمران ظاهران، هُما:

أولًا: اتساع الحدود الموضوعية لمفهوم مصطلح التاريخ الإسلامي.

ثانيًا: تمدّد الحدود الزمنية لمفهوم مصطلح التاريخ الإسلامي من بدء البعثة المحمدية – صلّى الله على صاحبها – إلى سقوط الخلافة العثمانية.

وهذا الأمرُ حاكمٌ في تعيين طبيعة المقصود بمعاجم مصطلحيّة التاريخ الإسلامي؛ حيث حملنا على توسيع المراد من هذا، ليشمل:

معاجم المصطلحات (الألفاظ) الحاملة لمفاهيم خاصّة الحقل المعرفي، الذي هو التاريخ الإسلامي.

معاجم المصطلحات (أسماء الألقاب) الحاملة لمفاهيم خاصّة أنتجها هذا الحقل المعرفي تعيينًا.

معاجم المصطلحات (المعارك) التي وقعت في الحدود الزمانية لهذا المفهوم، وكانت الجماعة المسلمة طرفًا فيها.

معاجم المصطلحات (المؤسسات والنظم) التي أنتجتها الحركة الإنسانية في هذا الحقل المعرفي المميز.

وهذه المصطلحاتُ ظهرت في تاريخ التصنيف في أكثرَ من تقسيم، يمكن الإشارةُ إليها تبعًا للاعتبارات المختلفة، كما يلي:

أولًا: تقسيم مجموعات المصطلحات المصنفة تبعًا للاستقلال وعدمه إلى:

معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي المستقلّة.

مصطلحيّة التاريخ الإسلامي غير المستقلة في الموسوعات التاريخية.

ثانيًا: تقسيم تبعًا للموضوع، إلى:

معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي (ألفاظ).

معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي (ألقاب).

معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي (معارك ومواقع).

معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي (مؤسسات ونظم).

ثالثًا: تقسيمُ معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي تبعًا للاستقلال الموضوعي إلى:

معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي الخالصة.

معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي المختلطة (أي مصطلحات معرفية أخرى).

(ب) معاجمُ مصطلحات التاريخ الإسلامي: مدخلٌ توثيقي

وفيما يلي رصدٌ لمادّة الدراسة، مرتّبة تاريخيًّا من القديم إلى الحديث، وسنكتفي في هذا القائمة بمعاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي المستقلّة أو المكتملة من منظور التصنيف، مُرجئين معالجةَ مصادر مصطلحيّة التاريخ الإسلامي التي وردت في سياق الموسوعات التاريخية إلى مبحث تالٍ، إن شاء الله تعالى. وقد اشترطنا ظهور (مصطلح معجم) في تسمية المنجزِ المعاصر في هذا الحقل المعرفي؛ ليكون كاشفًا عن بعض قصدِ المصنّفين فيما أنجزوه خدمةً لعلم التاريخ الإسلامي:

1 – 597هـ: ابن الجوزي/ كشف النقاب عن الأسماء والألقاب. [تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، دار الجيل، بيروت 1414هـ=1994م].

2 – 771هـ: التاج السبكي: معيد النّعم ومبيد النّقم. [تحقيق محمد علي النجار، مكتبة الخانجي، القاهرة (ط3) 1414هـ=1994م].

3 – 953هـ: ابن طولون الصالحي الدمشقي: نقد الطالب لزغل المناصب. [تحقيق محمد أحمد دهمان، وخالد محمد دهمان، ومراجعة نزار أباظة، دار الفكر المعاصر بيروت، 1412هـ= 1992م].

4 – 1074هـ ابن كنان، حدائق الياسمين في ذكر قوانين الخلفاء والسلاطين. [تحقيق عباس صباغ، دار النفائس، بيروت، 1412هـ =1991م].

5 – 1916م أمين واصف بك، الفهرست: معجم الخريطة التاريخية للممالك الإسلامية. [مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصوّرة طبعة مصر 1916م، بعناية أحمد ذكي باشا].

6 - 1950: أحمد تيمور باشا، رسالة لغوية عن: الرّتب والألقاب المصرية لرجال الجيش والهيئات العلمية والقلمية منذ عهد أمير المؤمنين عمر الفاروق. [دار الكتاب العربي، لجنة المؤلفات التيمورية، القاهرة، 1369هـ=1950م].

7 - 1951: زامباور، معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي. [ترجمة الدكتور زكي حسن بك، وحسن أحمد محمود، وآخرين، دار الكتب والوثائق القومية، ط (2)، القاهرة: 1429هـ=2008م].

8 - 1978م: الدكتور صلاح الدين المنجد، معجم المؤرخين الدمشقيّين. [الكتاب الجديد، بيروت 1978م].

9 - 1979م: الدكتور أحمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل. [دار المعارف، القاهرة، 1979م].

10 - 1989م: الدكتور حسن الباشا، الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار. [الدار الفنية للنشر، القاهرة،، 1409هـ=1989م].

11 - 1989م: الدكتور حسين مجيب المصري/ معجم الدولة العثمانية. [الأنجلو المصرية، القاهرة، 1989م، واعتمدتِ الدراسةُ هنا طبعةَ الدار الثقافية، القاهرة، 2004م].

12 - 1990م: الدكتور فؤاد صالح السيد، معجم الألقاب والأسماء المستعارة في التاريخ الإسلامي. [دار العلم للملايين، بيروت، 1990م].

13 - 1990م: محمد أحمد دهمان، معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي. [دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، 1410هـ=1990م].

14 - 1991م: يسري عبد الغني عبد الله، معجم المؤرخين المسلمين. [دار الكتب العلمية، بيروت، 1991م].

15 - 1992م: الدكتور إبراهيم الكيلاني، مصطلحات تاريخية مستعملة فى العصور الثلاثة؛ الأيوبي، والمملوكي، والعثماني. [مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ع (49) السنة 13، أكتوبر1992م].

16 - 1995م: الدكتور قتيبة الشهابي، معجم ألقاب أرباب السلطان في الدول الإسلامية. [منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، 1995م].

17 - 1996م: مصطفى عبد الكريم الخطيب، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية. [مؤسسة الرسالة، بيروت، 1416هـ=1996م].

18 - 1998م: سالم سليمان العيس، المعجم المختصر للوقائع التاريخية، العسكرية، الاجتماعية، الدينية. [دار النمير، دمشق، 1998م].

19 - 1999م: الدكتور حسّان حلاق والدكتور عباس صباغ، المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية. [دار العلم للملايين، بيروت، 1999م].

20 - 1999م: الدكتور قتيبة الشهابي، معجم دمشق التاريخي للأماكن والأحياء والمشيدات ومواقعها وتاريخها. [منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1999م].

21 - 1420هـ (=2000م): الدكتور سعيد بن عمر آل عمر، ألقاب الحكام: نشأتها وتطورها، ودلالاتها في منطقة الخليج العربي. [مجلة الدارة، الرياض،ع (2)سنة 1420هـ].

22 - 1421هـ=2000م: الدكتور سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية. [مراجعة الدكتور عبد الرازق محمد حسن بركات، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1421هـ=2000م].

23 - 2000م: الدكتور مصطفى بركات، الألقاب والوظائف العثمانية. [دار غريب، القاهرة، 2000م].

24 - 2006م: الدكتور زين العابدين شمس الدين نجم، معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية. [القاهرة، 1427هــ=2006م، طبعة خاصة للمؤلف].

25 - 2011م: أنور محمود الزناتي، معجم مصطلحات التاريخ والحضارة الإسلامية. [دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 2011م].

26 - 2011م: نجاة سليم محمود محاسيس، معجم المعارك التاريخية. [دار زهران للنشر، عمان، الأردن،2011م].

27 - موسوعة المصطلحات التاريخية العثمانية (عثماني/ تركي/ عربي). [للدكتور لطفي المعوش، مكتبة لبنان، وصائغ، بيروت،2012م].

28 - 2015م: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، موسوعة التاريخ الإسلامي. [للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، 1436هـ= 2015م].

ملاحظاتٌ عامّة على القائمة:

(1)

تأسّست هذه القائمة على استحضار المفهوم المتّسع لتصوّر مصطلح التاريخ الإسلامي، وظهور مؤشّر لغوي، أو قرينة تدعم ضمّ المنجز إليها من مثل القرائن اللغوية:

(أ) معجم.

(ب) رسالة لغوية (وهو تعبيرٌ عريق في المعجميّة العربية لشكلٍ من أشكال التصنيف المعجمي في التراث اللغوي في الحضارة العربية).

(ج) موسوعة، بما هي عملٌ مرجعي يقترب من حدود مفهوم المعجم، ويتجاوزه.

(2)

وقد ظهرَ من هذه القائمة أنّها ضمّت أعمالًا معجميّة استوعبت ما يلي:

أولًا: معجماتُ الألفاظ الحاملة لمفاهيم أنتجها حقلُ التاريخ الإسلامي، وهي المقصودة بتسمية: معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي عند التضييق.

ثانيًا: معجمات الألقاب وأسماء الوظائف التي كانت مستعملَة في مراحل التاريخ الإسلامي المختلفة، وهي داخلةٌ في معجمات مصطلحات التاريخ الإسلامي في هذه الدراسة، بعد توسيع المقصود بهذا الإطلاق.

ثالثًا: معجمات المعارك والمواقع، التي وقعتْ في مرحلة من مراحل هذا الحقل العرفي، وكانت الجماعةُ المسلمة طرفًا من أطرافها.

رابعًا: معجمات المؤسسات والمنظمات التي أنجزها الإنسان في ظلّ هذا التاريخ الإسلامي.



خامسًا: معجمات المؤرّخين الذين أسهموا في الكتابة التاريخية لأدبيّات هذا الحقل على امتداده.

(3)

وقد كشف فحصُ هذه القائمة مجموعةً من الملامح التي ميَّزت التصنيف المعجمي في هذا الحقل، يمكن إجمالُها فيما يلي:

أولًا: الامتداد التاريخي، بمعنى أنّ العناية بمصطلحية التاريخ الإسلامي ظهرت بصورةٍ مستقلّة منذ فترةٍ قديمة في الكتابة التاريخية عند المسلمين، واستمرّت حتى العصر الحديث.

ثانيًا: الامتداد المكاني والجغرافي، بمعنى أنّ العناية بمصطلحية التاريخ الإسلامي توزّعت على الخريطة الإسلامية الممتدة.

ثالثًا: التنوّع المنهجي، بمعنى ظهور العناية بمصطلحية التاريخ الإسلامي في أشكالٍ تصنيفية متنوعة، يمكن التمثيل عليها بما يلي:

عناية مستقلّة في صورة مُعجمات لمصطلحات التاريخ الإسلامي؛ (شملت ألفاظًا وأعلامًا وألقابًا ومعاركَ ومواقع ومؤسّسات ومنجزات حضارية... إلخ).

عناية مختلطة في صورةِ تخصيص صورٍ خادمة لمصطلحية التاريخ الإسلامي في عددٍ كبير من الأدبيّات المتنوعة، وهو ما سوف يكون مَشغلةَ المطلب التالي مباشرة (ج) من هذا المبحث، ظهرت مختلطة بالموسوعات التاريخية والمعجمات اللغوية ومعجمات المصطلحيات وكتب الإدارة والوظائف والحكم في التراث العلمي في الحضارة العربية الإسلامية... إلخ.

ج – ظهور العناية المتنوعة بمناهج التصنيف وأنظمة ترتيب المصطلحات (ألفبائية، وموضوعية... إلخ) وهو ما سوف يظهر في الفصل الذي سيعالج دراسةَ هذه المعجمات من جانب التصنيف المعجمي.

(4)

وقد كان واضحًا جدًّا وعيُ مصنّفي هذه المعجمات المستقلّة بأنها مراجع مساعدة تعين على التعامل مع التاريخ الإسلامي على مستوى المفاهيم والتصوّرات والأحداث والمواقع، والأعلام والمصادر، والمنجزات والمؤسسات الحضارية والتنظيمات السياسية، والاجتماعية والإدارية... إلخ.

(ج) المصادرُ من غير معجمات مصطلحات التاريخ الإسلامي: مدخلٌ علائقي وتنويري

لم تقفْ حدود العناية بخدمةِ مصطلحيّة التاريخ الإسلامي عند تصنيف مُعجمات مستقلّة جامعة لمصطلحاته، أو لنوع منها، وإنما تجاوزتها إلى ظهور تجلّيات لهذه العناية في صورٍ جاءت مختلطة بغيرها من المعلومات في الأدبيات المختلطة المتنوعة. وفيما يلي محاولةٌ للتمثيل على تجلّيات هذه العناية بمصطلحيات مهمّة جدًّا لفهم مصطلحيّة التاريخ الإسلامي نبدؤها بالمصادر التي لم تظهر في صورة معجمات مستقلّة خاصّة بجمع مصطلحاته.

ومن الجدير بالذكر أنّ ما نرصده فيما يلي يمثّل – من جانبٍ آخر – مصادرَ مهمّة لمصطلحية التاريخ الإسلامي بالمعنى المعرفي، لارتباطها جميعًا بمصطلحيته.

(أولًا)

العنايةُ بمصطلحات التاريخ الإسلامي في معاجم المصطلحيات

عرف تاريخُ المعجمية العربية قطاعًا من المعجمات كانت مشغلة جمع مصطلحات العلوم التي عرفتها الحضارة العربية الإسلامية في حيزٍ واحد، عرفت باسم معاجم المصطلحيّات في تراث العربية، وكان منها ما اتبع منهجًا تصنيفيًّا موضوعيًّا، جمع فيه مصطلحيّة كلّ علمٍ في حيزٍ مستقلّ (أو فصل خاص) داخل هذه المعجمات.

ومِن هذه المعجمات التي عنيتْ بمصطلحية التاريخ الإسلامي بصورةٍ مستقلّة خاصّة بداخلها، ما يلي:

مفاتيح العلوم، للخوارزمي الكاتب، 387هـ [تحقيق فان فلوتن، تقديم الدكتور محمد حسن عبد العزيز، الهيئة العامة لقصور الثقافة- سلسلة الذخائر (118)، القاهرة، سنة 2008م، (ص: 97 وما بعدها، وفيه الباب السادس في الأخبار، وهو تسّعة فصول).

وقد ضمّت بقيةُ معاجم المصطلحيات عددًا كبيرًا من الاصطلاحات المستعملة في علم التاريخ الإسلامي، لكنّها لم ترد مجموعةً في حيزٍ واحد بطبيعة اختيارها لتطبيقات أنظمة ترتيب المداخل/ المصطلحات هجائيًّا ألفبائيًّا، ممّا أدّى إلى توزّعها وتشتّتها على أبواب هذه المعجمات.

(ثانيًا)

مصطلحاتُ التاريخ الإسلامي

في الموسوعات الأدبية والتاريخية في التراث العربي الإسلامي

ومِن أشكال العناية الجزئية ما جاء منثورًا في عددٍ من الموسوعات الأدبية والتاريخية في التراث العربي الإسلامي، وهذا الباب متّسع جدًّا، يصحّ معه

أن نقرّر أنه صعبُ الاستقصاء. ومن نماذج العناية بمصطلحية التاريخ الإسلامي في هذا الفرع:

نهاية الأرب في فنون الأدب، للنويري، ت733هـ [المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، وزارة الثقافة، القاهرة، 1938 - 1998م] فقد خصص الفنّ الخامس للتاريخ وقسّمه خمسة أقسام، شغلت مساحة كبيرة من الكتاب، وضمّت عددًا كبيرًا من مصطلحات التاريخ الإسلامي. وقد استغرقت معالجة هذا الفن الأجزاء من (13) إلى (33). ولعلّ مؤلفات أدب الرحلات في التراث العربي تمثّل أهمية خاصّة في هذا السياق، كذلك.

صُبح الأعشى في صناعة الإنشا، للقلقشندي، ت821هـ [مطبعة بولاق، القاهرة، 1331هـ=1913م]. ولعلّ ما يثبت العناية البالغة بمصطلحات التاريخ الإسلامي الصنيعُ الذي صنعه محمد قنديل البقلي من إفراد كتابٍ مستقلّ للتعريف بمصطلحات صبح الأعشى. [الهيئة المصرية العامة للكتّاب، القاهرة، 1983م ومراجعة الدكتور عبد الرحمن زكي].

بدائع الزهور في وقائع الدهور، لابن إياس، ت 928هـ [تحقيق محمد مصطفى، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، سلسلة الذخائر (3648)، 1998م].

وقد تضمّن هذا المصدر عددًا ضخماً من مصطلحات التاريخ الإسلامي، ولاسيّما في حقلَي:

أولًا: الوظائف والحرف.

ثانيًا: مصطلحات المفاهيم المختلفة.

ولعلّ ما يدلّ على منزلة هذه المصادر في مجال دراسة مصطلحيّة التاريخ الإسلامي وتطوّرها؛ ما صنعه محقّق الكتاب من إفراد جزأين لألفاظ الوظائف والحرف والمصطلحات، [ج4 / ق 2، 1 للمصطلحات/ وج2 للوظائف والحرف].

ويلحق بهذه المصادر بما هي نماذجُ كاشفة عن عناية الأدبيات الموسوعية التاريخية والأدبية بخدمة مصطلحيّة التاريخ الإسلامي؛ عددٌ آخر من المصادر الأصيلة التي أسهمت في التعريف بالتاريخ في الحضارة العربية الإسلامية، ومن أشهرها:

الإعـلان بالتوبيخ لَمن ذمّ التاريخ، للشمس السخاوي. [تحقيق فرانزروزنتال، ترجم تعليقاته ومقدّمته الدكتور صالح أحمد العلي، دار الكتب العلمية، بيروت، بلا تاريخ]. وهو واحدٌ من المصادر المؤسّسة في مجال التنظير لمفهوم التاريخ الإسلامي.

(ثالثًا)

معاجمُ مصطلحات التاريخ الأخرى، ومعاجمُ مصطلحات الآثار

ثمّة عناية ببعض المفاهيم الخاصة بالتاريخ الإسلامي جاء في معاجم مُصطلحات التاريخ غير المختصة بالتاريخ الإسلامي، وكذلك نجد قدرًا من هذه العناية بطائفةٍ من مصطلحات هذا الحقل المعرفي في معاجم المصطلحات الأثرية، بما هو علمٌ شديدُ الارتباط بالتاريخ الإسلامي في بعض مناطق الالتقاء بينهما.

ومِن نماذج هذه المعجمات ما يلي:

(أ)

معاجمُ مصطلحات التاريخ غير المقيّدة بالإسلامي

وردت معالجاتٌ لعددٍ من المصطلحات المنتمية للتاريخ الإسلامي في بعض معاجم مصطلحات التاريخ المختلفة، من مثل:

معجم تاريخ مصر، لجون فوتشر كنج. [ترجمة عنان علي الشهاوي، مراجعة عاصم الدسوقي، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة (408)، القاهرة، 2003م].

وقد ورد فيه نوعُ عنايةٍ بكثيرٍ من المداخل المنتمية لحقل التاريخ الإسلامي، من مثل:

- الأزهر، ص:205 / - الأستادار، ص:207
- الأغا، ص:225 / الانكشارية، ص:224

وهي كما نرى تغطي: المفاهيم والأعلام والوظائف والتنظيمات والمؤسسات... إلخ.

معجم مصطلحات التاريخ العربي الحديث والمعاصر، للدكتور مصطفى عبد الغني. [الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة2003م].

كان لمجيء التاريخ الحديث والمعاصر بعد حقبةِ التاريخ الإسلامي أثرُه في استمرار عددٍ من مصطلحات هذا التاريخ الإسلامي في بنية معاجم مصطلحات التاريخ الحديث والمعاصر في المجال العربي، بسببٍ من الاتصال الزمني. وهو ما نرى تجلّياته في هذا المعجم في أمثال المداخل التالية:

- أفندي، (ص123) / - باشا (ص141).

- الوهابيون، (ص654)

وأمثلة هذه المداخل تُعرّف عددًا من الوظائف التي كانت جزءًا من النظام في التاريخ الإسلامي، وتُعرّف عددًا من المؤسسات والتنظيمات والمفاهيم التي أنتجها هذا الحقل.

قاموس المصطلحات التاريخية: إسلامي، وسيط حديث ومعاصر لأنور محمود زناتي. [مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2007م]

وقد نصّ في عنوانه على رعاية مصطلحات التاريخ الإسلامي مختلطةً بغيرها من مصطلحات التاريخ في العصور المختلفة.

معجم مصطلحات التاريخ، ليحيي محمد نبهان. [دار يافا للنشر، عمان، الأردن، 2008م].

وقد ضمّ هذا المعجم عددًا من المصطلحات المنتمية إلى حقل التاريخ الإسلامي بحُكم استيعابه لمصطلحية علم التاريخ بشكلٍ عام، ومن ذلك:

- الموريسكيون، (ص:272). / - معركة اليرموك، (ص252).

الولاية، (ص:294). / - صلح الحديبية، (ص:11).

(ب)

معاجمُ مصطلحات التاريخ والآثار

كما ضمّت معاجم مصطلحات التاريخ والآثار عددًا من المصطلحات المنتمية لحقل التاريخ الإسلامي.

ومِن نماذج هذا الفرع:

معجم مصطلحات التاريخ والآثار. [لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1432هـ=2011م].

وممّا ورد فيه من مصطلحات التاريخ الإسلامي ما يلي:

الإباضية، (ص:1). / - الاستملاء، (ص:7).

ثورة الزنج، (ص:48). / - الجاوشية (فئة من جنود المماليك)، (ص:49).

متولي الديوان، (ص:181). / - مهردار (وزير / وال)، (ص:206).

وهذه المصطلحاتُ تحيط بمفاهيم وأعلام ووظائف ومؤسسات وأحداث،.. إلخ؛ أنتجها التاريخُ الإسلامي.

(ج)
معاجمُ مصطلحات الآثار

تعدّ عنايةُ معجمات المصطلحات الأثرية بعددٍ من المصطلحات التاريخ الإسلامي؛ أمرًا منطقيًّا؛ نظرًا للمُنجز العملاق الذي أنتجه الإنسانُ المسلم من الآثار مُستلهما روحَ التصوّر الإسلامي في الحياة والوجود.

ومِن نماذج هذه المُعجمات الخاصّة بمصطلحية الآثار التي أظهرت عنايةً بعددٍ من مصطلحات التاريخ الإسلامي:

1 - موسوعة علم الآثار، لكلين دانيال. [ترجمة ليدن يوسف، دائرة الإعلام، بغداد،1990م]. وقد ضمّت عددًا من مصطلحات التاريخ الإسلامي من مثل:

- الإسلام (1/ 42). / - الفسطاط (2/ 437).

– مدينة الزهراء (2/ 518)

وهذه المصطلحاتُ تعكس منجزًا ظهرَ في التاريخ الإسلامي واستجابة لتصوراته عن الحياة.

2 – المصطلحات المعمارية في وثائق محمد علي وخلفائه. [للدكتور محمد علي عبد الحفيظ، القاهرة، 2005م].

وقد وردَ فيه عددٌ من المصطلحات الخاصّة بعددٍ من مفاهيم هذا الحقل المعرفي، وهو تجلٍّ طبيعيٌّ للمفهوم المتّسع لمصطلحية التاريخ الإسلامي.

(رابعًا)

مصطلحاتُ التاريخ الإسلامي في مصنّفات الإدارة والوظائف في التراث الغربي الإسلامي

عرف التراثُ العربي الإسلامي التصنيفَ في الوظائف الإدارية والسياسية والعسكرية على امتدادِ تاريخ حضارته، وظهرت مصنّفات ترصدُ أسماء هذه الوظائف، وتقاليدها ورسومها، وقد دار في فلكِها مجموعةٌ من المصطلحات التي تقع في الصميم مِن مصطلحيّة التاريخ الإسلامي.

ومِن أدبيّات هذا الفرع المعرفي الخادم لمصطلحية التاريخ الإسلامي ما يلي:

(أ)

1 – رسوم دار الخلافة، لأبي هلال الصابئ. [تحقيق ميخائيل عواد، دار الآفاق العربية 2003م، مصوّرة عن طبعة العاني، بغداد، 1964م].

يقرّر ميخائيل عوّاد أنّ هذا الكتاب يعالج مسائله الخاصّة بتاريخ الإدارة في أعلى مؤسّسات الحكم في التاريخ الإسلامي وهي دار الخلافة، وهو يقرّر أن مسائله تتوزّع على محورين، هُما:

مجموع العادات المتّبعة في المقابلات «الإتيكيت».

ب - ومجموع تقاليد التعامل في أمور السياسة («البرتوكول» (ص:46).

وهذا الكتابُ هو المنتج لما عُرِف فيما بعد في بعض مراحل التاريخ الإسلامي المتأخرة؛ باسم «المراسم».

وقد سردَ ميخائيل عوّاد عنوانات عددٍ من تراث هذا الباب المعرفي، في مقدّمة تحقيقه لرسوم دار الخلافة (ص:47 - 67).

وقد ضمّ هذا الكتاب وغيرُه مجموعةً ضخمة من مصطلحات التاريخ الإسلامي ولاسيّما المتعلّقة بحقول الإدارة والحكم ومؤسساته ونظمه، من مثل:

الحجابة (ص:71). / - الألقاب (ص:128).

خدمة الخليفة (ص:100) / - تقاليد الكتابة ورسومها فيما يخصّ الخلفاء (ص104).

وقد امتدّ ظهورُ العناية بمصطلحات ما أنتجته مؤسّسة الخلافة في التاريخ الإسلامي في كثيرٍ من الأدبيات التاريخية والسياسية التراثية، ولعلّ أشهر كتابيْن في تاريخ الخلافة والخلفاء هُما:

مآثرُ الإنافة في مآثر الخلافة، للقلقشندي 821هـ. [تحقيق عبد الستار أحمد فراج، سلسلة التراث العربي، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت (11) 1964م].

تاريخ الخلفاء، للسيوطي، 911هـ. [تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، 1975م].

(ب)

وقد ظهرَ عددٌ من الكتب التي جمعت ألفاظَ الوظائف التي كانت مُتداوَلة في أرْوقة الحكم، ومؤسّسات الإدارة والمجتمع المختلفة التي أفرزها هذا التاريخ الإسلامي.

وكان ظهورها مختلطًا بالتصنيف في مجالاتٍ أخرى متّصلة بها، أو مستقلًّا تفرّغ لجمعها والتعليق عليها والتعريف بها.

وفيما يلي بيانٌ لهذين التجلّيَين للعناية بمصطلحات هذا المجال في حقل التاريخ الإسلامي، بما هي جزءٌ من مصطلحيّة التاريخ الإسلامي:

(ب/1)

2 - التعريف بالمصطلح الشريف، لابن فضل الله العمري، ت 747هـ [تحقيق الدكتور سمير الدروبي، منشورات جامعة مؤتة، الكرك، الأردن، 1413هـ=1992م].

ومِن المصطلحات الخاصّة بآلات الملك المستعمَلة في التاريخ الإسلامي التي تعدّ من مصطلحيّته ما يلي:

التحت/ والمنطقة (ص:307)/ والخاتم/ والمنديل/ والحرمدان/ والقلم (308)/ ... إلخ.

كتاب تخريج الدلالات السمعية على ما كان في عهد رسول الله، ﷺ، من الحرف والصنائع والعمالات الشرعية، للخزاعي التلمساني، ت 789هـ. [تحقيق أحمد محمد أبو سلامة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1415هـ=1995م].

وقد علّق عليه وشرحه الكتاني، بعنوان: نظام الحكومة النبوية المسمّى:

التراتيب الإدارية. [دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان].

وممّا عالجاه من ألفاظ الوظائف:

معلِّم القرآن/ والمفتي/ والمـؤذن/ والموقت/ وكُتَّاب الوحي/ والرسائل/ والإقطاع/ وصاحب المغانم/ والترجمان... إلخ.

1 - كتاب قوانين الدواوين، لابن مماتي. [تحقيق عزيز سوريال عطية، الجمعية الزارعية الملكية، 1942م، مصوّرة مكتبة مدبولي، القاهرة،1411هـ=1991م].

وممّا جاء فيه من ألفاظ الوظائف التي كانت نتاج التاريخ الإسلامي، وجـزءًا مِن مصطلحيّته؛ عددٌ أفرد له الباب الثامن بعنوان: في أسماء المستخدمين من حملة الأقلام، (ص:297 - 306) كما يلي:

الناظر/ ومتولي الديوان/ والمستوفي/ والناسخ/ والدليل/ والخازن... إلخ.

(ب/2)

ومن جانب آخر، فقد استقلّ هذا الباب الخاص بألفاظ الوظائف والأعمال التي عرفَها التاريخ والحضارة الإسلامية؛ بكتبٍ مفردة كاملة، امتدّ ظهورها منذ القدم حتى العصر الحديث.

وقد سبق ذكرُ عددٍ ممّا استقلّ بمعالجة هذه المصطلحات التي هي جزء من مصطلحيّة التاريخ الإسلامي= في مقدّمة هذا المبحث، وهي كتب:

السّبكي: معيد النعم/ وابن طولون: نقد الطالب لزغل المناصب/ وابن كنان: حدائق الياسمين في ذكر قوانين الخلفاء والسلاطين (من القدامى)، وكتب الدكتور حسن الباشا: الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار/ وغيره.

(خامسًا)
مصطلحاتُ التاريخ الإسلامي
في كتبِ موضوعات العلوم (وتراث تصنيف العلوم)

كان لتوجّه كتبِ تصنيف العلوم في الحضارة العربية الإسلامية إلى التعريف بموضوعات العلوم التي انتعشت في ظلّها؛ أثره في ظهور عددٍ من المصطلحات التاريخ الإسلامي في سياق التعريف به، وبحدوده، ومصادره ومناهجها في هذه الكتب.

ومّما ضمّ بعضًا من مصطلحيّة التاريخ الإسلامي من أدبيات تراث هذا الحقل المعرفي ما يلي:

مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، لطاش كبرى زاده، ت 968م.

ترتيب العلوم، لساجقلي زاده، ت 1145هـ.

أبجد العلوم، لصديق حسن خان القنوجي، ت 1307هـ.

وقد تضمّنت هذه الكتب بعضًا من مصطلحات التاريخ الإسلامي في سياق تعريفها به، وبمصادره، وبفروعه، وأنواعه.

إنّ هذه الفقرات الخمس؛ (أولًا – خامسًا) تمثّل مصدرًا مهمًّا من مصادر جمع مصطلحيّة التاريخ الإسلامي، جمعتْها أو جمعتْ قطاعًا منها سياقاتٌ معرفية غير مستقلّة بفحص الجهاز الاصطلاحي لحقله المعرفي، ولكنّها مصادر بالغة الأهمية لِمَن يرومُ دراسةَ مصطلحات هذا الفرع من فروع التاريخ الإنساني والحضاري.

أمّا مجموعة الفقرات التالية (سادسًا وما بعدها)، فهي مصادرُ مساعدة لمجموعاتٍ كبيرة من الحقول المعرفية التي تمثّل مصطلحياتها أهميةً خاصّة للتعامل مع مصطلحات التاريخ الإسلامي لأسبابٍ متعدّدة، يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

طبيعة العلاقات العضوية بين هذه الحقول المعرفية وحقل التاريخ الإسلامي.

2 - طبيعة التكامل المعرفي الذي أنتجه التصوّر الإسلامي بين فروع نظرية المعرفية.

3 - طبيعة الاستمداد الذي مارسه الجهاز الاصطلاحي للتاريخ الإسلامي من الأجهزة الاصطلاحية لهذه الحقول المعرفية المتنوعة.

تركّب الظاهرة التاريخية الإسلامية وتعقّدها وتشابكها وغناها، وحيويتها بما يجعل من هذه الحقول أساسًا للتعامل مع التاريخ الإسلامي ومصطلحاته.

تمدّد هذه الدراسة لمفهوم (التاريخ الإسلامي)، واستيعابه للمفاهيم المجرّدة وألفاظ الألقاب والوظائف والحرف والمهن والمؤسسات والتنظيمات والمواقع والمعارك.

(سادسًا)

مصطلحاتُ التاريخ الإسلامي

في معاجم مصطلحاتِ الأديان والعلوم الشرعية الإسلامية والفروق والفلسفة والحضارة الإسلامية

كان لارتباطِ نشأة التاريخ الإسلامي، وظهور التأليف فيه بالدين الذي جاء به رسول الله محمد، ﷺ؛ أثرٌ عميق في جهازه الاصطلاحي بامتياز،

وهو الأمرُ الذي يجعل مِن معجمات مصطلحات الأديان، وموسوعاتها، ومعجمات المصطلحات الإسلامية بوجهٍ عام، ومصطلحات الفرق، بما هي تجلٍّ مركّب للاجتماع والسياسة والفكر في هذا المجال، ومصطلحات الفلسفة ومصطلحات الحضارة الإسلامية؛ مصادرَ حافلةً بجزءٍ كبير من مادة مصطلحيّة التاريخ الإسلامي.

وهو ما سوف نشيرُ إليه في هذا المطلب:

(أ)

معاجمُ مصطلحاتِ الأديان وموسوعاتها بما هي مصدرٌ لطائفة من مصطلحيّة التاريخ الإسلامي

ضمّت معجمات مصطلحات الأديان في الأجزاء المخصّصة لدين الإسلام مجموعةً ممّا يدخل في مصطلحيّة التاريخ الإسلامي إنْ في حقل المفاهيم، أو في حقل الأعـلام، أو في حقل المؤسسات بما هي تجلّيات موضوعية لحقول هذا التاريخ.

وقد ظهرت بعضُ هذه المصطلحات في المصادر التالية:

تاريخ المعتقدات والأفكار الدينية، لميرسيا إلياء. [ترجمة عبد الهادي عباس، دار دمشق،ط (1)، دمشق سنة 1986م] فقد ورد في الفصل الذي خصصه للإسلام بعنوان: محمد (ﷺ) وانطلاقة الإسلام، في الجزء الثالث من الكتاب [3/ 73 – 97] والفصل الآخر الذي خصّصه للعلوم الدينية والروحانية الإسلامية (3/ 129 – 169)؛ عددٌ كبير من مصطلحات المفاهيم والأعلام والمؤسسات والتنظيمات في التاريخ الإسلامي.

معجم ألفاظ العقيدة، لأبي عبد الله عامر فالح. [تقديم عبد الله بن عبد الرحمن بن جبرين، مكتبة العبيكان، الرياض (ط1) 1417هـ، وط (2) سنة 2000م].

وقد عنى هذا المعجمُ بعددٍ كبير من مصطلحات الفرق والتنظيمات والاتجاهات التي كانت من إنتاج التاريخ الإسلامي، وشكّلت جزءًا من مصطلحيته.

المعجم العلمي للمعتقدات الدينية، لسعد الفيشاوي. [مراجعة الدكتور عبد الرحمن الشيخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007م].

وقد ورد فيه عددٌ كبير من مصطلحات المفاهيم والأعلام والفرق والمؤسسات والتنظيمات التي تنضوي تحت مصطلحيّة التاريخ الإسلامي، من مثل:

- الإجماع (ص:293)، / - الإحسان (ص:116).
- الأزهر (ص: 63)، / - ابن رشد (ص:288).
- ابن سينا (ص:288)، / - الأحناف (ص:263).

4 - معجم الأديان: الدليل الكامل للأديان العالمية، لجون ر. هنيليس. [ترجمة هاشم أحمد محمد، مراجعة وتقديم الدكتور عبد الرحمن الشيخ، المركز القومي للترجمة (1381)، القاهرة 2010م].

فقد رصدَ في الجزء الذي خصّصه للإسلام عددًا من المصطلحات الموزّعة على الفروع الموضوعية المنضوية تحت تصوّر التاريخ الإسلامي المستقرّ في أدبياته التراثية والمعاصرة من مثل:

أهل الحديث/ والأحمديون/ والبابية/ وغيرها.

(ب)

معاجمُ المصطلحاتِ الشرعية والإسلامية العامة بما هي مصدرٌ من مصادر مصطلحيّة التاريخ الإسلامي

كان لارتباط ظهور التاريخ الإسلامي بالدعوة إلى الدين الإسلامي نفسِه؛ أثرُه في دخول عددٍ من المصطلحات الشرعية والإسلامية إلى مصطلحيّة التاريخ، ومن هذه المعاجم التي تعدّ مصادرَ مهمّة لمادة مصطلحيّة التاريخ الإسلامي ما يلي:

(ب/1) معاجمُ مصطلحات الشريعة

معاجم مصطلحات الفقه وأصول الفقه والحديث النبوي المختلفة، في المذاهب الفقهية والمدارس الأصولية والحديثية المختلفة بما هي مصدرٌ لمصطلحيّة التاريخ الإسلامي [انظر ما كتبه الدكتور خالد فهمي في:

- تراث المعاجم الفقهية في العربية، دار المقاصد، القاهرة، ط (2) 2015م].

المعاجم الأصولية في العربية، دار المقاصد، القاهرة ط (2)، 2016م].

معاجم المصطلحات الحديثية العربية المعاصرة، دار المقاصد، ط (1)، القاهرة، 2016م].

وقد نبّه هذا الكتاب الأخير- هنا - إلى أثرِ مصطلح الحديث في تأسيس علم التاريخ عند المسلمين بشكلٍ خاص.

(ب/2)

معاجمُ المصطلحاتِ الإسلامية العامّة

كما تعدّ معاجم المصطلحات والمفاهيم الإسلامية العامة مصدرًا مهمًّا من مصادر مصطلحات التاريخ الإسلامي بسبب هذه العلاقة التي أشرنا إليها نفسها، ومنها:

المعجم الإسلامي، لأشرف طه أبو الدهب. [دار الشروق، القاهرة، 2002م].

معجم مصطلحات العلوم الشرعية، لأنور الباز. [دار الوفاء، المنصورة، مصر، 2010م].

وقد تضمّن هذان المعجمان - بما هُما جامعان لمصطلحات - العديدَ من العلوم الإسلامية بالمعنى العام بما فيها التاريخ الإسلامي.

وقد نصّ المعجمُ الإسلامي في مقدّمته على ذلك عندما قال (ص:9): «يحتوي هذا المعجمُ على تعريفاتٍ موجزة لما يلي:... المذاهب والفرق والطرق... وغزوات الرسول ﷺ... والسرايا التي أرسلها النبي، ﷺ... وأهمّ المعارك في التاريخ الإسلامي، وأهمّ الشخصيات التي أثّرت في التاريخ الإسلامي»... إلخ.

ويأتي مع هذين المعجميْن موسوعتان مهمّتان في هذا السياق، هُما:

موسوعة المفاهيم العامة. [للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، إشراف الدكتور محمود حمدي زقزوق، القاهرة، 1421هـ=2000م].

الموسوعة الإسلامية العامة. [للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، إشراف الدكتور محمود حمدي زقزوق القاهرة، 1422هـ=2001م].

(ب/3)

ويرتبطُ بهذا القطاع من الأعمال المعجميّة الجامعة للمصطلحات الإسلامية بالمعنى العام؛ ما يختصّ بمصطلحات علوم القرآن، لما تتضمّنه من مجموعة من الألفاظ التي تحمل مفاهيمَ تدخل في نطاق الجهاز المفاهيمي للتاريخ الإسلامي، ومن معجمات هذا الحقل المعرفي:

1 - مصطلحات علوم القرآن: عرض وتحليل واستدراك، للدكتور سليمان بن صالح القرعاوي. [جامعة الملك فيصل، الأحساء، المملكة العربية السعودية، (ط1) 1423هـ، (ط2) 1428هـ].

2 - مصطلحات علوم القرآن. [للدكتور عبد الحليم عويس وأنور الباز، دار الوفاء، المنصورة، مصر، 1428هـ= 2007م].

وقد ضمّ هذان المعجمان عددًا من مصطلحات المفاهيم والأعلام والمذاهب التي تنضوي تحت مفهوم التاريخ الإسلامي، من مثل:

جمع القرآن الكريم المكي والمدني، وغيرها.

(ج)

مصنّفات الفرق والفلسفة الإسلامية، بما هي مصدرٌ من مصادر مصطلحات التاريخ الإسلامي.

(ج/1)

لقد كان من نتائج التصوّر الإسلامي للحياة والوجود، والثورة المعرفية التي أفرزها بسببٍ من مركزية الوحي؛ ظهورُ تراثٍ عريق، عُرف باسم الفرق الإسلامية، أسهمت في تحريك كثيرٍ من الأحداث، حتى أمكن أن تعدّ مصطلحات الفرق الموزّعة على المفاهيم والأعلام والمدارس والمذاهب جزءًا أصيلًا من التصوّر العلمي للتاريخ الإسلامي، انضمّت بسبب إلى مصطلحيّته.

وقد اتّخذت العناية بهذا القطاع من المصطلحات أشكالًا من الظهور في مُصنفات تراث الفرق الإسلامية، وموسوعاتها المعاصرة، وكتب تاريخ المذاهب الإسلامية.

ومِن نماذج أدبيات ذلك الحقل ما يلي:

1 - مؤلّفات الفرق الإسلامية في التراث العربي.

لقد عرف التراثُ العربي الإسلامي مجموعةً من الأدبيات الخاصة بالفرق الإسلامية، وهي بطبيعتها- في الحقيقة- مصدرٌ لا يمكن تصوّر انفصالها عن مصطلحيّة التاريخ الإسلامي، وممّا عرفه هذا التراث من هذه الأدبيات الجامعة ما يلي:

أولًا: مؤلّفات الفرق الجامعة.

كتاب مقالات الإسلاميّين واختلاف المصلين، لأبي الحسن الأشعري، ت 324هـ. [تحقيق هلمت ريتر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، سلسلة الذخائر (61) (ط4)، القاهرة 1421هـ=2000م، مصورة فرانز شتاينر، فيسبادن، ألمانيا، 1400=1980م].

ب - الفَرق بين الفِرق، للبغدادي، ت 429هـ. [تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، بلا تاريخ].

ج - المِلل والنّحل، للشهرستاني، ت548هـ. [تحقيق الدكتور عبد اللطيف محمد العبد، مكتبة الأنجلو المصرية، ط (1)، القاهرة، 1977م].

د - اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، للفخر الرازي ت 606هـ. [تحقيق الدكتور علي سامي النشار، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1365هـ=1938م].

هـ - كتاب المنية والأمل في شرح الملل والنحل، لابن منصور الحسني اليماني، ت 840هـ. [تحقيق الدكتور محمد جواد شكور، مؤسسة الكتب الثقافية، دمشق، وطهران، 1998م]

و – موسوعة الفرق والمذاهب في العالم الإسلامي. [المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، إشراف الدكتور محمود حمدي زقـزوق، القاهرة، 1428هـ=2007م].

ثانيًا: مؤلّفات الفِرق المفردة:

ويدخلُ في هذا النطاق من الكتب التي ألّفت في الفرق فرقة بعينها، من مثل كتاب:

فرق الشيعة، للنوبختي والقمي، ق3هـ. [تحقيق الدكتور عبد المنعم الحفني، دار الرشد، القاهرة، ط (1) 1412هـ=1992م].

ومِن المصادر المهمّة جدًّا في هذا السياق كتاب:

الزينة في الكلمات الإسلامية العربية، لأبي حاتم الرازي، 322هـ، ولا ترجع أهمّيته فقط إلى عنايته بجمْع مصطلحات الفرق الإسلامية بما هي فاعلٌ في التاريخ الإسلامي، ولكنْ لأهمّية تناوله اللغوي، وتحليله لهذه المصطلحات بما هي ألفاظ ومواضعات أظهرها الإسلامُ بحكم تصوّره الجديد للحياة، وبحكم الحركة الفاعلةِ والديناميكية التي أوجدها بين أبنائه، ولاسيّما ما أورده أبو حاتم الرازي في الكتاب ممّا يتعلّق بألقاب الفرق في الإسلام. [كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية، لأبي حاتم الرازي، تحقيق الدكتور عبد الله سلوم السامرائي، بغداد، بلا تاريخ (ج3)].

ثالثًا: مؤلّفاتُ علم الكلام

ويرتبط بهذه القائمة مجموعةٌ أخرى من كُتب علم الكلام ومعاجم مصطلحاته، ومِن نماذجها الجامعة:

كتاب أصول الدين، للبغدادي، ت429هـ. [دار المدينة، بيروت، مصوّرة مطبعة الدولة، بدار الفنون التركية، إستنابول، 1346هـ=1928م].

الأصول والفروع، لابن حزم الأندلسي، ت 456هـ. [تحقيق الدكتور محمد عاطف العراقي، وآخرين، دار النهضة العربية، القاهرة، 1978م].

الإشارة إلى مذهب أهل الحق، لأبي إسحاق الشيرازي، ت476هـ. [تحقيق الدكتور محمد السيد الجليند، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1420هـ=1999م].

تبصرة الأدلة في أصول الدين، لأبي المعين النسفي، ت508هـ. [تحقيق كلود سلامة، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، 1993م].

الإيضاح في أصول الدين، للزاغوني، ت 527هـ. [تحقيق عصام السيد محمود، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، تحقيق التراث (2)، الرياض، ط (1)، 1424هـ=2003م].

كتاب محصل أفكار المتقدّمين والمتأخرين من الحكماء والمتكلمين، للفخر الرازي، ت 606هـ. [تحقيق الدكتور حسين أتاي، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1411هـ=1991م].

غاية المرام في علم الكلام، للأمدي، ت 631هـ. [تحقيق الدكتور حسن الشافعي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1431هـ=2010م].

أبكار الأفكار في أصول الدين، للآمدي، ت631هـ. [تحقيق الدكتور أحمد محمد المهدي، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1423هـ=2002م].

الكامل في الاستقصاء فيما بلغنا من كلام القدماء، لتقي الدين النجراني. [تحقيق الدكتور السيد محمد الشاهد، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1420هـ=1999م].

وممّا يتعلق بهذا المجال ما ورد خاصًّا بأصول اتّجاه بعينه، أو كان دائرًا حول نقضِ أفكارِ اتّجاهٍ بعينه، ومن نماذج هذا التوجّه ما يلي:

كتاب الحيدة، لأبي يحيي الكناني. [تحقيق الدكتور جميل صليبا، دار صادر، بيروت، ط (2) 1412هـ=1992م].

عقائد السلف، وهو كتاب جمعَ فيه الدكتور علي سامي النشار وعمار جمعي الطالبي؛ نصوصَ الأئمة: أحمد بن حنبل ت 241هـ والبخاري 256هـ وابن قتيبة 276هـ والدارمي280هـ، [دار السلام، القاهرة، 1428هـ = 2007م] في نقض كلام المخالفين من الزنادقة والجهمية وغيرهم.

رسائل القاسم الرسي، ت246هـ في: نقد المسلمين للثنوية والمجوس، مع الرد على ابن المقنع. [تحقيق إمام حنفي عبدالله، دار الآفاق العربية، القاهرة، 1420هـ=2000م].

التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، للملطي الشافعي، ت 377هـ. [تحقيق محمد زاهد الكوثري، القاهرة، 1991م].

شرح الأصول الخمسة (التي تحكم المعتزلة)، للقاضي عبد الجبار، ت 415هـ. [تحقيق الدكتور عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط (1) 1384هـ=1965م].

منهاج السنة النبوية، لابن تيمية، ت 728هـ. [تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض 1986م].

مشكاة الأنوار الهادمة لقواعد الباطنية الأشرار، ليحيي بن حمزة العلوي، ت745هـ. [تحقيق الدكتور محمد السيد الجليند، دار الفكر الحديث، القاهرة، 1973م].

مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، لابن قيم الجوزية، ت751هـ. [اختصره محمد الموصلي، تصحيح زكريا علي يوسف، مكتبة المتنبي، القاهرة، 1981م].

المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال، (وهو مختصر منهاج السنّة) للذهبي. [تحقيق محبّ الدين الخطيب، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد وكالة الطباعة والترجمة، الرياض، 1413هـ].

(ج/2)

معاجمُ مصطلحاتِ علم الكلام والفلسفة

وتتعالَقُ بهاتين القائمتين قائمةٌ أخرى لمعجمات مُصطلحات علمي الكلام والفلسفة عند المسلمين، ومِن نماذجها:

المصطلح الفلسفي عند العرب، وهو مجموع للدكتور عبد الكريم الأعسم ضمّ المعجمات التالية:

الحدود، لجابر بن حيان، ت200هـ.

ب - الحدود والرسوم، للكندي، ت252هـ.

ج - الحدود الفلسفية (من مفاتيح العلوم) للخوارزمي الكاتب، 87هـ.

د - الحدود، لابن سينا، ت428هـ.

هـ - الحدود، للغزالي، ت 505هـ.

و - كتاب المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين، للآمدي، ت631هـ.

2 - محاضرات في تاريخ الاصطلاحات الفلسفية العربية، للويس ماسينون. [تحقيق الدكتورة زينب محمود الخضيري، تصدير الدكتور إبراهيم بيومي مدكور، المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة].

ويأتي بعدَ هذيْن المصدرين عددٌ آخر من معجمات المصطلحات الفلسفية الموسّعة التي ضمّت عددًا كبيرًا من مصطلحات الفلسفة الإسلامية من مثل:

المعجم الفلسفي، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة. [الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، 1403=1983م].

موسوعة الفلسفة، للدكتور عبد الرحمن بدوي. [المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط (1) 1984م].

المعجم الفلسفي، للدكتور عبد المنعم الحفني. [الدار الشرقية، القاهرة ط (1) 1410هـ=1990م].

المعجم الفلسفي، معجم المصطلحات الفلسفية، للدكتور مراد وهبة. [دار قباء، القاهرة، 1998م].

إنّ هذه المجموعات المتنوّعة من مؤلفات علم الكلام والفلسفة ومعاجم مصطلحاتها= تضمّ طائفةً ضخمة من مصطلحات التاريخ الإسلامي الموزّعة على فروعها المختلفة، على مستوى المفاهيم، والمذاهب والتنظيمات، والأعلام، وهي مؤثّرة جدًّا في فهْم طبيعة هذا التاريخ الإسلامي، بما هو تاريخٌ محكوم بتصوّرٍ ديني بالأساس.

وهذا هو الذي جعل مُعجمات مصطلحات هذا المجال المعرفي ومؤلفاته المختلفة جزءًا مهمًّا من مصادر مصطلحيّة التاريخ الإسلامي.

(د)

معاجمُ مصطلحاتِ الحضارة الإسلامية بما هي مصدرٌ لمصطلحية التاريخ الإسلامي

الحضارة شيء فوقَ التمدّن، يجمعه ويتجاوزه، وقد ضمّت المؤلفات التي انشغلت بفحص الحضارة الإسلامية مجموعةً كبيرة من المصطلحات المنضوية تحت مصطلحيّة التاريخ الإسلامي وفْقَ التصوّر الذي مرَّ في هذا التمهيد، وفحص معجمات مصطلحات الحضارة الإسلامية أمرٌ مهمّ في سياق دراسة مصطلحات التاريخ الإسلامي للارتباط الشديد بينهما، ومِن نماذج معاجم مصطلحات الحضارة الإسلامية ما يلي:

موسوعة الحضارة الإسلامية. [للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، إشراف الدكتور محمود حمدي زقزوق، القاهرة، 1426هـ=2005م].

معجم الحضارة الإسلامية، للدكتور يوسف عيد والدكتور يوسف فرحات. [دار الفكر العربي، بيروت 2000م].

ويأتي في هذا السياق مجموعةٌ من المصادر الأساسية التي تناولت التأريخ للحضارة الإسلامية، من مثل:

الحضارة الإسلامية، في القرن الرابع الهجري، لآدم ميتز. [ترجمة الدكتور محمد عبد الهادي أبو ريدة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 1995م، الألف كتاب الثاني، (168)].

الحضارة العربية، لجاك ريسلر. [ترجمة غنيم عبدون، مراجعة الدكتور أحمد فؤاد الأهواني، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، بلا تاريخ].

حضارة العرب، لجوستاف لوبون. [ترجمة عادل زعيتر، مكتبة البابي الحلبي، القاهرة، بلا تاريخ].

إنّ هذه المجموعة مِن مُعجمات الحضارة الإسلامية ومصنّفات تاريخها تضمّ طائفةً ضخمة من مصطلحات التاريخ الإسلامي، ولاسيّما على مستوى المؤسسات الحضارية التي أنجزتها الشعوبُ المسلمة بتأثير التصوّر الإسلامي، وهو ما يجعلها فرعًا من مصادر مادّته المهمّة.

(د)

مصادرُ تاريخ العلومِ عند العرب المسلمين

ويأتي بعد مصادر هذا الفرع في الأهمية لمصطلحية التاريخ الإسلامي، مصادرُ تاريخ العلوم عند العرب المسلمين - بما تضمّه من مصطلحات تتعلق بمفاهيم ومؤسّسات وأعلام أنتجها التفاعلُ بين مجموعات المسلمين من جانب، وطبيعة المجتمعات وحركة التعليم فيها في التاريخ الإسلامي من جانبٍ آخر، ومِن نماذجها:

العلم عند العرب وأثرُه في تطور العلم العالمي، لألدومييلي. [ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار والدكتور محمد يوسف موسى، ومراجعة حسين فوزي، دار القلم، القاهرة، 1381هـ=1962م].

تاريخ العلم ودور العلماء العرب في تقدّمه، للدكتور عبد الحليم منتصر. [دار المعارف، ط (5)، القاهرة، 1973م].

العلوم عند العرب، لقدري حافظ طوقان. [مكتبة مصر، سلسلة الألف كتاب، القاهرة، 1976م].

تطوّر الفكر العلمي عند المسلمين، للدكتور محمد الصادق عفيفي. [مكتبة الخانجي، القاهرة، 1976 - 1977].

موسوعة تاريخ العلوم العربية. [إشراف الدكتور رشدي راشد، مركز الدراسات الوحدة العربية، مؤسسة عبد الحميد شومان، بيروت، ط (1) 1997م].

العلوم عند المسلمين: مقدمة مصوّرة، لهوارد تيرنر. [ترجمة فتح الله الشيخ، مراجعة أحمد عبد الله السماحي، المشروع القومي للترجمة (644) المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط (1) 2004م].

(سابعًا)

مصطلحاتُ التاريخ الإسلامي

(في تراث مصطلحاتِ الاجتماع والأخلاق والسياسة والإدارة والعلاقات الدولية والاقتصاد والأموال والخراج والجغرافيا والتعليم عند العرب المسلمين)

كان لتمدّد حدود مصطلح التاريخ الإسلامي- كما مرّ - أثرُه في استمداده من تراثِ مصطلحات علوم الاجتماع والعمران، والأخلاق، والسياسة والعلاقات الدولية والاقتصاد والجغرافيا- في حضارة العلم عند العرب المسلمين، بما أنّ التاريخ الإسلامي هو الإفرازُ الذي يعكس حركةَ الشعوب المسلمة وتمثّلهم لتصوّر الإسلام بما هو دينٌ متمايز عن تصوّرات غيره من الديانات التي سبقته.

ومِن ثمّ، فإنّ فحص أدبيّات تراث مصطلحات هذه العلوم يمثّل نقطةً منهجية على طريق دراسة مصطلحيّة التاريخ الإسلامي الذي كان ناتجَ فاعلية الشعوب المسلمة بتصوّر دين الإسلام، فهو دينٌ إيجابي يقتحم جنباتِ الحياة، ويشتبك مع مشكلاتها وقضاياها بإيجابية، وتفاعلٍ و«ديناميكية». إن ثمّة ارتباطًا حقيقيًّا بين مصطلحيات هذه العلوم ومصطلحية التاريخ الإسلامي بما يجعل قطاعًا من هذه المصطلحيات جزءًا عضويًّا من مصطلحات التاريخ الإسلامي.

(أ)

مصطلحاتُ الاجتماع والعمران في العربية بما هي مصدرٌ لمصطلحيّة التاريخ الإسلامي

مثَّل الاجتماعُ والعمران الإنساني مشغلَةً مهمّة في التصوّر الإسلامي الذي انعكسَ على طبيعة التاريخ الإسلامي؛ فقد كان الاختتامُ العجيب للكتابِ العزيز بسورةِ الناس من جانب، وحثّ السنّة المشرفة على الاجتماع الإنساني في مواجهة فكرة الانعزال من جانبٍ آخر مؤثّرًا في العلاقة العضوية بين التاريخ الإسلامي والاجتماع والعمران في حضارة هذا الدين العظيم.

وهو ما يجعلُ من أدبيّات الاجتماع والعمران ومعاجم مصطلحاتهما مصدرًا مهمًّا عند فحص مادّة مصطلحيّة التاريخ الإسلامي.

⏮ ومِن نماذج معاجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ما يلي:

معجم العلوم الاجتماعية. [تصدير الدكتور إبراهيم مدكور، الشعبة القومية للتربية والعلوم والثقافة، اليونسكو، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975م].

ومِن المصطلحات المركزيّة التي عالجها هذا المعجم، ممّا يمكن أن تكون مؤثّرة في تحليل مصطلحيّة التاريخ الإسلامي ما يلي:

الأضحية (ص:46) / - اعتقاد (ص:49) / - قبيلة (ص:465).

المزرعة (ص:537) / - النبوة (ص:594) / - الوقف (ص:646).

ولعلّ أهمّ مصدرٍ في هذا السياق يمكن أن يمدّنا بطائفةٍ من المصطلحات الاجتماعية والعمرانية اللازمة لدراسة مصطلحيّة التاريخ الإسلامي؛ ماثلٌ في:

المقدمة، لابن خلدون. [تحقيق الدكتور علي عبد الواحد وافي، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، 1979 - 1981م].

وقد توقّف نفرٌ لفحْص سهمةِ ابن خلدون في الاجتماع والتاريخ - ممّا هو مُثمر في فحْص مصطلحيّة التاريخ الإسلامي، ومِن نماذج أولئك الذين فحصوا هذه السّهمة الخلدونية:

الدكتور طه حسين في: فلسفة ابن خلدون الاجتماعية. [كتبها 1917م وترجمها محمد عبد الله عنان 1925م، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، مكتبة الأسرة، 2006م].

ب - شفيق جبري في مصطلحات ابن خلدون. [مجلّة المجمع العلمي العربي، دمشق، ج26 سنة 1959م (ص:370 - 376)].

(ب)

مصطلحاتُ الأخلاق عند العربِ بما هي مصدرٌ لمصطلحيّة التاريخ الإسلامي

يقول الدكتور وائل حلاق في كتابه [الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي، ترجمة: عمرو عثمان، مراجعة ثائر أديب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2014م، (ص1690/)]:

«يمكن القول: إنّ ما يقدّمه القرآن ليس أقلّ من نظريةِ أخلاقٍ كونيّة من الطّراز الأول»، ونحن نرى أنّ حدود التاريخ الإسلامي الزمانية ترتبط بهذا الكتاب العزيز تأسيسًا وبداية، وهو ما يجعل للنظريةِ الأخلاقية التي جاء بها أمرًا مهمًّا في فهم طبيعة هذا التاريخ الإسلامي، ومِن ثمّ فإنّ فحصَ مصطلحات الأخلاق في التصوّر الإسلامي يصبح ضرورةً معرفية بالأساس.

وفيما يلي رصدٌ لمجموعةٍ من الأدبيات المهمّة التي تضمّ مجموعةً أساسية من مصطلحات الأخلاق اللازمة للتعامل مع مصطلحيّة التاريخ الإسلامي:

موسوعة الأخلاق. [للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، تقديم الدكتور محمد عبد الفضيل القوصي، القاهرة، 1433هـ=2012م].

دستور الأخلاق في القرآن: دراسة مقارنة للأخلاق النظرية في القرآن، ملحق بها تصنيفٌ للآيات المختارة التي تكون الدستور الكامل للأخلاق العملية، لدكتور محمد عبد الله دراز. [ترجمة الدكتور عبد الصبور شاهين، مراجعة الدكتور محمد السيد بدوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (ط10) 1418هـ=1998م].

ويرتبط بهذيْن النموذجين أمثلةٌ أخرى من نماذج الأدبيّات الأخلاقية في التراث العربي الإسلامي، من مثل:

1 – الأخلاق والسّيَر في مداواة النفوس، لابن حزم، ت456هـ. [تحقيق الدكتور الطاهر المكي، دار المعارف، ط (1)، القاهرة1981م].

2 – آداب النفوس، للحارث المحاسبي، ت243هـ. [تحقيق عبد القادر أحمد عطا، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، (ط1) 1408هـ=1988م].

3 - تهذيب الأخلاق وتطهير الأعراق، لابن مسكويه، ت421هـ. [المطبعة النصرية، القاهرة، 1398هـ].

ومن المهمّ أنْ يظهر ارتباطُ فهم حركة التاريخ الإسلامي، وجهازه الاصطلاحي؛ بتراث الأخلاقِ الإسلامية ومصطلحيّتها. وهذا الارتباط بينهما ليس أمرًا بِدعيًّا؛ ذلك أنَّ مسألة الارتباط بين الأخلاق والتصوّرات المحرّكة للتاريخ - ظاهرة مُعتبرة مقرّرة، يقول إيفوركون في مفتتح: معجم علم الأخلاق، [ترجمة توفيق سلوم، دار التقدم، الاتحاد السوفيتي، موسكو1984م (ص:2)]: «إنّ مقالات المعجم... تسلّط الضوء على أهمّ مصطلحات الأخلاق وأعلامه ومدارسه، وتولي اهتمامًا خاصًّا بالفكر الأخلاقي الماركسي - اللينيني؛ جوهره، ومفاهيمه، ومبادئه».

ومِن ثمّ فإنّ تحليل جزءٍ من مصطلحيّة الأخلاق الإسلامية يصبح أمرًا مهمًّا للغاية للتعامل مع مصطلحيّة التاريخ الإسلامي، وفهمها، والوعي بمصادرها.

(ج)

مصطلحاتُ السياسة والعلاقات الخارجية

في الحضارة الإسلامية، بما هي مصدرٌ لمصطلحيّة التاريخ الإسلامي

مِن جانب آخر، فإنّ جزءًا من مصطلحات السياسة والعلاقات الدولية يمثّل رافدًا مهمًّا للغاية لفهْم مصطلحات التاريخ الإسلامي؛ بسبب:

1 - التّصوّر العالمي للدين الإسلامي، بما هو دينٌ خاتم للناس جميعًا، لا يسعى للقطيعة مع العالم الخارجي، بل للتواصل معه، وتقديره.

2 - الحيوية المتدفقة، بما هو دين إيجابي، مقتحم لمشكلات الحياة والوجود والعالم.

(ج/1)

وليس من شكٍّ في أهمية استصحاب مصطلحيّة **السياسة** في التراث الإسلامي للتعامل مع مصطلحيّة التاريخ الإسلامي، وفي هذا السياق تبرز المحاولات التالية مهمّة إلى حدٍّ كبير بما هي أعمالٌ مِفتاحية لإدراك العلاقة بين مصطلحيتي السياسة والتاريخ الإسلاميّين:

1 - تراث العرب السياسي. [أعمال ندوة قضايا المخطوطات (5)، تنسيق الدكتور فيصل الحفيان، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، 2002م] فهو مدخلٌ جيّد لرصد أدبيات السياسة في التراث الإسلامي ومصادرها.

2 - رسالة الكلم الثّمان، للشيخ حسن المرصفي، وهو مصدرٌ مهمّ يمثّل محاولة معجمية مفهوميّة حديثة لثمانيةِ مصطلحات سياسية واجتماعية وتاريخية مهمّة للغاية، هي: الأمّة والوطن والحكومة والعدل والظلم والسياسة والحرية والتربية، تمثّل مدخلًا مهمًّا عند التعامل مع مصطلحات التاريخ الإسلامي. [نشرها الدكتور أحمد زكريا الشلق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1984م].

ولعلّ المقدّمة التي كتبها الدكتور حامد ربيع في مقدّمة تحقيقه كتاب: سلوك المالك في تدبير الممالك، لابن أبي الربيع، ت272هـ؛ تمثّل أهميةً بالغة في فهم طبيعة التاريخ الإسلامي ومصطلحاته من خلال مفهومِ السياسة الإسلامية، والتدخل بين مُصطلحيّتها بصورةٍ عضويّة، وهي المقَدّمة التي شغلت جزءًا كاملًا من نشرته للكتاب وهو الجزء الأول، [دار الشعب، القاهرة، 1984م]، ظهر فيها محوريّة العلاقة بين السياسة في التراث

الإسلامي من جانبٍ والتاريخ الإسلامي من جانبٍ آخر، على مستوى الفاعلية والوظائف معًا.

ومن الأدبيّات المهمّة في هذا السياق عمل: برنارد لويس، [لغة السياسة في الإسلام، ترجمة الدكتور إبراهيم شتا، دار قرطبة، القاهرة، 1993م] يقول في مقدمته: (ص:5): «حاولت أنْ أجعلها (المحاضرات التي شكّلت بِنية الكتاب) مقبولةً لدى القرّاء المهتمّين بالتاريخ والعلوم السياسية بوجهٍ عام غير مُنْحصرة في نطاق المتخصّصين في الشرق الأوسط والإسلام، والكتاب من نتاج كاتبٍ ومؤرخ ومتخصّص في الإسلام مهنةً وخبرة»!

وهو ما يعني وضوحَ الصّلة بين لغة السياسة في الإسلام ولغة (=مصطلحات) التاريخ الإسلامي؛ في أذهان الدّارسين في هذيْن الحقلين المعرفيين المتداخلين.

وربما ينضافُ إلى أدلّةِ وضوح الصّلة بين مصطلحيّة السياسة في الإسلام ومصطلحيّة التاريخ الإسلامي؛ سهمةُ نفرٍ من الدارسين المنتمين لما يُعرف باسم الحركة الإسلامية في الوقت الراهن، مِن أمثال الدكتور حسن الترابي في: المصطلحات السياسية في الإسلام [للدكتور حسن الترابي، دار الساقي، بيروت، 2000م].

ويشير إلى أنّ تحليل معجم لغةِ السياسة في الإسلام يمكنه أن يقود إلى الكشف عن التطوّرات التي أصابت تاريخَ الأمّة المسلمة فيما طرأ عليها أو نقلته من غيرها مِن مفاهيم الحكم والسياسة التي تسكن الألفاظ التي ظهرت على امتداد المراحل التاريخية.

مِن مجموع ذلك، فإنّنا نرى أنّ مصادر مصطلحات السياسة وإدارة الحكم في التراث الإسلامي تعدّ جزءًا من مصادر مصطلحيّة التاريخ الإسلامي بصورةٍ واضحة للغاية.

(ج/2)

كما أنّه ليس من شكٍّ في أنّ استصحاب مصطلحيّة العلاقات الخارجية أو العلاقات الدولية في التراث الإسلامي؛ أمرٌ مهمّ جدًّا للتعامل مع مصطلحيّة التاريخ الإسلامي.

ولا يحتاج الأمرُ إلى كثيرٍ من الجدل لإثبات العلاقة بين العضوية بين مصطلحيّة التاريخ الإسلامي ومصطلحية العلاقات الدولية في تراث العرب المسلمين؛ ذلك أنّ جزءًا من مصطلحات هذا الحقل الأخير هو بالضرورة جزءٌ مؤسّس في بنية مُصطلحيّة علم التاريخ عند المسلمين. وهو ما يفرض على دارسي معجمية المصطلحات التنبّهَ والوعيَ بما يختزن قوائم كثيرٍ من الحقول الدلالية لمصطلحات العلاقات الخارجية في تراث العرب المسلمين.

وثمّة أدبيات مهمّة في هذا السياق يلزم استصحابها عند دراسة مصادر مصطلحيّة التاريخ الإسلامي، منها:

تراث العرب والمسلمين في العلاقات الخارجية. [أعمال ندوة قضايا المخطوطات (6) معهد المخطوطات العربية، القاهرة، 2003م، تنسيق وتحرير الدكتور فيصل الحفيان].

العلاقات الدولية في الإسلام، للشيخ محمد أبو زهرة. [هدية مجلة الأزهر، ذي الحجة 1436هـ=القاهرة، 2015م].

العلاقات الدولية في الإسلامية، وهو مشروعٌ كبير يعالج أربعةَ مجالات، وهي:

الأصول والقواعد ومناهج التعامل مع المصادر الإسلامي في مجال العلاقات الدولية في الإسلام.

ب - العلاقات الدولية في الأصول الإسلامية، (القرآن والسنة وخبرة الخلفاء الراشدين).

ج - العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي.

د - العلاقات الدولية في الفكر السياسي الإسلامي.

وهو مشروعٌ أشرفت عليه الدكتورة/ نادية محمود مصطفى، وقراءة أدبيات المشروع تكشفُ عن هذه العلاقة العضوية الخلاقة بين التاريخ الإسلامي وتأسيس العلاقات الدولية الإسلامية.

يقول الدكتور مصطفى منجود في بحثه: ضوابط التعامل مع التاريخ الإسلامي لدراسة العلاقات الخارجية في عصري النبوة والخلافة الراشدة (3/ 107) [المداخل المنهجية للبحث في العلاقات الدولية في الإسلام، إشراف الدكتورة نادية مصطفى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1417هـ=1996م]: «التاريخ الإسلامي هو الرافدُ الأساسي للحديث عن الخبرة الإسلامية، وقد احتلّ مكانتَه المهمّة بين مصادر التنظير السياسي الإسلامي عامّة، والتنظير السياسي للعلاقات الخارجية في الإسلام خاصّة؛ لأنه بغضّ النظر عن التعريفات الحرفية والاصطلاحية؛ عقلُ الأمّة الإسلامية ووعيها، بما يراد منها، وما يراد لها وفق تعاليم ربّها، وهو تجربتها مع السنن الإلهية في الكون والحياة والإنسانية».

وما يهمّنا هنا أنْ نشير إليه هو الوعي بطبيعة التداخل بين مصطلحيتي العلاقات الخارجية في الإسلام والتاريخ الإسلامي.

3 - العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي، للدكتورة نادية محمود مصطفى، مركز الحضارة للدراسات السياسية ودار البشير، القاهرة، 2015م.

ويرتبط بهذه الأدبيات نوعٌ آخر يتعلّق بالوثائق السياسية في العهدين النبوي والخلافة الرّاشدة، ويمثّل كتاب الدكتور محمد حميد الله مجموعة الوثائق السياسية في العهد النبوي والخلافة الراشدة [الجامعة العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ط (1) 1941م، مصورة مكتبة مدبولي، القاهرة 2000م]؛ علامةً مهمّة في هذا السياق.

كما يرتبط بهذه الأدبيات نوعٌ آخر يتعلّق بالسفارات في العهد النبوي، ويمثّل كتاب سفراء النبي - ﷺ - لمحمود شيت خطاب [مؤسسة الريان، بيروت، ودار الأندلس الخضراء، جدة، 1417هـ=1996م] وكتاب الدبلوماسية النبوية، لعبد الرحمن أبو المجد [مؤسسة الرسالة، دمشق، بيروت، ط (1) 1430هـ=2009م]؛ علامتيْن مهمّتين في هذا السياق أيضًا.

إنّ هذه الأدبيات - وغيرها - تمثّل مصدرًا مهمًّا لطائفة كبيرة من المصطلحات التي تعدّ بصورةٍ ما جزءًا من مصطلحات التاريخ الإسلامي.

(د)

مصطلحاتُ الاقتصاد في التراث الإسلامي
بما هي مصدرٌ من مصادر مصطلحيّة التاريخ الإسلامي

إنّ واحدًا من التجلّيات الموضوعية لحدود مفهوم التاريخ الإسلامي؛ ظاهرٌ في عددٍ من المفاهيم والمؤسسات والتنظيمات الاقتصادية، ممّا يجعل

فحص مصطلحات الاقتصاد في التراث الإسلامي أمرًا مُهمًّا ومهنيًّا وعلميًّا لدارسي مصطلحات التاريخ الإسلامي، بما أنّ قطاعًا من مصطلحات الاقتصاد هي بالضرورة جزءٌ من مصطلحات التاريخ عند المسلمين.

مِن نماذج معاجم المصطلحات الاقتصادية في التراث الإسلامي ما يلي:

قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، للدكتور محمد عمارة. [دار الشروق، القاهرة، بيروت، 1413هـ=1993م].

معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، للدكتور نزيه حماد. [المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هيرندن/ فيرجينيا، 1414هـ=1993م، تقديم الدكتور جابر العلواني].

ويرتبط بهذه المعجمات نوعُ أدبيّات أخرى تتعلّق بالاقتصاد الإسلامي، لأمثال محمد باقر الصدر، وعلي السالوسي، وغيرهما؛ تحتفظ بطائفةٍ ضخمةٍ من المصطلحات الاقتصادية الإسلامية المهمّة، والمرتبطة بمصطلحات التاريخ الإسلامي.

ويرتبط بهذه المُعجمات - كذلك - نوعُ أدبيّات أخرى تتعلّق بتجارة مكة المكرمة وظهور الإسلام، من مثل:

تجارة مكة وظهور الإسلام، لباتريشا كرون. [ترجمة آمال محمد الروبي، ومراجعة محمد إبراهيم بكر، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة (757)2005م].

ويعانق هذا التراث قطاعٌ مهمّ يستقلّ بالأموال والخراج - ظهرت له مُصنفاتٌ كثيرة في الحضارة الإسلامية، وهو تراثٌ مُكتنز بطائفةٍ كبيرة من

المصطلحات التي تمثّل مصدرًا من مصادر مصطلحيّة التاريخ الإسلامي، ولعلّ أظهرَ ما يمثّل هذا التراث ما يلي:

1 - كتاب الخراج، لأبي يوسف، 182هـ. [المكتبة السلفية، القاهرة، ط (6) 1397هـ].

2 - كتاب الخراج ليحيي بن آدم203هـ. [تحقيق أحمد شاكر، دار التراث، القاهرة1347هـ]

3 - كتاب الأموال لأبي عبيدة القاسم بن سلام، 224هـ. [تحقيق محمد خليل هراس، دار الفكر، بيروت، 1998، وتحقيق د.محمد عمارة، دار السلام، القاهرة، 2009م].

4 - إصلاح المال، لابن أبي الدنيا. [تحقيق مصطفى مفلح، دار الوفاء، المنصورة، مصر، 1990م].

5 - الاستخراج في أحكام الخراج، لابن رجب الحنبلي. [تحقيق جندي الهيتي، مكتبة الرشد، الرياض، 1989م].

ويرتبط بهذا الحقلِ كذلك كثيرٌ من الأدبيات الخاصة بالنقود الإسلامية بما هي مصادرُ مُعترفٌ بها من مصادر دراسة التاريخ الإسلامي، وبما هي نوعٌ من الوثائق المهمّة لدراسته، ومن نماذج هذه الأدبيات ما يلي:

المكاييل والأوزان الإسلامية، لفالتر هنتس. [ترجمة الدكتور كامل العسيلي، منشورات الجامعة الأردنية، 1970م].

الميزان في الأقيسة والمكاييل والأوزان، لعلي باشا مبارك. [تحقيق الدكتور أحمد فؤاد باشا، ومراجعة الأستاذ مصطفى حجازي، مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1432هـ=2001م].

النقود العربية والإسلامية وعلم النميات، لأنستاس الكرملي. [مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1987م].

النقود الإسلامية، المسمّى بشذور العقود في ذكر النقود، للمقريزي. [تحقيق السيد محمد بحر العلوم، المكتبة الحيدرية، النجف، 1387هـ=1967م].

النقود الإسلامية منذ بداية القرن السادس وحتى نهاية القرن التاسع الهجري، للدكتور رأفت محمد النبراوي. [مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2000م].

الدّوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة، لابن يوسف الحكيم. [تحقيق الدكتور حسين مؤنس، دار الشروق، القاهرة، ط (2) 1406هـ=1986م].

إنّ دراسةَ مصطلحات التاريخ الإسلامي الحاملة لمفاهيمه وتنظيماته ومؤسساته ومواقعه؛ تكشفُ عن استصحابٍ ظاهرٍ لكثيرٍ من الأسباب الاقتصادية التي هي جزءٌ من التصوّر الإسلاميِ للحياة، وجزءٌ من شريعته التي نزل القرآن الكريم وجاءت السنة المشرفة لبيانه، وكثيرٌ من حادثاته الأولى كاشفةٌ عن هذا الحضور الفاعل للعوامل الاقتصادية بما هي جزءٌ عضوي من حدود الشريعة: وهو الأمرُ الذي يجعل تحصيل مصطلحيّة الاقتصاد في التراث الإسلامي عملًا معرفيًّا ومهنيًّا في الوقت نفسه لدارسي مصطلحيّة التاريخ الإسلامي.

(هـ)

مصطلحاتُ التاريخ الإسلامي في كتب الجغرافيا والمِلاحة البحرية في التراثِ العربي الإسلامي

ثمّة تعالق مُعلَن منذ القديم بين التاريخ والجغرافيا، بما أنّ الأوّل هو الترجمة للحركة والفعل الإنسانيّين على الأرض أو في المكان، وقد كان لهذا التعالق أثرُه في التعامل العلمي معهما.

وكان من نتائج هذا الترابط كذلك وجودُ تداخل بين مصطلحات هذين العلمين بصورةٍ ما. وهو ما يجعل تحصيلَ العلم بمصطلحية الجغرافيا في التراث العربي الإسلامي مسألةً علمية مهمّة على طريق دراسة مصطلحات التاريخ الإسلامي.

◄◄ ومِن النماذج المفيدة في هذا السياق ما يلي:

لغة الجغرافيّين العرب ومصطلحاتهم، ليوسف التوني. [حوليات كلية الآداب/ جامعة عين شمس، مج9 لسنة 1964م، ص ص267 – 306].

ويخدم بعض معاجم المصطلحات الجغرافية في العربية مجال دراسة مصطلحات التاريخ الإسلامي، ومن نماذجها:

معجم المصطلحات الجغرافية، ليوسف التوني. [القاهرة، 1964م].

معجم المصطلحات الجغرافية، لمجمع اللغة العربية. [القاهرة، ط (1) 1431هـ=2010م].

وينضاف إليها عددٌ من الأدبيات الجغرافية في التراث الإسلامي المتّصلة بمجال مصطلحات التاريخ الإسلامي، من مثل:

تاريخ الأدب الجغرافي العربي، لكراتشكوفسكي. [ترجمة صلاح الدين عثمان هاشم، مراجعة إيغور بليايف، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1965م].

المصادر العربية لمصطلحات الأشكال الأرضية، للدكتور عبد الله يوسف الغنيم. [الكويت، 1983م].

ويدور في فلك هذه المصادر مصادرُ الخطط التي شاع تأليفها في تراث الجغرافيا عند العرب المسلمين، وقد جمع ما يخصّ مصرَ منها الأستاذ محمد عبد الله عنان في: مصر الإسلامية وتاريخ الخطط المصرية. [مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (2) 1969م].

ويرتبط بهذه الأدبيات الخاصّة بمصطلحات المِلاحة والبحر في التراث العربي الإسلامي، لما كان له من أثرٍ ظاهرٍ في كثيرٍ من أحداث التاريخ الإسلامي، ومن ثمّ أثرٌ في مصطلحيته، ومن نماذج هذه الأدبيات:

علوم العرب البحرية، دراسة مقارنة. [لحسن صالح شهاب، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، (11) الكويت، 1984م].

الملاحة عند العرب، للسيد سليمان الندوي. [ترجمة جلال السيد الحفناوي، المركز القومي للترجمة (2071)، القاهرة، 2013م].

ويقع في الصميم من هذا الحقل معاجمُ مصطلحات السفينة في التراث العربي والإسلامي، ومِن نماذجها:

السفن الإسلامية، لدرويش النخيلي. [جامعة الإسكندرية، 1974م].

مصطلح السفينة عند العرب، لهانس كندرمان. [ترجمة نجم عبد الله مصطفى، المجمع الثقافي، بأبي ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2002م].

يقول الدكتور خالد فهمي في دراسته: السفينة في المعجمية العربية: قراءة في آفاق القدرة والمرونة اللغوية، [آفاق جديدة في المعجمية العربية الإسلامية، للدكتور خالد فهمي، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2015م] (ص:238): «وفحصُ معجمية السفينة قادرٌ على أنْ يمدّنا بمجموعةٍ طيبة من النتائج التي مِن شأنها أن تسهم في تطوير بحوث التاريخ، ولاسيما الاقتصادي والاجتماعي»، وهو ما يمكن تعميمه ليتقرّر معه التداخل بين مصطلحيّة السفينة عند العرب ومصطلحية التاريخ الإسلامي.

إنّ مجموعات أدبيات هذه الحقول المعرفية في هذا المطلب بما تضمّه من مصطلحات متداخلة مع مصطلحات التاريخ الإسلامي لها أهميتها في فحصها وتحليلها والوعي بها، وهو ما يجعلها جميعًا من المصادر التي يمكن أن تندرج في سياق دراسة مصادر مصطلحات التاريخ الإسلامي.

(و)

مصطلحاتُ التاريخ الإسلامي في كتبِ التعليم في التراثِ العربي الإسلامي

مثّلَ التعليمُ أحدَ خصائص التصوّر الإسلامي الذي أثر تأثيرًا مباشرًا في مسيرة تاريخه، بما يجعل فحصَ مصادر التعليم في التراث العربي الإسلامي أمرًا مهمًّا على طريق دراسة مصطلحيّة التاريخ الإسلامي.

وتتوزّع مصادرُ مصطلحات التربية والتعليم على نوعيْن أساسيّين من الأدبيات الخاصّة بهذا المجال، هُما:

(و/1)

كتب التعليم ومبادئه وإجراءاته في التراث العربي من مثل:

أ- كتاب العلم، للحارث المحاسبي243هـ. [تحقيق محمد العابد مزالي، الدار التونسية للنشر، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1975م].

ب - كتاب آداب المعلمين، لمحمد بن سحنون، 256هـ. [تحقيق محمد العروسي المطوي، دار الكتب الشرقية، تونس، 1972م].

ج - كتاب العالم والمتعلّم، للحكيم الترمذي، 280هـ. [تحقيق الدكتور رفعت فوزي، والدكتور علي عبد الباسط مزيد، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2001م].

د - الحثّ على طلب العلم والاجتهاد في جمعه، لأبي هلال العسكري، 400هـ. [تحقيق الدكتور عبد المجيد دياب، دار الفضيلة، القاهرة، 1998م].

هـ - الحثّ على حفظ العلم، وذكر الحفاظ، لابن الجوزي، 597هـ. [تحقيق الدكتور فؤاد عبد المنعم، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993م].

و - كتاب تعليم المتعلّم طريق التعلم، للزرنوجي، 620هـ. [تحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1986م].

ز - كتاب العلم وآداب العالم والمتعلّم، للنووي، 676هـ. [تحقيق عبد الله بدران، دار الخير، بيروت، دمشق، 1993م].

ح - تذكرة السّامع والمتكلّم في أدب العالم والمتعلّم، لابن جماعة، 733هـ. [دار الكتب العلمية، مصوّرة دائرة المعارف العثمانية، بتصحيح محمد هاشم الندوي، 1354هـ].

(و/2)

كتبُ المدارس الإسلامية، وتاريخها، من مثل:

الدارس في تاريخ المدارس، للنعيمي، 927هـ. [تحقيق جعفر الحسيني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1988م]. وهو في التأريخ «الدور (تعليم)

القرآن والحديث والمدارس والخوانق والتّكايا والربط والزوايا والجوامع المعروفة في دمشق، «وله نظائرُ كثيرة تعكس النهضةَ الحضارية التي أصابت المجتمعَ العربي بتأثير التصوّر الجديد الذي غرسه الإسلامُ في الحياة. إنّ هذه الأدبيات تحتوي على مادةٍ وفيرة من مُصطلحات أنظمةِ وإدارة مؤسساته، ووظائف العاملين فيها، وهي جميعًا جزءٌ من مصادر مصطلحيّة التاريخ الإسلامي بمفهومه المتّسع الذي بيّنّاه في حدود المصطلح الموضوعية.

(ثامنًا)

مصطلحاتُ التاريخ الإسلامي في الكتبِ العسكرية في التراث العربي الإسلامي

ظهرَ أنّ واحدًا من حدود مصطلح التاريخ الإسلامي على مستوى الموضوع يتعلّق بألفاظ المعارك والمواقع بأنواعها المختلفة، وهو ما يجعل لأدبيات المصطلحات العسكرية في التراث العربي الإسلامي أهميةً مُستعلنة في دراسة مصادر مصطلحات التاريخ الإسلامي، بما هي جزءٌ منه، وفْقَ هذا المنظور؛ ذلك أنّ العلاقة بين الحقلين المعرفيّين أمرٌ واضح جدًّا.

ومِن هنا، فإنّ الإقرارَ بأنّ أدبيات المصطلحات العسكرية في التراث العربي الإسلامي جزءٌ من مصادر دراسة مصطلحيّة التاريخ الإسلامي؛ يصبح أمرًا مسلّمًا به، وصحيحًا إلى درجة كبيرة.

وقد سبق إلى رصدِ هذه العلاقة التبادلية بين الحقلين الدكتور خالد فهمي في المبحثِ الذي عقده للمصطلحات العسكرية في الحضارة الإسلامية: مصادرها ووظائفها (ص:167) من كتاب: [آفاق جديدة في المعجمية العربية الإسلامية، للدكتور خالد فهمي، دار النشر للجامعات، القاهرة،

1436هـــ=2015م]؛ عندما قال: «إنّ العناية بمصطلحات العسكرية العربية جمعًا وشرحًا وتصنيفًا لا يمكنها أنْ تتغافل عن مصنّفات التاريخ العربي بحالٍ من الأحوال»، ثمّ يرصدُ من أنواع المصادر التاريخية الإسلامية ممّا هو مصادر للمصطلحات العسكرية ما يلي: (ص:168): مصنفات السيرة النبوية، ومصنفات الغزوات ومصنفات الفتوح الإسلامية، وغيرها.

والأمرُ بالعكس صحيح، بمعنى أنّ المصنّفات الخاصة بفنون الحرب تمثّل نوعًا من مصادر فحص مصطلحيّة التاريخ الإسلامي، من مثل:

مصنفات القنص والصيد؛ مثل كتاب: المصائد والمطارد، لكشاجم. [تحقيق عبد الله محمد الحبشي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، 2002م].

مصنفات الأسلحة عند العرب، مثل: كتاب الأنيق في المنجانيق، لابن أرنبغا الزردكاش. [تحقيق الدكتور إحسان هندي، معهد المخطوطات العربية، وجامعة حلب، 1405هـ=1985م].

مصنّفات المناصب الحربية، مثل: كتاب الفروسية والمناصب الحربية، لنجم الدين الرّماح المعروف بالأحدب. [تحقيق عيد ضيف العبادي، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، بغداد، 1984م].

مصنّفات الفنّ الحربي في الإسلام، مثل كتاب: الفنّ الحربي في صدر الإسلام. [لعبد الرءوف عون، دار المعارف، القاهرة، 1961م]

ويسبق هذه المجموعةَ من الأدبيات الحربية والعسكرية في الأهمية مجموعةٌ من المُعجمات التي عنِيَت بالمصطلحات العسكرية من مثل:

1 - المصطلحات العسكرية في القرآن الكريم، لمحمود شيت خطّاب. [المجمع العلمي العراقي، بغداد 1386هـ=1986م].

2 - ما سبق ذكرُه من مصادر السفينة ومصطلحاتها في التراث العربي الإسلامي، إذ احتلّ قطاعٌ كبيرٌ من مصطلحات السفن الحربية مساحاتٍ واسعةً من عمل هذه المصادر.

إنّ هذه الأدبيات المختصّة بجمع ألفاظ الآلات الحربية والأسلحة، والمواد تمثّل جزءًا مهمًّا من مصادر مصطلحيّة التاريخ الإسلامي، بحساب العلاقات العضوية بين هذيْن الحقلين المعرفيين.

إنّ تحصيل ما احتفظت به معاجمُ المعارك والمواقع والغزوات والفتوح التي وقعتْ في التاريخ الإسلامي، من ألفاظٍ وتعابير اصطلاحية؛ يلزمه تحصيلُ ما ورد في أدبيّات فنون الحرب وصناعة الأسلحة والمواد الحربية، والفروسية عند العرب؛ بسببِ الترابط الشديد بين المجالين، وهو ما يجعل جزءًا من المصطلحات العسكرية في لغة العرب بعد الإسلام مصدرًا من مصادر دراسة مصطلحيّة التاريخ الإسلامي، بالنظر إلى اتّساع حدود الموضوعات التي يعالجها مفهوم هذا التاريخ الإسلامي الذي يتّسع لضمّ الألفاظ الاصطلاحية الخاصّة بالمعارك والمواقع والغزوات الحربية.

(تاسعًا)

مصطلحاتُ التاريخ الإسلامي

في مصادرِ علوم الوثائق والأرشيف والمخطوطات

والخطّ والفنون والزخرفة في التراث العربي الإسلامي

يدرج كثيرٌ من أساتذة مناهج البحث التاريخي المعاصرين علومَ الوثائق والأرشيف والمخطوطات والخطوط وغيرَها ضمنَ العلوم المساعدة أو الموصلة لدراسة علم التاريخ، يستوي في ذلك مِن هؤلاء العرب والأجانب،

يقول الدكتور حسن عثمان في: [منهج البحث التاريخي، دار المعارف،ط (7)، القاهرة، 1996م، (ص:25)]: إنّ دراسة التاريخ، ودراسة مُصطلحاته المتّصلة بعلوم أخرى مختلفة من المعرفة الإنسانية «فمن الضروري للمؤرّخ أن يكون واسعَ الثقافة، عارفًا بالعلوم المتّصلة بدراسة التاريخ وكتابته. ويمكن أن تسمّى العلوم اللازمة للمؤرخ أو لغيره من الدارسين والباحثين بالنسبة لموضوع كلّ منهم؛ بالعلوم المُساعدة أو العلوم الموصلة». وممّا ذكره من لوازم دراسة التاريخ ومصطلحيته العلوم التالية ممّا نحن بصدده في هذا المطلب: الفيلولوجيا (فقه اللغة)/ وعلم قراءة الخطوط (paleography)/ ومجموعات الوثائق/ ونواحٍ من الفنون كالرسم والتصوير، والنحت والزخرفة... إلخ.

وهذا الذي قرّره الدكتور عثمان سبقَ إلى تقريره لانجلوا وسينوبوس في كتاب: [المدخل إلى الدراسات التاريخية، ترجمة الدكتور عبد الرحمن بدوي، ضمن كتابه: النقد التاريخي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط (4)1981م، (ص:34 وما بعدها)]، وممّا ذكره في سياق رصدِ العلوم المساعدة لدراسة التاريخ واصطلاحاته: علم الوثائق (الدبلوماتيك)/ وعلم النقوش والخطوط القديمة/ وغيرها.

وهو الأمرُ الذي يجعل من مصطلحات الوثائق والأرشيف والمخطوطات والخطوط العربية والفنون والزخرفة في التراث العربي الإسلامي؛ مصدرًا مهمًّا من مصادر دراسة مصطلحيّة التاريخ الإسلامي.

وفيما يلي بيانٌ لأهمّ مصادر مصطلحات هذه العلوم المتداخلة مع مصطلحيّة التاريخ الإسلامي:

(أ)

مصادرُ مصطلحاتِ الوثائق والأرشيف في اللغة العربية، بما هي مصدرٌ لقطاع من مصطلحات التاريخ الإسلامي

سبقَ أن أشار الدكتور خالد فهمي إلى العلاقة بين مصطلحات الوثائق والأرشيف ومصطلحات التاريخ الإسلامي في الفصل الذي عقده لدراسة: معاجم مصطلحات الوثائق والأرشيف فى العربية: مصادرها ووظائفها في [آفاق جديدة في المعجمية العربية الإسلامي، للدكتور خالد فهمي، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2015م (ص ص 128 – 140)]، وكان ممّا قرّره هناك في سياقِ بيانه للمصادر المركزية لمصطلحات الوثائق والأرشيف في العربية التي يعدّ قطاعٌ كبير منها جزءًا من مصطلحيّة علم التاريخ الإسلامي، وهي كما يلي: (ص ص133 – 136).

1 – الدراسات المعاصرة في علم الوثائق، ومعاجم مصطلحات المكتبات.

2 – قاموس الوثائق والأرشيف للدكتورة سلوى علي ميلاد. [دار الشروق، جدة، ط (1)، 1403هـ=1983م].

3 – معجم المصطلحات الأرشيفية، لبيتر فالن. [ترجمة غسان منير سنو، الدار العربية للعلوم، بيروت، 1990م].

4 – المصطلح الوثائقي لخالد زيادة. [المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2008م]، وهو كما يقرّر صاحبُه (ص:5): «إنّ عملنا هنا يتّجه وجهةً أخرى إذْ نسعى إلى إيجاد إيضاحات وتفسيراتٍ للمصطلحات التي يتكرّر ذكرُها في الوثائق الشرعية، وهذه الشروح التي نعدّها تنطلق أولًا بأوّل من خلال الوثائق ذاتها، أو من المصادر المختلفة التي تتناول أوجهًا من التاريخ العثماني

اقتصاديًّا واجتماعيًّا وسياسيًّا» وهذا النصّ واضحُ الدّلالة على العلاقة العضويّة المتينة بين مصطلحيّة الوثائق ومصطلحية التاريخ الإسلامي بوجهٍ عام، أو التاريخ الإسلامي في واحدةٍ من حقَبِه أو مراحله المميّزة.

وبهذا الإقرار يظهرُ لنا أنّ فحص مصادر مصطلحات الوثائق والأرشيف مهمٌّ جدًّا على طريق دراسة مصطلحات التاريخ الإسلامي، نظرًا للعلاقة الوثيقة بين الحقلين المعرفيّين، ونظرًا لما سبق إقراره من أمر كوْن علم الوثائق من العلوم المساعدة أو الموصلة لدراسة التاريخ الإسلامي وجهازه الاصطلاحي في اللغة العربية.

(ب)

مصادرُ مصطلحاتِ علم المخطوط في العربية وتحقيق النصوص بما هي مصدرٌ لقطاع من مصطلحات التاريخ الإسلامي

ثمّة عناية مُتنامية بعلم المخطوط العربي في العصر الحديث، والمخطوط هو أشهرُ أوعيةِ حفظ العلم وحمْله عند المسلمين، ومن ثمّ فإنّ طائفة من مصطلحاته - بحُكم هذا التداخل بين هذا العلم وعلم التاريخ عند المسلمين - يمكن أن تمثّل جزءًا من مصطلحيّة هذا العلم الأخير، ويترتّب على ذلك عد أدبيات علم المخطوط ومعجمات مصطلحاته فرعًا من مصادر مصطلحيّة التاريخ الإسلامي.

ولعلّ أهمّ أنوع هذه الأدبيات في هذا المجال هي:

المؤلفات المعاصرة في علم الكتاب العربي.

المؤلفات المعاصرة في علم المخطوط العربي، ولاسيّما ما كتبه الدكتور عبد الستار الحلوجي، وأحمد شوقي بنبين، وفرانسوا ديروش.

معاجم مصطلحات المخطوط العربي، من مثل:

أ - مصطلحات علم المخطوط لموتزيريل. [باريس 1985م].

ب - تقاليد المخطوط العربي: معجم مصطلحات فنية مع ببليوجرافيا، لآدم جاسيك. [طبعة بريل، ليدن، بوستون، كولن، 2001م، والترجمة العربية لمحمود زكي ومراد تدغوت، ومراجعة الدكتور فيصل الحفيان، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، 2008م - 2010م].

ج - معجم مصطلحات المخطوط العربي (قاموس كوديكولوجي)، للدكتور أحمد شوقي بنبين ومصطفى طوبي. [الخزانة الحسينة، الرباط، ط (3)، 2005م].

د - نحو معجم تاريخي لمصطلح ونصوص فنون صناعة المخطوط العربي، لإبراهيم شبّوحٍ. [ضمن صيانة وحفظ المخطوطات الإسلامية، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لـنـدن1418هـــ=1998م (ص ص:341 - 393)].

هـ - المخطوطات العربية: دليل القارئ، لآدم جاسيك. [طبعة بريل، ليدن، بوستو2009م ضمن: handbook of oriental studies

4 - المؤلفات المعاصرة في تحقيق النصوص التراثية، من مثل كتابات: برجشتراسر، ويحيي المعلمي، وعبد السلام هارون، ورمضان عبد التواب، وخالد فهمي، وغيرهم.

إنّ قيمة هذه المصادر - إذا نظرنا إليها في سياقِ تعيين مصادر مصطلحيّة التاريخ الإسلامي - مهمّة جدًّا لاعتبارات معرفية ترتبط بمفهوم التاريخ

الإسلامي وحدوده الموضوعية؛ ذلك أنّ المخطوط هو الوعاء المركزي لكلّ النصوص المندرجة تحت قائمة المقصود بالتاريخ الإسلامي من جانبٍ، والوعي بمصطلحية علم المخطوط العربي مهمّ من منظورٍ مهني أيضًا يتعلق بالأبعاد الحضارية التي ظهرت بتأثير التصوّر الإسلامي الذي انعكست تجلّياته مع بزوغ فجر البعثة النبوية الشريفة. وهو التوقيت المعتمد لبداية ظهور مفهومِ التاريخ الإسلامي بالمعنى الاصطلاحي الدقيق في أدبيات هذا العلم في تواترٍ ملموس في كتابات الدارسين المعاصرين من العرب والعجم جميعًا.

وهذا جميعًا يحملنا على أنْ نقرّر أنّ جزءًا من مصطلحيّة علم المخطوط وعلم تحقيق النصوص التراثية؛ هي بالضرورة جزءٌ من مصادر مصطلحيّة التاريخ الإسلامي؛ لأنّ هذين العلميْن يعلنان عن نفسيْهما أنهما علمان مساعدان لعلم التاريخ الإسلامي ومصطلحاته.

(ج)

مصطلحاتُ الخطوطِ في التراث العربي
بما هي مصدرٌ من مصادر مصطلحيّة التاريخ الإسلامي

سبق هنا بيانُ أنّ دراسة الخطوط أمرٌ مهمّ في سياق دراسة التاريخ بوجهٍ عام، وأنّه من العلوم المساعدة أو الموصلة لدراسته، كما قرّر غيرُ واحد من أساتذة مناهج البحث التاريخي.

وللخطّ العربي تاريخٌ عريق في التراث العربي الإسلامي؛ بسببٍ من كثافة ما كتب به من علوم مختلفة على امتداد قرون متطاولة، وبسببٍ من تنوع أنواعه، وبسببٍ من تداخله مع كثيرٍ من الفنون الجمالية التي شكّل عصبَ بِنيتها المركزية.

وثمّة أنواع خاصّة من الخطّ العربي نشأت لتأدية وظائف سياسية وإدارية ممّا يجعله - بحقّ - من العلوم المساعدة في مجال دراسة التاريخ الإسلامي تعيينًا.

ومصادرُ مصطلحيّة الخط في التراث العربي الإسلامي متنوّعة، يمكن التماسها في أنواع الأدبيات التالية:

1 - كتب تاريخ الإنشاء، وتاريخ ديوانه، كصبح الأعشى في صناعة الإنشا، للقلقشندي.

2 - كتب الكتابة، وآدابها، والرسم وقواعده، وهي كثيرة في تراث العرب المسلمين، من مثل:

أ - أدب الكاتب، لابن قتيبة، ت 276هـ.

ب - صناعة الكتاب، للنماس، ت337هـ

ج - الاقتضاب شرح أدب الكتاب، للبطليوسي، ت521هـ.

ويلحق بها كتبُ الرسم وقواعده، وغيرها ممّا ظهر في العصر الحديث وعني أصحابُها بدراسة تاريخ الخطوط العربية، وأسباب ظهورها، وارتباط بعض هذه الأنواع بسياقات تاريخية وسياسية واجتماعية.

3 - معاجم مصطلحات الخطّ العربي، ولعلّ أهمّها:

- معجم مصطلحات الخط العربي والخطّاطين، للدكتور عفيف بهنسي. [مكتبة لبنان، بيروت، 1995م]، وممّا جاء فيه (ص:ق): في تعريف الخطّ الديواني: «هو الخطّ السلطاني، وضع قواعده إبراهيم سيف، (ت860هـ) وكان حصرًا على ديوان السلطان، ثمّ انتشر وتنوّع». وهذا النصّ يشير إلى

هذا التداخل الذي نشير إليه، ممّا يعني أن تحصيل مصطلحيّة الخط العربي مهمٌّ في سياق تحليل مصطلحيّة التاريخ الإسلامي ودراستها؛ ذلك أنّ طائفة من ألفاظ حقلِ الخطّ نشأت بدوافع سياسية واجتماعية وجمالية، وهي دوافع شديدةُ ارتباطٍ بالحقل المعرفي الذي نحن بصدد دراسة معجماته الاصطلاحية.

(د)

مصطلحاتُ الفنون والزخرفة والملابس في التراثِ العربي الإسلامي بما هي مصدرٌ من المصادر المساعدةِ لدراسة مصطلحاتِ التاريخ الإسلامي

لا يعدم دارسي التصوّر الإسلامي وتجلّياته المختلفة في مجالات الحياة وميادينها أنْ يلحظ تعانق ثلاثة محدّدات تحكم هذه التجلّيات المتنوعة، هي:

أولًا: القوة والمتانة والإتقان.

ثانيًا: اليسر، والقابلية للاستعمال، والفعالية العملية والارتباط بالمقاصد.

ثالثًا: الجَمال، والفنية، والارتياح البصري.

ولم تعرفِ الحضارة الإسلامية التضحيةَ بواحدٍ من هذه الخصائص، إيمانًا بما تقرّر في نموذجها المعرفي بأنّ التضحية بواحدٍ منها لا يعني خسارة البقية.

ومِن المقاطع المؤثرة التي تعبّر عن هذا المعنى، ذلك الجزء من الحوار بين سنان باشا أعظم معماري الخلافة العثمانية وتلميذه جهان في رواية: [الفتى المتيم والمعلم، لأليف شافاك، ترجمة الدكتور محمد درويش، دار الآداب، بيروت، 2015م (ص:401 – 402)]: «كانت العمارة علمًا من العلوم... ترتكز إلى ثلاثِ خصائص: القوة، والاستعمال، والجمال.

– قل لي: إذا اضطررت لأنْ تضحّي بواحدةٍ من هذه الخصائص، فما هي؟

ردّ جهان مؤكّدًا: الجَمال! لأنّنا لا نستطيع المساومة على القوّة أو الهدف، ويمكننا الاستغناءُ عن الجَمال إذا ما اقتضت الضرورة. لكنّ ملامح سنان كانت توحي برأي مخالف: لا يمكننا التخلّي عن الجَمال.

إذًا، بمَ نضحي؟!

قال سنان مبتسمًا ابتسامةً رقيقة: لا نضحّي بشيء؛ لأنّك إذا ما ضحّيت بواحدةٍ من هذه الخصائص؛ فإنّ الأمر سينتهي بك إلى خسارة البقية»!

أرجو ألّا أكون قد أقحمتُ هذا المقطع الحواري في هذه الدراسة.

لكنّ الذي أعتقده أنّ مصطلحيّة الفنون والزخرفة مهمّة جدًّا لتحليل مصطلحيّة التاريخ الإسلامي، ولاسيّما في حدود الموضوعية المتعلّقة بالمنجز الحضاري، وعلامات التمدّن الذي أحدثه التصوّر الإسلامي، وبرزت تجلّياتُه في مسيرة هذا التاريخ.

ومن الأدبيات التي تعتقد هذه الدراسة- بما تضمّه من مصطلحات في الفنون والزخرفة - أنها جزءٌ من مصادر دراسة مصطلحات التاريخ الإسلامي ما يلي:

معاجم مصطلحات الفنون، من مثل:

- معجم مصطلحات العمارة والفنون، للدكتور عاصم محمد رزق. [مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000م].

وقد أحسن الدكتور عاصم رزق عندما صنعَ ببليوجرافيا لمعاجم مصطلحات الفنون الإسلامية في العربية في العصر الحديث (ص:7)، وممّا أشار إليه:

معجم مصطلحات الفنون، للدكتور عفيف بهنسي. [بيروت 1981م].

قاموس المصطلحات الأثرية والفنية، لحلمي عزيز. [لونجمان، القاهرة، 1992م].

معجم العمارة والفن، للدكتور عفيف بهنسي. [مكتبة لبنان، بيروت1995م].

2 - أدبيات الفنون الزخرفية في الحضارة الإسلامية، من مثل:

أ - الفنون الزخرفية الإسلامية المبكّرة في العصرين الأموي والعباسي. [للدكتور علي أحمد الطايش، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط (2) 2003م].

ب - الفنّ الإسلامي في الأندلس: الزخرفية النباتية، لباسيليو بابون مالدونادو. [ترجمة علي إبراهيم علي منوفي، مراجعة محمد حمزة حداد، المجلس الأعلى للثقافة، (354) القاهرة، 2002م].

وأدبيّاتُ هذا الفرع كثيرةٌ جدًّا في العربية في العصر الحديث، وهي مليئة بطائفة عظيمةٍ من المصطلحات المشتركة بين حقلي الفنون والتاريخ الإسلامي، لأسماء علماء مُمتازين من أمثال: الدكتورة سعاد ماهر، والدكتور زكي محمد حسن، والدكتور حسن باشا، وغيرهم.

3 - أدبياتُ الملابس في اللغة العربية والحضارة الإسلامية؛ ذلك أنها ارتبطت بأداء وظائف لها علاقة وطيدة بالتاريخ الإسلامي سياسيًّا واجتماعيًّا.

يقول الدكتور خالد فهمي في: الملابس فى المعجمية العربية: بحث في آفاق الاستجابة الحضارية، [دار المقاصد، القاهرة، قيد الطبع]: «لقد كشفت دراسةُ معجم الملابس عند العرب، وما أصابه من تطوّر... عن نتائج مهمّة»

على مستوى دراسة التاريخ الاجتماعي والطبقي والاقتصادي والصناعي والسياسي. وهو الأمُر الذي يجعل من هذا المعجم جزءًا من معجمِ مصطلحات التاريخ الإسلامي؛ نظرًا لارتباط كثيرٍ من مظاهر التاريخ السياسي والإداري والحربي بظهور أنواعٍ بعينها من الملابس.

ومن مصادر ألفاظ الملابس في العربية ما يلي:

1 – أبواب ألفاظ الملابس في المعجمات الموضوعية، كالغريب المصنف لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، 224هـ، [تحقيق الدكتور محمد المختار العبيدي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، دار سحنون، تونس ط (2) 1996م (1/ 167)]، والمنتخب من غريب كلام العرب، لكراع النمل، 421هـ، [تحقيق الدكتور محمد العمري، جامعة أم القري، مكة المكرمة، 1989م (2/ 470)]، ومبادئ اللغة، للخطيب الإسكافي، [تصحيح بدر الدين النعساني، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1325هـ (ص:40)].

وفقه اللغة وسر العربية للثعالبي 429هـ، [تحقيق الدكتور خالد فهمي، وتصدير الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998م (2/ 408)]، والمخصص، لابن سيده الأندلسي458هـ، [تصحيح محمد محمود التركيزي الشنقيطي، وعبد الغني محمود، مصوّرة دار الكتاب الإسلامي، عن طبعة بولاق، القاهرة، 1321هـ (4/ 63)]، وكفاية المتحفظ ونهاية المتلفّظ لابن الأجدابي 470هـ (ص:208،45، 217).

2 – المعجمات المعاصرة التي اهتمّت بألفاظ الملابس عند العرب، من مثل:

أ – الآلة والأداة وما يتبعها من الملابس والمرافق والهيئات، لمعروف الرصافي،1945م. [تحقيق عبد الحميد الرشودي، بغداد، 1980م].

ب – المعجم المفصّل بأسماء الملابس عند العرب، لدوزي. [ترجمة الدكتور أكرم فاضل، بغداد، 1971م].

ج – المعجم العربي لأسماء الملابس، للدكتور رجب عبد الجواد، رحمه الله. [تقديم الدكتور محمود فهمي حجازي، ومراجعة الدكتور عبد الهادي التازي، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2002م].

3 – كتب تاريخ صناعة المنسوجات والملابس في التراث العربي، مثل: المنسوجات والألبسة العربية في العهود الإسلامية الأولى، للدكتور صالح العلي [بيروت 2003م]، والملابس المملوكية، لماير. [ترجمة الدكتور صالح الشيتي، القاهرة، 1972م].

إنّ هذا التراث الممتدّ لأدبيات هذا الحقل تدخل في علاقاتٍ عضوية مع مُصطلحات التاريخ الإسلامي، ممّا يجعل كثيرًا من ألفاظ الملابس عند العرب مادّةً أساسية ومصدرًا من مصادر دراسة مصطلحات التاريخ الإسلامي هاجرت من مجالها إلى مجاله، ونهضت بوظائف معرفية مهمّة له.

وقد ارتبطَ عددٌ من ألفاظ الملابس بأبواب تاريخية تتعلق بالمراسم والوظائف، والمناصب الإدارية والسياسية والعسكرية في كثيرٍ من مراحل التاريخ الإسلامي. وهو أمرٌ ظاهرُ الدّلالة على أهمّية فحص هذه الأدبيات الخاصّة بألفاظ الملابس في سياق فحص ألفاظ التاريخ الإسلامي.

إنّ التوسّع في اعتبار مصادر أسماء الملابس في التراث العربي مصادر مصطلحيّة التاريخ الإسلامي؛ أمرٌ مقبول جدًّا، بسببِ هذه العلامات المرصودة على هذه العلاقات بين الحقليْن المعرفيّين.

(عاشرًا)

معاجمُ اللغة والمعرّبات والأزمنة ومصطلحات الفيلولوجيا وتحقيق النصوصِ التراثية، بما هي مصدرٌ من مصادر مصطلحات التاريخ الإسلامي

(أ) المعاجمُ اللّغوية ذات الصبغةِ الموسوعيّة

مع تقدّم الزمن وتطوّر المعجمية العربية ظهرتْ معجماتٌ لغويّة تعتني بالوظيفة الموسوعيّة، ممّا كان من آثاره ظهور نوعِ عنايةٍ بالألفاظ الاصطلاحية المستعملة في كثيرٍ من الحقول المعرفية في التراثِ العربي.

ومن أشهرِ المعجمات اللغويّة التي اعتنت بالمعلومات الموسوعية، ومنها كثيرٌ من الألفاظ الاصطلاحية المنضويةِ تحت قوائم مصطلحيّة التاريخ الإسلامي، ما يلي:

القاموس المحيط، للفيروزآبادي، 817هـ. [تحقيق مركز الرسالة للدراسات وتحقيق التراث، بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط (3) 2012م].

تاج العروس، للزبيدي، 1205هـ. [تحقيق عبد الستار أحمد فراج، وآخرين، الكويت 1965م - 1998م].

تكملة المعاجم العربية، لدوزي، 1883م. [ترجمة الدكتور محمد سليم النعيمي، الأعظمية، العراق، 1976م]

وهو مِن المعاجم المهمّة للغايةِ في مجال ما رصده من ألفاظٍ دائرة في نصوص التاريخ الإسلامي. يقول (1/ 15): «وكانت مصادرُه التي اعتمدت عليها مصنفات العرب في القرون الوسطى،... وهي إمّا مطبوعة وإمّا مخطوطة... وهي تتناول موضوعاتٍ مختلفة؛ لقد نقّبت في مصنّفات المؤرخين وأصحاب

كتب التراجم وكتب الأخبار المجموعة». وهذا دليلٌ ظاهر على السبب الذي حملنا على أنْ ندرجه ضمنَ قوائم مصادر مصطلحيّة التاريخ الإسلامي.

وقد توزّع عددٌ كبير من المصطلحات التاريخية في أبوابِ هذيْن المعجمين وغيرهما بحُكم عنايتها الموسوعية بهذا القطاع من الكلمات، وهو ما يجعلها مصدرًا من مصادر مصطلحات التاريخ الإسلامي، مع عددٍ مِن المعجمات المرتبة وفق الموضوعات، كالمخصّص، لابن سيده، 458هـ التي خصّصت أبوابًا للأزمنة، (انظر: المخصص 9/ 30).

(ب) معاجمُ المعرّبات

كما تعدّ معاجمُ المعرّبات التي جمعتِ الألفاظَ الأعجمية التي دخلت العربية، وغالبها ألفاظٌ لمستحدثات حضارية على مستوى المخترعات والمؤسسات والأطعمة والملابس والمناصب الإدارية والسياسية وغيرها، ممّا له علاقة مباشرة بألفاظ حقل التاريخ الإسلامي.

وهذه المعجماتُ تمثّل مصدرًا مهمًّا لدراسة قطاع ضخم من مصطلحات التاريخ الإسلامي، بما ضمّته من مفاهيم وألقاب ووظائف ومناصب وألفاظ أدوات ومراسم ومؤسسات، وغيرها.

ومِن نماذج معاجم المعرّبات المهمّة في هذا السياق:

المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، للجواليقي،540هـ. [تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1361هـ].

جامع التعريب بالطريق القريب، للعلائي، 922هـ. [تحقيق نصوص أونال، مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، 1416هـ=1995م].

رسالة في تحقيق تعريب الكلمة الأعجمية، لابن كمال الباشا، 940هـ. [تحقيق الدكتور سليمان العابد، معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، (17) مكة المكرمة، 1407هـ]. (انظر: تعليقه على تعريف كلمة (السياسة، ص:102).

رسالة فى التعريف، للمنشي، 1001هـ. [تحقيق الدكتور سليمان العابد، معهد اللغة العربية، جامعة أمّ القرى (17) مكة المكرمة، 1407هـ].

المعرّبات الرشيدية، للتتوي، 1068هـ. [ترجمة الدكتور نور الدين آل علي، والدكتور أمين عبد المجيد بدوي، دار الثقافة، القاهرة، 1379هـ=1979م].

شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، للخفاجي، ق 11هـ. [تصحيح بدر الدين النعساني، مطبعة السعادة، القاهرة 1325هـ].

قصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل، للمحبي، 1111هـ. [تحقيق الدكتور عثمان محمود الصيني، مكتبة التوبة، الرياض، 1415هـ=1994م].

الألفاظ الفارسية المعرّبة، لآدي شير، 1915م. [دار العرب، للبستاني، القاهرة، ط (2) 1987م - 1988م].

إنّ هذه المعجمات - بما تضمّه من ألفاظ كثيرة معرّبةٍ تندرجُ تحت حقول السياسة والإدارة والحكم والأدوات والمؤسسات - تمثل مصدرًا مهمًّا لقطاعٍ مهمٍّ من المصطلحات الدائرة في مجال التاريخ الإسلامي.

(ج) كتبُ الأزمنة في التراثِ العربي مصدرًا من مصادر مُصطلحيّة التاريخ الإسلامي

كان ممّا اعتنى به اللغويّون وغيرُهم التأليفَ في الأزمنة، وأسماء الأيام والشهور، وغيرها، وهي- كما نرى - ألصقُ الحقول بمفهوم التاريخ عند

المسلمين، بما هو علمُ التوقيت، وهو ما يحملنا على أنْ ندرج كتب الأزمنة في هذا التراث ضمْن مصادر مصطلحيّة التاريخ الإسلامي، ومِن أهمّ نماذج أدبيات تراث الأزمنة عند العرب المسلمين ما يلي:

1 - كتاب الأزمنة وتلبية الجاهلية، لقطرب، 206هـ. [تحقيق الدكتور حنا جميل حداد، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط (1)،1405هـ=1985م].

2 - الأيام والليالي والشهور، للفراء،207هـ. [تحقيق إبراهيم الإبياري، المطبعة الأميرية، القاهرة 1956م].

3 - كتاب الأنواء، للزجاج، 316هـ. [تحقيق الدكتورة عزة حسن، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1427هـ=2006م].

4 - كتاب صورة الكواكب الثمانية والأربعين، للرازي الصوفي، 376هـ. [دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط (1) 1401هـ=1981م].

5 - الليل والنهار، لابن فارس، 395هـ. [تحقيق حامد الخفاف، دار المؤرخ، بيروت، 1413هـ=1993م].

6 - الأنواءُ والأزمنة ومعرفة أعيان الكواكب في النجوم، لابن عاصم الثقفي، 403هـ. [تحقيق الدكتور نوري حمودي القيس ومحمد نايف الديلمي، دار الجيل، بيروت، 1416هـ=1996م].

7 - كتابُ الأزمنة والأمكنة، للمرزوقي،421هـ. [حيدر آباد الدكن بالهند، 1332هـ، ثمّ بتحقيق الدكتور محمد نايف الديلمي، عالم الكتب، بيروت 1422هـ=2002م].

وهذه الكتبُ - وإن تنازعها انتماءٌ معرفي إلى حقلي اللغة والفلك أو الهيئة - من مصادر مصطلحيّة التاريخ الإسلامي، بالانتماءين جميعًا، وبطبيعة

الألفاظ والمفاهيم التي اعتنت ببيانها، التي تتعلّق بصورةٍ مباشرة بمفهوم التاريخ في المنهجية الإسلامية الذي هو: تعريف الوقت، كما مرّ في أوّل مباحثِ هذا التمهيد.

(د) مصادرُ الفيولولوجية العربية، وتحقيقُ النصوص التراثية والبحث والتأليف عند العرب، بما هي من مصادر مصطلحاتِ التاريخ الإسلامي

(أ) تمثّل الفيلولوجيا/ فقه اللغة علمًا مساعدًا في دراسة التاريخ كما قرّرت أدبيات مناهج البحث التاريخي الغربية والعربية معًا.

وقد خلّف لنا العرب المسلمون تراثًا طيبًا في هذا المجال، كان أظهر أمثلة عليه:

1 - الصاحبي، لابن فارس، 395هـ، [تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1977م]، ولاسيّما في الفصل الذي خصّصه لدراسة الأسباب الإسلامية الذي يفسّر ظهور المواضعات أو ألفاظ العلوم المختلفة بتأثيرٍ مباشر لعمل الإسلام في حركة العلم في حياة العرب، (ص:78 - 86).

2 - المزهر في علوم اللغة، للسيوطي،911هـ، [تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، دار التراث، بالقاهرة، 1958م]، وفيه حديث مطوّل عمّا جاء موجزًا عند ابن فارس في الصاحبي، إذ يعدّ السيوطي شارحًا (1/ 299) لَمَن سبقه في هذا الباب.

وأمثالُ هذه المصادر مهمّة في بيان ما حدث لكثيرٍ من الألفاظ في رحلة هجرتها من اللغة العامّة إلى مجال الاصطلاح التاريخي بتأثيرٍ قصدي أو عمدي أحدثه التصوّر الإسلامي للحياة وحركة الخلق.

(ب) مِن جانب تعدّ مصادر تحقيق النصوص التراثية في التقاليد الاستشراقية والعربية جميعًا وسائل مساعدة في مجال دراسة التاريخ الإسلامي ومصطلحاته؛ نظرًا لأنّ أدبيات هذا التاريخ الإسلامي، هي في الحقيقة نصوصٌ جرى نشرها نشرات نقدية (محقّقة)، ووصلت إلينا في أوعيةٍ ماديّة هي (المخطوطات)، وتعامل معها علمُ تحقيق النصوص التراثية فأمدّته بقدرٍ كبير من مصطلحات التي يلزم تحصيلها عند فحص مُصطلحيّة التاريخ الإسلامي، ومِن أهمّ أدبيات تحقيق النصوص التراثية التي ترتبط بالتراث التاريخي بشكلٍ ظاهر، ما يلي:

1 - مجموع رسائل في التحقيق وتصحيح النصوص، للمعلمي، 1386هـ. [تحقيق محمد أجمل الإصلاحي، دار عالم الفوائد، الرياض (23) 1434هـ].

2 - كتب محقّقة وفوائد، للدكتور علي جواد الطاهر. [مؤسسة الرسالة، بيروت1997م].

3 - في تحقيق النصّ، للدكتور بشار عواد معروف. [دار الغرب الإسلامي، بيروت،2004م].

4 - تحقيق النصوص بين أخطاء المؤلفين وإصلاح الرواة والنساخ والمحقّقين، للدكتور بشار عواد معروف. [دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2009م]، وتتجلّى أهمّية سهمة الدكتور بشار عواد معروف في أنّه واحدٌ من أعظم محقّقي نصوص التاريخ الإسلامي، وخبرائها المرموقين.

أنشودة المتن والهامش: نحو إحياء جديد لعلم تحقيق النصوص التراثية، للدكتور خالد فهمي. [تحرير هالة القاضي، دار النشر للجامعات، القاهرة 2015م].

ومِن أدبيّات التقاليد الاستشراقية المهمّة في هذا المجال ما يلي:

أصولُ فقد النصوص ونشر الكتب، لبراجشراسر. [نشره الدكتور محمد حمدي البكري، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1995م].

إنّ هذه المصادر - وغيرها - تمدّنا بفهْمِ طائفةٍ كبيرة من مصطلحات التاريخ الإسلامي ممّا يجعلها جزءًا من مصادرِ دراستها.

(ج) ومِن جانبٍ آخر، فإنّ مصطلحات البحث والتأليف عند العرب تمدّ دارسي مُصطلحات التاريخ الإسلامي بقدرٍ طيب من المساعدات، وهو ما يجعل مصادر هذه المصطلحات جزءًا من مصادر دراسة مصطلحيّة التاريخ الإسلامي.

ومِن أدبيّات هذا المجال المهمّ ما يلي:

1 - مُصطلحات البحث والتأليف عند العرب، للدكتور أحمد جاسم النجدي. [كتاب المورد، دراسات في اللغة، تحرير طراد الكبيسي، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد 1986م (ص ص 117 - 144)].

2 - مُعجم مصطلحات البحث العلمي، للدكتور محمد عبد الله أبي داهش. [مكتبة العبيكان، الرياض، 1418هـ= 1998م].

ولا شكّ أنّ إسهام العرب في التأليف التاريخي متوسّع ومتمدّد جدًّا بطريقةٍ مُذهلة، تجعل من مصطلحيّة البحث والتأليف عند العرب - جزءًا من مصادر فحص مصطلحيّة التاريخ الإسلامي.

ربّما يظهر من تحليل مبحثِ مصادر مصطلحيّة التاريخ الإسلامي هنا نوعُ إطالة. وهذا صحيح، ولكن له ما يسوغه من طبيعة مفهوم مصطلح التاريخ الإسلامي المتّسع.

ولست أول مَن توسّع في رصد الحقول المعرفية التي تُعدُّ علومًا مساعدة أو موصّلة لدراسة علم التاريخ، فقد سبق إلى قدرٍ من ذلك التوسّع كثيرٌ من العلماء الذين كتبوا في مناهج البحث التاريخي، من أمثال: لانجلوا وسينوبوس في: المدخل إلى الدراسات التاريخية، وحسن عثمان في: منهج البحث التاريخي.

كما أنّ ثمّة مَن توسّع في بيان مصادر دراسة التاريخ الإسلامي تعيينًا، من مثل الدكتور فاروق عمر فوزي في: [نقد الرواية التاريخية عند المسلمين: نماذج مختارة ودراسات في إطار النقد التاريخي للدكتور عمر فاروق فوزي، مركز زايد للتراث والتاريخ، العين، الإمارات العربية المتحدة، ط (1) 1428هـ=2007م] الذي قرّر أنّ أنواع المصادر التالية هي من مصادر دراسة التاريخ الإسلامي، ودراسة مصطلحاته:

مصادر الأدب (ص:119).

مصادر الجغرافية والرحلات (ص:121).

مصادر الفرق والمقالات والعقائد (ص:124).

مصادر التفسير (ص:127).

مصادر المسكوكات والنقوش (ص:133).

مصادر الإدارة وكتب الأموال (ص:134).

وهذا الذي جاء عند الدكتور عمر فاروق فوزي هو أقرب ما وجدناه شبهًا بما قرّرناه هنا، وهو ما يمنح توجّهنا وصنيعنا في توسّعنا في رصد مجموعات الأنواع المهمّة لدراسة مصادر مصطلحيّة التاريخ الإسلامي –

شرعية وقبولًا بدرجةٍ ما.

صحيح أنّ ثمّة تفاوتًا من جهة الأهمية، والقيمة والكثافة بين مجموعات أنواع هذه المصادر، ممّا يجعل بعضًا أعلى فيما تصدره وتمنحه للمصطلح التاريخ الإسلامي من بعضِها الآخر. وهو ما لا يمكننا إنكاره أو الشغب عليه، ولعلّنا اجتهدنا في تجلية ذلك من خلال هذا الترتيب التي اصطنعناه لمجموعاتِ أنواع هذه المصادر في حقول معرفيّة متتابعة.

وكان أظهر ما كشف عنه مبحث: مصادر مصطلحيّة التاريخ الإسلامي - هو حاجتِه الملحّة إلى دراسات مستقلة تعنى بإحصائها، وبيان الفروق فيما بين مجموعاتها المتنوّعة، وتراتبها، والأبواب والمناهج التاريخية التي تخدمها أدبيات كلّ نوع.

لقد كان المفهوم الذي ظهر لنا لتصوّر المسلمين للتاريخ هو الذي أسهم في اتّساع قائمة مجموعات المصادر المصدرة لطوائفَ من مصطلحات التاريخ الإسلامي.

غير أنّه من الضروري أنْ يكون واضحًا أنّ هذه المجموعات التي جمعت مصادر مصطلحيّة التاريخ الإسلامي - لم تغفل مصدريْن أساسيّين، هُما:

أولًا: الكتاب العزيز، والتفاسير المتنوعة التي قامت للنهوض بتفسيره.

ثانيًا: السنّة المشرفة، والشروح التي قامت لبيانها وتوضيحها.

إنّ هذه الدراسة - ولاسيّما في مبحث مصادر مصطلحات التاريخ الإسلامي على مستوى المفاهيم والتصورات - تؤمنُ أنّ الكتاب العزيز والسنة المشرفة أكبر من مجرّد مصدريْن لمصطلحات التاريخ الإسلامي، بل هُما مؤسّس أوّلي لفهم طبيعة تصوّر المسلم للتاريخ.

لقد كان بإمكان هذا المبحث أنْ يصدّرا أمره بذكر الكتاب العزيز، وذكر طائفة ممّا يمكن أن يكون قد وردَ فيه من المفاهيم التأسيسية المركزية المنشئة لتصوّر المسلم للتاريخ، ولكنْ لم يفعل قصدًا.

وقد كان بإمكان هذا المبحث أيضًا أن يصدر أمره بذكر السُّنَّة المُشَرَّفَة وذكر طائفةٍ أكبر ممّا ورد فيها من مصطلحات ومفاهيم تأسيسية مركزية مُنشئة لتصوّر المسلم للتاريخ، ولكنّه لم يفعل قصدًا كذلك؛ لأنه يراهما أكبر من مجرّد مصدرين، بل يراهما مُنشئين لتصوّر خاصّ بالتاريخ والوعي به، والوعي بقيمة الزمن، وبقيمة الفعل الإنساني المسئول المنشئ للتاريخ وأحداثه، يقول الدكتور أبو اليزيد العجمي في: [القرآن الكريم وتنمية الوعي بالتاريخ، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ع72 لسنة 23 صفر 1429هـ - مارس 2008م (ص ص: 19 - 91)] إنّ القرآن الكريم والسنّة المشرفة يؤسّسان لوعي الإنسان بالزمن والوقت والتاريخ، ويجعلان من رعايته عبادةً دينية.

وإنّني- مع تقديري الحقيقي لتقصيري في استيعاب المصادر المساعدة لدراسة مصطلحيّة التاريخ الإسلامي - أظنّ أنّني اجتهدت بدرجةٍ معقولة في رصدها وتجميعها في مجموعاتٍ لتبدو متناغمة إلى حدٍّ ما.

لقد حرص هذا التمهيد - الذي طال شيئا مهماً - على بيان أمور ثلاثة جامعة هي:

أولا - مفهوم التاريخ الإسلامي في تراث العرب.

ثانيا - حدود هذا المفهوم الزمنية والموضوعية.

وكان اختيار هذا البحث لما اختاره من حدود معتمدًا أفكارًا تصورات نابعة من النموذج المعرفي الذي يؤمنُ بهيمنة الوحي عليه، وهو المركز الذي انطلقت مسيرة التاريخ الإسلامي مع تجلّياته الأولى.

ثالثًا: مصطلحية التاريخ الإسلامي أو المادة الجامعة لمصطلحاته في شكليْها الأساسيّين:

معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي.

المصادر من غير معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي:

أدبيّات الحقول المعرفية المختلفة.

وقد حرصت الدراسةُ على التوسّع في معالجة المبحث الثالث: (مادة مصادر/ مصطلحات التاريخ الإسلامي) قصدًا؛ للوفاء بما ركنتْ إليه من اختيارها المفهوم المتّسع لمصطلح التاريخ الإسلامي.

ويسلّمنا هذا المبحثُ الأخير هنا إلى فحص هذه المعجمات الجامعة لمصطلحيّة التاريخ الإسلامي من وجهتي التصنيف والنقدِ المعجميّين، وهو ما سوف يستقلّ به الفصل التالي، وبهذين المنظورين مع مبحث مصادر المصطلح التاريخي الإسلامي الذي يعدّ بمثابة تأريخ معجمي لمصطلحية التاريخ الإسلامي؛ تكون الدراسةُ قد وفّت لثلاثةِ المحاور أو الأسس المُشكلة لمفهوم والبحث المعجمي كما تقرّره نظرية المعجم الدّرس الحديث.

البابُ الأوّل

معاجمُ مصطلحاتِ التاريخ الإسلامي في العربية: دراسةٌ في التصنيف والنّقد المعجميّيْن

(مدخل)

سبق في مبحثٍ تعيين مصادر مصطلحيّة التاريخ الإسلامي/ مادّة الدراسة، أنْ ظهرَ توزّعها على محورين جامعيْن، هُما:

أولًا: معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي التي استقلّت بجمع ألفاظه والتعريف بها.

ثانيًا: المصادر المختلطة أو غير المستقلّة التي اشتملت على عددٍ من المصطلحات المستعمَلة في مجال التاريخ الإسلامي؛ وهي تلك المصادر التي عرضها ذلك المبحث في عشرِ مقالات/ أو فقرات يجمعها نوعُ تقاربٍ معرفي بين حقولها المتنوّعة.

وفي هذا الباب، نتناول بالفحصِ والدراسة ما استقلّ بالعناية بمصطلحية التاريخ الإسلامي في صورة:

معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي في اللغة العربية من منظوريْن معْلَنين في البحث المعجمي، هُما:

منظور التصنيف المعجمي.

منظور النقد المعجمي.

ويعدّ التصنيف والنقد المعجميّيْن من أعمدةِ البحث المعجمي وأركانه، على ما يقرّره هارتمان في كتابه: المعاجم عبر الثقافات: دراسة في المعجمية [ترجمة الدكتور محمد محمد حلمي هليل، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، والكويت ط (1)سنة 2007م (ص:70)] قائلًا: إنّ البحث المعجمي «هو الدراسةُ الأكاديمية لموضوعات، مثل: طبيعة المعاجم وغيرها من الأعمال المرجعية، وتاريخها، ونقدها، وتصنيفها، واستعمالها».

ثمّ يعود فيقول [ص:74]: «إنّ البحث المعجمي يتركّز في أهمّ خمسة حقول هي:

أولًا: البحثُ في التاريخ المعجمي.

ثانيًا: البحثُ في النقد المعجمي.

ثالثًا: البحثُ في بِنية المعجم؛ وهو الذي يدرس مظاهرَ التصميم في الأعمال المرجعية.

رابعًا: البحثُ في التصنيف النوعي المعجمي، ويعني نسبة الأعمال المرجعية إلى فئات بعينها، وينتج عنه من بين أشياء أخرى – نعت أو مصنف بحسب الجنس= (general label) لمجموعةٍ متماثلة من المعاجم.

خامسًا: البحثُ في الاستعمال المعجمي.

وهذا الجـزءُ من الدراسة وهو يسعى إلى فحصِ تصنيف معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي؛ سيجمع في المعالجة بينَ التّصنيف والنّقد، وهو ما جاء في بنود هارتمان الثلاثة: (الثاني والثالث والرابع)، وهو جمعٌ أو

دمجٌ له ما يسوّغه في الدراسة المُعجمية التي نحن بصددها، وهو أمرٌ مقبول فيها، يقول هارتمان (ص:74): "وقائمة الحقول الموضوعية لا تنتهي، ويمكن دمجُ واحدٍ منها فيها أو اثنين معًا؛ مثال ذلك: (رابعًا) التصنيف النوعي المعجمي، ودمجها في (ثالثًا) البنية المعجمية».

وإذا كانت هذه الدراسة تقصدُ إلى طائفةٍ من الأعمال المعجمية المختصّة بمصطلحات التاريخ الإسلامي وألفاظه؛ فإنّ من المنطقي أنْ تراعي عددًا من المبادئ والمعايير في بناء هذا الفصل أو تصميمه، يمكن بيانُها فيما يلي:

أولًا: المدى الاستيعابي، وهو يعني التّمييز بين معاجم هذه الدراسة على أساس ما يسمّيه هارتمان (ص:87): «اتّساع المدى في استيعاب الموضوع» وقد كان ذلك هو الأساسَ الأوّل الذي حكم توزيع هذه المعجمات مشغلة الدراسة على فئاتٍ تصنيفية كبرى، أو ما يمكن تسميتُه بالأنواع.

وقد أنتج تحكيمُ هذا المعيار ثلاثةَ أنواع/ أجناس من معجمات مصطلحات التاريخ الإسلامي، هي:

معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي المختلطة، أو غير المستقلة التي جمعت طوائف من مصطلحات التاريخ الإسلامي مختلطةً بغيرها من قوائم مصطلحات العلوم الأخرى.

وقد أخذَ هذا النوعُ الكبير شكليْن في الظهور المادي في التصنيف المعجمي في اللغة العربية، هُما:

الأبواب المختصّة بمصطلحات التاريخ الإسلامي في معاجم المصطلحيات العربية.

الأبواب المختصّة بمصطلحات التاريخ الإسلامي في المصادر المتداخلة مع علم التاريخ والموصلة أو المساعدة له.

وهذان التجلّيان هما اللّذان سبق الإشارةُ إليها، والتنويه بمكانتهما في المبحث الأخير من التمهيد في سياقِ الحديث عن مصادر مصطلحيّة التاريخ الإسلامي.

معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي المستقلّة التي تفرّغت لفحص مصطلحاته بصورةٍ مستقلّة، غير مختلطة بغيرها.

وقد اتّخذت معجماتُ هذا النوع الكبير شكليْن أو تجلّيَيْن أساسيّين، هُما:

معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي المستوعبة.

ويقصد بها ما جمعت مصطلحاتُ التاريخ الإسلامي من دون تحقيبٍ أو قصر على مجال مفهومي بعينه.

معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي غير المستوعبة أو (النوعية)، وهي التي جمعت مصطلحاتِ التاريخ الإسلامي محكومةً بواحدٍ من العوامل الزمنية/ أو المفهومية المجالية، وقد توزّعت أشكال هذا النوع الكبير على أربعةِ أنواع فرعية، هي:

معجمات المفاهيم الخاصة بحقائق التاريخ الإسلامي المحقبة بعصر بعينه.

معاجم ألفاظ المهن والوظائف.

معجمات المؤسسات والتنظيمات والفرق في التاريخ الإسلامي.

معجمات الأعلام (الإنسانية/ والمكانية) في التاريخ الإسلامي.

معجمات المواقع والمعارك الحربية في التاريخ الإسلامي.

ثانيًا: وقد اضطرّت الدراسةُ إلى جمعِ عددٍ من المعايير والحواكم التمييزية، وأقامتها حكمًا في التمييز التصنيفي النوعِي المعجمي بين معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي المُندرجة تحت الجنسين الكبيرين المذكورين هنا.

وقد تلخّصت هذه المعايير التمييزيّة التصنيفية فيما يلي:

احترام (وسيلة التوصل)، وهو ما نتجَ من تحكيمه تصنيف هذه المعاجم إلى:

مدرسة الترتيب الألفبائي الهجائي/ الجذعي.

ب - مدرسة الترتيب الموضوعي العلمي/ المفهومي.

ج - مدرسة الترتيب العشوائي.

2 - احترام معيار (لغة المدخل)، وهو ما نتج من تحكيمه تصنيف هذه المعاجم إلى:

أ - معاجم أحادية اللغة: عربية/ عربية.

ب - معاجم ثنائية اللغة: عربية/ إنجليزية، أو إنجليزية/ عربية.

3 - معيار (تعقد الكلمة الأساسي) أو المدخل وهو التمييز المستمدّ من التقنيات النّحوية في النظر إلى المداخل، وتوزّعها وفق منظوري الإفراد والتركيب، وهو ما لا وجود لتطبيقاته في مُعجمات مصطلحات التاريخ الإسلامي.

وقد سارَ هذا البابُ على أساس جمْع هذه الأسس التمييزيّة وجمعها معًا، بعد اعتماد الدّمج بين حقلي: التصنيف المعجمي والبنية المعجمية معًا، لينتج المدارس المعجميّة التالية:

(1/ 1) معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي المستوعبة.

أولًا: المدرسة الألفبائية الجذعية أحادية اللغة.

ثانيًا: المدرسة الألفبائية الجذعية ثنائية اللغة.

وتعالج في فصلٍ مستقلّ هو الفصل الأول.

(1/ 2) معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي غير المستوعبة، وتتوزّع على ما يلي:

1/ 2 – 1 المعاجم المحقبة.

1/ 2 – 2 معاجم ألفاظ المهن والوظائف وألقابها.

1/ 2 – 3 معاجم المعارك والمواقع الحربية.

1/ 2 – 4 معاجم أسماء المؤسسات والتنظيمات والفرق.

1/ 2 – 5 معاجم أسماء الأعلام (الإنسانية/ المكانية).

وتعالج في فصلٍ مستقلّ هو الفصل الثاني:

مخطّط عامّ لمدارس معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي

معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي المستوعبة
- **ألفبائية جذعية**
- **ألفبائية جذعية**

معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي غير المستوعبة
- **المحقبة**
- **معاجم ألفاظ المهن والوظائف**
- **معاجم أسماء المعارك والفرق**
- **معاجم أسماء المؤسسات والتنظيمات المكانية**
- **معاجم أسماء (الأعلام الإنسانية/ والألقاب)**

وسوف يتوقّف هذا الفصل أمام معاجم كلّ مدرسةٍ فرعية، مبيّنًا ما يلي:

خصائص التّصنيف، والتصميم العام.

ب – معالجة المعلومات الموزّعة على عنصري التعليق على الشكل والمعنى معًا، ممّا هو أساس البِنْيةُ الصّغرى للمعجم:

وبهذا يظهر هذا الفصلُ في بِنيةٍ مركّبة بسببٍ من انضمام الكلام فيه عن التّصنيف والهياكل العامة (البنية الكبرى) ومعلوماتٍ الشّكل والمعنى (البِنْية الصغرى) مجموعًا إليها تحليلُ مصادر كلّ مُعجم، وطرق الاستمداد منها، مع التركيز على العناصر النقديّة التي رصدتها الدراسة والفحص.

وفي داخل كلّ مدرسةٍ فرعية أو تصنيف نوعيّ أصغر سترتّب المعجم ترتيبًا زمنيًّا يراعي تاريخَ صدور هذا المُعجم أو ذاك على ما سبق ذكره في المبحث الببليوجرافي.

الفصل الأول

(1/1)

معاجمُ مُصطلحات التاريخ الإسلامي المستوعبة دراسةٌ في التصنيف والنّقد المعجميَّيْن

يقصدُ بمعاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي المستوعبة، تلك التي لم تقصرْ جمعها على ألفاظِ حقبةٍ تاريخية بعينها مِن حقب التاريخ الإسلامي، ومراحله، أو تلك التي اقتصرت على ذكرِ ألفاظِ المهن والوظائف والألقاب الدّالة عليها، أو تلك التي توقّفت عند حدودِ ترجمة المعارك والمواقع الحربية والتعليق عليها بالتعريف، أو تلك التي اكتفتْ بتعريفِ المؤسّسات والتنظيمات والفرق أو الأخرى التي اكتفتْ بترجمة الأعلام الإنسانية والمكانية؛ بمعنى أنّها المعاجم التي جمعت الألفاظ المستعملة في التّاريخ الإسلامي بصورةٍ مستوعبة رعَتْ هذه المجالات جميعًا.

ومّما تمكّنت الدراسة من رصدِه وجمعِه من معجمات هذه الدّراسة التصنيفية النوعية المعجميّة ما يلي:

1 - 1406هـ=1996م:

/ معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، للدكتور مصطفى عبد الكريم الخطيب.

⏮ 2 – 2000م:

/ موسوعة مصطلحات علم التاريخ العربي الإسلامي، للدكتور رفيق العجم.

⏮ 3 – 1427هـ= 2006م:

/ معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية، للدكتور زين العابدين شمس الدين نجم.

⏮ 5 – 2011م:

/ معجم مصطلحات التاريخ والحضارة الإسلامية، للدكتور أنور محمود الزناتي.

⏮ 6 – 2015 م:

/ موسوعة التاريخ الإسلامي، للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، بالقاهرة.

وفحصُ هذه المعجمات يكشفُ عن تصنيفها على صنفينِ باعتبار معيار لغة المدخل، هُما:

أولًا: مدرسة معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي المستوعبة أحادية اللغة: عربية/ عربية.

ثانيًا: مدرسة معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي المستوعبة ثنائية اللغة: إنجليزية / عربية.

(1 - 1/1)

مدرسةُ معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي المستوعبة الألفبائية الجذعية أحاديّة اللغة: عربية/ عربية

تضمّ هذه المدرسة أربعةَ معاجم هي: (1/ 2/ 4/ 5) وقد اتّبعت النظام الألفبائي الجذعي في ترتيب المداخل؛ أي أنّها رتّبت المداخل وفق شكلها النهائي المستعمَل في لغة العلم من دون اللجوءِ إلى ما يعرف بتقنية التجريد أو الجذور roots، وهو نظام يحمي من مواجهة إشْكال المداخل الأعجمية المعرّبة التي لا يمكن أن تستجيب لمبدأ الاشتقاق أو الردّ إلى الجذور من جانب، وهو نظامٌ شائعُ الاستعمال والتطبيق بسببٍ من يُسره وسهولته وفقَ منظورِ المستعمل من جانبٍ آخر.

وفيما يلي فحصٌ لكلِّ مُعجم من معجمات هذه المدرسة يرعى أدلةَ تصنيفها في هذا النوع التّمييزي المعجمي، وبِنْيتها الكبرى والصغرى ومصادرها والانتقادات التي كشف عنها:

(1)

معجمُ المُصطلحاتِ والألقاب التاريخية لمصطفى عبد الكريم الخطيب 1416هـ=1996م

1 – الانتماء المعرفي:

افتتح صاحبُ هذا المعجم معجمَه بمقدّمة كشفتْ عن انتمائه المعرفي إلى معاجم مُصطلحات التاريخ الإسلامي المستوعبة عندما قرّر أنّ معجمه يأتي تلبيةً لَحاجةٍ أساسيّة تتلخّص في تسهيل مهمّة الباحثين في ميدان التاريخ والحضارة الإسلامية؛ قائلًا: [ص:5]: «قدْ كانت الحاجةُ ضروريةً إلى إيجاد عملٍ موسوعي بغرض تسهيل مهمّة الباحثين. فالحضارةُ العربية الإسلامية

التي استمرّت في العطاء لأكثرَ من ثمانية قرون - تركت لنا إرثًا ضخمًا من العلوم والمعارف المتنوّعة - لا تتهيّأ لنا الفائدة منها، أو مِن بعضها إلّا من خلال ترتيبها وتبويبها وإعداد الفهارس الخاصّة بها؛ من أجل أن يسهلَ على المُشتغلين فيها معالجة مضامينها»، وهذا يعني أنّ نظرة مصطفى عبد الكريم الخطيب للمُعجم تكمنُ في أنه عملٌ مرجعي من الأعمال المساعدة.

وهي نظرةٌ سديدة للأعمال المرعيّة التي من نوع المعجمات.

وممّا يدلّ على أنه مُعجمٌ لمصطلحات التاريخ الإسلامي من جهة معيار التصنيف النوعي المعجمي، قوله (ص:5): «إنّ الفترة التي عاشها العرب بدءًا من عصر الدعوة وانتهاءً بزوال الدولة العثمانية؛ هي فترةٌ الْتقى فيها العربُ مع غيرهم من الأجناس الأخرى؛ كالفرس والمغول والأتراك والهنود- فتأثّروا بثقافتهم مثلما أثروا بثقافة هذه الأقوام. وكان مِن نتائج هذا التأتي أنْ ألقت كلّ ثقافةٍ بظلالها على الأخرى، فأوحت إليها ببعض الألفاظ والتعابير الاصطلاحية التي كانت تنمو مع الأزمنة، وتخضع لتطوّراتها حتى أصبحنا نتحدّث بها دون أن نعرف مِن أين جاءتنا أو نعرف الظروفَ التي جعلتنا نتحدّث بها، فكان لا بدّ لنا من عملٍ كهذا (يقصد مُعجمه) الذي بين أيدينا يُمكّننا من الإحاطة بهذا الرّكام اللفظي التاريخي؛ بهدف استجلاء بعض الحقائق والمساهمة في ربط الحاضر بالماضي من خلال معرفتنا - على الأقلّ - بالظروف التي دخلت فيها مثل هذه التعابير والألفاظ التي ذكرتها مصادرنا».

ففي هذا النقل بيانُ انتماءِ هذه المعجم معرفيًّا إلى حقل مُعجمية مصطلحات التاريخ الإسلامي، وفيه بيانٌ للغاية التي تتفحّص في فهْم

التعابير الاصطلاحية والألفاظ التاريخية التي تعينُ على فهْم تراث المؤلّفات في التاريخ الإسلامي.

2 – بنية المعجم الكبرى Macro – structure: مقالة وصفيّة نقديّة.

أمّا ما يتعلّق ببنية المعجم الكبرى، فقد صمّم صاحبُه بناءه ليشمل ثلاثةَ أقسام، هي:

(أ) **مقدّمة المعجم** front matter

ب – متن المعجم (مداخله/ والتعليقات عليها) middle matter

ج – قائمة مصادر المُعجم ومراجعه؛ بما هي فرعٌ من ملاحق المعجم back matter

أ – ضمّت مقدّمة المعجم مجموعةً من المعلومات المهمّة التي ينصّ عليها برنامج صناعة واجهة المعجم في صناعة المعجم الحديث، هي كما يلي:

– طبيعة المعجم وانتماؤه المعرفي، (معجم موسوعي في مصطلحات التاريخ الإسلامي (ص:5).

– المصادر السابقة عليه في مجاله (معجم محمد أحمد دهمان الخاص بالألفاظ التاريخية في العصر المملوكي (ص:6)، وبيان المصادر التي اعتمدها في بناء مُعجمه).

– نظام ترتيب المعجم (ترتيب ألفبائي هجائي جذعي (ص:6).

وهذه المعلوماتُ ممّا تنصّ عليه أصول صناعة المعجم الحديث، ولكنْ فات هذه المقدّمة مجموعةٌ أخرى من المعلومات، مِن مثل:

غياب المعلومات الخاصّة بإرشاد المستعمل إلى استعماله=users guide إلّا قليلًا جدًّا من مثل نصّه على عدم اعتبار "ال" في الترتيب.

غياب تعيين الرّموز والاختصارات الواردة في المعجم.

غياب تعيين طريقة جمْع المادّة المودعة في المعجم، والأسلوب الذي اتّبع في تعيينها.

غياب بيان مميّزات المعجم، وما يميّزه عن غيره، وفي هذا السياق لم يذكر سوى سمتين، هُما:

أولًا: السّمة شبه الموسوعيّة من منظور النطاق الزمني مقارنةً بمعجم الألفاظ التاريخية للعصر المملوكي لمحمد أحمد دهمان، (ص:6).

ثانيًا: السّمة شبه الاستيعابية للألفاظ والتعابير الاصطلاحية التراثية في مصادر التاريخ الإسلامي.

ب – من المعجم middle matter

جاء الجزءُ الخاصّ بمتن المعجم أو جسمه الجامع لمداخله والتعليقات عليها ليشكّل الجزءَ الأساسي والجوهري في هذا العمل.

وقد سار في ترتيب مداخله على نظام الترتيب الألفبائي الهجائي الجذعي. وقد أشار صاحبُه إلى ذلك في المقدّمة، فقال (ص:6): «وقدْ رتّبت مادته هجائيًّا؛ بحيث راعيت فيه شهرة اللّفظ دون اعتبارٍ لأصلِ اشتقاقه؛ فكلمة: شاد، مثلا- وردت في مكانِها دون الأخذ بعين الاعتبار لأصلها الاشتقاقي: شدّ».

إنّ هذا الذي عبّر عنه بقوله: «راعيت فيه شهرة اللفظ دون اعتبارٍ لأصلِ اشتقاقه» هو المعروف باسم النظام الجذعي= steam الذي يرتّب المداخل وفق مَنْطوقها في استعمال مُستعمليها، وهذا النظامُ الترتيبي يقصد إلى التيسير

على المستعملين، وتوفير المجهود والوقت. ولم يشرْ مصنّف المُعجم إلى الغرض من تطبيقه هذا النظام الترتيبي.

وبهذا يكون هذا المعجمُ مكوّنًا من ثمانية وعشرين بابًا، باب لكلّ حرف، فبابٌ للمصطلحات المبدوءة بالهمزة، وثانٍ للمبدوءة بالباء، وثالثٌ للمبدوءة بالتاء، وهكذا دواليك.

وقد انتظمت المداخلُ في كلّ باب/ حرفٍ وفقَ مراعاة الترتيب الألفبائي كذلك، فجاءت المداخلُ المبدوءة بالباء مثلًا هكذا: الباء مع الألف، ثمّ الباء مع الباء، وهكذا.

وقد راعى المعجمُ كلمةَ ابن/ وأبو في الترتيب ولم يسقطها، كما أسقط: "ال" التي للتعريف، كما نوّه عنها في المقدّمة (ص:6).

ولم يكشفْ عن المعيار الحاكم لترتيب المداخل المتّفقة في رسم حروفها، المختلفة في حركات هذه الحروف، فقد أورد (عتق= ص:317) قبل (عتق=ص317)؛ أي مكسورة العين، قبل المضمومة!

كما لم يكشفْ عن معيار ترتيب المداخل متّحدة الرسم عند اختلاف مدلولها كما في (طيفورية: (ص311) لنوع آنية وفرقة صوفية).

ودليلُ موسوعيةِ هذا المعجم ظاهرةٌ في نوعية المداخل التي ضمّها، وعلّق عليها، فقد تنوّعت مداخلُه، وتوزّعت على الحقول التالية:

أولًا: مصطلحات المفاهيم، مثل: (الردة= ص208)

ثانيًا: مصطلحات الفرق والجماعات والتنظيمات، مثل: (رشيدية (من الخوارج)= 210/ صابئة (ص:283).

ثالثًا: أسماء أعلام؛ إنسانية ومكانية وغيرها، مثل: شهر رمضان (213)/ أبو رغال (ص:16).

رابعًا: ألفاظ الوظائف والمهن والجهاز الإداري والحكومي، مثل: طشتدار (ص=306؛ خادم صب الماء).

وعلى الرّغم من اللغة الظاهرة في ترتيب المداخل فثمّة اختلالات نادرة جدًّا وقعتْ في ترتيب بعض المداخل في داخل أبوابها، من مثل:

أورد المعجمُ المدخلَ (طوائف=ص:308) بعد المداخل (طواشي= ص:308) والصّواب العكس، إذ الهمزة سابقة الشين!

وممّا لم ينتبه له، ولم ينوّه عليه، وضعُ المداخل مشدّدة الحروف من دون رعاية للتشديد، فقد أورد (عرادة، بتشديد الراء، ص:319) قبل (عربان) والصّواب - إن اعتبر التشديد - أنْ يتقدّم المدخل (عربان).

(ج) مراجع المُعجم بما هو من الملاحق back matter

صنع المعجمُ ملحقًا واحدًا فقط له هو ملحق بقائمةِ المراجع المستعملة في جمعَ مادّته مرتّبة وفق ألقاب عائلات المؤلفين family name.

2 - بنية المعجم الصغرىmicro structure: مقالة وصفيّة نقديّة.

البِنية الصغرى لأيّ مُعجم هي مجموعُ ما يمثّل بمعلومات ما تحت المداخلِ أو الكلمات، أو هي كما يقرّر هارتمان وجريجوري جيمس/ في [dictionary of lexicography، 1998، London، p94]

وكما بسط القول فيها نظريًّا وتطبيقيًّا خالد فهمي في [معاجم المصطلحيات في تراث العربية، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2013م (ص:177)].

وفحص عمل مصطفى عبد الكريم الخطيب يكشف عن بعض وجوه العناية بمعلومات التعليق على شكلِ المداخل ومعانيها، كما يلي:

فيما يتعلّق ببيان معلومات التعليق على شكل المداخل، ظهرت العنايةُ بالتعليق المتضمّن بيانَ المعلومات التالية:

معلومات الضبط، وقد تنوّعت طرق ضبط المعجم للمداخل التي ضبطها مع قلّة ذلك، واتّخذت شكلين هُما:

- ضبط التقييد؛ أدّى بالنص على نوعٍ بالكلمات، في مثل ضبط المدخل (خواص: ص 169) حيث قال: «خواص: بتشديد الواو»، و (خوان:169) بكسر الخاء.

- ضبط القلم، أو التّشكيل بوضع علاماتِ الضبط فوق الحروف في الطباعة، كما في (عتق 317) بوضع كسرةٍ أسفلَ العيْن المهمَلة، وسكونٍ فوق التاء المثنّاة الفوقيّة، و (عتق 317) بوضع ضمّةٍ فوق العيْن المُهملة والتّاء المثنّاة الفوقية.

2 - الهجاء، لم يعنى المعجمُ بهذه النوعية من معلومات التعليق على شكْلِ المداخل، وإنْ ورد في سياق تأصيل عددٍ من المداخل بيانٌ لهجاءِ بعضها بغرض التأصيل، لا التهجئة، كما في التعليق التأصيلي على مدخل (فرعون:337) حيث قال: «أصله «برعو» بالمصرية، مفيرنون».

3 - معلومات الصيغة أو المعلومات الصرفية. وقد ظهرت وجوهُ العناية بمعلومات صيغ المداخل بصورةٍ أكثر استعلانًا من معلومات البندين السابقين.

وقد تنوّعت معلوماتُ هذا البند، فمسّت ما يلي:

نوع الصيغة (اسميّة في الأساس)، في مثل التعليق على المداخل التالية: (دار السعادة، ص:172، اسم) و (دشار، ص182، اسم) وانظر: (سيف الجبار، ص: 264/ وسيمياء، ص:264 / كالكوليتكي، ص: 360) وغير ذلك.

بعض المعلومات الصرفية (الخاصّة بالعدد: جموع/ مفرد) في مثل: (أنداب، ص: 48 جمعٌ، مفردُه: ندب/ أنظار، ص 49: جمعٌ، مفردُه: ناظر/ أيقونة، ص:58: لغة الإفراد، تجمع على صيغة: أيقونات) وغير ذلك.

والملحوظُ على تعامل هذا المعجم مع معلومات التعليق على شكلِ المداخل العلاماتُ التالية:

أولًا: غيابُ التنظيم، بمعنى عدم وجودِ نطاقٍ تنظيمي ملتزم في إيراد هذه المعلومات.

ثانيًا: غياب الانتظام والاطّراد بمعنى غياب ظهور هذه المعلومات بصورةٍ مطّردة مُنتظمة ثابتة مع كلّ مدخل، مع تقدير أهميتها.

ثالثًا: تفاوتُ أشكال العناية بكلّ فرعٍ من فروع هذه المعلومات، فقد جاء ترتيب هذه المعلومات من جهة كثافة ظهورها كما يلي (ترتيب تنازلي من الأقلّ للأعلى):

معلومات الهجاء.

معلومات الضبط.

معلومات الصيغة الصرفية.

وهو ما يعني اضطرابَ التعامل مع معلومات جزء التعليق على الشّكل من جزئي البنية الصغرى في هذا المعجم.

ب - أمّا فيما يتعلّق بمعلومات التعليق على المعنى في هذا المعجم، فقد جاءت متمايزةً من سابقتها، كما يلي: (على مستوى: شرح المعنى/ والاشتقاق/ ومستوى الاستعمال):

شرح المعنى.

للتعليقِ على المعنى في معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي سمتُه الخاص، بحُكم طبيعة المداخل المتنوّعة والمتوزّعة على مجالاتٍ كثيرة من مفاهيم وأعلام ومعارك وفرق وتنظيمات ومؤسسات.

وقد جاءتْ ملامحُ العناية بعناصر التعليق على المعنى في بندِ الشرح واضحةً في هذا المعجم تغطّيها المعلوماتُ التالية:

بيان المعنى اللغوي العام، وما يحيط به من معلومات الاشتقاق العربية، قبل إيراد المعنى الاصطلاحي المستعمل في لغة التاريخ الإسلامي؛ ممّا يعكس وعي المعجم بالمناسبة الجامعة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي قبل رحلة الانتقال.

يقول (ص:123): «جزية. الجزية: لغة من الجزاء. والجزاء إمّا أن يكون ثوابًا، وإمّا أن يكون عقابًا».

ولم تكن العنايةُ بمعلومات هذه النقطة كثيرةً ولا مطّردة في هذا المعجم، مع أهمّيتها في المجال الاصطلاحي.

2 - بيان المعنى المختصّ في استعمال التاريخ الإسلامي، يقول (ص:123): «وفي اصطلاحات المؤرّخين: الجزية: مبلغ محدّد من المال،

يُفرض على الرأس من أهل الكتاب (اليهود والنصارى) من رعايا الدولة الإسلامية. وهو في مقابل الزكاة المفروضة على المسلمين».

(وانظر: أصحاب:32): والملحوظ على طرق شرح المعنى أو التعليق عليه في هذا المعجم ما يلي:

استعمال طريقة الشرح الهجين، وهي جماعُ أمورٍ أظهرها:

بيانُ السّمات الدّلالية المميزة للمدخل من طريق تفصيلها بالإضافة إلى التمثيل على المعنى بأمثلةٍ تعين على تفسير المراد.

وقد اعتمد المعجمُ في عددٍ من المداخل استعمالَ الصور والرسوم طريقًا مساعدًا للتعليق على المعنى، كما في: (حربة جيه، 140/ زرهلي نفر (الجندي المدرع، 221) وكثيرٌ من الصور والرسوم الواردة في التعليق على معنى بعض المداخل غيرُ مناسبة تمامًا، ولا وافية بما جاءت من أجله من أغراض التفسير والإيضاح؛ ففي التّعليق على مدخل (صالمة جوقداري= رتبة عسكرية قبل إلغاء الانكشارية، ص286) أورد المعجمُ صورةَ رجلٍ تركي بشارب دقيقٍ، يلبس ملابسَ خاصّة، ويبدو أنّ المحدّد الدّلالي لهذه الرتبة كامنٌ في نوع الملابس وألوانها، وهو ما لم توضّحه الصورةُ المستعملة فى التعليق على المعنى، ومثل ذلك في مدخل (حربة جية:140/ وصوباشي 296/ وصولان 297).

وقد تنوّعت الرسوم والصور تنوّعًا جيدًا يعكس وعيَ المعجم لطبيعة الصور والرسوم، بما هي وسائل في طرق الشرح الثانوية، أو في باب الموضّحات البصرية، لتشمل:

- رسومًا لصور إنسانية. - رسومًا لمعدات وآلات مختلفة.
- رسومًا لخرائط. - رسومًا لخطوط ولوحات فنية.

3 - بيان مستوى الاستعمال:

ظهرَ في إيراد هذا المُعجم في هذا التصنيف النوعي المعجمي، ثمّ في الحديث عن انتمائه المعرفي أنه: مُعجمٌ مختصّ، ذو سمةٍ موسوعية استيعابية، وهو ما كان يلزمُ معه استعمالُ منهجيةٍ تكشف عن مستوى استعمال الألفاظ فيه:

وقد تنبّه المعجمُ إلى أمرين، ونهضَ للوفاء بهما في هذا المحور من محاور التعليق على المعنى، وهُما:

بيانُ اندراج المداخل تحت لغة الاصطلاح التاريخي.

بيانُ الحقل الفرعي أو النوعي المميّز للمجال الدّلالي للمدخل موضع التعليق.

ولاسيّما وأنّ المجالات في المُعجم كثيرةٌ تتوزّع على المفاهيم والوظائف والحرف والمؤسسات والفرق والفنون والآلات والأسلحة.

وقد استعمل المعجمُ مؤشّراتٍ لغويةً واضحة لبيان مستوى استعمال كلّ مدخل، يقول مثلًا (ص: أصحاب:32): «الأصحاب في اللغة: الجماعة الواحدة إذا تلازم أفرادها».

وقد تطوّر هذا المفهوم في العصر الإسلامي ليصبح اصطلاحًا يدلّ على جماعةٍ معيّنة تتميّز عن غيرها بالفكر والعقيدة والمنهج»، ففي هذا التعليق ظهر واضحًا بيانُ أوّل مظهرٍ من مظاهر التعليق على مستوى الاستعمال ببيان انتماء المدخل إلى لغةِ الاصطلاح في حقل التاريخ الإسلامي بمؤشرٍ لغويّ واضح.

أمّا بيانُ مستوى الاستعمال في المجالات الدّلالية المختلفة فقد اتّخذ مظهريْن جامعيْن، هُما:

أولًا: الاعتمادُ على القيود اللغويّة في التعليق على المعنى عند شرح الدلالة، اكتفاء بما يظهر من الكلمات الكاشفة والمبينة عن حقلها الدّلالي، من مثل ظهور كلمات: (حرب (ص 34 في التعليق على مدخل: أطربون للمقدم في الحرب/ أو عسكرية (ص:46 في التعليق على مدخل: أمير كبير لرتبة عسكرية).

ثانيًا: النصّ على مجالها الدّلالي المرتبط بالحقل المعرفي والنطاق الزمني بصورة مُنفردةٍ قبل التعليق على معنى المدخل بالشرح والتعريف، كما جاء في مثل (اصطلام، ص: 33) حيث قال: «من مصطلحات الصوفية) ثمّ أخذ في التعليق على معنى المدخل بتعريفه وشرح معناه.

ومِن أمثلة ذلك:

- أنصار، ص: 45 « لقب أطلق في التاريخ الإسلامي».

أهل الملاحم، ص:51 «اصطلاح ارتبط تاريخيًّا بالعرب».

- جامة، ص: 119 « جامة: اصطلاح فني إسلامي».

- جريب، ص123 «من المقاييس»، وغيرُ ذلك كثيرٌ في هذا المعجم.

وقد كشف فحصُ طريقةِ هذا المعجم في التعبير عن معالجته لمستوى الاستعمال عن السّمة الموسوعية الاستيعابية التي تمتّع بها عند جمعه المصطلحات الواردة فيه؛ إذ رأينا توزّعها واستيعابها للحقول المتنوعة التي ارتبطت بمصطلحية التاريخ الإسلامي، والتي غطّت جغرافية الحقول

الدلالية المعرفية المختلفة من مفاهيم، وألفاظ حرفٍ ومهنٍ ووظائف، ومعارك ومواقع وآلات حربية، وفنون وألفاظ حكم وإدارةٍ واقتصاد، وتعليم، كما سبق في الحديث عن مصادر المصطلحات في التاريخ الإسلامي.

4 - بيانُ التأصيل أو التعليق على معلومات أصول المداخل:

كشفَ تحليلُ مادّة التعليق على مداخل هذا المُعجم عن ظهور عنايةٍ واضحة بتأصيل المداخل وبيان الأصول اللغويّة التي دخلت منها إلى المعجم الاصطلاحي لألفاظ التاريخ الإسلامي.

وقد ظهرتْ هذا العناية التأصيلية في الصّور التالية:

أولًا: بيان اللغة التي انحدر منها اللفظة (اللغة الأصل).

ثانيًا: بيان ما أصابها في رحلة انتقالها من لغتها الأصل إلى مصطلحيّة التاريخ الإسلامي من تطوّرات وتحولات.

ثالثًا: بيانُ القانون اللغوي الذي يفسر هذه التحولات، أو التطوّرات اللغوية، وتسمية الظاهرة المفسّرة لها.

ومن أمثلة ما يدلّ على تلك العناية ما أورده في التعليق على المدخل (سكبان، ص:252) حيث قال: «سكبان: لفظ فارسي/ مركّب من: سك، معناه: الكلب، وبان، معناه: الحافظ أو الصاحب»، ففي هذا التعليق يظهر بيانُ اللغة الأصل (الفارسية) وبيان التحوّلات، وهو الانتقال بالتركيب ليكون مصطلحًا خاصًّا بطائفةٍ من العساكر المحلية العثمانية.

[انظر: أوجاق، ص53= لفظ تركي/ برنكان، ص57 لفظ فارسي/ خفتان، ص164 لفظ تركي/ سمسار، ص258 لفظ فارسي/ شاه، ص267 فارسي/ كريك، ص367 تركي؛ وغير ذلك.

ويلاحظ على معالجة المعجم لمعلومات التعليق على المعنى، ما يلي:

أولًا: تفاوتُ علامات العناية من عنصرٍ لعنصرٍ آخر من معلومات التعليق على المعنى، ولكنّه تفاوتٌ قليلُ الآثار والظهور.

ثانيًا: اضطرابُ التنظيم، فلم يحافظِ المعجمُ على تنظيم أو ترتيبٍ بعينه في إيراد معلوماتِ التعليق على المعنى بحيث ظهر اختلاطٌ في تراتب عناصر هذا الجزء من أجزاء البنية الصغرى.

ثالثًا: عدمُ اطّراد المؤشّرات اللغوية المستعملة في بيان معلومات كلّ عنصرٍ من عناصر هذا الجزء.

ج - مصادر المعجم:

وهي: "المظانّ التي يرجع إليها مؤلفُ القاموس لجمع المادّة اللغوية التي يريد إثباتها في القاموس الذي يبتغي تأليفه" [من المعجم إلى القاموس، للدكتور إبراهيم بن مراد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2010م (ص: 139)].

نوّهت واجهة المعجم (ص:6) تنويهًا إجماليًّا بمصادر جمع مادّة مداخله، فقرّر مصطفى عبد الكريم الخطيب قائلًا: «اعتمدت في الحصول على مادّة هذا الكتاب على مصادر ومراجع مختلفة، منها ما هو معدودٌ من الأمهات التي ذكر لنا مؤلفوها بعضَ الألفاظ والألقاب التي كانت شائعة في عصرهم، ومنها لباحثين متأخّرين، وأحيانًا معاصرين تناولوا في مؤلّفاتهم بعض ما تناوله أسلافهم مع شيء من التعليل الذي يعالج تطوراتِ المعنى بين عصرٍ وآخر. ومن بين هذه المراجع أيضًا بعض الموسوعات والمعاجم اللغوية، سواءً كانت عربية أو فارسية؛ لأنها تبحث في أصل اشتقاق مثل هذه التعابير».

وربّما كان المسوّغ وراء هذا الحديث الإجمالي المُبهم هو الاكتفاء بقائمة المراجع التي أثبتها صاحبُ المعجم في نهايته بعد الفراغ من المتن وإيراد المداخل والتعليق عليها.

وما ينبغي فحصُه في هذا السياق يتوزّع على النقاط التالية:

طبيعة المصادر وأنواعها بما هي مظانّ جمع مادة المعجم.

طريقة توثيق المنقول منها في هذا المعجم.

وظائف هذه المصادر.

الملاحِظ النقدية على عنصر مصادر المعجم موزّعة على بنود المعالجة كما ذكرتها هنا في (1، 2).

وفيما يلي فحصٌ لهذه المسائل الأربعة:

طبيعة مصادر المعجم وأنواعها:

إنّ تحليل جريدة مصادر المعجم ومراجعه تكشف عن رجوع صاحبه إلى قائمة نوعيةٍ من المصادر المتعلّقة والمرتبطة ارتباطًا عضويًّا بطبيعة مادة هذا المعجم ولغته الاصطلاحية ومجاله المعرفي، وهي موزّعة على المجالات والحقول التالية:

أولًا: مصادر من نوع المعجمات اللغوية والاصطلاحية، من مثل: المعرّب للجواليقي، ومعجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، وأبجد العلوم لصديق حسن خان القنوجي، وغيرها.

ثانيًا: مصادر من نوع الأدبيات التاريخية المتنوعة التي تغطي مراحل التاريخ الإسلامي كلّها، وهي مراجعُ تراثية ومعاصرة معًا، من مثل: ترويج

القلوب في ذكر الملوك من بني أيوب للمرتضي الزبيدي، وموسوعة التاريخ الإسلامي للدكتور أحمد شلبي، وغيرهما.

ثالثًا: مصادر كثيرةٌ متنوعة تتوزّع على عددٍ كبير من الحقول المعرفية التي أمدّت مصطلحيّة التاريخ الإسلامي بمادةٍ وفيرة من المصطلحات، ممّا سبق رصده في أثناء الحديث عن مصادر هذه المصطلحية هنا في هذا الكتاب.

وقد غطّت شطرًا معتبرًا ممّا ذكرناه من مصادر الفرق والتنظيمات والملابس والأسلحة والفنون والإدارة والحكم، وعلم الحديث والفقه.

وقد لوحظ على طبيعة مصادر المعجم ما يلي:

أولًا: النقصُ وعدم الاستيعاب، ولاسيّما فيما يمكن حصره واستيعابه من مصادر المُعجمية الخاصة بمصطلحية التاريخ الإسلامي من الأدبيات التراثية والمعاصرة.

ثانيًا: غيابُ مصادر تمثيل حقول معرفية كثيرة ظهر ارتباطها بمادة هذا المعجم، كمصادر الأموال والخراج والعمارة، وغيرها.

أمّا ما يتعلّق بمنهج المعجم في توثيق المداخل والنقول، فقد استعمل صاحبُ المعجم الهوامشَ السفليّة في كلّ صفحة foot notes، بطريقة الإحالات المتّبعة في بعض المنهجيات الأجنبية في صناعة الاستشهادات المرجعية، وملخصُها:

ذكر صاحب المرجع باسم شهرته أو لقبه.

ذكر عنوان الكتاب.

ذكر المؤشر المكاني (الصفحة) أو (الجزء والصفحة).

وقد أخلّ ببعض هذه المعلومات في توثيق النقول المعجمية، مكتفيًّا بذكر عنوان المعجم فقط، كما في (ص: 359 هـ4/ و ص: 246 هـ).

أو ذكر عنوان المعجم، والمادة اللغوية التي رجع إليها فيه، كما في (ص246 هـ/ وص 369 هـ 2) وهو أمر يعكس المقصود من التوثيق كالتيسير وتوفير الوقت والجهد.

وقد التزم صاحبُ المعجم وضعَ الرقم الذي يُحيل على الهامش في نهاية التعليق على المدخل.

وجود التوثيق في المعجم هذا محقّق لعددٍ من الوظائف المهمّة، يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولًا: الوظيفة المعرفية، لَمن يروم التوسع في معرفة معلومات أخرى عن مدخل ما.

ثانيًا: تحقيق الموثوقية ودعم الثقة في استمرار هذه المعلومات المذكورة تحت المداخل.

ثالثًا: الوظيفة التصحيحية والاستدراكية، وهو ما يضمن تصحيحَ معلومات ما تحت المداخل عند وقوع شكٍّ أو نوعِ فساد فيها من طريق العودة إلى المصادر.

رابعًا: الوظيفةُ الأخلاقية، التي تقدر سُهمة السابقين في المجال الخاص بخدمة مصطلحيّة التاريخ الإسلامي.

خامسًا: الوظيفة التيسيرية الاستعمالية التى توفر للباحثين جهدًا ببيان مصادر توثيق المداخل والشروح والتعليقات عليها.

ولعلّ أهمّ الوظائف التي اضطلع بها مجموع مصادر هذا المعجم، كما بيّن صانُعه في المقدّمة هي الوظيفة البنائية والتكوينية، بمعنى أنّ هذه المصادر شكّلت المورد الذي استقى منه صانعه مادتَه، فقد مثلت هذه المصادر مظانّ جمع المادة التي اطمأنّ إليها، ووثق فيها، ورآها عمادًا يبني من مادتها مادةَ مُعجمه؛ مداخل وتعليقات.

(2)

موسوعةُ مصطلحاتِ علم التاريخ العربي الإسلامي
للدكتور رفيق العجم سنة 2000م

1/ الانتماءُ المعرفي للعمل

الموسوعةُ عملٌ مرجعي يتقاطع مع المعجم، ويزيد عليه استهدافه التعليم. وهذا العمل ينتمي – كما يعلن عن نفسه في عنوانه – إلى ما يسمّى في مجال الأعمال المرجعية إلى الموسوعة.

ويتكرّر في المقدّمة الإخبار عن هذا العمل بهذا المصطلح، يقول الدكتور رفيق العجم في عنوانات مباحث المقدّمة:

منهجية تحقيق الموسوعة هدف موسوعة مصطلحات علم التاريخ.

والحقّ أنّ الظاهر أنّ إعلان هذا العمل انتماءَه إلى ما يُعرف باسم الموسوعة في حاجةٍ إلى الفحص؛ ذلك أنّ الموسوعة من حيث هي عملٌ مرجعي متمايزة عن المعجم في بعض المسائل والتقنيات من مثل:

أولًا: استهدافها التعليم، وهو ما يمنحها ميزةَ توسيعِ نطاق التعليق على المداخل ليشمل: الموضوع/ وبعض الشروح والتقسيماتِ/ والتوسّع في صياغة التعريفات بما يجعلها أقلّ غموضًا، إذا ما قورنت بما يكون في المعجم.

[انظر: dictionary of lexicography, by :Hartman and G.James, London, 1998:48]

واستهدافُ التعليم، وما يترتّب عليه من توسيع نطاق التعليق غير واضح بدرجةٍ كافية لا في مقدمة العمل، ولا في فحص التعليقات التي تحت المداخل.

وهو ما يدفعنا لعدّه معجمًا مختصًّا، ذا سمةٍ موسوعية بصورةٍ دقيقة، وهو يتبنّى المفهوم المتّسع للحدود الموضوعية لمصطلح التاريخ الإسلامي، كما مرّ توضيحه.

كما أنّه كان واضحًا تمامًا في اعتبار أسماء الأعلام مصطلحات تاريخية في غير موضع من المقدمة، كما سننقل عنه فيما بعد، يقول (ص:XIX): يتوجّه هذا العمل إلى تقديم "فكرة وافية عن مصطلحات علم التاريخ ومصطلحات المؤرخين المسلمين التي هي بمثابة محاور دلالية؛ كأسماء الأنبياء والسلاطين، وبعض المناطق... إلخ».

ومِن ثمّ فنحن أمامَ معجمٍ مختصٍّ بمصطلحية التاريخ الإسلامي من منظورٍ متّسع في الحدود والموضوعية ذي سمةٍ موسوعية.

2/ البنيةُ الكبرى للعمل:

جاء هذا العملُ في أقسامٍ واضحة المعالم، توزّعت على ما يلي:

واجهة المعجم.

ب – متن المعجم.

ج – ملاحق المعجم.

د – البطاقة الطيارة لجدول رموز الموسوعة.

وفيما يلي تحليلٌ لما تضمّنه كلّ قسمٍ من هذه الأربعة الأقسام من منظور البحث المعجمي:

أ/ واجهة المعجم:

ضمّت واجهة المعجم صفحة العنوان التي كشفت عن اندراجه ضمن سلسلة تستهدف المصطلحاتِ العربية والإسلامية، وهي ممّا يكشف عن وعي هذا العمل بطبيعة التأثير الذي أحدثه التصوّر الإسلامي في بنيتي: الأفكار واللغة في الحضارة العربية.

وجاءت المقدّمة وقد تضمّنت ما يلي في صورة قسمٍ مستقلّ استعمل فيه الترقيم بالطريقة الرومانية (I،x، v؛ إلخ).

أولًا: تعيينُ الانتماء المعرفي للعمل المرجعي بما هو موسوعة مختصّة بمصطلحات علم التاريخ العربي الإسلامي.

ثانيًا: بيانُ طبيعة لغةِ التأريخ ومصطلحه العلمي، وتبنّي الموسوعة للمفهوم المتّسع للحدود الموضوعية لمصطلح التاريخ الإسلامي من جانب، وتبنّيها للمفهوم المتّسع للحدود اللغوية للمصطلح بما يدمجُ أسماء الأعلام والمدن والمناطق فيها. (ص: XVII).

وتوزّع تشكّل المصطلحية التاريخية الإسلامية على ثلاثِ مراحل، هي:

المرحلةُ العفوية، لعب فيها الاسمُ "العلم دور لما شكّله من رمزٍ لحقبة "واستخدمت فيها الأسماء الأعلام بمثابة المصطلحات والمفاتيح".

المرحلة العلمية، تباينت فيها المصطلحاتُ الجديدة عن سابقتها.

المرحلةُ الحديثة، واتّسمت بغياب أسماء الملوك والقادة بما هي مصطلحات.

ثالثًا: بيانُ هدف الموسوعة، وتعيين هذه الأهداف في:

جمع المصطلحات والألفاظ التاريخية، وسبْرها.

تتبّع المصطلحات من القرن الثالث الهجري صعودًا إلى القرن الحالي (الرّابع عشر الهجري/ العشرين الميلادي).

التوجّه نحو إفادة مجال التاريخ في الأكاديميات العربية.

رابعًا: بيانُ منهجيّة الموسوعة، وقد جاء البيان منظّمًا دقيقًا يمثّل طفرةً حقيقية في صناعة المُعجم المختصّ بمصطلحية التاريخ الإسلامي يضاف إلى رصيد الإنجاز لهذه المكتبة (مكتبة لبنان) في ميدان خدمة البحث المعجمي، على المستوى التطبيقي تعيينًا.

وقد توزّع هذا البيان على ما يلي:

تنظيمُ مضامين المُصطلحات "باختيار المصطلحات التاريخية ذات التعريفات الحاملة لأبعاد علميةٍ ولرؤى شاملة تبين النظرةَ إلى الكون عند المسلمين". (ص:XXIII)

و"حصر التعريف بالمفاهيم الأساسية"، وإضافة ما له مدخلٌ في توضيح المعنى بين قوسين، واستيفاء تفريعات كلّ مصطلح.

نظمُ المصطلحات وترتيبها وفقَ النظام الألفبائي الهجائي المشرقي، الجذعي "بحسب لفظها وكما هو رسمها" (ص: XXIV)، وإيرادها نكرةً في الغالب، وأسماء كلّما أمكن.

خامسًا: بيانُ بعض ما يتعلّق بمعلومات التوثيق في متن التعليق على المداخل.

سادسًا: صنعُ قائمة بمصادر جمع مادة الموسوعة (ص: XXV).

سابعًا: صنع قائمة بأسماء العلماء والمؤرخين المعتمدين في الموسوعة، وتبيّن وفقًا لسنوات وفياتهم، (ص:XXVIII).

ثامنًا: صناعةُ لائحةٍ للرموز والاختصارات المستعمَلة في الموسوعة (ص:XXIX).

يتّضح من فحصِ معلومات المقدّمة مبلغُ التطوّر الذي حقّقته المعجمية المختصّة بمصطلحية التاريخ الإسلامي بسبب وعي هذه الموسوعة بطبيعة الصناعة المعجمية، ومع ذلك فثمّة أمورٌ غابت عن هذه المقدّمة الممتازة من مثل:

غياب النص على إرشادات الاستعمال بصورةٍ مفصّلة، مع دور مجموعةٍ من إرشادات الاستعمال في سياق بيان: نظم المصطلحات وترتيبها.

غياب مَقالة مخصّصة لبيان مميزات الموسوعة.

غياب النصّ على طبيعة المستعملين، وكيفية تحقيق الإفادة لأنواعهم.

غياب تفسير مجموعةٍ من الاختيارات المنهجية من مثل: إيراد وترجمة بعض المصطلحات دونَ بعضها الآخر، والموسوعة أحادية اللغة (عرب/ عرب).

ب/ متن المعجم/ الموسوعة:

بدأ هذا القسمُ بعد المقدّمة مباشرةً بترقيم مغاير مستقلّ، استعملت فيه الأرقام العربية (1؛2؛3؛ إلخ)، وقد ضمّ هذًا القسم ثمانيةً وعشرين فصلًا بعددِ حروف المُعجم، وجاء تحت كلّ فصلٍ أو حرف مجموع المصطلحات التاريخية المبدوءة بهذا الحرف الموضوع عنوانًا لهذا الفصل أو ذاك، وهو بذلك مرتّبٌ ترتيبًا خارجيًّا ألفبائيًّا جذعيًّا.

أمّا الترتيبُ الداخلي، فقد جاء هجائيًّا كذلك، روعيَت فيه وضعيّةُ حرف الهِجاء الثواني والثوالث في ترتيبها المشرقي العام، مع مراعاة اعتبار الكلمات من مثل:

ابن (فقد جاء المدخل (ابن خلدون) في فصل الألف. وعدّ اعتبار «ال» إذا وقعت في مصطلح مركب.

ومع وضوح إرادة تحقيق الدّقّة في ترتيب المداخل؛ فثمّة ما يوحي بوقوع نوع من الاضطراب في ترتيب بعضها، فمثلًا: وقع مدخل (تاريخ الإسلام) قبلَ (تاريخ إسلامي) (ص:146) وهو ترتيبٌ صحيح مقبول إذا أسقطنا الاعتبار بـ «ال» التي للتعريف في مدخل: تاريخ الإسلام.

وجاء مدخل (ترتيب النصوص) ثمّ مدخل: (ترتيب زمني) (ص: 199) ولو أسقطنا الاعتبار بـ «ال» التي للتعريف؛ لكان الترتيب غيرَ صحيح، ولَلَزَم تقدّم مدخل (ترتيب زمني) وتأخّر مدخل (ترتيب النصوص)، ولو اعتبرنا «ال» في الترتيب كان ما ورد صحيحًا، وكان ما سبق في غيره من تراتيب بعض المداخل؛ خطأ.

ويلاحَظ على نظام ترتيب المعلومات تحت المداخل ما يلي:

أولًا: عدم التزام ترتيبٍ بعينه، أي الاضطراب في ترتيب المعلومات التي تشكّل بنيةَ ما تحت المداخل.

ثانيًا: التفاوت والاضطراب في إدراج ترجمة لبعض المداخل دون بعض باللغة الإنجليزية؛ فمثلا جاءت ترجمة مصطلحات التالية:

. ص: 473/ علم النميات= Numismatics

. ص: 473/ علم الوثائق= Diplomatics (انظر كذلك: 479)

ولم يسبقْ أنْ أورد المعجم/ الموسوعة في المقدّمة تفسيرًا لهذا الإجراء، كما قرّرنا سابقًا.

ج/ ملاحق المعجم/ الموسوعة:

ضمّ هذا القسم من المعجم/ الموسوعة ثلاثةَ كشّافات (فهارس) شبه ناقصة في تصميمها، هي:

فهرس الموضوعات وجذورها.

مسرد المصطلحات: عربي/ فرنسي/ إنجليزي.

فهرس المصطلحات (الوحيد الذي جاء أمامه المؤشرات المكانية؛ أي صفحات ورود المصطلحات في المعجم/ الموسوعة).

وقصدنا بتعبير (شبه الناقصة) المستعمل في وصف كشافات المعجم؛ بيان أنّ الفهرسين (1،2) جاء من غير ذكْرٍ للمؤشرات المكانية، أو صفحات ورود المداخل. وجاء ترتيبُ المداخل في الكشّافين (1،3) هجائيًّا ألفبائيًّا وفقَ ترتيب حروف المعجم العربية في المشرق العربي، وجاء ترتيبُ مداخل الكشاف (2) هجائيًّا ألفبائيًّا وفق ترتيب حروف المعجم الغربية.

ولا شكّ أنّ هذه الكشافات مهمّةٌ لمستعملي المعجم/ الموسوعة، ولو من باب التيسير والتوفير عليهم.

وثمّة ملاحِظ يمكن تعليقها هنا:

أولًا: بدا نوعُ تداخلٍ بين مفهومي المقدّمة والملاحق في تطبيقات هذا

العمل، فقد تضمّنت المقدّمة بعضَ المباحث التي هي أليَقُ بالملاحق من مثل مفهوم التاريخ، ومراحل تطوّر لغة التاريخ ومصطلحاته.

ثانيًا: نقصان كشافٍ للأعلام.

ثالثًا: نقصان بعض مكوّنات الفهرس في (2،1) متمثّل في غياب المؤشر المكاني، أو أرقام صفحات ورود المداخل.

رابعًا: نقصان التبصّرات أمام كلّ مدخل في الكشافات ولاسيّما كشاف المصطلحات، وهو ما فوّت تعيين مستوى استعمال كثيرٍ من المصطلحات.

د/ البطاقة الطيارة المختصّة برموز المعجم/ الموسوعة واختصاراتها.

من الأقسام الجديدة التي تميّز بها هذا العمل إلحاق: بطاقة طيارة أي مستقلة مقوّاة جامعة للرموز والاختصارات المستعملة في هذا المعجم/ الموسوعة، جاءت مسطرتها (18سم/ طول× 10سم/ عرض) مرتّبة ترتيبًا هجائيًّا، وتصميمها كما يلي:

المؤلف	رمز	الكتاب	رمزه
ابن خياط خليفة العصفري (– 240هـ)	خ	تاريخ ابن خياط	تارخ
ابن قتيبة الدينوري، أحمد بن داود (– 282هـ)	قتي	كتاب الأخبار الطوال	خبط

(جدولٌ برموز موسوعة مصطلحات علم التاريخ).

وهذا القسمُ من الموسوعة– من منظورِ رعاية المستعمل – يمثّل خطوةً إيجابية، لها قيمتها في سياق تقويمها بمعيار التيسير والتوفير، فقد مثّلت نوعَ خدمة للمستعمل، ولاسيما في ظلّ الحجم الكبير نسبيًّا للموسوعة.

وهذه البطاقةُ تحقّق ما يلي:

أولًا: وظيفة التيسير (توفير الجهد).

ثانيًا: وظيفة (توفير الوقت).

ثالثًا: وظيفةٌ معرفية تتمثّل في اطّلاع المستعمل على بعض المعلومات الواردة فيها ممّا يساعد على تفهّم بعض المفاهيم، ولاسيما وهي تضمّ تحت اسم كلّ مؤرّخ سنة وفاته.

3/ البنية الصغرى للمعجم/ الموسوعة:

تمثّل البنيةُ الصغرى مجموعَ ما يشكّل التعليق على المداخل، وهو ما يكوّنه اجتماع معلومات التعليق على شكل المداخل ومعانيها، وقد ظهرت مجموعةٌ من ملامح العناية بعناصر معلومات كلّ نوعٍ من نوعي معلومات التعليق، وفيما يلي أمثلة تكشف عن هذه الملامح:

أ/ في معلومات التعليق على الشكل:

(من أمثلة الضبط):

. ص: 323: دسّ (جاءت بتشديد السين المهملة، بضبط القلم).

. ص: 385/ سير (جاءت بكسر السين المهملة، وفتح الياء المثناة التحتية بضبط القلم).

(من أمثلة المعلومات التصريفية):

. ص:69/ أمير فعيل، مبالغة في الأمر.

. ص: 353/ رمضان: جمعه: رمضانات، وأرمضة، ورماض.

قال النّحاة: وشهر رمضان أفصح من ترك الشهر.

والملاحَظ على معالجة معلوماتِ التعليق على شكل المداخل في هذا المعجم/ الموسوعة؛ ما يلي:

أولًا: تراجع العناية بمعلومات الضبط بصورةٍ ظاهرة.

ثانيًا: تراجع العناية بمعلومات الهجاء لدرجة الغياب شبه التّام.

ثالثًا: تراجع العناية بمعلومات الصيغة بصورةٍ ظاهرة.

رابعًا: تفاوت العناية بكلّ عنصرٍ من العناصر السابقة.

خامسًا: الاضطرابُ في معالجة معلومات التعليق على الشكل من جهة:

الترتيب في المعالجة.

موضع المعالجة.

منهج المعالجة.

مصطلحات المعالجة.

وهذا التراجعُ الذي أصاب معالجة هذا المعجم/ الموسوعة لمعلومات التعليق على الشكل يمثّل تقهقرًا في وعي المعجمية المختصة بمصطلحية التاريخ الإسلامي بقيمة هذه المعلومات، ولاسيما من هذا المعجم/ الموسوعة؛ لمكانة صاحبه، والدار التي أصدرته.

ب/ أمّا معالجة التعليق على المعنى، فقد جاءت مختلفةً تمامًا عمّا سبق بيانه في معالجة معلومات التعليق على الشكل.

وقد تنوّعت طُرُق شرح المداخل، وتركّزت في الصورة الغالبة التالية:

أولًا: طريقة الشرح بالتعريف المُحكم الذي يقوم على رصد السّمات الدلالية المميزة والفارقة للمصطلح، وهو ما نلمسه في مثل:

. ص: 11/ الاجتهاد: هو إمعانُ الفكرة والاستقصاء في البحث عن وجه الحقّ الذي لا يصابُ بالبديهة ولا بالحسّ، لكن بالطلبِ والاستدلال.

ثانيًا: طريقة الشرح بالتعريف الممهّد بين يديه ببيان المعنى في اللغة العامة؛ للإعانة على إدراك المناسبة بين اللّفظ في اللغة وما حدث له بعد هجرته إلى ميدان الاصطلاح في التاريخ، من ذلك:

. ص: 59 - 107/ التاريخ؛ لغة: الإعلام بالوقت، أرّختُه وورخته؛ أي: بيّنت وقت كتابته.

ثالثًا: الشرح ببيان الأنواع، سبعة أنواع، هي:

القربان، لآدم.

السفينة، لنوح.

السلسلة، لداود.

النار، لإبراهيم.

الصاع، ليوسف.

الحفرة في صومعة، لسليمان.

قلم الحديد، لزكريا.

ثمّ يقول: فلمّا وصل الأمرُ بالنبوة إلى محمّد ﷺ: جعلت البينة على مَن ادّعى (المدعي)، واليمين على مَن أنكر (المنكر).

. ص: 359/ الرياح: أربع: الصبا/ والجنوب/ والشمال، والدبور.

وقد اختلط بهذه الطرق الشارحة نوعُ استصحابٍ لعددٍ من المعلومات الموسوعيّة التي تستهدف نوعًا من التفصيل تبعًا لطبيعة العمل المرجعي، وتقليلًا لمستوى الغموض، وقد تركّزت غالبية المعلومات الموسوعية فيما يلي:

المعلومات التأريخية في تجلّياتها المكانية والزمانية، وارتباطاتها ببعض الأسماء وصانعي الحدث التاريخي.

المعلومات الدينية، ولا سيما الفقهية.

التقسيمات النوعيّة التي تستلزمها بعض المداخل بحُكم توزّعها وانقسامها إلى فروع وتقسيمات.

ثمّ ظهرت بعضُ علامات العناية بمعالجة معلومات التأصيل، وتوزّعت على صورتين، هُما:

أولًا: تأصيلُ المداخلِ المقترضة من لغاتٍ أخرى أعجمية ببيان أصول اللغات التي اقترضت منها، وتحليل ما كانت عليه، وبيان التحوّلات الصوتية والصرفية التي لحقتها عند دخول المُعجم المختصّ بمصطلحات التاريخ الإسلامي.

ثانيًا: تأصيلُ المداخل ذات الأصول العربية اشتقاقيًّا، ببيان جذورها التي اشتقت منها. وهاتان الصورتان جزءٌ من بيان المعنى، وإضاءته، ومِن الأمثلة الكاشفة عن ذلك:

. ص: 70/ أميرال: دار الصناعة، وهي ما نعبّر عنه اليوم بالترسانة أو الترسخانة، وهُما منقولتان عن تلك الكلمة؛ لأنّ الإفرنج اقتبسوا عن العرب صناعةَ المراكب: وسمّي الإسبان دار الصناعة parsina وأخذتها عنهم سائرُ لغات أوروبا فنقلت بالنّحت حتى صارت: أرسنال Arsenal وأخذها العرب عن الإسبان بطريق التركية، فظنّوها تركية فعرّبوها: ترسخانة/ أو ترسانة. وقد يُقال ذلك في اشتقاق لفظ: أميرالAmiral الإفرنجية عن أمير البحر العربية.

ويتّضح من هذا المثال ما يلي:

العنايةُ ببيان اللغة الأصل التي أقرضت العربيةَ هذا المصطلح (التركية من طريق الإسبانية).

تحليل التحوّلات الصوتية والصرفية.

الإشارة إلى ما يُعرف في دراسات التطوّر اللغوي باسم: سياحة الألفاظ، وهو تنقّل المصطلح من لغةٍ إلى لغة، ثمّ العودة إلى اللغةِ الأولى التي خرج منها من دون إدراك هذا الأصل.

وقد سبقتِ الإشارةُ إلى التأصيل الاشتقاقي لبعض المداخل ذات الأصول العربية في سياق بيان منهجية تعريف المعانى.

أمّا بيان مستوى الاستعمال، فقد اتّخذ صورًا متعدّدة يمكن بيان غالبها فيما يلي:

أولًا: بيان مستوى استعمال المداخل من جهةِ موضوعها أو حقلها الفرعي المنضوي تحت التاريخ الإسلامي.

ثانيًا: بيان مستوى الاستعمال من جهة زمانِ الاستعمال، وحقبه التاريخية.

ثالثًا: بيان مستوى الاستعمال من جهة مكان الاستعمال وجغرافيته.

رابعًا: بيان مستوى الاستعمال من جهة المستوى اللغوي أو اللهجي.

ومِن أمثلة ذلك:

. ص: الأبحاث التاريخية: (من الكتب والرسائل) التي صدرت في القرون الثلاثة الأولى كانت وفيرةً جدًّا.

. ص: 69/ الأمير: كانوا في صدر الإسلام يسمّون به: قواد البعوث.

. ص: 70/ دار الصناعة، ما نعبر عنه اليوم بالترسانة.

. ص: 361/ الصدقة والزكاة: لفظان مترادفان، وهي أموال تؤخَذ من أغنياء المسلمين وتفرّق في فقرائهم.

ففي هذه الأمثلة يتّضح ملامح معالجة بيان مستوى الاستعمال.

والملاحَظ على معالجة معلومات التعليق على المعنى، وإنْ جاءت أكثر ظهورًا من قيمتها المتمثّلة في معلومات التعليق على الشكل ما يلي:

أولًا: تفاوت العناية بتقليل مستوى الغموض، وهو ما ظهرَ من تفاوت طول التعليق من مدخلٍ لآخر.

ثانيًا: الاضطراب في ترتيب معلومات ما تحت المداخل، فلم تظهرْ منهجية منضبطة لترتيب معلومات التعليق على الشكل أو المعنى.

ثالثًا: الاضطراب في الجهاز الاصطلاحي المستعمل في التعليق على المداخل.

رابعًا: غياب استثمار الموضحات البصرية في التعليق على معاني كثيرٍ من المداخل التي كانت تحتاج إلى ذلك.

4/ **المصادر والتوثيق:**

حقّق هذا المعجم/ الموسوعة خطوةً إيجابية تطوّرية ممتازة في هذا الباب، مِن جانبين:

الأوّل: البيان التفصيلي لمصادر جمع المادة في المقدمة.

الآخر: التوثيق المطرد للمداخل ومعلوماتها.

أمّا المصادر، فقد صنعت المقدّمة قائمة مفصلةً بها، مرتبةً ترتيبًا هجائيًّا على المشهور من أسماء مؤلّفيها، وتوزّعت موضوعيًّا على ما يلي:

مجموعة أدبيات التاريخ الإسلامي متنوّعة المراحل، من القرن الثالث الهجري إلى ما بعده، من مثل: تاريخ خليفة ابن خياط، والأخبار الطوال، لابن قتيبة، (ق3هـ) والبدء والتاريخ، للبلخي (ق4هـ) والآثار الباقية، للبيروني (ق5هـ) وغيرهم.

مجموعة أدبيات في المصطلح التاريخي، من مثل: مصطلح التاريخ، لأسد رستم.

وقد غاب عن هذا العمل اعتمادُ المعاجم المختصة بالمصطلحات التاريخية التي ظهرتْ قبله.

أمّا التوثيق، فقد اتّخذ صورةً مطردة تمثّلت في:

ذكر اسم المؤلف برمزٍ اختصاري.

ذكر المرجع أو المصدر، برمزٍ اختصاري.

ذكر المؤشر المكاني (أو رقم الموضع المنقول عنه).

فمثلًا وثّق المعجمُ المدخل (خطبة/ ص: 313) بعد الفراغ عن التعليق عليها بالصورة التالية:

(زي، مدن1؛ 140؛ 3) وهو الأمر الذي يعني=

زي= جرجي زيدان.

مدن= تاريخ التمدّن الإسلامي (الكتاب)

140؛ 3= الصفحة، السطر.

وقد حقّقت مسألة بيان المصادر بصورةٍ تفصيلية، ومسألة اطراد التوثيق؛ الوظائفَ التالية:

أولّا: الوظيفة المعرفية التي تعين مستعملي المعجم/ الموسوعة على التوسّع في تحصيل معلومات مدخلٍ من خلال مصادر التوثيق، بطباعتها المذكورة في القائمة في المقدمة.

ثانيًا: الوظيفة الموثوقية، التي تمنح مستعملي المعجم/ الموسوعة درجةً عالية من الثقة في معلومات ما تحت المداخل.

ثالثًا: الوظيفة التصحيحية والاستدراكية التي نهضت من أجل تتبّع بعض الآراء السابقة وتصحيحها.

ومن المهمّ الإشارةُ إلى أنّ قراءة هذا العمل تتطلب بعض التدقيق من جهةٍ بعينها تمثّلت في إطلاق بعض المصطلحات التاريخية غير المألوفة في بيان معالجة المداخل والتعليق عليها، فقد جاء فيها تسمية الهجوم الغربي والاحتلال باسم الفتح.

يقول (ص:70): «يراد بدار الصناعة عندهم ما تعبّر به اليوم بالترسانة أو الترسخانة وهُما منقولتان عن تلك الكلمة؛ لأنّ الإفرنج لما فتحوا بلاد العرب، كان من جُملة ما اقتبسوه عنهم صناعةُ المراكب، كما اقتبسها العرب عن أسلافهم».

وهذه العناصر الثقافية غيرُ المنتمية ضارّةٌ بطبيعة بناء المفاهيم في حقل التاريخ الإسلامي، وتحتاج إلى معاودة نقدِ هذه الأعمال من منظور المشكلات الثقافية، ولاسيّما في سياق ندْرَة هذا النوع من الدراسات المعجمية المشتبكة مع المشكلات الثقافية.

وممّن سبق فأسهمَ بسُهمةٍ في هذا السياق: الدكتور عبد المنعم السيد جدامي في: المشكلات الثقافية في معجم إلياس بقطر، [ضمن المعجمية العربية، قضايا وآفاق، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، 2016م (ص: 379) وما بعدها)].

(3)

معجمُ الألفاظِ والمصطلحات التاريخية

للدكتور زين العابدين شمس الدين نجم، 1427هـ=2006م

الانتماءُ المعرفي للمعجم:

يفتتح الدكتور زين العابدين نجم معجمَه هذا بما يدلّ على انتمائه إلى حقل معاجم المصطلحات التاريخية، ويشيرُ إلى أنّه شغله تحرير مصطلحات التاريخ الإسلامي المستعملة في الوثائق؛ نظرًا لأهميتها لدارسي التاريخ من جانب، واستمرار استعمالها في حقل التاريخ الحديث والمعاصر من جانب آخر، يقول (ص:5): «تفتقر المكتبةُ العربية إلى المعاجم الخاصة بالألفاظٍ والمصطلحات التاريخية التي تعتبر مصدرًا له أهميّته في تأصيل البحوث والدراسات التاريخية. تلك التي تهتمّ بمعاني الألفاظ والمصطلحات والكلمات التي تحفلُ بها الوثائق والمصادر المتنوعة».

وممّا يدلّ بصورةٍ واضحة على انتماء هذا المعجم لمعجميّة التاريخ الإسلامي قوله (ص:6): وتحتوي لغتنا العربية - على مرّ العصور - على الكثيرِ من الألفاظ والمصطلحات والكلمات غير العربية؛ نظرًا للاحتكاك والاتصال الحضاري والسياسي والحربي والتجاري بين دول العالم الإسلامي والعربي، أو فيما بينها وبين الدول الأجنبية ذات النظم والتقاليد المختلفة

والمتنوعة. واستمرّ هذا الاحتكاك طوال تلك العصور ممّا كان سببًا في انتقال كثيرٍ من الألفاظ الاصطلاحية إلى مصطلحيّة التاريخ الإسلامي.

وممّا ينضاف إلى الأدلّة الكاشفة عن انتمائه تحليل عنوانه الذي ظهر فيه النصّ على أنه معجمٌ في الألفاظ والمصطلحات التاريخية.

وممّا يدلّ على توجّه هذا المعجم إلى خدمة مصطلحيّة التاريخ الإسلامي مجموعةُ النماذج التي ضربها مثلًا في المقدّمة للتدليل على استمرار استعمال طائفة كبيرةٍ منها في لغة الدّرس التاريخي المعاصر بمعان مشتركة، من مثل: (أستاذ/ وأغا/ أفندي (ص:8)/ وبدنة/ وخردة/ وخوخة/ وشاهي/ وطسوج/ وعشير/ وقفيز/ ومرمة/ ومصطبة (ص:9)/ ومعصرة (ص:10)، وهذه الألفاظُ الاصطلاحية جميعًا من إنتاج المجتمعات والحضارة الإسلامية ممّا يدلّ على انتماء هذا المعجم إلى مجال خدمة مُصطلحيّة التاريخ الإسلامي بصورةٍ أساسية.

صحيحٌ أنّ هذا المعجم يتضمّن مجموعة من الألفاظ التاريخية التى يراها صاحبُه منتميةً لحقل التاريخ المعاصر، ولكنّ ذلك ناشئ - فيما يبدو - من انحيازه إلى حدودٍ زمنية مخالفة لما اخترناه في هذه الدراسة، يقول (ص:5): «وليس أدلّ على ذلك من أنّ مصادر ووثائق التاريخ الحديث منذ بدايته وحتى القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.. تحتوي على العديدَ من الألفاظ والمصطلحات والكلمات الشائعة في وثائق تلك الفترة، وما تزال غامضة».

وهذا التعيينُ الزمني لحدود التاريخ الحديث المعاصر هو ما نخالفه، ونعتقد أنّ هذه الحقبة التاريخية المعيّنة تدخل في النطاق الزمني للمفهوم من مصطلح التاريخ الإسلامي، كما سبق بيانُه في المبحث الثاني من التمهيد.

بنية المعجم الكبرىmacro structure:

إنّ فحص البِنية الكبرى لهذا المعجم يكشفُ عن بنائه على محوريْن، هُما:

أولًا: المقدمة.

ثانيًا: متن المعجم (مداخله وترتيبها).

وفيما يلي تحليلٌ لهما من منظوري التصنيف والنقد المعجميَّيْن:

(أولًا): المقدّمة أو واجهة المعجم front matter:

تمثّل مقدمةُ المعجم جزءًا من مكوّنات المادة الخارجية لأيّ معجمoutside matter، وأنها واحدةٌ من عناصر البِنية الكبرى أو العظمي المشكلة لهيكل أي مُعجم؛ ممّا يجعلها في الصميم من بنود صناعة المعجم. [انظر: معاجم المصطلحيات في تراث العربية، للدكتور خالد فهمي، دار النشر للجامعات، القاهرة، (ص: 156)].

وتحليلُ واجهة (معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية) يكشف عن وفائها بالمعلومات التالية:

أولًا: طبيعة المادة التي اشتملَ عليها، وأنّها من الألفاظ والمصطلحات التاريخية الواردة في الوثائق.

ثانيًا: بيان التصنيف النوعي التميز للمعجم بما هو معجمٌ مختصّ، يحرّر الألفاظ والمصطلحات المتداوَلة في حقل التاريخ، ولاسيّما الإسلامي، (ص: 5 – 6).

ثالثًا: الغرض من المعجم، والمتمثّل في تذليل عقبةِ غموضِ كثيرٍ من الألفاظ والمصطلحات التاريخية للباحثين في حقل التاريخ، يقول (ص: 5)

إنّ «العديد من الألفاظ والمصطلحات والكلمات الشائعة في وثائق تلك الفترة ما تزال غامضة على كثيرٍ من الباحثين».

رابعًا: بيان أهمية المعجم في سياق ما يضيفه لمنجز السابقين في المجال نفسه، ولاسيّما في باب التفسير الدقيق للمصطلحات والألفاظ والكلمات التاريخية، والتدليل على ذلك بنماذج مفسّرة تفسير إجماليًّا لمصطلحات وألفاظ تاريخية، (ص: 8 – 10).

خامسًا: إشارةٌ عابرة لأنواع المصادر التي اعتمدها المُعجم في جمع مادته، يقول (ص: 10): «وقد اقتضى ذلك البحثَ في الكثيرِ من المعاجم والقواميس والمصادر للتعرّف على هذه الأوجه (من الدلالات المشتركة) وإثباتها».

ومِن تحليل مادّة ما ورد في مقدّمة المعجم يظهرُ نوعُ إخلالٍ بالمبادئ التالية:

أولًا: غياب الحديث عن منهج ترتيب المداخل.

ثانيًا: غياب الحديث عن منهج تنظيم معلومات التعليق على المداخل، وترتيبها.

ثالثًا: غياب معلومات إرشادات الاستعمال.

رابعًا: غياب بيان طريقة جمع المادة، والأسلوب الذي اتّبع في ذلك.

خامسًا: غياب تعيين المصادر، ولاسيّما في ضوء غياب ملحق بقائمة المصادر والمراجع المستعملة.

سادسًا: غياب بيان الرموز والاختصارات المستعملة في المعجم.

سابعًا: غياب بيان مميّزات المعجم، والجديد الذي أضافه في ظلّ اعترافه بمنجزٍ سابق في مجاله، بمعنى هل تميّز بالاستيعاب أو تميّز بتغطية حقبة تاريخية لم يسبق تغطية خدمة ألفاظها ومصطلحاتها التاريخية؟

صحيحٌ أنّه يظهر من النماذج التي مثل بها في المقدمة، نوعُ حفايةٍ بتأصيل الكلمات والمصطلحات التاريخية الأعجمية، لكن ذلك لم يردْ نصًّا.

(ثانيًا) متنُ المعجم (مداخله/ وترتيبها):

أمّا ما يتعلق بمتن هذا المعجم، وترتيب مداخله؛ فقد انتظمت مداخلُ هذا المعجم في ترتيبٍ ألفبائي هجائيّ جذعي، أي بحسب الحرفِ الأوّل من الألفاظ والمصطلحات التاريخية كما تستعمل في هذا الحقل المعرفي، من دون رعايةٍ للجذر أو التجريد.

وهو نظامٌ ترتيبي مبعثُه رعاية المستعملين والتيسير عليهم، بما يعينُ على الوصول إلى المداخل من أقرب طريقٍ مُمكن، وهو بهذا مكوّن من ثمانية وعشرين بابًا، اختصّ كلّ حرفٍ ببابٍ وحده، ترد فيه كلّ الألفاظ والمصطلحات التاريخية المبدوءة بهذا الحرف المخصّص للباب.

وقد تفاوتت كثافةُ المداخل من باب (حرف) لباب (حرف) آخر، وجاءت الأبوابُ المبدوءة بالحروف (ث/ ذ/ ظ) أقلّ الأبواب كثافة، حيث ضمّ كلّ مِن بابي الثاء والظاء، (12 مدخلًا) اثني عشر مدخلًا لكلّ واحدٍ منهما على سبيل المثال. هذا فيما يخصّ الترتيب الخارجي للمداخل في هذا المعجم.

أمّا الترتيب الداخلي، فقد التزم المعجمُ الترتيبَ الألفبائي الهجائي معيارًا لانتظام المداخل في الباب الواحد، بمعنى احترام ترتيب الحروف الهجائية في الثواني والثوالث في كلّ مدخل؛ بحيث نجده يأتي بالمداخل المبدوءة بالهمزة مثلًا مع الألف، ثمّ مع الباء ثمّ مع التاء، وهكذا دواليك.

ومع ذلك فثمّة ما يوحي بوقوع بعض الاختلالات في الترتيب الداخلي في عددٍ من أبواب المعجم، في مثل: وقوع المدخل (آبدار= مأمور السقاء، ص11) بعد المدخل (أنجر= سفينة عامة، ص:11).

ومّما يلحَظ من تحليل متْن المعجم - إفراد صانعه كلّ معنى بمدخل مستقلّ، بمعنى أنّ رسم المدخل إذا اتّحد، وتعدّدت دلالاته؛ التزمَ المعجمُ إفرادَ كلّ رسم (صورة خطية) بمدخلٍ خاص، ومن أمثلة ذلك:

ص:127 / بطريق= لقب عسكري لقائد الحرب في العهد الروماني.

/ بطريق= لقب رئيس الروم.

ص:195/ حاصل= نتيجة الضرب أو الجمع في الحساب.

ص:196 / حاصل= إصطبل الخيول، ومناخ الجمال وشونة الغلال.

ومّما يؤخَذ على نظام الترتيب الداخلي للمداخل، ما يلي:

أولًا: وقوع بعض الاختلالات في ترتيب عددٍ من المداخل في الباب الواحد.

ثانيًا: عدم ظهور معيارٍ حاكمٍ لترتيب المداخل متّحدة الرسم أو متّحدة الصورة الخطية الكتابية.

وبهذا يتّضح من تحليل مجموع ما ورد في المقدمة، وما جاء في متن المعجم تراجعُ هذا المعجم في باب الحُكم على درجة ما توافر فيهما، ممّا يلزم ظهوره من المبادئ المقرّرة في صناعة المقدّمة، وخصائص ترتيب المداخل وفق تطبيقات النظام الألفبائي الهجائي الجذعي في مقرّرات صناعة المعجم الحديث.

من جانبٍ آخر فقد أخلَّ هذا المعجم بمحورٍ أساسي من محاور البنية الكبرى للمُعجم يتمثّل فيما يُعرف باسم الملاحق، فلم يظهر أيّ نوع من

الملاحق أو الكشافات، وهو أمرٌ ينالُ من تقدير المعجم، ويؤخّر موقعَه في قوائم معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي المعتمدة كما سيظهرُ عند تحليل عنصر التوثيق والمصادر بصورةٍ أكثر وضوحًا.

بنية المعجم الصغرى micro structure:

تتوزّع معالجةُ البنية الصغرى للمعجم على توظيف نوعيْن من المعلومات للنهوض بتنوير المداخل والتعليق عليها، وهُما:

أولًا: معلومات التعليق على شكل المداخل، وصيغها.

ثانيًا: معلومات التعليق على معنى المداخل، ودلالاتها وتعاريفها.

وفيما يلي فحصُ البنية الصغرى لهذا المعجم موزّعةً على هذين المحورين:

(أولًا): معلومات التعليق على شكل المداخل في معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية، للدكتور زين العابدين نجم:

يكشف تحليلُ معلومات التعليق على شكل المداخل في هذا المُعجم عن نوعِ تراجعٍ ظاهرٍ في العناية بمفردات هذه المعلومات بصورة واضحة، فقد ندرَ التنبيهُ على ضبط المداخل، أو بيان هجائها، أو بيان نوعها الصرفي.

وكان أظهرُ مفردات هذه المعلومات ظهورًا ما يتعلق بالمعلومات الصرفية، ومن أمثلة ذلك:

ص: 11/ آباد: الجمع: آبادان.

ص: 13/ آباء: مفردها: ابن.

ص: 84/ أمين الدولة: من الألقاب المضافة.

ص: 283/ رجب= اسم للشهر الرابع من شهور السنة القمرية بحسب التقويم الهجري.

من هذه الأمثلة – وغيرها – يظهرُ نوعُ عنايةٍ بحدود المعلومات الشكلية التي ظهرت في التعليق على عددٍ من مداخل هذا المعجم، التي توزّعت على الجمع والمفرد من المداخل، والاسم واللقب منها كذلك. [وانظر: أبدال= لقب، ص:11/ آذار= اسم، ص:23/ الأصيل= لقب، 53/ باي= لقب، ص113/ تكية= جمعها: تكايا، ص::163/ جاويش= جمعها: جاويشان، ص:174/ حلالات= مفردها: حلة، ص:206/ الدلال= اسم، ص:242/ سرية= الجمع: سرايا، ص:319/ سميرية، سميري= الجمع: سميريات، ص327/ معبر= الجمع: معابر، ص: 499/ مكوس= مفردها/ مكس، ص:507/ الهيضة= اسم مرة، ص:535/ يسرجي= الجمع: يسرجية (تاجر الرقيق/ نخاس)، وغير ذلك].

وقد لوحِظ على معلومات التعليق على شكل المداخل غيابٌ تامٌّ للعناية بالعنصر الهجاء مع أهميته من جانبين لهذا المعجم، هُما:

أولًا: تأكيد رسوم بعض المصطلحات التي يمكن أن يدخلها نوعٌ من الشكّ من جهة أشكالها الكتابية أو الخطية، ممّا يلزم معه تقييد تهجئتها بالنص عليها.

ثانيًا: ما قد يسهمُ فيه بيان الهجاء من إضاءات تتعلّق بالتفرقة بين دلالات بعض المصطلحات بناءً على تعيين هجائها.

كما لوحظ ما يشبه الغياب فيما يتعلق بعنصر الضبط، وإن قلَّ جدًّا ظهور بعض المداخل التي ضبطت ضبطًا ناقصًا غير كامل، في مثل:

ص:281/ الربع؛ بتشديد الرّاء المهملة المفتوحة.

ص:287/ رصد خانة، بفتح الرّاء والصّاد المهملتين.

ص:294/ روشن، بفتح الرّاء المُهملة، وسكون الواو وفتح الشين المعجمة.

ص:378/ العرض: بفتح العين والرّاء المهملتين.

وهذه المداخل - وغيرها - ضُبطت بطريقةِ ضبط القلم؛ أي وضع علامات التشكيل فوق الحروف.

وممّا سبق يظهر أنّ معالجة معلومات التعليق على شكل المداخل في هذا المعجم اتّسمت بما يلي:

أولًا: تفاوت أشكال العناية بأنواع هذه المعلومات حضورًا وغيابًا.

ثانيًا: عدم انتظام مواقع ظهورها في التعليق على المداخل، واضطراب الترتيب والتنظيم.

ثالثًا: اضطراب المؤشرات اللغوية الكاشفة عن معلومات العنصر الواحد من مدخلٍ لآخر.

وهذه الانتقادات تمثّل تراجعًا بالقياس للمعجم الذي سبق هذا المعجم في هذه المدرسة، وهو ما يكشف عن عدمِ إفادته مما كان فيه من تصنيفات معالجة هذا المحور من محاور البنْيةُ الصّغرى للمعجم:

(ثانيًا): معلومات التعليق على معنى المداخل في معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية:

جاءت معلوماتُ التعليق على معنى المداخل في هذا المعجم أكثرَ ظهورًا من معلومات التعليق على شكلها، وعلى طريق بيان مدلولات المصطلحات اعتنى المعجمُ بأنواع المعلومات التالية:

المعنى اللغوي لألفاظ المداخل.

المعنى الاصطلاحي في مجال التاريخ الإسلامي (وشروحه بطرق مختلفة).

بيان مستويات استعمال المداخل، وحقولها الفرعية المنضوية تحت حقل التاريخ الإسلامي.

بيان أصول الألفاظ، أو تأصيلها.

وفيما يلي تحليلٌ لنماذجَ كاشفةٍ عن حدود العناية بهذه العناصر من معلومات التعليق على معنى المداخل في هذا المعجم.

يظهر مِن عناية المعجم في كثيرٍ من مداخل بإيراد المعنى اللغوي لألفاظ المداخل إدراك صاحبه لأهمية العلاقة الجامعة بين اللفظ في اللغة العامة ولغة الاصطلاح التاريخي الإسلامي، وقيام المناسبة التي سمحت بالانتقال من المجال العام إلى المجال المختص، وفيما يلي أمثلة تكشف عن الوعي بهذا من خلال رصدِ المعاني اللغوية لعددٍ من المداخل بين يدي التعريف بالدلالات الاصطلاحية.

ص:19/ احتكار: وأصل الحكر: الجمع والإمساك، وهو ما يكشف عن أنّ الاحتكار (وهو جمعُ السلعة واحتباسها لوقت غلاء الأسعار) معنى اصطلاحي إسلاميّ جاء بطريق التخصيص الدلالي من الدلالة اللغوية العامة المطلقة.

ص: 119/ البركة؛ بمعنى: النماء والزيادة، ثمّ انتقل للدّلالة على الرجل الصالح بطريق المجاز.

ص:211/ الحيازة: حاز الشيء إذا ضمّه إلى نفسه، وانتقل بطريق التّخصيص للدلالة على ما تحت اليد من ممتلكات مالية لمالكها حرية التصرف فيها.

ويظهرُ من معالجة بيان المعنى اللغوي الملامح التالية:

أولًا: عدم اطّراد ظهور بيان المعنى اللغوي (تفاوت ظهورها من مدخل لآخر).

ثانيًا: عد اطراد موقع ظهور بيان المعنى اللغوي (اضطراب ظهورها).

ثالثًا: عدمُ التزام مؤشّر لغوي بعينه للتعبير عن المعاني اللغوية تحت المداخل.

2/ أمّا تعريفات المداخل وطرق شرحها، فقد كانت أكثرَ الطرق المستعملة في شرح معاني ألفاظ المصطلحات متمثّلًا في طريقة الشرح بالتعريف المحكم، وهو التعريفُ الذي يقوم على عماد أساسه جمع السّمات الدلالية الفارقة، ومن أمثلة ذلك:

ص: 217/ » الخراج: وهو ما وضع على رقاب الأرض من حقوق وتؤدّى عنها، وتقديرُه موقوفٌ على اجتهاد الأئمة» (وهو ضريبة الأرض).

ص:295/ ريَّاح: قناة كبيرة لري الزراعات، والرياحات تتغذى منها الترع».

ص:343/ الشفيع: «صاحب الشفعة؛ الجار أو الشريك الذي يأخذ العقار المُباع (هكذا) من مشتريه جبرًا عنه بالثّمن الذي تمّ عليه العقد».

ص: 438/ القيسارية: سوقٌ مغلق بأروقة تحيط بصحنٍ مكشوف يضمّ عددًا كبيرًا من الدّكاكين والمشاغل وربما المساكن، وأماكن إقامة المسافرين، وبينها شوارع خصوصية».

وقد حرص المعجمُ في كثيرٍ من الأحيان بجوار طريقة الشرح بالتعريف المُحكم، استعمال طريقة الشرح بالتعريف الهَجين الذي يجمع بين أمرين، هُما:

أ - التعريف المحكم. ب - التعريف بالأمثلة.

كما نرى في التعليق على مدخل (رواق؛ ص: 293) حيث جاء فيه تعريفه ما يلي: «رواق: قسم مخصّص للطلبة في الأزهر، وكانت الأروقة مقسّمة تبعًا لجنسية طلبتها، أو حسب المديريات أو الجهات التي وفدوا منها أو المذهب الفقهية= مثل: رواق المغاربة، أو الشوام، أو الصعايدة (أو) رواق الحنابلة».

ففي هذا التعليق يظهرُ استعمال الطريقتين معًا، وهُما:

طريقة الشرح بالتعريف المُحكم، بذكر السّمات الدلالية التي تنهض ببيان المعنى المستعمَل في الاصطلاح.

طريقة الشرح بذكر الأمثلة.

واستعمل المُعجم طرقًا أقلَّ شيوعًا من هاتين الطريقتين في تعريف عددٍ من المداخل أو المصطلحات مِن مثل:

طريقة الشرح بذكر مرادف المدخل/ المصطلح، في مثل:

ص: 73/ إمرار= مرور.

ص: 73 أمراس= الحبال.

ص: 73/ أمراض سارية= أمراض منتشرة.

ص: 73/ أمراض متسلّطة= أمراض معدية/ وبائية.

ومن الملحوظ في كثيرٍ من التعريفات استعمالُ عددٍ من المعلومات الموسوعية التي يمكن معها عدّ هذا المعجم معجمًا مختصًّا بمصطلحات التاريخ الإسلامي ذا طبيعةٍ شبه موسوعيّة من جهة بعض المعلومات التي يحرص على ذكْرها في سياق التعريفات والشروح، من مثل:

ذكر النشأة التاريخية، فيما يتعلّق بدلالات مصطلحات المؤسسات والتنظيمات والفرق التي تندرج تحت مصطلحيّة التاريخ الإسلامي، من مثل:

ص:251/ ديوان الأحباس: أنشئ في عهد الفاطميّين.

ص:253/ ديوان الأملاك: أنسأ هذا الديوان السلطان الظاهر برقوق.

ص:255/ ديوان الإيرادات: أنشئ سنة 1249هـ=1833م.

ب – ذكْر بعض القياسات والمعايير والتقديرات فيما يتعلق بالمصطلحات الاقتصادية والإدارية والجغرافية، والتي ظهرت في مصطلحيّة التاريخ الإسلامي، من مثل:

ص: 282/ ربعية= نقد مصري، يقدّر سعره سنة 1237هـ=1822م بما يساوي 3.5 قرشًا، (ثلاثة قروش ونصف).

(وانظر: الزلاته، ص:305/ شامي؛ ص:366) وغيرهما.

ج – ذكر تواريخ قيام بعض الدول، وظهور بعض الأحداث ونهايتها، كما في (الزيدية، ص:309/ ساحل الغلال، ص:3010/ صدر أعظم، ص:353) وغيرها.

3/ **بيان مستوى استعمال المداخل:**

ظهرَ مِن فحص الانتماء المعرفي لهذا المعجم انتماؤه لمعجمية التاريخية المختصّة، وهو ما انعكس على وعي صاحبه، وتجلّى في العناية ببيان مستوى استعمال المداخل في حقولها المعرفية الفرعية المنضوية تحت الحقل العلوي الذي هو التاريخ الإسلامي.

وكان واضحًا وعيُ المعجم بأمريْن ظاهرين في هذا السياق، هُما:

أولًا: انتماء المصطلحات/ المداخل في هذا المعجم إلى مصطلحيّة التاريخ الإسلامي بحقولها المختلفة، بما هي لغةٌ مختصّة وليست عامّة، بمؤشرات لغوية صريحة.

ثانيًا: التحوّل العمدي للمداخل أو المصطلحات من اللغة العامة إلى لغة المجال المختصّ بالتاريخ الإسلامي؛ بسببٍ من أمورٍ كثيرة يأتي في مقدمتها ما يلي:

التصوّر الإسلامي للوجود والحياة وهو التصوّر الذي واكب ظهورَ التاريخ الإسلامي.

ب - التطوّر الحضاري الذي أحدثه هذا التصور.

ج - التنوّع في الحقول المعرفية المنضوية تحت الحقل المعرفي المركزي مشغلة هذه الدراسة، وهو التاريخ الإسلامي.

وهو ما ظهر في سياق الحديث عن مصادر مصطلحية، فيما سبق هنا.

ومن أمثلة ظهور الوعي ببيان مستوى الاستعمال في معلومات التعليق على معنى المداخل ما يلي:

ص:17/ أثرية: لقب أطلق في العصر الإسلامي، على جماعة من المحدثين يقولون بإقامة الخلفاء الراشدين.

ص:99/ إيغار: لفظ متداول عبر العصور الإسلامية، وهو في الاصطلاح: الأرض أو الجهة المقتطعة للأمير أو القاعد مع الأعضاء من خراجها.

ص:179/ الجرح والتعديل: من مصطلحات علم الحديث، اتصل بعلم التاريخ.

ص:223/ خط كلخانة: اصطلاح سياسي - إداري؛ يقصد به: الفرمان الذي أصدره السلطان عبد المجيد عام 1255هـ=1839م.

ففي هذه الأمثلة يتّضح ظهورُ مجموعة من المعلومات المندرجة تحت بيان مستوى الاستعمال، وهُما:

أولًا: بيان مستوى الاستعمال من جهة عصر شيوع دلالة المصطلح (العصر الإسلامي).

ثانيًا: بيان مستوى الاستعمال من جهة عصر شيوع دلالة المصطلح تحت الحقل المركزي موضوع الدراسة، وهو مصطلحات التاريخ الإسلامي.

ثالثًا: بيان مستوى الاستعمال الخاص بما استعارته مصطلحيّة التاريخ الإسلامي من مصطلحيات العلوم الأخرى، بما يعنى صدق ما تقرّر من نهوض هذه المصطلحيّة على ما اقترضته من مصطلحيات كثيرٍ من العلوم التي تأسّست في بنية المعرفة في الحضارة العربية الإسلامية.

رابعًا: وثمّة بيان لمستوى استعمال آخر يتعلّق بالمستوى اللغوي لعددٍ من المداخل أو المصطلحات، وهو ما سوف نكشف عنه عندَ التحليل لعنصر التأصيل أو معلومات الاشتقاق بما هو بندٌ من بنود التعليق على المعنى.

وقد ظهرَ من تحليل عنصر مستوى الاستعمال الملاحِظُ التالية:

أولًا: الوعي بقيمتها في خدمة التعليق على المعنى من جانب، وما قدّمته من دعم الانتماء المعرفي للمعجم من جانبٍ آخر.

ثانيًا: اضطراب ظهوره وجودًا، وتفاوت العناية به من مدخلٍ لآخر مع تقدير أهميته البالغة.

ثالثًا: اضطراب ظهوره تنظيمًا وترتيبًا، فلم يتّخذ موقعًا ثابتًا في مرّات النّص عليه في التعليق.

رابعًا: اضطراب المؤشرات اللغوية الدّالة عليه من مدخلٍ لآخر.

على أنّ ملامح العناية ببيان مستوى الاستعمال، مع الإقرار بما كان من علامات الانتقاد؛ تمثّل في هذا المعجم نقطةً إيجابية بالغة الأهمية والخطر معًا، وهي معلوماتٌ كاشفة عن كثير جدًّا من الأبعاد والخصائص التي حكمت مصطلحيّة التاريخ الإسلامي فيً اللغة العربية، والتي دلّت على مجموعة من سمات هذه الحضارة المتشعبة والمتشابكة معرفيًّا.

وقد حقّق بيان مستوى الاستعمال وظيفة مهمّة أخرى في إطار الضبط المصطلحي تمثّل في منعِ الخلط الذي كان بالإمكان ظهوره؛ بسبب من اتحاد رسم عددٍ من المداخلِ في الصورة الخطيّة الكتابية؛ حيث جاء بيانٌ مستوى الاستعمال معيارًا فاصلًا بين الدّلالات المختلفة للمصطلح ذي الصورة الخطية الواحدة أو ما يُعرف بالمشترك المصطلحي.

4/ معلومات التأصيل أو الاشتقاق:

تمثّل معلومات الاشتقاق أو التأصيل etymology عنصرًا من عناصر التعليق على معنى المداخل في المعجمية الحديثة، كما قرّر علماء نظرية المعجم الحديثة. [انظر: Dictionary of lexicography، p94] لهارتمان، ومعاجم المصطلحيات في تراث العربية للدكتور خالد فهمي، ص:207، ومصادر أخرى هناك].

ويعدّ صنيع الدكتور زين العابدين نجم في العناية بتأصيل مداخل معجمه؛ من النماذج الجيّدة في سياق العناية ببيان أصول المداخل واشتقاقها، وقد توزّعت ملامح هذه العناية على أشكالٍ ثلاثة، هي:

أولًا: بيان الأصل اللغوي للمدخل أو المصطلح الأعجمي المعرب؛ بالنص على لغته الأصل التي هاجر منها إلى المعجمية التاريخية العربية.

ثانيًا: بيان فروق المستوى اللغوي لبعض المداخل (معرب من أعجمي/ أو فصيح متطوّر دلاليًّا/ أو عامي من العاميات).

ثالثًا: بيان تحليلي للمسيرة الاشتقاقية والتأصيلية لكثير من المصطلحات أو المداخل، والكشف عن مكوناتها الأساسية قبل ظهورها في صورتها الأخيرة في مصطلحيّة التاريخ الإسلامي.

وفيما يلي أمثلةٌ تكشف عمّا نقرّره هنا:

ص:165/ تمغه: لفظ تركي (ختمٌ كان يوضَع على البضائع للدلالة على دفع الضريبة عنها) وهي: الدمغة.

ص: 239/ الدفتر: قيل: لفظ فارسي عرب: وقيل: إنه أصله فينيقي، بمعنى كتاب صغير. والأرجح: أنه يوناني. وقد دخل العربية قديماً.

ص:249/ ديدبان: لفظ فارسي، مكوّن من: (ديد)= أي نظر، ومن (بان)= أي: صاحب والمعنى: محافظ الحدود.

ص:325/ سلخانة: لفظ تركي، مكوّن من الكلمة العربية (سلخ) والكلمة الفارسية (خانة)، ومعناه: مسلخ أو مدبح.

ففي هذه النصوص تتّضح ملامحُ عناية هذا المعجم بتأصيل الكلمات الأعجميّة المعرّبة التي انتقلت إلى مصطلحيّة التاريخ الإسلامي.

ومبحث تأصيل المصطلحات الأعجمية المعرّبة في مصطلحيّة التاريخ الإسلامي، تكشفُ عن مجموعة مهمّة من وظائف استثماره، يمكن بيانُ بعضها فيما يلي:

أولًا: الوظيفة اللسانية التي تكشف عن مرونةِ المُعجم العربي في استيعابه لكثيرٍ من الألفاظ المقترضة من اللّغات الأجنبية المختلفة.

ثانيًا: الوظيفة الحضارية التي تقرّر انفتاح العقل المسلم حضاريًّا على منجز الشعوب المختلفة واللغات المختلفة، واستثمارها لمواهب أبنائها ومستحدثات مجتمعاتهم على مستوياتٍ كثيرة جدًّا تتعلّق بأنظمة الإدارة والحكم والتنظيمات والمؤسسات والآلات الحضارية بعد صبغها بصبغة الروح الإسلامية.

ثالثًا: الوظيفة التاريخية التي تكشف عن ظهور استعمالات كثيرٍ من الألفاظ الاصْطلاحية، ومن أمثلة بيان أصول المداخل من جهة المستوى اللغوي ما يلي:

ص: 13/ أبندارية المجلس= تعبيرٌ دارج كان شائعًا في العصر المملوكي، بمعنى سقف المجلس/ أو الغرفة.

وممّا يؤخَذ على معالجة هذا المعجم لمعلومات عنصر التأصيل لمصطلحاته أو مداخله ما يلي:

أولًا: تفاوت أشكال العناية ببيانها، فقد اكتفى المعجم - في عددٍ من المداخل - ببيان اللغة الأصل فقط، وفي عددٍ آخر من المداخل زاد - بعد بيان اللغة الأصل - تحليلَ بِنْية المصطلح والعناصر المكوّنة له.

ثانيًا: اضطراب مواقع النصّ على معلومات التأصيل في حيز التعليق على معاني المداخل.

ثالثًا: السكوت عن تعيين نوع اللغة الأصل في عددٍ من المداخل، اكتفاءً بعبارة عامّة دالّة على انتماء المدخل لغير العربية، من مثل: قاليون، ص:415= كلمة إفرنجية).

ويبدو أنّها من أصول إسبانية، كما يقرّر [هانس كندرمان في: مصطلح السفينة عند العرب، ترجمة نجم عبدالله مصطفى، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 20021م (ص:199)] (غليون). ويبدو أنّها دخلت إلى العربية من طريق التركية، بعد تحوّل صوت « (g) إلى صوت (ق). (وانظر كذلك: معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية، ص: 393 (غليون).

4/ **مصادرُ المعجم:**

جاءت إشارةُ المعجم لمصادر جمع مادته في المقدّمة عامّةً وغيرَ كاشفة عن أنواعها، وطريقة التعامل معها، وأسلوب جمع المادة منها؛ يقول (ص:10): «وقد أوردتُ في المعجم كثيرًا من الكلمات والألفاظ والمصطلحات التي وردت في الوثائق».

ويبدو من تحليل متن المعجم، والمدى الذي غطّته المصطلحات الواردة فيه أنّ المعجم اعتمد عددًا كبيرًا من المصادر، التي سبق النصّ عليها في حديثنا عن مصادرِ مصطلحات التاريخ الإسلامي. وهي موزّعة على أربع مجموعات أساسية كبيرة، كما يلي:

أولًا: مجموعة مصادر الوثائق التاريخية المختلفة.

ثانيًا: مجموعة مصادر التاريخ الإسلامي التراثية.

ثالثًا: مجموعة مصادر لغوية وتأصيلية في (التعريب) واصطلاحية تاريخية.

رابعًا: مجموعة مصادر في علوم الحضارة العربية الإسلامية المتنوّعة التي أسهمت في تشكيل مصطلحيّة التاريخ الإسلامي وتكوينها، كمصطلحية الحديث، والفقه والجغرافيا والفنون والحرب والأسلحة والإدارة والحكم والسياسة والتنظيمات والفرق، والتعليم والعمارة، والاجتماع، والحيوان، والسفينة والملابس، والاقتصاد، والنميات، والمسكوكات، وغيرها.

ولا يمكن بيانُ طريقة توثيق النقول؛ نظرًا لإغفال التوثيق تمامًا، ممّا فوّت عددًا كبيرا من الخصائص والسّمات والوظائف التي تنتج من تحليل الاستشهادات المرجعية.

وقد نتجَ عن غياب التوثيق مجموعةُ العلامات التالية:

أولًا: تأخّر قيمة هذا المعجم في باب الموثوقية العلمية به.

ثانيًا: عدم وضوح حدودِ سُهمة صانع المعجم من حدود ما أسهمت به المصادرُ التي اعتمدها ونقلَ عنها.

ثالثًا: وقوعُ المعجم في عددٍ من الأوهام، ولاسيّما اللغوية، من مثل زعمه: أنّ مصطلح: الأتابكي (ص:16) صيغةُ مبالغة. وهو مصطلحٌ ناتج من صيغة النسب إلى أتابك!

إنّ هذا المعجم حازَ مجموعةً من الخصائص المهمّة التي تظهر استيعابه، وعنايته بتأريخ ظهور كثيرٍ من دلالات المداخل والمصطلحات، وتأصيل عددٍ موفور منها يحتاج إلى طبعةٍ جديدة تُعنَى بالتوثيق، لكي يحسن استثماره واعتماده.

(4)

معجمُ مصطلحاتِ التاريخ والحضارة الإسلامية، لأنور محمود زناتي، 2011م.

1/ الانتماءُ المعرفي للمعجم:

يظهر الانتماءُ المعرفي لمعجم مصطلحيّة التاريخ والحضارة الإسلامية، لأنور محمود زناتي جليًّا من مجموع أمريْن ظاهرين، هُما:

أولًا: دلالة العنوان الصريحة الواضحة المباشرة التي يظهر فيها استعمالُ كلمة: (معجم) في التّسمية، مع استعمال كلمة: مصطلحات؛ وهو ما يعني وعي صاحب المعجم بانتماء عملِه معرفيًّا إلى مجال: المعجمية المختصّة بألفاظ علم التاريخ الإسلامي، بدلالة تحليل قيود العنوان.

ثانيًا: دلالة ما ورد في المقدّمة القصيرة التي أخلصها لبيان المراد بالمصطلح، ممّا يعني الوعي بانتماء هذا العمل إلى مجال معجمات المصطلحات.

ومِن مجموع هذين العنصريْن مضافًا إليهما فحصُ مادة متْن المعجم، وطبيعة مداخله، ونوعيّة المعلومات المتضمنة تحت هذه المداخل؛ يظهر انتماءُ المعجم إلى المعجميّة المختصّة بألفاظ التاريخ والحضارة الإسلامية مع سمةٍ شبه موسوعية، وهو ما يعني أنّ هذا العمل: معجمٌ مختصّ، ذو سمةٍ موسوعية من المدرسة الاستيعابية.

2/ البنية الكبرى لمعجم مصطلحات التاريخ والحضارة الإسلامية:

جاء تصميمُ هذا المعجم أو بناؤه معتمدًا المكوّناتِ الأساسية التالية:

المقدّمة.

متن المعجم (مداخله ونظام ترتيبها، خارجيًّا وداخليًّا).

الملاحق (مراجعه/ وكشاف مصطلحاته؛ أو فهرس محتوياته).

وفيما يلي فحصٌ لهذه المكونات المؤسسة لهيكله، أو بِنْيته الكبرى.

(المقدّمة):

تضمّنت مقدّمة هذا المعجم عنايةً ظاهرة بثلاثِ مسائل، هي:

أولًا: بيان مفهوم المصطلح، وتأكيد أمرِ دلالته على المعنى المتّفق عليه بين أهل فنّ أو علم بعينه.

ثانيًا: بيان أهمية المصطلح في ضبط حقائق العلم وتصوّراته، (ص:8) «فالمصطلحات ضرورة علمية».

ثالثًا: بيان أنّ المصطلح جزءٌ من العلم ناشئٌ مع حقائقه، (ص:9): «وقد علم أنّ مصطلحات كلّ علم توجد معه».

ويبدو - من مجموع هذه الأمور الثلاثة - أنّ المقدّمة جاءت إجابةً على سؤال مُفترض عن أهمية إنجازِ هذا المعجم، وتمهيدًا لبيان طبيعة مادته.

وقد أخلّت هذه المقدّمة - تقريبًا - بكلّ ما تفرضه برامج صناعة مقدّمات المعاجم، وهو ما يمكن إجمالُه في ما يلي:

أولًا: غيابُ بيان منهج ترتيب المداخل، ونظام تنظيم المعلومات التي تحتها.

ثانيًا: غياب النصّ على معلومات الاستعمال الاسترشادية.

ثالثًا: غياب الكلام عن مصادر جمع مادة المعجم.

رابعًا: غياب الكلام عن أسلوب جمع مادة المعجم.

خامسًا: غياب النص على الغرض منه، والهدف من وراء تصنيفه؛ صحيحٌ أنّ ما تضمّنته من بيان أهمية المصطلحات، وضروريتها؛ يمكن أن يعدّ إجابةً عن غرض التصنيف، لكنه كلامٌ جاء عامًّا.

والمقدّمة بهذه الطريقة تمثّل تراجعًا عن بعض ما ظهر من معجمات مُصطلحات التّاريخ الإسلامي في هذه المدرسة التصنيفيّة نفسها من جانب، وتمثّل تراجعًا كذلك عمّا استقرّ في أصول صناعة المعجم الحديث.

(متن المعجم).

رتّب هذا المعجم مداخلَه خارجيًّا وفقَ نظام الترتيب الهجائي الألفبائي الجذعي، ممّا يعني توزّع المداخل على ثمانيةٍ وعشرين بابًا بعد حروف المعجم، بحسبِ أوائل المداخل، وهذه هي حدودُ الترتيب وفقَ النظام الألفبائي الهجائي الجذعي بحسب أوائل المصطلحات.

أمّا الترتيب الداخلي – أي ترتيب المداخل تحت كلّ حرف – في كلّ بابٍ فقد رتّبا المعجم كذلك وفق الترتيب الهجائي، أي محترمًا ترتيب الحروف الثواني والثوالث،.. إلخ؛ من كلّ مدخلٍ مع غيره في الباب الواحد، بمعنى أنّ المداخل المبدوءة بحرفِ الهمزة مثلًا، والواردة في الباب الأول (باب الألف)، رتّبت فيها المداخل ثانيًا، وهكذا دواليك في كلّ باب، وهي حدود الترتيب الداخلي للمداخل في هذا المعجم.

ومع وضوحِ هذه المنهجية فإنّ ثمّة مجموعة من الاختلالات وقعت في الترتيب الداخليِ للمداخل، نتجَ عنها اضطرابٌ في ورود بعضها وانتظامه، مِن مثل:

وقوع مدخل (الاحتباس/ ص:14) قبل مدخل (الإجازة/ ص:14) !

وقوع مدخل (استيفاء الصحبة/ ص:12) قبل مدخل (استيفاء الدولة/ ص:23) !

وقوع مدخل (باب السر/ ص:53) قبل مدخل (بابا/ ص:53)!

وقوع مدخل (بخاتي/ ص:55) قبل مدخل (ببر/ ص:55)!

وقوع مدخل (البراطيل/ ص:57) قبل مدخل (البراسم/ ص:57)!

وغيرُ ذلك كثيرٌ في مواضع منتشرة في أبواب المعجم جميعًا!

[انظر: حامل السيف، ص:122 قبل: حامل الرمح! دار الطرح، ص:149 قبل: دار الداقم! الزقاق، ص:199 قبل زروط، ص199 العلامة، ص:280 قبل: العشاري، ص:280! وغيرها].

وقد ظهر تـوزّع مداخل معجم مصطلحات التاريخ والحضارة الإسلامية، بما هو معجمٌ استيعابي على حقولٍ معرفية فرعية كثيرة تنضوي جميعًا تحت المصطلح العلوي للتاريخ الإسلامي متّسع الدّلالات، كما ظهر في بيان حدوده الموضوعية في المبحث الثاني من التمهيد في هذه الدراسة.

وقد توزّعت مداخل هذا المعجم على الحقول المعرفية الفرعية التالية:

أولًا: حقل المفاهيم والتصوّرات النظرية المجردة في التاريخ الإسلامي.

ثانيًا: حقل ألفاظ الوظائف والحرف والمهن وألقابها.

ثالثًا: حقل ألفاظ التنظيمات والمؤسسات والفرق.

رابعًا: حقل الألفاظ الاقتصادية والإداريـة والسياسية والمعمارية والجغرافية.

خامسًا: حقل الألفاظ العسكرية والحربية، وأسماء الآلات والملابس والأطعمة والنقود والمعادن.

سادسًا: حقل ألفاظ المعارك والمواقع والفنون والأعلام وغيرها.

(الملاحق).

ضمَّ المعجم بعد قسمي: المقدّمة/ والمتن - قسماً آخر احتوى على أمريْن، هُما:

أولًا: قائمة بمراجعه ومصادره.

ثانيًا: فهرس (كشّاف) بمحتويات المعجم، وجاء هذا الكشاف جامعًا للمصطلحات التي سبق التعليقُ عليها.

وعلى الرغم من عدم النّص على أنّ هذا القسم يمثّل ملاحق المُعجم فإنه يمكن عدّه كذلك. وقد أفاد هذا القسم بما تضمّنه في تحقيق ما يلي:

أولًا: الإعانة على دراسة مصادر المعجم، وطبيعتها وأنواعها، وهو أمرٌ مهمّ في ظلّ غياب الحديث عنها في مقدمة المعجم أو واجهته.

ثانيًا: التيسير على مستعمليه، وتوفير جهدهم ووقتهم في الوصول إلى المداخل في أبوابها من طريق تعيين مكانِ كلّ مدخل بالضبط بما كان من المؤشرات المكانية.

(أرقام الصفحات) التي أثبتت أمام كلّ مدخل في كشاف (فهرس) المحتويات.

وقد كان هذا الكشّاف جردًا لما جاء في داخل المعجم؛ أي أنه أصابه ما أصاب المداخلَ في متن المعجم من الاختلالاتِ والاضطراب في الترتيب الداخلي.

3/ البنية الصغرى لمعجم مصطلحات التاريخ والحضارة الإسلامية:

لا يمكن تصوّر معجم دونَ بنيةٍ صغرى؛ إذ تمثّل معلومات التعليق على المداخل جهتي الشكل والمعنى؛ جزءًا من ماهية المعجم وجوهره.

وفيما يلي معالجةٌ لمحوري معلومات التعليق على المداخل موزّعة على الشكل، ثمّ المعنى:

أولًا: معلومات التعليق على شكل المداخل في معجم مصطلحات التاريخ والحضارة الإسلامية.

يقود فحصُ معلومات التعليق على المداخل في هذا المعجم إلى ظهور مجموعةٍ من علامات العناية بالمعلومات التالية:

ضبط المداخل:

ظهر في بعض المداخل نوعُ عنايةٍ بضبطها، وقد تنوّعت أشكال هذه العناية، وتوزّعت على ما يلي:

ضبط التقييد، وهو بيان الضبط بالشرح والتقييد باستعمال المصطلحات المستعملة في مجال الرسم والكتابة، في مثل:

ص: 46/ أنفال: النفل: بالتحريك.

ص:266/ الطنافس: الطنفسة: مثلثة الطاء والفاء، وبكسر الطاء، وفتح الفاء، وبالعكس.

ص:399/ النشان: بكسر النون.

ويلحَظ في المصطلحات المستعملَة في ضبط التقييد أنها مقترضَةٌ من مجالاتٍ مختلفة تُعْنى بمبحث الضبط من طرقٍ مختلفة، هي:

علم القراءات (التحريك).

علم المعجم أو المفردات (مثلثة).

علم الرسم أو الكتابة (فتح/ كسر)!

وفي الظاهر، جاء استعمالُ هذه الطريقة غيرَ دقيق، غيرَ مانع من تصوّر وقوع التصحيف، فالقول: بكسر الطّاء فقط غير دقيق يلزمه إضافة: المهملة؛ منعًا من تصوّر تصحيفها؛ بالظاء المعجمة!

ب - ضبط القلم:

مثل استعمال طريقة ضبط القلم (التشكيل) النسبة الأعلى مقارنة بالطريق السابق (ضبط التقييد).

وقد توزّع ظهوره على لفظ المداخل، أو على بعض ألفاظ ما تحت المداخل، ومِن ذلك:

- ص: 55/ ببر؛ أو فهد (جاء بفتح الباء الموحدة الأولى، وتسكين الثانية).

- ص: 194/ زبزب: سفين صغيرة (جاء بفتح الزاءين المعجمتين، بينهما باء موحدة ساكنة)!

وقد وقع في الضبط مجموعةٌ من الملاحظ السلبية، وهي:

أولًا: عدم الاستغراق، أو عدم استيعاب ضبط المداخل جميعًا، أو على الأقلّ المداخل مشكلة النطق.

ثانيًا: الاضطراب في منهجيّة ضبط ما تقرَّرَ ضبطُه؛ إذ أحيانًا ما يضبط الحرف الأخير، وهو ما لا مسوّغ له، وأحيانًا أخرى يضبطُ حرفٌ واحد في بنية المدخل.

هجاء المداخل:

لم يُعنَ المعجمُ بعنصر هجاء المداخل في التعليق على الشكل، باستثناء مرّات نادرةٍ جاء بطريقٍ غير مقصود في الضبط، أو في بيان أصل بعض المداخل.

المعلومات الصرفية، أو معلومات الصيغة:

ظهرت ملامحُ عناية هذا المعجم بعددٍ من معلومات الصيغة، وتنوّعت لتشمل بيانَ معلومات الإفراد والجمع، والنسب، والمشتقات، وغير ذلك.

ومن أمثلة ذلك:

ص:15/ الإخباري: المحدث أو المؤرخ، نسبة إلى الأخبار.

ص:26/ الأرباع، جمع: ربع، أحياء المدينة.

ص:70/ البياذق، مفرده: بيذق، الجند المشاة.

ص:135/ خاتون، لقب، السيدة.

ص:222/ السيفي، صيغة من سيف الدين، مع ياء النسب، صيغة للتعظيم أو المبالغة.

ويلحَظ على المعلومات الصرفية التي ترد للتعليق على بعض معلومات الشكل ما يلي:

أولًا: عدم وضوح المعايير الحاكمة في ورودها أو غيابها.

ثانيًا: الاضطراب في موضع إثباتها.

ثالثًا: تفاوت أنواع المعلومات الصرفية المذكورة، فقد ارتفعت كثافة معلومات الجموع والإفراد، وتراجعت كثافة غيرها.

رابعًا: عدم الضبط في وصف معلومات الصيغ في بعض الأحيان.

إنّ مُجمل ملامح العناية بمعلومات التعليق على شكل المداخل يكشف عن عدمِ استقرار تقديرها من جانب هذا المعجم.

ثانيًا: معلومات التعليق على المعنى في معجم مصطلحات التاريخ والحضارة الإسلامية.

إنّ فحص معلومات التعليق على معنى المداخل في هذا المعجم يكشفُ عن تفاوت وجوهِ العناية بالعناصر التالية:

شرح المعنى، وما يمهّد له ببيان المعنى اللغوي؛ لبيان المناسبة الجامعة بين معنى اللّفظ في اللغة واصطلاح التاريخ الإسلامي، وهو ممّا يعينُ على تحصيل الدّلالة الاصطلاحية من جانب، ويكشف عن الأسباب التي حكمت الانتقال اللغوي (معلومات التعريف).

ب - بيان المعلومات الاشتقاقية، ولاسيّما ما يتعلق بأصول المصطلحات ومسارات هجرتها إلى لغة التاريخ الإسلامي.

ج - بيان مستوى الاستعمال، والمجالات المعنية على تفسير معاني المصطلحات، وأنواع المجالات المختلفة.

أ - شرح المعنى (تعريفات المصطلحات):

استعمل هذا المعجمُ نوعًا واحدًا من التعريفات لتفسير مصطلحات التاريخ الإسلامي؛ إذ استبعدَ المعجم كلّ طرقِ الشرح الثانوية التي تندرج تحت ما يعرف باسْم الموضحات البصرية، أيًّا ما كان نوعها!

أمّا طرق شرح المعنى المستعملة، فهي الطرق اللغوية أو اللفظية، وقد اجتهد المعجمُ في تطبيق طريقةِ الشرح بالتعريف المُحكم، التي تنهض على أعمدة استجماع السّمات الدلالية الفارقة للمعرف (بفتح الرّاء المهملة المشدّدة).

ومِن أمثلة تطبيقات هذه الطريقة، يقول في تعريف المدخل (أهل الذمة، ص:47): «أهل الذمّة: الذمّة في اللغة: العهد، فأهل الذمة: أهل العهد، والذمّي هو المعاهِد.

والمرادُ بأهل الذمّة في اصطلاح الفقهاء: الذميون، والذمي: نسبة إلى الذمّة، أي العهد من الإمام، أو مَن ينوب عنه، بالأمن على نفسه وماله نظير التزامه الجزية، ونفوذ أحكام الإسلام وتحصيل الذمّة لأهل الكتاب، ومن في حكمهم بالعقد أو القرائن، أو التبعية، فيقرّون على كفرهم في مقابل الجزية».

ففي هذا التعليق على معنى مجموعة من الملامح المهمة الكاشفة عن منهجية هذا المعجم في تعريفه، وهي:

أولًا: الدخول إلى التعريف بتمهيدٍ يعلّق المعنى اللغوي العام، كشفًا عن المناسبة الجامعة بين معنيي المدخل في اللغة، ثمّ في الاصطلاح، وهو ما كانَ بمؤشر لغوي صريح ماثل في التعبير: (في اللغة)، ومدعوم بمواصلةِ بيان بعض المعلومات الاشتقاقية من هذا القبيل، من مثل بيان مأتى الذمّي من نسبة إلى الذمّة.

ثانيًا: تعريف المدخل بذكْر سماته الدلالية الفارقة على جهة التفصيل، وهو التعريف الذي نهض بما يلي:

بيان حدود الأمان الممنوح بموجب المفهوم (أمن النفس/ والمال/ وإقرار الاعتقاد).

بيان حدود ما به استحقاق الدخول في العهد (الجزية/ ونفوذ أحكام الإسلام).

بيان الملتزم بأداء حقوق الذميين (الإمام/ أو مَن ينوب عنه).

حدود تطبيقات المفهوم البشرية (أهل الكتاب/ ومَن في حكمهم).

طرق إنشاء المفهوم وتأسيسه العملي (العقد/ والقرائن/ والتبعية).

وممّا يلحَظ على تطبيقات هذا المعجم في باب تعريفات المصطلحات هو فشْو استعمالِ هذه الطريقة، مع طرقٍ أخرى أقلّ إحكامًا، وأقلّ انتشارًا وتطبيقًا.

ويلحَظ ما يلي كذلك:

أولًا: تفاوت استعمال طريقة الشرح بالتعريف المحكم.

ثانيًا: اضطراب موضع ظهور التعريفات في جسمِ ما تحت المداخل.

ثالثًا: عدم تنظيم جسم التعريف، بتشْتيت معلوماته، وعدم وجود منهجية ثابتة في إيراد السّمات الدلالية.

رابعًا: تفاوت التعريفات إطنابًا واختصارًا، بمعنى تفاوتها في إيراد القيود التي وظيفتها بيانُ المقصود المراد بمفهوم المصطلح من مدخلٍ لآخر.

خامسًا: الغياب التامّ لاستثمار الموضحات البصرية في تعريف المداخل.

ب - المعلومات الاشتقاقية في المعجم:

توزّعت العناية بالمعلومات الاشتقاقية في هذا المعجم على ثلاثة أنواع، هي:

أولًا: معلومات اشتقاقية مأتاها من العناية ببعض المعلومات الصرفية، ولاسيّما معلومات: الصيغة، والنسب (وهو ما كان مشغلة بيانه في بند التعليق على الشكل).

ثانيًا: معلومات اشتقاقية مأتاها من العناية ببعض المعلومات اللغوية المعجمية المعنية ببيان طبيعة العلاقة بين اللغة العامة والاصطلاحية للمدخل، بهدف بيان المناسبة التي سمحت للكلمة بالانتقال من المجال العام إلى المجال المختص من جانب، والإعانة على تحصيل الدلالة الاصطلاحية للكلمة بعد هجرتها وانتقالها إلى المجال المختص من جانبٍ آخر، وهو ما أشرنا إليه في معالجة طرق الشرح والتعريف.

ثالثًا: معلومات اشتقاقية بمعنى التأصيل وبيان أصول الكلمات، ولغاتها الأصلية قبل هجرتها إلى مصطلحيّة التاريخ الإسلامي، وحدود ما أصابها دلاليًّا في المقام الأول، وهو ما يعنينا في هذا العنصر هنا.

لقد ظهر في كثيرٍ من التعليقات عنايةُ المعجم ببيان أصول المصطلحات التي دخلت مصطلحيّة التاريخ الإسلامي من اللغات المختلفة، بحكم انفتاح التصوّر الإسلامي على منجزات الشعوب المختلفة، وقبوله لكثيرٍ من تطبيقاتها الحضارية التي لا تصادم حقائقه وتصوراته.

وقد تنوّعت سبلُ الكشف عن تأصيل كثير من هذه المصطلحات المقترضة، وفيما يلي محاولةٌ للكشف عن منهجية هذا المعجم في هذا السبيل:

ص: 83/ «الترخان أو الطرخان: الأمير في اللغة التركية».

ص: 157/ «الدزدار: كلمة فارسية، معناها حاكم الحصن».

ص: 259/ الطاغوت: كلمة ليدية، لعلها مشتقة من مدينة تيرانا الليدية، ومعناها القلعة.

ص: 312/ القراغول: لفظ مغولي، معناه: جماعة من العسكر يحرسون الطرق. ويلحَظ على هذه الأمثلة وغيرِها ما يلي:

أولًا: تقدّم العناية ببيان اللغة الأصل الذي هاجر منه اللفظ إلى مصطلحيّة التاريخ الإسلامي.

ثانيًا: تفاوت ظهور التحوّلات الصوتية التي واكبت عمليات الهجرة للكلمات من لغاتها إلى العربية في هذا المعجم.

ثالثًا: العناية بذكر المعْنى المركزي الذي كان للكلمة في لغة الأصل، قبل اقتراضها مِن مصطلحيّة التاريخ الإسلامي، وهو ملمحٌ مهمّ جدًّا يُعين على استحضار المناسبة الحاكمة للنقل والاقتراض.

رابعًا: الإخلال بذكر المصادر الموثقة للكلمة المعربة، وأقصد غياب المصادر المختصّة ببيان أصول الكلمات المقترضة.

خامسًا: كشف تحليل قوائم الكلمات المعرّبة في مصطلحيّة التاريخ الإسلامي على تنوّع اللغات المقترض منها بنسب كثافات متفاوتة، جاء في المقدّمة اللغة التركية، ثمّ الفارسية، ثمّ اليونانية، ثمّ مجموع من اللغات الأوروبية القديمة.

ج/ بيان مستوى الاستعمال في المعجم:

سبق أنْ تقرّر أنّ هذا المعجم ينتمي إلى المعجمية المختصة بمصطلحات التاريخ الإسلامي بموجب تحكيمِ معياريْن جامعيْن، هُما:

أولًا: معيار تحليل العنوان.

ثانيًا: معيار تحليل خطاب المقدمة، وينضاف إليهما معيارٌ آخرُ مهمّ جدًّا، هو معيار ما وردَ تحت المداخل من معلوماتٍ غايتها بيان مستوى الاستعمال.

وقد ظهرت ملامحُ العناية بهذا العنصر من عناصر التعليق على المعنى ضمنَ معلومات البنية الصغرى في العلامات التالية:

أولًا: النصّ بمؤشر لغوي صريح على الانتماء المعرفي للتعريف الوارد في المعجم، بتعابير من مثل: «في الاصطلاح».

ثانيًا: ذكر المجال الفرعي المنْضَوي تحت المجال الموسّع للتاريخ الإسلامي.

وفيما يلي تحليلٌ لمجموعةٍ من الأمثلة الدّالة على ما نقرّره:

ص: 47/ أهل الذمّة، في اصطلاح الفقهاء: الذميون.

ص: 83/ الترك= المماليك في اصطلاح أهل دمشق.

ص: 108/ الجسطال= الموظف المشرف على مالية الإقليم. وهو يقابل المصطلح البيزنطي (أوجستاليوس) الذي يشير إلى نفس المعنى.

ص: 302: الفونش= اسم يطلق اصطلاحًا على ملوك الفرنج بطليطلة وبرشلونة.

ففي هذه الأمثلة يتّضح تنوّع العناية بمستوى الاستعمال، وتوزّعه على بيان الانتماءات الفرعية الموضوعية المنضوية تحت حقل المفهوم من موضوعات التاريخ الإسلامي (الفقه أو الإدارة،.. إلخ) والمدن والأقاليم والمؤسسات والتنظيمات، وغير ذلك ممّا هو مفيدٌ في تحصيل المقصود بدلالات المصطلحات عند تعريفها.

وقد ظهر استثمارُ معلومات التأصيل اللغوي، والتحقيب؛ أي بيان زمن استعمال مصطلحٍ ما بدلالة معيّنة في خدمة عنصر بيان مستوى الاستعمال.

4/ مصادر المعجم:

انتقل معجمُ مصطلحات التاريخ والحضارة الإسلامية نقلةً جيدة في باب العناية بمصادره، وظهرتْ في الملامح التالية:

أولًا: ظهور العناية بالتوثيق للمداخل ومعلومات التعليق عليها.

ثانيًا: صناعة فهرسٍ جامع لمصادر جمع مادته.

وقد اضطربتْ منهجيةُ توثيق مادة المعجم (المداخل/ ومعلومات التعليق عليها) اضطرابًا ظاهرًا، بحيث لم تتّخذ شكلًا واحدًا مطردًا عند المعالجة، وهو ما يمكن الكشفُ عنه فيما يلي من أمثلة:

ص:131/ الحواري: التلميذ في التربية الصوفية (بلا مصدر مرجعي).

ص: 150/ الدوادار: موظف البريد السلطاني (النجوم الزاهرة 9/ 288، وحسن المحاضرة 2/ 94).

ص:188/ الرومِلي: المملوك الرومي. (معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، بلا مؤشر مكاني، أي رقم الصفحة، أو الموضع)!

ص:253/ الطبطية: عساكر حفظ الانضباط. (دهمان؛ ص:104).

إنّ تحليل هذه الأمثلة كاشفٌ عمّا يلي:

أولًا: اضطراب تنظيم إيراد معلومة التوثيق، إذ اختلفت مواضع إثبات الاستشهادات المرجعية، في أثناء التعليق، أو في نهاية التعليق على المعنى.

ثانيًا: اضطراب ذكر مصدر التوثيق، فمرّة يذكر عنوان الكتاب بلا مؤشر مكاني، أو ذكرٍ للموضع، ومرّة يذكر صاحب المصدر بلا ذكر للعنوان.

ثالثًا: تفاوت في مرات التوثيق حضورًا وغيابًا.

رابعًا: عدم ضبط الاستشهاد المرجعي بمصادره الأصيلة، كما ظهر في توثيق مصطلح من ألفاظ الوظائف من غير معاجم مصطلحات الوظائف، وهي كثيرة ما بين تراثية ومعاصرة.

أمّا من جهة أنواع المصادر المستعملة في جمع مادة هذا المعجم، فقد تنوّعت وتوزّعت على المحاور التالية:

أولًا: مصادر مختصّة بمصطلحات التاريخ الإسلامي المستوعبة وغير المستوعبة.

ثانيًا: مصادر تاريخية موسوعية، وخاصّة بموضوعات بعينها.

ثالثًا: مصادر أخرى كثيرة تغطّي الحدودَ الموضوعية للحقول المعرفية المنضوية تحت مفهوم التاريخ الإسلامي.

وقد نهضت هذه المصادرُ فيما يكشف عن التحليل بتحقيق الوظائف التالية:

أولًا: الوظيفة البنائية التكوينية المعرفية التي شكّلت مادة المعجم.

ثانيًا: الوظيفة الاستدراكية والتصحيحية التي نهضت بتصحيح عددٍ من المعلومات التي سبقتْ في مصادر أخرى.

ثالثًا: وظيفة الموثوقية في مادة المعجم.

(5)

موسوعةُ التاريخ الإسلامي،

للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 2015م.

1/ الانتماء المعرفي:

الموسوعة عملٌ مرجعي يستهدف التعليم، وهي متمايزةٌ بعضَ التمايز عن المعجم، وإنِ اتّفقا في أنّهما عملان مرجعيّان، واتفقا في هيكل بنائهما، ونظام ترتيبهما. ومسألة استهدافها التعليم ميّزتْها بمنح التعليق على المداخل نطاقًا

واسعًا wide range يشمل الموضوع، وبعض الشروح والتقسيمات، وتوسّعًا في صياغة التعريفات بما يجعلها أقلّ غموضًا less vague إذا ما قورنت بما يكون في المعجم (انظر: Dictionary of lexicography، by Hartman and Gergory James،London، 1998،p،48)

وهي إذًا معجمٌ وزيادة، وهو الأمرُ الذي حملنا على معالجة أمثلتها في هذه الدراسة.

وهذا العملُ ينتمي إلى نوعِ الأعمال المرجعية المعروفة باسم الموسوعات بدليل ما يلي:

أولًا: العنوان؛ إذ حملت عنوان: موسوعة التاريخ الإسلامي.

ثانيًا: المقدّمة، إذ نصّت هيئةُ التحرير (ص:7) على انتمائها بصورةٍ واضحة، فقالت: "تنضمّ موسوعة التاريخ الإسلامي إلى زميلاتها في سلسلة الموسوعات المتخصصة".

ثالثًا: السلسلة التي صدرت ضمْنَها؛ إذ أصدر المجلسُ قبلها إحدى عشرةَ موسوعة متخصّصة، ومثل صدورها (ص:7): "الإصدار الثاني عشر".

رابعًا: هيئة التحرير، لقد أسهمَ في إنجازها هيئةٌ كبيرة، تتكوّن من ستة وخمسين كاتبًا للمداخل، وأربعةٍ لهيئة التحرير، من رئيس وثلاثة أعضاء، ومراجعين.

وهذا التشكيلُ بعضُ ما يميّز الموسوعةَ عن المعجم في كثيرٍ من الأحيان.

2/ البنية الكبرى للموسوعة:

ضمّت هذه الموسوعة ثمانين ومائة مدخل، وقد جاء تصميمها أو هيكلها وفقًا لما يلي:

أ/ خطاب المقدمة.

ب/ المتن (مداخل/ تعليقات).

ج/ الملاحق (قائمة المراجع).

وهذه المكوّنات التي تشكّل جسمَ الموسوعة أو بِنْيتها الكبرى؛ تقترب بها من حدود هيكلِ المعجم بما هُما عَملان مرجعيّان، وفيما يلي تحليلُ هذه العناصر:

أ/ تحليل خطاب المقدّمة.

افتتحت الموسوعةُ بمقدمةٍ لهيئة التحرير بيّنت ما يلي:

أولًا: الانتماء المعرفي لهذا العمل المرجعي بما هو موسوعةٌ مستوعبة مختصّة بالتاريخ الإسلامي.

ثانيًا: تبنّي مفهومًا موسّعًا للمقصود بالتاريخ الإسلامي، تقول المقدّمة (ص:7): "ولم يقتصر اهتمامُنا في هذه الموسوعة على الجوانب السياسية والحربية من تاريخ هذه الأمّة؛ بل اتّسع هذا الاهتمام ليشمل الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والمعمارية والحضارية، بصفةٍ عامّة، كما كنّا حريصين على أن تكون موضوعات هذه الموسوعة صادقةً أمينة، تعكس أحوالَ أمّتنا الإسلامية المترامية الأطراف في فترات انتصاراتها وانكساراتها"، وهو ما يجعلها ضمنَ المدرسة الاستيعابية.

ثالثًا: بيان هيئة التحرير، وهيئة المراجعة، وكتّاب المداخل.

رابعًا: بيان مستوى التّوثيق الذي عنيتْ به الموسوعةو من طريق ما ذكر في نهايات المداخل من مصادر التوثيق، تقول المقدّمة: (ص:7): "وقد تحرّينا أنْ تكون المادة العلمية في مداخل الموسوعة موثّقةً من مصادرها المعتمدة، ثمّ

حرصنا على أنْ يكون كلّ مدخل مُذيَّلًا ببعض المصادر والمراجع المهمّة لَمن يريد الاستزادة من المتخصّصين".

وقد أخلَّت هذه المقدّمة بما يلي:

أولًا: غياب بيان إرشادات الاستعمال.

ثانيًا: غياب بيان طبيعة مستعملي الموسوعة.

ثالثًا: غياب بيان أهداف الموسوعة.

رابعًا: عدم تعيين طريقة تحديثِ معلومات الموسوعة، ولاسيّما أنها متخصّصة في مجال سريع التغيير، واسع المجال، وهو مجالُ مصطلحيّة التاريخ الإسلامي.

خامسًا: غياب بيان منهج الموسوعة ونظام ترتيب مداخلها، خارجيًّا وداخليًّا. وهي أمورٌ مهمّة جدًّا في خطاب صناعة واجهة المعجم أو مقدّمته.

سادسًا: القصور في بيان مؤهّلات محرّري المداخل، وهو أمرٌ ينال من درجة الموثوقية في الموسوعة.

ب/ متن الموسوعة (نظام ترتيب المداخل):

ضمّ متنُ الموسوعة معالجةً لثمانين ومائة مدخل، وهو ثاني أقسامها الذي يواجِهك بعد الفراغ من المقدّمات؛ (مقدّمة المشرف، ومقدّمة هيئة التحرير، وأسماء المشاركين في إنجازها).

وقد رتّبت هذه المداخل على حروف المعجم، بحسب أوائل المداخل، أي أنّ الترتيب جاء ألفبائيًّا جذعيًّا، موزّعًا على ثلاثة وعشرين بابًا، هي عدّة الحروف الهجائية التي ورد تحتها مداخل، وقد غابت مداخلُ عن الأبواب التالية:

(حرف الضاد/ والظاء/ واللام/ والياء)! هذا فيما يخصّ الترتيب الخارجي.

أمّا الترتيب الداخلي، فقد روعي فيه اعتبارُ الحروف الهجائية في الثواني والثوالث من غير تجريد؛ وبذلك يكون ترتيبُ مداخل هذه الموسوعة ترتيبًا هجائيًّا ألفبائيًّا جذعيًّا داخليًّا وخارجيًّا، وهو النظامُ الذي يأتي استجابة لمنظور التيسير على المُستعملين عن جانب، ومتابعة لمنهجيّة النظام الترتيبي الشائعة في العصر الحديث بشكلٍ عام.

ج/ الملاحق:

لم تصنعِ الموسوعة قسمًا للملاحق مع أهميتها، ولم يردْ غير كشّافٍ خاصّ بمداخل المَوسوعة مرتّبة ترتيبًا ألفبائيًّا وفقَ استعماله في المجال المعرفي للموسوعة مقرونةً بالمؤشّرات المكانية، أو أرقام الصفحات موضع ورودِ المداخل والتعليقات عليها.

وقد ابتدعَ هذا الكشّاف أمرًا جديدًا هو وضعُ عنوانات مداخل غير معلّق عليها في الموسوعة أصلًا بغرض استكمال تنوير مداخل أخرى فيها؛ فقد أورد الكشّافُ على سبيل المثال: مدخلًا للأوس، وهو غيرُ معالج في الموسوعة وأحال في الكشاف على مدخل (الأنصار) المعالَج فيها، وكذلك فعل الكشّاف مع الألفاظ: التتار (= المغول)، والحجر الأسود، وقد تحقّق من وراء ذلك أمور، هي:

أولًا: التيسير على المستعملين.

ثانيًا: تحقيق نوعٍ من الترابط المفهومي أو التماسك الدّلالي بين عددٍ من المداخل.

ثالثًا: الكشف عن بعض العَلاقات الدلالية بين عددٍ من ألفاظ المداخل، ولاسيّما ما يخصّ علاقتي الترادف والتضمن.

وثمّة ملاحِظ تتعلّق بقسم الكشافات، هي:

أولًا: غياب مجموعةٍ من الكشافات المهمّة للغاية من مثل: كشّافات الأعلام التاريخية، والحادثات التاريخية... إلخ.

ثانيًا: غيابُ ملاحق خاصّة بالمواقع، ومعادلات التواريخ الهجري بالميلادي، وما إلى ذلك.

ثالثًا: عدم اطّراد كلمات التنوير أمام جميع المداخل في الكشاف الخاص بها، فقد أورد الكشّاف أمام عددٍ من المداخل بعضَ كلماتٍ دالّة عن مستوى الاستعمال، لكنه لم يكن مطّردًا.

3 - البنية الصغرى للموسوعة:

تتكوّن البنية الصغرى من مجموع التعليق على الشّكل والمعنى، ومعلومات محدِّد الثقة ومحدّد توسيع أفق المعرفة، وتبرز معلومات التعليق على المعنى، ولاسيّما التعريف وشرح المعنى عن غيرها من أي معلومات؛ نظرًا للوظيفة العامة التي تنهضُ بها الموسوعة بما هي عملٌ مرجعي، وهي وظيفة التعليم، ممّا يحملُ محرّريها على التوسّع في هذا النطاق.

وفيما يلي تحليلٌ لعناية هذه الموسوعة بهذين المحورين:

أ/ معلومات التعليق على الشكل:

إنّ تحليل معلومات التعليق على الشّكل يكشف عن انحسار وجوهِ العناية بها في وجْه ضبط المداخل فقط. وقد استعملت الموسوعةُ نوعيْن من أنواع الضبط، هُما:

أولًا: الضبط التقييدي، كما في المدخل (غار حراء (2/ 1340) حيث قالت: «بالكسر والتخفيف والمدّ»!

ثانيًا: ضبط القلم، أو ما يُعرف بالتشكيل، كما في: آل يعفر 1/ 29 وأحد 1/ 61 وأهل الصفة1/ 264 والديلم 2/ 951 وغيرها.

ويبدو أنّ وجه العناية بضبط بعض المداخل هو الشعورُ بحاجتها؛ نظرًا لغرابة نطقِها على القارئ المعاصر.

أمّا بقية معلومات التعليق على الشكل فقد كان الأصلُ غيابَها، وإن ظهرت في أحيان نادرة جدًّا بعض المعلومات الصرفية في مثل التعليق على المدخل: الثغور والعواصم (1/ 578)، حيث قرّرت الموسوعة قائلة: «جمع: ثغر»!

ب/ معلومات التعليق على المعنى:

مثّلت معلومات التعليق على المعنى النطاقَ المعرفيّ المبين عن هوية المداخل، وقد تمتّعت بقدر كبير من الرعاية، وبدتْ وافية في كثير من الأحيان، وهو الأمرُ الذي تنصّ عليه برامج بناء معلومات المعنى فيما تحت المداخل في الموسوعات لخدمة غرض التعليم.

وقد تضمّنت معلوماتُ التعليق على معنى المداخل في هذه الموسوعة ما يلي:

أولًا: التعريفات. وقد جاءت التعريفات هناك لتمنح القارئ تصورًا علميًّا عن المداخل من جهة العناصر التالية:

طبيعة المداخل، ونشأتها، وتطورها التاريخي، وعوامل ظهورها، وسياقها الحضاري الذي أظهرها، وما ترتّب عليها في حياة الأمّة الإسلامية، وتأثيرها في حركة تاريخها، ومدّة استمرارها، وبقائها، وأسباب ذلك، ومَن كان وراءها.

وفي هذا السياق تفاوتت معلوماتُ التعليق من مدخلٍ آخر تبعًا لمحدّدات كثيرةٍ، يمكن إجمالها في:

موقع المدخل التاريخي في المدخل الفرعي المنضوي تحت مفهوم مصطلح التاريخ الإسلامي (عام/ أو سياسي/ أو حربي/ أو اجتماعي/ أو اقتصادي/ أو حضاري، إلخ).

والمرحلة التي ظهر فيها.

وتأثيره في حركة التاريخ، والدور الذي لعبه على مسرح الحياة.

وطبيعة القائمين الذين كانوا وراء الحدث التاريخي... إلخ.

وهو ما يمكن أنْ نعبّر عنه بالوزن النسبي للمدخل في التاريخ الإسلامي.

وقد غابتِ الموضّحات البصرية عن طرق تعريفات عددٍ من المداخل.

ثانيًا: المعلومات الاشتقاقية:

ثمّة ظهور لبعض ملامح رعاية المعلومات الاشتقاقية في عددٍ من المداخل عند استشعار الارتباط بين كلمةِ المدخل في المجال الاصطلاحي، وأصولها الاشتقاقية؛ بنوعِ مناسبةٍ جامعة بين هذه الأصول الاشتقاقية، ودلالة المصطلح المستعمل في هذه الموسوعة.

ومن أمثلة ذلك ما وجدَ مِن تعليق على المعنى العام لكلمة (الثغر) في التعليق على المدخل (الثغور والعواصم 1/ 578) تقول الموسوعة: «الثغر في اللغة: كلّ فرجة في جبل، أو بطنِ واد، أو طريق مسلوك» وكذلك قولها في التعليق على المدخل (الحجابة 1/ 698): «الحجابة من الفعل: حجبه الرجل؛ أي: منعَه من الدخول.

وفلانٌ يحجب للأمير، أي: حاجبه»، وكذلك في التعليق على المدخل (الحرة1/ 721) تقول الموسوعة: «أصل الحرّة لغة: أرض ذات حجارة سود نخرة كأنّما أحرقت بالنار».

ومثل هذه المعلومات الاشتقاقية مهمّةٌ في كثيرٍ من المداخل؛ لارتباط غالبها بمفاهيم وتصوّرات معرفيّة يحسنُ افتتاح ما تحتها من تعليق بمعلومات الاشتقاق الكاشفة بما هي تمهيدٌ وتهيئة؛ لتحصيل الدلالات الاصطلاحية في المجال التاريخي الإسلامي بتحليل العلاقة الجامعة بين دلالتي الكلمة في اللغة العامة ثمّ في اللغة المختصّة.

ثالثًا: مستوى الاستعمال:

أحسنتْ هذه الموسوعة في العناية بمعلومات تعيين مستوى الاستعمال، وإن ترد هذه المعلومات مطردة مع كلّ مداخلها.

وقد جاءت أشكالُ العناية بمعلومات مستوى الاستعمال متّسمة بالإيجاز، وكاشفة؛ وذلك رعايةً للمدى المتّسع لمفهوم مصطلح التاريخ الإسلامي الذي تنبّه هذه الموسوعة كما ظهر من تحليل مقدّمتها.

وقد التزمتِ الموسوعة مع المداخل التي قرّرت بيان مستوى استعمالها أنْ تضع له مؤشرًا لغويًّا كاشفًا بين قوسين عقب كلمةِ المدخل مباشرة، كما في الأمثلة التالية:

./ 1/ 51= أجنادين (معركة).

./ 1/ 74= الإخشيديون (دولة).

./ 1/ 309= بدر (غزوة).

./1/ 760= حطين (موقعة).

./2/ 1039= الزنج (ثورة).

./2/ 1441= القسطنطينية (فتح).

وهذا الملمحُ وعيٌ جيّد بأهمّية بيان مستوى الاستعمال في الموسوعات المختصّة متعدّدة الحقول المعرفية الفرعية. وهو معين بصورةٍ تطبيقية على التفرقة بين المجال المنضوية تحت الحقل العلوي لمصطلحية التاريخ الإسلامي من حقول التاريخ الحربي (معركة، موقعة، غزوة) والسياسي (ثورة، دولة) وما إلى ذلك.

ومع تقدير هذه الخطوةِ الجيدة، فإنّ ثمّة انتقادات يمكن الوقوع عليها في سلك ما كان من هذه الموسوعةِ في تعيين معلومات هذا العنصر ممّا يلي:

أولًا: تفاوت ظهورِ عناصر من معلومات مستوى الاستعمال، من مثل: وضع بعض التواريخ تحت بعض المداخل الخاصّة بالأحداث، أو المواقع، أو المعارك أو الغزوات، من دون غيرها.

ثانيًا: عدم اطّراد ظهور المعلومات مع كلّ المداخل، مع الاعتراف بسهولة اكتشاف مستوى الاستعمال بسبب شهرةِ انتماء بعضها إلى مجالها الفرعي.

ثالثًا: غياب بيان الفرعِ التاريخي الذي ينتمي إليه هذا المدخل أو ذاك، فقد ظهرَ من مقدّمة الموسوعة اتساعُ نطاق المجالات الفرعية التي تغطّي مصطلحيتها، ممّا كان يلزم مع هذا الاتساع تعْيينُ الحقول المعرفية المنضوية تحت حقل التاريخ الإسلامي، بعبارة كاشفة، وبصورةٍ مُنتظمة أمام كلّ مدخل أو في بداية، من مثل: سياسي، أو حربي، أو حضاري، أو ثقافي، أو اقتصادي، أو عام (شائع)... إلخ.

ج/ معلومات الموثوقية (توقيع المداخل):

من الأمور التي تميّز الموسوعةَ عن المعجم بما هُما عَملان مرجعيّان متمايزان في كثيرٍ من الخصائص عنايتها بمحدّدٍ مهمّ من محدّدات صناعة الموسوعات المتعلّقة ببيان حدود الموثوقية في معلومات ما تحت المداخل من طريق المحدّد المعروف بتوقيع محرّري المداخل؛ فقد ظهر اطّراد التوقيع على المداخل باسم كاتبها أو محرّرها.

ولعلّ أظهرَ الملاحِظ النقدية على الموقّعين على مداخل الموسوعة كامنٌ في غياب عددٍ من العلماء ذوي السّمعة والمكانة العلمية الممتازة في مجال مصطلحيتها من أمثال:

- أ.د. عبادة كحيلة، رحمه الله الذي كان حيًّا أيام إنجازها.
- أ.د. قاسم عبده قاسم، أستاذ التاريخ بجامعة الزقازيق.
- د. محمد كمال الدين عز الدين، أستاذ التاريخ الإسلامي، بجامعة المنوفية.

كما لوحِظ غيابُ الصّفة العلمية تحت أسماء السادة العلماء الموقّعين على المداخل، وهو بعضُ ما ينال من درجةِ الثقة في معلومات التعليق على المداخل المختلفة.

د/ معلوماتُ مراجع الاستزادة:

أحسنتِ الموسوعة كذلك في الحرصِ على تذييل كلّ تعليق بمجموعةٍ من المراجع، وهو محدّد مهمٌّ يحقّق ما يلي:

أولًا: توسيع آفاقِ المدى المعرفي لمستعملي الموسوعة، بما هي عملٌ مرجعي يستهدف التعليم.

ثانيًا: تحقيق قدرٍ من التوازن بين أجحام التعليقات على المداخل مع ضمان خدمة المستعملين.

ثالثًا: الإسهام في تعزيز الثقة بمعلوماتها.

رابعًا: الإسهام في تعزيز تطبيقات منظور المستعمل.

وممّا يُلحَظ نقديًّا في هذا السياق، غيابُ مصادر أصيلة في موقع النّص على مراجع الاستزادة، ومن أمثلة ذلك:

غياب كتاب (وقعة صفين، لابن مزاحم المنقري، ت212هـ [حققه عبد السلام هارون، القاهرة، 1382هـ=1962م] عن مراجع الاستزادة في ختام التعليق على المدخل: (صفين2/ 1187)!

غياب كتاب (الدّرة الخطيرة في شعراء الجزيرة) أي: جزيرة صقلية، لابن القطاع الصقلي، ت 515هـ [حقّقه بشير البكوش، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1995م] عن مراجع الاستزادة في نهاية التعليق على مدخل (الصقالبة 2/ 1195)!

4/ مصادرُ الموسوعة (التوثيق):

ظهرَ في معالجة المَطلب السابق عنايةُ الموسوعة بمراجع الاستزادة لتحقيق محدّد الموثوقية في معلومات التعليق.

وقد التزمتِ الموسوعةُ بتوثيق المعلومات في مفردةٍ خاصّة في ختام التعليق على كلّ مدخلٍ حملت عنوان: الهوامش، بيّنت عن حدود الاستشهادات المرجعية.

وقد اتّسمت المصادرُ المعتمدة بعددٍ من السمات المهمّة، هي:

أولًا: اعتماد المصادر الأصيلة في باب التعليق على كلّ مدخلٍ إلّا فيما نَدر، ممّا مثّلنا عليه سابقًا.

ثانيًا: اعتماد المصادر الشهيرة في باب التعليق على كلّ مدخل.

وقد استهدفتِ الموسوعة مِن وراء حرصها على التوثيق ما يلي:

أولًا: الوظيفة المعرفية أو البنائية التي نهضت ببيان مادّة معلومات كلّ مدخل.

ثانيًا: الوظيفة التصحيحية لعددٍ من المعلومات التي رأت الموسوعة حاجتها إلى التصحيح والاستدراك.

ثالثًا: الوظيفة الموثوقية، أي منح مستعمليها الثقةَ فيما وردَ فيها من معلومات.

5/ نموذج تحليلي تطبيقي:

ونظرًا لأهمّية الموسوعة بما هي عملٌ مرجعي متمايز، ونادرٌ أيضًا، فمِن المهمّ إيرادُ نموذج تحليلي تطبيقي يقصد تشريحه لبيان خصائص هذه الموسوعة مشفوعًا ببيان تطّبيقي.

والنصّ موضع التحليل هو المدخل (صحيفة المدينة 2/ 1158 – 1162):

يمثّل تعيين هذا المدخل في هذه الموسوعة نموذجًا لما قرّرناه من منهجها من منظور التصنيف والنقد معًا.

يكشف ورودُ هذا المدخل تبنّي الموسوعة لمفهوم **الكتابة التاريخية الجديدة**؛ حيث إنّ إفرادَها مدخلًا لصحيفة المدينة يتجاوز حدود الكتابة

التاريخية التقليدية، وهو تعبيرٌ عن احتفالٍ بمجمل النشاط الإنساني. وهو مثالٌ جيّد أيضًا لتداخل المجالات التاريخية، فهذا المدخلُ صالحٌ لأنْ ينتمي إلى التاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي والديني والحربي معًا؛ فهو تنظيم للعلاقات بين الطوائف المتعايشة في وطنٍ واحد (سياسة) وهو رعايةٌ للاختلافات الدينية (دين) ورعايةٌ للمواطنٍ (اجتماع) وتنظيمٌ للثروات (اقتصاد) وبناءٌ لمنظومة الدفاع المشترك (شئون حربية).. إلخ.

وقد كتبت المقالة/ المدخل بتداخل منهجين في التأليف التاريخي، هُما:

أولًا: الكتابة السردية. ثانيًا: الكتابة البنائية.

وقد تضمّن التعليق على المدخل ما يلي:

أولًا: موقع الصحيفة على خريطة الأحداث التاريخية في تأسيس الدولة الإسلامية.

ثانيًا: اختيار عنوان المدخل، من داخل نصّ الصحيفة (تعليل التسمية).

ثالثًا: مكونات الصحيفة (47 بندًا).

رابعًا: تحليل أهمّ موادّ الصحيفة، وهي:

الأطراف المعنيّون بها.

تغيير معيار الانتماء للأمّة من العِرق للدين.

البنود التّسعة الأولى لم تأتِ لتهدم الهويّات.

تحديد طريقة التعامل مع اليهود.

تكرار التأكيد على حقوق اليهود وواجباتهم في تحمّل أعباء القتال مع المسلمين، (تأكيد مبدأ المواطنة الكاملة).

حسم مهمّة تعيين رئاسة الدولة في المدينة، وهو النبيّ ﷺ، ومنحه سلطة حسمِ النزاع وحده.

خامسًا: توقيع كاتبِ المداخل، وهو الدكتور عبد الرحمن سالم، وهو واحدٌ من أوْثق علماء التاريخ الإسلامي المعاصرين.

سادسًا: تذييل المدخل بعددٍ من المصادر للاستزادة، وهي ثلاثة:

أ - فقه الشورى والاستشارة للدكتور توفيق الشاوي رحمه الله.

ب - في النظام السياسي للدكتور محمد سليم العوّا.

ج - محمد في المدينة، لوات (النصّ الإنجليزي).

وعلم الرّغم من أصالة هذه المصادر الثلاثة، فقد غابَ عن هذا العنصر التأسيسي في المدخل الموسوعي بعضُ المصادر بالغة الأهمية، مِن مثل:

أ - مجموعة الوثائق السياسية في العهد النبوي والخلافة الراشدة، للدكتور محمد حميد الله (وهو من المراجع البنائية).

ب - وثيقة المدينة: دراسات في التأصيل الدستوري في الإسلام، تحرير عبد الأمير زاهد. [مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت 2014م].

أمّا من جهةِ ما يمكن أن يوجّه للتعليق على هذا المدخل من انتقادات، فيمكن أنْ نشير إلى ما يلي:

أولًا: السكوت عن أشياء تمثّل مثارًا لعددٍ من التساؤلات المهمّة، مِن مثل: تاريخ كتابة الصحيفة، وهل كتبت دفعةً واحدة، أم على فتراتٍ متعاقبة؟

ثانيًا: توثيق نصّ الصحيفة، والحكم عليها حديثيًّا، وقد قرّر دارسوها تصحيحها من مجموع طرقها، كما جاء في: [وثيقة المدينة: دراسة حديثية،

ضمن وثيقة المدينة: دراسات في التأصيل الدستوري، ص:49 لعبد الجبار زين العابدين خلف].

ثالثًا: السكوت عن مستويات ما تنظّمه الصحيفة من شئون الحياة.

أمّا الموسوعة، فقد لوحِظ عليها إجمالًا ما يلي:

أولًا: إيراد ترجماتٍ قليلة جدًّا أمام بعض المداخل باللغة الإنجليزية، بلا مسوّغ ظاهر، كما في المدخل: رأس الرجاء الصالح.

ثانيًا: غياب الصور عن عددٍ من المداخل التي كانت تحتاج إليها.

ثالثًا: تورّطت الموسوعةُ فيما يمكن تسميته بالانحياز للإقليم مصدر صناعتها وهو (مصر)، وهو ما تأسّس لدينا اعتمادًا على ما يلي:

أ - ارتفاع نسبة المداخل المنتمية لتاريخ مصر الإسلامي السياسي والحربي والثقافي والحضاري والاجتماعي والاقتصادي مقارنة بغيرها من أقاليم العالم الإسلامي.

ب - غياب مداخل لا يتصوّر غيابها، كمدخل المسجد النبوي، والمسجد الأقصى! وسقوط غرناطة، والجامعة الإسلامية وغيرها.

ولكنْ يبقى أنّ ظهور هذه الموسوعة يمثل خطوةً مهمّة على طريق خدمة مصطلحيّة التاريخ الإسلامي»[1]

---

(1) ثمّة معجم آخر هو: معجم مصطلحات التاريخ، ليحيي محمد نبهان، [دار يافا العلمية، الأردن، ط (1) 2008م]، ويندرج تحت المدرسة الاستيعابية الألفبائية الجذعية أحاديةِ اللغة، لكنّه في عموم مصطلحيّة التاريخ، وليس في التاريخ الإسلامي.

صحيحٌ أنه ورد عددٌ من المداخل التي تنتمي إلى مصطلحيّة التاريخ الإسلامي، ولكنه جاء عامًّا يغطي مصطلحيّة التاريخ بمعناه العام دون تقييده بقيد الإسلامي؛ وهو الأمرُ الذي حملنا على

وتحليل معلومات على المداخل يكشفُ عن غيابٍ شبه تامّ لمعلومات التعليق على الشّكل، وإن ظهرت العناية بعنصريْن من عناصر معلومات التعليق على المعنى، هُما:

أولًا: التعريفات.

ثانيًا: معلومات مستوى الاستعمال.

استبعاده من هذه الدراسة.

وفحصُ مادّة مداخله تكشفُ أيضًا عن انتصارٍ للمفهوم المتّسع لمصطلح التاريخ، بمعنى ضمّه لحقول معرفيّة فرعية منضويةٍ تحت مفهوم التاريخ غطّت التاريخ السياسي، والعسكري والثقافي والحضاري، والاجتماعي والاقتصادي،.. إلخ.

ومن أمثلة المداخل التي تنتمي إلى حقل التاريخ الإسلامي فيه (بيت المال/ ص:78) و (البيعة الخاصة/ 78) و (البيعة العامة/ ص:79) و (الجهاد الهجري/ ص:107) و (ديوان البريد/ ص:143) و (علم النحو/ ص:199) و (ومعركة اليرموك/ ص:252). ومِن هذه الأمثلة يتّضح النطاق المتّسع لمفهوم التاريخ الذي تأسّس عليه هذا المعجم وحكمه في جمع مادته.

(1/1 - 2)

مدرسةُ معاجمِ مصطلحات التاريخ الإسلامي المستوعبة

الألفبائية الجذعية

ثنائيةُ لغةِ المداخل

تمثّل هذه معاجم المدرسة الفرع الثاني والأخير لمدارس معجمات مصطلحات التاريخ الإسلامي المستوعبة الألفبائية الجذعية، وهي المدرسة التي تعينت بتصميمها اللغوي المعتمد على الثنائية اللغوية، وقد جاء على هذه المدرسة معجمٌ واحد هو:

(1)

قاموسُ المصطلحات التاريخية (إنجليزي/ عربي)، إسلامي، وسيط، حديث ومعاصر، لأنور زناتي، 2007م

1/ الانتماءُ المعرفي للمعجم:

يظهرُ من تحليل: خطاب المقدمة، ومن قبله العنوان؛ انتماءُ هذا المعجم إلى المعجمية الثنائية المختصّة بمصطلحية التاريخ (الإسلامي)؛ فلقد وضع صاحبه العبارة التالية (إنكليزي/ عربي) بعد عنوانه الذي هو: قاموس المصطلحات التاريخية.

وهذه العبارة مثّلت قيدًا كاشفًا عن تصنيفه التمييزي النوعي من جهة اللغة المُستعملة في المداخل. وهو بهذه الصورة معجمٌ يستهدف الترجمة،

والتعبير بدرجة ما؛ ذلك أنّ ترتيب مداخل المعاجم الثنائية إنْ روعي فيه البدء باللغة الأجنبية للمستعمل جاء مستهدفًا خدمة غرض الترجمة والتعبير، كما قرّر علماء المعجمية الثنائية، يقول الدكتور علي القاسمي في [علم اللغة وصناعة المعجم، للدكتور على القاسمي، جامعة الملك سعود، الرياض، 1411هـــ=1991م، (ص:146)]: «إنّ التمييز بين المعجم المخصص للتعبير، والمعجم المخصّص للفهم ينعكسُ في المرحلة الأولى من صناعة المعجم، وأعني بها اختيار لغتي المتن والشرح؛ لنفرض أنّنا نؤلف معجماً إنكليزيًّا/ عربيًّا للأمريكيين، فإذا كنا نريد منه معجماً للتعبير جعلنا من الإنكليزية لغةَ متن (مداخل)، ومن العربية لغة شرح. في حين أننا إذا قصدنا به وسيلةً للفهم اتخذنا من العربية لغة المتن (المداخل) ومن الإنجليزية لغة شرح»، وهو الأمرُ الذي يدعمه اللساني الغربي: كاوي Cowieفي المدخل الذي كتبه عن صناعة المعاجم، في الموسوعة اللغوية، [لكونج، ترجمة الدكتور محيي الدين حميدي، والدكتور عبدالله الحميدان، جامعة الملك سعود، الرياض، 1421هـ (3/ 680)].

وتحليلُ خطاب المقدّمة يقترب بنا خطوةً من تعيين الانتماء المعرفي، يقول (ص:5): «وقد كان منهجي يقومُ على وضع المصطلح باللغة الإنجليزية، ومعناه باللغة العربية، ثمّ وضع تعريفٍ جامع لهذا المصطلح باللغة العربية».

لقد كان ابتداءُ ترتيب المداخل باللغة الإنجليزية وتصميمُ المعجم وفقَ ذلك؛ مؤشرًا على تقديم العناية بوظيفة الترجمة والتعبير، ولكن كتابة الشروح بالعربية، جعله في معجم مستوعبٍ مختصّ في مصطلحيّة التاريخ الإسلامي ثنائي لغة المداخل فقط، وهو بهذا يمكن بيانُ هدفه في وظيفتين، هُما:

أولًا: الفهمُ والتحصيل؛ بموجب كتابة التعليقات على المداخل أو الشروح التي عليها بالعربية، لغة الأمّ للمستعملين المستهدفين.

ثانيًا: الترجمة والتعبير، بموجب انتظام ترتيب المداخل وفق اللغة الإنجليزية، ولكن هذه الوظيفة جاءت قاصرة؛ لأنّ حدود اللغة الإنجليزية المستعملة لم تتجاوز منطقة (المتن/ المداخل) إلى منطقة التعليقات أو الشروح.

ومن ثمّ فهو معجمٌ استهدف تحقيقَ الفهم والتحصيل، واستهدف كذلك الإعانة فقط على تحقيق الترجمة والتعبير بصورةٍ جزئية، وهو بهذا يدعم فكرة كونه عملًا مرجعيًّا مساعدًا في مجال البحث في التاريخ الإسلامي.

2/ البنيةُ الكبرى للمعجم:

صُمِّم هذا المعجم على ثلاثة أجزاء، هي:

أ – المقدمة.

ب – متن المعجم.

ج – ملاحق المعجم (قائمة المصادر).

وفيما يلي تحليلٌ لهذه الأجزاء الثلاثة من منظورِ التصنيف والنقد المعجميّيْن:

أ/ مقدمة المعجم.

افتتح أنور محمود زناتي هذا المعجمَ بمقدّمة قصيرة (ص:5 – 6)، كشف فيها عمّا يلي:

أولًا: انتماء المعجم إلى مجال مصطلحات التاريخ (الإسلامي) معترفًا بندرتها، يقول (ص:5): «قليلة هي الأعمالُ التي تخصّصت في مجال المصطلحات التاريخية».

ثانيًا: بيان نظام ترتيب المداخل، حيث قرّر أنه يرتّبها وفق الحروف الألفبائية الإنجليزية

يقول (ص:5): «وقد كان منهجي يقومُ على وضع المصطلح باللغة الإنجليزية، ومعناه باللغة العربية، ثمّ وضع تعريفٍ جامع مانع لهذا المصطلح باللغة العربية». وهو ما جعله معجمًا يستهدفُ التفهيمَ بالأساس، ويعينُ على الترجمة والتعبير في حدود ضيقة.

ثالثًا: بيان غامض لمصادر المعجم، يقول (ص:5): «وقد اعتمدت... على المعاجم والقواميس المتخصّصة والموثوق فيها»!

رابعًا: تفسير بعض مظاهر عدم التوسّع في شرح عددٍ من المداخل!

وقد كشف تحليلُ المقدّمة عن ملامح نقدية، يمكن إجمالها فيما يلي:

أولًا: القصور في بيان منهج ترتيب المداخل.

ثانيًا: غياب معلومات إرشادات الاستعمال.

ثالثًا: غياب النص على مصادر جمع المادة التي شكلت المعجم.

رابعًا: عدم تفسير البدء بالمداخل في اللغة الإنجليزية، والمستعمل لغته الأم هي العربية، فضلًا عن استهداف شريحة واسعة من المستعملين تتوزّع على: الباحثين المتخصصين وعموم المستعملين المحبين للمعرفة من غير المتخصصين. وفي هذا النظام الترتيبي نوعُ تعسيرٍ عليهم.

ب/ متن المعجم (المداخل):

سبق أنْ ظهر، كما تقرّر في المقدمة، أنّ هذا المعجم رتّب مداخله ترتيبًا هجائيًّا ألفبائيًّا جذعيًّا معتبرًا في الترتيب الألفبائية الإنجليزية: A،B،...Z،

وهو ما يعني أنّ الترتيب الخارجي عبارة عن فصول؛ كلّ فصلٍ يضمّ تحته المداخل المبدوءة: بالحرف مشغلة الفصل، وهو في الترتيب الداخلي ألفبائي كذلك يراعي الثواني والثوالث وفق نظام الترتيب في الألفبائية الإنجليزية. وإن سار المعجمُ في إيراد فصول من اليمين، لا من اليسار! ومع وضوحِ هذا النظام الترتيبي للمداخل فإنّ وجوهًا من الاختلال وقعت في الترتيب، من مثل وقوع المدخل: Abasid Caliph= الخلافة العباسية، قبل المدخل: Abddon= الجحيم (ص:7)! ووقوع المدخل: Badomen= الطيرة، قبل المدخل badge= شارة (ص:49 - 50)! وغير ذلك كثيرٌ في كلّ فصول المعجم.

ومن ثمّ، فإنّنا يمكن أن نقرّر بصدد بيان منهج الترتيب أنه ألفبائي هجائي في الترتيب الخارجي، وعشوائي في الترتيب الداخلي في كلّ فصل!

ج/ ملاحقُ المعجم:

لم يورد المعجمُ في الجزء الأخير التالي للمتن/ المداخل إلّا فهرسًا للمراجع المستعملة في بناء المعجم (311 - 315) موزّعة على محوريْن:

أولًا: المراجع العربية.

ثانيًا: المراجع الأجنبية.

وعلى الرغم من الاختلاط في ترتيبها، فإنّ الدعوى التي تقدّمت في المقدّمة بشأن اعتماد المعجم مصادرَ موثوقًا فيها - لا تجد ما يدعم صدقَها من المراجع العربية والأجنبية معًا؛ إذ ليس فيهما أيّ عنوان لمعجم مختصّ في مصطلحات التاريخ أو التاريخ الإسلامي!

3/ البنيةُ الصغرى:

ثمّة ملاحظة أولى تتعلّق بهذا الجانب من جوانب تحليل المعجم، وهي ظهور المُعجم بين مفهومي المعجم من جانب، ومفهوم القائمة المعجمية المكتفية بالمدخل في لغته الإنجليزية مقرونًا بمعناه في اللغة العربية أي من دون وجود تعليقات أو شروح تحت المداخل، من جانب آخر.

والمسوِّغ الذي ساقه في المقدّمة لصنيعه هذا غيرُ ظاهرِ الإقناع، يقول (ص:5): «وربّما ورد بعضها دون شرح، وذلك عندما يكون المصطلح ليس بحاجة إلى توضيح». وهذا كلامٌ غريب في سياق الأعمال المعجمية!

وقد ظهرت عنايةُ المعجم بمعلومات التعليق على المعنى بصورةٍ أكثر وضوحًا من معلومات التعليق على الشكل، فعلى مستوى ضبط المداخل ظهرت العناية في عددٍ من المداخل، حيث ضبطها المعجم، من مثل:

ص: 30/ ملائكة: جمع مَلَك بفتح اللام!

ص: 96/ قانع: قنع، بكسر عين الفعل، يقنع بفتح عين الفعل!

والضبطُ في المعجم غيرُ مطرد في المداخل جميعًا، ولا في المداخل المشكلة المُحتاجة إلى الضبط، أمّا المعلومات الصرفية فقد جاءت نادرة هي الأخرى، تعلقت في الغالب ببيان الجمع للمداخل المفردة أو بيان الإفراد للمداخل الواردة في صيغ الجمع، من مثل:

ص: 30/ ملائكة؛ جمع: ملك!

وفي أحيان تستثمر المعلومات الصرفية للإسهام في بيان المعنى والدلالة، كما نرى في التعليق على مدخل المسيح الدجال، (ص:31) يقول: «وهذه

الصيغة؛ أي المسيح «مشتقة من اسم المفعول؛ أي الممسوح»، وبغضّ النّظر عن عدم الدقة في توصيف المعلومة الصرفية؛ إذِ المقصود هنا هو أنّ صيغة المسيح: فعيل بمعنى اسم المفعول؛ فإنّ المراد صحيحٌ ومفيد في بيان المعنى.

وقد جاءت معالجة المعجم للمعلومات الصرفية مضطربة، وغير مطردة، وقليلة في الوقت نفسه.

أمّا معلوماتُ التعليق على المعنى فقد كانت أكثر وأظهر، وغطت العناصر التالية:

التعريف وشرح المعنى وبيان العلاقة بين الدلالة اللغوية والاصطلاحية لكلمات المداخل.

ب - مستوى الاستعمال، والحقول المعرفية الفرعية لعددٍ من المداخل المنضوية تحت الحقل العلوي للتاريخ الإسلامي.

وفيما يلي بيانٌ يستهدف تحليلَ ذلك.

اعتنى المعجمُ في بدايات التعليق في كثيرٍ من شروح المداخل بعددٍ من المعلومات المهمّة التي ظهر أن غايتها الإسهام في بيان المعنى الاصطلاحي المستقرّ في مجال التاريخ الإسلامي، وتمثّلت وجوه العناية هذه فيما يلي:

أولًا: العناية ببيان المعنى اللغوي العام لكلمة المدخل بما هو تمهيد لفهم المعنى الاصطلاحي لجامع المناسبة بينهما، صحيحٌ أنّ ذلك من المعلومات الاشتقاقية، لكنّ ظهوره شبه المطرد في هذا الموضع يكشف عن إرادة توظيفه من أجل خدمة المعنى الاصطلاحي.

ثانيًا: العناية ببيان بعض المعلومات الصرفية التي تستهدف، بصورةٍ مباشرة، خدمة المعنى، لا الشكل؛ كما سبق في التمثيل بما جاء في التعليق على مدخل (المسيح الدجال/ ص:31).

ومِن أمثلة العناية بمعلومات العلاقة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي التمهيد بسوق المعنى اللغوي العام:

ص: 12/ الناسخ «كلمة نسخ في قواميس اللغة العربية: معناها: أزال، أو أبطل».

ص: 14/ الشفيع؛ في اللغة: شفع شفعًا: الشيء صيَّره شفعًا؛ أي: زوجًا بأن يضيف إليه مثله.

ص: 34 / الاستحسان؛ لغة: مُشتق من الحسن».

أمّا التعريفات، فقد كان الغالب عليها استعمالَ لغةٍ شارحة تجتهد في استغراق السّمات الدلالية الفارقة، وهو ما عبّر عنه في المقدّمة بقوله: «وضع تعريف جامع مانع»! وهو الذي يعني أنه شاملٌ لأفراد المُعَرَّف جميعًا، ولا يدخل فيه ما ليس من أفراد المعرف، وإن كان ذلك لم يكن على الدوام، ومن الأمثلة الكاشفة عن غالب معالجته للتعريفات ما جاء في التعليق على المدخل (أزلام/ (ص:38): هي سهام صغيرة، كان أهلُ الجاهلية يكتبون على بعضها: افعل، وعلى بعضها: لا تفعل، ويضعونها في كيس فإذا أراد المرء حاجةً أدخل يدَه في الكيس لإخراج واحدٍ منها، فإذا وجد المكتوب عليها: افعل؛ مضى في حاجته، وإذا وجد العكس؛ لم يمض في حاجته»؛ ففي هذا الشرح بيان لما يلي:

أولًا: معنى الأزلام= سهام صغيرة.

ثانيًا: تاريخ استعمالها في الوظيفة (الجاهلية).

ثالثًا: طريقة استعمالها، وأغراضها.

ب/ مستوى الاستعمال:

وقد ظهرت وجوهُ عناية بمعلومات مستوى الاستعمال، من طريق عبارات كاشفة متنوعة في الصورة الغالبة التالية:

أولًا: استعمال مؤشر صريح عبارة عن التعبير: في الاصطلاح، في المصطلح، وغير ذلك.

ثانيًا: استعمال مؤشرٍ لغوي دالّ على زمان الاستعمال يكشف عن انتماء المدخل للتاريخ الإسلاميِ؛ بتسمية الحقبة الزمنية.

ثالثًا: استعمال مؤشر دالّ على الحقل المعرفي الفرعي الذي ينتمي إليه المدخل ضمن حقول التاريخ الإسلامي.

رابعًا: استعمال مؤشر دالّ على المصدر الذي جاء منه المدخل إلى المعجم.

ومن الأمثلة الكاشفة عن ذلك:

- ص: 29/ اللعن: قال الراغب الأصفهاني (مصدر في غريب القرآن الكريم): الطرد والإبعاد على سبيل السخط.

- ص29/ الأندلس: أطلق المسلمون: اسم الأندلس على القسم الذي فتحوه من شبه الجزيرة الأيبرية، وهي تعريب لكلمة: فانداليشيا.

- ص:35/ الاستبداد: في القاموس العربي الإسلامي.

- ص: 61/ الحجامة: إحدى طرق العلاج الإسلامية.

– ص91/ الإثبات: اصطلاحًا: هو إقامة الدليل على صحّة أمر ما.

فكما نرى من هذه المؤشرات اللغوية تنوّع الدلالة على مستوى استعمال المداخل، وهو أمر مهمّ جدًّا في تحصيل دلالات المصطلحات في حقل متسع الحدود الموضوعية.

4/ مصادر المعجم:

سبق أن قرّرت المقدّمة على سبيل الإجمال الغامض اعتمادَ المعجم مجموعةً من المصادر الموثوق فيها، وجمعت مجموعة من المصادر في فهرس المصادر والمراجع.

وفحص هذه المراجع يكشف عن انحصارها في الأنواع التالية:

أولًا: معاجم مصطلحات إسلامية عامّة.

ثانيًا: معاجم مصطلحات فكرية.

ثالثًا: معاجم لغوية عامة، ومعاجم لألفاظ القرآن الكريم.

رابعًا: بعض أدبيات التاريخ الإسلامي.

وقد تفاوتت طرقُ التوثيق التي جاءت جميعًا في أثناء التعليق والشروح مختلطة بها، ومن أمثلة ذلك:

ص12/ المدخل (الناسخ) وثق المعنى اللغوي من: معجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة (ص:917)، مع أنّ اللفظة قرآنية.

ص: 29/ المدخل (اللعن) وثق المعنى من المفرادت للراغب الأصفهاني مكتفيًا بذكر المؤلف من دون ذكر الكتاب ولا المؤشر المكاني (أو الصفحة)!

وقد اتّسمت معالجته للتوثيق بما يلي:

أولًا: اضطراب منهج إثبات الاستشهادات المرجعية.

ثانيًا: تفاوت ظهور التوثيق من مدخل لآخر.

وقد نهضت هذه المصادر بالوظائف التالية:

أولًا: الوظيفة المعرفية البيانية التأسيسية التي بنت مادة المعجم.

ثانيًا: وظيفة الموثوقية، أي منح المستعملين قدرًا من الثقة في مادة المعجم وشروحه.

ثالثًا: الوظيفة التأصيلية التي تكشف عن موارد عددٍ من المداخل وأصولها اللسانية التي دخلت منها إلى معجم المصطلحات التاريخية الإسلامية[1] .

---

(1) ثمّة معجم آخر يمكن أن يندرج ضمن المدرسة الاستيعابية الألفبائية الجذعية، ثنائية لغة المداخل هو: معجم مصطلحات التاريخ والآثار [المجمع اللغة العربية، بالقاهرة، 1432هـ= 2011م]، ولكن رتب المداخل وفق الألفبائية العربية مصحوبةً بترجمة المدخل فقط إلى الإنجليزية، والشروح والتعليقات بالعربية. وهو بهذا معجمٌ خالص للفهم والتحصيل، راعى وظيفة الضبط والتحرير بإيراد ترجمة المداخل بالإنجليزية لمن يتفاعل مع المصادر الأجنبية.
وممّا جاء فيه من المداخل المنتمية للتاريخ الإسلامي: الإباضية، ص:1/ أرض السواد، ص:6/ الأمويون، ص:13/ أمير الحج، ص:13/ الحجر العجالي، ص 57 وغيرها. وهو بهذا يكشف عن تبنيه للمفهوم المتّسع لمصطلح التاريخ الإسلامي الذي يضمّ حقول الاقتصاد والاجتماع والحضارة... إلخ.

الفصلُ الثّاني

(2/1)

معاجمُ مصطلحات التاريخ الإسلامي غير الاستيعابية (النوعية)

دراسةٌ في التصنيف والنقد المعجميّين

تمثّل معاجمُ مصطلحات التاريخ الإسلامي غير الاستيعابية، (أو النوعية) القطاعَ الأكبر من المنجز المعجمي الخادم لمصطلحية التاريخ الإسلامي، وهو حكمٌ يرد باعتبارات التنوع التصنيفي أو المدرسي الفرعي المنضوي تحتها، وكثافة المعاجم في كلّ مدرسة فرعية، والتمدّد الزمني للمنجز المعجمي في كلّ واحد منها.

وقد سبق تقسيمُ المدارس الفرعية تحت هذه المدرسة العلوية خمس مدارس، هي:

1/ 1.2. مدرسة المعاجم المحقبة (الألفاظ التاريخية الخاصة بحقبة بعينها من حقب التاريخ الإسلامي).

1/ 2.2. مدرسة معاجم ألفاظ المهن والوظائف وألقابها.

1/ 3.2. مدرسة معاجم أسماء المعارك والمواقع.

1/ 4.2. مدرسة معاجم أسماء المؤسسات والتنظيمات والفرق.

1/ 5.2. مدرسة معاجم أسماء المؤرخين وأسماء الأعلام النوعية.

وفيما يلي فحصُ معاجم كلّ مدرسة في هذا الفصل من منظور التصنيف والنقد المعجميّين، يهدف إلى بيان المناهج والمصادر والغايات والانتقادات.

(1/ 1.2)

مدرسةُ المعاجم المحقبة

يقصدُ بالمعاجم المحقبة: تلك المعجمات التي جمعت الألفاظَ والتعابير الاصطلاحية التي استعملت في حقبةٍ بعينها من حقب التاريخ الإسلامي.

وفحصُ ما ورد إلينا في العصر الحديث من معجمات هذه المدرسة يكشف عن مكان تصنيفها وفق مدرستين، هُما:

مدرسة المعاجم المحقبة (العصر الواحد).

مدرسة المعاجم المحقبة (العصور المختلفة).

ويبدو أنّ هذه المدرسة بمعاجمها المتنوعة تتغيّا تحقيقَ وظيفتين جامعتين، هُما:

الأولى: وظيفة بيان تصورات المفاهيم في ارتباطها بحقبة إنتاجها واستعمالها.

ثانيًا: وظيفة التأصيل، وبيان أصولها اللغوية التي انحدرت منها.

(1/2 - 1 - أ)

مدرسةُ المعاجم المحقبة الألفبائية الجذعية (العصر الواحد)

ويقصدُ بها المعاجم التي جمعت المصطلحات المستعملة في حقبةٍ بعينها من مراحل التاريخ الإسلامي دون غيرها، وقد وصل إلينا من معجمات هذه المدرسة:

معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، لمحمد أحمد دهمان 1990م.

معجم الدولة العثمانية، للدكتور حسين مجيب المصري، 1994م.

المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، للدكتور سهيل صابان، 2000م.

موسوعة المصطلحات التاريخية العثمانية، عثماني - تركي - عربي، لطفي المعوش، 2012م.

وفيما يلي فحصٌ نقدي لتلك المعاجم من منظور التصنيف والنقد المعجميّين.

(الترتيب تاريخي من القديم للحديث).

1/2 - أ - 1

معجمُ الألفاظِ التاريخية في العصر المملوكي، لمحمد أحمد دهمان،1990م.

أ/ الانتماءُ المعرفي للمعجم:

ينتمي معجمُ الألفاظ التاريخية أحادية اللغة في العصر المملوكي لمدرسة معاجم المصطلحات التاريخية الإسلامية المحقبة بعصرٍ واحد بعينه.

وهذا الانتماءُ المعرفي مدعومٌ بثلاثة أدلة ظاهرة، هي:

أولًا: العنوان الذي يتضمّن قيدًا يصف الألفاظ بالتاريخية، وقيدًا زمنيًّا مغلقًا، هو العصر المملوكي، وهو واحدٌ من العصور الواقعة في نطاق الحدود الزمنية المعروفة للتاريخ الإسلامي.

ثانيًا: خطاب المقدّمة، فقد ورد في مقدمة المعجم إشارات دالة على انتماء هذا المعجم لمجال مصطلحيّة التاريخ الإسلامي (ص:7) في حقبةٍ بعينها لها خصوصيتها هي المرحلة المملوكية التي حكمت مصر وبلاد الشام.

ثالثًا: مكانة المؤلف، صاحب المعجم، وهو محمد أحمد دهمان، ت 1408هـ=1988م، الذي له سهمةٌ معروفة في خدمة التاريخ المملوكي، مؤلِّفًا ومحقِّقًا في هذا المجال المختص، يقول (ص:9): «وقد دفعني شغفي بهذا العصر... إلى تركيز أعمالي العلمية بهذا العصر، فقمتُ بتحقيق مجموعة من الكتب لمؤرّخين عاشوا هذا العصر وأرّخوا له، كما ألّفت كتبًا أخرى عنه».

إنّ هذه العوامل الثلاثة تكشف عن انتماءِ هذا المعجم معرفيًّا إلى مجال خدمة مصطلحيّة التاريخ الإسلامي المحقبة بعصرٍ واحد.

وهو يتبنّى مفهومًا متّسعًا لمصطلح التاريخ الإسلامي المملوكي يغطي حدودًا موضوعية متّسعة تشمل الأفكار والوظائف والمؤسسات والأعلام، وتتّسع لتشمل الأبعاد الاقتصادية والسياسية والحربية والثقافية والحضارية، وغيرها.

2/ البنيةُ الكبرى للمعجم:

ضمّ هذا المعجم في هيكله العام جزأين، هُما:

أ. واجهة المعجم/ المقدمة.

ب. متن المعجم (مداخله/ ومادته).

وقد قصّر ابتداءً؛ فلم يثبت ملاحق من أيّ نوع، والكشاف الوحيد الذي أورده كان للمحتويات، وقد جاء عامًّا مكتفيًا بذكر عناوين الفصول بأسماء الحروف المفتتحة بها فقط، مقرونةً بمؤشرها المكاني، أو أرقام صفحاتها.

وفيما يلي تحليلٌ للعنصرين اللذين شكّلا البنية الكبرى للمعجم من منظوري التصنيف والنقد المعجميّينِ:

أ/ واجهة المعجم/ المقدمة:

ضمّت مقدّمة هذا المعجم المعلومات التالية:

أولًا: أهمية دراسة العصر المملوكي؛ لاتصاله الوثيق بأنظمة الحياة المعاصرة في مصر والشام؛ (ص:7).

ثانيًا: بيان بعض أهداف المعجم، وتتلخّص في الأغراض المعرفية التاريخية المتعلقة بالعصر المملوكي والأغراض الوطنية والثقافية.

ثالثًا: إشارة إلى بعض مصادر مصطلحيّة للتاريخ المملوكي (ص:9).

رابعًا: بيان الانتماء المعرفي للمعجم إلى المجال المختص بمصطلحية التاريخ الإسلامي المختصّة بحقبة بعينها، هي: الألفاظ التاريخ المملوكية (ص:11).

وقد أخلّت هذه المقدّمة بعددٍ من الأصول الواجب ذكرها فيها، وهي:

أولًا: غياب الحديث عن منهج بناء المعجم، ونظام ترتيب مداخله خارجيًا وداخليًا.

ثانيًا: غياب ذكر إرشادات الاستعمال.

ثالثًا: غياب طبيعة المستعملين، ونوعيتهم.

رابعًا: غياب الحديث عن طريقة جمع مادة المعجم.

خامسًا: غياب الحديث عن مصادر جمع المادة بصورة مفصلة، مع غياب صنع قائمة لها في نهاية المعجم!

وقد جاء في المقدّمة – فيما يخصّ الإشارة إلى مصدر جمع المادة – ذكرُ خمسة كتبٍ حقّقها المؤلف، أو ألّفها، وهي: القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية،

وإعلام الورى بمَن ولي نائبًا من الأتراك بدمشق الشام الكبرى، لابن طولون الصالحي الدمشقي، والمروج الفيحية في تاريخ الصالحية، لابن كنان، وولادة دمشق في عهد المماليك (تأليف) والعراك بين المماليك والعثمانيين الأتراك مع رحلة الأمير يشبك الدوادار لابن أجا، ثمّ قال عقبها (ص:9): «وقد حوتْ هذه الكتب المئاتِ من الألفاظ التاريخية التي تكرّرت مرارًا، سواء بهذه الكتب أمْ بغيرها من أمهات الكتب التاريخية التي تعود للعصر المملوكي»! وهي كما ترى إشارةٌ عامّة لا تغني في هذا المقام كثيرًا.

2/ متنُ المعجم:

رتّب المعجم مداخله وفق النظام الألفبائي الجذعي بحسب أوائل المداخل أو الكلمات؛ أي أنه صنع لكلّ مداخل مبدوءة بحرف هجائي فصلًا سردها تحته. وقد جاء في ستة وعشرين فصلًا، وغابت فصولُ المداخل المبدوءة بالحروف التالية: (الثاء المثلثة/ الكاف).

وجاء الترتيبُ الداخلي - كذلك - ألفبائيًّا؛ أي يراعي مع الحرف الأول الحروف الثواني والثوالث في ترتيبها الهجائي الألفبائي المشرقي.

ومع سهولة هذا النظام على الصانع والمستعمل معًا فثمّة اختلالاتٌ واقعة في ترتيب عددٍ من المداخل، يمكن التمثيل عليها بما يلي:

وقوع المدخل رقم8/ ص:12 (أجناد الحلقة) قبل المدخل رقم9/ ص:12 (الأجلاب)، والصواب العكس!

ووقوع المدخل رقم 13ص: 13 (الأدم) قبل المدخل رقم 14/ ص:13 (الأدر السلطانية)، والصواب العكس!

ووقوع المدخل رقم20/ ص: 14 (الأوردو) قبل المدخل رقم21/ ص:14 (أرسلان) والصواب العكس! وغيرُ ذلك.

وممّا يذكر فيستحسن في متن هذا المعجم هو ترقيمُ مداخله ترقيماً متسلسلاً كاشفًا عن كثافتها التي بلغت (891) مصطلحًا.

وقد ظهر مِن فحص البنية الكبرى لهذا المعجم الانتقاداتُ التالية:

أولًا: نقص في تصوّر عناصرها الكلية، بحيث نرى غيابًا لبعضها من مثل غياب الملاحق.

ثانيًا: نقص في مبادئ الموجود فيها، كما رأينا في تحليل خطاب المقدمة، وما نقص من قواعد بنائها المستقرة في صناعة المعجم الحديث في مقرّر تصميم واجهة المعجم.

ثالثًا: اضطراب في نظام ترتيبِ المداخل داخليًّا، مع سهولة المنهج المستعمل في ترتيبها، ولا أدري هل كانت وفاة المؤلف قبل نشره حائلًا دون مراجعته، وقد جاء في ذيل المقدّمة (ص:11/ هـ:18) ما نصّه: «انتقل العلامة محمد أحمد دهمان إلى رحمته تعالى مساء يوم الاثنين في 19 رجب 1408هـ الموافق 7 آذار 1988م، أسكنه الله فسيح جناته ورحمه رحمة واسعة، وقد أتمّ قبل وفاته صنعةَ كتاب: معجم الألفاظ التاريخية»!

3/ البنيةُ الصغرى للمعجم:

ظهرت وجوهٌ من العناية بمعلومات البنية الصغرى في هذا المعجم، موزّعة على نوعين، هُما:

معلومات التعليق على شكل المداخل.

ب - معلومات التعليق على معنى المداخل.

وفيما يلي فحصٌ لكلّ محور منها يكشفُ عن منهجية معالجتهما في هذا المعجم:

أ/ معلوماتُ التعليق على الشكل:

جاءت معلوماتُ التعليق على الشكل متفاوتةً في ظهورها من مدخل إلى آخر، وتوزّعت على العناية بالضبط والهجاء بصورةٍ قليلة، ثمّ على العناية بالمعلومات الصرفية بصورةٍ أكثر ممّا هي عليه في العناية بالضبط والهجاء. ومن أمثلة ذلك ما يلي:

. ص: 14/ مدخل27 (الأستدار): بضمّ الهمزة= القائم على الشئون الخاصة للسلطان.

. ص: 15/ مدخل 28 (الإستدار): بكسر الهمزة= الذي يتولّى قبض المال السلطاني وصرفه.

. ص: 73/ مدخل 389 (الدرابزين): بفتح الدّال وسكون الرّاء وفتح الباء= الحاجز يكون حول الشرفات والسلالم.

ويلحظ استعمالُ طريقة الضبط التقييدي الناقصة، بمعنى أنه كان يلزم مثلًا زيادة كلمة المهْملة بعد قوله: فتح الدّال، وسكون الراء! وزيادة الموحّدة بعد قوله: فتح الباء؛ ذلك أنّ هذه التسميات للحروف عرضةٌ للتصحيف فتصير ذالًا، وزاءً، وياءً، وضابط صحّة تصوّرها هو الكلمات المقترحة.

أمّا أمثلة العناية بمعلومات الهجاء فلم تظهر بصورةٍ مستقلة، وإنما ظهرت عرضًا؛ إن في سياق سردِ الصور النطقية المختلفة لبعض كلمات

المداخل، أو في سياق تحليل التأصيل الاشتقاقي (الإبتمولوجي) لبعضها الآخر، من مثل ما جاء في التعليق على ما يلي:

. ص:11/ المدخل: 3 (أتابك العكسر): الأتابك أو الأطابك!

. ص: 25/ المدخل: 96 (الأورطة): لفظ تركي أصله: أورته!

ففي هذين المثالَيْن تظهر العناية بمعلومات الهجاء؛ مرّة لبيان صور النطق المختلفة الواردة لكلمة المدخل (3/ أتابك)، ومرّة أخرى لبيان تطور الطاء في المدخل (96/ أورطة) عن التّاء المثنّاة الفوقية في أصله المهاجر من اللغة التركية.

أمّا المعلومات الصرفية التي نهضت بعبء تنوير جزئي لبعض المداخل من جهة الصيغة الصرفية - فقد تنوّعت وتوزّعت على معلومات مختلفة، وجاءت أكثر كثافة من معلومات العنصرين السابقين (الضبط/ والهجاء)، ومن أمثلة ذلك:

. ص: 11/ المدخل: 4 (أتبان؛ جمع: تبن= مئونة الحيوان السلطاني).

. ص:13/ المدخل: 14 (الآدر السطانية؛ جمع: دار= مقرّ السلطان ومجالسه).

. ص: 12/ المدخل: 11 (الأحمدي؛ نسبة: إلى طريقة السيد أحمد البدوي الصوفية).

. ص: 13/ المدخل: 16 (أذفنش؛ لقب، للملوك من ملوك طليطلة وبرشلونة).

. ص: 31/ المدخل: 127 (البختي؛ الواحد= من الإبل الخراسانية).

ففي هذه التعليقات نوعُ عنايةٍ ببعض المعلومات الصرفية التي توزّعت على أبواب العدد والنسب والاسم العلم - وهي تستهدف الإسهامَ بتنوير المداخل من جهة صيغها.

وقد جاء التعليقُ على الشكل من المنظور النقدي متّسمًا بما يلي:

أولًا: عدم اطّراد معلوماته في كلّ المداخل.

ثانيًا: عدم تنظيم ظهور معلوماته في مواضع بعينها من المداخل.

ثالثًا: النقص في قيود الوصف المعبّر عن بعض معلوماته.

ب/ معلوماتُ التعليق على المعنى:

يبدو أنّ تصوّر محمد أحمد دهمان للمعجم يكادُ ينحصر في إعطاء معلومات المعنى، وتعيينًا المعلومات التعريفية للمداخل، ذلك أنّ العناية الكبرى للتعليق على المداخل تكاد تنصرف إلى هذا الجانب وحده تقريبًا.

وقد توزّعت وجوه العناية بهذا الجانب من التعليق على المداخل في عناصر التعريفات والتأصيل الإبتمولوجي (الاشتقاقي)، وبصورةٍ أقلّ لمستوى الاستعمال، وفيما يلي أمثلةٌ كاشفة عن صورِ هذه العناية الخاصة بالتعريفات وشرح المعنى:

. ص: 91/ المدخل 489 (السفرة): الانتقال من بلدٍ لآخر. وقد فرقها العلماء عن الرحلة التي خصّصوها لطلب العلم؛ أمّا السفرة فجعلوها للتجارة أو أي غرض آخر.

ففي هذا التعليق على معنى المدخل استعمالٌ لطريقة الشرح بالتعريف، وهو الانتقال من بلدٍ لآخر، ثمّ توصل إلى إحكام ضبط التعريف وتحريره من

طريق النص على الفروق الدلالية بين لفظي: السفرة: التي تكون لكلّ سفر يطلب فيه غير العلم. واختصاص السفر لطلب العلم بمصطلح: الرحلة.

ولم يسرِ المعجمُ في معالجته شروح معاني المدخل على هذه الطريقة دائمًا، ولكنّه خرج منها إلى طرق أخرى؛ كالشرح بالمرادف، كما في:

. ص: 95/ المدخل: 509 (شاد: هو المفتش).

. ص: 95/ المدخل: 510 (الشادر: بمعنى خيمة).

وعلى الرغم من الانتقادات التي تُوجَّه إلى استعمال طريقة الشرح بالمرادف في المعجمات المختصّة؛ فإنّ ما قلّل من الانتقادات التي يمكن أن توجّه لما طبقه هذا المعجم باستعمال هذه الطريقة حياطتها بمجموعةٍ أخرى من المعلومات التأصيلية والاستعمالية، فقد أحاط تعريفه للشادر بالمعلومات التالية: «الشادر: لفظ فارسي، واستُعمل بالتركية أيضًا بمعنى: خيمة، وأخذها العربُ بنفس المعنى»؛ فهذه المعلومات قلّلت - بشكلٍ ما - من الغموض الذي يكتنف معنى المدخل بسبب الاكتفاء بشرحه بطريقة المرادف!

ومن وجوه العناية بمعلومات التأصيل، وهي كثيرةٌ في هذا المعجم، ما يلي:

. ص: 74/ المدخل: 393 (الدربند: فارسية؛ بمعنى: سنبلة من الحديد يقفل بها باب الدكان).

. ص: 75/ المدخل: 399 (الدستو: من الفهلوية (الفارسية القديمة) بمعنى: القاضي والحكم... وفي الفارسية الحديثة: الوزير النافذ الحكم».

. ص: 101/ المدخل: 552 (الصاية: تركية؛ زيّ من الجوخ الخشن، وهي من (صايمق) بمعنى: يعدّ، ويحسب، على رءوس الماشية).

ويتّضح من تحليل معالجة معلومات التأصيل ما يلي:

أولًا: العناية ببيان اللغة الأصل التي انحدر منها اللفظ التاريخي إلى العربية.

ثانيًا: العناية ببيان المعنى الأصلي أحيانًا مشفوعًا بالمعنى المتطوّر عنه في العربية.

ثالثا: العناية ببيان أصل اللفظ وهيئته أو صيغته في لغته الأصلية لتبين التحوّلات التي أصابته في رحلة انتقاله إلى العربية.

أمّا معلومات بيان مستوى الاستعمال، فكانت أقلّ المعلومات من جهة العناية بها، ومن أمثلة ذلك:

. ص: 62/ المدخل: 327: الحضرة: في الصوفية: مجلس الصلاة على النبي ﷺ)».

. ص: 75/ المدخل: 399: الدستور،... كما تستعمل كلمة الدستور لطلب الإذن لمرور الرجال بين النساء لشقّ الطريق، وإفساح المجال، والتستر.

. ص: 81/ المدخل:430: الرباط: في مصطلح أهل دمشق: دار لنزول الصوفية.

وقد تنوّعت طرقُ بيان مستوى الاستعمال بغير طريق النصّ الصريح كما في التعليق على مدخل (الحضرة)، وكان المعول على كلمات الشروح، أو قيود التعريفات هو الأصلَ في استكشاف مستوى الاستعمال، بمعنى أنّ تحليل بعض مفردات القول الشارح أو قيود التعريف كان هو السبيل لمعرفة المجال الذي يتعيّن فيه المدخل، فمثلًا جاء في تعريف (اللغم، ص:133/ 744):

ما يدلّ على أنه لفظٌ ينتمي للمجال العسكري في الحقبة العثمانية من قول التعريف: «اللفميوت: في الجيش... طائفة من الجند يحفرون السراديب تحت القلاع... ويشحنونها بالبارود».

ومن تحليل التعليق على المعنى في هذا المعجم نقديًّا يتّضح ما يلي:

أولًا: تفاوت درجةِ العناية بعناصر التعليق على المعنى، ويمكن ترتيبها، ليأتي التعريف أولًا، والتأصيل ثانيًا، وبيان مستوى الاستعمال أخيرًا.

ثانيًا: الاضطراب العامّ الذي شمل معلومات التعليق على المعنى على النطاقات التالية:

عدم تنظيم معلومات التعليق على المعنى من مدخل لآخر.

عدم اطّراد الطريقة التي تعالج بها كلّ نوعية من معلومات التعليق على المعنى، فلا اطّراد لاستعمال طريقةٍ بعينها في شرح المداخل، ولا طريقة بعينها في بيان لغة المداخل الأصلية، ولا طريقة بعينها يعرف بها مستوى استعمال المدخل عند اتحاد رسمه (كتابته) وتعدّد دلالالته.

ثالثًا: عدم توثيق المعلومات.

رابعًا: وجود أخطاء لغوية (أسلوبية/ ونحوية) في التعليق على المداخل، [انظر التعليق على الدستور ص:75/ 399]!

4/ مصادرُ المعجم:

سبق أن قرّرنا أنّ الإشارة إلى مصادر هذا المعجم جاءت سريعةً مُجملة في انتقاد معلومات واجهة المعجم، ولم يستدرك المؤلفُ فيذكرها في ملحقٍ أو فهرس خاصّ بها بعد الفراغ من متْن المعجم.

ومع ذلك، فثمّة بعضُ وجوه للعناية بتوثيق مادّة المعجم في بعض المداخل، ومن أمثلتها:

. ص: 74/ المدخل: 369: الدراهم النقرة: فسّرها القلقشندي في: صبح الأعشى، بأنها المصنوعة من الفضة بمقدار الثلثين، ومن النحاس الأحمر بمقدار الثلث.

. ص: 141/ المدخل 797: المطلب: جاء في النجوم الزاهرة (3/ 7): «فظفر بمطلب فيه ألف دينار فأنفقها»= الكنز.

وتحليلُ تعليقات ما تحت المداخل تكشفُ عن اعتماد المعجم مصادر كثيرة أصيلة في تاريخ العصر المملوكي من جانب، ومصادر أخرى كثيرة لغوية تعيينًا، وهو ما تجلّى في وفرة العناية بمعلومات التأصيل (الإبتمولوجي)، ولاسيما تكملة المعاجم العربية لدوزي!

وقد ظهر من فحصِ منهجيّة المعجم في التوثيق ما يلي:

أولًا: عدم اطّراده في المداخل جميعًا.

ثانيًا: عدم اطّراد منهجية الإثبات والتوثيق في مرّات ظهوره، وتفاوت معلومات مراجع التوثيق، فمرّة يذكر المؤلف، ومرّة أخرى مع كتابة من دون مؤشر مكاني، ومرّة يذكر المرجع من دون مؤلف مع ذكر المؤشر المكاني!

والواضح أنّ غياب التوثيق بصورة مطردة أخَّر رتبة هذا المعجم- مع أهمّيته البالغة في بابه العلمي- في سياق الموثوقية بمحتواه ومادته.

والذي يظهر من مرّات ظهور التوثيق تحقيق الوظائف التالية:

أولًا: الوظيفة التأسيسية التكوينية؛ أي استعمال المصادر لبناء مادة المعجم.

ثانيًا: الوظيفة الداعمة التوكيدية، أي استعمال النقل من المصادر لدعم المعنى المذكور وتوكيده لدى المستعملين.

(1/2 - أ - 2)

معجمُ الدولة العثمانية، للدكتور حسين مجيب المصري، 2004م

ربّما يمكن إدراجُ عمل الدكتور حسين مجيب المصري: معجم الدولة العثمانية في هذه المدرسة: مدرسة معاجم المصطلحات التاريخية الإسلامية المحقبة بعصرٍ واحد من زاوية الاستيعاب الموضوعي الذي يتعامل مع حدود التاريخ الإسلامي الموضوعية من منظورٍ متّسع، يضمّ حقولًا فرعية كثيرة. [نشر أول مرة 1989م، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، واعتمدنا طبعة 2004م، الدار الثقافية للنشر، القاهرة].

1/ الانتماءُ المعرفي للمعجم:

وهذا المعجمُ ينتمي إلى المجال بموجب تحليل العنوان، فهو معجمٌ موسوعي مختصّ بالألفاظ التاريخية الخاصّة بحقبةٍ بعينها هي حقبة التاريخ العثماني، وأمّا موسوعيته فباديةٌ ظاهرةٌ من تحليل مادة المعجم التي تجمع مداخل موزّعة على حقول سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية وأحداث وأعلام... إلخ.

وإن كان ثمّة ميل ظاهرٌ نحو تقدير البعد السياسي بحكم مصطلح الدولة في العنوان. وهذا المعجمُ ينتمي إلى مدرسة مصطلحات التاريخ الإسلامي المحقبة بعصرٍ واحد بموجب خطابِ المقدّمة التي ورد فيها مجموعةُ نصوص دالّة على هذا الانتماء المعرفي، وفيما يلي بعضُ هذه النصوص الدّالة على ما نحن بصدده:

. ص: 14/ «مَن يتوفّرون على دراسة (التاريخ العثماني)... ينقسمون إلى ثلاثة: ذو علم بالتركية، ومَن لم يُؤْتَ من العلم بها إلّا قليلًا، وآخر لا علم له بها أصلًا، ومنَ تقرير واقع الحال أنْ أقول: إنّ ثلاثتهم في حاجةٍ إلى تحصيل معنى أسماء المسميات لا إلفَ لهم بها، وألقاب لا يعلمونها على التحقيق... لذلك بعثتني البواعثُ على إخراج هذا الكتاب رجاءَ أن يرجعوا إليه إذا وجدوا مسًّا للحاجة».

. ص: 14/ والمعجم «إلى ذلك يمدّهم بمادة تاريخية تزيدهم علمًا، وتفصيلًا وتأصيلًا».

من هذه السطور يّتضح – إلى حدٍّ ما – انتماءُ هذا العمل المرجعي إلى المعجمية المختصّة بمصطلحية التاريخ الإسلامي في الحقبة العثمانية. وهو ذو سمةٍ موسوعيّة لعنايته بالألفاظ الاصطلاحية بالإضافة إلى العناية بالأعلام العثمانية.

وهو معجم – بتحليل مادّة مداخله وتنوعها – ينتمي إلى المفهوم المتسع موضوعيًّا لمصطلح التاريخ الإسلامي الذي يجمع تحته المجالاتِ الاقتصاديةَ والحربية والحضارية والاجتماعية والسياسية... إلخ.

2/ البنيةُ الكبرى للمعجم:

صمّم الدكتور حسين مجيب المصري هذا وفقَ المعجم بناءً يتكوّن من ثلاثة أقسام، هي:

المقدمة.

ب – متن المعجم.

ج – ملاحق المعجم.

أ - مقدّمة المعجم:

جاءت مقدّمةُ المعجم وقد طغى عليها العناية بمحدّدين أساسيّين، هُما:

أولًا: التأريخُ الموجز لإسهامات رجال الأوائل المؤسسين للدولة العثمانية، وإقامة الأدلة التاريخية على أنها (ص:5): «هي دولة الإسلام بحقّ المعنى الأصحّ الأدق».

ثانيًا: بيان الانتماء المعرفي لهذا المعجم، وهو بيانٌ غير منصوص فيه على الانتماء الذي تقرّر في الفقرة السابقة.

ثالثًا: بيان موجز لطبيعة مستعملي المعجم، وقد صنّفهم ثلاثة أقسام، هي:

الأوّل: مَن لهم علمٌ بالتركية.

الثّاني: مَن لهم إلمامٌ عابر بالتركية.

الأخير: مَن لا علم له بالتركية. (ص:14).

رابعًا: بيان الوظيفة أو الغرض من المعجم، وهو فيما يبدو غرضٌ علمي/ ثقافي لِمَن يروم بعضَ المعرفة التاريخية بالعثمانيين. (ص:14).

وقد سكتت المقدّمة - وهو ممّا يؤخَذ عليها وينتقد فيها - عمّا يلي:

أولًا: عدم بيان منهجية ترتيب المداخل في المعجم.

ثانيًا: عدم بيان مصادر جمع مادة المعجم.

ثالثًا: غياب تعيين المعلومات الإرشادية المعينة على استعماله.

رابعًا: غياب تعيين أنواع المعلومات التي ستنهض بعبء التعليق على المداخل.

خامسًا: عدم ذكر مميزات المعجم.

سادسًا: إبهام في ذكر أهداف ظهوره ناتج من إجمال النص عليها.

سابعًا: غياب بيان طريقة جمع المادة وأسلوب تحريرها.

ب/ متنُ المعجم:

جاء جسمُ المعجم، أو الجزء الأساسي من البنية الكبرى، مرتبًا ترتيبًا هجائيًّا ألفبائيًّا وفقَ تتابع حروف الهجائية في التركية العثمانية، ليضمّ (28) فصلًا، كما يلي: (فصل الألف/ الباء (المثلثة التحتية المهموسة=؟) / الباء (الموحدة المجهورة= ب ط)/ التاء (المثناة الفوقية)/ الجيم السامية (ج=g)/ الجيم (الشين المجهورة الشامية=ج)/ الحاء (المهملة)/ فصل الخاء (المعجمة) الدّال (المهملة)/ فصل الراء (المهملة)/ الزاء (المعجمة)/ السين (المهملة)/ الشين (المعجمة)/ فصل الصاد (المهملة)/ الطاء (المهملة)/ فصل العين (المهملة)/ الغين (المعجمة)/ فصل الفاء/ القاف/ الكاف/ اللام/ الميم/ النون/ الهاء/ الواو/ فصل الياء المثنّاة التحتية.

وذلك يعني أنّ الترتيب الخارجي للمداخل جاء هجائيًّا ألفبائيًّا أقربَ إلى ترتيب الألفبائية العربية عند المشارقة، مع فروقٍ طفيفة تمثّلت في:

زيادة فصلين، للباء المهموسة، قبل فصل الباء المجهورة، وللجيم السامية، والمجهورة البسيطة غير المزدوجة.

غياب فصول للحروف غير الممثّلة في الهجائية التركية بما هي نونيات مستقلّة، من مثل: غياب فصل الثاء المثلثة، وفصل الذال المعجمة.

أمّا الترتيب الداخلي، فقد جاء كذلك هجائيًّا ألفبائيًّا يراعي الثواني والثوالث وفق الترتيب الألفبائي، فالمداخل المبدوءة بحرف التاء المثناة الفوقية مثلًا تبدأ بما ثانيه الألف، ثمّ ما ثانيه الباء الموحدة، وهكذا دواليك.

وقد فرطَ من هذا الترتيب الداخلي بعضُ الأمثلة التي جاءت غير منتظمة الترتيب؛ من مثل: وقوع: (ص:40): جبه خانه (= مخزن حفظ الأسلحة)، ثمّ: جبه لو (فارس مسلح)، ثمّ: جب همايون اقجه سي (= عملة وضريبة خاصّة)، ثمّ: جبه لي (جندي تام التسليح). وهذا المدخلُ الأخير مكانه بعد: (جبه لو)!

وكذلك وقوع: خليل باشا (ص:51) لا قبل: خدم همايون (ص:52)؛ ثمّ وقوع (خليل شريف باشا) (ص:52) قبل: خانم (ص:53)! ثمّ وقوع: خسرو باشا (ص:54) قبل: خديد (ص55)!

وقد فشا عدمُ احترامِ انتظامِ الترتيب الداخلي في كثيرٍ من الفصول، لدرجة يمكن معها وصفُه بالعَشوائي! [انظر الترتيب التالي: زمستانيه (قماش خلعة سلطانية)، زعارجي (فرقة إنكشارية)، زمبركجي (مدفع صغير) (ص:70)!

ويبدو متنُ المعجم مكوّنًا من قسمين: قسم للمصطلحات أو الألفاظ الاصطلاحية، وقسم خاصّ بأعلام الأسرة العثمانية من سلاطين وأمراء وأميرات، يقول الدكتور حسين مجيب المصري (ص:15): "أمّا السلاطين والأمراء والأميرات فخصّصتهم بفصلٍ على حدة؛ ليكون تذكرة وجيزة قائمة بكيانها لتاريخ العثمانيين تحت عنوانِ الأسرة العثمانية في آخر الكتاب».

وهو مرتبٌ ترتيبًا هجائيًّا ألفبائيًّا جذعيًّا، ولو عددناه من متنِ المعجم لتعدّل الانتماء المعرفي له؛ ليكون معجمًا مصطلحيًّا/ علميًّا مختصًّا بالتاريخ

الإسلامي في حقبةٍ بعينها هي التاريخ العثماني. وثمّة إشارة عابرة إلى منهج الترتيب جاء في كلمة الشّكر في آخر صفحات المعجم (ص:215) يقول فيها: «وأدعو بخير (لبعض الأصدقاء) لتعاونهم معي في ترتيب الأبجدية»! وهو ترتيبٌ ألفبائي بطبيعة الحال، ولكنّ تحليلَ هذا النص المنقول يحملنا على اعتباره ملحقًا بالمعجم.

3/ البنيةُ الصغرى:

جاءت التعليقاتُ على المداخل في هذا المعجم وقد جمعت المعلومات التالية:

معلومات التعليق على الشكل.

ب – معلومات التعليق على المعنى.

وفيما يلي فحصٌ لمعالجته هذه المعلومات:

بدتِ العنايةُ بمعلومات الضبط أوفى من العناية بمعلومات الهجاء والصيغ، وقد استعمل المعجم فيما ضبطه من مداخل طريقة الضبط بالتقييد الناقص التي اتخذت صورتين، هُما:

الصورةُ الأولى: تقييد ضبط الحرف من المدخل بتسميته، من مثل:

. ص: 23/ إخوان باصفا= بكسر النون!

. ص: 25/ إلباس= بكسر السين!

. ص: 26/ أثاث جلبي= بكسر الثاء!

وكما نرى فإنّ هذه الطريقة جيدة، لكنها ناقصةُ التوصيف الدقيق للحرف محلّ الضبط، وقد كان الأصوبُ أن يقرّر: بكسر السين المهملة، وبكسر الثاء المثلثة.

الصورةُ الثانية: تقييد الحرف بالنص على موضعه من المدخل؛ في مثل:

. ص: 29/ بوماق= بضمّ الأول!

ويرتبط بهذه الصورة شكلٌ آخر يستثمرُ ما يشبه النصّ على موضع الحرف من المدخل، في مثل:

. ص: 41/ جلب: بفتحتين!

. ص: 41/ جلاد: بفتح وتشديد!

. ص: 42/ جهت: بكسر وفتح.

وظاهرٌ أنه يقصد بهذه الحركات الحرفين الأولَ والثاني من كلّ مدخل.

وهذه الصورة ناقصةُ التدقيق، ويشوبها قدرٌ من الغموض، ناتجٌ عن عدم التعيين للحروف محلّ الضبط!

ويظهر فيما يبدو خدمة معلومات الهجاء بصورةٍ غير مباشرة من طريق الضبط بتقييد الحروف بتسميتها.

أمّا المعلومات الصرفية فتكاد تكون غائبة غيابًا تامًّا عن التعليق على الشكل تحت مداخل هذا المعجم، باستثناءٍ واحد تقريبًا هو النصّ على المداخل التي من نوع اللّقب بما هو معلومة صرفية متفرّعة من الاسم العلم، في مثل:

ص: 64/ رئيس: لقب كان يطلق على أمير البحر.

ص: 64/ رئيس الكتاب: كان لقبًا على كبير الكتّاب في الديوان السلطاني.

ويلاحَظ على معالجة المعجم لمعلومات التعليق على الشكل ما يلي:

أولًا: التفاوت والظهور من مدخلٍ لآخر.

ثانيًا: اضطراب الظهور على مستوى: الموضع، وطريقة البيان والوصف.

ثالثًا: نقص الظاهر من معلومات التعليق على الشكل، وعدم الدقة في بيانه.

رابعًا: غيابٌ شبه تامّ للمعلومات الصرفية.

ب – معلوماتُ التعليق على المعنى:

ضمّت التعليقاتُ على مداخل هذا المعجم معلوماتِ المعنى المختلفة المتمثلة في:

أولًا: المعلومات المتعلّقة بشرح المعنى وتعريف المداخل، التي تركزت في الجمع بين طريقتين من طرق شرح المعنى، هُما: طريقة الشرح بالمرادف وطريقة الشرح بالتعريف، ومن أمثلة ذلك:

ص: 18/ أغا: سيد، رئيس، خال، رئيس الأسرة، الأخ الأكبر، رئيس الخدم في قصر أحد العظماء، مقرّ رئيس الانكشارية.

ص: 33/ بشلو: طائفة من الجند كانوا يحرسون القلاعَ في عهد الدولة العثمانية، يختارون مِن مكانٍ قرب الحدود، على أن يكون الجندي منهم واحدًا من خمسة بيوت، ولذلك عرفوا بهذا الاسم، ومعناه (ذو الخمسة)!

ففي هذين المثالَيْن يظهر استثمارُ طريقة الشرح بالمرادف في التعليق على معنى المدخل آغا، وطريقة الشرح بالتعريف في التعليق على المدخل (بشلو) الذي جاء فيه السّمات الدلالية التالية:

.+ المجال الدلالي الفرعي (مصطلح عسكري).

.+ العدد (طائفة).

.+ الوظيفة (حراسة القلاع).

.+ المجال الزمني (الدولة العثمانية).

.+ حدود الاختيار (من سكان قرى الحدود).

.+ تنظيم الاختيار (واحد ممثل لكلّ خمسة بيوت).

.+ بيان العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي (ذو الخمسة/ شاهد الحال المفسّر للتسمية الاصطلاحية)!

وممّا يؤخذ على معالجة المعجم لطرق شرح المعاني لمداخله ما يلي:

أولًا: الاضطراب في استعمال الطرق، والتردّد من طريقة لأخرى، إفرادًا وجمعًا.

ثانيًا: غياب الموضّحات البصرية مع أهمّيتها الخطيرة، ولاسيّما في المداخل المنتمية للمجالات الحربية (الأسلحة والأدوات) والحضارية بوجهٍ خاص.

ثانيًا: معلوماتُ التّأصيل (الإبتمولوجي):

جاءت هذه المعلوماتُ في المرتبة الثانية من حيث كثافة الورود ومظاهر العناية، وقد توزّعت على طريقتين، هُما:

. الطريقة الأولى: بيان الأصل اللغوي الذي دخل منه المصطلح إلى معجم المصطلحات التاريخية العثمانية.

الطريقة الثانية: تحليل البنية أو الصيغة والكشف عن عناصر تكوينها.

ومن الأمثلة الكاشفة عن ذلك ما يلي:

. ص: 19/ آغيل رسمي: من: آغيل في الفارسية، بمعنى حظيرة الغنم، وهو اسمُ نوع من الضرائب على رءوس الغنم.

. ص: 19/ أقجه: هذه الكلمة التركية مأخوذةٌ من الكلمة اليونانية= As pro = عملة.

. ص: 25/ أفندي: كلمة تسربت من البيزنطيين إلى الأتراك السلاجقة فاندمجت في التركية.

. ص: 58/ درويش: كلمة فارسية، مشتقّة (أي: مركبة) من: (در)؛ بمعنى: باب، و (ويش) من المصدر: (ويشتن) بمعنى: التسول.

ثالثًا: معلوماتُ مستوى الاستعمال:

جاءت معلوماتُ مستوى الاستعمال لتنهض ببيان الانتماءات المعرفية الفرعية للمداخل؛ ذلك أنّ هذا المعجم يتبنّى المفهوم المتسع للحدود الموضوعية للتاريخ الإسلامي، بمعنى أنّه يعالج المصطلحات التاريخية العثمانية في المجالات السياسية والحربية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية... إلخ.

وقد اعتنى المعجمُ ببيان مستوى الاستعمال بالطرق التالية:

. الطريقة الأولى: النصُّ على انتماء المدخل للمجال الاصطلاحي التاريخي العثماني بمؤشر لغوي صريح، من مثل: اصطلاحًا، أو المصطلح.

الطريقة الثانية: النصُّ على المجال الدلالي المستعمل فيه المدخل قبل تعريفه.

الطريقة الثالثة: النصُّ على زمان استعمال المدخل بالمعنى الوارد.

ومن الأمثلة الدّالة على ما نقرّره ما يلي:

. ص: 38/ تذكره: تطلق اصطلاحًا على الأوراق الرسمية المتداولة بين الدوائر الرسمية في الدولة العثمانية.

. ص: 38/ تشريفًا تجيلق: وظيفة كانت في عصر السلطان سليمان القانوني، منظّم المقابلات في القصر السلطاني.

. ص: 40/ جان: في المصطلح، بمعنى صلاة الصوفية من المولوية، وغيرهم.

. ص: 65/ بركان: استخدمت الكلمة اصطلاحًا بمعنى من في معية السلطان.

ففي هذه الأمثلة تظهر صورةُ العناية بمعلومات بيان مستوى الاستعمال، بما يكشف عن المجال الدّلالي الضيق الذي يدور حوله معنى هذا المدخل أو ذاك، وتاريخ انتشار هذا المعنى أو غيره.

ويؤخَذ على معالجة معلومات التأصيل ومستوى الاستعمال ما يلي:

أولًا: تفاوت ظهورهما من مدخل لآخر.

ثانيًا: اضطراب تنظيمها تحت المداخل، وهو اضطراب مسّ: مواضع الظهور، والمؤشرات اللغوية المستعملة في الدلالة عليهما من مدخل لآخر.

ج/ ملاحقُ المعجم:

سبق أنْ ظهر أنّ الدكتور حسين مجيب المصري أفرد فصلًا خاصًّا بالترجمة لأعلام الأسرة العثمانية من السلاطين والأمراء والأميرات، وهو ما عددناه ملحقًا من ملاحق المعجم.

وقد ضمّ هذا الملحق - كما قرّرت المقدّمة - ترجمةً لأسماء السلاطين والأمراء والأميرات من الأسرة العثمانية مرتبة ترتيبًا هجائيًّا جذعيًّا.

وجاءت معلوماتُ التعليق تحت المداخل لتضمّ ما يلي:

أولًا: اسم الشهرة. ثانيًا: سهمته ودوره في الأسرة العثمانية.

ثالثًا: أعماله في الدولة. رابعًا: مجمل صفاته ومميزاته.

خامسًا: وفاته.

ومِن الأمثلة الكاشفة عن ذلك:

. ص: 197/ عثمان الأول: وجاء في التعليق عليه:

يعرف بقره عثمان، أو عثمان الأسود (اسم الشهرة).

تملك عام1299م، وهو الذي أقام الدولة العثمانية، وجعل منها دولة إسلامية عظيمة (دوره في الدولة).

حقّق فتوحًا وانتصارات كثيرة (فتح بروسه (لأعماله).

كان تقيًّا، ومجاهدًا (مجمل صفاته ومميزاته).

5. توفّي سنة 1326م (وفاته).

ولا شكّ أنّ لهذا الملحق أهميةً ملحوظة في إضاءة كثيرٍ من جوانب فهم مداخل المعجم الأخرى، وفهْمِ بعض جوانب تاريخ الدولة العثمانية، كما ظهر من أسباب فضلهم بجزءٍ مستقلّ عن متن المعجم التي ذكرت في المقدّمة (ص:15).

4/ مصادرُ المعجم، ومنهجُ توثيق المداخل، ومعلوماتها:

كان للمنزلةِ الرائدة التي شغلها الدكتور حسين مجيب المصري في مجال دراسات اللغة التركية وآدابها وتاريخها وحضارتها؛ أثرها السلبي في الإخلال ببيان مصادر هذا المعجم التي يبدو من تحليل مداخله والمعلومات تحتها اعتماده على أنواع المصادر التالية:

أولًا: معجمات اللغة التركية.

ثانيًا: معجمات الدخيل والمعرب.

ثالثًا: أدبيات التاريخ التركي العثماني المختلفة، وكتب طبقات رجالاته.

رابعًا: مجموعات الوثائق العثمانية المختلفة.

كما غاب عن المعجم أيٌّ نوعٍ من أشكال توثيق المداخل والمعلومات التي تحتها في أيّ موضع من مواضعه.

1/2 - أ - 3

المعجمُ الموسوعيّ للمصطلحات العثمانية التاريخية
للدكتور سهيل صابان، 1421هـ=2000م

1/ الانتماءُ المعرفي للمعجم:

ينتمي هذا المعجمُ لمدرسة المعاجم الاصْطلاحية التاريخية المختصّة بحقبةٍ زمنية بعينها من حقَبِ التاريخ الإسلامي، وهي بهذا تندرج تحتَ المدرسة غير المستوعبة من جهة عدم تغطيتها لعصور التاريخ الإسلامي جميعًا. وهو معجمٌ يستثمر شيئًا من تقنية المعجميّة الثنائية اللغة، إذ جعل المداخل عربية/ تركية. وهذا الانتماءُ المعرفي ظاهر من تحليل ما يلي:

أولًا: العنوان، الذي جاء فيه صراحةً استعمالُ مصطلح: المعجم مقيّدًا بكونه للمصطلحات العثمانية التاريخية، فظهر اختصاصُه بحقل بعينه هو التاريخ الإسلامي في حقبةٍ بعينها هي الحقبة العثمانية، أمّا القيدُ الموسوعي فقصد به تبنيهُ المفهوم المتّسع لمصطلح التاريخ الإسلامي الذي يضمّ حدودًا موضوعية متّسعة تضمّ الأفكار والمؤسسات والتنظيمات والفرق والمستحدثات الحضارية والمعارك والأعلام... إلخ.

ثانيًا: خطاب المقدّمة، التي تكشفُ عن انتماءِ المعجم لحقل مصطلحيّة التاريخ الإسلامي، بما أنّ المرحلة العثمانية أصبحت: «جزءًا من التاريخ المحلي لهذه البلاد (العربية)» على حدّ تعبيرها (ص:7)، ثمّ تقرّر «والحقيقة أنّ الباحث... يحتاج إلى اطلاع واسع كي يلمّ بتلك المصطلحات» المستخدَمة في مختلف حقب التاريخ العثماني الطويل».

والمقدّمة واعيةٌ لطبيعة هذا العمل المرجعي عندما تقول (ص:9): «إنّ فائدة هذا المعجم... تكمنُ في تصحيح الأخطاء التي وقع فيها بعضُ الباحثين»، في معالجة بعض مصطلحاته، وهي واضحةٌ في بيان تبنّيها المعنى المتسع لمصطلح التاريخ وحدوده الموضوعية عندما تقول (ص:9): «وقد احتوى هذا العمل على شرح موجز للمصطلحات العثمانية التاريخية... سواء أكانت مصطلحات إدارية أو اجتماعية أو مالية أو اقتصادية أو جغرافية، أو عسكرية... إلخ».

إنّ تحليل العنوان والمقدّمة يكشف عنْ وعي بطبيعة الانتماء المعرفي لهذا العمل المرجعي إلى مجال المعجمية المختصة بحقل مصطلحات التاريخ الإسلامي في حقبةِ العثمانيين من منظورٍ موسوعي.

2/ البنيةُ الكبرى للمعجم:

ضمّ هذا المعجم في بنائه قسميْن أساسيّين، هُما:

المقدّمة.

ب – متن المعجم.

وفيما يلي فحصُ هذين القسمين من منظور الصناعة المعجمية الحديثة:

أ/ مقدّمة المعجم/ أو واجهته:

تصدّرت مقدّمةُ المعجم بين يدي متْنِه، وضمّت المعلومات التالية:

أولًا: تعيين طبيعة الانتماء المعرفي للمعجم، بما هو معجمٌ موسوعي مختصّ بالمصطلحات التاريخية العثمانية من منظورٍ متّسع الحدود الموضوعية للمفهوم من مصطلح التاريخ الإسلامي.

ثانيًا: بيان السبب والغرض الذي دفع صاحبه إلى إنجازه، وهو السببُ المتمثّل في محاولة معالجة النّقص الظاهر في معاجم المصطلحات التي تعالج التاريخ العثماني، يقول (ص:8): «والحقيقة أن قلّة وجود المراجع في هذا الباب سببٌ كافٍ للاهتمام به»؛ أي بالعناية بخدمةِ مصطلحيّة التاريخ العثماني.

ثالثًا: بيان فائدة هذا المعجم، وحدود ما يقدّمه من معلومات، تقول المقدّمة (ص:9): «إنّ فائدة هذا المعجم لا تكمنُ في شرح المواد الواردة فحسب، ولا في ذكر المراجع التي استقى منها الباحثُ معلوماته بالعودة إليها لَمن يريد التوسّع في الموضوع، وإنما تكمن أيضًا في تصحيح الأخطاء التي وقع فيها بعضُ الباحثين من شراح المواد الواردة فيه».

رابعًا: بيان بعض عناصر منهج المعجم.

خامسًا: بيان بعض مميزات المعجم.

سادسًا: بيان حدود ما تضمّنه المعجم من مادّة مداخله، واتساع المفهوم الخاص فيه بالتاريخ الإسلامي الذي يغطي الأفكار والإدارة والاجتماع والاقتصاد... إلخ.

وقد أخلّت المقدّمة بعددٍ من المعلومات الأساسية التي يلزم ظهورها فيها، من مثل:

أولًا: عدم الدّقة في بيان نظام ترتيب المداخل خارجيًّا وداخليًّا؛ إذْ قال (ص:9) عن المداخل: «إنّه تمّ ترتيبها حسب الحروف الأبجدية».

ثانيًا: عدم بيان حدود المعلومات الواردة تحت المداخل وتنظيمها في كلّ مدخل.

ثالثًا: غياب إرشادات الاستعمال.

رابعا: غياب النص على طريقة جمع مادة المعجم من مصادرها.

ب/ متنُ المعجم:

رتّبت مداخلُ هذا المعجم ترتيبًا هجائيًّا ألفبائيًّا جذعيًّا؛ أي من دون تجريد، وراعى منطوق المصطلح في اللغة العربية أولًا، ثمّ في اللغة التركية ثانيًا؛ من طرق الترجمة التي وضعها للمداخل العربية باللغة التركية، وهو ما يجعله ذا سمةٍ ثنائية، ويبدو عدم اعتباره «ال» في ترتيب المداخل، وقد غاب عن المعجم بعض الفصول التي لم يورد فيها مصطلحات؛ ولذا جاء في ستةٍ وعشرين فصلًا فقط من دون معالجة لفصول الحروف التالية: (الثاء المثلثة، والظاء المعجمة)!

وعلى الرغم من الحرص على دقّة الترتيب الخارجي الألفبائي والداخلي، فإن ثمّة اضطرابًا أصاب هذا الترتيب، فوردت مداخلُ في غير مواضعها المظنونة، من مثل:

وقوع المدخل: آبانوز، (ص:11) قبل المدخل: آبادي، (ص:11)!

وقوع المدخل: استركون، (ص:29) قبل المدخلين: أسامة/ واسبنجه، (ص:29)!

ووقوع المدخل: أسوابجي، (ص:30) قبل المدخل: أسهام، (ص:31) مع أنه التزمَ في الترتيب إيرادَ الهاء قبل الواو، كما ظهر في فهرست محتوياته، فقد جاءت مداخل حرف الهاء في (ص:226) ومداخل حرف الواو في (ص:227)! [انظر أمثلة أخرى كذلك في: (ص:54) (وقع أباش بيكباش، قبل: باش بلوك/ ووقع في (ص:57): باليمز، بعد: يالا/ ووقع في (ص:62): بشلك، بعد: بشمقدار، وبشه، وبشيك ألابي)! وغير ذلك!

وتحليلُ معالجة متن المعجم كاشفٌ عن بعض الانتقادات من مثل:

أولًا: غياب الملاحق مع أهميتها في مثل هذا النوع من المعجمات.

ثانيًا: وقوع اضطراب وخللٍ في الترتيب الداخلي لعددٍ من المداخل في الفصول.

ثالثًا: عدم ترقيم المداخل، مع أنه ذكر كثافتها في واجهة المعجم عندما قال: (ص:9) ويضمّ هذا المعجم (1150) مادة».

3/ البنيةُ الصغرى للمعجم:

يتّضح من فحص البنية الصغرى لهذا المُعجم التركيز على معلومات التعليق على المعنى بصورةٍ أساسية. صحيح أنّ ثمّة عناية ببعض معلومات التعليق على شكل المداخل، لكنّها جاءت قليلةً غير مستوعبة للمعلومات الواجب توافرها، وفيما يلي محاولةٌ لفحص معالجة المعجم لنوعي معلوماتِ التعليق على المداخل:

معلوماتُ التّعليقِ على الشكل:

خطا هذا المعجمُ خطوةً جيدة تتعلّق باطراد ظهور بعض معلومات التعليق على شكل المداخل، وهو الذي تمثّل في انتظام ظهور معلومات

الضبط (النطق) وتصحيح الإملاء (الهجاء) بعمليةٍ واحدة تمثّلت في كتابة المكافئ التركي أمام المصطلح العربي، وهو مكافئ نطقيّ في الغالب وليس ترجميًّا، وقد ظهر أنّ الهدف منه هو الضبط والهجاء، يقول في المقدّمة (ص:9): «ولقد أوردنا عناوين مداخل مواد الكتاب باللغة العربية واللغة التركية الحديثة؛ ذلك أنّ الباحث قد يودّ الاطلاع على المادة من مصدر آخرَ باللغة الأصل، فيصل إليها مباشرة من خلال معرفته بالإملاء التركي الحديث الذي تدوّن به المراجع التركية المعاصرة، بالإضافة إلى الإلمام بنطق الأتراك وبالتالي العثمانيين لتلك المصطلحات».

ومِن أمثلة ذلك:

. ص: 25/ أبرو: Ebru = فنّ تطريز الأوراق وصبغها.

. ص:30/ أستمارة: Estimre= عملية تحديد حجم البراميل ووزنها.

. ص:90/ حبة: Habba= مقاس وزني يساوي 71 ملجم.

وكما نرى، فإنّ انتظام ظهور المكافئ التركي أمام المدخل العربي واطّراده خطا بمعلوماتِ التعليق على الشكل خطوةً جيدة ينبغي أن تقدّر لصنيع هذا المعجم.

وإنْ عاب هذا البعد غياب وضع قائمةٍ لرموز الكتابة الصوتية تكون مفتاحًا للمُتعامل مع المعجم من هذا الجانب!

أمّا المعلومات الصرفية بما هي عنصرٌ من عناصر التعليق على الشكل فقد جاءتْ غيرَ مطّردة ولا منتظمة، حيث غابت العنايةُ بها في غالب المداخل، وإن ظهرت في مرّات قليلةٍ نادرة، من مثل:

. ص: 13/ الآخية: مفردها: آخي: مؤسسة اجتماعية لمساعدة الفقراء.

. ص: 63/ بقجة: جمع: بقج = قطعة من القماش للف الأغراض وحملها.

. ص: 71/ التتاري: صيغة نسب.

[وانظر كذلك: ص: 23 (آلايلي= نسب/ ص:27 أراضي= جمع] وغير ذلك.

ب - معلوماتُ التّعليق على المعنى:

يكشف فحصُ معالجة معلومات ما تحت المداخل في هذا المعجم عن توجّه عناية بدرجةٍ واضحة بمعلومات التّعليق على المعنى، موزّعة على شرح المعنى وتعريف المداخل، وبيان تأصيلها، وبيان مستويات استعمالها، كما يلي:

استعمل المعجمُ في غالب شروحه لمداخله طريقة الشرح بالتعريف المحكم الذي يحرصُ على جمْع السّمات الدّلالية المميزة، وهو أمرٌ مُمتدح في شروح المداخل في المُعجمات المختصة أو الاصطلاحية.

ومِن الأمثلة الدّالة على ذلك:

. ص: 72/ تحريرTahrir= الإحصاءات التي كانت تجريها الدولة العثمانية على الأراضي التي افتتِحَت حديثًا، حيث كانوا يسجّلون تلك الأراضي وملكيتها ونظام التصرّف فيها بغيةَ تحديد نسبةِ الضرائب عليها. وكان بموجب القانون العثماني يجب إجراءُ إحصاءٍ من هذا القبيل كلّ ثلاثين سنة، وقد يتجاوز هذه المدّة.

وتحليلُ هذا النموذج كاشفٌ عمّا قرّرناه بشأن التوصل إلى تعريف المداخل بتوظيف طريقةِ الشّرح بالتعريف مشفوعًا بسمةٍ موسوعيّة تعنى ببعض المعلومات التفصيلية من مثل تواريخ إجراء الإحصاء، والهدف منه، وطريقة الإشراف عليه، ورتبة المشرف على إجرائه. وهذه المعلوماتُ

الموسوعيّة منحت هذا المعجمَ بعضَ صفات الموسوعة التي تحرصُ على التعليم، لا مجرّد المساعدة.

أمّا المعلومات الاشتقاقية فقد توجّهت في غالبها إلى بيان تأصيل المداخل، وبيان لغاتها الأصلية التي انْتقلت منها إلى مصطلحيّة التاريخ العثماني بالأساس، ومن أمثلة ذلك:

. ص: 13/ يذكر أنّ الكلمة: آخي جاءت من التركية والمصادر تشير إلى أنها مأخوذةٌ من العربية.

. ص: 15/ آغا: من أصل فارسي= السيد، والضابط.

. ص: 20/ آقجة: أصلها مغولية= قطعة صغيرة من الفضة (نقد).

. ص: الأفندي: كلمة رومية- بيزنطية= المتعلم والمثقف.

. ص: 59/ برت: كلمة عربية، أصلها من البراءة= الرسالة، والفرمان الصادر للتعيين أو التشريف.

ففي هذه الأمثلة وغيرها نلاحظ تنامي العناية بمعلومات التأصيل والاشتقاق بهدفِ التّهيئة والتمهيد بين يدي التعريف، لتحقيق كمال تنوير المعنى قبل شرحه وتعريفه، وممّا يدعم هذا المسلك الجيد العناية ببعض المعلومات التأريخية التي تقترب بهذا المعجم ليكون معجماً موسوعيًّا شبه تاريخي؛ نظرًا لعناية في كثيرٍ من تعليقات المداخل بتأريخ ظهور بعض الدّلالات.

أمّا معلومات مستوى الاستعمال فقد ظهرت ملامحُ العناية بها في صورٍ عديدة، يمكن إجمالُها في الصور التالية:

أولًا: التعبير بين يدي التعريف بتعبير من مثل: مصطلح/ من مصطلحات كذا.

ثانيًا: بيان الحقل الفرعي المنضوي تحت حقل التاريخ العثماني المجال العام

ثالثًا: بيان المجالات الضيقة المحدّدة لدلالات استعمال عددٍ من المداخل بصورة صريحة يستعمل فيها تسمية المجال باسمه المعرفي.

رابعًا: الاكتفاءُ ببيان مستوى الاستعمال عن طريق قيود التعريفات، ومن الأمثلة الدّالة على ما نقرّره هنا ما يلي:

. ص: 15/ آغا: مصطلح استعمله الأتراك لدلالاتٍ كثيرة، منها: الضبّاط الأميون/ وفي آخر العهد العثماني أصبح يطلق على صاحب المكانة العالية.

. ص: 16/ آغا بك: مصطلح يُستخدم للأخ الكبير.

. ص: 22/ الأقجة الموقوفة: مصطلح خاصّ في المالية العثمانية= للمبالغ المخصصة لمصروفٍ معيّن لم تصرف.

. ص: 25/ إجارة واحدة: مصطلح خاصّ استعمل لتعبير عن تأجير عقار وقفي لمدّة معينة.

. ص: 65/ بلوط: من المصطلحات المستخدمة في فنّ التذهيب، وهو يستعمل للدلالة على الأشكال المشابهة للثعابين، أو الفيوم.

. ص: 81/ الجباية: مصطلحٌ خاصّ بالأوقاف بدأ استعماله في عهد بايزيد الثاني= إدارة واردات الأوقاف بعد تقسيمها إلى أقسام.

وتحليلُ عناية المعجم بمعلوماتِ التعليق على المعنى يكشف عمّا يلي:

أولًا: تزايد ملامح العناية بها مقارنةً بغيرها من معلومات التعليق على الشكل.

ثانيًا: تزايد صور اطّرادها في كلّ مدخلٍ تقريبًا.

ثالثًا: تزايد صور انتظامها، حيث ظهرت معلوماتُ التأصيل ومستوى الاستعمال بين يدي التعريفات والشروح بما هي مقدّمة وتمهيد لبيان المعنى.

رابعًا: تزايد ظهورُ الالتحام بين معلومات التعليق على المعنى بحيث بدتْ وحدةً واحدة تستهدف تنويرَ المداخل والنهوض بتعريف معانيها.

4/ مصادرُ المعجم:

لعلّ التوثيق كان أظهر ملامح عصرية هذا المعجم، ووفائه بتطبيقات الصناعة المعجميّة الحديثة، فقد اتّسمت المعالجة التوثيقية لمادة المعجم بما يلي:

أولًا: الاطّراد، بحيث ظهر توثيقُ الاستشهادات المرجعية في كلّ التعليق على كلّ مدخل.

ثانيًا: الانتظام، بحيث ظهر توثيقُ الاستشهادات المرجعية في موضعٍ بعينه من التعليق هو آخر التعليق على المدخل.

وقد وثّق هذا المعجمُ مادّتَه من مجموعة ممتازة من المصادر الأصلية، ويأتي في مقدّمتها مجموعةٌ من معاجم المصطلحات التاريخية المختصة بمصطلحية التاريخ الإسلامي، من مثل:

مصطلحات تاريخية مستعمَلَة في العصور الثلاثة: الأيوبي والمملوكي والعثماني، إبراهيم الكيلاني. [انظر: ص: 63/ 64/ 73] وغيرها.

معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، لمحمد أحمد دهمان. [انظر: 63/ 64/ 65/ 71] وغيرها.

بالإضافةِ إلى مجموعة من المصادر الأصلية في التاريخ العثماني، من مثل:

- تاريخ الدولة العثمانية، لمحمد فريد. [انظر: ص:76].

في أصول التاريخ العثماني، للدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفي. [انظر: ص:76].

وقد نهضتْ أمثال هذه المصادر بمجموعةٍ من الوظائف، هي:

أولًا: الوظيفة التأسيسية التي أمدّت المعجم بمادة بنائه وتكوينه.

ثانيًا: الوظيفة الاستدراكية التي صمّمت مجموعة من المعلومات التي أراد صاحب المعجم أن يصحّحها في الاستعمال المعاصر لعددٍ من المداخل.

ثالثًا: وظيفة الموثوقية، وهي واحدةٌ من أهمّ ما منح هذا المعجم درجةً عالية من الثقة في محتواه ومادته (مداخل/ وتعليقات).

(1/2–أ - 4)

موسوعةُ المصطلحاتِ التاريخية العثمانية

(عثماني/ تركي/ عربي) للدكتور لطفي المعوش 2012م

1/ الانتماءُ المعرفي للعمل:

ينتمي هذا العملُ إلى المجال المختصّ بمصطلحية التاريخ الإسلامي المحقبة بعصرٍ واحد، وهو معجمٌ مختصّ ذو صبغةٍ موسوعية، وليس موسوعة بالمعنى الدقيق، كما سيتّضح. وهو ما يعني أنه عملٌ مرجعي مساعد، وليس للتعليم بتحكيم معيارٍ شديدِ الظهور يتعلّق بقصر التعليقات التي تحت المداخل.

وهذا الانتماءُ المعرفي للمعجم مدعومٌ بأمريْن، هُما:

أولًا: العنوان الذي جاء فيه من القيود ما يدعم هذا الانتماء، فهي حدّدت المجال ولغته بقيدي «المصطلحات» و»التاريخية»، وحدّدت عدم الاستيعابية أو التحقيب بعصرٍ واحد بقيد «العثمانية»، ثمّ حدّدت طبيعة لغة المداخل الثلاثية بذكر اللغاتٍ في العنوان الفرعي: (عثماني/ تركي/ عربي).

ثانيًا: خطابُ المقدّمة:

ورد في المقدّمة ما يدلّ دلالةً واضحةً على الانتماء المعرفي لهذا المعجم إلى مجالِ مصطلحيّة التاريخ الإسلامي في حقبةٍ بعينها، ومن تلك النصوص:

. ص: ح/ «إنّنا نتناول مصطلحات تاريخية».

. ص: ط/ «أعود وأشدّد على المصطلح التاريخي العثماني - فهو مثل باقي المصطلحات العلمية من حيث الدقة».

. ص: ح/ «إنّ ما يسمى بالمصطلح التاريخي العثماني الذي يتعسّر فهمه اليوم على الدارسين وغير المختصّين بالتاريخ العثماني لا يمكن تفسيرُه وفهمُ معناه إلّا من خلال التاريخ العثماني».

. ص: ط/ «إنّني وضعت المصطلح التاريخي باللغة العثمانية، ومقابلة باللغة التركية الحديثة وتحته شرحه باللغة العربية».

إنّ مجموع هذه النقول تقطعُ بقصد المصنّف ووعيه بطبيعة الانتماء المعرفي لهذا المعجم إلى مجالِ مصطلحيّة التاريخ الإسلامي المحقب بعصرٍ واحد، وهو مع ذلك ذو سمةٍ موسوعية ومتعدّد اللغات، ويغطي حقولًا معرفية كثيرة منضوية تحت مفهوم التاريخ الإسلامي بحدوده الموضوعية المتّسعة، سياسية، واقتصادية واجتماعية وثقافية وحضارية، وغيرها.

2/ البنيةُ الكبرى للمعجم:

جاءت البنيةُ الكبرى لهذا المعجم مكوّنةً من ثلاثة أقسام، هي:

المقدّمة (واجهة المعجم).

ب – متن المعجم.

ج – كشافات المعجم.

وفيما يلي تحليلٌ لما تضمّنته هذه الأجزاء المكونة لبنيته الكبرى:

واجهةُ المعجم:

جاءت واجهةُ المعجم متضمّنة مجموعةً من المعلومات اللازم توافرها فيها، وقد توزّعت هذه المعلومات على ما يلي:

أولًا: تعيينُ طبيعة المعجم، بما هو معجم مختصّ بمصطلحات تاريخ حقبةٍ بعينها من عصور التاريخ الإسلامي، وهي فترةُ العثمانيّين. وهي الطبيعة التي سبق التّدليل عليها بنصوصٍ واضحة من المقدّمة في تحليل الانتماء المعرفي لهذا العمل.

ثانيًا: بيانُ الدواعي والأغراض وراء هذا العمل، وتمثّلت أهداف المعجم في:

خدمة المجال المعرفي الذي تتنزّل فيه وهو تاريخ العصر العثماني.

خدمة المجال التعليمي بالتّيسير على دارسي تاريخ الدولة العثمانية، تقول المقدّمة (ص:ح): «بدت الفكرة (فكرة إعداد المعجم) أكثرَ إلحاحًا من أجل توضيح هذه المصطلحات والتعابير للطلاب» الذين يدرسون تاريخ الدولة العثمانية.

تكملة المنْجز السابق في مجال معاجم المصطلحات التاريخية العثمانية.

ثالثًا: بيان قطاع من المصادر المختصة التي اعتمد عليها (ص:ح،ط).

رابعًا: بيان اللغة المستعملة في المعجم، وأنّ مداخله عثمانية/ تركية، والتعليقات عليها بالعربية.

خامسًا: صناعة قائمةٍ بالاختصارات المستعملة في المعجم (ص:ك)، وبعض من إرشادات الاستعمال، في صورة تنبيهات (ص:ك) وفوائد صوتية (ص:ن)!

وهذه المقدّمة تمثّل خطوةً ممتازة في تصوّر صانعي المعجمات الاصطلاحية في مجال التاريخ الإسلامي بشكلٍ عام، والمحقب بعصرٍ واحد بشكلٍ خاص. ومع ذلك فإنّ بعض الانتقادات يمكن أن توجَّه إليها كما يلي:

أولًا: نقص في بيان منهج ترتيب مداخل المعجم.

ثانيًا: نقص في بيان المصادر التي اعتمدها بصورةٍ تفصيلية.

ثالثًا: نقص وتشتّت في بيان أسلوب جمع المادة، وتحريرها، وبناء التعليقات تحت المداخل.

ب/ متنُ المعجم:

بني هذا المعجمُ على رعايةِ النظام الألفبائي الجذعي؛ أي وفق منطوقِ المصطلحات/ المداخل، وهو ما ترجم إلى فصول على حروف المعجم/ ضمّ كلّ فصل مجموعةَ المصطلحات المبدوءة بهذا الحرف الذي خصّص له الفصل هذا أو ذالك.

ويبدو أنّه بنى الفصولَ وفق الألفبائية العربية ترتيبًا مختلطة بالألفبائية العثمانية رعايةً وتجسيدًا، فجاء المعجمُ في سبعة وعشرين فصلًا، وقد نقصت من الفصول تمثيلاتُ حروف: الثاء المثلثة، والظاء المعجمة، وزاد فصل

للجيم التركية (ج)= (C) التي ليس لها نظير في العربية، وأقرب صورِ التمثيل النطقي لها هو الجيم الشامية أو الشين المجهورة! (ص:107)

وهكذا جاء الترتيبُ الخارجي ألفبائيًّا جذعيًّا وفقَ الترتيب العربي لمنسقي حروف المعجم لا الترتيب العثماني/ التركي.

أمّا الترتيبُ الداخلي فقد التزم أيضًا تطبيقات النظام الألفبائي؛ أي مراعاة إيراد المداخل وفقَ ترتيب الحروف الألفبائية في الثواني والثوالث، فالمصطلحات المبدوءة بحرف الباء الموحّدة مثلًا روعي في ترتيبها الداخلي مجيء ما أوّله باء موحدة مع الألف أولًا، ثمّ ما كان مع الباء الموحّدة ثانيًا، ثمّ ما كان مع التاء المثناة الفوقية ثالثًا... إلخ.

ومع ذلك فإنّ ثمّة انتقاداتٍ يمكن ملاحظةُ أمثلة عليها تتعلّق بما يوحي ببعض اختلالات الترتيب:

ص: 112/ وقوع المدخل (حاجي بكتاش) قبل المدخل (حاجه كان ديوان همايون)، مع أنّ فصل الهاء (ص:312) في ترتيب فصول المعجم سابقٌ لفصل الياء المثناة (ص: 317)! وكذلك وقوع المدخل (جبلي، ص:100/ قبل المدخل)!

لكنّ الملاحظ في الحقيقة قلّة أمثلة الاضطراب في الترتيب الداخلي على كلّ حال.

ويتعلّق بنظام الترتيب مسألة مهمّة جدًّا هي أنه معجم للفهم والاستيعاب، بمعنى أنّ ترتيب المداخل وفق اللغة العثمانية والمستعمل المفترض للمعجم هو المستعمل العربي، ومن ثمّ فإنّ الترتيب المفتتح بمداخل عثمانية تحتها شروح وتعليقات عربية تستهدف تحقيقَ الفهم والاستيعاب

وتحصيل المقصود من دلالات هذه المصطلحات في الأساس، وهو الأمرُ الذي نبهت إليه الكلمة الكاشفة التعريفية للمعجم عندما قرّرت: "وبما أنّ المؤلف لا يريد أن يستفيدَ من عمله الباحث التركي فقط، فإنه جعل المصطلح العثماني أولًا، والتركي ثانيًا، والعربي - إن وجد - ثالثًا، وفي كلّ الحالات جاءت الشروحُ والتعريفات باللغة العربية».

ج/ كشافاتُ المعجم:

ضمّ المعجمُ في قسم الكشافات (الفهارس) - فهرسيْن، هُما:

أولًا: فهرس المراجع، ووزّعها على أربعة أنواع، هي:

1 - معاجم وموسوعات أجنبية.

2 - معاجم وموسوعات عربية.

3 - كتب ومراجع أجنبية.

4 - كتب ومراجع عربية.

ثانيًا: فهرس المحتويات، ووزّعها تفصيلًا على محتويات المقدّمة من التنبيهات والتمهيدات والأبجدية التركية، ومقابلها العربي/ وفوائد صوتية) وفصول الموسوعة، والفهرس الأوّل مهمّ في تحليل المصادر المعتمدة في جمع مادة المعجم، وبناء معلوماته.

3/ البنيةُ الصغرى للمعجم:

يكشف تحليلُ معلومات ما تحت المداخل في هذا المعجم عن أمرٍ ظاهر، هو العناية بمعلومات التعليق على المعنى بصورةٍ أساسية، في ظلّ انحسارٍ وتراجع تأمين لمعلومات التّعليق على الشكل، باستثناء واحد فقط متمثّل في رعاية

المعلومات الصوتية الخاصّة ببيان نطق المداخل في اللغة العثمانية/ التركية، وهي الرعاية التي نهضت بها النظام كتابة المداخل بالتركية العثمانية، ثمّ بالتركية الحديثة على المتابعة والولاء، وهو أمرٌ ظاهر في العناية بضبط المداخل وهجائها ونطقها باستعمال الكتابة الصوتية الموسّعة؛ أي بالحروف المكبرة.

أمّا عناصر التعليق على المعنى، فقد تركّزت في أمرين أساسيّين، هُما:

أولًا: معلومات التأصيل ومستوى الاستعمال.

ثانيًا: معلومات شرح المعنى.

وممّا يثير الانتباهَ انتظامُ معلومات التأصيل في المداخل التي قرّر المعجم بيانها، تأصيلها بطريقة ملتزمة، تمثّلت في:

وضع اللغة أصل المدخل في صورةٍ اختصارية سبق بيانها في المقدّمة (ص: 7).

ثمّ إيراد المعنى المقصود من المدخل بطريقة من طرق شرح المعنى، وفيما يلي أمثلةٌ كاشفة عن ذلك:

ص: 235/ «قائمقام: kasmmekam

عر= هو الموظف الذي يحلّ محلّ الوظائف.

وهناك قائمقام الصدارة العظمى، وقائمقام استانبول".

ص:236/ قابوجي:kapici

فا - تر: البواب: أطلقه العثمانيون على الحارس الذي كان مكلفًا بحراسة بوابات القصور السلطانية والديوان الحكومي؛ وكان ينتمي إلى طائفة عسكرية.

– ص:245/ القصبةkasaba

عر – تر: هي الأماكن الأهلة، وتضمّ من أربعمائة إلى خمسمائة داره مدينة صغيرة.

في هذه الأمثلة يتّضح لنا العناية بمعلومات التعليق على المعنى المتعلقة ببيان التأصيل، حيث أظهر التعليقُ على المداخل عربية المدخل (قائمقام)، وفارسية وتركية المدخل (قابوجي)، وعربية وتركية المدخل (قصبة)، وهي المعلومات التي انتظمت الإشارة إليها بالرموز الاختصارية للغات أصول هذه المداخل.

أمّا شرح المعنى، فقد التزم المعجمُ استعمالَ طريقين متداخلين كثر توظيفهما معًا، هُما:

أولًا: طريقة الشرح بالتعريف المُحكم الذي يجمع السّمات الدلالية المميزة لكلّ مصطلح.

ثانيًا: طريقة الشرح بالمرادف الذي يدلّ على معنى المصطلح بكلمة مساوية على جهة التعريف.

وهو ما اتّضح من طرق شرح المداخل الثلاثة الممثّل بها هنا؛ فقد عرف مصطلح القصبة بالطريقتين؛ أي طريقة الشرح بالتعريف، ثمّ بذكر مرادفٍ مساوٍ هو: "مدينة الصغيرة".

ويلحظ فيما تحت المداخل نوعُ عنايةٍ في أحيان كثيرة بمعلومات بيانِ مستوى الاستعمال، وقد تنوّعت هذه المعلومات على النحو التالي:

أولًا: مستوى الاستعمال الخاصّ بالحقل المعرفي الفرعي المنضوي تحت مفهوم التاريخ الإسلامي المتّسع، كما رأينا في بيان ارتباط مفهوم مدخل

الفابوجي بالحقل العسكري بقوله: "وكان ينتمي إلى طائفة عسكرية".

ثانيًا: مستوى الاستعمال الخاصّ بالحقبة الزمنية للمراد من المداخل/ المصطلحات، فهو في كثيرٍ من الأحيان ينصّ على انتماء المدخل إلى الحقبة العثمانية كما نرى في عبارة أطلقه العثمانيون" في التعليق على معنى المدخل (قابوجي).

وممّا يؤخذ على تطبيقات البنية الصّغرى في هذا المعجم ما يلي:

أولًا: النقص الواضح المتعلّق بمعلومات الشكل، حيث غابت المعلومات الصرفية تمامًا.

ثانيًا: تفاوت وجوه العناية بمعلومات التعليق على المعنى من مدخل لآخر.

ثالثًا: الاضطراب في تنظيم معلومات التعليق على المعنى.

رابعًا: غياب استعمال الموضّحات البصرية من طريق شرح المعنى مع أهميتها البالغة لعددٍ من المداخل المُنتمية لبعض الحقول الفرعية كالحضارة مثلًا.

4/ مصادرُ المعجم وتوثيقُ المعلومات:

أشار المعجمُ إلى مصادر جمع مادته وبناء معلوماته مرّتين:

الأولى: جاءت عابرةً ناقصة في واجهة أو مقدّمة المعجم.

الأخيرة: جاءت وافيةً في الفهرس الأول الخاص بالمراجع.

وقد تبيّن من تحليلها اعتمادُه على مصادر أصلية في باب مادة المعجم، حيث اعتمد على مجموعةٍ مختصّة من معجمات المصطلحات التاريخية المحقبة

التي عنيت برعاية المصطلحات التاريخية العثمانية، من مثل: عمل الدكتور سهيل صابان: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية الذي سبق فحصه في هذا المبحث، وعمل الدكتور حسان حلاق وعباس صباغ: المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية الذي سيرد تحليله في المبحث التالي، وعمل الدكتور حسين مجيب المصري: معجم الدولة العثمانية، بالإضافة إلى عددٍ من المعجمات اللغوية التركية، وعددٍ من أدبيات التاريخ العثماني. وتحليلُ مصادر هذا المعجم يكشف عن التقدم الذي أحرزه في باب الاعتماد على المصادر الأصيلة في المجال المعرفي الخاص به.

أمّا من جهة توثيق المداخل وما تحتها من معلومات، فقد أخل المعجم بتوثيق كلّ مدخلٍ ممّا قلّل من شرط الموثوقية التفصيلية.

كما فاته الاعتمادُ على عددٍ من معاجم المصطلحات التاريخية المتصلة بمجاله المعرفي والزمني الضيقين، من مثل: غياب عملي الدكتور أحمد السعيد سليمان: تأصيل ما ورد في الجبرتي من الدخيل، والدكتور إبراهيم الكيلاني: مصطلحات تاريخية مستعملة في العصور الثلاثة: الأيوبي والمملوكي والعثماني - وهُما عملان يقعان في المدرسة المعجمية نفسها، كما ظهر من تحليلهما في هذا المبحث.

(1/ 2 - ب)

مدرسةُ المعاجم المحقبة الألفبائية

(العصور المختلفة)

يقصدُ بمدرسة المعاجم المحقبة (العصور المختلفة) تلك التي ضمّت معجمات لمصطلحاتٍ تاريخية لعددٍ من العصور أو الحقب أو الدول المنْضوية

تحت الحدود الزمنية للمفهوم من مصطلح التاريخ الإسلامي، وقد وصل إلينا من معاجم هذه المدرسة ما يلي:

تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، للدكتور أحمد السعيد سليمان، 1979م.

مصطلحات تاريخية مستعملة في العصور الثلاثة: الأيوبي والمملوكي والعثماني، للدكتور إبراهيم الكيلاني، 1992م.

المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية، للدكتور حسان حلاق، والدكتور عباس صباغ، 1999م.

وفيما يلي تحليلٌ لهذه المعاجم من منظور التصنيف والنقد المعجميّين:

(1/2 - ب - 1)

تأصيلُ ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل
للدكتور أحمد السعيد سليمان، 1979م

1/ الانتماءُ المعرفي للمعجم:

ينتمي هذا المعجمُ إلى المعاجم غير المستوعبة من جانبين، هُما:

أولًا: وقوفه عند مصطلحاتِ مجموعةٍ معينة من حقب التاريخ الإسلامي؛ ومن ثمّ فإنّه لم يقصد إلى استيعاب مصطلحيّة التاريخ الإسلامي على امتداده.

ثانيًا: وقوفه عند المصطلحات أو الألفاظ الدخيلة معنيًّا بتأصيلها فقط.

وبهذا يكون الحكمُ عليه بأنه معجم مختصّ بمصطلحات بعينها في حقل التاريخ الإسلامي المختصّ بمجموعة بعينها من عصوره - صحيحًا.

ويشهدُ على هذا ما يلي:

أ - العنوان. ب - خطاب المقدمة.

يشير تحليلُ العنوان إلى طبيعة الانتماء المعرفي للمعجم، بحيث يظهر أنه مختصّ بألفاظ بعض حقب التاريخ الإسلامي، وهو ما يعكسه وضع كتاب (تاريخ الجبرتي) بما هو واحدٌ من أهمّ مصادر التاريخ للعصرين المملوكي والعثماني تعيينًا.

كما يشير العنوانُ إلى طبيعة الألفاظ المقصود التعليق عليها، وهي الألفاظ الدّخيلة التي ظهرت في مصطلحيّة تاريخ هذه المرحلة من التاريخ الإسلامي بقصد تأصيلها، وبيان لغاتها الأصول التي انحدرت منها.

والمعجمُ يتوسّع فيذكر بجانب التأصيل المعاني وتحوّلاتها حتى استقرت في المعجمية المختصة بتاريخ هذه المرحلة.

أمّا خطاب المقدّمة فقد كان أكثرَ وضوحًا في بيان الانتماء المعرفي لهذا المعجم، فقد ظهر فيها ما يدلّ على انتمائه إلى المدرسة المحقبة الممتدة العصور، يقول الدكتور أحمد السعيد سليمان (ص:3): «فإنّي حرصت في هذه الرسالة على تتبّع كلّ اصطلاح أو لفظ لغوي معنى ورسماً من لدن ظهوره في العصور الوسطى أو قبل ذلك إلى أنْ بلغ الجبرتي» ففي هذا النصّ يظهر امتداد العصور التي يغطيها المعجم بما جمعه من ألفاظ ومصطلحات تاريخية. ثمّ إنّ المعجم فيما يظهر معجمٌ مختصّ بما جمعه من «كلّ اصطلاح» ظهرَ في العصور الوسطى أو قبلها إلى أن بلغ الجبرتي.

وهو بذلك من الأعمال المرجعيّة المساعدة التي سعى صاحبها إلى (ص:4) الإسهام في تيسير قراءة الكتب العربية (التاريخية) الحافلة بالدخيل».

2/ البنيةُ الكبرى للمعجم:

جاء هذا المعجم مكوّنًا من ثلاثة أجزاء، شكّلت بنيته الكبرى أو هيكله، وهي:

أ - واجهة المعجم. ب - متن المعجم. ج - ملاحق المعجم.

وفيما يلي تحليلٌ لما تضمّنته هذه الأجزاء الثلاثة سعيًا للوقوف على حدود ما تمتّعت به بنيته الكبرى من خصائص:

واجهةُ المعجم:

ضمّت مقدّمة هذا المعجم مجموعةً من المعلومات المهمّة كان هدفها تعريف المستعملين بطبيعته ومميزاته، وهي كما يلي:

أولًا: طبيعة المعجم والانتماء المعرفي له والغرض منه، وقد كشفت المقدّمة عن أنه عملٌ مرجعي، هدفُه مساعدة قرّاء المصادر التاريخية « (ص: 3) العربية المحرّرة في العصور الوسطى وفي أوائل العصر الحديث فيما يعترضهم من كلم معرب أو دخيل» بتفسيرها وتأصيلها لهم، ثمّ بيّن أنه معجمٌ مختصّ بمصطلحات مجموعة من عصور التاريخ الإسلامي.

ثانيًا: بيان أصول مادّة هذا المعجم، وأنه مستلٌّ من عملٍ أكبر منه لم يتهيّأ لصاحبه أن يتمّه وينشره، يقول (ص: 5) «وهذه الرسالة (المعجم) مستخرجة من: المتدارك؛ فقد كان تاريخ الجبرتي من مصادره، استخرجت منه كثيرًا من الكلم التركي، وكثيرًا من مصطلح التاريخ العثماني».

ثالثًا: بيان مجموعة من منهج الجبرتي في التعريب.

رابعًا: التوسّع في مفهوم الدخيل: ليضمّ المعرب، والعربي في لفظه الذي تطور دلاليًّا، يقول (ص:7): «وقد اعتبرت هذا كلّه - على عروبته - دخيلًا؛ لأنّ العرب لا تعرفه، ولم يردْ بهذه المعاني في معجمات العربية».

خامسًا: بيان منهج ترتيب المداخل، وهو الترتيبُ الألفبائي الهجائي الجذري الجذعي، يقول: «وقد رتّبت الكلمات ترتيبًا أبجديًّا (يقصد ألفبائيًّا) في أبوابها بحسب الاشتقاق؛ فالمتاركة في (ترك) والمتفرقة في (فرق) والتمسك في (مسك)... إلخ».

ولمّا كانت الألفاظ الأعجمية من لغاتٍ غير اشتقاقية جاءت في بابها تبعًا للحرف الأول منها، وإن لم يوضّح منهجية التعامل مع هذا القطاع من الكلمات في الترتيب.

سادسًا: بيان بعض مصادر جمع مادة المعجم.

وقد أخلّت المقدّمة ببعض ما يلزم توافرُه فيها، من مثل:

أولًا: عدم الدقّة في بيان منهج ترتيب المداخل.

ثانيًا: عدم ذكر طريقة جمع مادة المعجم.

ثالثًا: عدم ذكر إرشادات الاستعمال.

ب/ متنُ المعجم:

ضمّ متنُ المعجم ستةً وعشرين فصلًا على عدد حروف المعجم وفق الترتيب الألفبائي المشرقي، خاليًا من فصلين، لحرفي الثاء المثلثة والذال المعجمة.

وقد رتّبت المداخل وفق منهجيّة مكوّنة من:

أولًا: ترتيب المداخل عربية الأصول، في باب حرفها الأولى وفقًا للجذر الذي انحدرت منه، أي وفقَ التطبيقات الاشتقاقية؛ أي يوضع المدخل برسم استعماله في الموضع المفترض لجذره.

ثانيًا: ترتيب المداخل أعجمية الأصول في بابها بحسب حرفها الأول في منطوقها المستعمل الوارد في الجبرتي. ومن ثمّ فهو معجم ألفبائي جذري/ جذعي معًا.

ومن أمثلة ما يكشف عن منهج ترتيب المداخل ما يلي:

ص: 74/ ورد المدخل (المحبوب) على افتراض جذره (ح.ب.ب) وبعده المدخل (ص:75) (الحبيظي) من الجذر (حبظ) بمعنى: الحاوي!

وقد وقع في المعجم بعضُ ما ينال من الترتيب، من مثل:

وقوع (الخواسك، ص:86) قبل (الخشت)، وكان الأولى إلحاقها بالمدخل: (الخاصك)؛ لتعلقها به.

ووقع (الخشت، ص:86) قبل (الخردة، ص:86)!

وقوع (الزر محبوب، ص:120) قبل (الزر بفت، ص121)! وغير ذلك.

ج/ ملاحقُ المعجم:

ألحقَ الدكتور أحمد السعيد سليمان بهذا المعجم كشّافين (فهرسين)، هُما:

أولًا: فهرس (كشاف) المصطلحات.

ثانيًا: فهرس (كشاف) المحتويات.

وتسميةُ كشاف المصطلحات بهذا الاسم دليلٌ إضافي ينضمّ لتوكيد الانتماء المعرفي للمعجم إلى المعجمية المختصة بمصطلحات التاريخ الإسلامي في عددٍ من عصوره.

وقد أضاف في هذا الكشاف الخاصّ بالمصطلحات تكشيف الكلمات التي ظهرت مداخل في المعجم، وتكشيف ما جاء من المصطلحات منضويًا تحت المداخل، ولم يظهرْ بما هو مدخل مستقلّ في المعجم، وهو ما جعل لهذا الكشاف وظيفته تيسيرية ظاهرة، تمكّن مُسْتعمليه من العثور على بُغيتهم في يسر وسهولة وسرعة.

3/ البنيةُ الصغرى للمعجم:

على الرغم من أنّ هذا المعجم أعلن عن طبيعته المنحصرة في: تأصيل ما ورد في الجبرتي من الدخيل، فإنّ تعليقات ما تحت المداخل ضمّت مجموعة من المعلومات المتنوّعة التي يمكن ملاحظة توزّعها على المعلومات المتعلقة بشكل المداخل ومعانيها.

وهو ما نحاول الكشفَ عنها فيما يلي:

معلومات التعليق على الشكل.

اهتمّ المعجم - في عددٍ من تعليقاته على المداخل - ببيان بعض المعلومات الخاصّة بهجاء بعض المداخل وضبطها وبيان بعض المعلومات الصرفية، حيث رأى في العناية بها جزءًا من مفهوم التأصيل (الإبتمولوجي) للمداخل، ومن أمثلة ذلك:

ص: 11/ الآخور: بمدّ الألف، بمعنى= المعلف والإسطبل.

ص: 12/ الأتابك: ورد بالطاء (أطابك)= مدبر المملكة.

ص: 17/ الأضات: «أدا» بالدال المفخمة في التركية= الجزيرة.

ص: 23/ الإكديش: بفتح الهمزة وكسرها، وكسر الدال في الحالين= الهجين.

ص: 25/ الإلجي: بالجيم المشربة (يقصد الشين المجهورة)= السفير.

ففي هذه الأمثلة يظهرُ لنا بعضُ وجوه العناية بمعلومات الهجاء والضبط التي تستهدف - فيما يبدو - وظيفتين، هُما:

الأولى: بيان كيفية النطق.

الأخيرة: بيان بعض معلومات الكلمة في الأصل التي انحدرت منه.

وأحيانًا ما يتّخذ المعجم طريقة الكتابة الصوتية أو التمثيل الصوتي بالحروف اللاتينية للنهوض بهاتين الوظيفتين، كما نرى في:

ص: 31/ الإنكشارية: من الكلمتين (1) يكي yeni بالنون الخيشومية؛ بمعنى: جديد. (2) جرى Gry بالجيم المشوبة (بمعنى العسكر)!

أمّا معلومات الصيغ أو المعلومات الصرفية، فقد جاءت أقلّ من معلومات الضّبط والهجاء، وبدتْ في مرّات ورودها قلقةً غريبة، ومن ذلك:

ص: 18/ أغارت التبديل: التبديل: تفعيل من بدل العربية= مدير الأمن.

ويبدو أنّ بيان الوزن الصرفي هنا كان سبيلًا لتصحيح النطق، وكأنّ الوزن الصرفي صار صورةً من صور الضبط. وقد جاءت بعضُ معلومات صرفية أخرى [انظر: بقشيش، ص:43: ج: بقاشيش].

والملاحَظ على معالجة التّعليق على الشكل في هذا المعجم ما يلي:

أولًا: عدم الاطّراد، بحيث ظهرت وجوه من العناية بها في بعض المداخل واختفت في بعضها الآخر.

ثانيًا: عدم الانتظام، أي أنّ وجوه العناية لم تتّخذ موضعًا واحدًا في مرّات الظهور التي ظهرت فيها.

ثالثًا: الاضطراب الوظيفي، بمعنى عدم وضوح الهدف من ذكر بعض معلومات التعليق على الشكل، ولاسيّما في بعض ما جاء من المعلومات الصرفية.

ب - معلوماتُ التّعليق على المعنى:

ظهرت معلوماتُ التعليق على المعنى في هذا المعجم أكثرَ نضجًا مقارنة بسابقتها؛ معلومات التعليق على الشكل. وهو حكمٌ ملموح فيه: اطرادها، وتنظيمها.

وقد توزّعت العناية بمعلومات التعليق لتغطي عناصر التأصيل والاشتقاق والتعريفات وشروح المعاني، بيان ومستوى الاستعمال، وهو ما نحاول الكشف عنه فيما يلي:

ص: 16/ الإرسكي: من التركية«Eski“، بمعنى: قديم.

ص: 43/ البقشيش: في الفارسية: «بخشيش»= العطية والمنحة والهدية يأخذها العامل فوق أجره.

ص: 67/ الجنبازية: وهي كلمة فارسية متركة، مركبة من (جان) بمعنى الروح، و (باز) بمعنى اللاعب؛ أي: اللاعب بروحه. وهو بهلوان السيرك الذي يلعب على الحبال.

ومن هذه الأمثلة نلاحظُ ما يلي:

أولًا: اطراد ظهور معلومات التأصيل (الإبتمولوجي) في التعليق على المداخل.

ثانيًا: انتظام ظهور معلومات التأصيل (الإبتمولوجي) في مفتتح التعليق على المداخل في الغالب. صحيحٌ أنه كان يأتي متأخرًا بعد معلومات الصيغة

الصرفية (انظر: ص67 / الجنبازية: فقد تقدّم في التعليق بيان أنّ المدخل هذا جمع، ومفرده «جانباز»)!

ثالثًا: الوضوح والبيان، فقد جاء التعليق على معلومات التأصيل (الإبتمولوجي) واضحًا مبينًا دقيقًا.

أمّا معالجة هذا المعجم لتعريفات كلمات المداخل فقد استثمرت طريقةَ الشرح بالتعريف مجموعًا إليها استعمال طريقتين أخريين، هُما:

أولًا: طريقة الشرح بالمرادف، قبل الشرح بالتعريف.

ثانيًا: طريقة الشرح باستصحاب العبارة السياقية، أو ما يسميها الدكتور أحمد مختار عمر في كتابه [صناعة المعجم الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط (1) سنة 1998م، (ص:132)]: بطريقة السياق، وهي القائمة على ذكر النص الذي استعمل فيه المصطلح المعرف.

وهاتان الطريقتان الإضافيتان يبدو أنّ هدفهما ماثلٌ في: دعم المعنى المذكور للمدخل مشغلة التعريف، ومنح قارئه موثوقية في قبوله وتصديقه.

وهذا المنهج يمثّل خطوةً إيجابية على طريق خدمة مصطلحيّة التاريخ الإسلامي المقترضة من لغات إسلامية أخرى.

ومن أمثلة ذلك ما يلي:

ص: 107/ الدمغة: آلة كالخاتم من حديد أو برونز أو خشب تطبع في رءوس المحرّرات الرسمية، وتطبع محماة على أرجل الخيل ونحوها. وفي صبح الأعشى: « وتطمغ بطمغات عليها ألقاب سلطاننا» 7/ 251.

ثمّ عرّبت بالدال (المُهملة) وفي الجبرتي يصف سيوفًا مزركشة: «وعليها (أي على السيوف) دمغات باسم الملوك والخلفاء السابقين» 4/ 91.

ص: 160/ الفستان: ملحفة (الجونلة/ التنورة) واسعة كثيرة الطّيات تلفّ على الخصر، وتصلُ للركبة. وجلبات (مكلف) كثير الطيّات تلبسه النساء. جمعها الجبرتي على: فستانات: «ومنها تبرّج النساء، وخروج غالبهن عن الحشمة والحياء... حاسرات الوجوه، ولابسات الفستانات والمناديل الحرير الملونة» 3/ 170

ففي هذين المثالين يبدو تضافرُ مجموعة طرق للنهوض بشرح معنى كلمات المداخل، وهي: الشرح بالتعريف بالإضافة إلى ذكر السياق الذي وردت فيه المداخل دعماً لتعريفها وتوكيدًا لشرحها.

أمّا معلومات مستوى الاستعمال فقد ترك صاحب المعجم صاحب المعجم النصّ عليه بعبارةٍ صريحة كاشفة عن الحقل المعرفي الضابط للمعنى المستعمل المشروح، اكتفاءً باستنباط مستوى الاستعمال من كلمات القول الشارح أو قيود التعريفات.

ومِن ذلك:

ص: 66/ الجريجي: الطعام المطهو، ممّا يعني أنها من الألفاظ التاريخية الحضارية المنتمية لحقل الأطعمة والطبيخ.

ص: 117/ الروزنامه: دفتر اليومية؛ ممّا يعني أنها من الألفاظ التاريخية الإدارية الاقتصادية المنتمية لحقل المالية.

ص: 157/ المتفرقة: في اصطلاح التاريخ العثماني: طائفة من الخدم الخاص بالسلاطين والوزراء والكبار أصحاب المناصب، وهو ما يعني أنها من الألفاظ التاريخية المنتمية للمجالات الإدارية والسياسية والاجتماعية معًا.

ولا شكّ أنّ عدم التصريح بمجال استعمال المدخل بمعناه المشروح يمثل نقصًا واضحًا.

ولا شكّ أنّ معلومات التعليق من نوع شروح المعنى وتعريفاته اتسمت بمجموعة من السّمات الإيجابية المتمثلة في:

أولًا: اطّراد ظهورها في التعليق على المداخل جميعًا.

ثانيًا: انتظام ظهور في التعليق على المداخل جميعًا في مواضع شبه ثابتة، تأتي بعد التأصيل، وتنتهي بذكر السياق الكاشف عن معناها في استعمال الجبرتي.

4/ مصادرُ المعجم:

بيّن المعجمُ في واجهته بصورةٍ إجمالية المصادر التي جمع منها مادته، (ص:8) وقد ضمّت الأنواع التالية:

أولًا: الموسوعات العربية (أدبية/ وتاريخية)، كصبح الأعشى، للقلقشندي، ونهاية الأرب، للنويري، والنجوم الزاهرة، لابن تغري بردي، والخطط للمقريزي، والخطط لعلي باشا مبارك.

ثانيًا: معاجم المعربات والدخيل العربية، كجامع التعريب، للبشبيشي، ومصطفى المدني.

ثالثًا: المصادر التركية المعجمية والتاريخية.

أمّا منهجية المعجم في التوثيق، فقد كانت من طريق: ذكر المصدر مشفوعًا بالمؤشر المكاني أو موضع النقل منه، في المتن في ثنايا التعليق على المعنى، ومن أمثلة ذلك:

ص: 123/ الزنط: في دوزي [؟] نوع من القلانس لا يغطي إلّا أمّ الرأس. وهو في: المعجم المفصّل بأسماء الملابس عند العرب (ص:164) [ترجمة الدكتور أكرم فاضل، بغداد،1971م/ وكذلك في تكملة المعاجم العربية، ترجمة الدكتور محمد سليم النعيمي، بغداد، 1982م (5/ 368)] ويبدو أنّ المرجع المقصود هو كتاب دوزي الأخير هنا: التكملة!

والملاحَظ على منهج توثيق معلومات التعليق ما يلي:

أولًا: عدم الاطراد، فلم تظهر مصادر التوثيق في كلّ مدخل.

ثانيًا: عدم الانتظام، لا في الموضع، ولا في طريقة توثيق النقول.

ثالثًا: عدم الوضوح أحيانًا بسبب تعدّد المصادر المحتملة للمؤلف الواحد المذكور، كما رأينا في توثيق مدخل (الزنط) وهو مِن مصطلحات الملابس، والدوزي سهمتان معجميّتان ورد فيهما المصطلح كما رأينا.

(2/1 - ب - 2)

مصطلحاتٌ تاريخية مستعمَلة في العصور الثلاثة:

الأيوبي والمملوكي والعثماني، للدكتور إبراهيم الكيلاني، 1992م

1/ الانتماءُ المعرفي للمعجم:

ينتمي هذا العملُ المرجعي إلى المعجميّة المختصّة بمصطلحات التاريخ الإسلامي في بعض حقبهِ الممتدّة على ثلاثة عصور سياسية، وهو الأمر الذي يبدو واضحًا من تحليل عنوانه: مصطلحات تاريخية مستعملة في العصور الثلاثة: الأيوبي والمملوكي والعثماني. وهو العنوان الذي يكشف عن مجموعةٍ من محدّدات الانتماء المعرفي، وهي:

أولًا: محدّد لغوي مختص: (مصطلحات).

ثانيًا: محدّد المجال: (تاريخية). وهو جزء من التاريخ الإسلامي بموجب تسمية العصور.

ثالثًا: محدّد زمني (محقب): مستعملة في ثلاثة عصور، هي:

العصر الأيوبي، والعصر المملوكي، والعصر العثماني.

وقد أخلّت هذه المحاولة المعجمية فلم تتصدّر بمقدّمةٍ كاشفة عن العمل ومنهجه وطبيعته!

2/ البنيةُ الكبرى للمعجم:

اكتفى صاحبُ هذا المعجم بعنصرٍ واحد من عناصر البنية الكبرى للمعجم، وهو المتن. وقد ضمّ المعجم عددًا من المصطلحات مرتّبة ترتيبًا هجائيًّا ألفبائيًّا جذعيًّا وفق الحروف الأولى للمداخل، بحيث جعل لكلّ مجموعة من المصطلحات مدخلًا وفق الحرف الأول، فجاء في خمسةٍ وعشرين فصلًا بعد غياب تمثيلِ المصطلحات المبدوءة بالحروف الثلاثة التالية: الثاء المثلثة، والذال المعجمة، والظاء المعجمة.

معنى ذلك أنّ نظام ترتيب المداخل الخارجي جاء هجائيًّا ألفبائيًّا جذعيًّا غير جذري، ولكن فيما يبدو جاء نظامُ ترتيب المداخل الداخلي، أي في كلّ فصل - عشوائيًّا، لم يراع الحروف الثواني والثوالث!

والذي يدعمُ عشوائية الترتيب الداخلي الأمثلة التالية التي نقلها على الترتيب والولاء: (ص:1):

(أسفهسلار (مقدّم العسكر)/ الأستاذون (الخدم)/ الأنبرور (الإمبراطور الصليبي)/ أتابك (الوصي/ رئيس الوزراء)/ أمير أخور (رئيس الإصطبلات)/ الأعلام (الرايات).

فمِن تحليل ترتيب هذه المداخل الواقعة جميعًا في فصل الهمزة يتّضح أنه لم تخضع لأي منطقٍ في الترتيب الداخلي ضمن الفصل، فقد تقدّمت السين والفاء التاليين للهمزة، وجاء بعدهما السين والتاء! وتقدّم حرف النون على حرف الميم، ثمّ جاء حرف العين!

ومثل ذلك واقعٌ في ترتيب مداخل حرف الباء؛ حيث توالت المداخل فيه كما يلي:

(ص: 4 الباء هنج= منفذ تهوية/ البشمقدار= صاحب حذا السلطان/ البازدراية = حامل طيور الصيد/ البوزة (البوظة)= شراب مسكر/ البابية (الذين يرفهون مخدوميهم) فنحن نرى كيف جاء ترتيبُ هذه المداخل عشوائيًّا لم يراعِ فيها إلّا كونها مبدوءة بحرف الباء الموحدة فقط!

3/ البِنيةُ الصغرى للمعجم:

ضمّ هذا المعجم في التعليق على المداخل مجموعةً من المعلومات الموزّعة على خدمة التعليق على الشكل من جانب، وخدمة التعليق على المعنى من جانب آخر. وفيما يلي محاولةٌ لفحص معالجة هذه المعلومات:

جاءت خدمةُ معلومات التّعليق على شكل المداخل متفاوتةً من مدخل لآخر، ومضطربة، وغير منتظمة ولا يحكمها منهجٌ ظاهر الأبعاد، فقد أظهرت الضبط على بعض كلمات المداخل كما في (الباء هنج، ص:4 (بفتح الباء الموحدة، وفتح الدال المهملة وسكون الهاء، وإغفال ضبط النون! وفي (ص:5 (برده دار) بفتح الباء الموحدة وسكون الراء المهملة وفتح الدال المهملة ثمّ سكون الهاء)! وقد جاءت طريقةُ الضبط في المداخل التي ضبطت متمثّلة في تشكيل حروف المداخل.

وتعدّ العناية ببعض المعلومات الصرفية - ولاسيّما حالة المصطلحات من جهة الإفراد والجموع - أظهرَ أشكالِ الرعاية بمعلومات التعليق على الشكل، ومن ذلك:

ص: 5/ البطس= مفردها: بطسة، المركب الكبيرة.

ص: 6/ تقادم: جمع: تقدمة، وهي: الهدية.

ص: 8/ الجوالي: مفردها: جالية: وهو مبلغ الجزية.

ص: 11/ الخواجكي: صيغة نسب؛ كبير التجار.

وممّا يلاحظ على معالجة معلومات التعليق على الشكل في هذه المحاولة المعجمية ما يلي:

أولًا:عدم الاطراد، وتفاوت ظهورها من مدخل لآخر.

ثانيًا: الاضطراب وعدم التنظيم في مواضع ظهورها.

ثالثًا: غياب شبه تامّ لمعلومات الهجاء.

ب/ معلوماتُ التّعليق على المعنى:

أمّا معلومات التعليق على المعنى فقد جاءت أكثر اطرادًا من معلومات البند السابق، وبدت العنايةُ بها موزّعة على معلومة التأصيل الإبتمولوجي وبيان مستوى الاستعمال متعدّد الأبعاد (مستوى الاستعمال الخاصّ بالعصر التاريخي، ومستوى الاستعمال الخاصّ بالحقل المعرفي المنضوي تحت الحدود الموضوعية لمفهوم التاريخ الإسلامي، ومستوى الاستعمال الخاصّ بالمستوى الغوي لكلمة المدخل) وشروح المداخل وتعريفها.

ومن أمثلة رعاية معلومات التأصيل:

ص: 2/ أطبار: فارسية، وهي فئوس الأسلحة.

ص: 2/ أورطة: تركية، فرقة عسكرية تركية.

ص: 3/ شكار: فارسية، أمير الصيد.

ص: 6/ ترخان: تركية، أمير.

ص: 13/ الروك: قبطية، بمعنى قياس الأرض.

وقد اتّسمت معالجة المعجم لهذه المعلومات بما يلي:

أولًا: الاضطراب، بمعنى الاكتفاء ببيان اللغة الأصل للمدخل في أحيان، والتوسع في بيان تأصيلها من جهة تركيب المدخل ومكوّناته من عدمه في أحيان أخرى.

ثانيًا: عدم انتظام ظهورها في موضعٍ واحد تحت المداخل.

ثالثًا: عدم اطراد ظهورها، بمعنى إغفال بيان أصول بعض المداخل الأعجمية كما في: (ص:1/ أتابك، وأمبر أخور، ص:60/ والتمبلار والداوية)، إلخ.

أمّا معلومات بيان مستوى الاستعمال فقد جاءت في الدرجة الثانية من العناية بعد العناية ببيان معلومات التأصيل، ومن ذلك:

ص: 4/ بربكية، وهي الحيلة في اصطلاح أهل دمشق.

ص: 10/ الخجداش، وهُم الأمراء الذين تزاملوا في خدمة أستاذ واحد في اصطلاح عصر المماليك بمصر.

ففي هذين المثالين يتّضح قيام المعجم ببيان مستوى استعمال بعض المداخل بالنّص على زمان الاستعمال المحدد لدلالة المصطلح، أو مكان الاستعمال المحدد لدّلالة المصطلح، وقد يترك النصّ على مستوى الاستعمال الخاصّ بالحقل المعرفي الفرعي لقيود التعريف أو الكلمات المستعملة في شروح معاني المداخل.

وما وجّه لصور الرعاية معلومات التأصيل من انتقادات مستمرّ في توجيهه لصور الرعاية لمعلومات مستوى الاستعمال؛ فقد جاءت مضطربة، وغير منتظمة، ومتفاوتة غير مطردة، ومتداخلة.

أمّا صور العناية بشروح معاني المداخل فقد اتخذت أشكالًا بعضها إيجابي وبعضها سلبي، وقد تنوّعت طرق شرح المعنى واتخذت الأشكال التالية:

أولًا: طريقة الشرح بالمرادف، أي بذكر المعنى في هيئة كلمة مرادفة مساوية للمدخل، كما في:

. ص: 9/ الحشرات: الزعران (أوباش القوم).

ص: 9/ الأحواش: أراذل الناس.

ثانيًا: طريقة الشرح بالتعريف؛ أي محاولة استجماع السمات الدلالية الفارقة المميزة للمدخل موضع التعريف، كما في:

. ص: 4/ البركستوانات/ كسوة مزركشة تكسى بها الخيول والفيلة.

. ص: 12/ الدينار المشخص/ عملة أجنبية مرسوم على أحد وجهيها صورة ملك الدولة التي ضربت فيها.

ثالثًا: طريقة الشرح بذكر السياق الوارد فيه المدخل، وهي غالبًا طريقة لا تستقل بتعريف المدخل المستعملة فيه، وإنما تردُ على سبيل دعم المعنى من جهة طريقة أخرى، ومن ذلك:

ص: 12/ دار السعادة: هي عند الجراكسة والعثمانيين: دار الحكم التي يضمّ فيها الوالي: «ثمّ ركب قراسنقر إليه ولقيه... وأنزله عنده بدار السعادة» [النجوم الزاهرة 9/ 28]. وفي الطريقة الثانية (الشرح بالتعريف) اجتهد المعجم في سردِ السّمات الدلالية للمداخل المعرفة، وفي الطريقة الثانية (طريقة السياق) أردف المعجم بعد تعريف المدخل وشرح معناه، فذكر جُملةً من مصدر تاريخي معْتَبر جاء فيها المدخل بما يشعر بصحة معناه المذكور في التعريف.

رابعًا: طريقة الشرح السكوتي، وثمّة طريقة أخرى لا تعد في الحقيقة شرحًا؛ لأن المعجم لا يعلّق بنوعِ بيان للمعنى على المدخل، وإنما يسكت أو يقول كلامًا لا يكشف عن معنى، ومن ذلك:

. ص: 15/ اللواء: فارسي معرب (ولا شيء بعد ذلك)!

وقريبٌ من ذلك:

. ص: 15/ السلحدار: رتبة عسكرية!

وهذه الطريقة في الحقيقة لا يمكن أن تعدّ من طرق الشرح!

ويلاحظ على معلومات التعليق على شروح المعاني ما يلي:

أولًا: النقص، بمعنى خلوّ مداخل من التعليق بما يوضح معانيها!

ثانيًا: الغموض، بمعنى تعريف بعض المداخل بما لا يشفي أو يزيل غموض معانيها.

4/ مصادرُ المعجم:

نظرًا لغياب الواجهة والملاحق عن هذا المعجم، فقد اضطلع التوثيق، أو منهجه في الاستشهادات المرجعية بمهمّة بيان المصادر المعتمدة في جمع مادته، وقد توزّعت هذه المصادر على أنواع، هي:

أولًا: معجمات لغوية واصطلاحية، كالمعرب للجواليقي (ص:2)، وتكملة المعاجم العربية، لدوزي (ص:5).

ثانيًا: الموسوعات الأدبية التاريخية المختصة بثقافة هذه العصور الثلاثة، من مثل: صبح الأعشى، للقلقشندي (ص:1)، والخطط للمقريزي (15)، والنجوم الزاهرة، لابن تغري بردي (16)، وإعلام الورى لابن طولون الصالحي (16)، وغيرها.

وقد تفاوتت أشكالُ توثيق مادة المعجم، واتّخذت الأشكال التالية:

أولًا: ذكر المصدر مع مؤلفه ومؤشر المكاني. (الموضع) (انظر: خبر ص:10).

ثانيًا: ذكر المصدر مع ذكر المؤشر المكاني. (انظر: الشهود المعدلون، ص:16).

ثالثًا: ذكر المؤلف مع المؤشر المكاني. (انظر: العيارون، ص:21).

رابعًا: ذكر المؤلف فقط. (انظر: السرياقات، ص:16).

وعلى الرغم من الاضطراب، وعدم التنظيم، والتفاوت في توثيق مداخل المعجم وما تحتها من معلومات؛ فإنّ ظهور التوثيق في عددٍ كبير مداخل هذا المعجم منحه الموثوقية، وجعله مصدرًا لعددٍ من معاجم المصطلحات التاريخية الإسلامية المعاصرة، كما ظهر تحليل بعضها فيما سبق.

وقد نهضت هذه المصادر بعددٍ من الوظائف لهذا المعجم، هي:

أولًا: وظيفة بنائه وتكوينه وتأسيس مادته العلمية.

ثانيًا: وظيفة استعمالية منحت مستعمليه قدرًا من الموثوقية في مادته.

ثالثًا: وظيفة تدعيمية أكّدت المعاني المذكورة أمام المداخل المختلفة، وأكدت انتماءها للعصور الثلاثة التاريخية المذكورة.

(1/2 - 1 **ب** - 3)

المعجمُ الجامعُ في المصطلحات الأيّوبية والمملوكية والعثمانية ذاتِ الأصول العربية والفارسية والتركية، للدكتور حسان حلاق، والدكتور عباس صباغ، سنة 1999م

1/ الانتماءُ المعرفي للمعجم:

ينتمي هذا المعجمُ إلى مدرسة المعاجم الاصطلاحية التاريخية الألفبائية الجذعية الأحادية اللغة المحقّبة بعصور مختلفة متتابعة. وهو الانتماء الذي يشهد له أمران:

أ. العنوان.

ب. خطاب المقدمة.

لقد تضمّن العنوان القيودَ التالية المنبئة عن هذا الانتماء الذي عيناه:

أولًا: قيد «المعجم الجامع»؛ أي المستوعب لمداخل تغطي حقولًا فرعية كثيرة منضوية تحت المفهوم المتّسع للحدود الموضوعية لمصطلح التاريخ الإسلامي المنصب على هذه الحقب، وهو المعنى الصريح الذي ذكره صاحب المعجم بحجم طباعي أصغر تحت العنوان؛ عندما قال: «المصطلحات الإدارية والعسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والعائلية»!

ثانيًا: قيد «المصطلحات»؛ أي المختصّ بنوعية معينة من الكلمات الخاصة.

ثالثًا: قيد «الأيوبية والمملوكية والعثمانية»؛ أي المنتمي لمجال بعينه هو التاريخ في فترات بعينها هي العصور الثلاثة الممتدة المذكورة.

رابعًا: قيد «ذات الأصول العربية والفارسية والتركية»، وهو ما يعني أنّ ذلك المعجم ذو وظيفة تأثيلية «إيتمولوجية»، تراعي الكشف عن أصول الكلمات، وتتبع رحلة هجرتها إلى المعجم الاصطلاحي التاريخي العربي.

ومن جانبٍ آخر، فقد تضمّنت مقدمة المعجم مجموعة إشارات كاشفة عن هذا الانتماء المعرفي، منها:

. ص: 5/ «لما كان البحث عن المعاني اللغوية والاصطلاحية لمفردات تاريخ هذه الفترة - يتطلّب جهدًا كبيرًا ووقتًا طويلًا يقضيه القارئ بين القواميس والمعاجم والموسوعات؛ وضع هذا المعجم».

. ص: 5/ «إنّ الفهم الجيد للتاريخ يقود بالنتيجة إلى إدراك الحاضر واستشراف المستقبل - وهذا ما يهدف إليه: «المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية» علاوةً على اشتمل عليه من كُنَى وألقاب ما زالت بعض العائلات في مصر وبلاد الشام تحملها، والتي هي في الأصل من مصطلحات تاريخ الدولتين المملوكية والعثمانية فيما يتعلق بالمناصب الإدارية والعسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.»!

إنّ هذه النصوص صريحةٌ في تعيين الانتماء المعرفي لهذا المعجم إلى المعجميّة المختصة بالتاريخ الإسلامي متّسع الحدود الموضوعية التي تغطي حقبةً ممتدّة على ثلاثة العصور المتتابعة المذكورة.

2/ البنيةُ الكبرى للمعجم:

انتظم بناءُ هذا المعجم في ثلاثةِ أجزاء شكّلت هيكله العام، أو بنيته الكبرى، وهي:

واجهة المعجم أو مقدمته.

متن المعجم: المداخل وترتيبها.

ج. فهارس المعجم أو كشافاته.

من المهمّ عند فحص البنية الكبرى للمعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية تأكيدُ أمرٍ سبقه بمعجميين في مجاله الضيق بصورة واضحة، وهو ما ينبغي مراعاته عند درْسِه من منظوري التصنيف والنقد المعجميين. وفيما يلي تحليلٌ لعناصر بنيته الكبرى:

أ – مقدّمةُ المعجم:

بدءًا من صفحة العنوان التي صمّمت تصميماً يبدو فيه مناسبة لمجال المعجم حيث كتب جزءٌ منه بخطّ عربي تراثي – جاءت واجهة المعجم، وقد ضمّت المعلومات التالية:

أولًا: تعيين طبيعة المعجم وانتمائه المعرفي؛ وأنه معجمٌ مختصّ بمصطلحات تاريخية خاصّة بحقبةٍ ممتدة معينة في ثلاثة عصور من عصور التاريخ الإسلامي هي عصور الحكم الأيوبية والمملوكية والعثمانية.

ثانيًا: إشارة موجزة وسريعة لجمع مادة المعجم، وما لوحظ من نتائج الجمع من الاختلافات في صور الكلمات المهاجرة من أصولها الأعجمية إلى العربية على المستوى الصوتي والصرفي) (ص:6).

ثالثًا: العناية بشرح بعض الرموز الاختصارية المستعملة في تعيين بعض وظائف المعجم، ولاسيّما الاختصارات الدالة على لغات أصول الكلمات (ص: 7).

رابعًا: بيان الهدف من المعجم، ويبدو من جملة تعيين هدفه العامة أنه يستهدف تحقيق خدمة أغراض معرفية تاريخية وتعليمية وثقافية؛ تقول المقدمة (ص: 7): «يبقى هذا المعجمُ مجرّد محاولة متواضعة - وضع أصلًا لإعانة القراء العرب على فهْم ما أشْكِل فهمُه ممّا ورد في كتب التاريخ قديمها وجديدها» ممّا اصطلح عليه في مصطلحات هذه الحقبة الممتدة على عصور متعينة.

وقد أخلّت هذه المقدّمة بمجموعةٍ من مبادئ ما تنصّ عليه صناعة المعجم الحديث في سياق بيان قواعد بناء المقدّمة الجيدة، هي كما يلي:

أولًا: غياب تعيين نظام ترتيب داخلي.

ثانيًا: غياب تعيين معلومات الاستعمال وإرشاداته.

ثالثًا: غياب التعيين الدقيق لطبيعة المستعمل.

رابعًا: غياب بيان طريقة الجمع.

خامسًا: غياب تعيين الوظائف المقصودة من وراء المعجم.

سادسًا: غياب بيان طريقة بناء التعليق على المداخل، ومحتوياته، ونظام تنظيمه.

سابعًا: عدم النص على مميزات المعجم.

ثامنًا: غياب النص على مصادره في جمع المادة، وتوثيقها!

وهذه الملاحَظ النقديّة مؤثّرةٌ في تقدير قيمة هذا المعجم، ولاسيما أنه مسبوق بعددٍ لا بأس به من المعجمات في مجاله المعرفي العام والتاريخي والضيق المختص بحقبته المتعينة.

ب/ متنُ المعجم:

ضمّ هذا المعجم مجموعةً من مصطلحات التاريخ الإسلامي بمفهومه المتسع في حدود الموضوعية، موزّعة على فصول بحسب الحرف الهجائي الأول من كلّ مصطلح؛ أي أنه معجمٌ مرتّب ترتيبًا ألفبائيًّا هجائيًّا جذعيًّا وفق ترتيب المشارقة (أ؛ ب؛ ت؛ ث؛ ج؛ ح؛ إلخ)؛ لا يجرد الكلمات أو يردّها إلى جذورها Roots، وإنما يرتّبها وفق تسلسلِ حروفها في الاستعمال النهائي؛ أي وفق ترتيب الجذوع Stems

والظاء المعجمة، ومفردًا فصلًا لألف المدّ قبل الهمزة! وهذا هو الترتيب الخارجي للمداخل.

أمّا الترتيب الداخلي فيبدو ظاهرًا استثمارُ تطبيقات المنهج الهجائي الألفبائي المشرقي نفسه؛ أي مراعاة ترتيب الكلمات أو المصطلحات وفق تتابع حروف الهجاء عند المشارقة في الثواني والثوالث.

ويبدو من تأمّل الترتيب عدم اعتباره "ال" التي للتعريف في ترتيب المداخل، فهو يسقطها من الحساب عند الترتيب إذا وقعت في أوّل المدخل فقط.

الحرفُ المشدّد بقيمة حرفين، بل يعامله معاملة حرف واحد.

وممّا يلحظ على هذا الترتيب الداخلي ما يلي:

أولًا: عدم وجود تمييز بين الحروف المختلفة في حقيقتها وصفاتها المتفقة في رسمها وصورتها الخطية؛ بمعنى: عدم وضوح نظام ترتيب المداخل المبدوءة بالباء العربية المجهورة (ب=b) وتلك الأخرى المبدوءة بالباء التركية المهموسة (ب=p) في الفصل الذي أفرد للمصطلحات المبدوءة بها!

فقد تتابعت المداخل التالية: بنج/ بند (ص:43) ثمّ: بهادر/ بهلوانا (ص:44)؛ ممّا يكشف عن التسوية بينهما.

ثانيًا: وقوع بعض خللٍ قليلٍ في الترتيب الداخلي، أي خلل الترتيب بعض المداخل في الفصل الواحد، من مثل:

وقوع (ديوان المفرد) بعد (ديوان مجلس الحرب) (ص:98)، وكذلك وقوع (رئيس أفندي) (ص:100) بعد رئيس المجبرين) (ص:99)، وهو خلل من أي جهتي التعامل مع "ال" اعتبارًا أو إهمالًا في نظام الترتيب؛ فإنْ أهملت لزم أن يكون الترتيب في المثال الثاني: رئيس الأطباء، ثمّ رئيس أفندي، ثمّ رئيس الجراحية، وهكذا. وإن اعتبرت ولم تهمل لزمَ أن يكون ترتيبُ مداخل المثال الأول: ديوان أفندي (ص:97)، ثمّ ديوان المفرد (ص:98)، ثمّ ديوان المواريث (ص98)، ثمّ ديوان الوزارة، ثمّ ديوان روزمانة، ثمّ ديوان مجلس الحرب، ثمّ ديوان همايون!

ولكن الحقّ يقرّر أنّ نماذج الخلل نادرة جدًّا في الترتيب الداخلي في فصول هذا المعجم.

ج/ فهارسُ المعجم (كشّافاته):

ألحقَ المؤلفُ بهذا المعجم كشافيْن، أو فهرسيْن، لهما أهميتهما في هذا السياق، هُما:

أولًا: قائمة المصادر والمراجع؛ وقد عالجت النقصَ الحاصل في المقدّمة من جرّاء غياب الكلام على المصادر المعتمدة في جمع مادة المعجم، والمانحة مُستعمليه الموثوقية في معلوماته.

وقد قسّم هذا الفهرس تقسيماً موضوعيًّا بحسب أنواعها التالية:

النوعُ الأول: المصادرُ للأدبيات التاريخية التراثية المتعلقة بعصور مصطلحات المعجم.

النّوعُ الثّاني: المراجع لمجموعةٍ من المعجمات المختصة الحديثة في المجالات الموضوعية للمعجم التى تندرج تحت المفهوم المتسع للحدود الموضوعية للتاريخ الإسلامي، ويرتبط بهذا النوع ما جاء في الفهرست تحت ثالثًا عنده الذي جعله لمقالات الدوريات وبحوثها وغالبها في الكلمات الاصطلاحية التاريخية، ويرتبط بهذا النوع كذلك ما جاء تحت رابعًا عنده، وهو الموسوعات؛ لأنها نوعُ أعمال مرجعية قريبة من تصوّر المعجم، وإن اختلفت عنه.

النّوعُ الثّالث: المراجع الأجنبية، وقد ضمّ مجموعةً من المراجع الإنجليزية والفرنسية تعيينًا في حقول معرفيّة متنوعة تنتمي لمجال المعجم المتسع.

أمّا الفهرس الأخير لمحتويات الكتاب فجاء موجزًا جدًّا يسرد عنوانات الفصول باسم الحرف المفتتح به مداخل كلّ فصل وأمامها المؤشرات المكانية، أرقام الصفحات.

والتقسيمُ الموضعي لفهرست المصادر والمراجع، ثمّ السرد الموجز لمحتويات المعجم يؤخّر قيمة هذين الكشافين؛ لأنهما لم يراعيا شروط جودة الكشافات المتمثلة في التوفير والتفسير والتنوير، وقد كان الأولى ترتيب المصادر والمراجع بطريقة هجائية ألفبائية لا موضوعية، وكذلك كان الأولى التوسّع في سرد محتويات المعجم تفصيلًا.

3/ البنيةُ الصّغرى للمعجم:

توزّعت معلومات ما تحت المداخل في هذا المعجم على العناية بما يلي:

التعليق على الشكل.

ب – التعليق على المعنى.

وتحليلُ التعليقات في هذا المعجم تكشفُ عن تطور الصناعة المعجمية في مجال معاجم المصطلحات التاريخية المحقبة بعصرٍ واحد، وهو الحكم الوارد من ملاحظة الخصائص والميزات التالية:

أولًا: الاطراد شبه التامّ لمعلومات التعليق على المعنى تعيينًا.

ثانيًا: الانتظام شبه التامّ في إبراز معلومات التعليق في المواضع المتفقة من كلّ مدخل.

وقد تركّز العناية بمعلومات معالجة التعليق على الشكل في إيراد ما يلي:

أولًا: ضبط كثيرٍ من المداخل بطريقة ضبط القلم، أو الضبط الطباعي وهو ما يعرف بالتشكيل، في مثل:

ص:14/ أبكار، حيث وضع سكونًا على الباء الموحدة، وفتحة على اللام، آلة موسيقية مملوكية.

ص: 17/ أزعر؛ حيث وضع سكونًا على الزاى المعجمة، وفتحة على العين المهملة.

وفي بعض الأحيان لاحتْ طريقةٌ أخرى نهضت ببيان الضبط والهجاء تمثلت في كتابة بعض المداخل بحروف لاتينية، ممّا حقّق نوعًا من ضبط النطق والهجاء، في مثل:

ص: 25/ أميرال Amiral، وهو أمير البحر.

ص: 29/ أوقية Ougkia، وهي وحدة وزن تساوي 40 درهمًا، أو مائتي جرام.

ففي هذين المثالين حقّق التمثيلُ الصوتي بالحروف اللاتينية (الكتابة الصوتية) وظيفتي الضبط والهجاء، وإن كان الظاهر إيرادَ التمثيل الصوتي لأغراض تأثيلية.

ثانيًا: بيان بعض المعلومات الصرفية، وقد جاءت هذه المعلومات أقلّ من معلومات الضبط في كثافة الورود، ومن أمثلتها:

ص: 12/ آلاي بك: لقب، ضابط مهمته جمع الجند.

ص: 16/ آدر: جمع دار، وهو مقرّ السلطان ومجالسه.

ص: 17/ أزعر:... وتجمع على زعر.

والملاحظُ على معالجة معلومات التعليق على شكل المداخل في هذا المعجم ما يلي:

أولًا: تفاوت ظهورها، بحيث لم تكن تحت كلّ مدخل بدرجة واحدة ولا يستوي واحد.

ثانيًا: اضطراب ظهورها، بحيث لم يثبت موضعُ ظهورها، ولا طريقة التعبير عنها، ولا مؤشرات بيان؛ لأنّ ذلك يكشف المناسبات التي سمحت للفظ في اللغة العام بالهجرة والانتقال إلى المجال الاصطلاحي المختص بالتاريخ العثماني، ومن أمثلة ذلك:

1 - مؤشر لغوي متمثّل في كلمات من مثل: مصطلح/ واصطلاح.

2 – مؤشر زمني متمثّل في بيان عصر استعمال الكلمة من مثل: عهد، أو عصر.

وقد كشف تحليلُ مستوى الاستعمال عن ضمّ المعجم لمجموعة كبيرة من المصطلحات المملوكية؛ وهو الأمرُ الذي يجعله في بعض النظر معجماً لمصطلحات التاريخ الإسلامي من المدرسة المحقبة بعصور ممتدّة!

ولكنّ الظاهر – فيما يبدو – أنّ بيان انتماء بعض المصطلحات للحقبة المملوكية غرضه تأثيلي (إبتمولوجي)؛ أي بيان الحقبة التي شهدت ميلاد المصطلح، أو مورده حتى دخوله إلى الحقبة العثمانية.

وهذه السّمة التي تتبع مورده أو ميلاده الزمني منحته سمةً موسوعية ظاهرة، بالإضافةِ إلى العناية بالحدود الموضوعية المتسعة.

4/ مصادرُ المعجم، ومنهجيّة توثيق معلوماته:

جاء الكلامُ على مصادر المعجم في مكانين، هُما:

الأول: حديثٌ موجز ضِمني في مقدّمة المعجم.

الأخير: ما جاء في فهرست مصادره.

والحقّ أنّ هذا المعجم هو أوسع معجمات مدرسته اعتمادًا على المصادر الأصلية المختصّة بمصطلحات تاريخ العصور الأيوبية والمملوكية والعثمانية، فقد ظهر في القائمة هذه المعاجم المختصّة بمصطلحات التاريخ الإسلامي التالية:

معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، لمحمد أحمد دهمان.

ب – وتأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، لأحمد السعيد سليمان.

ج – حدائق الياسمين في ذكر قوانين الخلفاء والسلاطين، لابن كنان، ففيه مجموعة كبيرة من مصطلحات الوظائف والمهن.

هذا فضلًا عن مجموعةٍ كبيرة من المعجمات المختصة بالملابس والأسلحة التي كانت من نتائج العصر التاريخية المختلفة.

وقد خلا المعجمُ من أيّ صور للتوثيق التفصيلي للمداخل والمعلومات تحتها، وهو ما فوّت مجموعة من الوظائف الخادمة لشرط الموثوقية به.

وقد نهضت هذه المصادرُ بالوظائف التالية:

أولًا: بناء المعجم وتكوينه، حيث شكلت المصادر النبع الذي استقت منه مادته.

ثانيًا: تحقيق قدر ضئيل من الموثوقية.

ثالثًا: تحقيق التأثيل (الإبتمولوجي).

(2.2/1)

مدرسةُ معاجمِ مصطلحات المِهن والوظائف

إنّ الاتساع في تبني الحدود الموضوعية لمفهوم التاريخ الإسلامي هو المظهرُ الأوضح في تعامل معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي مع الألفاظ الحاملة لمضامينه وحقائقه وتصوراته.

وهذا الاتّساع هو الذي يجعل ألفاظَ الألقاب الدالة على المهن والوظائف جزءًا من مصطلحيّة التاريخ الإسلامي. وهو أمرٌ ظاهر في كلام صنَّاع معاجم هذه المصطلحيّة بصورةٍ واضحة صريحة، يقول الدكتور حسان حلاق والدكتور عباس صباغ في مقدّمة معجمها: المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية (ص:5) إن: "ما اشتمل عليه من كُنى وألقاب... هي في الأصل من مصطلحات تاريخ الدولتين المملوكية

والعثمانية فيما يتعلّق بالمناصب الإدارية والعسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية»، وما يهمّنا في هذا النص هو التصريح بانتماء قطاع كلمات الألقاب إلى حقل مصطلحيّة التاريخ الإسلامي هنا، بما هي حاملة لمضامين، ووظائف ومهن إدارية وسياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية.

إنّ هذه الألقاب هي مصطلحاتٌ تاريخية إسلامية إذًا؛ بموجب أمرين ظاهرين، هُما:

أولًا: أنها كلمات أو ألفاظ من اللغة.

ثانيًا: أنها حاملةٌ لحقائق وتصورات ومفاهيم تقع في الصميم من التصوّر المتسع للتاريخ الإسلامي كما تقرّر حدوده الموضوعية.

وهذه المدرسةُ المعجمية المختصّة غير الاستيعابية؛ أي المقصورة على ألفاظ الألقاب المختصة بالوظائف والمهن المختلفة، يمثّلها عددٌ كبير من المعجمات، يمكن توزيعها على مدرستين فرعيّتين، هُما:

(1/ 2.2.أ) مدرسة معاجم مصطلحات المهن والوظائف الموضوعية.

(1/ 2.2.ب) مدرسة معاجم مصطلحات المهن والوظائف الهجائية.

وفيما يلي فحصٌ لمعجمات هذه المدرسة بفرعيها في ضوء التصنيف والنقد المعجميين:

(1/2.2.أ)

مدرسةُ معاجم مُصطلحاتِ المهن والوظائف الموضوعية

تاريخُ التصنيف وفقَ الموضوعات عريقٌ جدًّا في تاريخ المعجمية العربية العامّة والمختصة على السواء، وهو دليلٌ على التنبه القديم لتحكيم المعيار المفهومي في التصنيف المعجمي.

وقد ظهر عددٌ من معجمات ألفاظ المهن والوظائف وألقابها في العربية منذ زمنٍ طويل قبل العصر الحديث - رتبت المصطلحات فيها وفق الموضوعات.

وممّا وصل إلينا:

(1/ 2.2.أ.1) – معيد النعم ومبيد النقم، للتاج السبكي، 771هـ.

(1/ 2.2.أ.2) – نقد الطالب لزغل المناصب، لابن طولون الصالحي، 953هـ.

(1/ 2.2.أ.3) – حدائق الياسمين في ذكر قوانين الخلفاء والسلاطين، لابن كنان 1153هـ.

(1/ 2.2.أ.4) – الرتب والألقاب المصرية لرجال الجيش والهيئات العلمية والقلمية منذ عهد أمير المؤمنين عمر الفروق، لأحمد تيمور باشا، 1348هـ (=1930م).

(1/ 2.2.أ.5) – الألقاب والوظائف العثمانية، للدكتور مصطفى بركات، 2000م.

وقد سبق ما يفيد نظرَ دارسي مصطلحيّة التاريخ الإسلامي، وصانعي معجماتهم إلى ألفاظِ المهن والوظائف من باب كونها مصطلحات تاريخية من جانب، وهي من جانب آخر وثيقةُ الصلة بقطاع ممتدّ من المصنفات التاريخية التي عنيت بجمع الألقاب التي اشتهر بها أعلام الفنون المختلفة، وتفسير المقصود بها، وتعيين المقصودين من حامليها، وتراكم في التراث التاريخي عند المسلمين مصنفات تعرف بمصنفات الأنساب والألقاب، من مثل:

كشف النقاب عن الأسماء والألقاب، لابن الجوزي، 597هـ [تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، دار الجيل بيروت، 1414هـ= 194م].

وواضح أنّ الألفاظ والألقاب المختصة بالوظائف تحمل التعريف بما كان من طبائع الأعمال التي ظهرت في الحضارة الإسلامية، وتطورت مع الزمان في تاريخها.

وفيما يلي فحصٌ لكلّ معجم من معجمات هذه المدرسة من منظور التصنيف والنقد المعجميّين يتغيّا فحصَ انتماء كلّ معجم معرفيًّا إلى هذا المجال، ثمّ فحص بنيته الكبرى والصغرى، ثمّ فحص مصادره وقيمتها ووظائفها.

(1.أ.2.2/1)

معيدُ النعم ومبيدُ النقم، للتاج السبكي، 771هـ

1/ الانتماءُ المعرفي للعمل:

هذا الكتاب متعدّد الانتماءات المعرفية، وهو صالحٌ لأن يكون معجمًا مختصًّا في المصطلحات الإدارية والسياسية المتعلقة بوظائف النظام السياسي والإداري الذي كان شائعًا في التاريخ الإسلامي بعد تطوّر نظام الخلافة وتوسع نظام الحكم.

والحاملُ على تعيين انتماء هذا الكتاب على المعجمية المختصة بمصطلحات تاريخية إسلامية؛ مجموعُ ما يلي:

أولًا: عنوانات الفصول، حيث وضع السبكي كلمةَ المصطلح عنوانًا لكلّ فصل؛ فالوظيفة السابعة مثلًا جاءت فصلًا بعنوان: الداودار (ص:25) ثمّ فصل للخازندار (ص:26)، ثمّ فصل للمدرس (ص:105) ثمّ فصل للمعيد (ص:108) وهكذا دواليك.

ثانيًا: افتتاح كلّ فصل بتفسير المصطلحِ، وذكر معنى اللقب الدال على الوظيفة، ومن ذلك (ص:31): «المهمندار: اسمٌ لمَن يقوم بأمور قصاد الملوك ورسلهم».

ومن ذلك أيضًا (ص:16): «السلطان؛ أعني الإمام الأعظم».

ثالثًا: بيان وظائف القائم بالوظيفة المسمى بالمصطلح الدال عليها، أو الحامل لقبها.

وهذا الشكلُ التصنيفي المكوّن من: (المدخل/ والتعليقات عليها) هو عينُ شكْل المعجم!

2/ البنيةُ الكبرى للمعجم:

يوشك أنْ يعلن بناءُ هذا الكتاب/ المعجم عن انتمائه المعرفي داخل مدرسة الترتيب الموضوعي إلى مدرسة فرعية تصنيفية ترتب الأعمالَ وفق مقولة الشرف والمنزلة الاجتماعية المرتبطة بالتصور الإسلامي.

لقد جاء هذا الكتاب في (113) فصلًا قصيرًا في المجمل، تغطي (أمثلة) الوظائف أو الطبقات التي كانت شائعة في عصره، يقول محقّقو الكتاب في مقدمتهم (ص:س): وقد جرى على أنْ «يذكر الأعمال في عصره والوظائف الديوانية، وغيرها... وقد ذكر طبقات الناس في عصره في أمثلةٍ عددها اثنا عشر ومائة. وهذا على ما في معظم النسخ. وفي نسخة ليدن زيادة مثال... فبلغت الأمثلة ثلاثة عشر ومائة، وقد جرينا على هذا».

3/ متنُ المعجم:

وقد جاء بناءُ المعجم، وترتيب فصولِه كما يلي:

. المقدّمة: في اختصاص هذا العمل بالأعمال (النعم) الدنيوية، يقول (ص:2): «وإنما أذكرُ من ذلك ما تشترك فيه الخاصّة والعامّة في فهمه، وأخصّ فيه النعم (الأعمال والوظائف) الدنيوية».

وأتبع المقدّمة بمثالين ينصحُ فيهما بشكر نعمتي البصر، والسمع بصيانتهما عن المحرم.

وبعدها يدخل في ذكر مصطلحات المهن والوظائف المختلفة مرتّبًا إيّاها فيما يظهر وفقَ مقولة الشرف والمنزلة التي يختلط في تعيينها الشرع والعرف معًا؛ وهو شرف تراتبي إدراي في نظام الحكم، وتسيير الأعمال: الخليفة/ أو السلطان (= الإمام الأعظم) / نواب السلطنة/ الدوادار/ الخازندار/ أستاد الدار/ الوزير/ مشد الدواوين/ كاتب السر/ الموقعون/ المهمندار/ البريدية/ ناظر الجيش/ السلحدار/ الجمقدار/ الطبردار/ الجوكاندار/ البشمقدار/ أمير علم / أمير شكار/ أمير آخور/ السقاة/ الطواشية/ الحاجب/ النقباء في أبواب الحجاب/ الوالي/ البواب/ أمراء الدولة/ أجناد الدولة/ أمراء العرب/ القاضي/ كاتب/ حاجبه/ نقيبه/ أمناؤه/ وكلاء دار القاضي/ الشهود/ ناظر الوقف/ وكيل بيت المال/ المحتسب/ العلماء/ المفتي/ المدرس/ المعيد/ المفيد/ المنتهي من الفقهاء/ فقهاء المدرسة/ قارئ العشر/ المنشد/ كاتب غيبة الفقهاء/ القراء/ خازن الكتب/ شيخ الرواية/ كاتب غيبة السامعين/ الخطيب/ الواعظ/ القاص/ قارئ الكرسي/ الإمام/ المؤذن/ المؤقت/ الصوفية/ شيخ الخانقاه/ فقراء الخوانق/ خادم الخانقاه/ شيخ الزاوية/ أصحاب الحرف والأموال/ صاحب الزرع والشجر/ الصيادون/ شاد العمائر/ البناء/ الطيان/ معلم الكتاب/ الناسخ/ الوراق/ المجلد/ المذهب/ الطبيب/ المزين/ الكحال/ الحائك/ القيم في الحمام/ الدهان/ الخياط/ الصباغ/ الناطور/ الفراشون/ البابا/ الشربدار/ الطشدار/ الصيرفي/ المكاري/ العريف/ النقاشون/

غاسل الموتى/ السجان/ الجزار/ المشاعلية/ الدلالون/ البواب/ سائس الدواب/ الكلابزي/ حارس الدواب/ الطوفية/ الكاسح/ الإسكاف/ رماة البندق/ الشحاذ.

من فحصِ هذا الترتيب يتّضح أنّ الترتيب الخارجي لهذا الكتاب/ المعجم المختصّ بمصطلحات المهن والوظائف والأعمال جاء موضوعيًّا يراعي طبقات العمالة، وأنواعها، وصنوفها ترتيبًّا تنازليًّا في المجتمع، والمقصود بهذا الوصف تراتب المسئوليات حيث جاءت طبقة المسئوليات العليا أولًا، ثمّ ما دونها وهكذا دواليك، وهو ما سمّيناه: الترتيب الموضعي الشرفي.

ب/ مقدّمةُ المعجم:

جاءت مقدّمة هذا الكتاب لتعالج ما به حفظُ النعم التي ينعم بها المولى على عباده.

والملاحَظ على بنية الكتاب الكبرى ما يلي:

أولًا: خلو المقدّمة من بيان منهج إيراد الأمثلة (=الفصول).

ثانيًا: خلو المقدّمة من بيان أنواع المعلومات التي سترد تحت المداخل (= الأمثلة) أو ألقاب الوظائف والمهن، التي هي المصطلحات التاريخية الإسلامية مشغلة الكتاب.

3/ البنيةُ الصغرى للمعجم:

جاء التعليقُ على كلّ مدخل – فى الغالب – جامعًا للمعلومات التالية:

أولًا: تفسير معنى المصطلح/ أو اللقب الخاصّ بالمهنة أو الوظيفة أو العمل، بذكر معناه مجملًا، ثمّ بذكر تفاصيل مهامّ الوظيفة، وتوصيفها.

ثانيًا: ذكرُ بعض المعلومات الموسوعية، وغالبًا ما تتعلّق ببعض الأحكام الفقهية والأخلاقية المتعلّقة بطبيعية، الوظيفة أو المهنة أو العمل.

وفيما يلي تحليلٌ لبعض التعليقات التي وردت تحت بعض المداخل للكشف عن طبيعة معلومات البنية الصغرى في هذا المعجم من جهة المحتوى، والتنظيم:

. ص: 34/ السلحدار: الذي يحمل السلاح.

. ص:40/ الحاجب: الحجوبية: وظيفة قديمة كانت تسمى القيادة. وكان الحاجب يسمّى: قائد الجيش. ولم يكن في الزمان الماضي يحكم بل يعرض الجيش، ويعتبر حاله وينهيه إلى الأمير. والآن اصطلحت الترك على أن يفصل في القضايا.

. ص: 43/ الوالي: وكان هذا الاسم قديماً لا يسمّى به إلّا نائب السطان، وهو الآن اسمٌ لَمَن إليه أمرُ أهل الجرائم من اللصوص والخمارين وغيرهم.

. ص: 46/ البواب: وأهل الشام يسمونه: المعرِّف؛ وربما قيل: المقدم. وهو رجل بباب الوالي يكون بالمرصاد للصوص، عليه الفحص عن أمرهم؛ ليكفّ عن الخلق شرهم.

من هذه النماذج يتّضح لنا ما يلي:

أولًا: دوران التعليقات على المدخل حول المعنى بدرجة ظاهرة.

ثانيًا: غياب معلومات التعليق على الشكل أو الصيغة.

ثالثًا: مثل أمر شرح المعنى ركيزة أساسية في التعليق على المداخل، وتركزت طرق الشرح في طريقتين ظاهرتين، هُما:

الأولى: طريقة الشرح بالمرادف، كما جاء في شرح معنى مدخل الحاجب من أنه كان بمعنى القائد. وبعض نماذج هذه الطريقة يمكن أن يندرج تحت ما يعرف في طرق شرح المعنى باسم طريقة الشرح بالترجمة، كما في: الجمقدار (ص:34): حامل الدبوس، فهذا مكافئ ترجمي للمصطلح التركي.

الأخيرة: طريقة الشرح بالتعريف، أي بذكر السمات الدلالية الفارقة والمميزة لمعنى المدخل من غيره كما رأينا في الأمثلة السابقة في تعريف: البواب مثلًا.

رابعًا: العناية بمستوى الاستعمال، جاءت معلومات العناية بمستوى الاستعمال تالية في درجة الظهور بعد معلومات شرح المعنى، وجزءًا منها، وقد ظهر أمر العناية بما يلي:

بيان طبيعة الانتماء اللغوي للمدخل إلى لغة الاصطلاح التاريخي بموجب مؤشر لغوي، من مثل: «اصطلحت» كما في التعليق على مدخل الحاجب هنا.

ب - بيان الجهات التي تستعمل المدخل بمعناه في صيغة أخرى، وهو ما يدخل في نطاق ما يعرف باسم العلاقات الدلالية بسبب تنوع استعمال الدوال أو الصيغ في المعنى الواحد، وهو ما يمكن تسميته بالترادف المصطلحي بسبب التداخل الجغرافي.

ج - بيان التغير الدلالي الذي أصاب معاني بعض المصطلحات بسبب تغير الأزمنة أو الدول الحاكمة التي تطوّرت بعددٍ من الوظائف مع ثبات رسم الوظيفة أو صيغتها.

خامسًا: رعاية طرف من المعلومات الموسوعية؛ كذكر عصور استعمال المدخل، وذكر بعض الآراء الفقهية المتعلقة ببعض الأحكام المرتبطة بجوانب من الدلالات المصطلحات التاريخية.

وقد دلّ تحليلُ معلومات التعليق على المدخل إمكان تعيين الانتماء المعرفي لهذا المُعجم الموضوعي إلى المعجمات المختصة بالمصطلحات المحقبة بأكثر من عصرٍ من عصور التاريخ الإسلامي، بما يعني أنه معجم موضوعي مختصّ بمصطلحات نوعية (غير استيعابية) محقبة بعصور متنوعة.

وهو ما يمنحه درجةً من درجات العناية بالمعجم التاريخ المختص بمصطلحات الوظائف والمهن والإدارة في التاريخي الإسلامي.

وقد تورّط هذا الكتاب في تعليقه على المداخل فيما يلي:

أولًا: تفاوت أنواع طرق شروح المعنى من مدخل لآخر، بطرق غير وافية في عدد من المداخل.

ثانيًا: عدم انتظام أنواع المعلومات، وإن كان الترتيبُ الغالب هو:

إيراد المعنى بشروح المدخل أو تعريفه.

ملامح العناية الفقهية بالوظيفة.

بيان تفاصيل ما يلزم القائم بالوظيفة أو المهنة من عمل.

3/ المصادرُ والتوثيق:

تنوّعت المصادر التي اعتمدها السبكي في كتابه: معيد النعم ومبيد النقم، وتوزّعت على مجموعة من الحقول المعرفية المشكلة لطبيعة التعليقات على المداخل، وضمّت مجموعة من الحقول المعرفية التالية:

أولًا: حقل علم اللغة بالمفهوم الكلاسيكي التقليدي في التراث العربي الذي ينصرف إلى متن اللغة ومفرداتها تعيينًا، وهو الأمر الذي يدعمه ظهور أسماء علماء اللغة من مثل: الأصمعي، وابن دريد (ص:93).

ثانيًا: حقل العلوم الشرعية، من الحديث والتفسير والفقه والأصول، وهو ما يدعمه ظهور أسماء المحدّثين والمفسرين والفقهاء والأصوليين، من مثل: البخاري (ص:24) والترمذي (ص:82)، ومسلم (ص82)، والفخر الرازي (ص:78) والزمخشري (ص:81) والنووي (147) والجويني (79)، وغيرهم.

ثالثًا: حقل علوم التاريخ والتراتيب الإدارية والوظائف والحكومة وغيرها، والأدلة عليه كثيرة في الكتاب.

رابعًا: ملاحظة السبكي الواقعية ممّا حصّله من مشاهداته وتجاربه الشخصية، وهي كثيرة فاشية في الكتاب.

وقد تنوّعت طرقُ توثيق النقول في هذا الكتاب، واتّخذت الأشكالَ التالية:

أولًا: نسبة الآراء إلى أصحابها بالنصّ على اسم العالم الذي روى عنه هذا الرأي أو ذاك. [انظر: ص:74] يقول: «وكثيرًا ما يتّفق هذا لشيخنا الذهبي رحمه الله»!

ثانيًا: نسبة الآراء إلى أصحابها بالنصّ على عنوان الكتاب كذلك [انظر: ص74] يقول: «وقد أطلنا في تقرير هذا الفصل والطبقات الكبرى، وحكينا في ترجمة أحمد بن صالح المصري ما ذكره الشيخ الإمام (الذهبي) في شروط المؤرخ»؛ فهذا نمطٌ من التوثيق الدقيق الذي لم يكنْ غائبًا، وهو توثيق يتضمّن ثلاثةَ أنواع من المعلومات، هي:

الأولى: عنوان المصدر (الطبقات الكبرى)، واسم المؤلف: الشيخ الإمام (الذهبي).

الثاني: المؤشر المكاني، أو الموضع (ترجمة أحمد بن صالح المصري).

الأخير: المسألة المستشهد عليها (مسألة شروط المؤرخ).

ثالثًا: نسبة الآراء إلى أصحابها على العموم والشيوع، ولاسيّما فيما يتعلق بالآراء الفقهية التي تنتمي إلى مذهبٍ فقهي بعينه، ومن مثل ذلك: (ص:16) «وقد أكثر الفقهاءُ في باب الإمامة، وأفرد كثيرون منهم الأحكامَ السلطانية بالتصنيف» وذلك التعليق والتوثيق جاء في مدخل التعليق على مصطلح: الإمام.

وقد نهضت هذه المصادرُ بمجموعة من الوظائف التالية:

أولًا: تأسيس الكتاب ببناء مادته ومعلوماته.

ثانيًا: توثيق المعلومات ومنح القارئ الموثوقية في مادته.

ثالثًا: الاستدراك على الآراء والعلماء في كثير مما يراه ناقصًا وخطأ.

رابعًا: تحقيق توصيف الوظائف، ومفردات ما يلزم كلّ وظيفة، وحكمها الفقهي.

خامسًا: بيان الحكم على بعض المصادر والتنبيه على مخاطر عددٍ منها.

(2.2.1.أ.2)

نقدُ الطالبِ لزغل المناصب،

لابن طولون الصالحي، ت 953هـ.

1/ الانتماءُ المعرفي للكتاب:

ينتمي هذا الكتاب - فيما يبدو - إلى المعجمية المختصة بمصطلحات الوظائف والمهن والحرف في التاريخ الإسلامي. ومن ثمّ فهو معجمٌ موضوعي مختصّ بطائفة من مصطلحات التاريخ الإسلامي المختصة بالوظائف والمهن التي كانت شائعة في بعض مراحله.

وهو ما يتّضح بموجب مجموعة من القرائن التي نفحصها فيما يلي:

أولًا: قرينةُ عنوان الكتاب:

لقد ورد في عنوان الكتاب ما يدلّ على اختصاصه بالمناصب والوظائف التي كانت شائعة في بعض حقب التاريخ الإسلامي، يقول محقّقا الكتاب (ص:7): «والموضوع الذي يعالجه محمد بن طولون الصالحي في مصنفه الشيق: نقد الطالب لزغل المناصب- مهمّ جدًّا، يدخل في باب الأحكام السلطانية والسياسات الشرعية (الحكم وإدارة الدولة) ويختص بوظائف السلطان، وأصحاب الولايات من الأمراء والوزراء والقضاة والقواد»!

ثانيًا: قرينة تأثره بكتاب التاج السبكي: معيد النعم ومبيد النقم، في المجال نفسه، كما يقرّر المحقّقان (ص:10) «وهو على ما يظهر من مقابلة نصوص الكتابين أحد مراجعه الأساسية، ينقل عنه معلوماته، ويورد من عباراته بنصّها، ويسندها إليه في ثنايا الكتاب مصرحًا باسمه».

ثالثًا: قرينة خطاب المقدّمة التي يظهر فيها هذا الانتماء المعرفي.

ومن مجموع هذه القرائن يمكن أن نقرّر أنّ هذا الكتاب: معجمٌ موضوعي مختصّ بمصطلحات الوظائف والمهن والحرف في التاريخ الإسلامي ذو سمة موسوعية.

2/ البنيةُ الكبرى:

ضمّ هذا المعجم المختصّ بمصطلحات الوظائف والمهن في بنيته الكبرى؛ ما يمكن أن يتوزّع على جزأين:

المقدمة.

ب – المتن.

أ/ وقد افتتح الصالحي كتابَه بمقدّمة قصيرة تناولت المعلومات التالية:

أولًا: موضوع الكتاب من خلال ذكر عنوانه، يقول: (ص:23): «فهذا تعليقٌ سمّيته: نقد الطالب لزغل المناصب».

ثانيًا: بيان موجزٌ لمجمل الوظائف الكبرى في النظام الذي شاع في التاريخ الإسلامي.

وقد سكتت المقدّمة عن أمور مهمّة، هي:

أولًا: منهج الكتاب، وطريقة ترتيب فصوله.

ثانيًا: الغرض من تصنيفه الكتاب، وإن بدا تلميحًا دورانه حول بيان أغراض الوظائف، وإقامة العدل، ونشر العمران.

ثالثًا: المصادر التي اعتمدها في بناء الكتاب.

ب/ أمّا المتن، فقد ضمّ الكتاب (122) فصلًا لكلّ وظيفة أو مهنة أو حرفة فصل مستقلّ خاصّ بها.

وقد جاء ترتيبها موضوعيًّا كأنما يراعي فكرة الشرف، ومراتب الوظائف طبقيًّا واجتماعيًّا، كما يلي:

. منصب الخلافة/ - منصب السلطنة/ - الوزارة/ - نواب السلطنة/ - الدواوين/ - الولاة/ - العمال على الزكاة/ - القضاة/ - الحسبة/ - شيخ الإسلام/ - الداودارية/ - الخازندارية/ - الأستادارية/ - المهمندارية/ - البريدية/ - السلحدارية/ - الجمقدارية/ - الطبردارية/ - الجوكندارية/ - الجمدارية/ - البشمقدارية/ - السقاة/ - أمير علم/ - أمير شكار/ - الموقعين/ - مقدم المماليك/ - الأجناد/ - الطواشية/ - المقربين عند

الحاكم/ - كاتب السر/ - ناظر الجيش/ - الحجوبية/ - النقباء/ - المعرف/ - الخولية/ - أمراء الدولة/ - أمراء العرب/ كاتب القاضي/ حاجب القاضي/ نقيب القاضي/ أمناء القاضي/ وكلاء دار القاضي/ الشهود/ ناظر الوقف ونحوه من المباشرين/ وكيل بيت المال/ المؤرخين/ المحدثين/ الحفاظ/ الفقهاء/ المفسرين/ حكماء الإسلام/ المناطقة/ علماء أصول الدين/ اللغويين/ النحاة/ الأدباء/ العروضيين/ الإفتاء/ المدرس/ المعيد/ المفيد/ المنتهي من الفقهاء/ فقهاء المدرسة/ قارئ العشر/ المنشد/ كاتب الغيبة/ القراء الذين يقررون بالألحان/ خازن الكتب/ شيخ الرواية/ ضابط الأسماء عند المسمعين/ الخطيب/ الوعاظ/ القاص/ قارئ الكراسي/ الإمام/ المؤذن/ المؤقت/ الصوفية/ شيخ الخانقاه/ فقراء الخوانق/ خادم الخانقاه/ شيخ الزاوية/ أصحاب الأموال/ صاحب الزرع/ الصيادين/ مشد العمائر/ البناء/ الطيان/ معلم الكتاب/ الناسخ/ الوراق/ المجلد/ المذهب/ الطبيب/ المزين/ الكحال/ الحائك/ القيم في الحمام/ الدهان/ الخياط/ الصباغ/ الناطور/ الفراشين/ البابا/ الشربدار/ الطشتدار/ الصرفي/ المكاري/ غاسل الموتى/ السجان/ الجزار/ المشاعلية/ الدلالين/ بواب المدرسة أو الجامع/ سايس الدواب/ الكلابزي/ حارس الدواب/ الطوفية/ الإسكاف/ رماة البندق/ الشحاذ/ في الطرقات/ بواب القضاة..

وهذا الترتيب- كما نرى - قريبٌ جدًّا من ترتيب فصول الوظائف في: معيد النعم ومبيد النقم، ممّا يسلكهما في مدرسة موضوعية واحدة تتّخذ من المرجعية الطبقية الاجتماعية أساسًا حاكمًا في الترتيب؛ يبدأ بوظائف الشرف والمقدمة اجتماعيًّا، وينزل درجةً درجة إلى الوظائف المتدنّية اجتماعيًّا.

3/ البنيةُ الصّغرى للمعجم:

جاءت معلوماتُ ما تحت كلّ مصطلح خالصةً للتعليق على المعنى من جهات ثلاث ظاهرة، هي:

أولًا: شرح المعنى، وتعريف المصطلح.

ثانيًا: ذكر بعض معلومات مستوى الاستعمال من جهة المجال والزمان المختص بالاستعمال.

ثالثًا: ذكر بعض معلومات التأصيل.

وفيما يلي بعضُ النماذج الدّالة على ما كان من عناية بمعلومات التعليق على المعنى من عناصر البنية الصغرى تعيينًا:

. ص: 51/ 10/ منصب شيخ الإسلام: هو يطلق على ما استقري من صنيع المعتبرين على المتبع لكتاب الله تعالى وسنة رسوله - ﷺ - مع المعرفة بقواعد العلم، والتبحّر في الاطلاع على أقوال العلماء، والتمكّن من تخريج الحوادث على النّصوص، ومعرفة المعقول والمنقول على الوضع المرضي. وربما وصف به من بلغ درجة الولاية.

ولم تكنْ هذه اللفظة مشهورةً بين القدماء.

واشتهر بها أبو إسماعيل الهروي [ت 481هـ].. صاحب كتاب: منازل السائرين وذمّ الكلام.

ثمّ ابتذلت هذه اللفظة، فسمّي بها على رأس المئة الثامنة، وما بعد ذلك من لا يُحصي كثرة، حتى صارت لقبًا لكلّ مَن ولي القضاء الأكبر، ولو كان عاريًا عن العلم والسن، وغيرهما».

ففي هذا التعليق جملةٌ من المعلومات التي تروم تعريف المدخل، وإضاءته، وقد توزّعت معلومات التعليق على معنى هذا المدخل ما يلي:

أولًا: شرح المعنى بطريقةِ التعريف الهجين؛ أي الجامع بين تعريفه بذكر سماته الدلالية المميّزة له من غيره، وضرب الأمثلة على مَن تسمّى باللّقب وحمله من علماء الأمّة (ذكر السمات+ ضرب الأمثلة).

ثانيًا: بيانُ بعض المعلومات المتعلّقة بتأريخ ظهور المصطلح، وأنه لم يكن معروفًا مشهورًا في الأجيال المتقدمة.

ثالثًا: بيان بعض مظاهر التّطور الدلالي التي أصابت المصطلح، من طريق الانحطاط الدّلالي (ثمّ ابتذلت هذه اللفظة).

رابعًا: بيان أنّ العلاقة الدلالية المتمثلة في الاشتراك المصطلحي حكمت المصطلح ودلالاته مع التمدّد الزمني، فصار رسم المصطلح (شيخ الإسلام) دائرًا حول معنيَيْن:

الأوّل: من امتلأ علمًا، وتقدّم سنًّا، وأمكنه تخريج الحوادث على النصوص (وهو المعنى الأصيل).

الأخير: مَن ولي القضاء مِن بعد القرن الثامن الهجري (المعنى المبتذل).

ومِن الأمثلة كذلك:

. ص: 64/ 17/ » منصب الجمقدار: الجمقدار الذي يحمل الدبوس».

وهو مِن وظائف حراسة السلطان التي ترافقه في المواكب.

. ص: 64/ 18/ «الطبردار: هو الذي يحمل الطبر بين يدي الملك؛ لأجل حفظ نفسه» وهو مُمسك الفأس أو البلطة في الموكب لحراسة السلطان.

وفي هذين المثالين يتّضح نوعُ مآخذ طالت طريقة التعليق على المعنى؛ إذ اكتفى المعجمُ بشرح المعنى بطريقة ترجمة مكونات المصطلح كما في معالجة تعريف: الجمقدار: حامل الدبوس، أو ترجمة بعض مكونات المصطلح كما في معالجة: الطبردار: حامل الطبر.

وفي ذلك نوعُ عيبٍ يتمثّل في إعادة اللفظ المراد تعريفه في التعريف مرة أخرى.

صحيحٌ أنّ هذه الطريقة المتّبعة في عددٍ من التعليقات على المداخل يمكن أن تفيد في بيان معلومات التأصيل؛ إذ يتّضح أنّ مثل هذين المدخلين منقولان من التركية إلى معجم المصطلحات التاريخية في الحقبتين المملوكية والعثمانية. لكن يبقى أن الاكتفاء بهذه الطريقة في تعريف عددٍ من المصطلحات يمثل مأخذًا سلبيًّا.

وتحليلُ معلومات البنية الصغرى في جانب التعليق على المعنى يكشف أن هذا المعجم ينتمي - من الناحية الزمنية - للمدرسة المحقبة بعصورٍ مختلفة، يظهر منها على الأقلّ، عصر الترك أو المماليك، وعصر العثمانيّين.

ويتّضح من معالجة معلومات التعليق على المعنى في عمل الصالحي ما يلي:

أولًا: التفاوتُ في ظهور عناصر التعليق على المعنى من مدخلٍ لآخر، وعدم اطراد العناية بمجموع معلوماته.

ثانيًا: الاضطراب في مواضع ذكر معلومات التعليق؛ إذ يظهر أحيانًا البدء بالتعريف وشرح المعنى، وفي أحيان أخرى البدءُ ببعض جوانب مستوى الاستعمال، كزمان الاستعمال.

ثالثًا: التفاوت في توظيف طرق شرح المعنى؛ إذ توزّعت على ثلاث طرق ظاهرة، هي:

طريقة الشرح بالترجمة التي يظهر في صورة المرادف أو المكافئ الترجمي.

ب – طريقة الشرح بالتعريف المحكم الذي يعرف المصطلح بذكر سماته الدلالية، أو وظائفه التفصيلية.

ج – طريقة الشرح بالتعريف الهجين، وهو جماعُ طريقتين، هما طريقة الشرح بالتعريف المحكم مع طريقة الشرح بذكر الأمثلة.

خامسًا: ظهر اكتفاء المعجم بقيود التعريفات في الغالب، وهي الكلمات التي ترد في الأقوال الشارحة للمصطلحات، لتنهض ببيان مستوى الاستعمال المختصّ بمجال المدخل الدّلالي المتعين أو الضيق، بمعنى أنّ ظهور كلمات من مثل: الجمق (الدبوس) والطبر (البلطة).. إلخ؛ يجعل من أمثال هذه المصطلحات منضويةً تحت الحقل العسكري بموجب انتماء هذه الكلمات إلى هذا الحقل الدّلالي، ومن ثمّ تكون أمثال هذه الكلمات مختصّة بالمجال العسكري في مصطلحيّة الوظائف في التاريخ الإسلامي.

4/ مصادرُ المعجم، ومنهجُ التوثيق:

اعتمد الصّالحي في بناء هذا المعجم على مجموعةٍ من المصادر التى توزّعت على الأنواع التالية:

أولًا: مجموعةُ المصادر اللغوية، ولاسيّما في باب المعرب عن التركية والفارسية، بسبب انتماء كثيرٍ من المداخل إلى هاتين اللغتين، وأهمّ ما يثير الانتباه اعتماده على كتاب السبكي: معيد النعم، بما هو مصدر أصيل في باب مصطلحات الوظائف في التاريخ الإسلامي.

ثانيًا: مجموعة المصادر الفقهية، ولاسيّما أدبيات الفقه الحنفي، وكتب الفقه السياسي، كالأحكام السلطانية للماوردي (ص:26) وسراج الملوك للطرطوشي (ص:26).

ثالثًا: مجموعةُ المصادر التاريخية، ولاسيّما ما يتعلق منها بالوظائف والولايات (انظر: ص:195) حيث يجعل على كتابه: «إرسال القضا على مَن ولي القضا».

رابعًا: مجموعةُ المصادر التأسيسية المتمثّلة في الكتاب العزيز وتفاسيره والسنة المشرفة وشروحها (ص:41)؛ حيث نقل عن صحيح الإمام مسلم، وسنن أبي داود.

خامسًا: المصادرُ السّماعية المتمثلة في سماعاته ومشافهاته، وتجاربه وملاحظاته (انظر: ص:57 حيث يقول: «أنشدتنا أمّ عبد الرازق خديجة الأرموية». ويقول: (ص:116) «وقد رأيت جماعة من الأروام».

وقد تنوّعت طرقُ توثيقه لاستشهاداته المرجعية، وتوزّعت على ما يلي:

أولًا: نسبة الرأي والنقل إلى صاحبه بالنص على اسمه (انظر:89).

ثانيًا: نسبة الرأي والنقل إلى صاحبه بالنصّ على اسمه وعنوان كتابه المنقول منه، (انظر: ص: 90) حيث يقول: «قال العراقي في الجرح والتعديل». و (ص: 132): «قال السيوطي في كتابه: تمام الدراية لقراء النقاية)!

ثالثًا: نسبة الرأي إلى المذهب على العموم من دون تعيين (انظر: 70) يقول: «وقد ذهب أكثر الشافعية».

وقد جاءَ اعتماد هذه المصادر لوظائف ظاهرة في هذا المعجم، هي:

أولًا: بناء المعجم وتأسيس مادته ومحتواه.

ثانيًا: منح القارئ الموثوقية في المادة المذكورة في المعجم المنقولة من المصادر المطّلعة.

ثالثًا: تصحيح بعض الآراء، وتعقّب ما لا يصحّ في نظر الصالحي من الآراء.

رابعًا: الاستدراك على ما جاء ناقصًا من الأقوال والأحكام.

خامسًا: تحقيقُ الاستيعاب فيما يتعلّق بأحكام عددٍ من المسائل الفقهية المختصة ببعض الوظائف المذكورة في المعجم.

إنّ هذا المعجم الذي ينتمي إلى مصطلحيّة التاريخ الإسلامي في جانبها المختصّ بالوظائف والمهن والحرف التي كانت معروفة فاشية في عصري الترك المماليك والعثمانيين، وإن بدا متأثرًا بصورةٍ واضحة بعمل السبكي في: معيد النعم ومبيد النقم، فإنه اختلف عنه بما يلي:

أولًا: الاختلاف عنه في بعض الفصول والوظائف، وترتيبها.

ثانيًا: التنظيم، فقد خلص كتابُ الصالحي منذ البدء لبيان المناصب أو الوظائف والتعليق عليها.

(3.أ.2.2.1)

حدائقُ الياسمين في ذكرِ قوانين الخلفاء والسلاطين،

لابن كنان، ت 1153هـ.

1/ الانتماءُ المعرفي للكتاب:

ينتمي هذا الكتابُ في بعض جوانب النظر والتحليل إلى المعجمية المختصة بمصطلحية التاريخ الإسلامي المحقبة. وإن جاء هذا التقريرُ

للانتماء المعرفي لهذا الكتاب مختلطًا بتقريرٍ آخر بدرجة ضمن أدبيات التاريخ العثماني بما هو حقبة من حقب التاريخ الإسلامي.

ولعلّ الذي يحمل على تعضيد القول بانتمائه إلى المعجمية المختصة بقطاع من مصطلحيّة التاريخ الإسلامي المحقبة بعصر بعينه؛ ما قرّر ابن كنان نفسه في مقدّمة الكتاب (ص:48): «فهذه رسالة تشتمل على إيضاح ألفاظ موضوعة في محالها من تورايخ الأعلام الأماثل، لكنه لا ينجلي معناها لمتأمّلها فلا يزال في سكرة الأغلال تائهًا، بما يقال، حاجب الحجاب، والخاصكي، ومقدم ألف... فبينتها مع ذلك من ذكر الوظائف والقوانين التي كانوا عليها».

يضافُ إلى ذلك تحليلُ عنوانات الأبواب والفصول المندرجة تحتها، بدءًا من الباب الأول بمقصده الأول: في ذكر الأمراء والخواصك (= المقربون من الملك) والمماليك السلطانية والمماليك الكتابية وجند الحلقة - إلى الباب السادس وما بينهما من الأبواب التي استقلّت بذكر مصطلحات الوظائف والمهن والحرف التي كانت فاشية في الدولة العثمانية.

وفي ذلك السياق يقول الدكتور عباس صباغ: (ص: 242): «ذكر ابن كنان في: حدائق الياسمين... الكثيرَ من المصطلحات التي كانت شائعةً في العهد المملوكي والعثماني».

من كلّ ذلك يتّضح أنّ كتاب: حدائق الياسمين ينتمي إلى المعجمية المختصة بمصطلحات الوظائف والمهن، بما هي قطاعٌ نوعي من مصطلحيّة التاريخ الإسلامي بمفهومه المتّسع الحدود والمحقبة بعصري المماليك والعثمانيين.

2/ البنيةُ الكبرى للعمل:

جاء هذا الكتاب/ المعجم في ثلاثة أقسام، بترتيبِ مؤلّفه، هي:

أ - المقدّمة.

ب - متن المعجم/ الكتاب.

ج - الخاتمة (= ملاحق الكتاب).

وفيما يلي فحصٌ لمكوّنات هذا العمل في ضوء معطيات البنية الكبرى في صناعة المعجم:

أ/ المقدّمة:

أوضح ابنُ كنان في المقدّمة الانتماءَ المعرفي للكتاب، فقال (ص: 48): «فهذه رسالةٌ تشتمل على إيضاح ذكر ألفاظ اصطلح عليها الخلفاء والملوك، ولأن تلك الألفاظ موضوعة في مجالها من تواريخ الأعلام الأماثل، لكنه لا يتجلي معناها لمتأمّلها... بما يقال حاجب الحجاب، والحاصلي، ومقدم ألف، وأمير عشرات، وأمير غيبة، وتناظر الأيتام، والحوالي من المناصب، فأوردتها مع ذكر المراد منها».

وهذا النقل كاشفٌ عن طبيعة الكتاب، وأنه في بعض زوايا النظر معجم مختصّ بمصطلحات الوظائف والمهن والحرف في الدولتين المملوكية والعثمانية بما هما حقبتان من حقب التاريخ الإسلامي؛ بموجب ما جاء فيه من «ذكر ألفاظ اصطلح عليها» وأنّ المؤلف «أوردها مع ذكر المراد منها».

كما تضمّنت المقدّمة الإشارة إلى نقص المصادر المعتمدة في جمع مادة الكتاب، وممّا ذكره قوله (ص: 49): «إنّي ظفرت بكتابة: كوكب الملك

ودولة الترك» فاقتفيت منه مرادي، وما وقف عنده اعتمادي، بما يقرّ تلك المعاني في مبانيها، ويجمع فرائدها بمثانيها».

ثمّ ذكر عنوان الكتاب، فقال: (ص: 49): «وسمّيته: حدائق الياسمين في ذكر الخلفاء والسلاطين».

وقد تضمّنت هذه المقدّمة عددًا ممّا يلزم ظهوره فيها ممّا تنصّ عليه برامج صناعة المقدمات، ولكن غاب عنها ما يلي:

أولًا: النصّ على طبيعة مستعملي الكتاب.

ثانيًا: النصّ على الغرض من تأليفه.

ثالثًا: منهج ترتيب مصطلحات الكتاب، ونوع المعلومات الواردة تحتها.

رابعًا: النصّ على بقية المصادر المعتمدة في جمع المادة.

خامسًا: النصّ على ما يميزه عن غيره ممّا سبقه في مجاله.

ب/ متنُ الكتاب:

جاء متنُ الكتاب، بعد المقدّمة، مكوّنًا من ستة أبواب، كما يلي:

الباب الأوّل: من قسمين:

القسمُ الأوّل في خمسة مقاصد، هي: شعار المملكة ورسومها/ قواعد السلطنة/ هيئة جلوس السلطان/ عادات السلاطين في إجراء الأرزاق/ عادة الإخبارات السلطانية.

القسمُ الثّاني في سبعة مقاصد، هي: الأمراء والخواصك والمماليك السلطانية والكتابية وجند الحلقة/ أرباب الوظائف/ الحضرة الشريفة من أرباب السيوف والمقدمين/ أرباب الوظائف من الأمراء أرباب الطبول/ أرباب الوظائف من أمراء العشرات/ أمراء الخمسات المشدية/ المماليك السلطانية.

البابُ الثّاني: ولاية أرباب المناصب الدينية، وفيه (القضاء والإفتاء/ المدرسون ومشايخ الخوانق/ والخطابة والإمامة).

البابُ الثّالث: أرباب الوظائف الدينية، وفيه (الأشراف/ الحسبة/ الأحباس/ الجوالي/ الكسوة/ الأوقاف/ دار الضرب/ الخزائن/ البيمارستان/ الزرد خانه/ الصندوق.

البابُ الرّابع: الوظائف الديوانية، وفيه (كتابة السر/ الوزارة/ ناظر الجيش/ الخزانة الكبرى/ الخاص/ الإسطبلات والمناخات الشريفة/ البيوت والحاشية/ دار الضيافة/ الأملاك/ البهاركارمي/ الأهراء/ المو ارث الحشرية/ ديوان المرتجع).

البابُ الخامس: الأطباء والجرائحية ومهندسي العمائر السلطانية.

البابُ السّادس: المهاترة، وفيه: (مهتار الشربخانه/ مهتار الطشت خاناه/ الفراش خاناه/ الطبلخاناه/ الركاب خاناه/ معلم الزرد خاناه/ المحفدار).

ومن هذا البناء أو الهيكل يتّضح ما يلي:

أولًا: ترتيب مصطلحات الوظائف ترتيبًا موضوعيًّا مصنفًا تصنيفًا طبقيًّا واجتماعيًّا وسياسيًّا دقيقًا.

ثانيًا: ترتيب المصطلحات ترتيبًا وظيفيًّا تبعًا لتسلسل المسئوليات والرئاسات في الدولة.

ثالثًا: استمرار تحكم قاعدة الشرف في ترتيب مصطلحات الوظائف والمهن، بحيث نرى أن الوظائف الدينية تسبق غيرها من وظائف الدولة.

ج/ خاتمةُ الكتاب (ملاحقه):

ضمّ الكتاب عددًا من الفصول القصيرة خارجة عن طبيعته التي صمّمت على ذكر مصطلحات الوظائف والمهن في دولتي الترك والعثمانيين، وهو ما يمكن معه عدُّ هذه الفصول بمثابة ملاحق متمّمة لتحصيل فوائد الكتاب، وقد جاءت كما يلي:

صفة دخول السلطان الغوري لدمشق لمقابلة ابن عثمان سلطان الروم.

صفة دخول السلطان سليم لدمشق.

صفة رحلته من دمشق إلى مصر وما عمله من الآثار في الصالحية.

صورة الفرمان الذي أرسله السلطان سليم لأهل دمشق في بشارة النصر وأخذ مصر.

صورة تمرّد الغزالي على الدولة العثمانية.

وقد أوضح ابنُ كنان أنّ السبب في اختتام الكتاب بهذه الخاتمة (الملاحق) هو ارتباطها بموضوعه، يقول (ص: 185): إنّه ختم الكتاب بهذه الفصول «لما فيها من ذكر أرباب المناصب» لتكون تكملةً لهذه الرسالة، وليعلم موجب تأليفها؛ لأنّها تشتمل على ألفاظٍ كثيرة من أرباب المناصب الذين تقدّم ذكرهم في الرسالة تفسيرًا لمعانيها».

وهذا النصّ مهمّ جدًّا؛ لأنه يزيد في وضوح تعيين الانتماء المعرفي لهذه الرسالة إلى المعجمية المختصة بقطاع من مصطلحيّة التاريخ الإسلامي المتعلق بالوظائف والمهن والحرف.

وهذه الخاتمة تمثّل السياقات المستصحبة المعينة على تحصيل المقصود من مصلحات الوظائف، وتقريب فهم دلالاتها.

3/ البنيةُ الصغرى للعمل:

إنّ فحص معلومات التعليق على المداخل تكشف عن تطوّر إيجابي لحق هذه المدرسة الموضوعية المختصة بمصطلحات الوظائف والمهن والحرف في بعض حقب التاريخ الإسلامي، وهو الملمحُ المتمثّل في ظهور بعض معلومات التعليق على الشكل بالإضافة إلى معلومات التعليق على المعنى الذي ظهر من تحليل الأدبيات السابقة في هذه المدرسة هيمنتها، وانتشارها.

ومِن ثمّ، فإنّ معلومات التعليق على المداخل يمكن توزيعها كما يلي:

معلومات التعليق على الشكل.

ب - معلومات التعليق على المعنى.

صحيحٌ أنّ وزنيهما النسبي لم يكن متساويًا، ولكن وجودهما كان قائمًا متعينًا، وفيما يلي بيان ذلك:

معلومات التّعليق على الشكل.

جاءت معلوماتُ هذا الفرع من معلومات البنية الصغرى قليلةً مختلطة ببعض معلومات التعليق على المعني، ولاسيّما معلومات التأصيل (الإبتمولوجي)، لكنها أدّت بعض الوظائف لتنوير الشكل من طريق غير مباشر، كما سنرى.

ومِن الأمثلة الكاشفة عن ذلك ما يلي:

. ص: 66/ «الأوزان بالزين المشوبة بالصاد: هي آلة من الخشب المجوف كالقربة المملوءة بعنق طويل، مركب عليه أوتار».

. ص: 109/ «لسقاة: واحدهم الساقي/ الجمدارية واحدهم: جامدار.

. ص: 115/ «آخور: بالفارسية الممدودة: إسطبل».

. ص: 120/ «الاستدار: هو لفظ مركب من كلمتين فارسيتين، إحداهما:» إستد» بكسر الهمزة، وسكون السين، والدال والثانية: دار بمعنى: متولي».

ويتّضح من هذه الأمثلة ظهور المعلومات التالية:

أولًا: بعض معلومات النطق أو الضبط، كما في التعليق على طريقة نطق الزاي المشوبة صادًا في» الأوزان» وهو ضبط يستثمر المعلومات الصوتية، وفي الضبط التقييدي لكلمة «إستد».

ثانيًا: بعض معلومات الهجاء أو الكتابة، كما في التعليق على همزة «آخور» الممدودة، والتعليق على حرف الزاء المعجمة بتسميتها العامية الشائعة «الزين».

ثالثًا: بعض المعلومات الصرفية، ولاسيّما في باب بيان المفرد والجمع.

وقد ظهر من هذه المعالجة للمعلومات الشكلية ما يلي:

أولًا: قلّتُها موازنةً بمعلومات التعليق على المعنى.

ثانيًا: تفاوت ظهور عناصرها من مدخل لآخر.

ثالثًا: اختلاطها بغيرها من معلومات المعنى المختصة بالتأصيل، وهو ما يعنى عدم ظهورها مستقلّة أو شبه مستقلة.

رابعًا: اضطرابها بالنظر إلى موضع النصّ عليها.

خامسًا: عدم دقتها، فقد جاءت معلومات الضبط التي من نوع التقييد غير دقيقة، في مثل: «سكون السين» ولم يقيدها بالمهملة!

ب/ معلوماتُ التّعليق على المعنى:

جاءت معلوماتُ التعليق على المعنى في هذا العمل أكثر ظهورًا وانتظامًا من سابقتها، وتوزّعت على ما يلي:

أولًا: معلومات شرح المعنى، وتعريفه.

ثانيًا: معلومات التأصيل اللغوي للمصطلحات.

ثالثًا: معلومات مستوى الاستعمال.

وفيما يلي فحصٌ لكلّ فرع منها:

شرح المعنى.

اتّضح من مقدّمة الكتاب أنّ الغرض المعلَن منه هو «إيضاح ذكر اصطلح عليها الخلفاء والملوك الأوائل، والآن تلك الألفاظ الموضوعة في محالها من تواريخ الأعلام الأماثل»، وهو الأمرُ الذي تجلى في استفاضة العناية بشروح المداخل أو المصطلحات التاريخية المختصة بالوظائف والمهن في هذا الكتاب.

وقد اتّخذت العناية بشروح المعنى الملامح التالية:

أولًا: البدء ببيان المعنى اللغوي العام، والاستشهاد عليه، تمهيدًا لبيان المناسبة الداعية إلى نقله إلى اللغة التاريخية المختصة بالوظائف والمهن.

ثانيًا: التثنية بشرح المعنى بطريقة من طرقه التي انحصرت تقريبًا في:

طريقة الشرح بالمرادف.

ب – طريقة الشرح بالتعريف.

ج – طريقة الشرح بالتمثيل.

مع العناية بإيراد سياقات استعمال عددٍ كبيرٍ من المصطلحات الواردة في الكتاب من خلال الفصول التي وردت في الخاتمة، كما تقرّر سابقًا.

ومن الأمثلة الدّالة على ذلك الذي نقرره ما يلي:

. ص: 134/ نقيب الجيش: النقيب، في اللغة: الأمين. قال الله عز وجل: ﴿وَبَعَثۡنَا مِنۡهُمُ ٱثۡنَىۡ عَشَرَ نَقِيبٗا﴾ أي: أمينًا».

. ص: 135/ أمير علم: العلم في اللغة: يطلق على معان عدّة، إحداها: «الراية».

ففي هذيْن المثالين بيانٌ لعناية الكتاب بمعاني بعض المداخل في اللغة العامّة تمهيدًا لبيان مناسبة استعمالهما في اللغة المختصّة بالوظائف والمهن.

. ص:63/ المظلة: ويعبر عنها بالجبر، ويقولون: القبة، والطير».

فهذا مثالٌ يكشف عن شرح معنى المداخل بطريقة المرادف، والمستهدف من هذه الطريقة الكشف عمّا كان شائع الاستعمال في ذلك التوقيف؛ ذلك أنها جاءت مقترنة بغيرها من طرق الشرح، ولاسيّما طريقة الشرح بالتعريف المحكم، كما يلي:

. ص: 63/ والمظلة (بعد ذكر مرادفاتها): «وهي على هيئة قبة من الحرير الأصغر مزركشة، على أعلاها صفة طائر على قصبة مموهة بالذهب، تحمل على رأي الملك حين أخذه الملك وفي العيدين».

. ص:65/ العصايب السلطانية: وهي رايات من الحرير مزركشة وراية في رأسها خصلة من الشعر، فرايات صفر من الحرير تسمى: الصناجق».

فهذا مثالان يكشفان طريقةَ شرح المعنى المستعملة وهي التعريف بطريق قريبة من طريقة الشرح بالمكونات الدلالية، أو العناصر المشكلة للمفهوم.

معلوماتُ التّأصيل والاشتقاق:

ظهرت ملامحُ العناية بمعلومات التأصيل (الابتمولوجي) بصورةٍ كبيرة في التّعليق على المعني في هذا العمل، واتخذت الأبعاد التالية:

أولًا: النصّ على اللغة المصدر/ الأصل الذي انحدر منه المصطلح إلى مصطلحيّة الوظائف والمهن.

ثانيًا: تحليل بعض المصطلحات اشتقاقيًّا للكشف عن أحوالها التي تركبت منها.

ثالثًا: بيان ما دخلها من تحولات، وتفسير ذلك في بعض الأحيان.

رابعًا: بيان تعليل التسمية في بعض الأحيان، للكشف عن سرّ استعماله هذا المصطلح أو ذاك فيما استعمل فيه.

وفيما يلي أمثلةٌ كاشفة عمّا نقرّره:

. ص: 77/ البريد: وهو مشتقّ من بردت الحديد، إذا لأسلمت ما يستخرج منها. وقيل: فارسي معرب.

. ص: 113/ أتابك: أصله بالتركية: أطابك.

. ص: 120/ استدار: مركب من كلمتين فارسيتين.

. ص: 125/ الخزندار: أصله: خزانة دار، حذفت الألف والهاء، للخفة.

. ص:163/ بيمارستان: لفظة فارسية، معناها: بيت الضعيف.

. ص: 108: الخواصكية: وسموا بذلك لخصوص القرب من الملك، لأنهم في خدمة أوقات فراغه وخلواته.

ففي هذه الأمثلة تتّضح ملامح العناية بالمعلومات الاشتقاقية وتأثيلية، في التّعليق على معنى المصطلحات، كما يتّضح تنوّع طرق معالجتها.

معلوماتُ مستوى الاستعمال:

جاءت معلوماتُ مستوى الاستعمال أقلّ وضوحًا من معلومات البندين السابقين من معلومات التعليق على المعنى.

ومع ذلك ظهرت العنايةُ بعددٍ من أبعاد مستوى الاستعمال، ويمكن حصرها تقريبًا فيما يلي:

أولًا: بيان مستوى الاستعمال من جهة زمان تداول المصطلح.

ثانيًا: بيان مستوى الاستعمال من جهة مكان تداول المصطلح أو جغرافيته وانتشاره.

ثالثًا: بيان مستوى الاستعمال من جهة التأريخ لاستعمال بعض المصطلحات.

رابعًا: بيان مستوى الاستعمال من جهة ما مات أو تلاشى من المصطلحات.

ومِن الأمثلة الدّالة على ذلك ما يلي:

. ص:110/ المماليك الكتابية: ويسمون أولاد الناس... في زماننا هم أربعون مقدمًا.

. ص: 119/ أمير حاجب: الجاري على الألسنة: حاجب الحجاب.

. ص: 173/ ناظر الجيش: هي أقدمُ الوظائف وأحسنها، وأولُ مَن رتبها: عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، سنة عشرين من الهجرة.

. ص: 173/ نظر الخاص: وأحدثت في أيام الناصر محمد بن قلاوون.

. ص: 176/ نظر بيت المال: الآن تلاشى اسمًا ورسمًا.

. ص: 177/ نظر الأهراء (شئون الغلال): وقد تلاشت».

ففي هذه الأمثلة يتّضح أمرُ العناية بمعلوماتِ مستوى الاستعمال، مضافًا إليها ما جاء في عنوانات الأبواب والمقاصد (الفصول) من بيان المجال الدلالي الفرعي الذي ينضوي تحت كلّ منه مجموعةٌ من المصطلحات التي لا تفهم بمعزل عن استصحاب هذا العنوان الفرعي أو ذاك بما هو المجال الدّلالي الضيق المندرج تحت الحقل العلوي المتمثّل في مصطلحات الوظائف والمهن والحرف.

وقد كشف تحليلُ معلومات التعليق على المعنى عمّا يلي:

أولًا: زيادة كثافتها مقارنة بمعلومات التعليق على الشكل.

ثانيًا: تفاوت العناية بها من بندٍ لآخر من بنوده.

ثالثًا: تنوّع طرق التعبير عن عناصره المختلفة.

رابعًا: اضطراب مواضع النصّ على عناصر التعليق على المعنى من مدخل لآخر.

4/ المصادرُ والتّوثيق:

اعتمد ابنُ كنان ثلاثةَ أنواعٍ ظاهرة من مجموعات المصادر في جمع مادة كتابه، وهي:

أولًا: مجموعة المصادر اللغوية، وتركّز معظمها في المعاجم اللغوية، توصلًا إلى التعليق على المصطلحات من جهة معانيها اللغوية وتأصيلها الاشتقاقي، وممّا اعتمده من المصادر: الصحاح للجوهري، والمعرب للمطرزي (ص:77).

ثانيًا: مجموعةُ المصادر التاريخية، وقد صنع لها عباس صباغ محقّق الكتاب مقالةً مستقلّة في مقدّمة تحقيقه بعنوان: مصادر الكتاب (ص:30 - 33).

ثالثًا: مجموعةُ المصادر الفقهية والشرعية، لتعلّق الكتاب ببيان أحكام ما يخص كلّ وظيفةٍ أو مهنة، ولاسيّما ما يتعلّق منها بالسياسة الشرعية من مثل: الأحكام السلطانية، للماوردي (ص:159).

وقد غلبت طريقةُ إيراد الرأي أو القول منسوبًا إلى قائله مِن دون تعيين للمصدر - غيرها من طريق توثيق الاستشهادات المرجعية، وإن عَيَّن في أحيان قليلة نذكر عنوان المصدر منسوبًا لصاحبه، ومن ذلك:

ص: 186/ «والغاشية، كما قال شيخنا **النعيمي** رحمه الله: قدامة قصيرة».

ص:159/ «نظر الحسبة: اختلف في اشتقاقها، فقال الماوردي: هو مشتقّ من قولك: حسبك؛ أي: أكفف».

ص: 185/ «وصورتها كما ذكرها شيخ المحدثين المؤرخ شمس الدين محمد بن طولون الصالحي الحنفي رحمه الله: في كتابه النوازل والمنازل».

فهاتان الطريقتان الغالبتان على منهجه في توثيق النقول والآراء.

وقد اتّضح من مصادر استعمالها للوظائف التالية:

أولًا: بناء مادة الكتاب وتأسيسه.

ثانيًا: الاستدراك على الآراء التي يراها ناقصة غير مكتملة.

ثالثًا: تصحيح عددٍ من الأقوال التي رأى عدم صحّتها.

رابعًا: منح مستعمل الكتاب الموثوقية عند استعماله لمعلوماته.

(4.أ.2.2/1)

الرّتبُ والألقاب المصرية لرجال الجيش والهيئات العلمية والقلمية منذ عهدِ أمير المؤمنين عمر الفاروق، لأحمد تيمور باشا، 1950م

1/ الانتماءُ المعرفي للكتاب:

ينتمي هذا الكتابُ إلى المعجمية المختصّة بمصطلحات الوظائف في نطاق بعينه، وعلى امتداد عصور التاريخ الإسلامي. وهذا الانتماء المعرفي تدعمه القرائن التالية:

أولًا: عنوان الكتاب، فقد جاء عنوانه الكامل: رسالة لغوية عن الرتب والألقاب المصرية.

والرسائلُ اللغوية تسميةٌ قديمة لنوع من الأعمال المعجمية المختصة بموضوع أو مجال بعينه. وهي من أقدمِ أشكال الصناعة المعجمية في التراث اللغوي عند العرب، يقول الدكتور رمضان عبد التواب في كتاب: [فصول في فقه العربية مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (3)، 1987م، (ص:258)] إنّ «الرسائل اللغوية الصغيرة... تعدّ نواة المعجم العربي»، وقد ترجم عمليًّا عن ذلك عندما افتتح حديثه عن المعاجم اللغوية العربية بمبحث طويل عن هذه الرسائل اللغوية، وقدّم له بقوله (ص:230): «وقبل أن نتحدّث عن المعاجم العربية الكبيرة نودّ أن نلقي نظرةً على تلك الرسائل اللغوية الصغيرة»، بما هي معاجم لغوية بالأساس، أضفْ إلى ذلك أنّ الناشرين المعاصرين لهذه الرسالة تنبهوا إلى انتمائها المعرفي، يقول عبد الرحمن زكي في تقديم هذه

النشرة (ص:288): «وهذه الرسالة الجامعة للرّتب والألقاب العسكرية.. تعتبر مرجعًا سهلًا في المصطلحات العسكرية التي وردت في كتب الحرب أو التاريخ». وقد جاء في ختام هذا المعجم قائلًا: (88): «تمّت الرسالة اللغوية في الرتب والألقاب المصرية لرجال الجيش والهيئات العلمية والقلمية».

إنّ تحليل العنوان وخطاب بعض مقدّمات هذه الطبعة تكشف عن وضوح الانتماء المعرفي لهذا العمل المرجعي إلى المعجمية المختصة بمصطلحات الوظائف النوعية المرتبطة بمجال بعينه هو المجال الحربي والعسكري، وهو واقع في الصميم من الحدود الموضوعية للتاريخ الإسلامي.

ومن ثمّ، فهذا العمل معجمٌ موضوعي/ مختصّ بمصطلحات الرتب العسكرية في التاريخ الإسلامي غير المرتبط بحقبة بعينها.

2/ البنيةُ الكبرى:

اتّضح من الحديث عن الانتماء المعرفي لهذا المعجم أنه رتب ترتيبًا موضوعيًّا مصنفًا. وجاء المعجم في:

أ. مقدّمة.

ب. متن المعجم (أربعة أقسام).

ج. ملاحق المعجم.

وفيما يلي فحصٌ لمحتويات كلّ قسم من أقسام هذه الرسالة اللغوية.

أ. المقدّمة:

جاءت المقدّمة بعنوان: الرتب والألقاب المصرية: أصناف هذه الرتب – لتمثل ما يشبه التمهيد بين يدي أقسام متن المعجم الأربعة.

وقد أشارت المقدّمة إلى المعلومات التالية:

أولًا: اختصاص هذا المعجم الموضوعي برتب الجند، والأعيان الموظفين، والعلماء الأزهريين، والعلماء من غير الأزهر في مصر تعيينًا.

ثانيًا: الإشارة إلى منهجية ورود هذه الألقاب في المعجم، وهي المنهجية التصنيفية الموضوعية، بمعنى استقلال كلّ قسم من الأقسام الأربعة بنوع من أنواع الألقاب، وهو ترتيب يستصحب مفهوم الطبقة الاجتماعية التي يحكم تأسيسها العمل والوظيفة والتكوين العلمي والثقافي بصورة ظاهرة.

وهو الأمرُ الذي أنتج أربعة أنواع، شكّلت أربعة أقسام، هي:

رتب عسكرية خاصة بالجند.

رتب ملكية للأعيان والموظفين.

رتب علمية أزهرية.

رتب علمية (قلمية) غير أزهرية.

وقد فات هذه المقدّمة ما يلي:

أولًا: بيان مصادر جمع المادة.

ثانيًا: بيان منهج جمع المادة.

ثالثًا: إرشادات الاستعمال.

رابعًا: مميزات المعجم.

خامسًا: الغرض من المعجم.

سادسًا: طبيعة مستعملي المعجم.

ب/ متنُ المعجم:

ظهر من فحصِ معلومات المقدّمة تقسيمُ المعجم للرتب أربعة أقسام، وهي أربعة الأقسام التي شكّلت متن المعجم، حيث جاءت أقسامه كما يلي:

القسم الأول في الرتب العسكرية، وتوزّعت على ثلاثة أصناف:

قسم رتب الضباط العظام.

قسم رتب الضباط الذين هم دون العظام.

قسم رتب ضباط الصف (صف الضباط).

ألحق بهم صنف رابع للجنود، ومراكزهم ومصطلحاتها.

القسم الثاني في الرتب الملكية، «وهي لعمال الدواوين في مقابل الرتب العسكرية للجند» ويلحق بهم الأعيان.

القسم الثالث في الرتب العلمية، وهي مختصة بالأزهر وتسمي بالدرجات.

القسم الرابع في الرتب القلمية، وهي للكتاب والعلماء من غير الأزهريين.

وهذا التقسيم ظاهرُ الانتماء للمدرسة الموضوعية المصنفة بموجب جمع كلّ طائفةٍ من الألقاب مختصّة بقطاع بعينه في قسمٍ مستقل/ أو صنف مستقل.

صحيحٌ أنّ ثمّة استطرادات بينية، لا تندرج بصورة صريحة تحت ما اندرجت تحته، لكن يبقي التقسيم في صلبه موضوعيًّا مصنفًا.

ج/ ملاحقُ المعجم:

ثمّ ألحق أحمد تيمور باشا، ت1930م، بالمعجم بعد انتهاء القسم الرابع المختصّ بمصطلحات الرتب القلمية؛ فصلًا بعنوان: ألفاظ تدلّ على جماعات الناس، رتّبه ترتيبًا عشوائيًّا، واعتمد في جمعها على المعجمات العربية التراثية.

ولم يصرّح بسبب إلحاق هذا الفصل بمعجمه، وإن بدت العلاقة واضحة بحكم أنّ كثيرًا من الألفاظ الجامع فيها موضوعي، يذكر في ضابطين، هُما:

أولًا: ضابط الجمع أو الاجتماع أو الكثرة.

ثانيًا: ضابط الجمع أو الاجتماع أو الكثرة النوعية «الفئوية» المرتبط بالجنود.

وقد ضمّ هذا الملحق الكلمات التالية:

الحضيرة/ النفيضة/ السرية/ المنسر/ المقنب/ الفيلق/ القدموس/ السرية/ القنبل والقنبلة/ الرعلة والرعيل/ التو/ العرف والعرفة/ الكتيبة/ الكردوس/ الكوكبة/ الفرقة/ الطائفة/ العصابة/ الموكب/ الفوج/ النفر/ الرهط/ الفئة/ اللفيف/ الركب/ الشرذمة/ الجيش/ الخميس/ العسكر/ البجد.

ويلاحظ على ملحق المعجم ما يلي:

أولًا: عدم الترتيب.

ثانيًا: عدم بيان الصلة بموضوع المعجم الذي هو مصطلحات الرتب وألقاب الوظائف المصرية.

4/ البنيةُ الصغرى للمعجم:

ظهرت العنايةُ بمعلومات التعليق على المدخل من جهتي الشكل والصيغة والمعنى معًا، كما يلي:

معلومات التعليق على شكل المصطلحات.

ظهرت عنايةٌ قليلة بعددٍ من معلومات التعليق على الشكل، وتوزعت تحت بعض المداخل لتمسّ معلومات الضبط والهجاء والتصريف، وفيما يلي أمثلة كاشفة عمّا نقرّره:

. ص: 33/ العريف... تقول عنه: عرف فلان، بالضم.

. ص: 34/ المنكب: بفتح الميم وكسر الكاف.

. ص: 64/ الملكية، بضم فسكون.

فهذه أمثلةٌ تكشف عن نوعٍ تقييدي لبعض الكلمات، تستهدف تصحيح نطق الكلمات أو المصطلحات.

ومن أمثلة العناية بمعلومات الهجاء التي جاءت في سياق بيان الاشتقاق، أو بيان الضبط وتصحيح النطق ما يلي:

. ص: 49/ الأورطة هي في التركية، بالتاء.

. ص:50/ الألاي: بغير مدّ، وإن كان بعضهم يزعم أنه ممدود.

وهذا الذي نراه من بيان الهجاء في مثل هاتين الكلمتين يستهدف التأصيل من جهة، أو تصحيح النطق من جهة أخرى.

ومن أمثلة العناية بالمعلومات الصرفية ما يلي:

. ص: 35/ النقيب: «عريف القوم، والجمع: نقباء».

. ص: 53/ الطوبجية: نسبة إلى طوب بمعنى مدفع في التركية، «وجي» علامة النسبة عندهم.

ولم تخرجِ المعلومات الصرفية عن نطاق معلومات العدد أو النسب في الغالب.

ويلاحَظ على معالجة معلومات التعليق على الشكل في هذا المعجم ما يلي:

أولًا: تفاوت ظهورها تحت المداخل.

ثانيًا: اضطراب ظهورها، وعدم الانتظام في المواضع.

ثالثًا: اضطراب طرق التعبير عنها.

رابعًا: تفاوت معالجتها دقة ونقصًا.

ب/ معلوماتُ التّعليق على المعنى:

من جهةٍ أخرى، فإنّ العناية بمعلومات التعليق على المعنى توزعت على العناية بما يلي:

معلومات شرح المعنى وتعريفه.

معلومات التأصيل الإبتمولوجي (الاشتقاقي).

معلومات مستوى الاستعمال.

لقد ظهرت العنايةُ بشروح المعنى في صور متنوعة تركزت حول محورين أساسيّين، هُما:

أولًا: بيان المعاني اللغوية العامّة، تمهيدًا لبيان المعاني الاصطلاحية للكلمات من طريق بيان المناسبة الجامعة التي حكمت الانتقال من المجال العام إلى المجال المختص بمصطلحية الوظائف والأعمال.

ثانيًا: بيان المعاني الاصطلاحية من طريق الشرح باستعمال طريقة الشرح بالتعريف في الغالب.

ومن أمثلة ما يكشف عن ذلك ما يلي:

. ص: 67/ الأفندي: معناه: الصاحب والمالك والسيد والمولى.

ويطلق في العسكرية على الحائز لرتبة: ملازمًا فما فوقها إلى البيكباشي.

وفي الرتب الديوانية: على الحائز للخامسة إلى الثالثة.

وعلى كلّ مستخدم في الحكومة وإن لم يكن حائز الرتبة.

وعلى كلّ من يقرأ ويكتب من غير المعمّمين.

. ص: 33/ العريف، كما في اللسان: «النقيب» وفي تخريج الدلالات السمعية... «العرفاء: رؤساء الأجناد وقوادهم، ولعلّهم سموا بذلك لأنهم تتعرف في أحوال الجيش».

وفي هذين المثالين يتّضح أنّ معالجة شرح المعنى اتّكأت على محورين، هُما:

أولًا: محور الانطلاق من المعنى اللغوي العام الذي رشح لهجرة الكلمة إلى الحقل الاصطلاحي المختصّ بالمجال العملي والوظيفي في سلك الوظائف المصرية العسكرية أو الديوانية.

ثانيًا: محور شرح المصطلح بطريقة التعريف بذكر السمات الدلالية المميزة له. ولعلّ المثال الثاني يتّضح فيه الانتقال من المعنى اللغوي العام بقرينة المصدر (لسان العرب) بما هو مُعجم لغوي عام إلى المعني الاصطلاحي بقرينة المصدر (تخريج الدلالات السمعية) وهو مصدرٌ مختصّ ببيان الأعمال والمهن والحرف والوظائف التي كانت شائعة متداولة في التراتيب الإدارية في الحكومة النبوية.

أمّا معلومات التعليق على الاشتقاق أو التأصيل الإبتمولوجي فكانت متوافرة جدًّا، واتّخذت أشكالًا متنوعة يمكن جمعها فيما يلي:

أولًا: النصّ على اللغة الأصل التي دخل منها المصطلح إلى لغة الوظائف والرتب المصرية.

ثانيًا: تحليل المصطلح، وبيان مكوّناته التي تركب منها.

ثالثًا: تحليل التحوّلات الصوتية والصرفية والدلالية في سياق بيان تأصيل عددٍ من المداخل.

ومن أمثلة ما يكشف عن ذلك:

. ص: 48/ البلوك: لفظ تركي، أصله: بولوك... هو الرجالة؛ (قطعة من الجيش تتألف من مائة جندي في العادة).

. ص: 35/ البيادة: صوابها بالباء الفارسية، وهي فارسية الأصل.

. ص: 55/ أونباش: تركي، مركب من (أون) بمعنى عشرة، و (وباش) بمعنى رأس.

. ص: 55/ جاويش: تركي، صوابه عندهم: جاوش بضمّ الواو وجيمه فارسية ينطق بها تشينا ممزوجة بالتاء، والعامّة في مصر تجعلها شينًا خالصة، فتقول: شاويش.

فهذه أمثلةٌ تكشف عن منهجية معالجة معلومات التأصيل، التي بدت حريصة على بيان أصول الكلمات التي انحدرت منها إلى العربية، وبيان شكل الكلمات في لغاتها الأصلية، وبيان التحولات الصوتية والصرفية بدرجة أساسية عندما انتقلت إلى العربية في هذا المجال المختص.

كما جاءت معلوماتُ مستوى الاستعمال كثيرةً لم يخل منها تعليق على مدخل في الغالب، وقد حرص المعجم في سياق عنايته بمعلومات بيان مستوى الاستعمال على ما يلي:

أولًا: بيان المجال الفرعي المختص الذي ترد فيه دلالة المصطلح (عسكري/ أو ملكي/ أو ديواني... إلخ) من طريق التقسيم وعنوانات الأقسام، أو من طريق مؤشرات لغوية في التعليق.

ثانيًا: بيان مكان الاستعمال إن كان له دخل في تخصيص دلالة مصطلح بعينه.

ثالثًا: بيان زمان الاستعمال إن كان له دخل في بيان دلالة مصطلح ما.

ومن أمثلة ذلك ما يلي:

. ص: 46/ أمراء الخمسات: وهُم أقلّ من القليل خصوصا بالديار المصرية.

. ص: 52/ الدورية: ليست من فرق الجيش التي يتألف منها. بل هي فرقة تندب للرياضة والاستطلاع... ولا وجود لها في السودان.

. ص: 62/ قره قول (والعامة تقول كركون)... وقد اصطلحت الدول العربية القديمة على تسميته بالمسلحة... واستحسن المأمون تسميتها بالمصلحة، وقد اصطلح أخيرًا على تسميته في مصر: بالقسم.

من هذه الأمثلة يتّضح لنا نوعُ عنايةٍ بمعلومات مستوى الاستعمال التي حرصت على بيان المجال أو الميدان بمؤشرات نوعية موزّعة على:

عنوان الباب أو القسم.

المؤشّر اللغوي في التعليق من جنس: اصطلح.

النّص على جغرافية الاستعمال والتداول.

النّص على زمان الاستعمال والتداول.

وقد بدا في هذا المعجم وعيٌّ بمجموعة من القواعد الكلية التي تسهم في ترقي الوعي بمعلومات مستوي الاستعمال، من مثل العبارات التالية:

. ص:40/ = ارتباط الدلالة بالزمان، يقول (ص:40): «وأمّا في زماننا».

. ص: 42/ ارتباط الدلالة بالأنظمة السياسية والاجتماعية «وهكذا لو تتبعت عبارات غيرهم، وما يذكر عرضًا في التواريخ تبيّن لك أنّ هذه الألقاب لم تكن على وتيرة واحدة، بل كثيرًا ما كانت تتغير بتغير النظام والاصطلاح في الدول».

ويلاحَظ على معالجة التعليق على المعنى ما يلي:

أولًا: زيادة ملامح العناية مقارنة بمعالجة التعليق على الشكل.

ثانيًا: التفاوت في العناية بعناصره وبنوده.

ثالثًا: عدم اطراد ظهور في مواضع منتظمة.

رابعًا: عدم اطراد والتعبير عنه بمصطلحات لغوية ثابتة، ولا بتعابير مستقرة.

خامسًا: عدم اطراد منهجية بعينها في معالجة هذه المعلومات.

سادسًا: غياب طرق الشرح بالرسوم مع ظهور التصوير.

4/ المصادرُ والتوثيق:

حقّق هذا المعجم طفرةً ظاهرة على محور مصادر جمع المادة؛ ذلك أنه بدا حريصًا على اللجوء للمصادر الأصيلة المختصة بالباب؛ الأمر الذي تجلّى في اعتماد المجموعات التالية من المصادر الأصيلة:

أولًا: مجموعة المصادر المختصة بالوظائف والرتب والمناصب العسكرية والملكية من مثل: كتاب تخريج الدلالات السمعية، للخزرجي (ص:34)/ ورسالة السعي المحمود في تأليف العساكر والجنود لمحمد بن محمود الجزائري السكندري (ت ق13) (ص:37)/ وسلوك المالك في تدبير الممالك، لابن أبي الربيع (ص:39)/ وآثار الدول في تدبير الدول، للشيخ حسن العباسي (ت ق 8هـ) (ص:39) وغيرها.

ثانيًا: مجموعةُ المصادر اللغوية العامة والاصطلاحية من مثل:

المخصّص لابن سيده (ص:69)، واللسان لابن منظور (ص 69)، وشوارد اللغة للصاغاني (ص 34)، والكليات للكفوي (ص: 81).

وقد اتّخذ التوثيق أشكالًا متنوّعة تمثّلت في:

أولًا: ذكر عنوان المراجع واسم مؤلفه، أو منفردًا.

ثانيًا: ذكر العنوان المرجع واسم مؤلفه والمؤشر المكاني، أي موضع النقل، من مثل:

. ص: 34/ «وفي تخريج الدلالات السمعية»: العرفاء رؤساء الجند».

. ص: 87/ « كليات أبي البقاء (ص:275) العسكر: يجمع كلّ الجيش».

وقد نهضت هذه المصادر بعددٍ من الوظائف لهذه المعجم، هي:

أولًا: بناء مادة المعجم، مداخل وتعليقات.

ثانيًا: منح أعلى درجة من الموثوقية، لسببين هما:

الطبيعة النوعية المختصة للمصادر بما هي مصادر أصيلة في الباب المعرفي للمعجم.

طبيعة توثيق الاستشهادات المرجعية الدقيقة والمنضبطة.

ثالثًا: تصحيح بعض الآراء التي يرى عدم صحتها.

رابعًا: دعم الروح النقدية التي تمتع بها صاحب المعجم، وهو ما تجلى في كثيرٍ من تعليقاته النقدية على عددٍ من المعلومات اللغوية فيما أورده تحت عددٍ من المداخل (ص:64 في نقد إطلاق مصطلح الملكية على الوظائف الديوانية)!

(أ/5.أ.2.2/)

الألقابُ والوظائف العثمانية، للدكتور مصطفي بركات، سنة 2000م

1/ الانتماءُ المعرفي للكتاب:

ينتمي هذا العمل إلى مدرسة معاجم مصطلحات الوظائف المختصة بحقبةٍ بعينها في التاريخ الإسلامي، والمرتّبة ترتيبًا موضوعيًّا مصنفًا، بقرائن كثيرة هي:

أ - العنوان.

ب - خطاب المقدّمة.

ج - ملاحق الكتاب (الكشاف المصطلحي).

إنّ فحص خطاب المقدّمة يكشف عن انتماء هذا العمل إلى المعجمية المختصّة بمصطلحات الوظائف المختلفة المحقبة بعصرٍ واحد هو عصر الدولة العثمانية؛ يقول الدكتور مصطفي بركات (ص:7): «يستعرض هذا العمل: «تطوّر الألقاب والوظائف من خلال ما دوّنته النصوص بأيدي أصحابها ومعاصريها»».

ويقول: «وقد تتبعت... التطوّر في الشكل والمضمون لهذه الألقاب عبر العصور ومدلولاتها اللغوية والسياسية والاجتماعية والعسكرية والمذهبية، وغيرها»؛ ومن ثمّ يتّضح أنّ العمل يمكن أنْ يصنف في قائمة المعجمات المختصة بالمصطلحات أو الألقاب المنضوية تحت حقل التاريخ الإسلامي في المجال المختص بمصطلحية الوظائف والمهن المختلفة على امتداد الدولة العثمانية.

أضفْ إلى ذلك أنّ الكشاف الوحيد الذي جاء في ملاحق العمل كان مخصصًا لمصطلحات الوظائف والألقاب من دون بقية المعلومات، تأكيدًا لمسألة انتمائه المعرفي لهذا النوع من المعجمية المختصة.

2/ البنيةُ الكبرى للمعجم:

ضمّ المعجم في بنيته الكبرى الأقسام التالية:

أ – المقدّمة.

ب – المتن.

ج – الملاحق.

وفيما يلي فحصٌ لمكوّنات كلّ قسم من هذه الأقسام في ضوء التصنيف والنقد المعجميّين:

أ/ مقدّمة العمل:

تضمّنت المقدّمة مجموعةَ المعلومات التالية:

أولًا: طبيعة الانتماء المعرفي للعمل، وأنه عملٌ مختصّ بفحص مصطلحات الوظائف والألقاب المحقبة بعصرٍ معيّن، هو العصر العثماني.

ثانيًا: طبيعة مصادر جمع مادة العمل، يقول (ص:7): «اعتمدت هذه الدراسة على مادة أصيلة تمثّل في الآثار الإسلامية بمدينة القاهرة، حيث استعرضت النصوص التأسيسية بالآثار القائمة».

ثالثًا: تعيين النطاق الزمني لمادة العمل، يقول (ص:7): «وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة تُعدُّ امتدادًا تاريخيًّا لما بدأه... حسن الباشا: الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار، والفنون الإسلامية والوظائف على

الآثار العربية».

رابعًا: بيان منهج تقسيم العمل:

وعلى الرغم ممّا جاء في هذه المقدّمة من الأصول والمعلومات الواجب توافرها فيها؛ فإنّ ثمّة غيابًا لما يلي:

أولًا: طبيعة مستعملي العمل المعجمي.

ثانيًا: الغرض من تصنيف هذا العمل المعجمي.

ثالثًا: أنواع المعلومات التي ستندرج تحت كلّ مصطلح أو لقب.

ب/ متنُ العمل المعجمي:

صمّم الدكتور مصطفي بركات متنَ عملِه وفق الترتيب الموضوعي التاريخي، بمعنى أنه صنّف مصطلحات الوظائف والألقاب تصنيفًا موضوعيًّا راعى الفروق التي بين الحقول الفرعية المنضوية تبعًا لأنواع الوظائف والألقاب من جانب، ثمّ وزعها على قسمين معتبرًا التقسيم التاريخي لتتوزّع على قسمين:

الألقاب والوظائف منذ الفتح العثماني حتى تولّي محمد علي حكم مصر.

الألقاب والوظائف منذ بداية عهد محمد علي حتى سقوط الخلافة العثمانية.

ومن ثمّ، فإن الترتيب التفصيلي حكمَهُ معياران، هُما:

أولًا: معيار الحقبة الزمنية (معيار تاريخي) وهو الترتيب الخارجي.

ثانيًا: معيار الوظيفة والعمل (معيار موضوعي) وهو الترتيب الداخلي تحت كلّ قسم زمني كما يلي:

1. ق (1): الألقاب والوظائف منذ الفتح العثماني حتى تولّي محمد علي حكم مصر، وانضوى تحته اثنا عشر حقلًا فرعيًّا، أو مجالًا دلاليًّا ضيقًا كما يلي:

. ألقاب السلاطين/ ألقاب ولاة مصر/ وظائف إدارية وألقاب كبار رجال الدولة/ ألقاب عسكرية/ ألقاب دينية/ ألقاب التواضع والتضرع إلى الله تعالى/ ألقاب الكنايات المكانية وتوابعها/ ألقاب التجار وأرباب الحرف/ ألقاب النساء/ ألقاب يوافق فيها الاسم الملقب/ الكنى/ ألقاب توصف بها الأشياء.

2. ق (2): الألقاب والوظائف منذ بداية عهد محمد علي حتى إلغاء الخلافة العثمانية، وانضوى تحته أربعة حقول فرعية أو مجالات دلالية فرعية، هي:

. ألقاب السلاطين والولاة وكبار رجال الدولة/ ألقاب النساء الفخرية/ الوظائف الدينية/ الوظائف العسكرية.

ومن فحصِ هذا الترتيب يتّضح تداخل مجموعة أخرى من المعايير التي حكمت الترتيبَ الداخلي لمصطلحات الوظائف والألقاب يمكن تأملها فيما يلي:

أولًا: المعيار الطبقي، بمعنى مصطلحات وظائف كلّ طبقة في مجال فرعي مستقلّ (سلاطين/ ولاة/ إدارة عليا/ عسكر... إلخ).

ثانيًا: المعيار الاجتماعي (المستمدّ من فلسفة الشرف في التصنيف) حيث جاء ترتيب مُصطلحات الوظائف والألقاب تبعًا لتراتب المستويات الاجتماعية، فبدأ بما يراه الأشرف اجتماعيًّا، ثمّ ما دونه في رتبة الشرف.

وقد لوحظ في تراتب حقول القسم الأوّل سبقُ حقلِ المصطلحات المختصة بالوظائف العسكرية على المصطلَحات المختصة بالوظائف الدينية. ثمّ جاءت المصطلحات المختصة بالوظائف الدينية أسبق من المصطلحات المختصة بالوظائف العسكرية في ترتيب حقول القسم الثاني (بعد عهد محمد علي) ولا أدري هل هذا ناتج تغيّر في التراتب، أم أنّ الدكتور مصطفي بركات لم يقصد إلى هذا الذي أثار مادة التساؤل؟!

ثالثًا: المعيار المعجمي، وأقصدُ به أنّ المؤلف رتب المصطلحات في داخل كلّ حقل فرعي ترتيبًا ألفبائيًّا هجائيًّا جذعيًّا (أ، ب، ت، ث، إلخ).

ومِن ثمّ يمكننا تعيين منهجيّة بناء المداخل في الثلاثية التالية:

ترتيب خارجي تاريخي (محقب).

ترتيب داخلي موضوعي/ تصنيفي طبقي اجتماعي.

ترتيب ضمن الداخلي هجائي ألفبائي جذعي.

وقد حقّقت هذه الثلاثية مجموعةً طيبة من الفوائد، ولاسيّما الدلالية والمفهومية مكّنت من تحقيق مستوى طيبٍ من التماسك الدلالي لمستعمل العمل المعجمي بقصد الدراسة والتحليل.

ويلاحظ وقوعُ بعض الاختلالات القليلة في ترتيب المصطلحات في المستوى الثالث (تحت الداخلي/ الهجائي) في مثل:

. وقوع مدخل: الفقير (ص: 230) قبل مدخل العبد (231)!

. وقوع مدخل: المقرّ السامي (ص: 242) قبل مدخل العالي (ص: 243)!

. ووقوع مدخل: الدهان (ص: 252) قبل مدخل: الجزار (ص:25)!

وقد استمرّت بعض أمثلة هذا الاختلال في كشاف الوظائف والألقاب (ص: 445) حيث وقع مثلًا المدخل: المقرّ السامي بين المدخلين: المقرّ الأشرف الكريم العالي، قبله، والمقرّ الأشرف العالي بعده! وهو غير صحيح!

ج/ الملاحق:

حقّق الدكتور مصطفي بركات خطوةً مهمّة من وجهة نظر البحث المعجمي في برامج تصميم البنية الكبرى؛ عندما صنع ملحقًا لعمله المعجمي هذا ضمّ ملحقين، هُما:

ملحق (1) نصّ قانون إلغاء الخلافة العثمانية في تركيا (ص:411 – 412).

ملحق (2) كشاف هجائي للألقاب والوظائف (ص: 413 – 451).

وهذان الملحقان مهمّان في تحقيق مجموعة الوظائف التالية:

أولًا: الوظيفة المفهومية أو المعرفية التي يسهم في تحقيقها الملحق الأول المختص بقانون إلغاء الخلافة.

ثانيًا: الوظيفة التيسيرية/ التوفيرية التي يحقّقها الملحق الهجائي للألقاب والوظائف، حيث يمكّن المستعمل الوصول إلى المصطلح من أقرب طريق وأيسره وأسره.

وقد وقع نوعُ الاختلالات قليلة في ترتيبِ عددٍ من وحدات الملحق الثاني المرتّب ترتيبًا هجائيًّا ألفبائيًّا جذعيًّا غير جذري، في مثل: بكلر بيكي، قبل: بكلر بكي الديار المصرية (ص:418/ س21 – 22) ويصحّحه حذف الياء المثناة قبل الكاف من: بكلر بيكي! ومثل: المقرّ السامي، والمقرّ الأشرف العالي، ويصحّحه حذف: المقرّ الأشرف العالي (ص: 445/ س31)!!

3/ البنيةُ الصغرى للعمل المعجمي:

بحكم الغرض المستعلَن في المقدّمة القاضي بدراسة تطوّر مصطلحات الوظائف والألقاب؛ فقد بدتِ المعلومات اللغوية التي شكّلت عمودَ الصورة لتعليقات ما تحت المداخل- متوافرة، وتوزّعت على معلومات التعليق على الشكل والمعنى، وإن تتفاوت في كثافة كلّ منهما.

التعليقُ على الشكل:

جاءت معلوماتُ هذا الفرع من فرعي البنية الصغرى قليلةً مقارنة بقسمها المختصّ بمعلومات التعليق على المعنى. وتتضمّن بعض معلومات الضبط والهجاء والصيغة الصرفية، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

. ص: 177/ أغا مستحفظان: جمعت جمعًا فارسيًّا بالألف والنون، وينطقها الترك بكسر الفاء.

. ص: 254/ قيومجي: نسب بأداة «جي» التي للنسب.

. ص: 250/ خواجه/ بواو تنطق، فهي على ألسنة عجم إيران: خاجه.

إنّ تحليل هذين المثالين يكشف عن نوعِ عناية ببعض معلومات التعليق على الشكل، استهدفت تصحيحَ نطق عددٍ من المداخل بالأساس، ثمّ تنوير عددٍ آخر ببعض المعلومات الصرفية، من جمع ونسب وغيرها. وقد ظهر مع الفهلوية فقط استعمال طريقة الكتابة الإبتمولوجي بالأساس، لكنّها حقّقت الوظائف المنوطة بها من طريق غير مباشرة وغير مقصودة لذاتها.

وقد جاءت معلوماتُ التعليق على الشكل محاطةً بمجموعة من الانتقادات تتمثّل في:

أولًا: تفاوت ظهورها من مدخل لآخر.

ثانيًا: تفاوت العناية بعناصرها الجزئية من موضع لآخر.

ثالثًا: عدم انتظام مواضع ظهورها تحت المداخل.

رابعًا: عدم اطراد مصطلحات التعبير عنها.

خامسًا: عدم اطراد الطرق المنهجية في توظيفها.

ب/ معلوماتُ المعنى:

أمّا معلوماتُ التعليق على المعنى فقد توزّعت على ما يلي:

أولًا: معلومات شرح معنى المصطلحات والألقاب.

ثانيًا: معلومات التأصيل الإبتمولوجي.

ثالثًا: معلومات مستوى الاستعمال.

وقد جاءت في المجمل أوفرَ ظهورًا وكثافة من قيمتها المتعلّقة بالشكل وقد غلب على العناية ببيان معاني المداخل البدء ببيان المعاني في اللغة العامة ثمّ الانتقال إلى بيان المعاني في اللغة التاريخية المختصة بمجال الوظائف، وهو أمرٌ مقصود منه التمهيدُ ببيان المناسبة الجامعة لانتقال اللّفظ من اللغة العامّة إلى المختصة، وما يدلّ على ذلك ما يلي:

. ص: 208/ الحضرة: في اللغة: الفناء. وحضرة الرجل: قربه وفناؤه. وقد استعمل هذا اللقب، كلقب فخري. وهو أحدُ ألقاب الكناية المكانية في عصر المماليك... وربما بدا أول ما بدأ للكتابة عن الخليفة.

. ص: 97/ المكرم: من الكرم، وهو ضدّ اللؤم.

استخدم كأحد ألقاب الملوك في المغرب.

وقد أطلق على السلطان قايتباي.

وكان يخاطب به أيضًا ملوك الكفر في المكاتبات الصادرة إليهم من ديوان الإنشاء المملوكي.

ففي هذين المثالين يتّضح شرح المعنى من طرق مختلفة هي:

أولًا: بيان طبيعة العلاقة بين معنى المدخل لغويًّا واصطلاحيًّا.

ثانيًا: بيان بعض العلاقات الدلالية الخاصة باللفظ تهيئة لتحصيل مدلوله.

ثالثًا: التنويع في طرق شرح المعنى، من سبل مختلفة:

طريق المغايرة (ضد).

طريق الترادف.

طريق التمثيل، وضرب الأمثلة.

استصحاب النصوص التي ورد فيها المصطلح، وهو أمرٌ يعين على تحصيل المعنى.

أمّا معلومات التأصيل، فقد جاءت متوافرة جدًّا قصدتْ إلى بيان التحولات التي أصابت المداخل أو المصطلحات على مستويي الصيغة (الشكل) والدلالة (المعنى)؛ وممّا يكشف عن ذلك الأمثلة التالية:

. ص: 190/ جورباجي: لقب وظيفي يتكون من الكلمة التركية فارسية الأصل: «شور» بمعنى لذيذ، و«با» بمعنى: الطعام المطهو من الفهلوية (pak) بمعنى الطبخ. وقد عربت هذه الكلمة قديماً بصيغة باج، بهمزة وبغير همزة... والشورب في الفارسية هي: المرق؛ وليس بينها وبين «شرب» العربية أي صلة.



. ص: 209/ دده: كلمة تركية، معناها: الجد. وهو لقب يطلق على شيوخ جماعات الدراويش.

. ص: 329/ دستور مكرم: دستور لفظ فارسي، بفتح الدال من الفهلوية dastwar بفتح الواو، بمعنى القاضي، وفي الفارسية الحديثة؛ بمعنى: الوزير.

ومن هذه الأمثلة يتّضح أنّ ملامح التأصيل الإبتمولوجي تدور حول ما يلي:

بيان اللغات الأصول التي انحدر منها المصطلح الوظيفي إلى المعجمية العربية المختصّة بمصطلحية الوظائف والحرف.

تحليل التحولات الصوتية/ الصرفية التي أصابت الكلمات في رحلة هجرتها من لغاتها إلى المعجمية العربية المختصة.

دلالات المصطلحات المختلفة بنوع اللغة الأصل الذي انحدرت منها كلّ دلالة على حدة.

أمّا معلومات مستوى الاستعمال، فقد تنوّعت تنوعًا ظاهرًا غطَّى المجالات التالية:

1. بيان المجال الدلالي الضيق داخل حقل مصطلحات الوظائف والألقاب من طريقي عنوان الفصول الفرعية، والمؤشر اللغوي في التعليق تحت المداخل.

2. بيان زمن الاستعمال لعددٍ من دلالات المصطلحات.

3. بيان جغرافية الاستعمال لعددٍ من دلالات المصطلحات.

4. تعيين النص الوارد فيه، للكشف عن الزمان/ والمكان وطبيعة الأثر الذي تضمنه.

وممّا يدل على ذلك من الأمثلة:

. ص: 124/ الروزنامجي: كان الروزنامجي يرأس ديوان الروزنامجي (= دفتر اليومية) وكان في بداية العصر العثماني بمصر شخصية عثمانية يرسل من استانبول لتلك المهمّة... ثمّ كان التعيين في هذا المنصب في أواخر العصر العثماني بمصر يتمّ بمعرفة شيخ البلد المملوكي.

. ص: 308/ داور: ترد في النقوش الكتابية لعمائر مصر الإسلامية لقبا لولاة: مصر: إذ وردت لقبًا لمحمد علي بنصّ دار المحفوظات بالقلعة 1244هـ بنصّ إنشاء تركي.

وفي هذين المثالين يتّضح ما قرّرناه من طريقة معالجة مستوى الاستعمال وأهدافها.

كما ظهرت مجموعةٌ من المعلومات الموسوعية دار أغلبها حول تعيين من لقّب بالألقاب من الزعماء والحكام، وقد اتّضح من معالجة التعليق على المعنى بعض النقود من مثل:

أولًا: عدم اطراد ظهور عناصر التعليق على المعنى جميعًا، فقد تفاوت ظهور بعض العناصر وغياب أخرى.

ثانيًا: عدم الاطراد التنظيمي، بحيث اختلف موضع تعيين النوع الواحد من المعلومات من مدخلٍ لآخر.

ثالثًا: غياب طرق الشرح بالرسوم والصور عن عموم هذا العمل.

رابعًا: عدم اطّراد الجهاز الاصطلاحي المعبر عن عناصر التعليق على المعنى.

4/ المصادرُ والتوثيق:

مثل هذا المعجمُ خطوةً جيدة في باب بيان مصادر جمع المادة، وقد توزعت مصادرُه على ما يلي:

أولًا: النصوصُ الأثرية الأصيلة التي جمعت منها المادة، كما جاء في المقدمة.

ثانيًا: مجموعة مصادر مختصّة بالرتب والوظائف من مثل:

نبذة تاريخية في تطوّر الرتب في الدولة العثمانية، وفي مصر، وتثقيف التعريف بالمصطلح الشريف لابن ناظر الجيش، والرتب والألقاب المصرية، لأحمد تيمور، وهو من معاجم هذه المدرسة، والألقاب الإسلامية للدكتور حسن باشا.

ثالثًا: مجموعة المصادر اللغوية العامة والمختصة بفروع منضوية تحت المصطلح العلوي: التاريخ الإسلامي، من مثل: القاموس المحيط، للفيروز آبادي اصطلاحات الصوفية للكاشاني/ وقاموس الإدارة والقضاء لفيليب جلاد/ وتأصيل ما في الجبرتي من الدخيل لأحمد السعيد سليمان، وغيرها.

رابعًا: مجموعة المصادر التاريخية المتنوعة، وهي كثيرة [انظر: قائمة بها في فهرست المصادر والمراجع، ص: 453 وما بعدها].

وقد نهضت مجموعاتُ المصادر هذه بعددٍ من الوظائف، هي:

أولًا: الوظيفة المعرفية التأسيسية للمعجم، من حيث:

جمع مادته، والتعليق عليها.

بيان تطور المصطلحات والألقاب.

ثانيًا: تصحيح عددٍ من الآراء والأقوال.

ثالثًا: الوظيفة الموسوعية التي رصدت مجموعة من المعلومات التاريخية والحضارية الدائرة في فلك الوظائف والألقاب.

وقد استعمل المعجمُ طريقةَ التوثيق في الهوامش السفلية في كلّ صفحة، وتلخصت طريقته في توثيق الاستشهادات المرجعية فيما يلي:

ذكر اسم المؤلف أولًا.

ذكر عنوان الكتاب ثانيًا.

ذكر المؤشر المكاني (موضع النقل).

أمّا الوثائق فجاء منهج توثيق الاستشهادات المرجعية مختلف، تلخص فيما يلي:

رقم الأثر.

سنة الأثر.

وذلك في المتن وليس في الهوامش السفلية.

إنّ هذه المدرسة المعجمية الموضوعية المختصة مثّلت نوعَ تطوّرٍ حقيقي في سياق المعجمات المختصة بمصطلحات التاريخ الإسلامي المتعلقة بمجال مصطلحات الوظائف والمهن والحرف، ماثل في تبنيها لمنهجية المفهومية في ترتيب المصطلحات، وهو ما عكس نوعَ عناية قديمة بالتقسيم الاجتماعي (الطبقي) من منظور العمالة وتوزيع الوظائف، والمهن في التركيبة الاجتماعية للشعوب المسلمة في ظلّ الأنظمة السياسية المختلفة.

وهو ما يمثّل نقطةً مهمّة على طريق الدراسة الاجتماعية لتوزيع الطبقات ممّا يجعل معاجم المدرسة مصدرًا مهمًّا من مصادر دراسة هذا الفرع من فروع دراسة التاريخ الإسلامي بوجهٍ خاص.

(1/2.2.ب)

مدرسةُ معاجمِ مصطلحات المهن والوظائف الهجائية الألفبائية

سبق أن تقرّر في مفتتح هذا المبحث في مقدّمة الحديث عن مدرسة معاجم مصطلحات الوظائف والمهن الموضوعية؛ أنّ ألقاب المهن والوظائف هي مصطلحات تاريخية.

وقد ظهرت مجموعةٌ أخرى من المعجمات المختصة التي اعتنت بجمع مصطلحات الوظائف والمهن والحرف التي شاعت في التاريخ الإسلامي، وأنجزت جانبًا من أبعاد التمدّن فيه، وشكّلت جانبًا آخر من أنظمته، وعكست جانبًا من التركيبة الاجتماعية في أقاليمه المختلفة، وقد رتّبت هذه المصطلحات ترتيبًا هجائيًّا ألفبائيًّا جذعيًّا وفق منطوق اللقب أو المصطلح المتداول، أو الذي كان شائعًا في مجال الوظائف والمهن والحرف في التاريخ الإسلامي.

وقد ظهرَ في هذه المدرسة المعجم التالي:

. الألقاب وأسماء الحرف والوظائف في ضوء البرديات العربية، للدكتور سعيد مغاوري محمد سنة 2000م.

وفيما يلي فحصٌ لهذا المعجم في هذه المدرسة الهجائية في ضوء التصنيف والنقد المعجميين.

(1/2.2.ب.1)

الألقابُ وأسماءُ الحرف والوظائف في ضوءِ البرديات العربية، للدكتور سعيد مغاوري محمد، سنة 2000م

1/ الانتماءُ المعرفي للعمل:

ينتمي كتاب: الألقاب وأسماء الحرف والوظائف هذا إلى المعجمية المختصة بمصطلحات الألقاب والوظائف والحرف، كما جاء في عنوانه.

وهو فرعٌ يندرج تحت المصطلحية المختصة بالتاريخ الإسلامي بموجب حدود الموضوعية المتّسعة.

وبموجبِ تحليل خطاب المقدّمة التي يقرّر فيها: (1/ 18): «ورأيت أنه من المناسب جدًّا إفرادُ معجمٍ لمجموعة الألقاب وأسماء الحرف والوظائف التي وردت ضمن نصوص البرديات العربية».

ومن ثمّ، فنحن أمام معجمٍ ينتمي إلى المعجمية لمختصة بمصطلحات المناصب والوظائف والحرف التي عرفت في التاريخ الإسلامي من خلال نصوص خاصّة احتفظ بها وعاء نوعي هو البرديات العربية.

2/ البنيةُ الكبرى للمعجم:

تكسّر هذا المعجم على قسمين شكّلا عمودَ بنيته الكبرى، وهُما:

أ - المقدّمة.

ب - متن المعجم.

وفيما يلي تحليلٌ لكلّ قسم في ضوء التصنيف والنقد المعجمي:

أ/ المقدّمة:

عالجت المقدّمة مجموعةً من المسائل المهمّة التي جاءت تمهيدًا بين يدي متن المعجم، وكانت هذه المعلومات تتعلّق بما يلي:

أولًا: نشأة علم البرديات.

ثانيًا: أبرز مجموعات البرديات العربية.

ثالثًا: نصوص البرديات.

رابعًا: أهمية دراسة الألقاب وأسماء الحرف والوظائف في ضوء البرديات العربية.

خامسًا: الكشف عن صاحب فكرة المعجم، وهو الدكتور حسن الباشا يقول الدكتور سعيد مغاوري (1/ 19): إنّ كتاب الدكتور حسن الباشا عن الألقاب الإسلامية، واقتراحه المباشر هُما الدافعان لإنجاز هذا العمل الذي بين أيدينا.

سادسًا: الإشارة إلى منهج ترتيب المصطلحات، يقول (1/ 21): «ولقد رتبت مجموعة الألقاب والحرف والوظائف ترتيبًا أبجديًّا؛ حتى يسهل الرجوع إليها» وهو يقصد ترتيبًا هجائيًّا ألفبائيًّا جذعيًّا على الحقيقة.

سابعًا: الإشارة إلى كثافة المعجم، حيث قرّر (1/ 21 هـ): أنّ المعجم ضمّ (450) لقبًا ومصطلحًا للحرف والوظائف.

ثامنًا: الإشارة إلى مصادر جمع مادة المعجم، وهي المتمثلة في نصوص البرديات العربية.

ومع التطوّر الذي ظهر في بناء المقدّمة فقد أمكن ملاحظة الانتقادات التالية:

أولًا: غياب بيان طريقة معالجة المعلومات في التعليق على المصطلحات.

ثانيًا: غياب النص على طبيعة مستعملي المعجم.

ثالثًا: غياب النص على أهداف المعجم.

رابعًا: عدم الدقة في بيان منهج ترتيب المصطلحات.

خامسًا: غياب إرشادات الاستعمال.

سادسًا: غياب مميزات المعجم.

ب/ متنُ المعجم:

احتوى المعجمُ على (450) مصطلحًا ولقبًا من مصطلحات المهن والحرف والوظائف. وقد رتّبت وفق نظام الترتيب الألفبائي المشرقي جذعيًّا؛ أي من دون تجريد، وردّ للجذور. وقد أحسن في بيان العلّة التي دفعته لتطبيقات هذا النظام، وهي علة التّيسير على المستعملين. وهي علّةٌ مستقرّة في برامج ما يعرف في صناعة المعجم الحديث باسم منظور رعاية المستعمل user perspective، يقول: (1/ 21): "ولقد رتّبت مجموعة الألقاب والحرف والوظائف ترتيبًا أبجديًّا؛ حتى يسهل الرجوع إليها". والدّقيق أنه رتب المصطلحات ترتيبًا هجائيًّا ألفبائيًّا مشرقيًّا جذعيًّا بحسب الأوائل. وهو الترتيب الخارجي، ثمّ راعى الترتيبَ نفسه في داخل كلّ حرف، حيث راعى الثواني والثوالث؛ في المصطلحات المفردة والمركبة معًا، بحيث نرى تتابع المداخل التالية هكذا: صاحب الأرض (2/ 510)، وصاحب

أشقوة (2/ 513)، وصاحب أشمون (2/ 515)، وصاحب الأكسية (2/ 516)... إلخ.

وهو كما نرى يُسقِطُ من اعتبارات الترتيب "ال" التي للتعريف.

وبهذا فنحنُ أمام معجم مختصّ بمصطلحية الألقاب والوظائف والحرف هجائي ألفبائي جذعي ذي صِبغة موسوعية، بحكم مادته والتعليقات التي عليها وقد شغل من المعجمُ مساحةً كبيرة استغرقت الصفحات من (93 - 876).

وقد اجتهد المعجمُ في ترتيب معلومات التعليق على المصطلحات فجاءت في الغالب مرتّبةً كما يلي:

توثيق ورود المصطلح من نصوص البرديات.

إيراد شرح المعنى بتعرفه.

تاريخ استعمال المصطلح.

صور ورود المصطلح واللقب.

تأصيل المصطلح إبتمولوجيا.

3/ البنيةُ الصغرى:

جاءت التعليقاتُ التي تحت المداخل غزيرة منحته هذا المعجم صفة الموسوعية، وتوزّعت على محورين، هُما:

معلومات التعليق على الشكل.

ب - معلومات التعليق على المعنى.

وفيما يلي فحصٌ لأمثلةٍ كاشفة عمّا جاء فيه من معلومات التعليق على الشكل أولًا:

.2/ 516/ صاحب الأكسية: كسوة جمعها أكسية.

وقد قلّت العناية بمعلومات التعليق على الشكل بصورةٍ واضحة مع أهميتها في كثيرٍ من الأحيان.

وقد حرص المعجمُ في مرّات إيرادها على انتظام مواضع النص عليها. وإيرادها بعد توثيق المصطلح من نصوص البرديات، أي في مرتبة تالية مباشرة للتوثيق.

ب - معلوماتُ التعليق على المعنى:

جاءت معلوماتُ التّعليق على المعنى أكثر ظهورًا، وانتظامًا من سابقتها، وتوزّعت على العناية بما يلي:

أولًا: إيراد النّص الذي وردت فيه المصطلحات، وهو أمرٌ مهمّ جدًّا لفهم المدلول (وهو قريب من استثمار طريقة الشرح السياقية).

ثانيًا: بيان معناه اللّغوي العام، لبيان مناسبة انتقاله إلى المجال الاصطلاحي.

ثالثًا: شرح المعنى الاصطلاحي بطريقة التعريف المحكم، بجمع سماته الدلالية الفارقة.

هذا من جهة العناية بالمعنى أو التعريف، ومن الأمثلة الدّالة على ما نقرّره:

2/ 504/ صاحب: لقب الصاحب من الألقاب الشهيرة في نصوص البرديات فلقد ورد ضمْن نصوص بردية أهناسيا (22 سنة/ 641م)... في موضعين: «هذا ما أخذ عبد الله بن جبر وأصحابه»، وفي الموضع الثاني: «أجزءها أصحاب سفنه».

ولفظ الصاحب من المصاحبة؛ أي: الملازمة والمرافقة؛ حيث أشارت إلى ذلك بعض المصادر اللغوية.

وجديرٌ بالذكر أنّ لقب الصاحب قد تنوّع استخدامه:

فكان يُطلق على بعض العمال.

فكان يًطلق مقرنًا باسم وظيفة: كصاحب المكس/ وصاحب البريد.

فكان يقترن باسم شخصيات مسلمة وغير مسلمة.

فكما نرى في هذا الجانب من التعليق على المعنى عددًا من المعلومات وظيفتها تنويرُ دلالة اللقب من جهات: موضع الورود، والمعنى اللغوي، والمعنى الاصطلاحي.

وقد جاءت معلوماتُ التأصيل دائرة حول الاشتقاق اللغوي في الغالب.

وأمّا معلومات بيان مستوى الاستعمال، فقد تركّزت حول ما يلي:

بيان الحقل الفرعي لمجال الوظيفة أو الحرفة (تجارة/ صناعة/ إدارة وحكم...، إلخ).

بيان بدايات زمان الاستعمال تعيينًا، أو ترجيحًا.

بيان مكان الاستعمال وجغرافيته.

ومن ذلك:

2/ 507/ صاحب: بداية استعمال اللقب بمعنى الوزير كان في عهد صفي الدين عبدالله بن شكر الأيوبي.

2/ 516/ صاحب الأكسية: هو تاجر الثياب، أو صانعها. وربما كان المقصود بها: خازن الكسوة الرسمية.

ففي هذين المثالين يتّضح:

بيان بدايات الاستعمال (في صاحب).

بيان مجالات الاستعمال (تجارة/ صناعة/ إدارة حكم في صاحب الأكسية).

وممّا يلاحظ على معالجة المعنى في التعليق تحت المداخل ما يلي:

أولًا: عدم وجود علامات للانتقال من عنصر لعنصر آخر من عناصر معلومات التعليق على المعنى.

ثانيًا: عدم اطراد طرق التعبير عن معلومات التعليق.

ثالثًا:غياب طرق الشرح بالرسوم والصور.

4/ المصادرُ والتوثيق:

تمّتع هذا المعجم بقدرٍ موفور من ملامح العناية بالمصادر المعتمدة التي تمثّلت بالأساس في:

أولًا: مجموعات البرديات مصدرًا أصيلًا وتأسيسيًّا لمادته.

ثانيًا: مجموعات المصادر اللغوية والاصطلاحية مصدرًا أصيلًا وتأسيسيًّا لمعلومات ما تحت المداخل.

ثالثًا: مجموعات المصدر التاريخية والأثرية والحضارية مصدرًا لبناء البعد الموسوعي في المعجم.

وقد جاء التوثيق على صورتين:

الأولى: توثيقُ المصطلح أو اللقب بذكرٍ لبرديّته التي حملته وذكرته، باسمها ورقم حفظها (في متن المعجم) في صور التعليق على المدخل.

الثانية: توثيقُ المعلومات التعليقية في الهوامش السفلية، وتلخص منهجها فيما يلي:

اسم المؤلف.

عنوان الكتاب.

المؤشر المكاني (الموضع) [انظر: 2/ 505 هـ3].

أمّا المصادر الأجنبية فجاء منهج التوثيق منها كما يلي:

اسم المؤلف.

عنوان المرجع.

مكان الطبع/ وسنته (المعلومات الببليوجرافية).

المؤشر المكاني (الموضع) [انظر: 2/ 505هـ1].

وقد نهضت هذه المصادر منهجيّة التوثيق منه بالوظائف التالية:

أولًا: الوظيفة التأسيسية البنائية (معرفية/ أكاديمية).

ثانيًا: وظيفة منح الموثوقية للمستعملين في المعجم.

ثالثًا: الوظيفة الموسوعية.

رابعًا: وظيفة تصحيح بعض المعلومات.

(ج.2.2/1)

مدرسةُ معاجمِ مصطلحات الألقاب التشريفية الهجائية الجذعية

ثمّة معجمات أخرى ضمّت مجموعة أو قطاعًا من الألفاظ أو الألقاب أو المصطلحات المستعملة في التاريخ الإسلامي في باب المكاتبات الرسمية بقصد فخري أو تشريفي.

وهي – ولا شكّ – واقعةٌ في الصميم من مفهوم مصطلحيّة التاريخ الإسلامي باعتبارات كثيرة. وقد ظهر من معجماتها المعاصرة ما يلي:

كتاب: الألقاب الإسلامي في التاريخ والوثائق والآثار، للدكتور حسن الباشا، 1989م.

وفيما يلي فحصٌ له في ضوء البحث المعجمي من منظور التصنيف والنقد المعجميين:

1/ الانتماءُ المعرفي للعمل:

ينتمي هذا العمل إلى المعجميّة المختصّة بمصطلحات التشريف في التاريخ الإسلامي المرتبطة بالمكاتبات الرسمية التي كانت تصدر من ديوان الإنشاد بما هو مؤسّسة رسمية تتولّى صياغة الرسائل والكتابات في المناسبات والأعمال التي تصدر من الجهاز الحاكم أو الإدارة الحاكمة.

وهذا الانتماءُ المعرفي للكتاب إلى المعجمية المختصة بالألقاب التشريفية والفخرية في التاريخ الإسلامي؛ مدعومٌ بما يلي:

أولًا: عنوان الكتاب الذي تضمّن القيود التالية:

قيد موضوعي (الألقاب).

قيد زمني (الإسلامي).

قيد مجالي (التاريخ والوثائق والآثار).

قيد المصدر (التاريخ والوثائق والآثار).

ثانيًا: خطابُ المقدّمة التي تضمّنت الإشارة إلى ما يلي:

نطاق المعجمية المختصة، يقول الدكتور حسن الباشا: (ص1): «على أنّ الكتّاب في عصر المماليك قد اصطلحوا على مدلولٍ خاصّ للقب، وفرقوا بينه

وبين ما سمعوه بالنعت، فسمّوا صفات المدح التي ترد بصيغة الإفراد؛ أي التي تتكون من لفظ واحد، مثل: الشيخ، والفاضل... ألقابًا. وصفات المدح التي ترد على صورة التركيب... مثل: أمير المؤمنين نعوتًا... وأخيرًا غلب في العرف استعمال كلا النعت واللقب لصفات المدح والتكريم».

تعيين مجال المعجم، يقول: (ص1): «أمّا في كتابنا هذا فنعني بالألقاب ما يطلق من الصفات رسميًّا على سبيل التشريف؛ وبهذا يقتصر فيه على الألقاب الفخرية الرسمية، ويخرج من نطاقه الألقاب الشعبية التي لم تمنح لأصحابها بطريقٍ رسمي، وكذلك أسماء الوظائف إن لم يكن لها مدلول فخري.

وهو ما يعني أنّ المعجم في المصطلحات والألقاب الفخرية بالأساس، والوظيفية الفخرية كذلك!

تعيينُ النطاق الزمني لمادته، واتّساعها على امتداد عصور التاريخ الإسلامي تعيينًا؛ تقول (ص:2): «وقد تتبّعنا نشأة الألقاب وتطورها في صدر الإسلام والدولة الأموية والخلافة العباسية حتى سقوط بغداد، ثمّ عنينا بدراستها بطبقة خاصّة في مصر الإسلامية حتى أواخر عصر المماليك».

ومن هنا فإنّ هذا العمل معجمٌ مختصّ بالألقاب والمصطلحات المتعلقة بالتشريف أو بالوظائف التشريفية في التاريخ الإسلامي منذ نشأته، وهو ما يفيده النّص الصريح التالي: (ص:3): «أمّا القسمُ الثاني فقوامُه معجمٌ مفصّل للألقاب الفخرية التي ظهرت في الإسلام»!

ويؤكّد الوجهة الاصطلاحية في النظر إلى ألقابه كشاف الألفاظ الاصطلاحية الذي صنعه في آخر الكتاب (ص 567).

2/ البنيةُ الكبرى للمعجم:

جاء الكتابُ في ثلاثة أقسام كما يلي:

أ – المقدّمة.

ب – المتن.

ج – الملاحق.

وفيما يلي تحليلٌ لمحتوي كلّ قسم من أقسام هذه البنية الكبرى:

أ – المقدّمة: عالجت المقدّمة المسائلَ التالية:

أولًا: تعيين الانتماء المعرفي للمعجم، بما هو معجمٌ مفصّل للألقاب الفخرية في الإسلام (ص: 3).

ثانيًا: تعيين طبيعة مادّة مداخله، وأنها اصطلاحية تاريخية رسمية.

ثالثًا: بيان اندراج الألقاب ضمن كيانٍ علوي يختص بمصطلح المكاتبات (ص: 2).

رابعًا: بيان نظام ترتيب المداخل، يقول: (ص:4): «وقد رتبنا الألقاب حسب حروف المعجم» أي: وفق الترتيب الهجائي الألفبائي.

خامسًا: بيان مجموعة المعلومات التي ستردُ في التعليق على المداخل، يقول (ص: 3): «وقد حاولت دراستها (أي الألقاب) من ناحية: معناها اللغوي/ وأصلها/ ومناسبة ظهورها/ وتطورها/ وعرضنا لاستعمالها في الكتابات الأثرية/ وعلى النقود والوثائق»... إلخ.

سادسًا: الإشارة إلى بعض الاختصارات الخاصة ببعض المصادر الأجنبية.

سابعًا: تعيين مصادر جمع المادة بصورةٍ عامّة إجمالية (ص: 4 – 5).

وقد أخلّت المقدّمة، مع الإقرار بتميزها، بما يلي:

أولًا: تعيين المصادر بصورة واضحة دقيقة.

ثانيًا: طريقة جمع المادة، وتنظيم المعلومات تحت المداخل.

ثالثًا: بيان بإرشادات الاستعمال.

رابعًا: بيان أغراض المعجم بصورة دقيقة.

خامسًا: طبيعة مستعملي المعجم.

ب – متنُ المعجم:

جاء هذا القسم ليضمّ عددًا كبيرًا من الألقاب الفخرية، ومصطلحات الوظائف ذات الدّلالة الفخرية أيضًا، وقد رتبت فيه ترتيبًا هجائيًّا ألفبائيًّا جذعيًّا، وهو الترتيب الخارجي على أوائل الكلمات، ثمّ روعي الترتيبُ الهجائي الألفبائي داخل كلّ حرف؛ أي تقديم الباء على التاء المثناة الفوقية، وتقديمها على الثاء المثلثة، وهكذا دواليك. وهو نظامٌ روعي فيه تحقيقُ التيسير على المستعملين، وهو مبدأ شائعٌ في الصناعة القاموسية الحديثة بصورة أساسية.

ويبدو من فحص الترتيب عدمُ اعتبار «ابن» و«ال» التي للتعريف في الترتيب.

وربما أمكن استخلاصُ نوعِ ترتيبٍ للمعلومات التي تنهض بالتعليق على المداخل بصورةٍ شبه غالبة في العناصر التالية:

بعض المعلومات الصرفية والصوتية (الصيغية).

زمان إطلاق اللقب، ومراحله.

أدلة ظهوره في النقوش والآثار.

ويكشف عملُ صاحب المعجم عن تدقيقِ ترتيبه للمداخل، إلّا في استثناءات قليلة من مثل:

ورود المدخل: الرئيسي (ص:308) آخر فصل حرف الراء بعد المدخل: ريد أفراش (ص:307)!

ج/ الملاحق:

هذا المعجمُ من الأمثلة النادرة المُمتازة للعناية بما يسمّى في صناعة المعجم الحديث بالملاحق؛ إذ قدّم بين يدي المعجم بمجموعةٍ من الفصول العلمية بالغة الأهمية تناولت القضايا التالية:

نشأة ديوان الإنشاء وأهدافه وتطوّره التاريخي (بما أنّ اللقب الفخري التشريفي يندرج ضمن مصطلحيّة الكتابة الرسمية في الدولة).

مهمّات ديوان الإنشاء وتنظيمه.

أنواع المكاتبات، وأقسامها.

الدساتير أو كتب الألقاب والمراسيم.

عرض تاريخي لنشأة الألقاب الفخرية الخاصة بأصحاب الوظائف.

تطوّر نظم الألقاب وترتيبها، ودلالاتها، ومجالاتها، وحقولها الدلالية.

ثمّ ألحق بالمعجم، بعد الانتهاء منه، ممّا يدخل في مفهوم الملاحق المعجمية؛ ما يلي:

قائمة المراجع (المخطوطات/ المطبوعات الشرقية/ المطبوعات الغربية).

كشاف الألفاظ الاصطلاحية.

ومجموع هذه الملاحق يمثّل خطوةً رائعة في مجال المعجمية المختصة بمصطلحات الوظائف والألقاب في هذه المدرسة الهجائية، تمنح الكتاب درجةً كبيرة من الموثوقية في مادته ومعلوماته، ونتائجه المستخلصة.

3/ البنيةُ الصغرى:

ضمّت التعليقات التي تحت المداخل مجموعتيْن من المعلومات شكّلتا جسم البنية الصغرى للمعجم، وهُما كما يلي:

مجموعة معلوماتِ التعليق على الشكل.

ب - مجموعة معلوماتِ التعليق على المعنى.

وفيما يلي تحليلٌ موجز لما جاء تحت كلّ قسم منهما:

اعتنى المعجمُ في كثيرٍ من التعليقات على المداخل ببعض معلومات الشكل استهدف التمهيد لبيان المعنى والتعريف، من مثل:

معلومات الضبط.

معلومات الصيغة أو الصرف.

ومن الأمثلة الكاشفة عن حدود هذه العناية ما يلي:

. ص: 158/ إسكندر: أطلق بصيغ مركبة، منها: الإسكندر الثاني/ وإسكندر الزمان.

. ص:160/ الأشرف: أفعل التفضيل من شريف.

. ص: 168/ الأمير الراشد: كان هذا اللقب يردُ دائماً في صيغة الجمع فيقال: الأمراء الراشدون.

. ص: 222/ الباسطة: مؤنث الباسط. وهو لقب أصل لمؤنث غير حقيقي، أي أنه يطلَق على مذكر، وهو بمعنى الباسط لكنْ دونه في الرتبة.

فهذه الأمثلة تضمّنت الإشارةَ إلى مجموعة من المعلومات الصرفية، من جهات العددِ والنوع والصيغة لتكون تمهيدًا وتنويرًا بين يدي تعيين المعين وشرحه.

وجاءت معلوماتُ الضبط أقلّ من سابقتها، وغلب على بيانها طريقة الضبط بالوزن الصرفي، من مثل:

. ص: 162/ الأصيل: فعيل من الأصل بمعنى الحسب.

. ص: 221/ البارع: فاعل من البراعة وهي النهضة بالشيء.

. ص: 221/ الباسط: فاعل من البسط والمراد به البذل والكرم. صحيحٌ أنّ الظاهر هو العناية بتأصيل اللقب اشتقاقيًّا، لكن ذكر الوزن الصرفي حقق بطريقة غير مباشرة وظيفة الضبط كذلك.

ولم تطرد معلومات هذه المجموعة، ولا انتظمت في مواضع ثابتة، ولا استعمل في التعبير عنها؛ منهجٌ مستقرّ مطرد.

ب - أمّا معلومات التعليق على المعنى، فقد جاءت أكثر اطرادًا وانتظامًا، ومنهجية، وفي صورة شبه موسوعية.

وقد حرص المعجمُ على ذكر المعنى اللغوي بطرق مختلفة؛ لبيان المناسبة الجامعة بين هذا المعنى اللغوي العام ومناسبة إطلاقاته التشريفية، وجاءت التعريفات الشارحة مختلفةً، غلب عليها الطرق التالية:

طريقة الشرح بالترجمة للألقاب المنحدرة من لغات أعجمية (ص: 156/ اسفهسلار= مقدمة العسكر).

طريقة الترادف؛ أي شرح اللقب بتسمية مساوية مكافئة (ص:158/ الإسكندر= ذو القرنين).

طريقة مستفادة من طريقة المكونات، وهي الإيحاء والرمز (ص: 159)/ الإسكندر: يرمز للقوة والاتساع).

أمّا معلومات التأصيل الإبتمولوجي، فقد اتّخذت صورتين غالبتين:

1. صورة التأصيل الاشتقاقي من العربية للألقاب التي من أصول عربية (ص:160/ الشريف).

2. صورة التأصيل الإبتمولوجي بذكر اللغة الأصل، ومكوّنات اللقب إن كان منحدرًا من لغة أجنبية (ص: 160/ اسفهسلار: فارسي/ تركي من كلمتين/ ص220/ بابا: رومي).

أمّا معلومات بيان مستوى الاستعمال فكانت الأغزر، وتوزّعت على ما يلي:

بيان معلومات مستوى الاستعمال من جهة الزمان.

بيان معلومات مستوى الاستعمال من جهة المكان والجغرافية.

بيان معلومات مستوى الاستعمال من جهة الحقل الفرعي، والإداري والوظيفي الذي يندرج تحت اللقب.

ومن ذلك:

. ص: 156/ اسفهسلار: من ألقاب الوظائف التي استعملت كألقاب فخرية، وكان مستعملًا في الفارسية، ومنها انتقل إلى العصر العباسي في بغداد.

. ص: 162/ الأعرف: من ألقاب أهل الفقه والعلم في بلاد المغرب.

. ص: 170/ الإمام وقد شاع استعمال هذا اللقب في العالم الإسلامي لرجال الدين.

ويلاحَظ على التعليقات على المدخل ما يلي:

أولًا: عدم الاطراد في المعلومات جميعا، وتفاوت ظهورها.

ثانيًا: عدم الانتظام والمنهجية في الموضع، وفي الاصطلاحات المعبرة عنها.

4/ المصادرُ والتوثيق:

يعدّ هذا المعجم مثالًا جيدًا في بابي المصادر والتوثيق، مثل غيره في هذه المدرسة التي تمثّل تطورًا نوعيًّا في هذا الباب.

وقد توزّعت مصادره على المجموعات التالية:

مجموعة المصادر الأصيلة من الوثائق والآثار التي مثّلت العمدة في جمع مادة مداخل المعجم.

مجموعة المصادر الأصيلة التاريخية التي مثّلت العمدة في مادة معلومات التعليق على المداخل، ولاسيّما كتب تاريخ دواوين الإنشاء.

مجموعة المصادر اللغوية العامة المختصة، ولاسيّما المختصة بالألقاب من مثل: نزهة الألباب في الألقاب، لابن حجر العسقلاني، وتحفة ذوي الأرب في شكل الأسماء والنسب، لابن خطيب الدهشة، بالإضافة إلى كتب مصطلحات المكاتبات، كالتعريف بالمصطلح الشريف، لابن فضل الله العمري.

أمّا التوثيق فقد استعمل المعجمُ منهجًا ثابتًا في توثيق الاستشهادات المرجعية تلخّصت قواعده في:

ذكر اسم المؤلف.

ذكر عنوان الكتاب.

ذكر المؤشر المكاني (الموضع)، وهو منهج اطرد تطبيقه مع المراجع العربية والأعجمية.

وقد نهضت هذه المصادرُ مع منهجية التوثيق في تحقيق الوظائف التالية:

أولًا: تأسيس بنية الكتاب ومادته من جهتي المداخل والمعلومات التي تحتها.

ثانيًا: تأسيس الموثوقية في مادة الكتاب ومعلوماته لدى مستعمليه.

ثالثًا: دعم الحقائق والمعلومات وتصحيح ما يحتاج إلى تصحيح والترجيح عند الاحتمالات المختلفة في الموضع الواحد.

(1/2.2.د)

مدرسةُ معاجمِ مصطلحات الوظائف العشوائية

يقصدُ بها تلك المعجمات التي عُنيت بمصطلحات الوظائف في التاريخ الإسلامي أو حقبةٍ منه أو منطقة يمثله، ولم ترتبها وفق منهجٍ ما.

ألقابُ الحكّام في منطقة الخليج العربي،

للدكتور سعيد عمر آل عمر، 1420هـ.

1/ الانتماءُ المعرفي للعمل:

يبدو من فحص عنوان هذا العمل ومقدّمته الموجزة أنه ينتمي إلى معجمات مصطلحات الوظائف المختصّة بمجال الحكم وإدارة الدولة في بقعة مكانية بعينها.

ومن ثمّ فهو أشبهُ بمعجم أحاديّ الموضوع؛ لأنه في ألقاب الحكام، وقد جاء في المصطلحات أو الألقاب المختصة بالحكام، كما صرح العنوان.

وينضاف إلى ذلك خطابُ المقدّمة التي صرّحت بهذا الانتماء المعرفي، يقول الدكتور سعيد عمر آل عمر (ص: 147): «وهذا البحث يتناول الألقاب التي تلقب بها حكّام الدول التي سارت، ثمّ بادت في منطقة الخليج العربي، وتلك التي ما زالت قائمة».

ومن ثمّ فهي محاولةٌ معجمية في موضوع واحد هو المصطلحات أو الألقاب المختصّة بالحكم أو الحكّام، ومن المهمّ أنْ نقرّر أنّ المقصود بالحكام في العنوان أو الانتماء المعرفي ليس الرؤساء فقط، إنّما أصحاب الوظائف والمناصب العليا في الأنظمة السياسية والإدارية.

2/ البنيةُ الكبرى للعمل:

جاء هذا العمل في صورة رسالةٍ لغوية مختصّة صغيرة، أو معجم اصطلاحي أحاديّ الموضوع، يختصّ بجمع مصطلحات الحكام في منطقة جغرافية بعينها.

وقد جاء في قسمين، هُما:

أ – المقدّمة. ب – المتن.

تناول في المقدّمة ارتباطَ مسألة التلقيب بالتصور الأخلاقي للعلاقات الإنسانية بين المسلمين، ثمّ عرجت على انتشار التلقيب بين حكام الأقاليم في التاريخ الإسلامي (ص:146) وتطور الألقاب، وهو الغرض من هذه المحاولة.

ولم يبيّن في هذه المقدّمة منهجه في ترتيب مصطلحات ألقاب الحكام، ولا طبيعة المعلومات التي سيعلّق بها عليها، ولا طبيعة مستعملي هذا المعجم.

أمّا متن المعجم، فقد جاء محتويًا على ما يلي:

الأمير/ ركن الدولة/ غياث الدين/ الخواجة/ السيد/ الإمام/ قيد الأرض/ فخر الدين/ الشقاق/ السلطان/ الباشا/ الشيخ/ الملك/ الرئيس/ الخادم.

وفحص تتابع هذه المصطلحات يكشف عن عدم خضوعها لواحد من أنظمة الترتيب الشائعة أو غير الشائعة، وهو ما يعرف في باب التصنيف من البحث العجمي باسم النظام العشوائي.

ولا أجد مسوّغًا لتبني هذا الترتيب العشوائي، وقد اختبرت مجموعة من أنظمة الترتيب المألوفة في ترتيب المداخل فلم أرجعْ بشيء، فليس ترتيبًا تاريخيًّا من القديم إلى الحديث، وهو هجائي، أو أبجدي، ولا هو موضوعي مفهومي على الرغم من الكثافة المنخفضة للمصطلحات.

3/ البنيةُ الصغرى للمعجم:

ضمّت هذه المحاولة المعجمية مجموعةً من معلومات التعليق على المصطلحات أو ألقاب الحكّام - شكّلت الهيكل العام للبنية الصغرى.

وقد توزّعت على محورين أساسيّين، وهُما:

معلومات التعليق على الشكل.

ب - معلومات التعليق على المعنى.

جاءت معلوماتُ التعليق على الشكل محدودةً جدًّا بالقياس إلى معلومات المحور الثاني من محاور التعليق أو البنية الصغرى، وتوزّعت على:

معلومات الضبط والهجاء.

معلومات الصيغة أو المعلومات الصرفية.

ومن الأمثلةِ النادرة الكاشفة عن محوريّة العناية بهذه المعلومات ما يلي:

. ص: 164/ الرئيس: على وزن فعيل. ويقال فيه أيضًا: الريس.

ففي هذا المثال استعمل المؤلفُ طريقةً قديمة من طرق ضبط الكلمات وهي طريقة الضبط بالوزن الصرفي، ثمّ بيّن أيضًا سقوطَ الهمزة في النطق الآخر للقب، والملاحَظ الغياب شبه التّام لهذا النوع من المعلومات مع أهميته البالغة!

أمّا معلومات التعليق على المعنى فقد جاءت كثيرة، وإن تفاوتت فيما بينها من حيث درجة الرعاية. وتوزّعت على المعلومات التالية:

معلومات التعليق على شرح المعنى وتعريفه وبيان العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي في كلّ مدخل تقريبًا.

معلومات التأصيل الإبتمولوجي.

معلومات مستوى الاستعمال.

بالإضافة إلى بعض المعلومات الموسوعية التي تعضّد معلومات بيان مستوى الاستعمال.

ومِن الأمثلة الكاشفة عن ذلك:

. ص: 148/ الأمير في اللغة: ذو الأمر والتسلط.

وهو لقب من ألقاب الوظائف التي استعملت كذلك ألقابًا فخرية.

. ص: 151 : غياث الدين: الغياث في اللغة: الاسم من استغاثني فأغثته، وتستعمل النسبة إليه؛ الغياثي - لقبًا فخريًّا للعسكريين خصوصًا الملوك. وكان اللفظ يضاف إلى بعض الكلمات لتكوين ألقابٍ مركّبة مثل غياث الأنام، وهو من ألقاب أكابر الملوك، وغياث الإسلام والمسلمين، وغياث الأمّة، وغياث الحرمين، وغياث الدولة وغيرها.

وغياث الدين أطلِقَ على بهاء الدولة أبي نصر من بني بويه.

ففي هذين المثالين يتّضح ما يلي:

أولًا: بيان العلاقة بين المعنى اللغوي العام للكلمة الذي يرشح لانتقالها واستعمالها في سياق مصطلحات ألقاب الحكام.

ثانيًا: شرح المعنى بطريقة النّص على المجال التي يستعمل فيه، والتمثيل عليه، على ما يظهر في شرح معنى لقب غياث الدين الذي استثمر فيه النص على المجال الاستعمالي (لقب فخري عسكري للملوك) والتمثيل على إطلاقه لبعض حمله لقبا (بهاء الدولة أبي نصر البويهي).

أمّا معلومات التأصيل الإبتمولوجي فقد ظهرت ملامح للعناية بها تمثلت في الصور التالية:

أولًا: بيان أصل المصطلح يبيّن لغته الأصيلة التي دخل منها إلى مصطلحيّة المناصب والوظائف في التاريخ الإسلامي.

ثانيًا: تحليل بنية المصطلحات أو الألقاب المركبة ببيان عناصر التركيب.

ومن الأمثلة الدّالة على ذلك ما يلي:

. ص: 157/ أتابك: لفظ فارسي، يتكوّن من مقطعين (أتا)؛ بمعنى: المربي، و (بك) تعني الأمير.

. ص: 158/ السلطان: اللفظ مأخوذ من اللغة الآرامية والسريانية.

. ص: 161/ الباشا: لفظ تركي مكوّن من لفظين (با) بمعنى: حذاء أو فعل، و (شاه) بمعنى: السلطان.

ويمكن أن تكون مشتقّة من اللفظة: (بادشاه) الفارسية، المركبة من كلمتين (باد) بمعنى عرش، و (شاه) بمعنى: صحب، ثمّ اختصر إلى (باشاه).

ففي هذه الأمثلة يتّضح ما قرّرنا من ملامح العناية بمعلومات التأصيل، ويلاحظ على أمرها عدمُ التدقيق أو التدخل باختيار احتمال أو ترجيحه.

فعلى سبيل المثال لم يورد: مار أغناطيوس أفرام في معجمه: [الألفاظ السريانية في المعاجم العربية، المجمع العلمي العربي بدمشق، 1948= 1951م] المدخل (سلطان).

وقرّر محمد علي الأنس في: [قاموس اللغة العثمانية: الدراري اللامعات في منتخبات اللغات، بيروت، 1320هـ (ص: 142)]/ : أن «باشا (فارسية) بمعنى الوزير».

أمّا معلومات بيان مستوى الاستعمال فقد جاءتْ كثيرة متوافرة اتخذت العناية بها الأشكال التالية:

أولًا: بيان زمان الإطلاق أو الاستعمال لهذا اللقب أو ذاك.

ثانيًا: بيان مَن أطْلِق عليه اللقب من حكّام المنطقة المتعيّنة.

ثالثًا: بيان المجال الدّلالي الضيق داخل دائرة الحكم الذي يدور فيه معنى المصطلح.

ومِن أمثلة ذلك ما يلي:

. ص: 148/ الأمير: ويرجع استعماله في الإسلام اسمًا لوظيفة في عصر النبي - ﷺ - حين كان يعقد به الولاية على الحكم أو رئاسة الجيش ونحو ذلك.

. ص: 151: الخواجة: وقد استعمل في العالم الإسلامي لقبًا عامًّا، وكان اللقب في استعماله يأتي أحيانًا في أوّل الألقاب، وهذا اللقب يطلق أحيانًا على مَن يمتّ بصِلة إلى الأصل الفارسي.

. ص: 154/ الإمام: وقد شاع استعماله في العالم الإسلامي، وما زال لعلماء الدين وأئمة المساجد... وقد استعمل هذا اللقب بكثرة في العصر العثماني، وأطلق على حكامها وسلاطينها.

فهذه الأمثلة جميعًا تعكس الكثافة المرتفعة للعناية ببيان معلومات مستوى الاستعمال من جهة تعيين المجال الدّلالي الضيق داخل دائرة المجال المختص بالوظائف والمناصب السياسية التنفيذية، ومن جهة زمان الإطلاق، وجغرافيته، واستمراره التاريخي.

وقد لوحظ على معالجةِ معلومات التعليق على المعنى ما يلي:

أولًا: تفاوت مستويات التعامل معها من عنصر لآخر ظهورًا وغيابًا.

ثانيًا: عدم اطراد مواضع ظهور كلّ عنصر منها.

ثالثًا: عدم اطراد انتظام طرق التعبير عنها.

رابعًا: جمع الآراء، ولا سيّما في سياق التأصيل من دون ترجيح أو شبهة ترجيح.

4/ المصادرُ والتوثيق:

ممّا ميّز هذا العمل اعتماده على مجموعات من المصادر الأصيلة في جمع مادته، وبنائها، وقد توزّعت مصادره على المجموعات التالية:

أولًا: مجموعة المصادر المختصة بالألقاب أو مصطلحات الوظائف، مثل كتاب الدكتور حسن الباشا: الألقاب الإسلامية في التاريخ، الذي مرّ في المدرسة التصنيفية الهجائية.

ثانيًا: مجموعة المصادر اللغوية، ولاسيّما ذات البعد التأصيلي من مثل: معجم صفصافي (العربي/ التركي).

ثالثًا: مجموعة المصادر التاريخية التي مثّلت أوسع مجموعات مصادر العمل.[انظر قائمة بها: ص: 176].

أمّا التوثيق فقد جاء دقيقًا؛ نظرًا لأنّ الوعاء الذي صدر فيه العمل هو دورية علميّة لها نظامها في توثيق الاستشهادات المرجعية، وتلخص منهجه في التوثيق في الملامح التالية:

ذكر اسم المؤلف.

ذكر عنوان المصدر.

ذكر بيان المصدر الببليوجرافية (الوراقية).

ذكر المؤشر المكاني (الموضع المشار إلى النقل منه).

وكما نرى، فقد امتدّت مدرسة مصطلحات الوظائف والمهن والألقاب لتتوزع على أربع مدارس تصنيفية تمْييزية بمعيار نظام الترتيب، وهي:

أولًا: المدرسة الموضوعية.

ثانيًا: المدرسة الهجائية.

ثالثًا: المدرسة التشريفية الهجائية.

رابعًا: المدرسة العشوائية.

وهذا الأمر يعكس إسهامَ مصطلحيّة الوظائف بقدرٍ كبير في مصطلحيّة التاريخ الإسلامي؛ ممّا يدلّ دلالة ظاهرة على تمدّد الأبعاد التنظيمية والعمرانية في سياق التاريخ الإسلامي.

(3.2/1)

المصطلحاتُ أو الأعلام في مدرسةِ معاجم التاريخ الإسلامي

في التمهيد التي تفرّغ لفحصِ الحدود الموضوعية لمفهوم مصطلح التاريخ الإسلامي ظهرَ اتساعها وتشعّبها وتوزّعها واشتمالها على حدود كثيرة حتى استقر في تصوّر هذه الدراسة سنن القدرة الإلهية التي بثّها في هذا الإنسان وفي هذه الأرض وفي هذا الزمان.

وهذا التصوّر أنتج حدودًا واسعة لمصطلحية التاريخ الإسلامي على نحوٍ جعل حدودَها تتّسع، وتتمدّد لتشمل ما يلي:

الأسماء الأعلام المتعينة في المنجز الحضاري للإنسان المسلم على الأرض بموجب تفعيل مقاصد تصوره لدينه الذي اعتنق مبادئه، وهو المنجز الموزّع على (المدن/ والمدارس/ والمساجد/ والمكتبات/ والخانقاوات والفنادق/ والأسبلة / والعيون والآبار ومجاري المياه/ والبيمارستانات/ والحمامات)... إلخ.

وقد أنتج فريقٌ من دارسي التاريخ معجماتٍ جامعةً للأعلام المعرفّةِ بهذا المنجز.

ب - الأسماء الأعلام المتعيّنة في المعارك والمواقع بما هي منجزٌ لنوعٍ من حركة الأمّة في مواجهة الأخطار التي تتهدّد وجودها المادي والمعنوي.

وقد ظهرت معجماتٌ متنوعة منهجيًّا انشغلت بجمع أسماء المعارك والمواقع في هذا التاريخ الإسلامي.

ج - الأسماء الأعلام المتعيّنة في البشر ذوي الإنجاز التاريخي على مستويات فرعية مختلفة منضوية تحت الحدود الموضوعية لمفهوم التاريخ الإسلامي من السياسيين وذوي المناصب الإدارية التي تظهر مجموعات الألقاب التي حملوها تعيينًا، وعُرفوا بها من دون غيرهم، ومِن المؤرخين الذين نهضوا لتدوين حادثات هذا التاريخ الإسلامي.

د - الفرق المتعيّنة التي كان لظهورها على مسرح التاريخ تجليات مادية في الأنظمة والمنجز معًا، من مثل فرق السنة والشيعة التي حكمت، وأنجزت منجزات فكرية ومادية.

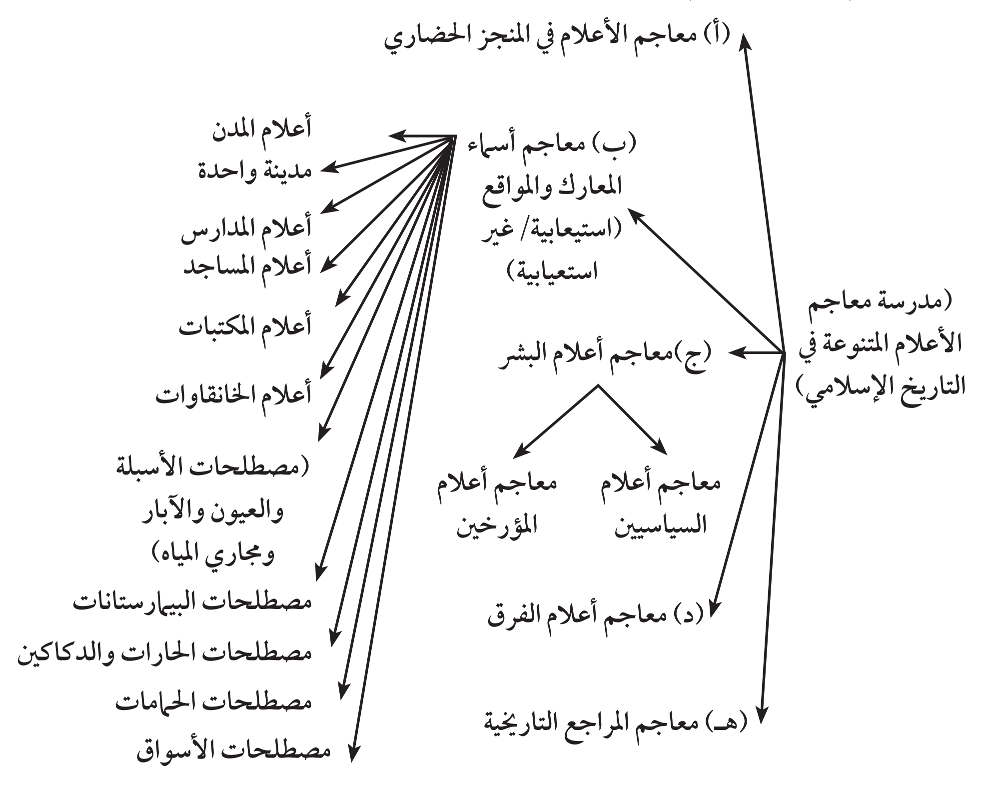
هـ - الأعلام المتعينة في مصادر التاريخ الإسلامي ومراجعِه التي ضمّت معلومات هذا التاريخ وأحداثه ومنجزاته.

وهذه المدرسة المعجمية أنتجها الاتساعُ في الحدود الموضوعية لمفهوم مصطلح التاريخ الإسلامي الذي سبق اختياره في التمهيد.

وهو الأمرُ الذي يجعل من الأسماء الأعلام للمنجز الحضاري، والمعارك والمواقع، والبشر من السياسيين والمؤرخين وألقابهم، والفرق، وعنوانات المصادر والمراجع التاريخية= نوعَ مصطلحاتٍ يندرج ضمن طوائف مصطلحيّة التاريخ الإسلامي.

ومن ثمّ فإن ثمّة مدرسة لمعاجم الأعلام في التاريخ الإسلامي بما هي قطاع من مصطلحيّته بالنظر إلى التصوّر المتسع لمفهوم هذا المصطلح.

وهي المدرسةُ التي يمكن بيان فروعها وتياراتها في المخطط التالي:



ومن الجدير بالذكر أنّ للمسلمين إسهاماتٍ جبارةً في كلّ محور رئيسي وفرعي من محاور هذه المدرسة المعجمية، مرّ بعضها في المبحث المختص بفحص مصادر مصطلحيّة التاريخ الإسلامي.

ولست أبالغ إنْ قرّرت أنّ أحدًا ليس بوسعه جمع ما أنجزه العقل المسلم في هذه الحقول المعرفية التاريخية والحضارية، فضلًا عن فحصها في ضوء البحث المعجمي المعاصر، من منظوري التصنيف والنقد المعجميّين.

وهذا الأمرُ يحملني على وضع قيود مهمّتها الإعانة على إنجاز هذا الجزء من الدراسة، بحيث تكون النماذج المدروسة كاشفةً عن الجهد الذي أنجزه الدرس التاريخي في هذا المجال الاصطلاحي من جانب، وكاشفة عمّا وراءها ممّا يماثلها أو يقترب منها من الأدبيات التاريخية التراثية في الحقل نفسه.

ومن ثمّ فقد حاول هذا البحثُ في هذا الباب من الدراسة الالتزامَ بما يلي في النماذج التي سيفحصُها للدرس المعجمي من الوجهتين التصنيفية والنقدية:

أولًا: ظهور مصطلح «معجم» في تسمية الكتاب أو مقدمته.

ثانيًا: ظهور مصطلح التاريخ في العنوان أو المقدمة.

ثالثًا: ظهور ما يشير إلى أنّ الهدف من وراء الكتاب واقع في الصميم من مفهوم مصطلح التاريخ الإسلامي متّسع الحدود الموضوعية.

إنّ الإلحاح على فكرة انتماء هذا القطاع من الألفاظ أو أسماء الأعلام الإنسانية والمكانية والكتابية - إلى مصطلحات التاريخ الإسلامي يبدو مفهومًا من جانبنا لغرابته على فريق من القراء المعاصرين.

ولكنّ الحقّ يقرّر أنّ خصائص المصطلح التي يعينها علماء المصطلحية الكلاسيكيون وغيرهم حالة ومستقرّة في هذا السياق، فهذه الألفاظ أو أسماء الأعلام تجمع في داخلها العناصر المؤهلة لكوْنها مصطلحات، وهي:

التسمية (تمثيل صوتي/ بنية صرفية).

المجال والميدان أو الحقل المختص.

الدلالة.

تقول ماريا كابري في [المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات، ترجمة محمد أمطوش، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2012م (صك143)]: «المصطلحات كلمات المعجم العام هي وحدات أو علامات... تظهر بطريقة عادية في الخطابات المتخصصة، وهي في الواقع تمتلك شقًّا منتظمًا شكليًّا ودلاليًّا ووظيفيًّا مع ارتباطها بنظام ترميزٍ منجز، ولها شقّ ذرائعي (تداولي) لتعيين أشياء من حقيقة سابقة الوجود».

ومن جانب تذكرُ كابري (ص:152) ضمنَ أصناف المصطلحات ما تسميه: الشعار الرمزي، «يقابل غالبًا أسماء أعلام تسمي هيئات ووثائق وأمارات وهو ما يؤكّده الدكتور رفيق العجم في مقدّمة موسوعة مصطلحات علم التاريخ العربي الإسلامي (ص:XVIII): إننا إذا ما اعتبرنا أسماء الأعلام هذه مصطلحات تاريخية؛ فلأن العلم منهم كان يمثّل مرحلة تاريخية، وعَبْره يتمّ استعراض الكثير من الحوادث، و... من خلاله يعرض المؤرخ لرؤية تاريخية كونية يفسر فيها أطوار الأحداث»!

وفيما يلي فحصٌ لمعاجم كلّ مدرسة فرعية منضوية تحتها بصورةٍ مستقلّة في ضوء التصنيف والنقد المعجمي:

(3.2/1 - أ)

معاجمُ المصطلحاتِ أو الأعلام في المنجز الحضاري في التاريخ الإسلامي (حقل المدن الإسلامية)

تجلّى العمران واحدًا من المقاصد العليا التي رسختها الشريعة الإسلامية في الوجود الحيّ المعاين. وهو الأمر الذي انتقل بشكل الحياة في ظل التاريخ الإسلامي انتقالًا عظيمًا وعبقريًّا على مستوى المنجز الحضاري للإنسان المسلم الذي تحرك بهذا التصوّر الإيجابي والفكري الذي جاء به الإسلام العظيم.

وقد تنوّع المنجز الحضاري المنبثق من هذه المقصد الأعلي تنوعًا مدهشًا، وكانت تجلياته الكبرى ظاهرةً في المجالات التالية:

1. المدن الإسلامية. 2. المدارس ومعاهد العلم.

3. المساجد. 4. المكتبات.

5. الخانقاوات والفنادق.

6. الأسبلة والعيون والآبار ومجاري المياه.

7. البيمارستانات (المستشفيات).

8. الحمامات. 9. الأسواق.

10. الدواوين المختلفة والمشيدات الأخرى للحارات والقباب والمقابر، وغير ذلك كثيرٌ من تجليات المنجز الحضاري المادي.

وقد كشف فحصُ تراث المسلمين في هذه المجالات عن قوائم متنوعة لأدبيات جمعتْ أسماء هذه المؤسسات، ورتّبتها وفق منهجيات مختلفة، وعلقت عليها بمعلومات مختلفة كان هدفُها التعريف بها، وبوظائفها، ونشأتها، وإداراتها، وعملها... إلخ.

وقد مرّ في مبحث مصادر مصطلحيّة التاريخ الإسلامي في التمهيد من هذا الكتاب أمثلةٌ تدعم هذا الذي نقرّره، فلا نعود ونكرر ما ذكرناه.

أضفْ إلى ذلك أنّنا ملتزمون بنتائج ما تقيدنا به من قيود في تعيين الأدبيات موضع الفحص في هذا المبحث، من قصديّة التوجه إلى صناعة معجم في هذه المجالاَت تكشف عمّا وراءها مما يقترب منها أو يماثلها.

وسوف ندرس في هذه المدرسة الفرعية ما يلي:

(1/3.2 - أ - 1)

الفهرست: معجم الخريطة التاريخية للممالك الإسلامية، لأمين واصف بك، 1916م

1/ الانتماءُ المعرفي للكتاب:

ينتمي هذا العمل، كما يتّضح من عنوانه ابتداءً، إلى المعجمية المختصة بالتاريخ الإسلامي في جزءِ الأرض التي عمّرها الإنسان المسلم بتصوراته الجديدة التي تحرّك بها عليها.

وفحصُ خطاب المقدّمة يسهم في دعم هذا الانتماء المعرفي، يقول أمين واصف بك: (ص:3): «للمطّلع في كتب التاريخ القديمة لابن خلدون، ابن الأثير، الطبري، والمسعودي، وأبي الفداء وغيرهم؛ حاجة كبرى لتعرف مواقع أقاليم والبلدان التي يردُ ذكرها في هذه الأسفار الجليلة، فإذا رجع إلى الخرائط العصرية لم يجد فيها طلبته؛ لأنّ البلدان تدول عليها الأيام، فتغرب شمسُها بشروق شمس غيرها، ويعفو رسمها بمرور الأعوام شأنَ الدّهر وتقلباته، وحوادثه ودورانه؛ لذلك وضعت هذه الخريطة للممالك التاريخية الإسلامية، وهذا المعجم الوجيز؛ لأنّ المعاجم العصرية لا تذكر ما كان، والمعاجم القديمة لا تدلّ على ما هو الآن».

ففي هذا النقل يتّضح وعي المقدّمة بما يلي:

أولًا: طبيعة العملِ المرجعي الذي تقدّم بين يديه، وأنه معجمٌ لمصطلحات تاريخية إسلامية، يجمع أسماء أعلام البلدان، ويعلّق عليها بما يضيء بعضًا من معالمها المختصّة بتاريخها الإسلامي.

ثانيًا: الإلحاح على تسمية العمل بالمعجم مرّة في صورةٍ مستقلّة: «وهذا معجم وجيز» ومرّتين في سياق بيان الحاجة الداعية إلى تصنيفه عند مقارنته بالمعاجم المعاصرة والمعاجم القديمة التي لا تفي بالمطلوب المعاصر ممّا يحقّقه هذا المعجم.

ومن ثمّ فهذا معجمٌ مختصّ بأسماء البلدان في التاريخ الإسلامي؛ ظهر لغرض يختصّ بتيسير دراسة التاريخ الإسلامي من منظور التعريف ببلدانه ومواقعها كما ترد في مصادر التراثية.

2/ البنيةُ الكبرى للمعجم:

تتكوّن بنية هذا المعجم الكبرى من ثلاثة أجزاء ظاهرة، هي:

أ – مقدّمة المعجم/ واجهته.

ب – متن المعجم.

ج – ذيل المعجم/ ملاحقه.

وفيما يلي تحليلٌ لعناصر كلّ جزءٍ منها في ضوء التصنيف والنقد المعجميين:

واجهةُ المعجم:

استعمل أمين واصف بك في واجهة المعجم التي ضمّت مسألتين، هُما:

عنوان المعجم الذي جاء في صورةٍ مركبة استعملت كلمة أساسية هي (الفهرست)، وهي كلمةٌ لها تاريخ ثقافي مكتنز بالحمولات الدلالية المعرفية الحضارية والتاريخية والببليوجرافية متّصلة بالفهرست للنديم، وهي حمولات دلاليّة مقصودة هنا جميعًا هنا.

ثمّ يليها عنوانٌ علمي تفصيلي هو: معجم الخريطة التاريخية للممالك

الإسلامية، وهو يتكفّل ببيان الانتماء المعرفي للعمل من جانب وببعض أغراضه من جانب آخر.

2. المقدّمة، وضمّت المعلومات التالية:

أولًا: طبيعة الانتماء المعرفي للعمل: معجمٌ وجيز في جميع أسماء البلدان للممالك التاريخية الإسلامية.

ثانيًا: الغرض من تصنيف المعجم (ص:3) وهو: «الحاجة الكبرى لتعرف مواقع الأقاليم والبلدان التي يردُ ذكرُها في هذه الأسفار الجليلة»، التي هي المصادر الرئيسية للتاريخ الإسلامي.

ثالثًا: الدّواعي إلى تصنيف المعجم، وهي الافتقار إلى أعمال مرجعية تقدم خدماته أو تنهض بوظائفه، تقول المقدمة: «لذلك وضعت... هذا المعجم الوجيز؛ لأنّ المعاجم العصرية لا تذكر ما كان، والمعاجم القديمة لا تدلّ على ما هو الآن»!.

رابعًا: بعض المعلومات التي ستردُ تحت المداخل من مثل: الضبط يقول: «وقد صرفت عناية خاصّة في ضبط الأعلام».

خامسًا: ذكر بعض مصادر جمع مادّة المعجم؛ مداخله ومعلوماته، يقول:» معتمدًا في ذلك على ما حقّقه الثقات من أهل العلم؛ كياقوت (الحموي)، وأبي الفدا، والفيروزآبادي، وغيرهم».

سادسًا: بيان تاريخ إنجازه، وهو 1916م.

وممّا يضاف إلى ذلك ويمْنَح العمل قدرًا من الموثوقية في معلوماته؛ ما ورد على صفحة غلافهِ الداخلية من أنّه من تحقيق أحمد زكي باشا، وهو اسمٌ

له وزنه المُعْتبر في مجال التحقيق والنشر النقدي للنصوص العربية.

وقد أخلّت هذه المقدّمة بما يلي وفقًا لمنظور صناعة المعجم الحديث في فرع تصميم مقدّمة المعجم:

أولًا: طريقة جمع المادة العلمية.

ثانيًا: طبيعة مستعملي المعجم بصورةٍ مفصلة دقيقة، وإن بدا أنه للمختصين بدراسة التاريخ الإسلامي الذين يتعاملون مع مصادره التراثية الأصيلة تعيينًا.

ثالثًا: نوع المعلومات التي سترد تحت المداخل بشكل تفصيلي.

رابعًا: إرشادات الاستعمال.

خامسًا: منهج ترتيب مداخل المعجم داخليًّا وخارجيًّا.

سادسًا: مميزات المعجم، وإن بدا أنه من مميزاته العناية بضبط المداخل، والعناية بما لم يردْ في معاجم البلدان العصرية والقديمة.

سابعًا: مصادر جمع المادة بصورةٍ مفصلة، وإن جاء على ذكر مصادر الضبط فقط.

ب/ متنُ المعجم:

تكسر المعجمُ على ستة وعشرين فصلًا، هي جماع الحروف التي انضوى تحتها عددٌ من المصطلحات البلدانية أو الأسماء الأعلام للممالك التاريخية الإسلامية.

وقد جاء في ستة وعشرين فصلًا، لخلوّه من فصلي الذال والضاد المعجميتين.

ومن ثمّ فإنّ المعجم هجائي ألفبائي جذعي أو «لا اشتقاقي»، كما يعبّر بعض الدارسين، وهذا هو عمود صورة ترتيبه الخارجي.

أمّا الترتيب الداخلي فهو هجائي أيضًا يراعي فيه ترتيب الثواني والثوالث، مع الأخذ في الاعتبار عند التطبيق ما يلي:

1. عدم اعتبار «ال» في الترتيب.

2. عدم اعتبار الحرف المشدّد، واعتباره حرفًا واحدًا.

ومع هذا الترتيب اليسير فقد وقع ما يوحي بنوعِ اختلال، من مثل:

. وقوع المدخل: «أران» (ص:8) بعد المدخل: «أرجان»!

. وقوع المدخل: «أشبيلية» بعد المدخل «أشتورش» (ص:11)!

. وقوع المدخل: «أفراغه» بعد المدخل: «إفريقية» (ص:14)!

[انظر كذلك: آمل/ أمد (ص:15)!/ باب الأبواب/ بابل (ص:209!/ البجه/ بجانة (ص:20 – 21)! / البحرين/ بحر بنكام (ص:22)!/ البحر اليمني/ بحر الرنج (ص:23)! بحر قزوين/ البحر الأخضر (ص:2324)!] وغير ذلك!

وهذه الاختلالاتُ توشك أنْ تحمل مستعمل المعجم على أن يقرّ أنه معجم هجائي ألفبائي جذعي على مستوى الترتيب الخارجي، ومعجم شبه عشوائي على مستوى الترتيب الداخلي، وربما كان كذلك.

أمّا من جهة ترتيب المعلومات التي ترد تحت المداخل، فيغلب عليها الانتظام في الترتيب التالي:

المدخل، وأمامه التمثيل الصوتي للنطق به في الفرنسية.

بيان موقع المدخل الجغرافي.

ذكر بعض المعلومات الموسوعية المتعلقة بالمدخل، من مثل ما وقع فيها من أحداث شهيرة، ومن انحدر منها من أعلام مشهورين.

ذكر موقعها من التاريخ الإسلامي.

ذكر ما أسهمت به في التاريخ.

ذكر تهدّمها إن كان، وتاريخه.

وقد لوحظ على ترتيب هذه المعلومات: عدم الانتظام، وتفاوت الظهور في عدد عناصر المعلومات، مع غياب عددٍ من أسماء البلدان لا يتوقع غيابها، ومن دون تفسير من مثل: جدة/ والفسطاط/ والقدس، وما إلى ذلك.

3/ البنيةُ الصغرى للمعجم:

إنّ تحليل مادّة التعليقات التي جاءت تحت المداخل تكشف عن عنايةٍ خاصّة ببعض معلومات الشكل والمعنى تعيينًا.

لقد اتّضح من المقدّمة التوجّه نحو تحقيق ضبط مصطلحات المعجم، وهو نوع معلومات مندرجة تحت التعليق على الشكل.

ومن الأمثلة الدّالة على هذه العناية التي اتخذت شكلًا يكاد يكون حصريًّا متمثّلًا في ضبط المدخل قلم، أو تشكيله بالحركات ما يلي:

. ص: 5/ الأُبُلَّة [ضمّ الهمزة والباء الموحدة واللام المشددة المفتوحة].

. ص: 38/ بَيَّاسَة [بفتح الباء الموحدة وتشديد الياء المثناة التحية وفتحها وفتح السين المهملة].

. ص: 81/ عُكاظ [بضمّ العين المهملة، وفتح الكاف].

وهذه الطريقة في الضبط جيدةٌ من جهة المنظور الاقتصادي الذي يمنع من هدر المساحة شريطة التدقيق والتحقيق فيه.

ومع ذلك لم يطرد ضبط المداخل مع تقدّم بيان صرف الهمّة الخاصّة إليه، وممّا ورد ولم يضبط من المداخل:

. أشتورِش (ص:11) [بفتح الهمزة/ وكسر الراء المهملة]/ برديل (ص:27) [بضم الباء الموحدة وسكون الراء المهملة وكسر الدال المهملة] وغير ذلك.

وممّا ظهر بصورةٍ أقلّ من معلومات التعليق على الشكل بعض العناية بمعلومات الهجاء، وإن بدتْ في سياق خادم لغرض المعجم المركزي المتمثل في التّيسير على مستعملي المصادر التاريخية الإسلامية التراثية، ومن ذلك:

. ص: 15/ أمل، ويسميها العرب: عامل!

. ص: 20/ طاغستان وتلفظ: داغستان!

أمّا معلومات التعليق على المعنى، فقد اتّخذت الأشكال التالية:

التعريف ببيان الحدود الجغرافية للمدخل، مع بعض المعلومات الموسوعية.

التأصيل الإبتمولوجي، وتعيينه في التسميات القديمة للبلدان.

المستوى الاستعمالي، وقد تميز في بيانه ظهور المعلومات التالية:

التعبير عنه في الأدبيات العربية التراثية.

زمان الاستعمال.

المستويات اللغوية للاستعمال.

العلاقات الدلالية التي من نوع الترادف.

ومن الأمثلة الكاشفة عن ذلك:

. ص: 6/ أخميم: مدينة بصعيد مصر [تعريف ببيان حدودها الجغرافية]

– اسمها بالمصري القديم: خمينو [تأصيل أصلها في لغتها، وما طرأ عليها من تحولات صوتية/ صرفية].

. ص: 6/ – أدفو: مدينة بصعيد مصر [تعريف بحدودها الجغرافية].

– اسمها عند الفراعنة: «دبو» وبالقبطية «أبتو» [التأصيل الإبتمولوجي].

وينسب إليها العلامة الأدفوي، صاحب كتاب الطالع السعيد في نجباء الصعيد، المتوفّى سنة 748هـ [معلومات موسوعية تعريفية].

. ص: 8/ الأردن: نهر بفلسطين [تعريف بالموقع].

يسمى عند العرب: الشريعة الكبرى [مستوى استعمال/ علاقات دلالية ترادفية].

وفيه عمّد يوحنا المعمدان سيدنا عيسى عليه السلام [معلومات موسوعية].

. ص: 15/ ألبة: والعرب يقولون دائماً ألبة القلاع [مستوى استعمال].

وهي إقليم بشمال الأندلس بجوار نبزة من غرب [تعريف بالموقع].

. ص: 15/ أمد: مدينة ديار بكر الآن [تعريف بتطور التسمية].

وسمّيت بهذا الاسم منذ الفتح العثماني [مستوى استعمال].

يتّضح من هذه الأمثلة ما يلي:

أولًا: اطراد تعريف المصطلحات/ أسماء أعلام البلدان بطريقة تحديد مواقعها الجغرافية.

ثانيًا: ظهور عنايةٍ شبه مطردة بالتأصيل الإبتمولوجي شبه المنحصر في بيان أمرين:

اللغة الأصل للتسمية.

التحوّلات الصوتية والصرفية من طريق ذكر طريقة نطق العلم في لغته الأصلية.

ظهور عناية شبه مطردة بمستوى الاستعمال وبعض المعلومات الموسوعية بغرض تعريفي.

وإن كانت تلك العناية منتقدة من جوانب هي:

أولًا: عدم الاطراد؛ أو التفاوت في ظهور بعض العناصر وغياب بعضها الآخر.

ثانيًا: عدم الانتظام في مواضع النص عليها، فالغالب تقدم معلومات التعريف بالتحديد الجغرافي، وأحيانًا تتأخّر ويتقدّم عليها معلومات مستوى الاستعمال [انظر: المدخل (ألبة) / ص:15].

ج/ الملاحقُ (ذيل المعجم):

ختمَ أمين واصف بك معجمَه بجزء سمَّاه: ذيل لبيان البلاد الأخرى التي ورد ذكرها في المعجم، جاءت في ستة وعشرين حرفًا أيضًا (ص:125 – 130) وهو كشاف أو ملحقٌ بالعربية، ثمّ جاء بعده ذيلٌ آخر بالفرنسية (index) لمساعدة من يتعامل بهذه اللغة مع التاريخ الإسلامي.

وهذا الملحق يحقّق لمستعمل هذا المعجم مجموعة من الوظائف المتنوعة يمكن إجمالها في:

1. الوظيفة المعرفية، ويقصد بها إدراك شبكة العلاقات بين البلدان الأصلية (التي جاءت في صورة مداخل المعجم) والبلدان التابعة التي تتعالق بالمداخل بنوع علاقةٍ ما.

2. الوظيفة الاقتصادية المتمثّلة في تيسير الوصول إلى عدد من المعلومات الجزئية المتعلّقة بالبلدان المتعلقة بالمداخل، وتوفير الوقت والجهد من أجل الوصول إلى ذلك من أقصر سبيل وأيسره.

4/ المصادرُ والتّوثيق:

أخلّ هذا المعجم إخلالًا بيّنًا ببيان المصادر، ومّا يترتب عليه من عدم وجود توثيق للمعلومات الواردة تحت المداخل.

وباستثناء مجموعةِ المصادر التي ذكرت بصورةٍ عامّة مجملة في المقدّمة (ص: 3) والمؤلف بصدد بيان المراجع التي اعتمدها في تحقيق ضبط المداخل- لم تظهر أيةُ مصادر أخرى.

ولست أدري ما دلالة وجودِ اسم المرحوم الأستاذ أحمد زكي باشا بما هو محقّق هذا المعجم، إلّا أن يكون المقصود بمصطلح: تحقيق الذي سبق اسمه على صفحة الغلاف الداخلي للمعجم مقصودًا به: التصحيح فقط.

ومِن ثمّ فإنّ الحكم على كثافة المعلومات التكوينية للمعجم، وإسهام المصادر المعتمدة في تأسيس مادته؛ لا يتأتّى لُمستعمله.

ينضاف إلى ذلك أنّ درجة الموثوقية في معلومات ما تحت المداخل بحاجة ماسّة إلى تحقيقها، وتوثيقها قبل اعتمادها ونقلها واستثمارها في البحوث

المختلفة، نظرًا لغياب النّص على المصادر التي اعتمدها أمين واصف بك في توثيق معلومات معجمه[1].

(1/2 - 3 - أ - 2)

معجمُ دمشق التاريخي، للدكتور قتيبه الشهابي، 1999م

1/ الانتماءُ المعرفي للمعجم:

ينتمي معجمُ دمشق التاريخي، للدكتور قتيبة الشهابي إلى المعجمية المختصة بأسماء أعلام أماكن مدينة دمشق وأحيائها ومنجزات أبنائها الحضارية، وهو الأمر الذي يحكمُ بانضوائه تحت مدرسة مصطلحات المنجز الحضاري في التاريخ الإسلامي (فرع المدن).

وهذا الانتماءُ المعرفي يدعمه ما يلي:

أ - عنوان المعجم. ب - مقدّمة المعجم.

---

(1) ثمّة مصادر كثيرة في التراث الجغرافي الإسلامي يمكن أنْ تنضاف هنا لتكون مادة وفيرة في باب معجمات أسماء أعلام المدن، بما هي جزءٌ من مصطلحيّة التاريخ الإسلامي التي اتّخذت شكلًا تصنيفيًّا قريبًا من المعجم، فضلًا عمّا مرّ ذكره في المبحث المختص بمصادر مصطلحات التاريخ الإسلامي في التمهيد، ومن ذلك:

المسالك والممالك، للإصطخري، توفي في النصف الأول من القرن الرابع الهجري.

معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، للبكري، ت 487هـ.

الأماكن ما اتفق لفظه وافترق مسمّاه من الأمكنة، للحازمي، ت 584هـ.

معجم البلدان، لياقوت الحموي، ت626هـ.

كتاب المشترك وضعًا والمفترق صقعًا، لياقوت الحموي، كذلك.

التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية، لابن الجيعان، ت902هـ.

أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، للمقدسي البشاري، ت990هـ

وهذا الباب المعرفي ممتد، ومتفرّع، ومن أشكاله ما استقل بالخطط، وتقسيمات المدن، والمزارات والبقاع المباركة في العصور الإسلامية المختلفة.

وهو وجهٌ يكشف عن تجليات تمدّد مقصد العمران في التاريخ الإسلامي بصورة ممتازة.

وفيما يلي تحليلٌ يكشف عن دعم هذيْن الأمرين لما نقرّره بشأن هذا الانتماء المعرفي لهذا المعجم:

أ/ عنوان المعجم:

العنوان الكامل لهذا المعجم هو: (معجم دمشق التاريخي، للأماكن والأحياء والمشيدات ومواقعها وتاريخها كما وردت في نصوص المؤرخين).

وتحليلُ هذا العنوان يكشف عن الانتماء الذي عيّناه له من الجهات التالية:

أولًا: النّص على مصطلح: معجم في مفتتح العنوان.

ثانيًا: النّص على قيد التاريخي في العنوان كذلك، مقرونًا بعبارة (كما وردت في نصوص المؤرخين في تتمّة العنوان).

ثالثًا: رصد تفصيلات المُنجز الحضاري الذي شيّده الإنسان في التاريخ الإسلامي ممثلًا في: الأحياء، والمشيدات المختلفة، والمواقع معطوفًا عليها بيان تاريخها.

وهذه المحاور الثلاثة تؤكّد الانتماء الذي قرّرناه لهذا المعجم من جانب أولي ظاهر.

ب/ خطابُ مقدّمة المعجم:

في مقدّمة المعجم التي جاءت بعنوان: هذا العمل يأتي المصنف إلى بيان الانتماء المعرفي له، فيسمّيه أكثر من مرّة بالاسم الاصطلاحي: «المعجم» يقول (ص:9) «كما أنّني وثقت كلّ تسمية وردت في هذا المعجم» ويقول: «ويتميّز معجم دمشق التاريخي بالشمولية والبساطة». ويقول في معرض تعليله

لغياب المصطلحات الحديثة (ص:10): «لم أتعرّض للتسميات الحديثة، لأن الهدف من هذا العمل تاريخي بحت».

وهو الأمرُ الذي يعني أنّ هذا العمل المرجعي مختصّ بمصطلحات المنجز الحضاري في التاريخ الإسلامي المقتصرة على بقعة مكانية بعينها هي: مدينة دمشق، بما هي مدينة لها تشكّلها المائز في التاريخ الإسلامي من الوجهة الحضارية أو التمدنية.

2/ البنيةُ الكبرى للمعجم:

تكسّر هذا المعجم على ثلاثة أقسام متفاوتة، هي:

أ - مقدّمة المعجم (=هذا العمل).

ب - متن المعجم (= قسم المعجم).

ج - ملاحق المعجم (= قسم الفهارس).

وفيما يلي فحصٌ لمحتويات كلّ قسمٍ من هذه الأقسام الثلاثة في ضوء البحث المعجمي:

أ/ مقدّمة المعجم:

افتتح الدكتور قتيبة الشهابي معجمَه بواجهة مكوّنة من:

عنوان المعجم، وهو معجمُ دمشق التاريخي للأماكن والأحياء والمشيدات ومواقعها وتاريخها كما وردت في نصوص المؤرخين.

شموليات المعجم (مرتبة ترتيبًا هجائيًّا ألفبائيًّا جذعيًّا) (ص:7) وهو عمل جديدٌ ومهمّ يعنَى بالإشارة إلى كليات المنجز الحضاري والمشيدات التي تضمّنها المعجم، من مثل:

إصطبل/ وإيوان/ وباب/ وبرج/ وتربة/ وتكية/ وجامع/ وجسر/ وحصن/ وحمام/ وخان/ وخانقاه/ ودار/ دورب/ ورباط/ ورحي/ وزاوية/ وزقاق/ وسبيل/ وسوق/ وشباك / وشيخ/ وصاغه/ وصفة/ واطحون/ وطريق/ وعمارة/ وعمود/ وفرن/ وفندق/ وقبة/ وقلعة/ وكهف/ ومقام/ ومنارة/ ووراقة/ ووكالة، وغير ذلك.

وهو مدخلٌ مفهومي في صورةٍ قائمة بموضوعات المعجم، وطبيعة مداخله، يستثمر الحقول الدّلالية أو المجالات التي أشير إليها في عنوان المعجم.

وهو أمرٌ جديد يحمد لهذا المعجم؛ لأنه كشف عن المجالات الحضارية التي توزّعت عليها المصطلحات التي وردت فيه، وهي: المفاهيم والحرف والوظائف والمواضع والمكاييل والموازين والمشيدات... إلخ.

المقدّمة. وقد تضمّنت ما يلي:

أولًا: بيان طبيعة المعجم وانتمائه المعرفي.

ثانيًا: بيان هدف المعجم الذي تمثّل في التيسير على الباحثين في مجال تعيين جغرافيا المباني والمشيدات والمواضع في دمشق التاريخية، ويقول (ص:9): «وهدفي... إلغاء اللّبس الحاصل عند الباحثين» في هذا الميدان.

ثالثًا: مميّزات المعجم، وقد ذكر منها:

1. الشمولية.

2. البساطة والسهولة في الترتيب، والتنوع في توزّع المدخل الواحد على مظانّ مختلفة مع استثماره تقنية الإحالة المعجمية؛ للربط بين مظان المدخل الواحد الذي يتوزع باعتبارات مختلفة.

رابعًا: ذكر بعض إرشادات الاستعمال، من مثل: إيراد بعض المداخل بصورتها التي ينطق بها العوام (ص:10).

خامسًا: ذكرُ بعض محدّدات جمع المادة.

وممّا أخلّت به المقدّمة، وسكتت عن بيانه والنّص عليه:

منهج الترتيب ونظامه الخارجي والداخلي، وإنْ بدا مفهومًا أنه ترتيب هجائي ألفبائي مشرقي من بيان بعض المميزات!

مصادر جمع المادة التي تكوّن منها المعجم.

منهج ترتيب المعلوات المندرجة تحت المداخل.

نوع المعلومات التي هي عمود التعليق على المداخل.

ب/ متنُ المعجم:

أورد الدكتور قتيبة الشهابي - بعد المقدّمة - قسمًا آخر جاء عنوانه: قسم المعجم (بدءًا من، ص:11 إلى ص:254، وهو الجزء الأول الذي ضمّ المداخل المبدوءة بالحروف من: الألف إلى الزاي) ومن (ص:7 - 338 وهو الجزء الثاني الذي ضمَّ المداخل الموزعة على الحروف من: السين إلى الياء).

وهو ما يعني أنه رتّب الكلمات ترتيبًا هجائيًّا ألفبائيًّا مشرقيًّا جذعيًّا غير اشتقاقي.

وقد جاء في ثمانية وعشرين بابًا على ترتيب حروف المعجم، وهو الترتيب الخارجي للمعجم.

ثمّ رتّب المداخل في الباب أو الحرف الواحد على وفاق الترتيب نفسه مع مراعاة الثواني والثوالث وهكذا، من غير اعتبار «أبي» و»ال» التي للتعريف

في أي جزء من أجزاء المداخل المفردة أو المركبة، ومع اعتبار «ابن» في المداخل المركبة.

وعند تكرار بعض المداخل برسم واحد يميّز بينها بالأرقام، كأن يورد: باب البريد (١) (ص:19)= محلة كانت تشمل سوق المسكية، والنهاية الشرقية لسوق الحميدية/ وسوق الحرير.

وقبله - باب البريد (1) (ص:19): = الباب الغربي لمعبد جوبيتر الذي تشاهد أعمدته في سوق المسكية.

وبعدهما - باب البريد (3) (ص:20)= باب الجامع الأموي الغربي الذي يفتح على سوق المسكية.

وقد جاء الترتيبُ دقيقًا منضبطًا.

أمّا ترتيب أنواع المعلومات التي ترد تحت المداخل فلم يظهر نوعُ منهج في ترتيبها.

وعلي ذلك فهذا المعجمُ مثالٌ ممتاز لتطبيقات النظام الهجائي الألفبائي المشرقي الجذعي في ترتيب المداخل أوالمصطلحات خارجيًّا وداخليًّا.

ج/ الملاحق:

خصّص الدكتور قتيبة الشهابي جزءًا مستقلًّا للكشافات، أو ما سمّاه: بقسم الفهارس، شغل الجزء الثالث من العمل على مدى الصفحات (ص ص:8 - 390) وقد تضمّن كشافين أو فهرسين، هُما:

مسرد مفهرس للتسميات.

كشاف للمصادر والمراجع المعتمدة في المعجم.

وقد رتّب المعجم الملحق (1) كشاف التسميات وفق النظام الألفبائي الجذعي، وقد تميّز بأمرين مهمّين جدًّا، هُما:

أولًا: الرّبط بين رسوم المصطلح الواحد بطريق الإحالة المعجمية، بمعنى أنّ المدخل: البواعنة، كتب أمامه: تربة البواعنة. وهكذا

وقد حقّقت هذه الطريقة الإحالية وظيفتين، هُما:

الوظيفة الاستعمالية التيسيرية.

الوظيفة المفهومية التي صنعت تماسكًا مفهوميًّا.

ثانيًا: بيان المستوى الاستعمالي للمدخل بين قوسين هلالين بعده/ من مثل: إسطبل العبارة (منشأة) وهو ما سوف نحلّله في تحليل عناصر البنية الصغرى.

أمّا فهرس المراجع والمصادر فقد رتبه موضوعيًّا، بمعنى أنه صنع جزءًا للمراجع والمصادر، ورتّبه ألفبائيًّا على عنواناتها، وجزءًا للمجلات والدوريات، وجزءًا للخرائط، وجزءًا للمعجمات.

وهو ما أخلّ بوظيفة التيسير على المستعملين، وإن لم يخلّ بخدمة التحليل للمصادر من جهةِ موضوعاتها وحقولها المعرفية.

3/ البنيةُ الصغرى للمعجم:

على الرغم من انتماء هذا المعجم - معرفيًّا - إلى المعجمية المختصة بمصطلحات المنجز الحضاري في دمشق في التاريخ الإسلامي، وهو الأمرُ الذي انعكس فتجلّى في كوْن مداخله جميعًا من نوع الأسماء الأعلام أو الشعارات الرمزية على حدّ تعبير علم المصطلحية؛ فإنّ كثيرًا من التعليقات عليها تضمنت كثيرًا من المعلومات التي يمكن تصنيفها على محورين، هُما:

معلومات التعليق على الشكل.

ب - معلومات التعليق على المعنى.

وفيما يلي بيانٌ لأنواع كلّ محور، والعناصر المكوّنة له في ضوء التصنيف والنقد:

معلوماتُ التعليق على الشكل:

أورد هذا المعجمُ عددًا من معلومات التعليق على الشكل بقصد الإسهام في التعريف بها، أو التمهيد في التعريف بها، وتوزّعت هذه المعلومات الشكلية على ما يلي:

معلومات الضبط، واتّخذت شكلًا شبهَ وحيد، وقليل الورود تمثل في ضبط الإعجام بفرعه التشكيل أو ضبط القلم الذي لم يأتِ مستوعبًا، ولا شاملًا أبنية المداخل جميعًا، ومن أمثلة ذلك:

. 1/ 22/ باب الجنان [حيث ضبط الجيم بكسرة].

. 2/ 27/ باب الفرج [حيث ضبط الفاء والراء المهملة بفتحتين].

وندر استعمالُ طريقة الضبط بالمثال الصرفي الشهير، كما في: 1/ 16 الأندر، كالأحمر الكدس من القمح.

معلومات الهجاء، ولم يخصّص المعجم مكانًا ولا طريقة لبيان هجاء بعض المداخل عند الحاجة، ولكنّه أورد بعض معلومات الهجاء في سياق عنايته ببيان معلوماتٍ أخرى، ولاسيّما التأصيل الإبتمولوجي، فتحقق من طريقه أحيانًا تصحيح نطق بعض المداخل، أو بيان أنواع نطق بعضها الآخر، ومن أمثلة ذلك:

. 1/ 13/ أتابك وأطابك بالتركية= كبير الأمراء.

.2/ 41/ ساروجا وصاروجا= سوق.

ففي هذين المثالين لم يقصدِ المعجمُ إلى بيان تهجئة هذين المدخلين، وإنّما جاءت هذه العناية ببيان التهجئة بصورةٍ عارضة في سياق التأصيل الإبتمولوجي في: (أتابك)، وفي سياق بيان مستوى الاستعمال في (صاروجا)!

معلوماتُ التصريف أو الصيغة:

أورد المعجمُ - تحت بعض المداخل - بعضَ المعلومات الصرفية بقصد الإسهام في إضاءة المعنى، وتمركَزَت في الغالب في معلومات العدد، وتفسير التحولات الصرفية لما أصاب بعض البنية، ومن أمثلة ذلك:

1/ 30/ البرادع، مفردها: بردعة، وبرذعة.

1/ 29/ بايكة، جمعها: بوايك.

1/ 36/ بستان البدوي: لفظة مخففة لبستان البدوي.

ب/ معلوماتُ التعليقِ على المعنى:

أمّا معلوماتُ التعليق على المعنى، فقد كانت الأعلى كثافةً في الظهور، وهو أمرٌ طبيعي للشائع من تصوّر المعجم في الثقافة المعاصرة بشكلٍ عام.

وقد تضمّن التعليق على المعنى في هذا المعجم العناية بالمعلومات التالية:

1. شرح المعنى وتعريفه:

وقد اتّخذ شرح المعنى - في الغالب - صورةً جمعت بين التعريف بذكر بعض السّمات الدلالية، مع ذكر بعض المعلومات الموسوعية المُستفادة من

معلومات التاريخ والجغرافيا بحكم طبيعة المعجم وانتمائه المعرفي، وهو ما ظهر في الصورة التالية:

المدخل/ المصطلح= تعريف لغوي+ نوع المصطلح من جهة حقله التمدني+ معلومات جغرافية+ معلومات تاريخية.

ومِن أمثلة ذلك:

1/ 108/ جادة السنانية: السوق المغطي بين الجابية وسوق الغنم من خارج السور+ تنسب تسميتها للمجموعة العمرانية التي أمرَ بإقامتها في العهد العثماني سنة 991هـ والي دمشق سنان باشا+ تألّفت من جامع (جامع السنانين اليوم) ومكتب وسبيل.

2/ 324/ الميعاد: تسمية من العهد المملوكي+ تطلق على درس الحديث أو الوعظ غير المتتابع مرّة أو مرتين في الأسبوع.

2/ 73/ الضلاعية: تسميةٌ متأخرة أطلقت على المبنى الذي كانت تشغله المدرسة الضيائية+ في حي الصالحية شرقي جامع الحنابلة.

ففي هذه الأمثلة يتّضح استثمار مجموعة من المعلومات المتراكبة للنهوض ببيان المقصود من مدلولات المصطلحات، وهي في الغالب معلومات تنتمي إلى اللغة، والتاريخ، والجغرافيا، ونوع المنجز الحضاري المادي.

2 – معلوماتُ التأصيل:

احتلّت معلومات التأصيل الإبتمولوجي مساحةً مُعتبرة في كثير من التعليقات على المداخل بما هي جزءٌ من عناصر التعليق على المعنى.

واتّخذت مسارين في الظهور، هُما:

أولًا: مسار اشتقاقي يحيط بتأصيل المداخل العربية، أي المنحدرة بطريق من طرق التوليد في العربية.

ثانيًا: مسار تأثيلي يحيط بتأصيل المداخل المقترضة أو المهاجرة من معجم أعجمي إلى العربية.

وقد تنوّعت أشكال هذه المعلومات التأصيلية في التعليق، وتفاوتت من مدخل لآخر، ضيقًا وسعةً، وغطّت المساحات التالية:

أولًا: بيان الأصل؛ في اللغة العربية بذكر الجذر، أو المعنى اللغوي العام، وفي اللغات الأجنبية بذكر اللغة الأعجمية التي دخل منها المصطلح إلى العربية.

ثانيًا: تحليل الصيغة، وبيان مكونات إذا كان المدخل مركبًا، أو بيان ما أصابها من تحوّلات في البنية عند استقرارها في المعجمية التاريخية المختصة بالمنجز الحضاري.

ثالثًا: ذكر اللغات المحتمل انتماءُ الألفاظ المقترضة إليها مع الترجيح أحيانًا.

رابعًا: استصحاب طريقة الكتابة الصوتية في عدد من تحليلات الصيغ في سياق التأصيل.

وفيما يلي أمثلةٌ كاشفة عمّا قرّرناه:

. 1/ 22: باب جيرون (1)= البوابة الشرقية لرواق سوق معبد جوبيتر (البربيلون)... وينحو المؤرخون العربُ إلى أنّ اسم جيرون منسوب إلى ملك يمني هو جيرون بن سعد بن لقمان!

ثمّ اختلف الباحثون في نسبة الاسم؛ فمنهم مَن أرجعه إلى الأصل الكنعاني بصيغة التصغير Jirum، بمعنى: الغريب والدخيل. وبالسريانية Giyura من جذر (ج،ر)، ومنه الجار بالعربية... ويرى دوسو أنّه مشتقّ من الجذر الآرامي Gar أو Gwr ويعني: الحرم أو الملجأ الآمن، بينما يرجعه عيسى إسكندر المعلوف إلى اليونانية Giron؛ بمعنى: فناء الدار والهيكل.

.2/ 16: سلملك= كلمة **تركية** الأصل استعملت منذ العهد المملوكي تعني القسم المخصص للرجال وضيوفهم في القصر أو الدار.

ويتّضح من هذين المثالين طبيعة المنهج في معالجة معلومات التأصيل الإبتمولوجي اتساعًا وضيقًا.

3/ مستوى الاستعمال:

من جانب آخر، نرى عنايةً واضحة بمعلومات بيان مستوى الاستعمال التي اتّخذت أَشكالًا متعدّدة، يمكن إجمال أظهرها فيما يلي:

أولًا: بيان مستوى الاستعمال من طريق تعيين المجال أو الميدان الفرعي المنضوي تحت الميدان العلوي الذي هو مصطلحيّة المنجز الحضاري في دمشق في التاريخ الإسلامي، وقد ظهر في مكانين، هُما:

في التعليق على المداخل من خلال بعض القيود أو الكلمات في الأقوال الشارحة، من مثل: سوق/ أو مئذنة/ أو مقبرة/ أو مسجد/ أو مدرسة/ أو سبيل... إلخ.

ب – في مسرد التسميات في قسم فهارس المعجم، حيث دأب المعجم على وضع الانتماء الفرعي للمداخل بين قوسين هلالين بعد ذكر المدخل في المسرد.

ثانيًا: بيان مستوى الاستعمال من طريق تعيين المستوى اللغوي للمصطلح المستعمل.

ثالثًا: بيان مستوى الاستعمال من طريق تعيين زمان استعمال المصطلح.

رابعًا: بيان مستوى الاستعمال من طريق تعيين بقاء المنجز أو دروسه وضياعه.

ومن الأمثلة الدّالة على هذه التجليات والأشكال ما يلي:

1/ 4: الأزبكية= مشيدة دارسة كانت غربي الجسر الأبيض، بناها في العهد المملوكي نائب الشام الأمير أزبك بن عبدالله الظاهري، وكان يقيم فيها في أثناء نيابة تسنمها 872هـ=1467م.

.1/ 14: الأساكفة= موضع وسوق، كان بجوار سوق الصفارين لصيق حصني جيرون (محلة النوفر اليوم).

.1/ 16: الأندر= هو البيد، بلغة أهل الشام/ وهو الكدس من القمح [مكيال].

.1/ 29: بايكة وفصيحها: بائكة.

.2/ 27: سوق الجوار والرقيق= درس!

.2/ 28: سوق الجوخ= درس!

ويتّضح من هذه الأمثلة حدود المعلومات التي لجأ إليها المعجم في سياق التعليق على معاني المداخل لأجل بيان مستوى الاستعمال.

والملاحظ على معالجة البنية الصغرى في هذا المعجم ما يلي:

أولًا: التفاوت الظاهر في العناية بمعلومات البنية الصغرى، فهناك قلّة في التعليق على الشكل في مقابلة كثرة التعليق على المعنى، وهو أمرٌ يبدو طبيعيًّا إلى حدّ ما في سياق المفهوم المنتشر للمعجم في الثقافة المعاصرة.

ثانيًا: اضطراب معالجة معلومات البنية الصغرى وهو الاضطراب الذي طال الأشكال التالية:

المواضع والمواقع ومظانّ ذكر معلومات كلّ نوعٍ من أنواع معلومات التعليق.

منهج المعالجة.

ترتيب ظهور معلومات التعليق.

ثالثًا: غياب استثمار الموضحات البصرية، ولاسيّما من الخرائط والمخططات والأشكال من التعليق على معنى المداخل.

4/ مصادرُ المعجم، ومنهجيّتُه في التوثيق:

خطا معجمُ دمشق التاريخي خطوةً ممتازة في اتجاه تطوير العناية بمصادر جمع المادة، ومنهجية توثيق الاستشهادات المرجعية، وتمثل التطور الإيجابي الذي حققه فيما يلي:

أولًا: تصنيف مصادر المعجم تصنيفًا موضوعيًّا وفق المجالات في قسم الفهارس، وهو التصنيف الذي أظهر اعتماده على مجموعات متميزة من أنواع المصادر تمثلت في:

1. مجموعة المصادر المعجمية المختصة في مجال المعجم من مثل:

معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، لمحمد أحمد دهمان، وقد سبق فحصه في مبحث سابق، ومعجم ألقاب أرباب السلطان في الدولة الإسلامية، للدكتور قتيبة الشهابي. وهو سيرد في مبحث تالٍ، ومعجم أسماء المدن والقرى اللبنانية، للدكتور أنيس فريحة، والمعجم الجغرافي للقطر

العربي السوري، وقاموس المنجد في اللغة والأعلام، والقاموس المحيط للفيروزآبادي، بما هو معجم ذو سمةٍ موسوعية، وتكملة المعاجم العربية، لدوزي (الأصل الأجنبي).

2. مجموعة المصادر المختصة بالخرائط والمخططات لدمشق تعيينًا (3/ 388)؛ من مثل: خارطة دمشق القديمة في القرن السادس، للدكتور صلاح الدين المنجد، ومخطط الصالحية، لمحمد أحمد دهمان.

مجموعة المصادر المختصة بالتاريخ الحضاري الإسلامي تعيينًا، من مثل: الآثار الإسلامية في دمشق، لثاسنجر، والآثار التاريخية لدمشق لسوفاجيه، وأسواق دمشق، لقتيبة الشهابي، وعدة الملمات في تعداد الحمامات، لابن عبد الهادي، وحمامات دمشق، للميشيل إيكو بشار، وكلود لوكور، والحمامات الدمشقية، لمنير كيال، والدارس في تاريخ المدارس، للنعيمي، ومدارس دمشق وربطها وجوامعها، وحماماتها، لابن زمر الإربلي، ومشيدات دمشق ذوات الأضرحة، لقتيبة الشهابي، وحارات دمشق، لابن طولون، وتصور الحكام بدمشق لعبد القادر الريحاوي، وغيرها.

مجموعة مصادر سماعية تمثلت في بعض لقاءات المصنف مع بعض المصادر التاريخية الحية من مثل إحالة على اللقاء مع نبيل العابد حفيد مصطفى باشا (2/ 24)، ومع إلفت عمر باشا الأدلبي (2/ 24) وغيرهما.

ثانيًا: التزام توثيق كلّ مدخلٍ بما تحته من تعليق بالنص على مصادر المادة العلمية بحجمٍ طباعي صغير أسفل يسار التعليق، وقد تلخص منهج توثيق الاستشهاداتٍ المرجعية في:

1. ذكر العنوان المصدر.

2. ذكر اسم مؤلفه.

ذكر المؤشر المكاني للمعلومات المنقولة من المصدر (ج/ ص).

وقد نهضت هذه المصادر بعددٍ من الوظائف تمثّلت في:

أولًا: بناء مادّة المعجم، مداخل وتعليقات على الشكل والمعنى.

ثانيًا: تصحيح عددٍ من الآراء الجغرافية والأثرية وترجيح القول في بعض الأقوال المختلف فيها.

ثالثًا: منح المستعملين درجة فائقة من الموثوقية في معلومات المعجم، ولاسيما بعد هذه الطريقة الدقيقة التي طبقها في توثيق المداخل والتعليقات التي عليها.

رابعًا: تحقيق الوظيفة المعرفية للمستعملين المختصين في التاريخ الحضاري الإسلامي بما رصده في قسم (فهارس من المصادر والمراجع والمعاجم والخرائط والمخططات، وفي هوامش التوثيق من هذه المصادر مضافًا إليها المصادر السمعية (من طريق المقابلات).

وقد كان من المهمّ توثيق المقابلات في ملحقٍ مستقلّ مقرونة بالتواريخ، وترجمة موجزة لأطراف المقابلات.

ولكن الحقّ يحمل على أنْ نقرّر أنّ معجم دمشق التاريخي مثال جيد بما حققه من رعاية عددٍ كبير من أصول الصناعة المعجمية؛ إنْ على مستوى البنية الكبرى، وإن على مستوى البنية الصغرى بمكوّناتها جميعًا، وإن على مستوى المصادر المتميزة، ومنهجية التوثيق منها للمداخل ومعلومات التعليق عليها.

إنّ هذه المدرسة المعجمية المختصة بمصطلحات المنجز الحضاري أو أعلامه المتمثّلة في حقل مصطلحات المدن ومشيداتها التي عالجت ما جاء بصورة استيعابية شاملة للمدن، أو بصورة مفردة مختصة بمدينة واحدة؛ ما تزال في حاجةٍ ملحّة للدرس والفحص المعجمي والمصطلحي في أعمال مستقلّة تغطي المصطلحات أو الأعلام بما هي شعارات رمزية أو أنواع لمصطلحات وألفاظ مختصّة موزّعة على حقول متمدّدة في عمق الكتابات التاريخية الحضارية الإسلامية من مثل معاجم مصطلحات المدارس ومعاهد العلم، والمساجد والزوايا والقباب، والخانقاوات والخانات، والحارات والحمامات، والبيمارستانات، والأسواق، والفنادق، والمكتبات، والغوطات، والأسبلة والعيون، والآبار، وغيرها.

وهو ما يهيئ السبيل لتطور الدرس المعجمي المختص المتلبس بالشأن الحضاري، وهو كفيلٌ بإمداد الدرس اللساني على محاور المعجمية، والمعجمية المختصة، والمصطلحية، والتعريب، والتخطيط اللساني؛ بمادّة وفيرة جدًّا تنعش الدرس العلمي النظري والتطبيقي في هذه المجالات، وغيرها.

(1/2 - 3 - **ب** - 1)

معاجمُ المصطلحات أو الأعلامِ في المنجز الحضاري
في التاريخ الإسلامي (حقل المعارك والمواقع) (استيعابية)

تجلّى المنجزُ الحضاري في التاريخ الإسلامي في مساحةٍ أخرى من مساحات العمل والحركة والفكر، هي منطقة المعارك والمواقع التي كان المسلمون طرفًا فيها.

وقد تنبّهت المعجمية المختصة بمصطلحية المنجز الحضاري في التاريخ الإسلامي بالتّسميات في هذا الحقل، وهو ما أنتج المعجمات المختصة بأسماء المعارك والمواقع التالية:

(1/2.ب.1.1) المعجم المختصر للوقائع:
التاريخية/ العسكرية/ الاجتماعية/ الدينية، من بدء الهجرة حتى عام 1950م
لسالم سليمان العيسي، 1998م.

(1/ 2 - 3 - ب.2.1.2) معجم المعارك التاريخية، لنجاة سليم محمود محاسيس، 2011م.

وكلّ معجم من هذين المعجميين استقلَّ بنظام في ترتيب مداخله، بحيث أمكن ملاحظةً منهجية في الترتيب، وهو سوف نفحصه في ضوء البحث المعجمي من منظور التصنيف والنقد:

(أولًا) مدرسةُ الترتيب الزمني (مدرسة الحوليّات)
(1/3.2.ب.1.1) المعجمُ المختصر للوقائع،
لسالم سليمان العيسى، 1998م

1/ الانتماءُ المعرفي للمعجم:

ينتمي هذا المعجم للمعجمية المختصة بالمنجز الحضاري في التاريخ الإسلامي في حقل تسميات المعارك والمواقع المتنوعة المرتبة ترتيبًا زمنيًّا، يستثمر مدرسة شهيرة في الكتابة التاريخية التراثية تعرف باسم مدرسة الحوليات.

وهذا الانتماءُ المعرفي للمعجم يحكمه تحليل العنوان، وخطاب المقدمة؛ فقد جاء عنوانه متضمنًا قيدين ظاهرين صريحين بانتمائه، هُما:

أولًا: قيد «المعجم».

ثانيًا: قيد اختصاصه بالوقائع المتنوعة.

وهو ما بسط القول فيه مصنّفه في المقدّمة التي وضعها بين يدي متنه، حيث يقول في معرض بيان محتوياته (ص:4): «يحوي هذا المعجم المختصر العديدَ من أهمّ الوقائع: التاريخية والعسكرية والاجتماعية والثقافية والدينية التي حدثت منذ أول يوم من الهجرة».

وهو ما يعني انضواءَه تحت مظلّة التاريخ الإسلامي بمعيار البدء، وإن تمدّد فتجاوز الحدود الزمنية التي قرّرناها لمفهوم مصطلح التاريخ الإسلامي في تمهيد هذه الدراسة.

2/ البنيةُ الكبرى للمعجم:

جاء هذا المعجمُ في ثلاثة أجزاء متفاوتة بطبيعة الحال، توزّعت على ما يلي:

واجهة المعجم.

ب - متن المعجم.

ج - ملاحق المعجم.

وفيما يلي تحليلٌ لمكوّنات كلّ جزء من هذه الثلاثة الأجزاء في ضوء البحث المعجمي من منظور التصنيف والنقد معًا:

واجهةُ المعجم:

ضمَّت واجهة المعجم أمرين:

أولًا: صفحة العنوان، وبها العنوان، وصانع المعجم.

ثانيًا: مقدّمة المعجم، واحتوت على ما يلي:

مدخل موجز جدًّا عن طبيعة التاريخ الذي أنجزه العرب في ظل رسالة الإسلام، وعموده كما يقرّر سالم العيسى (ص:4): «وما كاد أن يستقرّ لهم (المسلمون) المقام في الغرب والشرق حتى انطلقوا يؤدّون الرسالة الحضارية... فتركت هذه الحضارة آثارَ بصماتها على صفحات التاريخ أغنت الإنسانية بثمارها ومبتكراتها»!

طبيعة المعجم وانتماؤه المعرفي، وأنه معجمٌ مختصّ في أسماء المعارك والمواقع المختلفة في التاريخ الإسلامي، تقول المقدمة (ص:4): «يحوي هذا المعجم المختصر العديدَ من أهمّ الوقائع: التاريخية والعسكرية والاجتماعية والثقافية والدينية التي حدثت منذ أول يوم من الهجرة».

تصوّر المعجم لنفسه:

يرى المعجمُ أنه مجرّد حلقة تواصل خدمة (ص:59:» نقل الوقائع القديمة إلى أذهان الأجيال الحالية واللاحقة».

وقد أخلّت المقدّمة بما يلي:

أولًا: بيان منهج ترتيب الوقائع، وترتيب المعلومات داخليًّا.

ثانيًا: حدود المعلومات المذكورة في التعليق على الواقعة.

ثالثًا: بيان مصادر جمع المادة والمعلومات المستعملة في التعليق.

رابعًا: إرشادات الاستعمال.

خامسًا: مميزات المعجم، والجديد الذي يروم إنجازه.

سادسًا: طبيعة المستعملين، وأنواعهم.

سابعاً: الغرض التفصيلي من المعجم.

ب/ متنُ المعجم:

جاء متنُ المعجم ليمثّل الجزء الثاني من العمل، وقد رتبه صاحبه ترتيبًا زمنيًّا على تواريخ الوقائع من زمن الهجرة فصاعدًا؛ أي أنّ الترتيب الخارجي للوقائع جاء وفق المنهج التاريخي أو الزمني، وهو امتدادٌ نوعي لمنهج الكتابة التاريخية التراثية من نمط الحوليات.

وقد جاء الترتيب الداخلي زمنيًّا أيضًا يراعي العناصر التالية:

السنة. 2. الشهر. 3. اليوم (الهجري).

السنة. 2. الشهر. 3. اليوم (الميلادي).

الوقائع.

وقد صمّم سالم العيسى متن المعجم في الشكل التالي:

التاريخ الهجري			التاريخ الميلادي			الوقائع
السنة	الشهر	اليوم	السنة	الشهر	اليوم	الانتصار في معركة بدر على المكيّين ب (313) (2000)!
2	رمضان	الأحد	624	شباط	26	

ويفصل بين كلّ وقائع في العام التالي بخانة مستطيلة يذكر فيها: بداية العام بادئًا بالتقويم الميلادي، ثمّ الهجري، فهو يفصل بين وقائع العام الأول الهجري بالمستطيل التالي:

1 كانون الثاني سنة 642م – الأحد 4 رجب سنة 2 هـ

وهو كما نرى نظامٌ زمني تاريخي وفق منهج الحوليات، أي تأريخ الأحداث وفق سنوات حدوثها.

وهذه منهجيةٌ عسيرة وإن كانت تستهدف خدمة حقل التاريخ، ولها امتداد عريق ويزيدُ من عسر المنهج عدم وجود كشافات موضوعية تعيد تكشيف المكونات الصغرى وفق الموضوعات أو الحقول الدلالية (غزوات/ أو مناسبات/ أو إنشاءات، إلخ)!

وممّا يلحظ على الترتيب الداخلي بدءًا من سنة 1900م إلغاء العناصر الداخلية للسنة والشهر واليوم! في التقويمين الهجري والميلادي اكتفاء بخانتين:

إحداهما: للسنة الميلادية (رأس الجدول).

آخرهما: للواقعة (تحت رأس الجدول) وفق المخطط التالي:

السنة الميلادية
الواقعة

ج/ ملاحقُ المعجم:

صنع سالم العيسى ملحقًا واحدًا لهذا المعجم، جاء عنوانه: في أسماء المؤلفين والمراجع. وقد ضمّ ترجمة موجزة لسبعة من المؤرخين بينهم واحد هو الفرنسي: أندريه ميكيل. والستة الباقون هم: (ص:651 - 654): أحمد مختار باشا/ وابن العبري/ وابن جرير الطبري/ وابن خلدون/ وابن الحائك الهمذاني/ وابن الأثير.

وقد أوردهم بغير نظام معين، فجاء ترتيبهم عشوائيًّا. ولم يذكر سبب الاكتفاء بهؤلاء ولا سبب الترجمة لهم!

3/ البنيةُ الصغرى للمعجم:

جاءت معلوماتُ التعليق على الوقائع في سياق ترتيبها الزمني التاريخي محصورةً في رعاية التعليق على المعنى، ولم تردْ أية معلومات تختص بإضاءة الشكل، وهو أمرٌ يبدو مفهومًا؛ لأنّ الترتيب المعتمد جاء زمنيًّا على وفاق منهج الحوليات، ومن ثمّ فلا توجد مداخل من نوع الكلمات يمكن أن يحتاج المستعمل معها إلى معلومات تتعلق بصيغ المداخل.

أمّا التعليق على المعنى فقد اتّخذ شكلًا عامًّا تمثل في: ذكر الواقعة بعبارة واضحة تتضمن ما يلي:

بيان تعريفي بالواقعة، ونوعها (معركة حربية/ أو واقعة اجتماعية/ أو سياسية/ أو اقتصادية، إلخ).

ذكر بعض الأسباب التي أدّت للواقعة، ولاسيّما في الوقائع الاجتماعية والاقتصادية.

ذكر بعض الوقائع الموازية للواقعة التاريخية الإسلامية في خارج ديار المسلمين وإن لم يكن ذلك النهج أمرًا مطردًا.

وهذه الأنواع الثلاثة من المعلومات تغطي مساحة التعليق على المعنى من جانبي التعريف وشرح المراد والمقصود، وبيان مستوى الاستعمال.

ومن الأمثلة التي تقرب هذه الخصائص للقارئ ما يلي:

. ص: سنة 597هـ/ شهر المحرم/ يوم الخميس.

سنة 1200م/ تشرين الأول/ 12: فيها وقع الغلاء والوباء بسبب شح النيل، وكان الرجل يذبح ولده الصغير، وتساعده أمّه على طبخه وشيه.

. ص: 703هـ/ شهر رجب / يوم السبت

1404هـ/ شهر شباط/ 8: فيها إنشاء جامع الناصرية في النحاسين من قبل الملك كتيفا المنصوري/ في البلاد الأخرى انتصر فيليب الظريف على الفلمنك.

. ص: 905هـ/ شهر شوال يوم الخميس

سنة 1500م/ نيسان/ 30: فيها فتح العثمانيون مدينتي مدون وقرون/ في البلاد الأخرى فيها كان الطاعون بإنكلترا.

ويتّضح من هذه الأمثلة تنوع الوقائع وتوزعها على الأنواع المختلفة التي ذكرت في عنوان المعجم، وهو ما يكشف انتشار المفهوم الموسع لحدود لمصطلح التاريخ الإسلامي في الثقافة العربية المعاصرة.

ويتّضح كذلك مسألة مهمّة للغاية تتعلّق بعدم مركزية العقل المسلم المعاصر، بمعنى أنّ هذا المعجم في عنايته ببعض الوقائع في خارج الخريطة الإسلامية يكشف عن بعدٍ إنساني وثقافي غيرِ متمركز أو منغلق على الذات. وهو أمرٌ غير شائع في الكتابات الغربية المتمركزة حول الرجل الأبيض بما هو مركز الحضارة والترقي.

ويظهر التأثّر بأسلوب الأدبيات التاريخية التراثية المؤلفة وفق منهج الحوليات في صياغة التعليق على الوقائع، إذ نلحظ افتتاحَ التعبير عن الوقائع المختلفة بالتعبير اللغوي: (فيها)، وهو التعبير المطرد الظهور في الأدبيات التراثية التاريخية المؤلفة وفق منهج الحوليّات، وقد سبق إلى هذه المنهجية تعييناً أبو عبد الغفور السندي الحنفي سنة 1174هـ في كتابه: بذل القوة في حوادث سني النبوة [تحقيق حق النبي السندي الأزهري، دار الفتح، الأردن 2016م].

فقد رتّب الحوادث على السنوات، ويلاحظ على البنية الصغرى هنا ما يلي:

أولًا: تفاوت حجوم التعليقات من واقعة لأخرى.

ثانيًا: الاكتفاء بقيود التعليق، أو الكلمات في الأقوال الشارحة في سياق بيان مستوى الاستعمال أو النوع الفرعي للواقعة، وهو ما كان يلزم معه تعيين موضع لبيان نوع الحقل الفرعي للواقعة، وقد سبق أنّ المعجم يتنبى المفهوم الموسع لمصطلح الوقائع، الذي يتمدّد، ويغطي الوقائع التاريخية، والحرية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية وغيرها.

ثالثًا: غياب الموضحات والصور والرسوم عن المعجم بصورة كاملة.

4/ المصادرُ والتّوثيق:

سبق أن تقرّر أنّ المقدّمة أخلّت بذكر مصادر جمع مادة المعجم، وقائعه، ومعلومات التعليق عليها. وجاء الملحقُ فقيرًا ليس فيه سوى تراجم لسبعة مؤرخين، بغير بيان ولا تفصيل لأسباب إيرادهم في الملحق.

ومن ثمّ فنحن لا نعرف - والحال هذه- مِن أين استقى سالم العيسى مادة معجمه، ومعلوماته؟!

وكذلك فإنّ درجة الموثوقية التي تمنح عادةً لمعجم ما بسبب مصادره، ومنهجية توثيقه لاستشهاداته المرجعية لا يمكن قياسها.

وأيضًا تكاد تختفي الوظيفةُ المعرفية التي يمكن أن يحصلها مستعملو هذا المعجم ممّن هُم من المختصّين في دراسة التاريخ الإسلامي، ووقائعه المختلفة بصورة أساسية.

وهو الأمرُ الذي يمثّل تراجعًا في سياق إنجاز هذا المعجم من الناحية الزمنية.

(ثانيًا)

مدرسةُ التّرتيب الهجائي الألفبائي المشرقي الجذعي

(3.2/1.ب.2.1) معجمُ المعارك التاريخية، لنجاة سليم محاسيس، 2011م

1/ الانتماءُ المعرفي للمعجم:

ينتمي هذا المعجم - في بعض انتماءاته - إلى المعجمية المختصة بتسميات المعارك التاريخية الإسلامية، وإن لم يأتِ خالصًا لحقل التاريخ الإسلامي بصورة دقيقة على التعيين.

وهذا الانتماءُ العام جاء بسبب انفتاح نطاقه الزمني انفتاحًا كبيرًا، كما يظهر من تتمّة عنوانه الذي جاء فيه: معجم المعارك التاريخية: معارك/ غزوات/ حروب/ ثورات/ وقعات/ أيام/ فتوحات/ مذابح/ عبر العصور التاريخية منذ فجر التاريخ وحتي عام 2005م.

ومن هذه الكلمات المفتاحية الكاشفة عن محتوى المعجم يظهر أنه يتوسّع في مفهوم مصطلح: المعارك، لتضمّ مجموع المصطلحات التي أوردها في العنوان.

وهو الأمرُ الذي يؤكّده كذلك، فحص خطاب المقدمة، حيث قرّرت أن هذا العمل في حقيقته (ص:18) يمثل: «معجماً يحتوي على المعارك والحروب التاريخية».

والذي حمل على إدراجه في هذه الدراسة، هو نصّ المصنفة على عنايته بمعارك التاريخ الإسلامي بصورة واضحة، تقول (ص:18): «وبعدها (أي بعد فحص عصور التاريخ القديم) بدأت عصر الرسول، صلي الله عليه وسلم، ثمّ العهد الراشدي، فالأموي، فالعباسي، والفاطمي، والأيوبي والمملوكي، والعثماني».

ومن ثمّ فإنّ هذا المعجم، وإن لم يكنْ خالصًا لسرد المعارك التاريخية في التاريخ الإسلامي، فإنّه استوعب المراحل والحدود الزمنية منذ البعثة إلى سقوط الخلافة، وهو ما يجعله في بعض النظر معجمًا للمعارك التاريخية في التاريخ الإسلامي وفق نوع معيارٍ تصنيفي معتبَر في الدراسة من منظورين، هُما:

أولًا: منظور الحدود الزمنية للمفهوم من مصطلح التاريخ الإسلامي.

ثانيًا: منظور الحدود الموضوعية التي استوعبت المعارك التاريخية وأنواعها المتنوعة والمتوسّعة في مراحل هذا التاريخ.

2/ البنيةُ الكبرى للمعجم:

جاء هذا المعجمُ في ثلاثة أقسام متفاوتة في حجومها بطبيعة الحال، وهي:

أ - واجهة المعجم.

ب - متن المعجم.

ج - ملاحق المعجم.

وفي هذا الجزء من التحليل فحصٌ لعناصر كلّ جزء من منظور البحث المعجمي:

أ - واجهةُ المعجم:

تضمّنت واجهة المعجم عنوانه، وفهرسَ فصوله الموزّعة على حروف الهجاء في ثمانية وعشرين فصلًا، ثمّ المقدّمة التي احتوت على المعلومات التالية:

أولًا: طبيعة العمل المرجعي وانتماؤه إلى العملية المختصة بتسميات المعارك أو مصطلحات المعارك التاريخية.

ثانيًا: بيان الامتداد الزماني والمكاني لمادة المعجم التي طالت العالم كله بما فيه العالم الإسلامي.

ثالثًا: بيان مجمل غير مبين بالمصادر! تقول المقدمة (ص:18): «قمت بجمع الكتب لكلّ عصرٍ من العصور التاريخية»!

رابعًا: بيان منهج ترتيب المصطلحات/ المداخل، وأنه ترتيب ألفبائي جذعي، لا اشتقاقي.

خامسًا: بيان سريع لطبيعة المستعملين، بما يجعله معجمًا مدرسيًّا هدفه المساعدة على التحصيل فيقول (ص:18): «أو أن أعطي تفصيلًا لكتابي هذا: فقد حلمت منذ التخرج أن يكون بين يدي طلبة التاريخ معجم - يحتوي على المعارك والحروب التاريخية ليسهل عليهم الرجوع إليها - ومعرفة تفاصيلها دون العناء»!

وممّا يمكن أن يمثّل علامات غياب وانتقاد في هذه المقدّمة ما يلي:

أولًا: غياب النّص على مصادر جمع مادة المعجم، مداخله ومعلومات ما تحتها.

ثانيًا: غياب النّص على طريقة جمع المادة.

ثالثًا: غياب النّص على إرشادات الاستعمال.

رابعًا: غياب النّص على تفاصيل ترتيب المداخل، ولاسيّما ما لا يعتبر في الترتيب.

خامسًا: عدم بيان مميزات المعجم.

ب/ متنُ المعجم:

جاء المتنُ في ثمانية وعشرين فصلًا هي عدّة الحروف التي توزع عليها، حيث جاءت كلّ مجموعة من المداخل مبدوءةً بحرفٍ واحد في فصل واحد، فكان ثمّة فصل للمداخل المبدوءة بحرف الألف، ثمّ آخر للمبدوءة بحرف الباء الموحدة التحتية ثمّ آخر للمبدوءة بحرف التاء المثناة الفوقية، وهكذا وفق ترتيبها عند المشارقة. وهو الترتيب الخارجي للمداخل في المعجم.

أمّا الترتيب الداخلي فقد جاء هجائيًّا ألفبائيًّا كذلك، بمعنى أن كلّ مجموعة مداخل مبدوءة بحرفٍ بعينه تندرج في الفصل المعقود لهذا الحرف، مع مراعاة الثواني والثوالث من الحروف على الترتيب الهجائي المشرقي نفسه، من دون الرد إلى الجذر، أي ترتيبًا جذعيًّا، لا اشتقاقيًّا.

وقد لوحظ في الترتيب الداخلي للمداخل في فصولها عدم اعتبار الكلمات التالية في الترتيب:

1. كلمة: حرب/ حروب.
2. كلمة حملة/ حملات.
3. كلمة: غزوة.
4. كلمة: مذبحة/ مذابح.
5. كلمة: معركة/ معارك.
6. كلمة: هجوم.
7. كلمة: وقعة.
8. كلمة: ثورة.

9. كلمة: انتفاضة.

10. كلمة: حدث/ أحداث.

11. كلمة: فتح/ فتوح.

12. كلمة:عملية/ عمليات.

ممّا يعني أنّ المداخل: حملة أبرهة/ وحملات إبراهيم باشا/ (ص:23)/ وغزوة الأبواء/ (ص:25)/ وحروب الاسترداد/ ص:38/ ومعركة الأبلة/ وغيرها جميعًا جاءت في فصل الألف؛ لأنّ المعجم لا يعتدّ بالكلمات المفتاحية التي نصت عليها. وهو ملمح كان يلزم الإشارة إليه والتنبيه عليه.

كما يبدو أنّ المعجم لا يعتدّ بال التي للتعريف في ترتيب المداخل داخليًّا كذلك.

وقد وقع في ترتيب عددٍ من المداخل نوعُ خللٍ في بعض الفصول، من مثل:

وقوع مدخل (معركة الأرك) بعد مدخل (الهجوم الآشوري) (ص:34) والصواب عكس هذا الترتيب!

ووقوع معركة: أفينيون قبل حرب الأفيون، (ص:47) والصواب عكس الترتيب!

ج/ ملاحقُ المعجم:

جاء الجزءُ الأخير من بنية المعجم الكبرى خالصًا للمراجع التاريخية التي اعتمدها المعجم في جلّ مادته ومعلوماته فيما يبدو، مرتبةً على المشهور من أسماء مؤلفيها ترتيبًا هجائيًّا ألفبائيًّا مشرقيًّا.

وقد توزّعت على قائمتين:

الأولى: للمراجع التاريخية العربية التراثية والمعاصرة.

الأخيرة: للمراجع الأجنبية، أو الإنجليزية بالأساس.

وقد لوحظ أنّ المراجع في القائمتين جاءتا من دون ترقيم، ولم يصنع المعجم ملحقًا للفروق العلمية والدلالية بين المصطلحات المختلفة المندرجة تحت المصطلح العلوي: (المعركة)، وهو أمرٌ كان مهمًّا جدًّا لوجود فروق دلالية بين الغزوة والحرب والثورة والانتفاضة وغيرها ممّا استعمله المعجم.

3/ البنيةُ الصغرى للمعجم:

على الرغم من أهمّية معلومات الضبط والهجاء في هذا المعجم فإنه لم يعلق بشيء من هذه المعلومات على أي من المداخل.

وكانت المعلومات الدائرة حول التعليق على مدلولات التسميات والمصطلحات فيه، وقد حدّد المعجم في المقدّمة ستةَ أنواع من المعلومات التي تشكّل محدّد التعليق هي: (ص:19):

1. تاريخ المعركة.

2. وسببها.

3. مكان المعركة وطرفاها.

4. ونتيجتها.

5. وقادة كلّ طرف.

وقد اجتهد المعجمُ في الوفاء بهذه المكونات الدلالية الست في كثير جدًّا من التعليقات على المداخل، وهو الأمرُ الذي يمكن أن نعدّه منهجية للمعجم

في شرح المدلول من كلّ مدخل، كما لوحظ نوع عنايةٍ لمعلومات بيان مستوى الاستعمال بما تقدم كلّ مدخل من الكلمات غير المعتبرة في الترتيب التي أمكن اعتبارها «تبصرات» هدفها بيان مستوى الاستعمال، وهي الكلمات التالية:

1. انتفاضة. 2. ثورة/ ثورة. 3. حرب/ حروب. 4. غزوة/ غزوات. 5. فتح/ فتوح. 6. مذبحة/ مذابح. 7. معركة/ معارك. 8. حدث / أحداث.

9. هجوم. 10. عملية/ عمليات. 11. حملة/ حمالات. 12. وقعة.

لقد مثّلت هذه الكلمات جميعًا، ولاسيّما مع تقدير عدم اعتبار في ترتيب المداخل داخليًّا؛ نوعًا من التبصرة، يكشف عن طبيعة المدخل، وطبيعة سماته الدلالية؛ ذلك أنّ هذه الكلمات أو التبصرات تختلف فيما بينها دلاليًّا، وإن انضوت جميعًا تحت المصطلح المتّسع المستعمل في هذا المعجم، وهو «المعارك» ذلك أنها أشباه ترادف، فكان استعمالها بمثابة سبيل لبيان مستوى استعمال كلّ مدخل.

من جانب آخر، فقد ظهرت بعض معلومات يمكن اعتبارها تعليقًا على التأصيل، ولاسيّما في مداخل المعارك التي سميت بسبب المجاز، وبسبب عمل ظاهر من أعمالها- كان سببًا وراء التسمية.

. ص: 192/ معركة حديقة الموت، وهي المعركة التي دارت بين المسلمين ومسليمة الكذاب في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه، واستشهد فيها عددٌ كبير من القراء، وقتل فيها مسيلمة وأربعة عشر ألفًا من قوم حتى «سمّيت (الحديقة) بعد ذلك بحديقة الموت».

. ص: 237/ غزوة ذات الرقاع، وهي الغزوة التي غزا فيها النبي، صلي الله عليه وسلم، غطفان سنة أربع للهجرة، وكانت في أرض وعرةٍ حادّة،

مزقت خفافهم، وأسقطت أظفارهم حتى لفّوا أقدامهم بالخرق والجلود»؛ ومن هنا جاءت تسمية هذه الغزوة بهذا الاسم».

. ص: 239/ معركة ذات السلاسل، وهي المعركة التي وقعت بين المسلمين بقيادة الصحابي خالد بن الوليد، رضي الله عنه، 12هـ، والفرس بقيادة هرمز والتي انتهت بهزيمة الفرس وقتل الجنود المجموعين في سلاسل من الكفار!

ففي هذه الأمثلة يظهر نوعُ تفسيرٍ لتسميات المعارك، يكشف عن تأصيل التّسمية ببيان تعليلها، وأسباب إخلاقها ممّا يمثل نوع عناية بالتأصيل.

ويلاحظ مجموعةُ ملامح أخّرت رتبةَ هذا المعجم في باب البنية الصغرى تمثّلت فيما يلي:

أولًا: الغياب التامّ لمعلومات التعليق على الشكل مع أهميتها البالغة، على مستويات الضبط والهجاء والتّصريف.

ثانيًا: غياب بعض معلومات التأصيل ومستوى الاستعمال مع تقدير تنظيم العناية بمعلومات الشرح.

ثالثًا: غياب تامّ للموضحات البصرية المتمثلة في الخرائط التي كان يمكن استثمار في بيان: مكان المعارك، وخطوط سيرها.

رابعًا: تفاوت في العناية بعناصر الشرح، فقد اختفى بعضها من التعليق على بعض المداخل.

4/ المصادرُ والتّوثيق:

جاءت إشارةٌ سريعة مُجملة مُبهمة للمصادر في مقدّمة المعجم، ثمّ ألحق بآخره قائمتان لمراجعه التاريخية العربية والأجنبية. وهو ما يمكن اعتبارهما بيانين لمصادر جمع مادته، ومعلوماته.

وقد لوحظ توزّعها على المجموعات التالية:

أولًا: مجموعة الأدبيات التاريخية المختصة بالتاريخ الإسلامي، ولاسيما المعنية بالواقعات والمعارك والغزوات، من مثل: غزوات الرسول، صلي الله عليه وسلم، لابن كثير، وزبدة الفكرة في تاريخ الهجرة، لبيبرس الدوادار، وسير أعلام النبلاء للذهبي، وموسوعة التاريخ الإسلامي، للدكتور أحمد شلبي، وغيرها.

ثانيًا: مجموعة معاجم المصطلحات التاريخية، ولاسيما معاجم المعارك الإسلامية من مثل: معجم معارك الجهاد في ليبيا، لخليفة التليسي، والأطلس (الزمني التاريخي) التاريخ العالم، لجيفري باركلون، وغيرهما.

وفحصُ مجموعات المصادر كاشفٌ عن اعتماد مجموعات أصيلة في ميدان المعجم، انحصر معظمُها في المكتبة التاريخية ولاسيما المختصة بمجال المعجم وموضوعه، ولكن ثمّة غيابًا لمجموعة أصيلة من مراجع المعجم من مثل: الاكتفاء في مغازي الخلفاء، للكلاعي وغيرهما.

أمّا التوثيق فقد خلا المعجم بصورةٍ إجمالية وتفصيلية من استعمال أيّ منهج في توثيق الاستشهادات المرجعية؛ ذلك أنه لم يثبت رجوعه لأي مصدر بعينه في أي مدخلٍ من مداخل المعجم.

وهذا الغيابُ للتوثيق فوّت على المعجم مجموعة من الوظائف المهمة للغاية، يمكن رصدها فيما يلي:

أولًا: غياب الوظيفة الكاشفة عن دور هذه المراجع في بناء المعجم وتكوينه.

ثانيًا: غياب تحقيق وظيفة الموثوقية لدى المستعملين في المعلومات الواردة في المعجم؛ نظرًا لغياب مؤشرات اختبار صدق المعلومات فيه، وهذه المؤشرات هي مراجع التوثيق.

ثالثًا: الإضرار بالوظيفة المعرفية؛ ذلك أنّ غياب التوثيق أضرّ بالمستعملين الذي يريدون التوسّع، والتفصيل في معلومات مدخل أو مجموعة مداخل بعينها.

ويبقى أنّ هذه المدرسة تمنح الدليل على الامتداد المصطلحي المتسع في حقل التاريخ الإسلامي ليدرج فيه مصطلحات المعارك أو تسمياتها.

بالإمكان متابعة دراسة معاجم مصطلحات المعارك الجزئية التي تفرغت لجمع تسميات المعارك الإسلامية بصورةٍ نوعية؛ إنْ في صورة حقلٍ فرعي مفهومي جزئي، كالغزاوت فقط، أو الفتوح فقط، وإنْ في حقل فرعيٍ مكاني جزئي كمعارك الجهاد الإسلامي في مكان بعينه، كمعجم معارك الجهاد في ليبيا، لخليفة التليسي.

وهذا الأمرُ يكشف عن تمدّد إيجابي، يمكن معه اعتبار هذه المدرسة اتجاهًا علويًّا يختصّ بالمعارك في التاريخ الإسلامي، يتفرع إلى اتجاهات منضوية تحته، يختصّ بعضها بالغزوات، وبعضها بالانتفاضات والثورات، وبعضها بالمجاعات وبعضها بالصراعات (من منظور رعاية الفروق الدلالية بين كلّ مصطلح ممّا مرّ).

وبعضُها الآخر من منظور جغرافي أو زماني، فيكون لدينا معجم معارك مصر الإسلامية، ومعجم معارك المغرب الإسلامية وهكذا.

(1/3.2.ب.2)

مدرسةُ معاجمِ المصطلحات أو الأعلام
في المُنجزِ الحضاري في التاريخ الإسلامي
(حقل المعارك غير الاستيعابية)

ظهرَ في ختام المبحث السابق مباشرة (1/ 2.3.ب) أنّه بجوار المعجمات التي اجتهدت في استيعاب أسماء المعارك بما هي مصطلحات تختزن تاريخًا موّارًا من الأفكار والتصورات والأحداث والأفعال؛ توجد معجماتٌ أخرى استقلت بعددٍ جامع لأسماء المعارك التي كانت تجليًا لمنجز فريق من الناس أو شعب بعينه، أو جغرافية بعينها.

وفي هذا المبحث نعالج ما توصّلت إليه الدراسة ممّا يعنى بهذا الميدان.

وممّا توصّلت إليه الدراسة من معجمات مصطلحات أسماء المعارك غير الاستيعابية المستقلّة بمنجز شعبٍ بعينه في قطعة بعينها من الأرض ما يلي:

معجمُ معارك الجهاد في ليبيا (1911 - 1931م)
لخليفة التليسي، 1983م

1/ الانتماءُ المعرفي للمعجم:

ينتمي هذا المعجمُ إلى مدرسة معاجم المصطلحات أو أعلام المعارك التي وقعت في ليبيا، وهو بذلك نموذج للمعاجم غير الاستيعابية التي لم تستوعب أسماء المعارك في التاريخ الإسلامي بوجهٍ عام، وإنما يرصد أسماء المعارك في: بقعة زمنية جغرافية بعينها من العالم الإسلامي، هي أرض ليبيا كما ظهر من عنوان المعجم، وفي مرحلة زمنية أو تاريخية بعينها هي المرحلة المؤقتة في العنوان أيضًا بـ (1911 – 1931م) وجزءٌ كبير من هذه المرحلة واقع في الحدود الزمنية لمفهوم مصطلح التاريخ الإسلامي، كما تقرّر في التمهيد.

وما دفع إلى فحص هذا المعجم ظاهرٌ في أمرين، هُما:

أولًا: أنّ جزءًا كبيرًا من الحدود الزمنية تبلغ ثلثي المدى الزمني للمعجم واقع في حدود الحدود الزمنية لمفهوم التاريخ الإسلامي.

ثانيًا: أنّ إعلان المعجم بدءًا من العنوان، ومرورًا بالمقدمة يظهر منه تبني التصوّر الإسلامي في خلفية تفسير الأحداث والمعارك، فقد استعمل المعجم مصطلح «الجهاد» وهو مصطلح يحمل قدرًا واضحًا من الحمولات الدلالية الدينية والتاريخية والثقافية المتّصلة اتصالًا وثيقًا بالتصور الإسلامي، ومرجعيته المركزية في نصوص الكتاب العزيز والسنة المشرفة.

وقد ظهر في المقدّمة الوعي بطبيعة العمل وانتمائه إلى المعجمية المختصة بمصطلحات المعارك أو أسمائها من منظورٍ ثقافي يتّصل بالإسلام بموجب استعمال مصطلح الجهاد، يقول صاحب المعجم في سياق بيان بعض دوافعه إليه: (ص:9): «وكان أشدّ ما آلمني ألّا أجد لدى الكثير من الشباب والأجيال الناشئة سوى صورة ضبابية غائمة... عن الجهاد الطويل»!

إنّنا أمام معجم لمصطلحات المعارك أو أسمائها في مرحلة زمنية بعينها وبقعة جغرافية بعينها تقعان في الصميم من الحدود الزمنية والموضوعية لمفهوم مصطلح التاريخ الإسلامي.

2/ البنيةُ الكبرى للمعجم:

يضمّ هذا المعجم بين دفتيه ثلاثة أقسام هي:

أ - مقدّمة المعجم.

ب - متن المعجم.

ج – ملاحق المعجم.

وفيما يلي فحصٌ لعناصر كلّ قسم من هذه الأقسام الثلاثة من منظور البحث المعجمي في بعدي التصنيف والنقد المعجميين:

أ/ مقدّمة المعجم:

ضمّت مقدّمة المعجم مجموعة المعلومات التالية:

أولًا: الدوافع إلى صناعة المعجم، وتمثّل في مجموعة من الدوافع المعرفية والقومية، يمكن إجمالها فيما يلي:

نقص المعالجة المعجمية لمصطلحات المعارك أو أسمائها في المكتبة العربية.

الفقر المعرفي لدي الأجيال الناشئة، وخلو أذهانهم من معلومات هذا المجال (ص:9)؛ يقول في سياق ما أنجزه المؤرخون التراثيون والغربيون معًا مقارنة بما لم ينجز المؤرخون المعاصرون في هذا الميدان: (ص:10): «ولكننا لم نفعل إلّا في القليل من الحالات، ممّا أشعرنا بالفقر»!

ثانيًا: بيان الغايات الحاكمة وراء تصنيف المعجم، وقد تمثّلت في الغايات التالية:

1. الغايات المعرفية.

2. الغاية القومية، وخدمة ليبيا.

3. الغاية النفسية، والسعي نحو تحقيق الرضى النفسي يقول: (ص:15): «وغاية هذا الكتاب التي أحرص عليها، أشعر بالرضى لتحقّقها هي: أن يكون مساهمة متواضعة في توفير مصادر التاريخ لليبيا».

ثالثًا: بيان مصادر الكتاب أو المعجم، وهي نوعان:

المصادر الإيطالية التاريخية التي أرّخت للمعارك على الأرض الليبية (ص:14).

المصادر السماعية التي حرص فيها على لقاء بعض المجاهدين الذين شاركوا في معارك الجهاد في ليبيا، ولكنه يقلّل من قيمة هذه المصادر (ص:15)، يقول: «وقد أتيح لي أن أتّصل ببعض مَن شارك في هذه المعارك، وأن أوجّه إليهم الأسئلة والاستفسارات فلم أفز بطائل يذكر؛ ولذا عوّلت على المصادر الأجنبية المكتوبة».

رابعًا: ذكر بعض التنبيهات المهمّة لمستعملي المعجم من مثل الاختلاف الواقع في أسماء عددٍ من المعارك تبعًا للمصادر العربية والأجنبية (ص:16).

خامسًا: بيان موجزٌ لطبيعة مستعملي المعجم، وهم طائفة الشباب والأجيال الناشئة.

وقد أخلّت مقدّمة المعجم بما يلي:

أولًا: بيان منهج ترتيب المداخل خارجيًّا وداخليًّا.

ثانيًا: بيان نوع المعلومات المذكورة في التعليقات على المداخل.

ثالثًا: بيان معلومات المتعلقة بإرشادات الاستعمال.

ب/ متنُ المعجم:

جاء متنُ المعجم في أربعة وعشرين فصلًا على الترتيب حروف المعجم خاليًا من فصول الحروف التالية: حروف الثاء (المثلثة) وحرف الذال (المعجمة) وحرف الصاد وحرف الظاء، ضمّت ما يقرب من خمسين وأربعمائة مدخل، مرتبة ترتيبًا هجائيًّا ألفبائيًّا مشرقيًّا جذعيًّا، لا اشتقاقيًّا،

بحسب الحرف الأول من جهة الترتيب الخارجي، ومرتبة ترتيبًا ألفبائيًا في داخل كلّ حرف أو فصل مع مراعاة الترتيب للثواني والثوالث من غير اعتبار بأل التي للتعريف ولا للتشديد ومع اعتبار لأبي، وأم في بنية المداخل المركبة.

وقد تمتّع الترتيب بالدقة الظاهرة، فلم يقع فيه اختلالات في ترتيب المداخل داخليًا، وهو ما يعني خضوعها للمراجعة الدقيقة المنضبطة.

ج/ ملاحقُ المعجم:

إنّ فحص المعجم هذا يكشفُ عن نوع عنايةٍ بمجموعة أمور يمكن تصنيفها ضمْن ما يعرف باسم ملاحق المعجم، وهي:

فهرس المراجع العامة (ص:535) وكشاف أسماء المعارك التي وردت في متن المعجم.

مجموعة المباحث التي جاءت بعد الفراغ من مقدّمة المعجم بعنوان: لمحة تاريخية عامّة.

وقد نهضت مجموعةُ هذه الملاحق الثلاثة بالوظائف التالية:

أولًا: البيان التفصيلي للمصادر المعتمدة في جمع مادة المعجم، ومداخله ومعلوماته.

ثانيًا: خدمة المستعمل بتيسير الوصول إلى المداخل من طريق سهمة سريعة، وهاتان الوظيفتان نهض بهما فهرسا المراجع والمعارك الجهادية.

ثالثًا: بيان التسلسل التاريخي للمعارك، والتغلب على التشتت المفهومي الذي صنعه انتهاج تطبيق الترتيب الألفبائي، فجاء هذ الملحق (التمهيد) ويقصد من ورائه أن توضع (ص:89) «صورة المعارك التي أثبتها هذا المعجم في إطارها التاريخي وفق تتابع الأحداث وتسلسلها».

وهذه الوظيفة مهمّة جدًّا في سياق تحقيق التماسك الدلالي (التاريخي) لتتابع معارك الجهاد على الأرض الليبية.

3/ البنيةُ الصغرى للمعجم:

احتلّت العناية بالمعلومات التاريخية من المنظور الحربي والعسكري المرتبة الأساسية في التعليق على المداخل، وشكلت هذه المعلومات ما يعرف في البنية الصغرى بالتعليق على المعنى.

وهو ما يعني الغيابَ التّام لمعلومات التعليق على الشكل من ضبط المداخل وهجائها وتحليل أبنيتها الصرفية، مع تقدير أهمية هذه المعلومات في كثيرٍ من الأحيان.

ويتلخّص منهج التعليق على المداخل في العناصر التالية:

ذكر الموقع الجغرافي للمعركة بعد رسم مصطلحها مباشرة.

ذكر موجز للعمليات الحربية والعسكرية التي وقعت في المعركة.

ذكر تاريخ المعركة الدقيق باليوم والشهر والسنة وفقًا للتقويم الميلادي.

التركيز على أعمال المجاهدين في المعركة، وموجز تحركاتهم.

توثيق المعركة من المصادر والوثائق الإيطالية.

ومن الأمثلة الكاشفة عن هذا المنهج:

. ص: 351/ «طويل الرشادة

(الحدود الغربية الليبية).

جرت في هذا الموقع اشتباكاتٌ حربية بين مجموعة من المجاهدين، والقوات الإيطالية يوم 18 يونيو 1917م، وكان الإيطاليون قد اهتمّوا

بتشديد الرقابة على الحدود للحيلولة دون وصول الأسلحة والإمدادات»[1].

ويتّضح من تحليل هذا المثال ما يلي:

أولًا: بيان الموقع الجغرافي للمعرفة (الحدود الغربية الليبية).

ثانيًا: ذكر موجز العمليات بين المجاهدين والإيطاليين (وجرت اشتباكات...).

ثالثًا: ذكر التاريخ الدقيق للمعركة باليوم والشهر والسنة (18 يونيو 1917م).

رابعًا: توثيق المعركة من كتاب المؤرخ الإيطالي جروسوGrosso: حوليات تاريخ الاستعمار الإيطالي (Gronologia della colonieilalian) طبعة

---

(1) Gross،p 311

وقد نهضت مجموعاتُ هذه المصادر بالوظائف التالية:

أولًا: الوظيفة العلمية المؤسسة لمادة المعجم، ومعلوماته.

ثانيًا: الوظيفة التصحيحية؛ أي الاستدارك عليها وتصحيح ما ورد فيها ممّا يخالف الرؤية الوطنية الليبية لرؤية المعارك، وعطاء المجاهدين.

أمّا التوثيق فقد اتّخذ الصورة التالية:

ذكر المصدر الرئيسي الذي نقلت مادة المعلومات في نهاية التعليق على كلّ مدخل، باسم مؤلفه، ثمّ عنوان المصدر مختصرًا.

ذكر المؤشر المكاني (أي موضع الصفحة المنقول عنها).

وقد حقّقت هذه الصورة من التوثيق الوظائف التالية:

أولًا: الوظيفة التوثيقية، التي منحت المستعملين درجة عالية من الموثوقية في معلومات المعجم.

ثانيًا: الوظيفة المعرفية الاستعمالية التيسيرية؛ إذ ضمنت هذه الصورة التوثيقية للمستعملين فرض المعرفة والاستزادة من المعلومات، وحققت تيسير العودة للمصادر لمن طلبها.

وهذا النموذج في هذه المدرسة يفتح الباب أمام ما يلزم النهوض به من أعمال تاريخية في صورة معجمات للكشف عن منجز حركات المقاومة الموصولة بالتصور الإسلامي الذي ظلّ مهيمنًا على الوجود في ديار المسلمين منذ بزوغ فجر هذا التصوّر مع ميلاد التاريخ الإسلامي.

روما 1934م. وهو ما يكشف أصالة المصدر من الناحية التاريخية القريبة من الحدود الزمنية للمعجم!

ويمثّل غياب معلومات التعليق على الشكل نقصًا مؤثرًا فيما يبغيه قطاع من مستعملي هذا المعجم نظرًا لغربة أسماء كثير من المعارك والمواضع في الخريطة الليبية كانت تفرض ضبط النطق على الأقلّ.

4/ المصادرُ والتّوثيق:

ظهر أنّ خليفة التليسي اعتمد مجموعةً من المصادر والوثائق الإيطالية في جمع مادة المعجم مداخله ومعلومات التعليق عليها، وهو مظهر مهمّ ويرقى برتبة المعجم العلمية.

موسوعات المعارك، كما نرى في كتاب: بولاقي= Bollati (ص:535)، وموسوعة معهد العلوم العسكرية الإيطالي (ص: 536) وغيرهم.

مجموعة الكتب التاريخية الإيطالية التي أرّخت لهذه المعارك، من أمثال كتب: بيلاد نيللي، بيرتاريللي، وبوردوني، وجراتسياني، وغيرهم.

ومجموعة كتب الرحلات التي كتبها الرحالة الإيطاليون، كرحلة ميمان، ومروي وغيرهما.

(2/1 - 3 - ج)
مدرسةُ المصطلحاتِ أو الأعلام في التاريخ الإسلامي
(حقل البشر)

تمثّل مدرسة معاجم المصطلحات أو الأعلام المختصة بحقل الإنسان في التاريخ الإسلامي؛ مجالًا له تجلّياته الممتدة في الكتابة التاريخية التي ازدهرت بفعل التصوّر الإسلامي للإنسان. ومراجعة تاريخ الكتابة التاريخية المختصة بالطبقات والتراجم والأعلام تكشفُ عن حضور مذهلٍ للإنسان، ترجمة لكرامته من جانب، والتوسعة في الحركة والإنجاز على الأرض من جانب آخر. وقد سبق في غير موضع من هذه الدراسة النظر إلى أسماء الأعلام على أنها مصطلحات مثقلة بحمولات دلالية وحضارية في هذا الميدان.

وقد أمكن تمييز اتجاهين فرعيين في هذه المدرسة بصورة أساسية، يمكن التعبير عنهما بما يلي:

(1/ 2.3.ج.1)

مدرسةُ معاجم المصطلحات أو الأعلام التاريخية

في حقل السياسة والحكم (أرباب السلطان).

(1/ 2.3.ج.2)

مدرسةُ معاجم المصطلحات أو الأعلام التاريخية

في حقل الكتابة التاريخية (أعلام المؤرخين).

وفيما يلي فحصٌ لمعاجم هاتين المدرستين من منظور البحث المعجمي تعيينًا من خلال التحليل على محوري التصنيف والنقد المعجميين:

(1/3.2.ج.1)

مدرسةُ معاجم الأعلام في التاريخ الإسلامي (حقل غير المؤرخين)

(أولًا): حقلُ الأعلام المتّسع

ويقصدُ به المعاجم التي تفرّغت للتعريف بالألقاب والأسماء المستعارة في التاريخ الإسلامي وتفسيرها، وتعيين أصحابها. وهو الأمرُ الذي حملنا على إدراج هذه المُعجمات في هذه المدرسة تعيينًا، وابتعد بنا عن إدراجها في مدرسة الوظائف وألقابها فيما سبق. وممّا جاء من معجمات هذه المدرسة:

معجمُ الألقابِ والأسماء المستعارة في التاريخ الإسلامي، للدكتور فؤاد صالح السيد، 1990م

1/ الانتماءُ المعرفي للمعجم:

ينتمي هذا العمل إلى المعجمية المختصّة بقطاع من مصطلحات التاريخ الإسلامي، سمّي بمصطلحات الأعلام، وهو الانتماء المعرفي الذي ظهر في عنوان العمل: معجم الألقاب والأسماء المستعارة في التاريخ العربي والإسلامي، بصورة واضحة من خلال استعمال المصطلح: «معجم»، ومن خلال القيد الموضوعي والزمني الماثل في التعبير: «في التاريخ العربي والإسلامي».

ويزداد أمرُ هذا الانتماء وضوحًا من إقرار صاحبه في مقدمة المعجم عندما يقول (ص: 13) عنه: «إنّه معجم شامل يحتوي على ألقاب الشعراء والأدباء والكتاب واللغويّين والنحويين، والفلاسفة والمفكرين والعلماء والفقهاء والقضاة والمحدثين، والخلفاء والقادة العسكريين، والسياسيين والأمراء والوزراء والأعيان ومشاهير الرجال والنساء من العرب والمستعربين، والمستشرقين».

ويتّضح من هذا النقل طبيعة الانتماء المعرفي لهذا المعجم، ووقوعه في الصّميم من ميدان مصطلحيّة التاريخ الإسلامي. وإن ظهر نوع تجاوز على النطاقات التالية:

أولًا: النطاق الزمني لمادة المعجم؛ إذ امتدّ هذا النطاق رجوعًا إلى الجاهلية، واستقبالًا إلى النصف الأول من القرن العشرين.

ثانيًا: النطاق الموضوعي، حيث ضمّ مصطلحات أو أعلامًا من خارج المحيط الإسلامي من المستعربين أو المستشرقين، ولعلّ ذلك كان لنوع ارتباط بطبيعة الحقل المعرفي المتمدّد.

أمّا التمدّد في الحدود الموضوعية التي يتوزّع عليها أعلام المعجم أو مصطلحاته فهو أمرٌ شائع، كما تقرّر في التمهيد من هذه الدراسة.

2/ البنيةُ الكبرى للمعجم:

جاء هذا المعجم في ثلاثة أقسام، هي:

أ - المقدّمة.

ب. متن المعجم.

ج. فهارس المعجم.

وفيما يلي فحصٌ للعناصر التي احتوى عليها كلّ قسم من هذه الأقسام الثلاثة في ضوء التصنيف والنقد المعجميين بما هما عمادان من أعمدة البحث العلمي:

أ/ مقدّمة المعجم.

طالت مقدّمةُ هذا المعجم بصورةٍ واضحة نسبيًّا (ص ص:9 - 15)، وخطت خطوة واسعة نسبيًّا مقارنةً بغيرها من مقدمات معجمات هذه المدرسة الكبيرة، وتضمنت ما يلي ممّا هو لازم الظهور فيها:

أولًا: مدخل عن أقسام الملقبين، وهي ثلاثة:

مَن اشتهر بلقبه، وعرف به، ولم يعرف باسمه الحقيقي، كالأخطل، والفرزدق والمتنبي وغيرهم.

مَن اشتهر بلقبه مقرونًا باسمه، كطلحة الخير، ومعاذ الهراء وغيرهما.

مَن عرف بلقبه كما عرف باسمه؛ كخليل الخلفاء، أو أيمن بن حزيم الأسدي، وفتى قريش، ومصعب بن الزبير، وغيرهما.

ثانيًا: قائمة بالمصادر التراثية في الألقاب، ضمّت تسعة كتب، ثمّ أضاف إليها بعض الأدبيات المعاصرة في الباب نفسه (ص:10 – 12).

ثالثًا: بيان عددٍ من مميزات المعجم، ركّز فيه على ما يلي:

استيعاب ألقاب الفئات جميعًا في المجالات المعرفية والحضارية المختلفة.

استيعاب ألقاب النوع الإنساني جميعًا في التاريخ الإسلامي من الرجال والنساء.

رابعًا: بيان إجمالي بمصادر المعجم، يقول (ص:14): جمعت مادة المعجم من «بطون المعاجم وكتب التراجم والموسوعات القديمة منها والحديثة، وقد بلغت سبعمائة وثلاثة وستين (763) وصورًا ومراجعًا».

خامسًا: بيان منهج المعجم، المتمثل في ترتيب المداخل ترتيبًا ألفبائيًّا جذعيًّا غير معتد بالكلمات التالية:

1. ابن. 2. أبي. 3. بنت. 4. أم. 5. بني.

سادسًا: بيان حدود معلومات التعليق على كلّ مدخل، (ص:14)، وهي:

1. اسمه ونسبه وكنيته.

2. مراحل حياته ووفاته.

3. مؤلفاته أو منجزه.

4. تفسير اللقب.

سابعًا: بيان طبيعة الانتماء المعرفي للمعجم، وأنه معجم مختصّ في الألقاب والأسماء المستعارة للبشر ذوي الإنجاز الحضاري بمعناه المتسع في التاريخ العربي والإسلامي.

ثامنًا: بيان كثافة مداخل المعجم، يقول (ص:13): «وقد اشتمل على ثلاثة آلاف وسبعة عشر لقبًا» = (3017).

وهذه المقدّمة تمثل نوعَ تطوّر إيجابي بما تضمنته من معلومات المقدمات، ومع ذلك فإنّ ثمّة ملاحظ نقدية تظهر لمستعمل المعجم هي:

أولًا: غياب بيان أغراض المعجم.

ثانيًا: غياب بيان طبيعة مستعملي المعجم.

ثالثًا: ظهور قصور في إرشادات الاستعمال، من مثل بيان أن المعجم يرتب مداخل وفق الترتيب الألفبائي الجذعي غير الاشتقاقي، وغير المعتد بأل التي للتعريف.

رابعًا: اضطراب المعيار المتحكم في تصنيف الألقاب إلى ثلاثة أقسام تعيينًا، وعدم وضوح حدوده الفاصلة أو الحاسمة.

ب - متنُ المعجم:

جاء المتنُ في ثمانية وعشرين بابًا على ترتيب حروف المعجم وفق منهج المشارقة، وهذا هو الترتيبُ الخارجي للمداخل بحسب الحروف الأولى من كلّ المداخل، من دون اعتبار للكلمات التالية:

1. ابن. 2. أبي. 3. ال. 4. أم. 5. بنت. 6. بني.

وقد اشتمل المعجمُ على (3017) لقبًا أو مصطلحًا موزعة على هذه الأبواب الثمانية والعشرين. وقد جاء ترتيب المداخل في كلّ باب هجائيًّا كذلك يراعي مع الحرف الأول بقية الحروف الثواني والثوالث وفق الترتيب المشرقي أيضًا.

وعند تكرار رسم المدخل يقدّم الأسبق تاريخيًّا، بمعنى أنّ رسم (البحر) ورد مرتين (ص:50) فقدم: البحر= عبد الله بن العباسي (ت3هـ)، وأخر: البحر= عبد الله بن مهدي الحوالي اللغوي (ت1061هـ).

ولوحظ في الترتيب الداخلي اعتبارُ الحرف المشدّد حرفًا واحدًا وهو ما يفسر مثلًا ورود: (ص:55) ابن أبي البط= محمد بن علي، ناظم، قبل: البطريق= امرؤ القيس بن ثعلبة من ملوك اليمن في الجاهلية.

ومع الاعتراف بدقّة الترتيب الداخلي، فثمّة ملاحظ تحتاج إلى المراجعة من مثل:

. وقوع المدخل (ص:56): بقراط الثاني= عبد الرحمن بن على النيسابوري الطبيب، قبل: بقراط= محمد بن عبد الرحمن الدندري المقرئ النحوي. والصواب العكس؛ إذ الملاحظ في ترتيب المداخل البدء بالمصطلحات المفردة ثمّ المركبة!

. وقوع المدخل (ص:57): بقيلة الأكبر، قبل: المدخل: بقيلة الأصغر، والصواب العكس، بناء على احترام الترتيب الهجائي الألفبائي.

ج - فهارسُ المعجم:

جاء القسمُ الثالث من البنية الكبرى لهذا المعجم خالصًا لفهرس المصادر والمراجع التي اعتمدها الدكتور فؤاد صالح السيد في جمع مادة هذا المعجم، وقد رتبها في هذا الفهرس وفقًا للمنهجية التالية:

1. اسم المؤلف مبتدأ بشهرته، ثمّ باسمه كاملًا مقرونًا بسنة وفاته.

2. عنوانات المصدر أو المرجع الذي اعتمده له، وعند تعددها ترتب هجائيًّا ألفبائيًّا، مقرونةً بعدد الأجزاء.

3. استيفاء البيانات الببليوجرافية المتمثلة في:

. المحقّق عند وجوده.

. رقم الطبعة.

. مكان الطبعة (دار النشر) مدينة النشر.

. تاريخ الطبعة.

ويلاحَظ على هذا الفهرس المهم، ولاسيّما في ظلّ غياب الحديث التفصيلي عن المصادر في المقدّمة ما يلي:

أولًا: غياب بيان سنة وفاة المؤلف، ولا سيما مع المعاصرين؛ (انظر: المرجع (رقم:50) كارل بروكلمان، و (رقم:54) البغدادي؛ إسماعيل باشا، و (58) البيطار، عبدالرازق، وغيرهم).

ثانيًا: ظهور خلطٍ في منهجية ترتيب المؤلفين، فقد اتبع نظام الشهرة مع المؤلفين القدامى، والنظام الغربي الذي يقدّم اسم العائلة Family name وإن لم يكن مشهورًا في الثقافة العربية المعاصرة.

3 – البنيةُ الصغرى للمعجم:

توزّعت معلومات البنية الصغرى لهذا المعجم على نوعين، كما يلي:

نوعٌ جاء فقيرًا مقصورًا على الضبط فقط، وهو نوع تعليق على الشكل.

نوعٌ تمدّد وجاء غنيًّا مقارنة بغيره وهو نوع التعليق على المعنى، أو كشف الغطاء عن المدخل أو المصطلح أو اللقب والاسم المستعار بترجمته.

وقد اتّخذ منهج التعليق الصورة التالية:

البدء بالمدخل، وضبطه ضبط قلم؛ أي بتشكيله بالحركات.

ذكر تاريخ الميلاد ثمّ تاريخ الوفاة بالتقويمين الهجري والميلادي بين قوسين تحت المدخل مباشرة.

ذكر الاسم كاملًا، متضمنًا الاسم والكنية واللقب.

ذكر أعماله أو منجزه تبعًا لموقعه العلمي والعملي في التاريخ الإسلامي.

ذكر اللقب، وتفسيره.

ومن الأمثلة الكاشفة عن هذه المنهجية ما يلي:

. ص:66/ ثعلب [بفتح الثاء المثلثة وسكون العين المهملة وفتح اللام].

(200 – 291هـ/ 816 – 904م).

«أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس: إمام الكوفيين في النحو واللغة، من مؤلفاته الكثيرة: «الفصيح»، و»قواعد الشعر» وهو رسالة، و»مجالس ثعلب» مجلدان. وسمّاه: المجالس، و»شرح ديوان زهير»، و»شرح ديوان الأعشى»، و»إعراب القرآن»، و»ما ينصرف وما لا ينصرف».

. لقب بثعلب؛ لأنه كان إذا سئل عن مسألة أجاب من ها هنا، وها هنا؛ فشبّهوه إذًا بثعلب؛ إذا أغار».

ويتّضح من هذا المثال ما يلي:

أولًا: ضبط المدخل، وهو سلوك ملتزم في معظم المداخل.

ثانيًا: ذكر تاريخي الميلاد والوفاة بالتقويمين الهجري والميلادي، وهو أمر مهمّ جدًّا يندرج هنا ضمن معلومات مستوى الاستعمال لما يقدم من معلومات زمانية للمستعمل.

ثالثًا: اسمه وكنيته ولقبه، وهو أمرٌ مهمّ للتمييز بينه وبين غيره ممّن يحتمل احتماله اللقب نفسه، وهو أمرٌ فاشٍ شائع في هذا الميدان.

رابعًا: بيان المجال/ الميدان الذي تميّز فيه بنوع من التدقيق، مدعومًا بدليل تميزه وإنجازه: (إمام الكوفيين في النحو واللغة، وله مؤلفات كثيرة...)

خامسًا: ذكر اللقب، وتفسيره بما يعكس أنه من ألقاب المدح، وبيان المنزلة العلمية التي يشغلها في تاريخ هذا العلم.

وممّا يلاحظ على معالجة معلومات البنية الصغرى في هذا المعجم ما يلي:

أولًا: تفاوت العناية بعددٍ من عناصر التعليق، من مثل غياب تفسير اللقب عن كثير من المداخل (انظر: (ص:66)/ ابن الثردة، والثريا، و (ص:67) ثمالة، وأبو ثور)!

ثانيًا: ندرة ظهور معلومات في التعليق على الشكل بجوار الضبط بطريق القلم، ومن المرّات النادرة التي ظهرت فيها بعض المعلومات الصرفية، من نوع بيان نوع الصيغة الاسمية لغرض الضبط أيضًا: (ص:70)» جبير:

لقب بجبير: بصيغة التصغير»! وفي مثل: (ص:75) «الجمالات، حميد به ثور: لقب بالجمالات، لأنه كان يذكر الناقة إلّا معها جمل وجمالات. جمالات (تثليث الجيم) جمع الجمع، والجمع: جمال: والمفرد: جمل»؛ كما يندر عنايته بمعلومات التأصيل، كما في (ص:117): «أبو الدانق: والدوانق: **مفردها**: الدانق: فارسية «سدس الدرهم»!

ثالثًا: الاضطراب في ترتيب إيراد معلومات التعليق من مدخل لآخر.

رابعًا: الاضطراب في بيان المعلومة الواحدة أحيانًا من مدخل لمدخل، من مثل: التزام الضبط بالقلم، ثمّ الضبط بالميزان الصرفي، ثمّ الضبط بالتقييد.

4/ المصادرُ والتّوثيق:

انعدمت مظاهرُ التوثيق في كلّ مداخل المعجم، فلم يظهر عزو إلى المراجع في أي من مداخل المعجم، ممّا تراجع معه وظيفته الموثوقية، وتراجع معه الوظيفة المعرفية، لَمن أراد الاستزادة.

أمّا المصادر فقد ذكرها الدكتور فؤاد صالح السيد في قائمة مستقلة في نهاية المعجم، ومن تحليلها يظهر توزّعها على المجموعات التالية:

أولًا: مجموعة مصادر أدبيات الألقاب التراثية، وهو أمرٌ يمنح المعجم قدرًا من الاطمئنان في مصادر جمع مادته، ومنها:

ألقاب الشعراء، لمحمد بن حبيب (رقم:9)، وثمار القلوب في المضاف والمنسوب، للثعالبي (رقم:63) وغيرهما.

ثانيًا: مجموعة معجمات الأعلام والألقاب والأسماء المستعارة في التصنيف المعاصر من مثل: تراجم الأعلام المعاصرين في العالم الإسلامي،

لأنور الجندي (رقم:68) ومعجم الأسماء المستعارة وأصحابها، ليوسف أسعد داغي (رقم 78) وغيرهما.

ثالثًا: مجموعة أدبيات تاريخية وأدبية في مجالات مختلفة تغطي الحدود الموضوعية المتّسعة للمعجم.

وقد حقّقت هذه المجموعات الثلاثة من المصادر الوظائف التالية:

أولًا: الوظيفة المعرفية بشكلٍ إجمالي، حيث دلّت على مجموعة طيبة من المصادر الأصلية في موضوع المعجَم.

ثانيًا: الوظيفة التوثيقية ولكن بدرجةٍ متدنّية، نظرًا لغياب التوثيق لكل مدخل.

ثانيًا: حقلُ الأعلام السياسيّين (مدرسةُ الترتيب الموضوعي) (2.ج.3.2/1)

1 – معجمُ الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي، للمستشرق زامباور، ترجمة الدكتور زكي حسن بك وحسن أحمد محمود، 1950م [1]

1/ الانتماءُ المعرفي للمعجم:

ينتمي هذا العمل إلى المعجمية المختصّة بالأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي، وهو الأمرُ الذي تشهد عليه أمور:

---

(1) اعتمدت الدراسة على مصوّرة دار الكتب المصرية، بالقاهرة التي صدرت سنة 1429هـ=2008م في جزأين. ومن الجدير بالذكر أنّ ثمّة عملًا مماثلًا لعمل زامباور سبقه، وهو: طبقات سلاطين الإسلام، لستانلي بول (1893م)، الطبعة العربية للدار العالمية، بيروت، 1985م بتقديم: زيد فرحات.
وهو معجمٌ مختصّ بأسماء أعلام السلاطين في التاريخ الإسلامي، ويقع في حدود هذه الدراسة الموضوعية، لكنّنا لم نفصل القول في تصنيفه ونقده من الوجهة المعجمية؛ لأنّ عنوانه خلا من استعمال مصطلح: المعجم، وهو يستعمل منهجًا ثنائيًّا في خمسة الأقسام الأولى، يرتّب السلاطين وفق المنهج الجغرافي للممالك، وفي بقية الأقسام من السادس إلى نهاية الكتاب يطبق المنهج التاريخي لقيام الممالك. يقول استانلي لين بول (ص:9): «وراعيت في ذكر الأسر الجانب الجغرافي... ومع ذلك فقد اضطررت إلى هذا ترك الترتيب في بعض المناسبات»!

أولًا: ما ظهر في عنوان العمل من التسمية بمصطلح: «معجم».

ثانيًا: ما جاء في مقدّمة الترجمة العربية من بيان طبيعة العمل، يقول الدكتور زكي محمد حسن (ص:د): قررت جامعة القاهرة «أن تقوم على نشر هذا المعجم التاريخي خدمةً للمشتغلين بالدراسات الإسلامية».

وملخصُ القول في الانتماء المعرفي لهذا العمل ظاهرٌ في أنه معجمٌ مختصّ بالأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي، مرتّب ترتيبًا زمنيًّا (كرونولوجيا)/ جغرافيًّا معًا.

2/ البنيةُ الكبرى للمعجم:

جاء هذا المعجمُ في قسمين، هُما:

أ. متن المعجم. ب. ملاحق المعجم.

وقد ضمّ متن المعجم أربعة عشر بابًا، حكَمَ ترتيبَها المنهجُ الزمني/ الكرونولجي من عصر الخلافة الراشدة إلى ما بعدها صعودًا مع الزمان حتى العصر الحديث، كما يلي:

1. الخلافة. 2. الأمصار. 3. الأندلس.

4. إفريقية. 5. مصر والشام. 6. بلاد العرب.

7. العراق وبين النهرين. 8. آسيا الصغرى والإمبراطورية العثمانية.

9. القوقاز وبحر الخزر. 10. فارس وما وراء النهر.

11. السلاجقة والأتابكة. 12. المغول.

13. بلاد فارس بعد المغول. 14. بلاد ما وراء النهر.

والملاحظ على بناء متنِ المعجم أنه اعتمد منهجيْن متداخلين معًا، هُما:

أولًا: المنهج الزمني/ الكرونولوجي الذي احترم الترتيب الزمني لظهور الأسرات الحاكمة على مسرح التاريخ الإسلامي.

ثانيًا: المنهج الجغرافي لمعالجة انتشار الأسرات الحاكمة في المرحلة الزمنية الواحدة، وقد جاء تابعًا للمبدأ المنهجي الأول الخاص بالزمن؛ بمعنى أن الاعتبار أولًا كان للتابع الزمني لتولي الأسرات، ومن ثمّ يأتي البعد الجغرافي تابعًا له، وهو ما يمكن أن يوهم بأن الترتيب الجغرافي جاء عشوائيًّا، وهو غير صحيح، ومن ثمّ فالترتيب الخارجي والداخلي لمداخل هذا المعجم ارتكزت على التتابع الزمني لظهور الأسرات الحاكمة.

ب/ ملاحقُ المعجم:

ضمّ هذا القسم ملحقين، هُما:

كشّافات المعجم، وفيه كشافان أحدهما للأعلام، والآخر للبلدان.

ملحق في صورة جدول مقارن بالسنين الهجرية والميلادية.

وقد جاء ترتيبُ الكشافين وفق النظام الألفبائي من غير اعتبار للكلمات التالية: (أبو/ ابن/ ال)، وهي منهجية استهدفت تحقيق التيسير على المستعملين.

أمّا جدول مقارنة السنين الهجرية والميلادية، فيبدو أنه من وضع المترجمين، وهو ما يظهرُ من التعليق الذي كتبوه في (ص: 521/ هـ:1).

وقد صمّم هذا الجدول كما يلي: (مثال):

السنة الهجرية	مطابقة غرة المحرم للسنة الميلادية	الأيام التي خلت من بدء السنة الميلادية
1	16 يوليو سنة622م	196 يومًا

وهذا الجدول مهمٌّ في الدراسة التاريخية المقارنة التي تستهدف دراسة المرحلة التاريخية الواحدة من مصادرها العربية والغربية معًا، فضلًا عن غايات أخرى داعمة للبعدين القومي والحضاري معًا.

3/ البنيةُ الصغرى للمعجم:

تلخّصت معلوماتُ التعليق على البنية الصغرى لهذا المعجم في المعلومات التالية:

أولًا: معلومات أساسية دائمة الظهور، وهي:

اسم الخليفة/ أو الوالي، أو الوزير... إلخ (المدخل المنضوي تحت المدخل العلوي المتمثل في الأسرة الحاكمة/ أو المرحلة الزمنية).

تاريخ تولي هذا العلم لمنصبه في الحكم والإدارة.

ثانيًا: معلوماتٌ متفاوتة الظهور، وهي:

النّسب الجامع، إن وجد، لمجموعة من الحكام أو الولاة؛ إلخ.

بيان مرّات تولّي المنصب، عند تكرّر تولي المنصب من شخص بعينه.

بيان تبعية بعض الحكام والولاة لَمن يتبعونه.

بيان المذهب أو الملة أو الاعتقاد لبعض الولاة.

ونستطيع اعتبار المعلومات الواردة تحت الفقرة (أولًا) تعليقًا على المعنى بالشرح، واعتبار معلومات الفقرة (ثانيًا) تعليقا على المعنى ببيان مستوى الاستعمال.

وفيما يلي أمثلةٌ دالّة على ما قرّرناه:

(الباب الأول: الخلافة): الخلافة الراشدة:

1/ 1: عمر بن الخطاب، الفاروق:22 جمادى الآخرة 13هـ.

(الأمويون):1/ 1: معاوية [الآول] بن أبي سفيان ربيع الأول 41هـ

يزيد [الأول] بن معاوية. السفيانيون رجب 60هـ

: معاوية [الثاني] بن يزيد. 15 ربيع الأول 64هـ

(الباب الخامس عشر: الهند): عمال الخلفاء ببلاد السند: الأمويون:

2/ 415: عبد الرحمن بن سمرة (الفاتح الأول) 42هـ.

: عبد الله بن سوار (من قبل معاوية) 43هـ.

ويتّضح من هذه الأمثلة مجموعُ المعلومات التي استثمرها زامباور في التعليق على المداخل، وهي تلك التي تمثلت في:

أولًا: المعلومات الأساسية الدائمة/ (شرح المدخل/ أو تنويره)، وتضمنت اسمه ونسبه، وتاريخ توليد الحكم أو الإدارة.

ثانيًا: المعلومات غير الدائمة، وهي التي اعتبرناها من قبيل معلومات مستوى الاستعمال من مثل: النسب الجامع لمجموعة معينة (السفيانيون)، أو العمل المميز الذي نهض به العلم (الفاتح الأول)، أو بيان التبعية (من قبل معاوية)... إلخ.

ويلاحظ على هذا المعْجم وإن كان قد تخلّص من الخلط بين المنهج الزمني والمنهج الجغرافي كما ظهر في عمل استانلي لين بول؛ ما يلي:

أولًا: تفاوت ظهور عددٍ من معلومات التعليق على الأسماء موضع التعليق.

ثانيًا: غياب التعليقات التاريخية الافتتاحية عن كلّ مرحلة زمنية.

4/ المصادرُ والتّوثيق:

لم يصرّح زامباور بمصادر جمع المادة والمعلومات، وإن ظهر من فحص توثيق المداخل، وإشارة المترجم؛ أنه اعتمد نوعيْن من المصادر، هما:

الأدبيات التاريخية، ولاسيّما الكامل في التاريخ لابن الأثير.

المسكوكات والنميات التي كان زامباور واحدًا من كبار المختصين في دراستها وجمعها.

وقد تلخّصت مصادره في الأدبيات التاريخية، كالكامل لابن الأثير، وتاريخ الخلفاء للسيوطي، ومروج الذهب للمسعودي، ووفيات الأعيان لابن خلكان، وغيرها. وبالإضافة إلى عددٍ من الأدبيات الغربية في الميدان نفسه من مثل كتاب: فيل: weil عن الخلفاء المسلمين، وكتاب ستانلي لين بول في الميدان نفسه.

أمّا التوثيق فقد التزم زامباور توثيق كلّ مدخلٍ رئيسي (الأسرة) بذكر مصادرها في نهاية كلّ تعليق بذكر البيانات التالية:

اسم المؤلف.

عنوان المصدر.

كان يغيب المؤشر المكاني (الصفحة) في المصادر العربية، ويظهر مع المصادر الأجنبية.

وقد نهضت هذه المصادر والاستشهادات المرجعية بالوظائف التالية:

أولًا: الوظيفة المعرفية التي تقيم الدليل على معلومات المعجم، وتكوينه، وتيسر زيادة التحصيل.

ثانيًا: وظيفة الموثوقية التي توفر الاطمئنان للمستعملين.

ثالثًا: الوظيفة التصحيحية والاستدراكية لما فات كتاب: طبقات سلاطين الإسلام، لستانلي لين بول تعيينًا.

(2.ج.3.2/1)

2 - معجمُ ألقابِ أرباب السلطان في الدول الإسلامية من العصر الراشدي حتى بدايات القرن العشرين، للدكتور قتيبة الشهابي، 1995م.

1/ الانتماءُ المعرفي للمعجم:

ينتمي هذا المعجمُ إلى المعجمية المختصة بألقاب أرباب السلطان في الدول الإسلامية، وهو الأمر الذي ظهر في:

أولًا: العنوان.

ثانيًا: مقدّمة المعجم.

يقول الدكتور قتيبة الشهابي (ص:9): «ليس الهدف من المعجم الإسهاب في شرح الأحداث التاريخية... إنما الهدف هو اللقب أولًا».

ويقول (ص:11): «يتألف هذا المعجم من أقسام»!

وعليه فإنّ هذا المعجم من مدرسة معاجم المصطلحات أو الألقاب الخاصة بأرباب السلطان أو السياسيين، أي أنه غير استيعابي، يختص بحقل بعينه من حقول الحدود الموضوعية لمفهوم مصطلح التاريخ الإسلامي، مرتب وفق نظام الترتيب الموضوعي، كما سيتّضح في تحليل البنية الكبرى للمعجم في (متن المعجم)، وهو واقع في معالجة مداخله ضمن النّطاق الزمني المعروف للتاريخ الإسلامي بموجب ما قرّره في العنوان والمقدّمة.

2/ البنيةُ الكبرى للمعجم:

تكسّرت البنيةُ الكبرى لهذا المعجم على ثلاثة أقسام، هي:

أ – مقدّمة المعجم.

ب – متن المعجم.

ج – ملاحق المعجم.

وفيما يلي فحصٌ لعناصر كلّ قسم من هذه الأقسام الثلاثة من منظور البحث المعجمي في فرعي التنصنيف والنقد المعجميين:

أ/ مقدّمة المعجم.

جاءت مقدّمة هذا المعجم متميزةً إلى حدّ كبير في سياق المدرسة، وقد عالجت المعلومات التالية:

أولًا: طبيعة المعجم وانتماؤه المعرفي.

ثانيًا: الغرض من تصنيفه، وهو الغرض المتمثّل في تفسيره ألقاب أرباب السطان، وبيان مَن يحمل كلّ لقب من السياسيين في التاريخ لإسلامي.

ثالثًا: ذكر بعض مميزات هذا المعجم، التي تمثلت في:

تصحيح ما وقع في المصادر من أخطاء، ولاسيّما أعمال المستشرقين (ص/ 8).

ذكر التاريخين الهجري والميلادي؛ تفاديًا لبعض مظاهر الاضطراب في المصادر العربية (ص:9).

رابعًا: ذكر بعض مصادر وجمع المادة، مداخل ومعلومات (ص:8).

خامسًا: ذكر منهج المعجم، وترتيبه ترتيبًا موضوعيًّا، وفق منهج يكاد يكون مستمدًّا من التطبيقات النحوية، ألقابًا ثمّ أسماء، ثمّ كنى!

وقد جاء بيانُ نظام الترتيب في مبحث مستقلّ في المقدّمة تحت عنوان: مخطط المعجم (ص:11).

ويبدو من هذا التطبيق إرادة تحقيق التيسير على المستعملين يقول: (ص:12) «وبمراجعتنا لأيّ من هذه الأسماء أو الألقاب الشائعة، أو النعوت، أو الكنى في القسم المخصّص لها من المعجم نتوصل إلى اللقب الأصلي، وترجمة صاحبه بسهولة ويسر»!

وهذا المنهجُ المقنّن أو المتوسع في تطبيقات الترتيب يوسع دائرة التيسير على المستعملين من كلّ جهة يحتفظ فيها بقدر من المعلومات المختصة بمَن يبحث عنه من السياسيين وأرباب السلطان في التاريخ الإسلامي.

سادسًا: بيان طبيعة مستعملي المعجم (ص:7) وهم: المؤرخون دارسو التاريخ الإسلامي والباحثون في ميدانه.

ب - متنُ المعجم:

جاء متنُ المعجم في خمسة أقسام، هي: (مخطط، ص/ 11):

ألقاب أرباب السلطان، وترجماتهم وفق التسلسل الأبجدي (الألفبائي).

أسماء الشهرة والألقاب الشائعة على ألسنة الناس.

أسماء أرباب السلطان.

النعوت، أو التسميات المضاف إليها كلمة: الدين.

الكنى، أو التسميات المضاف إليها كلمة: أبو.

هذا هو الترتيب الخارجي للمعجم، ويبدو أنه نوعُ استثمارٍ للمعلومات النحوية التي وردت في باب العلم، وكان الدافع وراءه الإفراطٍ في التيسير على المستعمل.

أمّا الترتيب الداخلي في الأقسام جميعًا فقد التزم فيه النظام الألفبائي الجذعي، غير الاشتقاقي الذي يحترم منطوق الداخل/ أو الأسماء بحسب الحرف الأول من كلّ مدخل/ اسم.

ومع حرص المعجم على الترتيب الألفبائي الداخلي، فإنّ ثمّة أمثلة فرطت من هذا الترتيب، وجاءت في غير مواضعها المتوقعة، ومن ذلك:

. وقوع مدخل: (العادل في أحكام الله، ص/ 66) بعد مدخل (العادل محمود (ص/ 65)! وهو في ترتيب المداخل الداخلي يعتدّ بكلّ الحروف؛ فتراه يعتد بابن، وأبي، وآل التي للتعريف له نظامان هُما عدم اعتبارها إن وقعت في أول اللقب أو الاسم، فالعزيز واقع في باب العين، في قسمه، واعتبارها إن وقعت في داخل العلم عند تركبه، فعزيز الدولة (ص/ 69) يسبق: العزيز بالله (ص:69).

ج - ملاحقُ المعجم:

ألحق الدكتور قتيبة الشهابي فهرسيْن بمعجمه، يمثّلان إلى حدّ ما ملاحقَه، وهُما:

أولًا: فهرس مصادر المعجم ومراجعه، وهو ملحقٌ مهمّ جدًّا، كما سيتضح في تحليل المصادر.

ثانيًا: فهرس المحتويات أو الموضوعات التي تؤكد المنهجية الترتيبية التي سار عليها في بناء المعجم.

3/ البنيةُ الصغرى للمعجم:

جاءت المعلوماتُ أو التعليقات على المداخل في هذا المعجم، وهي ما يعرف بالبنية الصغرى للمعجم متضمّنة ما يلي:

1 . معلومات أساسية دائمة الظهور:

أولًا: بيان الاسم والكنية كاملًا.

ثانيًا: المنصب السياسي الذي شغله، وموقعه من حركة التاريخ الإسلامي في المكان الذي عمل فيه.

ثالثًا: معلومات الميلاد والوفاة.

رابعًا: معلومات المهارات والفنون والعلوم التي تميز فيها صاحب اللقب أو الاسم.

2 . معلومات متفاوتة الظهور:

أولًا: معلومات التأصيل الإبتمولوجي مع الألقاب غير العربية في الغالب.

ثانيًا: معلومات مستوى الاستعمال (من بيان زمان الإطلاق، وظروفه الحضارية والاجتماعية، والطبقة التي شاع فيها، إلخ).

ومن أمثلة ذلك:

. ص: 16/ (1): الإخشيد: لقب مركب من كلمتين: (آن)، وهي: تركية؛ بمعنى: الأبيض، و (شيد) فارسية؛ بمعنى: شمس، وحوّلت على ألسنة الناس إلى: إخشيد.

وقد أطلق هذا اللقب على ملوك فرغانة، وإقليم جمهوريات أوزبكستان وطاجيكستان وقرغيزيا بآسيا الوسطى، وكان يعنى: ملك الملوك، ثمّ أطلق على سلاطين الدولة الإخشيدية.

. ص: 17/ (1): الأستاذ: لقب أطلق في العهد العباسي على الخصيان من الغلمان وقد خوطب به: كافور الإخشيدي، واستمرّ إطلاقه في العصر

الفاطمي، وفي العهد التركي صار المملوك يطلقه على ربِّ نعمته، كما أطلق على الصانع المعلم.

. ص: 17/ (1): الإخشيد: محمد (أبو بكر ابن طغج، مؤسس الدولة الإخشيدية في مصر والشام سنة 333 هـ/ 935م، ولد في بغداد من أصل تركي 268هـ/ 882م. وقد توفي سنة334هـ/ 946م، ومنحه الخليفة العباسي الراضي بالله، هذا اللقب سنة 327هـ/ 939م.

ويتّضح من هذه الأمثلة ما قرّرناه في طبيعة معلومات التعليق المشكلة للبنية الصغرى، وهي:

(المعلومات الدائمة الظهور):

بيان الاسم واللقب والكنية (الإخشيد...).

الإسهام السياسي الذي قام به (تأسيس دولة...).

تاريخ الميلاد والوفاة وتاريخ الأعمال السياسية التي اضطلع بها.

المنح التي حازها.

أمّا المعلومات غير الدائمة الظهور، فهي:

معلومات التأصيل اللغوي، حيث ظهر نوعُ عناية في بعض المداخل ببيان اللغة الأصل التي انحدر منها اللقب إلى المعجم المختص التاريخي في العربية.

معلومات مستوى الاستعمال، حيث ظهر نوع عناية بزمان إطلاق بعض الألقاب، وجغرافيتها، والطبقات التي أطلقت على أبنائها، والتطور الذي أصاب دلالات هذه الألقاب.

ويلاحَظ على التعليقات على مداخل هذا المعجم ما يلي:

أولًا: تفاوت ظهور عناصر من معلومات التعليق من مدخل لآخر، حيث تغيب وتظهر بلا منهجية.

ثانيًا: اضطراب مواضع ظهور العناصر نفسها من تعليق لآخر، حيث لم يردِ النّص على منهج ترتيب معلومات البنية الصغرى.

ثالثًا: اضطراب معالجة البند الواحد من معلومات التعليق، من جهة نوع المعلومات، وعمقها، والجهاز الاصطلاحي التوصيفي لها.

4/ المصادرُ والتّوثيق:

وردت مصادرُ المعجم في ثلاث صور، هي:

في صورةِ إشارة سريعة في المقدمة، في سياق بيان بعض مميزات المعجم الخاصّة بتصحيح ما ورد في بعض المصادر السابقة (ص:8).

في صورة توثيق للاستشهادات المرجعية في هوامش كلّ صفحة توثيقًا لمعلومات التعليق على كلّ مدخل.

في صورة تفصيلية في فهرسٍ خاصّ بها.

وقد اعتمد صاحبُ المعجم على عددٍ من مجموعات المصادر والمراجع يمكن تصنيفها فيما يلي:

أولًا: مجموعة المصادر المختصة بألقاب السياسيين المعاصرة التي تعدّ من وجهة هذه الدراسة المصادر التأسيسية، من مثل: طبقات سلاطين الإسلام لستانلي لين بول، ومعجم الألقاب والأسرات الحاكمة لزامباور، والألقاب لحسن الباشا وغيرها.

ثانيًا: مجموعة المصادر المختصة بمصطلحات التاريخ الإسلامي، كمعجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي لمحمد أحمد دهمان.

ثالثًا: مجموعة المصادر التاريخية والمعجمية، لأغراض الترجمة والتأصيل اللغوي، كصبح الأعشى للقلقشندي، والبداية والنهاية لابن كثير، والدارس في تاريخ المدارس، للنعيمي، والمعجم الذهبي لمحمد التونجي وغيرها.

أمّا منهج التوثيق للاستشهادات المرجعية فقد تجلّت ملامحه في العناصر التالية في الهوامش السفلية للصفحات:

اسم الكتاب، وأحيانًا اسم المؤلف فقط.

اسم المؤلف (عند الضرورة).

المؤشر المكاني (الموضع المنقول منه).

وقد ظهر من الاعتماد على هذه المصادر منهجُ توثيقِ الاستشهادات المرجعية منها مجموعة من الوظائف، هي:

أولًا: الوظيفة المعرفية العلمية التي تعين المستعملين على تحصيل المعلومات والاستزادة منها.

ثانيًا: وظيفة الموثوقية التي تمنح المستعملين قدرًا من الوثوق في المعلومات المذكورة في التعليق على المداخل.

ثالثًا: الوظيفة الاستدراكية والتصحيحية التي تمثلت في تصحيح ما ورد خطأً في عددٍ من المصادر السابقة في الباب نفسه.

رابعًا: وظيفة التيسير على المستعملين، بتوفير الجهد والوقت.

(1/3.2.ج.2)

ثالثًا: حقلُ الأعلام السياسيّين (مدرسةُ الترتيب الألفبائي الجذعي)

معجمُ ألقاب السياسيّين في التاريخ العربي والإسلامي، للدكتور فؤاد صالح السيد، 1432هـ=2011م

1/ الانتماءُ المعرفي للمعجم:

ينتمي هذا المعجم لهذه المدرسة نفسها، ولكنْ فرع الترتيب الألفبائي الجذعي اللاشتقاقي: أي أنه معجمٌ مختصّ في ألقاب السياسيين بما هي مصطلحات من مصطلحيّة التاريخ الإسلامي.

وهو الانتماء الظاهر بموجب أمرين حاكمين، هُما:

أولًا: عنوان المعجم (معجم ألقاب السياسيين...)

ثانيًا: تحليل خطاب المقدّمة التي قرّر فيها صانعُ المعجم (ص:5) أنّ عمله هذا: معجم لألقاب السياسيين الذين هم: رجال الدولة، ورجال الحكم المهرة.

2/ البنيةُ الكبرى للمعجم:

ظهر أنّ هذا المعجم ينتمي إلى المعجمية المختصة بمصطلحات التاريخ الإسلامي في دائرةٍ ضيقة خاصّة بألقاب السياسيين فيه واللقب مصطلح من حيث هو وحدة تمثل مفهومي، ومن حيث هو تسمية تختزن في داخلها تصورًا ينتمي للحدود الموضوعية لمفهوم مصطلح التاريخ الإسلامي، وفق مقررات المصطلحية المعاصرة.

وقد ضمّت البنية الكبرى للمعجم ثلاثةَ مكوّنات، هي:

أ - المقدّمة.

ب - متن المعجم.

ج - ملاحق المعجم (الفهارس).

وفيما يلي بيانٌ لما تضمنه كلّ قسمٍ من هذه الأقسام الثلاثة:

أ/ المعجم:

احتوت مقدّمة المعجم على ما يلي من المعلومات:

أولًا: تعيين الانتماء المعرفي للمعجم، وأنه معجمٌ مختصّ بألقاب السياسيين في التاريخ العربي والإسلامي، وهم: رجال الدولة، ورجال الحكم الماهرون (ص/ 5).

ثانيًا: بيان الفئات المقصودة بالمعجم، وهي:

فئة مَن اشتهر باللقب فقط من السياسيين، كسيف الدولة مثلًا.

فئة مَن اشتهر باسمه، كحسن بزرك (ص:6)

فئة مَن عرف باللقب والاسم، من مثل: عائذ بيت الله، وابن الزبير.

وهو كما نرى تقسيم رعى استثمارَ المعلومات الصرفية الواردة في باب العلم، ثمّ عاد فأظهر تقسيماً آخر بحسب عددِ الألقاب، بمعنى أنه قسَّم فئات الملقبين إلى ما يلي:

فئة مَن عرف بلقب واحد.

فئة مَن عرف بلقبين.

فئة مَن عرف بثلاثة ألقاب.

فئة مَن عرف بأربعة ألقاب وما فوقها، من خمسة وستة... إلخ: (ص:7).

ثالثًا: بيانُ الدوافع وراء التلقيب في التاريخ العربي والإسلامي، مقررًا أن الدوافع تكاد تنحصر فيما يلي:

إرادة تعظيم صاحب اللقب.

الخضوع لتقليد أو عرف.

الاقتران بحادثة.

بيان النسب إلى الأمهات.

السخرية من الملقبين.

التشبيه بالمشهورين.

النسبة لعاهة من العاهات.

رابعًا: بيان بعض مزايا المعجم، وقد ذكر في هذا السياق المزايا:

أولية التصنيف في هذا الباب في العصر الحديث!

سهولة الترتيب الألفبائي.

ارتفاع كثافة المداخل، لِمَن عرف بهم، وترجم لهم.

خامسًا: تفسير طوائف من الألقاب المستبعدة، من مثل:

اللقب المنسوب للعرق.

اللقب المنسوب للقوميات.

اللقب المنسوب للقبائل.

اللقب المنسوب للمكان.

اللقب المنسوب للنحلة والمذهب.

الألقاب الدينية المركبة.

وقد أخلّت المقدّمة بما يلي:

أولًا: بيان الغرض من تصنيف المعجم.

ثانيًا: ذكر إرشادات الاستعمال.

ثالثًا: بيان أنواع المستعملين.

ب/ متنُ المعجم:

جاء ترتيب المداخل/ ألقاب الساسيين في التاريخ العربي والإسلامي وفق حروفِ المعجم بحسب الحروف الأول من المدخل/ اللقب، وهو ما يعني تخصيص مجموع الألقاب/ المداخل المبدوءة بحرف بعينه بفصلٍ مستقلّ. وهذا هو الترتيب الخارجي، أي أنه مرتب ترتيبًا ألفبائيًّا جذعيًّا، بحسب الحرف الأول من كلّ لقب/ مدخل.

وهكذا جاء الترتيبُ الداخلي مراعيًا الحروف الثواني والثوالث، وهكذا.

ج/ الملاحق، (فهارس المعجم):

صنع صاحبُ المعجم ثلاثة ملاحق أو فهارس، هي:

أ - فهرس للألقاب.

ب - فهرس لمصادر المعجم ومراجعه.

ج - فهرس لمحتويات المعجم.

3/ البنْيةُ الصّغرى للمعجم:

تشكّلت التعليقات على المداخل من حزمةٍ من المعلومات، جاءت وفق الترتيب التالي في الغالب:

أولًا: بيان تاريخ الميلاد والوفاة، أو الوفاة فقط عند معرفة تاريخ الميلاد بالتقويمين الهجري والميلادي.

ثانيًا: تنوير تاريخي يتناول: نسبه، وأصله، وولايته السياسية.

ثالثًا: ذكر تفسير اللقب وتأصيله.

رابعًا: توثيق معلومات ما تحت المدخل.

وفيما يلي أمثلةٌ كاشفة عمّا نقرّره:

. ص: 17/ أبازه التركي

1099هـ=1688م، سياوش باشا التركي أصلًا، الأناضولي إقامة، ووفاة. وهو آخر مَن تولّى منصب الصدر الأعظم (رئاسة مجلس الوزراء) في عهد السلطان العثماني محمد الرابع بعد عزل سلفه سليمان باشا.

. لقب أبازه: كلمة تركية تدلّ على الأنخازيين: قبائل.

أطلقت لقبًا على عددٍ من حكام آل عثمان.

(زامباور: معجم الأنساب2/ 244).

. ص: 20/ أقساق المغولي

735 - 807هـ/ 1336 - 1405م

تيمورلنك المغولي، أصلًا، الكشي ولادة.

فاتح مغولي مسلم، مؤسس الدولة التيمورية.

لقب أقساق: الأعرج.

أولًا: العناية بالتعليق الذي ينهض بالتعريف والشرح بذكر معلومات تغير طبيعة حامل اللقب (ميلاده/ وفاته/ واسمه/ وأصله، ومنصبه).

ثانيًا: تأصيل اللقب وتفسيره، وهي من معلومات التعليق على المعنى.

ثالثًا: بيان بعض ما يمكن أن يندرج تحت معلومات مستوى الاستعمال، كزمان ولايته، وزمان إطلاق اللقب... إلخ.

4/ المصادرُ والتّوثيق:

اعتمد المعجمُ على مجموعةٍ من المصادر الأصيلة في الباب توزّعت على ما يلي:

أولًا: مجموعة المصادر المختصة بالألقاب والأسرات الحاكمة، كمعجم الأنساب والأسرات الحاكمة لزامباور، وغيره.

ثانيًا: مجموعة المصادر المختصة بمصطلحات التاريخ الإسلامي.

ثالثًا: مجموعة المصادر المختصة بالتاريخ الإسلامي، وأحداثه، ولاسيّما الأدبيات الكبرى والموسوعات.

واعتمد المعجمُ منهجيةً مستقرّة في توثيق الاستشهادات المرجعية، تمثّلت فيما يلي:

ذكر مؤلف المصدر.

ذكر عنوان المصدر.

ذكر المؤشر المكاني (الموضع المنقول عنه/ رقم الصفحة).

وقد أسهمت المصادر ومنهجية التوثيق في تحقيق الوظائف التالية:

أولًا: بناء المعجم، وتكوين مادته.

ثانيًا: تحقيق قدرٍ من الموثوقية في المعلومات الواردة في المعجم.

ثالثًا: تحقيق الوظيفة المعرفية التي تعين المستعلمين على الاستزادة عند إرادتهم ذلك.

رابعًا: تحقيق الوظيفة الاستدراكية والتصحيحية لعددٍ من المعلومات التي وردت في مصادر سابقة عليه.

(1/3.2.د)

مدرسةُ معاجم المصطلحاتِ أو الأعلام

في المُنجز الحضاري في التاريخ الإسلامي (حقل الفرق)

تمثّل الفرقُ الإسلامية - كما سبق في التمهيد في أثناء الحديث عن مصادر مصطلحيّة التاريخ الإسلامي - مصدرًا من مصادر المصطلحات في ميدان التاريخ الإسلامي بحكم الحدود الموضوعية المتسعة لمفهوم هذا المصطلح.

وهو الأمرُ الذي حملنا على فحص المصنفات التي ظهر مصطلح: المعجم في عنواناتها، وضمّت بين دفتيها تسميات/ مصطلحات مختصة بفرقة من الفرق في التاريخ الإسلامي.

وممّا ظهر في هذا السياق ممّا يندرج تحت هذه المدرسة؛ ما يلي:

. معجمُ التاريخ الإسماعيلي،

لفرهارد دفتري، 2016م

1/ الانتماءُ المعرفي للمُعجم:

ينتمي معجمُ التاريخ الإسماعيلي لحقل مصطلحيّة التاريخ الإسلامي، تبعًا لتحكيم الأدلة التالية:

أولًا: تحليل عنوان المعجم.

ثانيًا: تحليل خطاب المقدّمة.

ثالثًا: ما استقرّ في برامج علم المصطلحية المعاصر في بعض نظرياتها من اعتبار التّسميات في ميدان مختص: وحدات معجمية، ووحدات مفهومية.

رابعًا: ما ورد في مقدّمة جون ورونوف، محرّر المعجم، الذي يقول (ص:7): إن «الجزء الأعظم من المادة يأخذ شكلَ مداخل موجزة بجزالة، لكنها شمولية في القسم الخاص بالمعجم، وتضمّنت المداخل موضوعات كثيرة».

ويقول فرهارد دفتري (ص:9): «وهذا المعجمُ الذي هو الأول من نوعه يقدّم باختصارٍ نتائجَ البحث الحديث في الإسماعيليين وفي أوجه مختلفة من تراثهم».

ويتّضح من هذه النقول وغيرها طبيعةُ الانتماء المعرفي للمعجم إلى المصطلحية المختصة بقطاع بعينه من التاريخ الإسلامي، هو مجال الفرق والاتجاهات الفكرية والاعتقادية؛ بموجب تحكيم الحدود الموضوعية المتسعة، له طابع موسوعي للدرجة التي قرّر معها أنّ هذا المعجم مصمّم في صورة موسوعة مصغرة»

2/ البنيةُ الكبرى للمعجم:

يتضمّن هذا المعجم ثلاثة أقسام متمايزة، هي:

أ - واجهة المعجم. ب - متن المعجم.

ج - ملاحق المعجم.

وهو من الأعمال النادرة التي صرحت بنيتها الكبرى مستعملة في هذا التصريح الجهاز الإصلاحي المتداول في صناعة المعجم الحديث، يقول فرهارد دفتري: (ص:11) «يتألف هذا المعجم من:

(1) تأريخ للأحداث الأساسية. (2) ومقدّمة. (3) ومتن المعجم نفسه، (4) وجداول ولوائح الأنساب. (5) ومسرد. (6) وقسم المصادر والمراجع. (7) وجداول شامل بتأريخ الأحداث يزودنا بتسلسل متّصل للأحداث والشخصيات البارزة في التاريخ الإسماعيلي ضمن سياق أشمل في التاريخ الإسلامي منذ فترة التكوين، وحتى الزمن الحاضر».

وفيما يلي فحصُ عناصر البنية الكبرى من منظور التصنيف والنقد المعجميين:

أ/ واجهةُ المعجم:

يشير مصطلح واجهة المعجم إلى ما يلي:

عنوان المعجم، وهو معجم التاريخ الإسماعيلي.

مقدّمة المحرّر، وفيها بيان طبيعة المعجم، وتعريف موجز من منظور موضوعي متسع، إلى أن قرّرت المقدمة (ص:9): «هذا المعجم مصمّم في صورة موسوعة مصغرة».

ثانيًا: بيان مكونات المعجم (ص:11) وعناصر بنيته الكبرى.

ثالثًا: بيان منهج معالجة بعض معلومات البنية الصغرى الخاصة بضبط المداخل بطريقة التمثيل الصوتي (ص:12).

رابعًا: بيان بعض إرشادات الاستعمال.

خامسًا: قائمة بالاختصارات والرموز المستعملة في المعجم (ص:15).

سادسًا: و»في المقدّمة عرضٌ موجز للتاريخ الإسماعيلي، الأمر الذي وفر للمعجم سياقًا تاريخيًّا بكلّ أطواره وتقسيماته الرئيسية لوضع الأحداث

والشخصيات والمفاهيم والعقائد والممارسات (مصطلحية الإسماعيلية) التي عالجتها مداخل المعجم ضمن سياقها الأشمل» (ص:11).

وهذه المقدّمة تعدّ أوفى نموذج في كلّ معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي بتحكيم أصول صناعة المعجم المرتب فيما تقرّره بشأن عناصر بناء مقدمة المعجم.

ولعلّ ذلك مرجعه إلى:

التكوّن العلمي المتميز لفرهاد دفتري.

الروح المؤسسية البادية خلف صناعة هذا المعجم وإنجازه.

حداثة المعجم من الناحية الزمنية؛ إذ صدر سنة 2016م.

ومع ذلك فإنّ ثمّة ملاحظ نقدية يمكن تأملها كما يلي:

أولًا: غياب تعيين طبيعة المستعملين للمعجم.

ثانيًا: غياب تعيين أغراض المعجم بصورة صريحة.

ثالثًا: غياب تعيين مصادر المعجم.

رابعًا: غياب تعيين ترتيب معلومات ما تحت المداخل.

خامسًا: نقص في بيان إرشادات الاستعمال؛ إذ لم يعين ما يعتبر وما لا يعتبر في الترتيب.

سادسًا: غياب بيان منهج ترتيب المداخل بصورة صريحة.

ب/ متنُ المعجم:

يمثّل متنُ المعجم الجزء الصلب في بنيته الكبرى، وهو يقع في (ص ص:63 - 289) وجاء منهج ترتيب المداخل فيه ترتيبًا خارجيًّا وداخليًّا وفق النظام الهجائي الألفبائي.

وقد أطلق عليه فرهارد دفتري: «تسلسل الأبجدية العربية» (ص:63) وهو يقصد: تسلسل الألفبائية العربية، وقد جاء متن المعجم في سبعة وعشرين فصلًا بعد خلوه من فصل حرف الثاء المثلثة.

وقد رتّبت المداخل ألفبائيًا بعد إسقاط الاعتبار لما يلي:

1. «ال» التي للتعريف.

2. التشديد، أي اعتبار الحرف المشدّد في ترتيب المداخل حرفًا واحدًا، واعتبار بقية الكلمات من مثل: ابن/ وأبي/ وأم.

واعتبار التاء المثناة الفوقية المربوطة (ة) بمنزلة الهاء في الترتيب، وهو ما يفسر وقوع المدخل (إمامة) قبل المدخل (الإمامية) مباشرة (ص: 93/ 94).

وعلى الرغم من ملامح التدقيق في ترتيب المداخل، فإنّ ثمّة أمثلة تعكس بعض الاضطراب في مثل:

. وقوع المدخل (جنان، ص:116) قبل المدخل (الجنابي،ص:117)!

. ووقوع المدخل (الحسن الثاني، ص:126) قبل المدخل (الحسن الأعصم، ص:127)!

وعليه يتّضح أنّ ترتيب مداخل هذا المعجم جاء ترتيبًا ألفبائيًا مشرقيًا جذعيًا غير اشتقاقي، داخليًا وخارجيًا.

ج/ ملاحقُ المعجم:

ضمّ قسمُ ملاحق المعجم ما يلي:

أولًا: جداول الأنساب وسلاسلها، وفي هذا الملحق جداول لما يلي:

الأئمّة الاثني عشريين والإسماعيليين الأوائل (ص:291).

الخلفاء الفاطميون الإسماعيليون (ص:292).

الأئمة النزاريون (293).

ثانيًا: المصادر والمراجع، وقدّم بين يديها بقائمة للاختصارات المستخدمة لبعض الدوريات والمراجع (ص:211) التي تكثر الإشارة إليها.

3/ البنْيةُ الصّغرى للمعجم:

مع تنوّع مصطلحات هذا المعجم، واتساع حدودها الموضوعية الموزعة على المفاهيم، والأحـداث، والألقاب، والوظائف، والأعلام الإنسانية والمكانية، وأسماء الكتب= فإنّ معلومات التعليق على المداخل جاءت هي الأخرى متنوعة تبعًا لذلك.

وتضمّنت معلومات التعليق على المداخل ما يلي:

أولًا: تفسير التسمية/ المدخل بما يضيء تصورها.

ثانيًا: بيان الفروع والأنواع المندرجة تحت المدخل، إن كانت له فروع وأنواع.

ثالثًا: بيان المعلومات المختصة بعلاقة المداخل بالتاريخ الإسماعيلي.

رابعًا: بيان التواريخ بالتقويمين الهجري والميلادي عند التعليق على الأعلام والأحداث والأماكن.

وفيما يلي أمثلةٌ كاشفة عن ذلك:

. ص: 98/ الباطنية، الباطنيون: تسمية عامّة تشير إلى من يقول بالتفسير الباطني أو التأويل. وقد وضعت هذه التسمية لكلّ الفرق التي تميز

الظاهر أو المعنى الحرفي عن الباطن أو المعنى المستور الخفي للقرآن والشريعة في الإسلام. وكان هذا التمييز أساسيًّا بالنسبة للفكر الديني لعددٍ من المجموعات الشيعية بصورة أساسية. وأصبح الإسماعيليون في نظر المجتمع الإسلامي أكثر جماعة شيعية ممثلة لهذا التأييد ومناصرة الباطنية في الإسلام، ومن هنا جاء تسميتهم بالباطنية.

. ص:111/ تقية: تعبير عربي يشير إلى إخفاء المرء لمعتقداته الدينية الحقيقية من باب الحذر ولاسيما أوقات الخطر.

وقد وفّر استعمالُ التقية حمايةً مريحة لأئمة الشيعة من الاضطهاد.

وكثيرًا ما أدى تطبيق التقية لفترات زمنية طويلة إلى تأثيرات لا تمحى في التقاليد والهوية الدينية المتميزة.

. ص: 112/ تميم بن المعز أبو علي (337 - 374هـ/ 949 - 985م) أمير فاطمي وشاعر، ولد في الجهرية، وكان الابن الأكبر للإمام الخليفة الفاطمي الرابع المعز.

وقد تجاوزه والدُه مرّتين في ولاية العهد، ربما لارتباطه بعناصر غير موالية في الأسرة الفاطمية كرس حياته للأنشطة الأدبية.. وكانت وفاته في القاهرة.

ويتّضح من هذه الأمثلة ما يلي:

أولًا: افتتاح التعليق على المداخل بتفسير التسمية أو المصطلح، وهو تفسير يمنح المستعملين تنويرًا يحيط بتصوّر المدخل مفهوميًّا.

ثانيًا: بيان الأنواع والفروع المندرجة تحت المدخل المصطلح، كما نرى في شيوع تسمية الباطنية في عموم فرق الشيعة، ثمّ تركزها في فرق الإسماعيلية.

ثالثًا: بيان المعلومات المختصة بالإسماعيلية تعيينًا، فنرى في التعليق على مدخل التقية كيف اتّخذ منحى تفصيليًّا في الحديث عن أثر التقية في النزاريين من الإسماعيليين.

رابعًا: ذكر تواريخ ميلاد تميم بن المعزّ ووفاته، بما هو مدخل/ مصطلح ضمن الحدود المتّسعة لمفهوم التاريخ الإسلامي مؤثر في اتساع مصطلحيته.

وقد أخلّ التعليق على المداخل بما يلي:

أولًا: ضبط المداخل إلّا قليلًا، ويبدو أن المترجم أسقط ما كان أشار إليه فرهارد دفتري من التزام التمثيل الصوتي للمداخل، كما جاء في مقدمة المعجم (ص:12) وهو أمر لا يصحّ.

وقد بقيت أمثلة قليلة جدًّا غير مكتملة لضبط بعض حروف بعض المداخل بنوع ضبط القلم (التشكيل) في مثل: حجي (ص:125) بتشديد الجيم/ رزيك (ص:150) بتشديد الزاي المعجمة!

ثانيًا: غياب المعلومات الصرفية والنحوية مع أهميتها في تنوير كثير من المداخل التي عن نمطٍ تصريفي واضح.

ثالثًا: غياب المعلومات التأصيلية مع ورود مصطلحات كثيرة فارسية تعيينًا.

رابعًا: غياب استعمال الموضحات البصرية في التعريف بكثير من المداخل التي تحتاج إلى ذلك، وهو معها أمر ميسور.

4/ المصادرُ والتوثيق:

تنوّعت مصادر هذا المعجم على المجموعات التالية:

أولًا: مجموعة مصادر الأدب الإسماعيلي، وأفكارهم، من مثل: على أساني جول المختارات من الأدب الإسماعيلي، وكتاب فالديمير إيفانوف: المرشد إلى الأدب الإسماعيلي، وغيرهما (ص:312/ 313).

ثانيًا: مجموعة مصادر حول الإسلام الشيعي والتاريخ الإسماعيلي.

ثالثًا: مجموعة المصادر المعجمية والاصطلاحية.

وقد نهضت هذه المصادر بالوظائف التالية:

أولًا: تكوين مادة المعجم ومعلوماته (وظيفته البنائية).

ثانيًا: تصحيح المعلومات المتعلقة بالفرقة الإسماعيلية، والاستدراك عليها.

ثالثًا: منح المستعملين قدرًا من الموثوقية في المعلومات الواردة في المعجم، (الوظيفة الموثوقية).

رابعًا: تحقيق وسيلة لزيادة معلومات المستعملين، تحقيقًا للاستزادة في التحصيل.

أمّا منهجية توثيق المداخل ومعلوماتها، فقد غاب التوثيق الداخلي على كلّ مدخل. وهو ما أفقد مستعملي هذا المعجم قدرًا من الموثوقية بسبب هذا الغياب لتوثيق الاستشهادات المرجعية في كلّ مدخل.

وقد طبّق هذا المعجم تقنية الإحالة المعجمية في نهاية كلّ تعليق على كلّ مدخل ممّا حقّق للمعجم نوعًا من التماسك المفهومي يعين على تمثل معلومات المداخل المرتبطة مفهوميًّا بصورة جيدة.

1/3.2.هـ

مدرسةُ معاجم المصطلحاتِ أو الأعلام
في التاريخِ الإسلامي (حقل المؤرخين المسلمين والمؤلفات)

سبق في غير موضعٍ من هذه الدراسة النظرُ إلى أسماء الأعلام في ميدان المصطلحية على أنها تسْميات/ مصطلحات تحمل مفهومًا، وتتحرك وسط خطاب مختصّ بعينه وتشير إلى حقائق، وهو أمرٌ ظاهر في كثير من المدارس الفرعية في حقل فحص معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي.

وهذه المدرسة الفرعية تحلّل ما ظهر من معجمات جمعت أسماء المؤرخين المسلمين، وممّا جاء من نماذجها التي اختصت بذلك المجال ما يلي:

1/3.2.هـ.1

معجمُ المؤرّخين المسلمين، ليسري عبد الغني، 1991م

1/ الانتماءُ المعرفي للمُعجم:

ينتمي هذا المعجمُ إلى المعجمية المختصة بقطاعٍ من التسميات/ المصطلحات في التاريخ الإسلامي، بأكثر من دليلٍ تظهر فيما يلي:

أولًا: عنوان المعجم: معجم المؤرخين المسلمين، وسبق تسمية كتب الرجال أو الرواة أو المؤرخين باسم المعجم قديمة جدًّا، سبق استعمال المصطلح من جانب اللغويين، ولم يكنْ دافعهم إلي ذلك الاستثمار رعاية أمر الترتيب فقط، أي ترتيب الأعلام أو الرواة أو الرجال وفق نظام بعينه، ولكنْ روعي فيه كذلك إرادة تحقيق رفع الغطاء عن أحوالهم، وبيان منازلهم من العلم وسهمتهم فيه؛ أي أنّ التسمية روعي فيها المنحى الوظيفي الذي

يستهدف الوصولَ إلى العلم، والمنحى المعرفي والمفهومي الذي يستهدف إزالة الغموض المحيط بالعلم ومنزلته ودرجته والحكم عليه.

ثانيًا: خطاب المقدّمة، حيث ذكر صاحبه فيها في سياقات مختلفة تسميته بالمعجم، يقول (ص:9): «وقد دفعني إلى جمع مادّة هذا المعجم عدمُ معرفة بعض الباحثين ببعض هؤلاء المؤرخين، أو حاجتهم الماسّة في بعض الأحيان إلى فكرة وجيزة عنهم». ويقول: «ورتبت المعجم حسب الترتيب الهجائي»، ويقول: «وتضمّن المعجم نظرة عامّة على تطور الكتابة التاريخية»؛ فهذه النقول جميعًا تبرهن على وعي صاحبه بالانتماء المعرفي لعلمه وقصده إلى أن يكون معجمًا مختصًّا بتسميات بعينها في مصطلحيّة التاريخ الإسلامي.

ومن ثمّ فنحن أمام معجم مختصّ بقطاع بعينه من التسميات/ أو المصطلحات المعينة بالتعريف لأعلام المؤرخين في التاريخ الإسلامي مرتب ترتيبًا هجائيًّا ألفبائيًّا جذعيًّا لا اشتقاقيًّا. ومن الجدير بالذكر أنّ مصطلح «المسلمين» المذكور في عنوان المعجم ذو مدلولٍ متّسع، يضمّ من كتب في التاريخ الإسلامي من غير المسلمين عقيدة، وهو ما يفسّر صنع مدخل مثلًا لساويرس بن المقفع، وهو مؤرخ قبطي (ص:85/ 18).

2/ البنيةُ الكبرى للمعجم:

نهضت البنيةُ الكبرى لهذا المعجم على ثلاث قوائم، هي:

أ. مقدّمة المعجم.

ب. متن المعجم.

ج. ملاحق المعجم.

وفيما يلي تحليلٌ لعناصر كلّ قسم من هذه الأقسام الثلاثة من منظور التصنيف والنقد المعجميين:

أ/ مقدّمة المعجم:

تضمّنت مقدّمة المعجم المعلومات التالية:

أولًا: بيان منهج ترتيب المداخل، وهو الترتيب الهجائي الألفبائي الجذعي، (ص:9).

ثانيًا: بيان بعض غايات المعجم، وتمثلت في هدفين هما:

1. إزالة الغموض المحيط بكثيرٍ من المؤرخين في الثقافة المعاصرة.

2. مساعدة الباحثين في مجال التاريخ الإسلامي.

ثالثًا: بيان الانتماء المعرفي إلى المعجمية المختصة بقطاعٍ من مصطلحيّة التاريخ الإسلامي.

ب/ متنُ المعجم:

جاء متنُ المعجم ليمثّل القسم الثاني من البنية الكبرى بعد المقدّمة بعنوان معجم المؤرّخين المسلمين حتى القرن الثاني عشر الهجري.

وهو جامعٌ للمؤرخين المسلمين بعد حذف مؤرخي السيرة النبوية منهم، اكتفاء بشهرتهم، وكثرتهم الملجئة إلى عملٍ مستقل.

وقد جاء منهج ترتيب المداخل خارجيًّا في غالبه هجائيًّا ألفبائيًّا جذعيًّا، كما تقرّر في المقدمة (ص:9): «ورتبت المعجم حسب الترتيب الهجائي؛ لتسهل الاستفادة منه».

ومع ذلك فإنّ شبهة عدم خلوص الترتيب للمنهجية الهجائية الألفبائية تبقى قائمة، وهو الظاهر من صنع مبحث بعنوان: مؤرخون مجهولون من العصر العثماني، توسّط بين المدخلين (ص:171/ 50= المقريزي)، و(ص:181/ 50=ابن مماتي)!

وقد جاء المعجمُ في اثنين وعشرين فصلًا بعد خلوّه من فصول الحروف التالية:

(التاء المثناة الفوقية/ والدال المهملة/ والذال المعجمة/ والراء المهملة/ والضاد المعجمة/ والظاء المعجمة).

وقد جاء الترتيبُ الألفبائي منضبطًا إلّا من وضع مدخل (الصابئ) (ص:1183/ 53) قبل الواو، والصواب أنْ يكون المدخل: الهلال الصابئ، أو نقله ليكون قبل مدخل (الصفدي) (ص:108/ 26)!.

وقد جاء الترتيبُ الداخلي هجائيًّا ألفبائيًّا أيضًا عند ورود أكثر من اسم مبدوء بحرف الفصل؛ أي يراعي في الترتيب الحروف الثواني والثوالي؛ إلخ.

وقد لوحظ في الترتيب عدمُ اعتبار ما يلي:

1. «ال» التي للتعريف.

2. ابن.

3. أبي.

ج/ ملاحقُ المعجم:

ضمّ قسمُ ملاحق المعجم أنواع المعلومات التالية:

مبحث بعنوان: عصر التجمّع الإسلامي في مواجهة الضربات ودور العلماء ورجال التاريخ الإسلامي في ذلك (ص:197).

تأملات في علم التاريخ الإسلامي: الفائدة والجدوى/ والتفريق بين العلم والفن (ص:211).

المراجع المعتمدة في كتابة المعجم.

فهرس (كشاف) المحتويات.

وقد كان الأولى ضمّ ما جاء في البندين (1،2) إلى المقدّمة التي صنعت مدخليْن موسوعيين للكتابة التاريخية: النشأة والتطور!

3/ البنْيةُ الصّغرى للمعجم:

في إشارةٍ عامّة غير معمقة ذكرت المقدّمة طبيعةَ معلومات التعليق على المدخل، فقرّرت (ص:9): «ذكرت اسم المؤرخ (المدخل)، ثمّ ترجمت له ترجمة موجزة، وقامت بتحليل أشهر عملٍ له»، ويتّضح من هذه الإشارة الموجزة انغلاق معلومات التعليق على فرعٍ التعليق على المعنى، بقصد تنوير المدخل للمستعملين.

وتلخّص منهج معالجة التعليق على المدخل في المعلومات التالية:

أولًا: بيان مستوى الاستعمال، بوضع عنوان موضوعي (معرفي) بعد المدخل مباشرة.

ثانيًا: بيان ترجمة صاحب المدخل من طريق ذكر المعلومات التالية:

اسمه ونسبه.

مولده بالتقويمين الهجري والميلادي.

وفاته.

ثالثًا: ما يميزه في باب الكتابة التاريخية، مع ذكر أشهر مصنفاته التاريخية.

رابعًا: بيان العناية الببليوجرافية بكتبه ومؤلفاته التاريخية، وبيان ما قام حولها من حركة علمية تستهدف خدمتها.

وفيما يلي أمثلةٌ كاشفة عن حدود هذه المنهج في التعليق على المداخل:

. ص: 85/ 18: ساويرس بن المقفع:

قبطي يؤرخ للخلفاء.

لأنه أرّخ للإسلام وللحكام المسلمين من خلال حديثه عن الآباء البطاركة اعتبرناه ضمن المؤرخين المسلمين، (وهذا يؤيّد ما سبق أن تقرّر هنا من تطبيق المفهوم المتسع دلاليًّا لمصطلح «المسلمين» في هذا المعجم).

ساويرس بن المقفع، صاحب كتاب سير الآباء البطاركة، نشره: إفيتس Evetts في باريس 1907 - 1915م ضمن مجموعة:

Patrologia Orient ausI.V – X

كان ساويرس أسقفًا للأشمونين بين المنقاد وأسيوط، زمن الخليفة الفاطمي المعز لدين الله (ق10م) مارس مهنة الكتابة، وألف كتبًا عديدة... منها كتاب السير.

وجمع ساويرس أخباره من الوثائق اليونانية والعربية... واختلطت فيه الحقائق بالأساطير، ومع ذلك تظهر أهمية الكتابة التاريخية فيما أورده من حقائق عن الولاة والأمراء الذين حكموا مصر حتى زمن الدولة الفاطمية.

وقامت جمعية الآثار القبطية بنشر الأجزاء التي لم ينشرها: إفتيسEvetts 1943 - 1959م في ثلاثة مجلدات.

ويتّضح من تحليل هذا التعليق ضمّهُ المعلومات التالية:

أولًا: معلوماتُ مستوى الاستعمال فيما ورد تحت المداخل، إذ ظهر اتساع مفهوم المؤرخ المسلمين ليشمل كلّ مَن عاش في أجواء الحضارة الإسلامية ونظمها السياسية، وأنجز مادّة تاريخية تتعلّق بالتاريخ الإسلامي (ساويرس بن المقفع: قبطي يؤرخ للخلفاء)

ثانيًا: بيان اسمه ووظائفه وزمان حياته.

ثالثًا: بيان المصادر التي جمع منها مادة كتابه.

رابعًا: بيان طبيعة المعلومات المذكورة في الكتاب.

خامسًا: بيان العناية الببليوجرافية بالكتاب، وطباعته ونشره.

ويلاحظ على معالجة التعليق على المداخل ما يلي:

أولًا: اضطراب ترتيب معلومات التعليق من مدخل لآخر.

ثانيًا: التفاوت في ذكر أنواع المعلومات من مدخل لآخر، فقد فسر في أحيان قليلة جدًّا بعض ألقاب المؤرخين (ص:144/ هـ1).

ثالثًا: غياب الموضحات البصرية من صور أغلفة الكتب التاريخية مثلًا.

رابعًا: غياب بعض معلومات التعليق على الشكل من مثل: الضبط ولاسيما في الأعلام التي تحتاج إلى الضبط.

4/ المصادرُ والتّوثيق:

اعتمد معجمُ المؤرخين المسلمين حتى القرن الثاني عشر على مجموعةٍ من المصادر التي ذكرت في ملاحق المعجم، وهي تتوزّع على المجموعات التالية:

أولًا: مجموعة أدبيات تاريخية ذات صبغة موسوعية، تراثية ومعاصرة، من مثل: النجوم الزاهرة، لابن تغري بردي، وموسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة للدكتور أحمد شلبي وتاريخ التمدن الإسلامي، لجورجي زيدان وغيرها.

ثانيًا: مجموعة فهارس المخطوطات في عددٍ من الكتابات، من مثل: فهارس دار الكتب المصرية، وفهارس معهد المخطوطات العربية، وفهارس المكتبة الأزهرية، وغيرها.

ثالثًا: مجموعة المصادر المعجمية المختصة بالأعلام، من مثل: الأعلام للزركلي، ومعجم المؤلفين لعمر كحالة وغيرهما.

وقد اضطرب منهج توثيق معلومات التعليق على المداخل، فلم يطرد ظهور توثيق الاستشهادات المرجعية في هوامش التعليق على كلّ مدخل.

وقد نهضت قائمةُ المراجع بعددٍ من الوظائف من مثل:

أولًا: الوظيفة المعرفية التي تيسير للمستعملين قدرًا من الاستزادة من المعلومات الخاصة بالمداخل عند الحاجة.

ثانيًا: تحقيق قدرٍ ضئيل من الموثوقية، نظرًا لغياب التوثيق المطرد لمعلومات التعليق على كلّ مدخل.

ثالثًا: تحقيق الإعانة على خدمة ميدان تحقيق النصوص التاريخية، إذ يعدّ هذا المعجم من بعض الوجوه مصوّرًا عامًّا من أداوت تحقيق النصوص التاريخية بما حقّقه من الإعانة على تحصيل المعلومات التالية:

بيان المطبوع وغير المطبوع من نصوص التراث التاريخ الإسلامي.

بيان أماكن مخطوطات بعض النصوص التاريخية الإسلامية.

بيان تراجم المؤرخين المسلمين.

وهذه الأنواع من المعلومات مهمّة جدًّا لمحققي النصوص التاريخية الإسلامية(1).

1/3.2.هـ.2

مدرسةُ معاجمِ المصطلحات أو الأعلام في المُنجزِ الحضاري في التاريخ الإسلامي (حقلُ المراجع والمصادر)

تمثّل هذه المدرسة الفرعية آخرَ الحقول المعرفية المنضوية تحت المفهوم المتّسع الحدود لمفهوم مصطلح التايخ الإسلامي.

وقد توسّعت هذه الدراسة في اعتبار: عناوين الكتب التاريخية في الحضارة والثقافة العربية الإسلامية - مصطلحات تاريخية لاعتبارين ظاهرين، هُما:

---

(1) ثمّة معاجم أخرى اقتصرت على ترجمة مَن أرّخ لمدينة واحدة، أو جزء نوعي من حقول التاريخ الإسلامي الفرعية، من مثل معجم المؤرخين الدمشقيين، وقد استبعدنا تحليله وفحصه لأمرين هما:
أولا: حدوده غير الاستيعابية.
ثانيا: تجاوز الحدود الزمنية لحدّ نهاية التاريخ الإسلامي بالمعنى العلمي عند المؤرخين الذي اعتمدته هذه الدراسة، والذي توقف عند إعلان سقوط الخلافة الإسلامية 1344هـ=1924م.
ثمة كتب اعتنت بجمع مصادر التاريخ الإسلامي، وتنوعت مناهجها في إيرادها، ومعالجتها من مثل:
أ- علم التاريخ، لفرانتز روزنتال، ترجمة الدكتور صالح العلي، بيروت 1983م، حيث عالج في الفصل الثالث: الصور الأساسية لعلم التاريخ الإسلامي (ص:95) وأورد فيه قوائم متنوعة لهذه الأدبيات.
ب- مصادر التاريخ الإسلامي، لجان سوفاجيه وكلودكاين، ترجمة الدكاور عبدالستار الحلوجي والدكتور عبد الوهاب علوب، القاهرة1998م، حيث وزعها موضوعيًّا على الموضوعات والفنون والحقول لكن أيا منها لا يعد معجماً.

أولًا: الاعتبار المصطلحي الذي يرى في أي تسمية حاملة لمفهوم في خطاب مختصّ مشيرة إلى حقيقة= مصطلحًا كامل التكوين.

ثانيًا: الاعتبار التداولي/ التواصلي الذي يرى في عنوانات كتب التاريخ الإسلامي بما هي تسميات/ أو مصطلحات حاملة لمفاهيم وتصورات وحقائق مستعملة بصورةٍ أساسية في دراسة حقائق حقل التاريخ الإسلامي.

ومن ثمّ فإنّ عنوانات كتب التاريخ الإسلامي هي مصطلحات/ وتسميات لها أهميةٌ معرفية من المنظور التداولي والتواصلي في حقل الاختصاص هذا بصورةٍ شديدة الوضوح.

وكثيرٌ من المراجع صالحةٌ للاندراج تحت هذه المدرسة الفرعية بامتياز ، نقف عند واحدٍ منها فيما يلي:

الموجز في مراجع التراجم والبلدان والمصفات وتعريف العلوم، للدكتور محمود محمد الطناحي، 1406هـ=1985م.

1/ الانتماءُ المعرفي للعمل:

ينتمي هذا العمل، بصورةٍ متجاوزة، معجمًا مختصًّا بتسميات/ مصطلحات قطاع بعينه من قطاعات مصطلحيّة التاريخ الإسلامي المختصة بأسماء االكتب المؤلفة لرصد مجالاته، وهذا التعيين لانتمائه المعرفي، وارد بتحكيم المعيارين السابقين في هذا المدخل الذي سبق فحص هذا العمل تحت (أولًا/ ثانيًا) ابتداء، وبتحكيم ما ورد في خطاب المقدّمة، ثمّ التي كتبها الدكتور الطناحي من جانب آخر، يقول الدكتور الطناحي (ص:8): «فهذا دليلٌ موجَز إلي أبرز مراجع العلماء والأدباء والمصنفين في كلّ فنون التراث العربي على اختلاف مناهج هذه المراجع».

والدليلُ عملٌ مرجعي، يتّفق والمعجم في مجموعة من الخصائص من مثل:

أولًا: الدليل والمعجم يقدمان معلومات عن المداخل، أي يصفان المداخل.

ثانيًا: بعض الأدلة تقدّم ضبطًا للمداخل كما تفعل المعاجم.

ومن ثمّ فإنّ الإخبار عن هذا العمل بأنه «دليل» يقترب به من حدود المعجم.

ثالثًا: أنّ الدليل والمعجم كلاهما عملٌ مرجعي يستهدف مساعدة المستعملين من أجل الوصول إلى بغيتهم.

ومن ثمّ فإنّ هذا العمل دليل/ معجمٌ مختصّ في تسمية المراجع المختصة بتراجم العلماء والأدباء والمصنفين في مختلف فنون التراث العربي - وهذه التسميات تعدّ نوعَ مصطلحات من مصطلحيّة التاريخ الإسلامي بعد استقرار السعة في حدود مفهوم مصطلح التاريخ الإسلامي الموضوعية.

2/ البنيةُ الكبرى للدليل/ المعجم:

تضمّ البنية الكبرى لهذا الدليل/ المعجم ثلاثةَ أقسام، هي:

أ/ مقدّمة الدليل.

ب/ متن الدليل.

ج/ ملاحق الدليل.

وفيما يلي فحصٌ لعناصر كلّ قسمٍ من هذه الأقسام من منظور التصنيف والنقد المعجميين:

أ – مقدّمة الدليل/ المعجم:

تضمّنت مقدّمة هذا العمل المرجعي المعلومات التالية:

أولًا: بيان الانتماء المعرفي للعمل، وأنه دليلٌ موجز في مراجع تراجم والبلدان والمصنفات وتعريفات العلوم، وهي جميعًا تسميات/ مصطلحات دافعة في الصميم من الحدود الموضوعية للمفهوم المتسع لمصطلح التاريخ الإسلامي كما بيّنّا في تمهيد هذا الكتاب.

ثانيًا: بيان طبيعة المستعملين الذي صنع من أجلهم هذا العمل المرجعي، وهم طلبة الدراسات العليا، يقول الدكتور الطناحي (ص:7): «وقد وضعتُ هذا الدليل الموجز لطلبة الدراسات العليا الذين يئودهم جمعُ مادتهم التاريخية، والتهدي إلى توثيق الكتب والمصنفات من مصادرها ومظانّها»

ثالثًا: بيان الغرض من صناعة الدليل/ المعجم، وهو غرضٌ علمي وتعليمي يستهدف مساعدة الباحثين على الوصول إلى مصادرهم، ثمّ إنّ ثمّة هدفًا آخر يلوح من تحليل المقدّمة ماثلًا في خدمة الروح القومية وربط الأجيال الناشئة بتراث أمتهم.

رابعًا: بيان ما تضمّنه الدليل/ المعجم من مداخل، وأنه اكتفى بالمشهور من أسماء الكتب (ص:22).

خامسًا: بيان بعض التنبيهات المهمّة، تمثّلت في أمرين، هُما:

حقيقة أنه لا يغني كتابٌ عن كتاب (ص:24).

حقيقة أنّ مجاز كتب التراث مجاز الكتاب الواحد، بمعنى أن هذه الكتب متشابكة الأطراف، متداخلة الأسباب.

وقد سكت الدكتور الطناحي فلم يكشف عمّا يلي:

أولًا: منهج ترتيب الدليل/ المعجم.

ثانيًا: مصادر جمع مادته، معلوماته.

ثالثًا: بيان إرشادات الاستعمال.

ب/ متنُ الدليل/ المعجم:

جاء متنُ الدليل تاليًا للمقدّمة، متضمّنًا اثنين وثلاثين فصلًا مرتبة ترتيبًا موضوعيًّا وفقًا لأنواع كتب تراجم أصحاب التأليف في العلوم المختلفة، ويبدو أنه رتب العلوم وفقَ مقولة شرف العلوم، مبتدئًا بمصادر السيرة النبوية والمغازي، ثمّ ما تلاها من كتب الشمائل والدلائل والخصائص النبوية.

وجاء ترتيبُ فصول متن الدليل/ المعجم كما يلي:

كتب السيرة النبوية والمغازي.

كتب الدلائل والشمائل والخصائص.

وقد جاء هذان الفصلان بغير عدٍّ؛ ثمّ تلاهما ما يلي:

1. تراجم الصحابة والتابعين.
2. تراجم القراء.
3. تراجم المفسرين.
4. تراجم المحدثين والرواة.
5. تراجم الفقهاء والأصوليين.
6. تراجم الشيعة والمعتزلة.
7. تراجم الزهاد والصوفية.
8. تراجم اللغويين والنحاة.
9. تراجم الأدباء والشعراء.
10. تراجم الطباء والفلاسفة.
11. تراجم القضاة.
12. تراجم الخلفاء.

13. تراجم الوزراء.
14. تراجم المؤرخين.
15. تراجم النسّابين.
16. تراجم النساء.
17. التراجم على البلدان.
18. التراجم على القرون.
19. التراجم العامّة.
20. التراجم المرتبة على الأسماء.
21. تراجم أهل المغرب والأندلس.
22. المراجع الهادية.

ثمّ جاءت كتب الأنساب، وتحتها:

الأنساب بوجه عام/ وضبط الأعلام والكنى والألقاب والأنساب.

ثمّ جاءت مراجع البلدان والمواضع والمياه والجبال.

ثمّ جاءت كتب علم قوائم الكتب والفنون أو الببليوجرافيا العربية.

ثمّ أخيرًا جاءت كتب تعريفات العلوم ومصطلحاتها.

ويتّضح من الترتيب الخارجي لفصول هذا الدليل أنْ جاء ترتيبًا عشوائيًّا، وإنْ بدت بعضُ الملامح التي يمكن أن يظهر منها اعتماده الترتيب الشرفي الشائع في تصنيف العلوم عند المسلمين، حيث تقدّم ذكرُ مراجع سيرة المصطفى، ﷺ، بشكل عام، ثمّ مراجع ما اختص بشمائله وخصائصه ودلائله منها.

وبعد، توالت مراجع العلوم بحسب شرفها فكان البدء بمصادر الكتاب العزيز قراءةً، وتفسيرًا إلى أن انتهينا بمراجع البلدان والعلوم.

أمّا الترتيب الداخلي للتسميات/ المصادر فقد التزم فيها الدكتور الطناحي الترتيب الزمني من القديم إلى الحديث، أي ترتيبا زمنيًّا تصاعديًّا.

ج/ ملاحقُ الدّليل/ المعجم:

جاء قسمُ الملاحق أخيرًا بعد المقدّمة والمتن، وضمّ فهرسيْن، هُما:

فهرس موضوعات الدليل/ المعجم.

فهرس المراجع المعتمد في جمع مادة الدليل/ المعجم مرتبة ترتيبًا هجائيًّا ألفبائيًّا مشرقيًّا على عنوانات المراجع.

3/ البنْيةُ الصّغرى للمعجم:

كانت مشغلة هذا الدليل/ المعجم ذكر مشاهير مصادر كلّ مجال بعينه ترتيبًا زمنيًّا تصاعديًّا من القديم إلى الحديث.

وقد سار الدليلُ في ترتيب معلومات التعليق على المداخل على المنهج التالي:

ذكر المدخل وهو عنوان الفصل.

ذكر أسماء الكتب المعينة على تحقيق عنوان الفصل مرتبة ترتيبًا زمنيًّا بحسب وفيات مؤلفيها من الأقدم إلى الأحدث مع ضبط ما يحوج إلى ضبط.

بيان طبقات كلّ مصدر، أو حالة العلمية.

ومن أمثلة ذلك:

- ص: 55/ تراجم الفقهاء والأصوليين.

- الحنفية:

1. الجواهر المضيّة في طبقات الحنفية، للقرشي، عبد القادر بن محمد بن نصر الله (775هـ).

2. الطبقات السنية في تراجم الحنفية، لتقي الدين بن عبد القادر التميمي الغزي (1010هـ).

المالكية:

ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، للقاضي عياض ابن موسى بن عياض اليحصبي السبتي (544هـ).

الديباج المذهب في تراجم أعيان المذهب، لابن فرحون - إبراهيم بن علي بن محمد (799هـ).

شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد مخلوف (1360هـ)، ويتّضح من بناء هذا التعليق على المدخل ما يلي:

أولًا: ذكر التسميات المنضوية تحت المدخل العلوي/ أسماء المصادر المقصودة مرتبة ترتيبًا زمنيًّا في صورتين، هُما:

صورة الترتيب للمذاهب الفقهية بحسبة ظهور مبتدئًا بالمذهب الحنفي ثمّ المالكي، ثمّ الشافعي، ثمّ الحنبلي.

صورة الترتيب لأفراد المصادر في كلّ مذهبٍ بحسب وفيات مؤلفي هذه المصادر الأول، ثمّ الذي يليه في الوفاة.

ثانيًا: ضبط الكلمات المشكلة في بعض التسميات/ عنوانات المصادر، كما لوحظ في ضبط عنوان: الديباج المذهب في تراجم أعيان المذهب، بضبط ميم «المذهب» في الأولى بالضمّ، وفي المرّة الثانية بالفتح، ثمّ بسكون الذال المعجمة وفتح الهاء في المرّتين!

ثالثًا: بيان حالة كلّ مصدرٍ من جهة النشر العلمي/ النقدي (التحقيق).

وقد نهضت معلومات التعليق على المداخل بعددٍ من وظائف البنية الصغرى من مثل:

وظيفة ضبط نطق التسمية/ عنوان المصدر.

وظيفة تعريف المصدر، وانتمائه المعرفي ممّا يعين على خدمة نوعية المستعملين الخاصّة.

بيان مستوى الاستعمال، من خلال عنوان الفصل؛ وبيان زمن التأليف، ممّا يعين على معرفة الحقبة الزمنية التي يخدمها.

وظيفة تعيينيّة، بمعنى أنّ تسمية الكتاب المتمثلة في عنوانه تعين معنى خاصًّا وتصف حقيقةً بعينها، كما قرّر الدكتور عباس أرحيلة في كتابه (العنوان: حقيقة وتحقيقه في الكتاب العربي المخطوط، وعباس أرجيلة، دار كنوز المعرفة، الأردن، 2015م (ص:6)]، نقلًا عن كتاب جيرار جينيت: لبنان [1987م].

4/ المصادرُ والتّوثيق:

بيّن الدكتور الطناحي في قائمة المراجع الملحقة بالدليل نوعَ المراجع التي اعتمدها في بنائه الدليل، وقد توزّعت على المجموعات التالية:

أولًا: مجموعة مصادر تاريخية معينة بالطبقات والتراجم.

ثانيًا: مجموعة كبيرة من المعجمات المتنوعة.

ثالثًا: مجموعة أدبيات علم قوائم الكتب عند العرب (الببليوجرافيا العربية).

وقد نهضت هذه المصادر بعددٍ من الوظائف المهمّة، من مثل:

أولًا: الوظيفة المعرفية التي تعين المستعملين الذين يرغبون في الاستزادة من المعلومات الواردة تحت عددٍ من المداخل.

ثانيًا: وظيفة الموثوقية التي تحقّق للمستعملين قدرًا من الاطمئنان إلى المعلومات المذكورة.

وقد تلخّص منهج التوثيق لبعض الاستشهادات المرجعية في:

ذكر عنوان المصدر.

ذكر المؤشر المكاني.

وعلى الرغم من قلّة توثيق المداخل الفرعية المنضوية تحت المداخل العلوية الموضوعيّة، فإنّ علم الراحل الكريم الدكتور الطناحي ودقته وخبرته بالمكتبة التراثية تبعثُ على الاطمئنان التام فيما ذكره.

خاتمةُ التمهيد أو الباب الأوّل:

تضمّن التمهيد ثلاثةَ مباحث، هي:

1. تصوّر التاريخ الإسلامي: مدخل مفاهيمي.

2. حدود مصطلح التاريخ الإسلامي: الموضوعية/ والزمنية.

3. مصادر مصطلحات التاريخ الإسلامي: المعاجم/ المصادر من غير معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي.

وقد كشف هذا التمهيد عددًا من النتائج تمثّلت فيما يلي:

أولًا: اتّساع حدود مفهوم التاريخ الإسلامي بموجب رعاية منجز الإنسان المسلم في الجغرافية المسلمة في زمان بعينه، لتشمل حدود موضوعية متّسعة جدًّا.

ثانيًا: تبني الدراسة لحدود زمنية بعينها تجعل حدّ النهاية للمفهوم من مصطلح التاريخ الإسلامي مقترنًا بحدٍّ ظاهر يتعلق بإعلانه سقوط الخلافة العثمانية بما هي الرابطة والراعية لفكرة سيادة الشريعة الإسلامية في الحكم والوجدان.

ثالثًا: ظهر امتداد شبكة مصادر مصطلحيّة التاريخ الإسلامي بصورة شديدة الاتساع.

أمّا الباب الأوّل، فقد تضمّن فصلين كما يلي:

معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي المستوعبة، وقد توزّع على مبحثين، هُما:

مدرسة معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي المستوعبة الألفبائية الأحادية.

ب – مدرسة معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي المستوعبة الألفبائية الثنائية.

2. معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي غير المستوعبة (أو النوعية)، وقد توزّعت على المباحث التالية:

أ. مدرسة معاجم المصطلحات التاريخية الإسلامية المحقبة.

ب. مدرسة معاجم المصطلحات التاريخية الإسلامية المختصة بالمهن والوظائف.

ج. مدرسة معاجم المصطلحات التاريخية الإسلامية بالمعارك والمواقع.

د. مدرسة معاجم المصطلحات التاريخية الإسلامية بالمؤسسات والفرق.

هـ. مدرسة معاجم المصطلحات التاريخية الإسلامية المختصة بأعلام المؤرخين ومراجعهم.

وقد أنتج هذا الباب بفصلين مجموعةَ النتائج التالية:

أولًا: تنوّع مدراس معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي تنوعًا طال المجالات التالية:

تنوّع منهجي: موضوعي/ ألفبائي.

تنوّع في المدى الاستيعابي لقطاعات مصطلحيّة التاريخ الإسلامي:

استيعابية/ غير استيعابية.

تنوّع في لغات المعاجم:أحادية/ ثنائية.

تنوّع مفاهيمي: معاجم مصطلحات المفاهيم/ تسميات المعارك والمواقع/ تسميات المؤسسات والتنظيمات والفرق/ تسميات الوظائف والمهن/ تسميات الأعلام/ تسميات المراجع.

تنوّع وتفاوت في مدى تطبيق أصول صناعة المعجم الحديث.

تنوّع في طبائع صانعي معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي في نوعين:

نوع غالب منتشر متمثّل في المعاجم الفردية (مؤلفها فرد).

نوع قليل غير منتشر متمثل في المعاجم الجماعية (مؤلفيها مؤسسة).

إنّ الوعي بمصطلحية التاريخ خطوة أساسية لفهم هذه الحضارة، وفهم منجز عقول أبنائها، وفهم طبيعة حركتها، وعلاقاتها.

وهذا الوعي يلزمه رعاية معجمات مصطلحات هذا التاريخ الإسلامي، وفحصها وتحليلها، ودراستها من منظور البحث المعجمي المشتبك مع عمودين مركزيين من أعمدته، هُما:

أولًا: التصنيف المعجمي الذي كشف عن امتداد المنهجيات التراثية في التنصيف في المعاجم المعاصرة، مع غلبة المنهج الألفبائي الجذعي لداوعٍ تيسيرية.

ثانيًا: النقد المعجمي الذي كشف عن حاجة المعجمية المختصة المعاصرة بمصطلحات التاريخ الإسلامي - إلى التدقيق، والإضافة والضبط وفق أصول صناعة المعجم الحديث.

لقد اجتهد هذا الباب- الذي طال بسبب امتداد المنجز في ميدان معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي - في تحليل المعجمات مصنفة على مدارس

ومناهج منضبطة وفق منهج مطرد، ورصد خصائص كلّ مدرسة معجمية بما رصده من خصائص كلّ معجمٍ انضوى تحت كلّ مدرسة.

وأقام الدليل الظاهر على كلّ سمةٍ استخرجها، وقدم الدليل على كلّ نقدة انتقدها في أي نقطة من نقاط التحليل المطردة التي توزّعت على عناصر التالية:

خطاب الانتماء المعرفي.

خطاب البنية الكبرى (المقدمة/ المتن/ الملاحق).

خطاب البنية الصغرى (التعليق على الشكل/ التعليق على المعنى).

خطاب المصادر والتوثيق ووظائفهما.

إنّ هذا الباب كشف عن حركة إيجابية في الغالب نهض بها أهل علم التاريخ الإسلامي في العصر الحديث، وبرهنوا عليها بما أنجزوه من معاجم مصطلحاته المتنوعة.

وكشف هذا الباب كذلك عن الحاجة إلى مواصلة الإنجاز في هذا الميدان المهمّ لغايات معرفية ومفهومية وحضارية على السواء، وهو ما يؤكّد غير واحدٍ من الدراسين المعاصرين المنتمين لمجال التاريخ الإسلامي، كما مرّ من كلام عماد الدين خليل، وعبد العظيم الديب وعبد الحليم عويس، أو من غيرهم من مثل الدكتور عاصم الدسوقي الذي يقول: [البحث في التاريخ، قضايا المنهج والإشكالات، للدكتور عاصم الدسوقي، مؤسسة ابن خلدون، القاهرة، ط (4) سنة 2002م، (ص/ 210)]: «لا مفرّ إذًا من وجود قاموس تاريخي يقوم به المتخصصون... يسجل الظروف البيئية للمصطلح والدلالة والاستخدام،... من تجربتنا».



إنّ أصحاب الروح الوطنية المخلصة، ثمّ أصحاب الروح المنتمية لهوية هذه الأمّة يلتقون جميعًا في أنّ الخطوة التأسيسية لفهم الذات واستعادتها يبدأ من الوعي بتاريخ الأمة، وأنّ الوعي الصحيح بهذا التاريخ لن يتأسس بصورة منضبطة من دون دراسة جادّة لمصطلحيته، وهو ما لن يكون من دون فحص معجمات هذه المصطلحية المتّسعة الحدود.

البابُ الثّاني

مصطلحاتُ التاريخ الإسلامي في العربية: الأنماط/ والتأصيل/ والوظائف

ويتضمّن ثلاثةَ فصول:

أنماط المصطلح في معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي

دراسة مصطلحيّة وصفية تحليلية.

مصطلحات التاريخ الإسلامي دراسة (إيتمولوجية) في التأثيل اللغوي.

وظائف معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي في العربية ومقاصدها

دراسة استقرائية تحليلية.

البابُ الثّاني

مصطلحاتُ التاريخ الإسلامي في العربية: أنماط والتأصيل والوظائف: دراسة لغوية وصفية.

مدخل:

يأتي هذا الباب تتمّة واستكمالًا لمعالجة مصطلحيّة التاريخ الإسلامي التي نهضت بجمعها وترتيبها والتعليق عليها مجموعةٌ من المعجمات المختصة المتنوّعة المناهج، التي سبق فحصها في الباب السابق من منظور التصنيف والنقد المعجميين.

ويستهدف هذا الباب فحصَ مصطلحيّة هذا الميدان من ثلاثة جوانب أساسية، هي:

أولًا: جانب علم المصطلحية، درسًا لأنماط هذه المصطلحات التي جمعتها معجمات مصطلحات التاريخ الإسلامي على امتداد التصنيف عند العرب قدامى وحدثين. وسيكون منطلقُ المعالجة المصطلحية ما أوردته: ماريا كابري في كتابها: [المصطلحية النظرية والمنهجية التطبيقية، لماريا تيريزا كابري، ترجمة محمد أمطوش، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2012م (ص:15 - 157)].

ثانيًا: جانب التأثيل/ التأصيل اللغوي أو جانب الإيتمولوجي كشفًا عن حدود الاقتراض المصطلحي، وأشكاله، وجغرافيته، ومداه ووظائفه، ودلالاته الحضارية والثقافية التي تعكس روح الثقافة العربية في تعاملها مع منجز الثقافات والحضارات الأخرى.

ثالثًا: جانب الوظائف والمقاصد، وهو جانبٌ أصيل في رعاية أنظمة التأليف العربي له قديمًا، تجدّدت علامات رعايته بعد النهضة المقاصدية المعاصرة التي توجّهت نحو فحص مقاصد العلوم، وتجريدها، والتطبيق عليها.

وفيما يلي فحصٌ وتحليل لهذه الجوانب يستثمر ما استقرّ في ثلاثة ميادين بعينها، هي:

أولًا: ميدان علم المصطلحية، فيما يخصّ دراسة أنماط المصطلحات أو أصنافها (الفصل الأوّل).

ثانيًا: ميدان التأثيل الإيتمولوجي فيما يخصّ دراسة مصطلحيّة التاريخ الإسلامي من منظور مصادرها اللسانية.

ثالثًا: ميدان علم المقاصد في الفرع الجديد نسبيًّا، المعروف باسم مقاصد العلوم، فيما يخصّ دراسة مقاصد العناية بمصطلحية التاريخ الإسلامي ووظائفها في الثقافة العربية.

1/2
الفصلُ الأوّل
أنماطُ المصطلح في معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي: دراسةٌ مصطلحيّة وصفية تحليلية

مدخل:

يعالج هذا الفصل أصنافَ المصطلحات التي جمعتها معجمات مصطلحات التاريخ الإسلامي في العربية، من منظور علم المصطلحية.

وتنطلق هذه المعالجة معتمدة على أطروحة ماريا تيريزا كابري

Maria Teresa Cabre كما جاءت في كتابها: [المصطلحية النظرية والمنهجية التطبيقية، لماريا تيريزا كابري، ترجمة محمد أمطوش، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2012م (ص:15 - 157)] في سياق تحليلها لأصناف المصطلحات وفقًا لاعتبارات أربعة أساسية، هي:

معيار الشكل.

معيار الوظيفة.

معيار المعنى.

معيار المصدر اللساني.

تقول كابري (ص/ 150): «يمكننا أن نصنف المصطلحات على اعتبار مختلف الخصائص التي تتكتّل في أربعة جوانب: الشكل والوظيفة والمعنى والمصدر».

ومن الجدير بالذكر أنّ هذه الاعتبارات الأربعة ستظهر في أنساق متفاوتة من حيث المدى الذي ستشغله درجات العناية بكلّ منها، لاعتبارات كثيرة في هذا الفصل؛ بحيث سيظهر نوعُ كثافة للاعتبار الأول (الشكل) مقارنة بغيره من الاعتبارات الأخري.

كما أنّ المعيار الرابع الخاص بالمصدر اللساني لمصطلحات التاريخ الإسلامي، سيعالج هنا في اختصار ظاهر؛ نظرًا لتخصيص الفصل الثاني لمعالجته من منظور تأثيلي بصورة تفصيلية.

(1.1/2)
أنماطُ المصطلح التاريخي
في معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي من منظور (الشكل)

ثمّة اختلاف ظاهري بين أصحاب الأدبيات المعاصرة في علم المصطلحية حول صوغ المصطلحات أو أشكالها. فعلى حين يراها هريبرت بيشت وجنيفر دايكاو في كتابهما [مقدمة في المصطلحية، ترجمة الدكتور محمد محمد حلمي هليل، جامعة الكويت، سنة 2000م (ص/ 153)]: منحصرة في ستّة أشكال هي الوسائل المثالية لصياغة المصطلح، وهي:

الصبغ المصطلحي (الانتماء لميدان بعينه يكسبها قيمة دلالية).

المركبات.

المشتقات.

التبديل الفئوي للكلمة (أي تحويلها من فئة أو نوع إلى فئة أو نوع مغاير).

الاستعارة والاقتراض اللغوي.

المختصرات= فإن ماريا كابري مثلًا تراها في الأصناف التالية:

بسيطة.

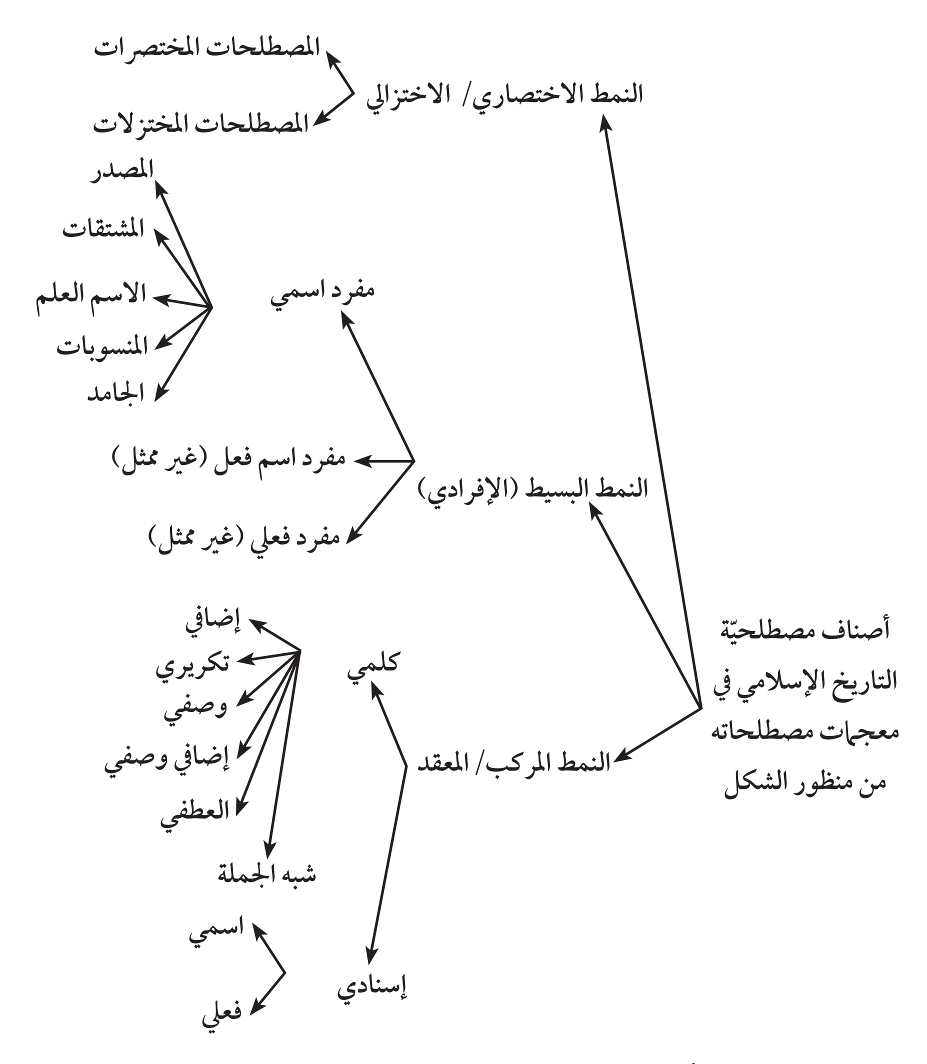
معقدة.

بسيطة المظهر، معقدة المصدر (الشعارات الرمزية/ والمختزلات/ والمنحوتات/ والمختصرات).

وثمّة تركيز على أنّ أصناف المصطلحات فرع يلزم معه رعاية طبيعة اللغة محلّ الداسة، وقد أسهم نفرٌ من دارسي المصطلحية في الثقافة العربية المعاصرة في بيان أنواع المصطلحات في سياق العناية بوضعها وتوليدها من أمثال: الدكتور على القاسمي في كتابه [علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت،ط (1) سنة 2008م (ص353 وما بعدها)] والدكتور محمود فهمي حجازي في كتابه [الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب، القاهرة، بلا تاريخ، (ص/ 35 وما بعدها] والدكتور خالد فهمي في كتابه [معاجم المصطلحات الحديثية العربية المعاصرة، دار المقاصد، القاهرة، 2016م (ص/ 209 وما بعدها)].

وفي هذا الفصل، سنتوجّه إلى رصد أشكال المصطلحات التي نهضت بعبء حمْل التصورات والمفاهيم في ميدان التاريخ الإسلامي.

ولا شكّ في أنّ اتساع الحدود الموضوعية لمفهوم مصطلح التاريخ الإسلامي من جانب والنابعة من طبيعة تصوّر الدراسة له القائمة على رعاية المعادلة التالية: (حركة الإنسان+ وفق التصوّر المسلم+على الأرض+ في زمان بعينه+ لإنجاز مقاصدي مخصوص)= أثرت تأثيرًا ظاهرًا في تنوع أصناف المصطلحات من منظور الشكل، وهو ما يمكن تمثيله في المخطّط العام التالي:



وفيما يلي رصدُ صور لهذه الأنماط من خلال معجمات مصطلحات التاريخ الإسلامي، يستهدف الكشف عن الطاقات الكامنة في النظام اللساني العربي في الاستجابة للتمدّد المفاهيمي في هذا الميدان المعرفي:

(1.1.1/2)

النمطُ الاختصاري/ الاختزالي
في مصطلحيّةِ التاريخ الإسلامي

يعرف الاختصار والاختزال بأنهما حذفُ جزءٍ من كلمة واحدة أو مجموعة كلمات» صحيح أنّه مرتبط في الدراسة الصوتية بقانون توفير المجهود، كما يقرّر [معجم المصطلحات اللغوية، للدكتور رمزي البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، 1990م (ص/ 23)]، ولكنه هنا حذف لجزء من كلمة/ أو مجموعة كلمات لغرض الاستعمال الاصطلاحي.

وهذه الدراسةُ تسوّي بين الاختزال والاختصار في استعمالها.

وقد ضمّت معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي عددًا من المصطلحات نشأت من هذا الطريق، واستقرّت في صورة مختزلات/ مختصرات حرفية، لكنها بما تحمله من حمولات دلالية تعدّ مصطلحات كاملة الكفاءات، ومن أمثلة ذلك:

ما جاء مختصرًا في صورة حرفٍ واحد:

أورد الدكتور زين العابدين نجم في معجمه: معجم ألفاظ المصطلحات التاريخية الصورةَ التالية في مفتتح فصولها، بما هي مختصرات/ مصطلحات:

ص101/ ب= رمز لشهر رجب من السنة الهجرية.

ص171/ ج= رمز لشهر جمادى الآخرة من السنة الهجرية.

ص275/ ذ= رمز ذي الحجة من السنة الهجرية.

ص279/ ر= رمز لشهر ربيع الآخر من السنة الهجرية.

ص335/ ش= رمز لشهر شعبان من السنة الهجرية.

ص349/ ص= رمز لشهر صفر من السنة الهجرية.

ص361/ ط= رمز للقيراط، وهو وحدة قياس للأرض الزارعية.

ص521/ ن= رمز لشهر رمضان من السنة الهجرية.

ما جاء مختصرًا في صورة حرفين:

ص171/ جا= رمز لشهر جمادى الأولى من السنة الهجرية.

ص:275/ ذا= رمز لشهر ذي القعدة من السنة الهجرية.

ص:279/ را= رمز لشهر ربيع الأول من السنة الهجرية.

إنّ هاتين الصورتين في هذا النمط الاختزالي تعكسان الإمكان النظري لقيام المختصرات بوظيفةٍ دلالية مختصة في ميدان المصطلح التاريخي الإسلامي، إنْ لأغراضٍ تيسيرية، وإنْ لأغراض توفيرية مانعة من التكرار.

وتبقى صورُ هذا النمط قليلة في مصطلحيّة التاريخ الإسلامي ومعجماتها، وربّما بسبب إيثار روح الوضوح في الثقافة المنتجة لهذه المصطلحية.

ويقوم السياق اللغوي تعيينًا بدور تفسير هذه المختصرات من طريق القرائن المحيطة بها في النصوص التي ترد فيها.

(2.1.1/2)

النمطُ البسيط (الإرادي)

في مصطلحيّةِ التاريخ الإسلامي.

تقصد هذه الدراسةُ بالنمط البسيط/ الإفرادي ما جاء من مصطلحات التاريخ الإسلامي في صورة كلمةٍ واحدة، أيًّا ما كان شكلها.

وقد جاءت صورُ هذا النمط الأعلى كثافة بشهادة التفريعات الكثيرة المنضوية تحته. وفيما يلي محاولةٌ لرصد صور هذه التفريعات مستعينة بنتائج علم التصريف وتقسيماته في العربية.

(صورُ النمط البسيط/ الإفرادي الاسمي)

تنطلق هذه الدراسةُ من المعيار الخطي/ الصّرفي معًا أساسًا لتعيين حدود النّمط البسيط في حقل مصطلحيّة التاريخ الإسلامي، بمعنى أن النمط البسيط يتعين بنهاية الحدود الخطية المكتوبة للمصطلح مدعومة بالتنصيف التصريفي في حدود الكلمة الواحدة.

وبناءً على ذلك، فإنّ صور هذا النمط البسيط تبدو كثيرة جدًّا، وهو ما سوف يظهر في رصدها والتمثيل عليها فيما يلي:

1/ صورةُ المصطلح: المصدر:

ولدت مصطلحيّة التاريخ الإسلامي عددًا ضخمًا من مصطلحاتها من طريق استثمار المصدر بأنواعه المختلفة في العربية، ثمّ تعيين دلالة كلّ مصدر استعملته بحصره في الحقل المعرفي المختص، ليكتسب وضعيته الاصطلاحية.

وقد استثمرتْ هذه المصطلحية الإمكانات المتنوعة للمصدر في العربية، وتوزّع استثمارها على ما يلي:

نمط المصطلح (المصدر السماعي).

ومن أمثلة ما يلي:

ص83/ معجم التاريخ الإسماعيلي: أدب= أورد تحته موجزًا لتاريخ الأدب الإسماعيلي.

ص174/ معجم التاريخ الإسماعيلي: الشتات= أورد تحته موجز التاريخ لهجرات الإسماعيلية.

ص186/ معجم التاريخ الإسماعيلي: الصوم= شرح فيه هذه العبادة وبين توزّعها على مستويين هما: المستوى الحرفي؛ أي: الامتناع عن الطعام والشراب والجماع في النهار، والمستوى الباطني أي التطهير.

ص/ 81 معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، لدهمان: الرحلة= اصطلاح دالّ على طلب العلم.

ص82/ معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، لدهمان: الرسم= نوع من الضرائب.

ص93/ معجم التاريخ الإسماعيلي: الإمامة: العقيدة الدينية المركزية للإسماعيليّين، وهي مكمّلة للنبوة في مسألة تحقيق ضمان الهدف الإلهي على الأرض. ولذلك لا يمكن أن+ تخلو الأرض من «إمام للزمان» معصوم، مهدي= يعلم ويرشد المسلمين في جميع شئونهم.

وتحليلُ هذه المصطلحات كاشف عن انتقالها من بنية «المصادر السماعية» لأفعال ثلاثية هي: أدب، يأدب/ شت، بشت/ وصام، يصوم/ ورحل، يرحل/ ورسم، يرسم، وأم، يؤم، واكتسابها وضعية المصطلح جاء من:

أولًا: تهجيرها إلى بنية حقل التاريخ الإسلامي، واختصاصها به.

ثانيًا: إكسابها نوعًا من التحوّل الدلالي، أيًّا ما كانت درجته في داخل هذا الحقل المختص.

ثالثًا: تحريكها من دائرة الدّلالة على حدث مجرد إلى دائرة التسميات أو المصطلحات بتعينها في معان مختصّة.

نمط المصطلح (المصدر القياسي).

وقد توزّعت صور هذه النمط على ثلاثة أصناف فرعية هي:

(ب/ 1) نمط المصطلح (القياسي الطبيعي).

(ب/ 2) نمط المصطلح (القياسي الميمي).

(ب/ 3) نمط المصطلح (القياسي الصناعي).

ومن أمثلة المصطلحات من هذا النمط ما يلي:

(ب/1)

ص110/ تأويل: هو استنتاج المعنى الباطني من التعبير الحرفي لنص ما أو طقس أو فريضة دينية، وهو تعبير تقني (مصطلح) لدى الشيعة، ولاسيما الإسماعليين يدلّ على طريقة استنتاج الباطن من الظاهر، وهو مستعملٌ على نطاق واسع عندهم حتى صار سمةً عامّة لأدبهم وفكرهم.

ص45/ دهمان: التصوير= وهو التدريس.

ص45/ دهمان: التطغير: الختم بالطغراء.

ص44/ دهمان: التسمير: نوع من العقوبات يكون بصلب المعاقب ودقه بالمسامير في الخشب حتى الموت.

ص48/ دهمان: التوسيط: شكلٌ من أشكال الإعدام، يكون بربط المحكوم عليه وشدّه إلى خشبة ثمّ ضربه بالسيف في وسطه حتى ينفصل جزأين!

ص134/ دهمان/ المتاركة: الهدنة والاتفاق على ترك القتال.

ص140/ دهمان: المطارحة: تبادل الأدباء كتابة الشعر والرد عليه بالشعر.

ويتّضح من هذه الأمثلة استعمال مصطلحات من نمط المصدر القياسي الطبيعي، لأفعالٍ رباعية مختلفة؛ فالتأويل من الرباعي أول يؤول مشدّد العين (الواو) وكذلك: التصوير، من صور، يصوّر، وإن كان الظاهر أنه من معنى الفعل (تصدر، يتصدر) الخماسي، والتسمير: من الفعل سمر، يسمر، والتوسيط من وسط يوسط، جميعها بتشديد عين الفعل.

أمّا المصادر التي من نوع: المتاركة، والمطارحة فهي من الفعل الرباعي المزيد بألفٍ بعد فاء؛ فالمتاركة من تارك، يتارك، والمطارحة من طارح يطارح، بفتح الراء المُهملة في الماضي وكسرها في المضارع، ويلمح فيها معنى المفاعلة والاشتراك المستمرّ في المصدر أيضًا.

وقد تحوّلت أمثال هذه الصيغ المصدرية القياسية الطبيعية إلى مصطلحات بموجب الإجراءات التوليدية الثلاثة التالية:

أولًا: اختصاصها بمجال بعينه هو مجال التاريخ الإسلامي بصورة عامة، ثمّ اختصاصها أفراد بمجالات فرعيّة منضوية في داخل هذا الحقل المعرفي، لمصطلحية التاريخ الإسماعيلي أو مصطلحيّة التاريخ المملوكي وهكذا.

ثانيًا: تحولها دلاليًّا بصورةٍ عمدية بدرجة من درجات التحول الدلالي من طرق مختلفة ومظاهر متنوعة.

ثالثًا: فكّ ارتباطها بقوائم المصادر الطبيعية القياسية، وتحريكها نحو قوائم التسميات أو المصطلحات المختصة بالتاريخ الإسلامي أو بعض حقبه الخاصّة.

(ب/2)

المصدرُ الميمي نوعٌ من المصادر القياسية إن من الثلاثي وإن من غيره، فهو من الثّلاثي على وزان: مفعل بفتح الميم وسكون الفاء وفتح العين المهملة، في الصحيح والمعتلّ الآخر، وقول في الأجوف معتل بالياء، وعلى وزن مفعل بكسر العين في المثال ومن غيره على وزن اسم المفعول بضمّ ميمه وفتح ما قبل آخره، ويقوم السياق اللغوي بتفسيره مصدرًا، وتفريقه عن غيره من المصادر المشتركة معه في الوزن [انظر: المستقصي في التصريف، للدكتور عبد اللطيف الخطيب، مكتبة دار العروبة، الكويت، سنة 2002م (1/ 424 - 427)] و[انظر: معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، للدكتور محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط (2) سنة 2001م (ص/ 153)].

وقد جاءت بعضُ مصطلحات التاريخ الإسلامي من هذا النمط، ومن أمثلتها:

ص141/ دهمان: المطلب: المسألة النفسية من العلم.

ص485/ معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية، للدكتور زين العابدين نجم:

المرمة: الإصلاح والترميم.

ص486/ المزاد: الزيادة في قيمة الشيء وثمنه من الإكثار.

ويتّضح من هذه الأمثلة استعمال المصدر القياسي الميمي في حقل مصطلحيّة التاريخ الإسلامي بدليل بقاء جزءٍ من دلالة هذه الأمثلة بعد تحوّلها إلى تسميات أو مصطلحات.

والمطلبُ مِن طلب يطلب، والمرمة مِن رمّ يرم بتشديد الميم، والمزاد من زاد يزيد، وهي جميعًا حاكمة على مجيء المصدر الميمي على وزن مفعل بفتح الميم وفتح العين المهملة؛ لأنّ هذه الأفعال صحيحة العين أو معتلة العين بالياء، وهو قول وارد مرويّ عن العرب.

وقد انتقلت هذه المصادر إلى حقل مصطلحيّة التاريخ الإسلامي بالتعيين والاختصاص من جانب، والتدخل العمدي في الدّلالة بالتغيير من جانبٍ آخر، فتحولت من مصادر إلى تسميات أو مصطلحات في شكل المصادر.

(ب/3)

أمّا المصدر الصناعي فهو لفظٌ يدلّ على معنى مجرد لم يكن يدل عليه من قبل صوغه مصدرًا صناعيًّا، «وهذا المعنى المجرد الجديد هو مجموع الصفات الخاصة بذلك اللفظ» على حدّ تعبير الدكتور محمد إبراهيم عبادة في [معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، ص153)].

وقد اتّسع استثمار هذا النمط اتساعًا شديدًا في حقل مصطلحيّة التاريخ الإسلامي نظرًا لأمورٍ عدّة، هي:

أولًا: سهولة صوغه ومرونتها التي تعين على سرعة الاستجابة لحمل الدلالات الجديدة، يقول الدكتور محمود فهمي حجازي (في الأسس اللغوية لعلم المصطلح ص 59): «وقد أثبتت الصيغة من حيث التركيب مرونةً كبيرة».

ثانيًا: الاتّساع المفهومي القادر على حمله، وفي هذا السياق يقرّر الدكتور محمود فهمي حجازي في [الأسس اللغوية لعلم المصطلح (ص58)]: فقد رصد ستّة مجالاتٍ مفهوميّة نهض المصدر الصناعي بالتعبير عنها، وهي:

أ. المذاهب والنظم والاتجاهات.

ب. المعنويات والمفاهيم النظرية.

ج. الظواهر الطبيعية.

د. أسماء الأمراض.

هـ. أسماء العلوم.

و. التعبير عن المجموعات.

وتأمّل هذه المجوعات الستّ كاشفٌ عن انضوائها تحت الحدود الموضوعية المتّسقة لمفهوم مصطلح التاريخ الإسلامي [وانظر: المصدر الصناعي في العربية دراسة صرفية دلالية، للدكتور محمد عبد الوهاب شحاتة، دار غريب، القاهرة، بلا تاريخ، (ص/ 59)].

ومن أمثلة صور هذا النمط في مصطلحيّة التاريخ الإسلامي ما يلي:

ص94/ معجم التاريخ الإسلامي: الإمامية: الطائفة الاثنا عشرية.

ص98/ معجم التاريخ الإسلامي: الباطنية: تسمية دالّ على مَن يعتمدون التفسير الباطني.

ص104/ دهمان: الضبطية: عسكر حفظ النظام والانضباط في أثناء سيد الجيش منعًا من فرار الجنود في العصر المملوكي.

ص502/ معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية لزين العابدين نجم: المعية: البطانة حاشية السلطان.

ص 132/ معجم مصطلحات التاريخ والحضارة الإسلامية، لأنور الزناتي، الحيدرية: طائفة صوفية.

ص34/ الإقطاعية: تنظيم سياسي واجتماعي يعتمد على تجزئة السيادة وتوزعها في يد السادة.

ص54/ الباطلية: فرقة حرمت العطاء في عصر المعز الفاطمي.

ص108/ الجرائحية: طائفة الجراحين.

ص13/ الإبدارية: جماعات السقاية.

الأبرشية: منطقة نفوذ الأساقفة.

ص25/ الإسماعيلية: طائفة شيعية تنتسب إلى إسماعيل بن جعفر الصادق.

يتّضح من هذه الأمثلة هذه المرونة العجيبة لهذا النمط، فقد اتسع لإمكانات عديدة جدًّا بحيث استجابت له صور الصيغ التالية جميعًا:

أ. مصدر+ ية (إقطاعية/ طبقية).

ب. اسم فاعل+ ية (باطلية)، ومعه كذلك الصفة المشبهة باسم الفاعل.

ج. اسم جمع+ ية (جرائحية).

د. اسم معرب/ دخيل+ دية (الإبدارية/ الأبرشية).

هـ. اسم علم+ ية (الإسماعيلية).

و. ظرف+ ية (معية).

وقد جاءت صور هذا النمط جميعًا بطريق واحد، هو:

(الاسم أو اللفظ + ياء مشددة+ تاء المصدر المربوطة)

وقد جاء صور استثمار الأنواع الأخرى من المصادر القياسية من مثل:

مصدر المرة، ومصدر الهيئة قليلة جدًّا في مصطلحيّة التاريخ الإسلامي.

من مثل مصطلح:

ص162/ معجم مصطلحات التاريخ والحضارة الإسلامية، لأنور زناتي.

الدهشة: وكالة يبالغ في تحسنها حتى تصير مدهشة، وهي على وزن مصدر (رسم المرة):

ص197/ الزرقة: رمية الرمح، وواضح فيها قصد المرة، ومن المصطلحات التي جاءت على وزن مصدر الهيئة: الجلسة/ وهو اصطلاح فلكي إسلامي دالّ على الوقت الذي يتهيئون فيه للرصد.

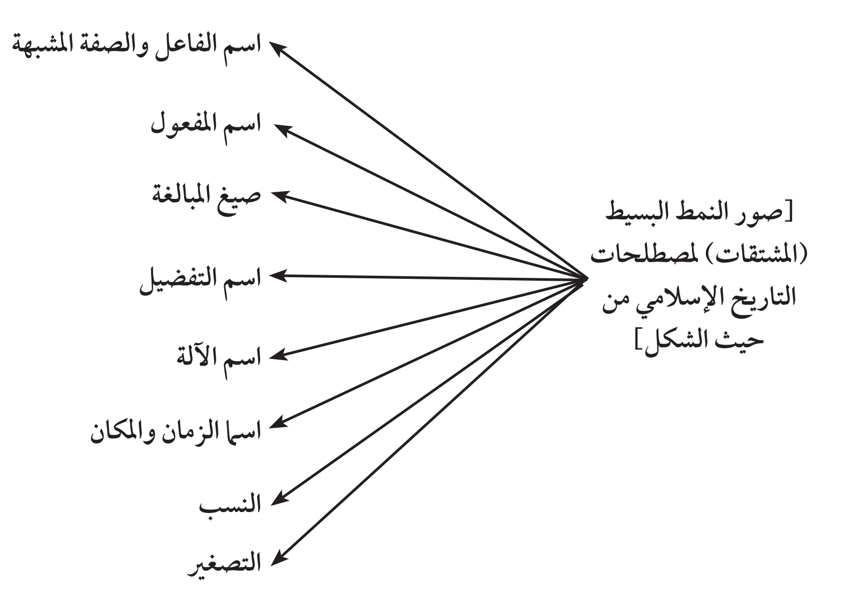
ج/ نمطُ المصطلحات/ المشتقات:

يُعرف المشتقّ بأنه الاسم المأخوذ من غيره للدلالة على معنى طارئ جديد لولاه ما أخذ أو ظهر، كما جاء في [معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، للدكتور محمد إبراهيم عبادة (ص149)].

وهذا النمطُ بصوره المختلفة استثمر استثمارًا كبيرًا من مصطلحيّة التاريخ الإسلامي، حيث نقلت كثير من الألفاظ الواردة على صيغه إلي هذا الحقل المعرفي، وتحوّل بها إلى تسميات/ مصطلحات تاريخية.

وهذه المقالة أو الفقرة تتوسع في إدراج المنسوبات وصيغ التصغير ضمن تصوّرها للمشتقات، بما هي صور منقولة إلى حقل التسميات أو المصطلحات في ميدان التاريخ الإسلامي.

ومن ثمّ فإنّ مخطط الصور المندرجة تحت هذا النمط الفرعي المنضوي تحت النمط البسيط ما يلي:



ومما جاء من أمثلة صور هذا النمط ما يلي (وسنمثل على الصور جميعًا من معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، لمصطفى عبد الكريم الخطيب، لتيسير التوثيق):

(ج/ 1) ما جاء على صورة اسم الفاعل والصفة المشبهة به:

ص67/ باقر: المتوسّع في العلم ثمّ صار علماً وتسمية.

ص171/ الداخل: لقب صقر قريش الذي دخل الأندلس وأسس الدولة الأموية فيها.

ص118/ الجاري: الأجر المرتب لعمال الدولة في العصر العباسي.

ص217/ الزاهد: مصطلح صوفي دالّ على المنقطع للعبادة المتصرف عن الدنيا.

ص265/ الشاد: موظف في العصر المملوكي كان يقوم بضبط بعض الأعمال ومراقبتها.

ص356/ الكاتب: موظف إداري في ديوان الإنشاء، يتولى الكتابة وضبط الدفاتر والحسابات.

ص361/ الكافل: نائب السلطنة.

ص386/ المتطابين: أهل الفكاهة.

ص287/ المجبرين: طائفة أطباء العيون أو الكحالين.

ص69/ البتول: المنقطعة من النساء للعبادة.

ص223/ الزعيم: رئيس القوم ورئيس الطائفة.

إنّ هذه التسميات جميعا نقلت مصطلحات من أوزان اسم الفاعل والصفة المشبهة باسم الفاعل، وهي كما نرى جميعًا، صيغ مشتقة من الفعل الثلاثي وغير الثلاثي، للدلالة على من فعل الفعل، أو اتصف به على جهة اللزوم وعدم الانفكاك، ثمّ تحوّلت هذه المشتقات إلى مصطلحات في مصطلحيّة التاريخ الإسلامي بموجب نقلها إلى أحياز التسميات الدالة على مفاهيم ووظائف وطوائف بعينها ممّا يندرج ضمن الحدود الموضوعية المتّسعة لمفهوم مصطلح التاريخ الإسلامي.

وقد اشتقّ كلّ من: الباقر/ والداخل/ والجاري/ والشاد/ والكاتب/ والكافل/ والزاهد من الأفعال الثلاثية: (بقر يبقر/ ودخل يدخل/ وجرى يجري/ وكتب يكتب/ وكفل يكفل/ وزهد بزهد/ وشد يشد).

وكذلك: البتول/ الزعيم من الفعلين بتل يبتل الثلاثي/ وزعم يتزعم الخماسي.

وكذلك المتطابين والمجبرين من الفعلين: تطايب الخماسي/ وجبر يجبر الرباعي.

وكلها أسماء مشتقة قياسية من على أوزان اسم الفاعل والصفة المشبهة باسم الفاعل.

(ج/ 2) ما جاء من المصطلح التاريخي الإسلامي على نمطٍ صور اسم المفعول:

يعرف الدكتور عبد اللطيف الخطيب اسم المفعول في المستقصي في علم التّصريف1/ 478] فيقول: «هو صفةٌ تشتقّ من الفعل المبني للمفعول، وتكون دالة على وصف وقع في الموصوف بها دلالة حادثة متجدّدة»، وبقريب من ذلك في [معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، للدكتور محمد إبراهيم عبادة (ص138)].

وقد وردت مجموعةٌ كبيرة من مصطلحات التاريخ الإسلامي وفق هذه النمط من الناحية الشكلية. وتوزّعت على صورتين أساسيتين، هُما:

(ج/ 1.2) صورة اسم المفعول من الثلاثي على صيغة: مفعول.

(ج/ 2.2) صورة اسم المفعول من غير الثلاثي على صيغة الاسم مضموم الميم مفتوح ما قبل الآخر.

وفيما يلي أمثلةٌ لعددٍ من مصطلحات التاريخ الإسلامي وردت وفق هاتين الصورتين شكلًا:

(ج/ 2 – 1) من معجم المصطلحات والألقاب التاريخية لمصطفى عبد الكريم الخطيب.

ص387/ مجذوب: هو مَن جذبه الحقّ إلى حضرته، وهو مصطلح من المصطلحات الصوفية المستعملة في التاريخ الإسلامي.

ص389/ محلولون: هم صنف من الناس جردوا من أموالهم وإقطاعاتهم وأعمالهم في العصر المملوكي.

ص406/ المكسود: هو نوعٌ من اللحوم المطبوخة المطبقة بالملح.

فهذه الأمثلة جميعًا على اختلاف حقولها المعرفية المنضوية تحت الحقل المركزي المختص بمفاهيم التاريخ الإسلامي المتسع الحدود الموضوعية استثمرت صيغة اسم المفعول على الوزن المشتق من الثلاثي، وهو وزن: «مفعول»، ثمّ انتقل ليكون تسمية/ أو مصطلحًا تبعًا لمستوى استعماله في حقل مصطلحيّة التاريخ الإسلامي.

وتحليلُ هذه الأمثلة وغيرها ممّا هو مطابق لها كاشف عن بقايا دلالة اسم المفعول فيها على الرغم من انتقالها للميدان الاصطلاحي المختص.

(ج/ 2.2) وممّا جاء من مصطلحات التاريخ الإسلامي على صيغة اسم المفعول المشتق من غير الثلاثي الأمثلة التالية:

ص399/ المطرف: ثوبٌ من الجز الأسود، يلبسه أصحاب الهيئات الاجتماعية في الجاهلية.

ص403 المقدّم: رتبة وظيفية عسكرية من العصر الأيوبي، ثمّ استمرت بعد ذلك، وهي معدودة ضمن الوظائف العليا في النظام الإداري والعسكري في هذا التاريخ.

ص400/ مطلقات: كتب مملوكية كانت تصدر عن الخلفاء والسلاطين لسائر النواب والولاة في المناطق المختلفة من أرض الخلافة أو المملكة.

ففي هذه الأمثلة يتّضح استثمار أسماء المفعولين المشتقة من غير الثلاثي، حيث اشتق: المقدّم: من الرباعي مشدد العين: قدم، يقدم، والمطرف، من

الرباعي مشدّد العين: طرف يطرف، واشتق: المطلقات من الرباعي: أطلق طلق، بزيادة ميم مضمومة ثمّ فتح ما قبل آخر الأسماء، ثمّ انتقلت إلى حقل مصطلحيّة التاريخ الإسلامي، وبقي ملموحًا فيها بعد النقل المعني المستقرّ في دلالة اسم المفعول قبل الانتقال.

ج/ 3 ما جاء من مصطلحات التاريخ الإسلامي على نمط صيغ مبالغة اسم الفاعل:

تعرف العربية نوعًا من المشتقّات هو: صيغ المبالغة لاسم الفاعل، وهي للدلالة على المبالغة وكثرة وقوع الحدث؛ كما يقرّر الخطيب في: [المستقصي في علم التصريف1/ 466].

وقد قلّت نسبُ استعمال هذه الصيغ في مصطلحيّة التاريخ الإسلامي قلّة واضحة، مع المحافظة على الدّلالة المركزية المستقرة في أبنية أوزانها القياسية أو السماعية.

وغالب ما استثمرته مصطلحيّة التاريخ الإسلامي من هذه الأوزان جاء استعماله أقرب- عند التحليل- من أوزان النسب السماعية، أو واقعًا في نطاق دلالة المنسوبات السماعية، فأوردتها الدراسة في صور هذا النمط الشكلي فيما بعد.

وممّا جاء من صور هذا النمط الفرعي واحتفظ بجرثومة المعنى المستكن في وزن صيغة المبالغة ما يلي:

ص 193/ الذعار: هو ذلك الذي يكثر أو يبالغ في تخويف الناس، وتهديد أمنهم، وبجمع على الذعار بضمّ الذال المعجم.

(ج/ 4) ما جاء من مصطلحاتِ التاريخ الإسلامي على نمط اسم التفضيل:

يعرف الدكتور محمد إبراهيم عبادة اسمَ التفضيل في: [معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقوافي، ص 136] فيقول: «اسم التفضيل: يراد به اسم مشتقّ على وزن: «أفعل» يدلّ على زيادة موصوفة على غيره في هذه الصفة وتفضيله عليه»، ويقول الدكتور عبد اللطيف الخطيب في [المستقصي في علم التصريف،1/ 515]: «هو كلّ اسم صفة يُصاغ على وزن: أفعل للدّلالة على أن اثنين أو أكثر اشتركَا في صفةٍ ما، ولكن واحدًا منهما تزيد فيه هذه الصفة عن الآخر، سواء أكانت هذه الزيادة تفضيلًا أم نقصانًا، سلبًا أم إيجابًا».

وقد جاءت مجموعةٌ كبيرة من مصطلحات التاريخ الإسلامي مستثمرة هذه الكلّ أو هذه الصيغة، ولاسيّما في حقل التسميات المتعلقة بالأعلام الإنسانية أو المكانية، وهي مصطلحات أو شعارات رمزية وفق النظرية المصطلحية.

ومن أمثلة ما جاء من مصطلحات التاريخ الإسلامي وفق هذا الشكل ما يلي:

ص 25/ الأزعر: الشقي الذي يقطع الطريق، ويهدد أمن الناس، ويثير الرعب فيهم.

ص 228/ الزهراء: هي المرأة المشرقة الوجه، وصارت عند الإطلاق مقصودًا بها السيدة فاطمة رضي الله عنها.

(ج/ 5) ما جاء من مصطلحات التاريخ الإسلامي على نمط اسم الآلة:

يعرف الدكتور محمد إبراهيم عبادة اسمَ الآلة فيقول: [معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، ص 134)]: «يُراد به الاسم الدّال على الآلة التي يتمّ بها الفعل. وقد يكون ذلك الاسم جامدًا؛ مثل: قلم... وقد يكون مشتقًّا؛ مثل: منشار. والمشتق له أوزان معينة، هي: مفعل، ومفعال، ومفعلة، وأقر مجمع اللغة العربية بالقاهرة صيغة: فعالة». ويقول الدكتور عبد اللطيف الخطيب في [المستقصي في علم التصريف 1/ 547] إنه: «اسم.. للدلالة على الآلة التى تعالج بها الأشياء».

[وينظر كذلك: اسم الآلة: دراسة صرفية معجمية، للدكتور حنان إسماعيل عمايرة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006م].

وقد جاءت مجموعةٌ كبيرة جدًّا من مصطلحات التاريخ الإسلامي على شكل اسمِ الآلة بصيغها السماعية والقياسية، ولاسيما تلك المصطلحات التي تنتمي لحقَل المنجز المادي الحضاري.

وممّا جاء من أمثلة ذلك ما يلي:

ج/ 105 نمطُ اسم الآلة السماعي:

ص 63/ البارجة: سفينة كبيرة مقاتلة.

ص 254/ سكرجة: إناء صغير من أدوات المائدة، توضع فيه بعض الأطعمة، كان معروفًا منذ العصر العباسي.

ص 295/ الصنج: آلة موسيقية وترية، هي المعروفة في أيامنا باسم العود.

ج/ 205 نمطُ اسم الآلة القياسي:

ص 64/ البارودة: مادة متفجرة.

ص140/ الحراقة: سفينة حربية قاذفة.

ص 396/ المسطبة: لفظ معروف من نهاية العصر الإسلامي، هي المنصة التي كان يقف عليها السلطان وأمراؤه عند استقبال الوفود.

ص 398/ المشنقة: لفظ محدث دخل العربية منذ بداية العصر المملوكي يقصد بها الجهاز المستعمل في تنفيذ أحكام الإعدام.

ص 404/ المقلاع: سلاح مصنوع من الصوف الثخين أو الجلد يرمى به الحجر، كان منتشرًا عند الرعاة من البدو.

ويتّضح من هذه الأمثلة شيوع استعمال كثيرٍ من أسماء الآلات السماعية للدّلالة على منجزات حضارية مادية متنوعة.

كما يتّضح استعمال أمثلة أخرى مشتقة على الأوزان القياسية في باب اسم الآلة، فقد رأينا ما جاء على الأوزان التالية:

أ. مفعلة: كما في مسطبة/ ومشنقة.

ب. مفعال: كما في: مقلاع.

ج. فعالة: كما في حراقة.

د. فاعول: كما في بارود.

ج/ 6 ما جاء من مصطلحات التاريخ الإسلامي على نمطِ اسمي الزمان والمكان.

اسما الزمان والمكان مشتقّان، يُراد بهما: ما اشتقّ من الأسماء للدلالة على زمان حدوث الفعل ومكانه. ويصاغ من الثلاثي على وزني: مفعل ومفعل

بفتح الميم فيهما وفتح العين المهملة وكسرها. ومن غير الثلاثي على وزان اسم المفعول من غير الثلاثي.

وقد استعملت مصطلحيّة التاريخ الإسلامي هذا الشكل في قطاعٍ كبير من مُصطلحاتها فيما يلي:

ص 417/ الميقات: زمان العبادة أو مكان المناسك.

ص411/ منطرة: غرفة مراقبة، تستعمل لمراقبة الأراضي.

ص411/ منظرة: منارة كالبرج تستعمل في نقل الأخبار عن طريق إشعال النار فيها بالليل بحيث ينتقل الخبر بهذه الطريقة من منارة لأخرى.

ص414/ موسم: موعد السفر والشراع عند ملاحي العرب عند وقت الرياح الموسمية.

فهذه الأمثلة مشتقات استعملت من باب اسمي الزمان والمكان للدلالة على مفاهيم بعينها في عددٍ من الحقول الموضوعية في التاريخ الإسلامي جاءت من الأفعال الثلاثية على وزني:

مفعل/ مفعلة بفتح الميم والعين المهملة، كما في: ميقات/ ومنطرة/ ومنظرة.

ب - مفعل، بفتح الميم وكسر العين المهملة، كما في: موسم.

(ج/ 7) ما جاء من مصطلحاتِ التاريخ الإسلامي على نمط المنسوبات

أوردت هذه الدراسة نمطَ الأسماء المنسوبة إلى مشتقاتٍ بنوعِ توسّع تأسيسًا على ملمح شبه تعريفي دخل الأسماء عند النسب، سواء في الصيغة

القياسية التي تصاغ بزيادة الياء المشددة في آخر الاسم عند إرادة النسب إليه أو في الصيغ غير القياسية المنقولة عادة من أوزان صرفية شائعة في أبواب أخرى، ولاسيّما من باب صيغ المبالغة واسم الفاعل والصفة المشبهة به وغيرها.

(ج، 1.7) ما جاء على نمطِ المنسوبات القياسية:

ص 99/ التابعي: وهو كلّ مَن لقي أحدًا من صحابة رسول الله ﷺ، مؤمنًا بالنبي، ومات على ذلك.

ص199/ الجاهلي: مَن عاش قبل الإسلام، وإن لم يدركه.

كما شاع في مصطلحيّة التاريخ الإسلامي استعمال مصطلحات كثيرة من نمطِ النسب التركي، من قبل: بوستانجي (جند نظامي) (ص45) في المعجم الجامع لحسان حلاق.

(ج/ 2.7) نمط المنسوبات السماعية (أي ما دلّ على نسب من غير الجامد ياء مشدّدة في آخره).

ص144/ الحشاشون: جماعة باطنية من الشيعة الإسماعيلية.

ص133/ الحاجب: سادن البيت الحرام، وحامل مفاتيحه، ثمّ هي وظيفة إدارية في الدولة الإسلامية.

ويتّضح من هذه الأمثلة استثمار الأسماء المنسوبة في حقل مصطلحيّة التاريخ الإسلامي في صورتين من صور هذا النمط:

أ – صورة النسب القياسي الذي يأتي بإلحاق ياء مشدّدة في آخر الاسم، كما في: التابعي/ والصحابي/ والجاهلي.

ب – صورة النسب غير القياسي الذي جاء من أمثلته:

1. صورة اسم الفاعل؛ كما في حاجب.

2. صورة صيغة المبالغة من وزن فعال بتشديد العين المهملة كما في (حشاشين).

وتمثّل معجمات مصطلحات الوظائف والمهن موردًا ظاهرَ الأهمية لأمثلة هذا النمط، فكثيرٌ من تسميات الوظائف والمهن استثمر المنسوبات بنوعيها للدلالات على هذا القطاع من مصطلحات التاريخ الإسلامي، من مثل:

الكاتب: المنسوب لوظيفة الكتابة.

البواب: المنسوب لوظيفة الحراسة.

وكذلك: الناسخ/ والوراق/ والصباغ/ والخياط/ والكحال/ والمزين، وغير ذلك كثيرٌ جدًّا.

(د) ما جاء من مصطلحاتِ التاريخ الإسلامي من نمطِ الاسم (غير المصدر/ وغير المشتق).

استعملت مصطلحيّة التارسخ الإسلامي صورًا أخرى شكلية كثيرة من النمط المغاير للمصدر والمشتقات، ومِن أمثلة ذلك تبعًا لاعتبارات تقسيم الاسم المختلفة: [وسنمثل على صور هذا النمط من: موسوعة مصطلحات علم التاريخ العربي والإسلامي، للدكتور رفيق العجم]

د/ 1 نمطُ اسم الذات:

ص374/ السكة: هي الختمُ على الدنانير والدراهم المتعامل بها بين الناس بطابع حديد ينقش فيه صور أو كلمات.

ص410/ الصنم: تشكل مادي على هيئة الأدمي أو الحيوان أو النبات

كان تعبده أحياء العرب، وكان لكلّ قبيلة صنم خاص بها.

ص500/ الفسطاط: من آلات السفر. وهي من بيوت الكتابة مختلفة الأشكال.

فهذه أمثلةٌ لأسماء ذاتٍ تشغل حيزًا ماديًا، وله أبعاد تشغل حيزًا من الفراغ، نقلت واستعملت مصطلحات تاريخية في ميدن التاريخ الإسلامي.

د/ 2 نمطُ اسم المعنى:

وقد استعملت مصطلحيّة التاريخ الإسلامي عددًا من المصطلحات من نوع اسم المعنى الدّال على مفهوم مجرد غير متشكل في حيز مادي، من مثل:

ص 42/ أسطورة: آراء وأحاديث وقصص تفسر حادثات التاريخ.

ص94/ بيعة: هي العهد على الطاعة.

ص49/ فداء: معنى قديم اتّخذ أشكالًا مختلفة، من أجل تحرير بعض الأفراد، وانطلاقهم، واستبقاء حياتهم.

يتّضح من هذه الأمثلة استثمار مصطلحيّة التاريخ الإسلامي لعددٍ من أسماء المعاني ونقلها لحمل مفاهيم وتصورات مجردة، وهي بهذا الانتقال صارت تسميات أو مصطلحات في ميدان التاريخ الإسلامي.

ج/ 3 نمطُ الاسم من شكل الجموع:

وكذلك استثمرت مصطلحيّة التاريخ الإسلامي عددًا من أشكال الجموع التي يرد عليها الاسم في اللغة العربية ونقلتها تسميات أو مصطلحات في حقول فرعية كثيرة تنضوي تحتها.

وقد جاءت هذه المصطلحات موزّعةً على الأشكال التالية:

صورة الجمع المذكر السالم، من مثل:

ص568/ المؤرخون: الذين يذكرون الحوادث، ويكتبونها، ويصنفونها.

ص599/ المستشرقون: الذين تخصصوا في علوم الشرق ومعارفه وتاريخه وعقائده، من الأعاجم.

ص 647/ المهاجرون: اصطلاح أطلق على المسلمين الذين انتقلوا من مكة المكرمة إلى المدينة المنورة، وأقاموا فيها.

ب/ صورة جمع المؤنث السالم، من مثل:

ص 96/ البيوتات: مصطلح أطلق على أماكن حفظ الأشربة والسكر والحلو والعقاقير والفواكه.

ص555/ اللغات: مصطلح دالّ في حقل التاريخ الإسلامي على:

طرق التواصل الكلامية بين الناس.

المعرفة اللازمة من العلوم المساعدة التي تلزم الباحث في التاريخ.

ص 670/ النوميات: علم النقود المسكوكة وهي من العلوم المساعدة المهمّة للمؤرخ.

ج/ صورة جمع التكسير، من مثل:

ص6/ الآثار: ما خلفه السلف من عمل عقولهم وأيديهم.

ص16/ الأجيال: مجموعات الناس الذين يعيشون في فترات زمنية، وبطرائق مختلفة، وكلّما اختلف النمط تمايز الجيل من غيره.

ص18/ الأخبار: هي التاريخ والحادثات.

ويتّضح من مجموع هذه الأمثلة استعارة مصطلحيّة التاريخ صنيع مجموع العربية بأنواعها، ونقلها واستثمارها لجمل بعض المفاهيم والتصورات، وقد ظهر استعمال الأشكال الصرفية التالية من الجموع:

أولًا: صورة جمع المذكر السالم، وهو ما ظهر من المورفيم (اللاحقة الصرفية) (ون) في أواخر: المؤرخين / والمستشرقين/ والمهاجرين.

ثانيًا: صورة جمع المؤنث السالم، وهو ما ظهر من المورفيم الصرفي (ات) في مثل: البيوتات/ اللغات/ النوميات.

ثالثًا: صورة جمع التكسير، وهو ما ظهر من تكسير حروف المفرد وفيه كلّ صورة جمع له في مثل:

(الآثار (من أثر)/ والأجيال (من جيل)/ والأخبار (من خبر).

ج/ 4 نمط الاسم العلم (صورة اللقب)

مثل معجمات مدرسة الأعلام باختلاف أنواعها موردًا خصبًا لصور هذا النمط التي اتّسعت وتوزعت على أشكال الألقاب المختلفة، الواردة من طرق متنوعة.

ومن أمثلته صورة النمط (اللقب) ما جاء مثلًا في معجم الألقاب والأسماء المستعارة في التاريخ الإسلامي للدكتور فؤاد صالح السيد:

ص55/ البطريق: وهو لقبٌ لامرئ القيس ثعلبة من ملوك اليمن في الجاهلية.

ص 68/ الجاحظ: لقب عمرو بن بحر المتوفي سنة 255 هـ لجحوظ وبروز في عينيه.

ص 17/ الخواص: لقب أحمد بن عباد بن شعيب المتوفّى سنة 858 هـ؛ لعمله في صناعة المراوح الخوص.

ويتّضح من هذه الأمثلة استثمار صور هذا النمط (اللقب) المنقول من اسم الذات في البطريق/ واسم الفاعل في الجاحظ/ وصيغة المبالغة في الخواص).

وقد ندر استعمال مصطلحيّة التاريخ الإسلامي لأنواع أخرى من صور النمط الشكلي (البسيط) الموزعة على الأصناف الشكلية التالية:

اسم المصدر.

اسم الجنس (الإفرادي/ والجمعي).

المثني.

اسم الفعل (السماعي/ والقياسي).

المفرد الفعلي (الماضي/ والمضارع والأمر).

اسم الجمع.

صحيحٌ أنّ بعض هذه الأشكال ظهرت أمثلة عليها من مثل:

اسم الجنس الجمعي (الروم) والإفرادي (العسل/ اللبن).

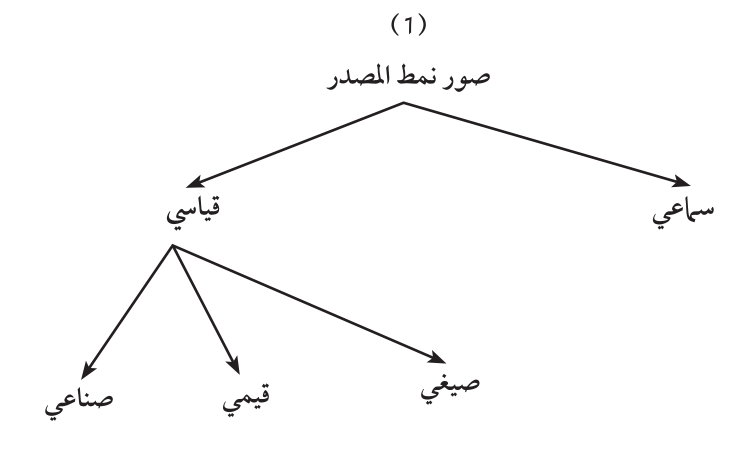
اسم الجمع (البدو/ الجند).

لكنّها تبقى قليلةً ضئيلة لا ترقى إلى أنْ تمثل صورًا لأنماط شائعة كما رأينا في سابقاتها من الأنماط.

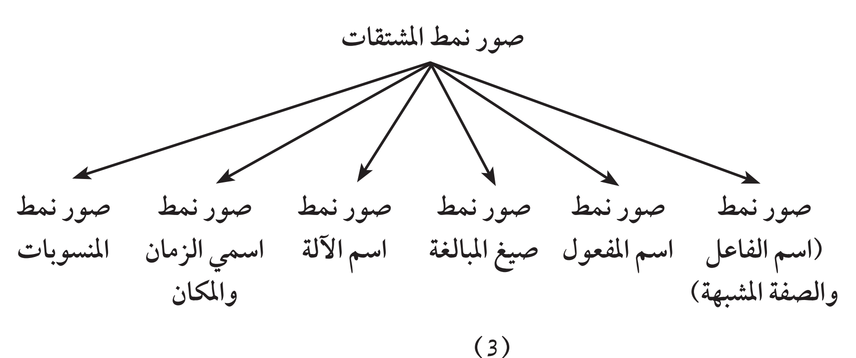
وبهذا يمكن تلخيص صور أنماط الشكل البسيط (الإفرادي) لمصطلحات التاريخ الإسلامي في المخطط التالي:

صورُ أنماط مصطلحات التاريخ الإسلامي من الشكل البسيط الإفرادي

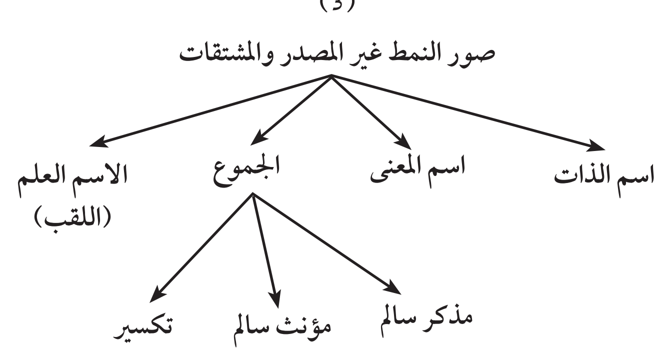
(1)



(2)



(3)



(3.1.1/2) النمطُ المركّب (المعقّد): في مصطلحيّة التاريخ الإسلامي

تقصد الدراسةُ بالنمط المركب (أو المعقد) لمصطلحات التاريخ الإسلامي ما جاء على الصورتين:

(1)الاختزالية (الاختصارية). (2) الإفرادية البسيطة.

وهو ما يعني من الناحية الشكلية ما جاء من التسميات أو المصطلحات في حقل التاريخ الإسلامي مكوّنًا من أكثر من كلمة.

وهو ما يمكن توزيعه على النّمطين العلويين التاليين:

أولًا: النمط الكلمي (المكون من كلمتين).

ثانيًا: النّمط الجملي/ الإسنادي، أي المكون من جملة مكتملة أركان الإسناد.

تقول ماريا كابري في [المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات، ص 151)]: إنّ» المصطلحات المعقّدة يمكن أنْ تشكّل بتأليف الكلمات التي تتبع بنية تركيبية محددة«.

صورُ النّمط المعقد (الكلمي):

تمثّل صور النمط الكلمي؛ أي التركيبي غير الإسنادي محورًا أول من محوري الشكل المعقد.

وفيما يلي معالجة صور هذا النمط تأسيسًا على المستقر في المصطلح من جانب الأصناف الشكلية المعتمدة على إمكانات علم النحو في تفريقه بين صور التراكيب غير الإسنادية.

(أ/ 1) المصطلحُ التاريخي الإسلامي من نمط التركيب الإضافي:
(مضاف+ مضاف إليه)

ومن أمثلته في مصطلحيّة التاريخ الإسلامي (الأمثلة من: نقد الطالب لزغل المناصب، لابن طولون الصالحي الدمشقي):

ص 67/ أمير علم: وظيفة تنهض بأمر الطبول، وتهيج العسكر على الإقدام على المبارزة.

ص74/ نظر الجيش: وظيفة إدارية وعسكرية إشرافية وتنفيذية ترعى العسكر وتحركهم، وتجهزهم.

ص90/ وكيل بيت المال: وظيفة تخول لصاحبها التصرف في أموال بيت المال (الخزينة العامة/ والممتلكات العامة).

ص/ فتى قريش= جعفر بن الزبير بن العوام.

وفحص هذه الأمثلة الثلاثة يكشف عن استثمار مصطلحيّة التاريخ الإسلامي لصور النمط المعقد (من نوع المركب الإضافي)، وقد جاء استثماره في ثلاثة صور، هي:

(1) مضاف نكرة+ مضاف إليه نكرة، كما في مثال:

(أمير+ علم)

(2) مضاف نكرة+ مضاف إليه معرفة (بأل، كما في مثال:

(ناظر+ الجيش).

(3) مضاف نكرة + مضاف إليه نكرة (وهو مضاف)+ مضاف إليه معرف بأل

كما في: (وكيل+ بيت+المال)

(4) مضاف نكرة+ مضاف إليه معرفة علم، كما في فتى قريش.

وقد نهض هذا النمطُ بصوره المختلفة بحمل كثيرٍ جدًّا من المفاهيم والتصوّرات التاريخية في حقل التاريخ الإسلامي الموزّعةً على حقول فرعية مختلفة ولاسيما حقل الوظائف والمهن.

وثمّة صورة أخرى من النمط التركيبي الإضافي يمكن التعبير عنه بالنمط الإضافي المقيد/ أو الثابت، وهو المركب الإضافي من نوع الكنية.

فقد جاءت مجموعةٌ كبيرة من التسميات/ المصطلحات في ميدان مصطلحيّة التاريخ الإسلامي وفق هذا النمط الإضافي المقيد/ أو الثابت، ونهضت للوفاء بالتعليق عليها معجمات مستقلّة بها، وعرفت لها مدرسة مستقلة من المدارس المعجمية المختصة بقطاع الأعلام في مصطلحيّة هذا الميدان.

وكانت أكثر صور هذا النمط كثافةً وورود صورتين، هُما:

مضاف نكرة/ + مضاف إليه معرفة/

ابن+ اسم معرفة بأل/ علم

مضاف نكرة/ + مضاف إليه معرفة/

ذو+ اسم محلى بأل/ علم

ومن أمثلة ذلك: [الأمثلة على صورة النمط الأول من: معجم ألقاب أرباب السلطان في الدول الإسلامية، باب الكنى]:

ص272/ أبو الأشبال ضرغام= الملك الفاطمي المنصور بن ضرغام.

ص273/ أبو البقاء حمزة= القائم بأمر الله حمزة بن محمد.

ص274/ أبو تغلب الغضنفر= عدولة الدولة الغضنفر.

فهذه الأمثلة جميعًا تنتمي إلى المركب الإضافي المقيد، المعروف بالكنية، وهو مقيّد لثبات العنصر الأول منه (أب)

ومن أمثلة صور النمط الآخر [الأمثلة من: معجم الألقاب والأسماء المستعارة في التاريخ الإسلامي، للدكتور فؤاد صالح السيد]:

ص120/ ذات الخمار= هنيدة بنت صعصعة التميمية عمة الفرزدق.

ص121/ ذات النطاقين= أسماء بنت أبي بكر، رضي الله عنهما.

ص122/ ذو الأذين= أنس بن النضر، رضي الله عنه.

ص131/ ذو كبار= عمار بن عمرو الشاعر.

ويتّضح من هذه الأمثلة تركبها من عنصر ثابت هو (ذات/ ذو) في موقع المُضاف، ثمّ يأتي العنصر الآخر المضاف إليه في صور مختلفة (محلّى بأل/ أو معرفة بالعلمية).

(أ/ 2) صورُ النّمط الوصفي:

المركّب الوصفي تركيبٌ يتأسّس على مكوّنين، هُما:

(المنعوت+ النعت)

وقد استثمرت مصطلحيّة التاريخ الإسلامي في عددٍ من حقولها المعرفية هذا النّمط المركب لتحميله قدرًا من التصورات والمفاهيم، وكانت أكثر الحقول المعرفية التاريخية الفرعية استثمارًا له، هي:

أولًا: حقل تسميات الأعلام الإنسانية والمكانية والألقاب.

ثانيًا: حقل الوظائف والمهن في التاريخ الإسلامي.

ثالثًا: حقل المفاهيم والتصورات الحضارية والإدارية.

ومن أمثلة ذلك:

(1) في حقل الألقاب: (من معجم الدكتور فؤاد صالح):

ص71/ الجرادة الصفراء= مسلمة بن عبد الملك.

ص57/ بقيلة الأصغر= شاعر أموي.

ص 189/ الشيخ المفيد= محمد بن محمد العكبري الشيعي الإمامي.

(2) في حقل الوظائف (من معجم لطفي المعوش):

ص197/ الصدر الأعظم: أكبر الوزراء في الدولة العثمانية.

(3) في حقل المصطلحات الحضارية:

ص 308/ نحت فخري= أسلوب فني ينقل من الورق إلى الزجاج.

ص315/ الوسام المجيدي= وسام السلطان عبد المجيد، وهو أرفع أوسمة الدولة العثمانية.

(4) في حقل إدارة الدولة:

ص 13/ أراضي أميرية= ملكية الدولة.

أراضي متروكة= للمنفعة العامة.

أراضي محجرة= هي المعدّة للأحياء.

(5) في حقل المفاهيم: (من موسوعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية)

ص739/ الحروب الصليبية.

إنّ تحليل هذه الأمثلة الموزّعة على حقول فرعية منضوية تحت مصطلحيّة التاريخ الإسلامي تكشف عند حدود الاستثمار الواسعة لهذا النمط المركب.

وقد تكوّن هذا النمطُ المركب من عنصرين أساسيّين، هُما:

(المنعوت (نكرة/ معرفة)+ النعت (نكرة/ معرفة).

وقد تمايز هذا النمط بالتطابق بين عنصريه المكونين له في الحالة، تعريفًا/ ونكيرًا بين العنصرين.

وممّا يمكن أن يلحق بهذا النمط فيكون صورة من صوره= نمط آخر أقلّ شيوعًا يمكن تسميته بنمط (المركب البدلي)، وصورته تتكون من:

(المبدل منه (معرفة) +البدل (معرفة).

ومن أمثلته:

ص107/ معجم فؤاد صالح:

الخير سلمة= سلمة بن قشير.

وهو كما نرى مكون من:

الخير (مبدل منه معرفة بأل)+ سلمة (بدل علم)

وهذه الصورةُ لا تظهر إلّا في حقل التسميات المصطلحات المختصة بالألقاب.

(أ/ 3) المركّبُ الإضافي الوصفي:

استثمرت مصطلحيّة التاريخ الإسلامي في بعض حقولها الفرعية عددًا من المصطلحات من النمط المركب الإضافي الوصفي، صورته كما يلي:

(مضاف نكرة+ مضاف إليه معرفة (منعوت)+ نعت معرفة (مطابق له)

ومن أمثلته [من المعجم الجامع لحسان حلاق، وعباس صباغ]:

ص219/ ناظر الخواص الشريفة= مصطلح من العهد المملوكي خاص بمتولي مقرّ الحكم.

ص220/ ناظر المواريث الحشرية= مصطلحٌ مملوكي خاصّ بمَن يتولى النظر فيه أملاك من يموت ولا وارث له.

فهذان المثلان يكشفان عن نمطٍ مركب من: المركب الإضافي بمكونيه/ والمركب الوصفي معًا، وتحليله كما يلي:

مضاف نكرة (ناظر)+ مضاف إليه محلى بأل (الخواص/ الأموال) وهو منعوت في الوقت نفسه+ نعت محلي بأل (الشريفة/ الحشرية).

ومن الملاحظ أنّ مصطلحيّة التاريخ الإسلامي شاع فيها صورة لنمط مركب إضافي مقلوب، بمعنى أنّ ثمّة مصطلحات من النمط المركب الإضافي جاءت مكونة من: مضاف إليه+ مضاف.

وهو نمطٌ وارد من اللغة التركية تعيينًا؛ ذلك أن هيمنة الحكومات المنحدرة من أصول تركية (مملوكية وعثمانية) امتدت على مراحل زمنية طويلة، وتركت آثارها على أبنية كثير من المصطلحات التاريخية الموزعة على كثيرٍ من الحقول الفرعية.

ومن أمثلة ذلك:

ص51/ ترسانة رئيس= موظف إداري حافظ للسجلات البحرية العثمانية.

ص54/ تشريح خانة= دار التشريح.

يتّضح من هذه الأمثلة تركيبها من النمط المركب الإضافي المقلوب / الأعجمي. الذي تركّب من:

مضاف إليه (تحصيل/ ترسانه/ تشريح)+ مضاف، (تنوعت أشكاله، فجاء لا صفة (دار، بمعنى صاحب أو متولى/ رئيس بمعنى رئيس أو حافظ/ خانه بمعنى أو دار أو مكتب).

وقد فشا هذا النمط بسبب سيادة اللغة التركية زمانًا طويلًا في أنظمة الإدارة في مصر والشام في فترات الحكم المملوكي والعثماني.

أ/ 4 المركّبُ العطفي:

المقصود بالمركب العطفي هنا ما تركّب من المصطلحات التاريخية من أكثر من كلمة بطريق الربط بحرف العطف.

ومن أمثلة هذا النمط ما يلي: [الأمثلة من موسوعة المصطلحات التاريخية العثمانية، الدكتور لطفي المعوش].

ص6/ الاتحاد والترقي: جمعية إصلاحية تركية تأسست سرا، وكانت معارضة لسياسة السلطان عبد الحميد الثاني.

ص/ 43/ أوامر وإرادات: هي الوثائق التي يصدرها السلاطين بأمر مباشر منه.

ومن أمثلة هذا النمط كذلك في موسوعة رفيق العجم:

ص7/ آثار وسجلات: الحقائق المحسوسة الحاضرة التي ينصب عليها عمل المؤرخ وهي مادة علمه.

ص58/ اعتبار ومتابعات ومشاهدات: هو باب خاص بفحص الرواية التي ينفرد بها راو واحد قبل اتخاذ قرار باستبعادها من طريق البحث والتنقيب بحثًا عمّا يدعم هذه الرواية المنفردة.

ص 239/ تنظيم وتأليف: عمليتان تاليتان للمفاضلة والانتقاء في البحث التاريخي.

ص302/ حوادث وحالات: نوع من الترتيب في الكتابة التاريخية تعتمد على ذكر المهم من الحوادث والحالات في كلّ سنة.

وتحليل هذه الأمثلة يكشف عن توزعها على الصور التالية:

أولًا: معطوف عليه (معرفة)+ حرف العطف (الـواو)+ معطوف (معرفة) كما في: (1).

ثانيًا: معطوف عليه (نكرة)+ حرف العطف (الواو)+ معطوف (نكرة) كما في: (2) و(3)و (5)و (6).

ثالثًا: معطوف عليه نكرة+ حرف العطف (الواو)+ معطوف (نكرة)+ حرف العطف (الواو)+ معطوف (نكرة) كما في (4).

وهذه الصور جميعًا تكوّنت من كلمات مستقلّة ترابطت فيما بينها بحرف العطف (الواو)، ثمّ نقلها المعجم التاريخي الإسلامي؛ لتكون تسميات أو مصطلحات دالّة على مفاهيم خاصة منضوية تحت واحد من الحقول الفرعية التي بنيتها الدراسة في سياق حديثها الحدود الموضوعية المتسعة للمفهوم من مصطلح التاريخ الإسلامي.

وواضحٌ أنّ اللّجوء لصور هذا النمط سببه فيما هو ظاهر إلى تكون التصوّر أو المفهوم من عناصر أو جزئيات مجموعة، لا يمكن تحصيله من دون هذا التركيب الدال على اجتماع هذه العناصر أو المكونات وهو ما اضطرّ مصطلحيّة التاريخ الإسلامي إلى هذا النمط من التراكيب المؤسسة على استثمار تقنية العطف.

أ/ 5 المركّبُ الإضافي العطفي:

ويرتبط بالمركب العطفي المتكوّن من عناصر لغوية بسيطة مترابطة بحرف العطف الأساسي الدالّ على الجمع الإطلاقي وهو الواو= مركب آخر أو صورة أخرى مكوّنة من:

مركب إضافي+ حرف عطف+ معطوف على المركب الإضافي

ومن الأمثلة على ذلك النمط ما يلي: [من موسوعة مصطلحات علم التاريخ العربي والإسلامي للدكتور رفيق العجم]:

ص178/ تاريخ الملوك والدول: عنوان كتاب من مصادر علم التاريخ عند المسلمين، لابن جرير الطبري.

ص 471/ علم التواريخ والأخبار: تسمية لعلم التاريخ تعني بتقلب الدولة وسرعة انتقالها وتصرف أحوالها.

ص 471/ علم الطبقات وتراجم الرجال: من ضرورات المؤرخ ومادة تمدّه بمعلومات تاريخية خاصّة بتاريخ المجموعات النوعية.

ومن أمثلة ذلك: [معجم مصطلحات التاريخ والحضارة الإسلامية، لأنور محمود زناتي]:

ص47/ أهل الحلّ والعقد: هُم العلماء والرؤساء ووجوه الناس الذين يحصل بهم مقصود الولاية.

وفحصُ هذه الأمثلة يكشف عن استثمار تقنية العطف في صورتين، هُما:

صورة لنمطٍ مكوّن من:

تركيب إضافي (مضاف+ مضاف إليه)+ معطوف عليه+ حرف عطف (الواو)+ معطوف (معرف بأل)، كما في:

تاريخ الملوك والدول/ علم التواريخ والأخبار/ وأهل الحل والعقد، حيث تكونت كلّ تسمية/ مصطلح من هذه التسميات من ثلاثة عناصر واضحة:

تاريخ الملوك (مضاف+ مضاف إليه) معطوف عليه+ الواو (حرف عطف)+ الدول (معطوف على ما قبله) معرفة بأل.

صورة لنمطٍ مكوّن من:

تركيب إضافي (مضاف نكرة+ مضاف إليه معرفة) معطوف عليه+ حرف عطف (الواو)+ معطوف+ معطوف (تركيب إضافي= مضاف نكرة+ مضاف إليه معرفة)

وهو ما يظهر في تكوين المصطلح التالي:

علم الطبقات وتراجم الرجال

علم الطبقات

(مضاف نكرة+ مضاف إليه معرفة) معطوف عليه+ واو العطف+

تراجم الرجال

(مضاف نكرة+ مضاف إليه معرفة) معطوف.

إنّ هذه الأنواع من الأنماط المركبة هي أكثر صور النمط العلوي المعقد/ أو المركب دورانًا في مصطلحيّة التاريخ الإسلامي.

وهي جميعًا مستعملة هنا بما هي تسميات/ أو مصطلحات حاملة لتصورات ومفاهيم واقعة في واحدٍ من حقول فرعية متعددة منضوية تحت عنوان حقل علوي هو التاريخ الإسلامي.

وقد استثمرت هذه الدراسة في هذا الجزء تقنيات علم النحو في تقسيمه للتراكيب إلى تراكيب غير مفيدة أو غير تامة وهي ما يندرج تحت التراكيب الكلمية، أي: غير الإسنادية.

وهو - من وجهة نظر الدراسة - أولى من رعاية المبدأ الكمي الشائع الاستعمال في علم المصطلحية في سياق تحليل أصناف المصطلح من منظور الشكل. وهو المبدأ الذي ينطلق من تقدير البنيات المقطعية أو عدد الكلمات المؤلفة للمصطلح.

وقد أمكن رصدُ صور هذا النمط (الكلمي) من طريق تعيين البنيات التركيبية التي استثمرت الإضافة والوصف (النعت) والعطف في إنتاج قطاعٍ كبيرٍ من مصطلحات التاريخ الإسلامي.

(ب) النمطُ المركب/ المعقد الإسنادي (الجملة):

تعرف الجُملة بأنها تركيب من كلمتين على الأقلّ تفيد معنى، وثمّة مَن يسوي بين: الإسناد والمركب الإسنادي والجُملة، على ما يظهر من تعريفات هذه المداخل في [معجم مصطلحات النحو والصرف و(العروض و القافية)، (ص122)؛ 68؛ 142)].

ومقصودُ الدراسة هنا استعمال المركب الإسنادي للدلالة على ما جاء من مصطلحات التاريخ الإسلامي في صورةٍ شكلية مكوّنة من مركبات إسنادية اسمية أو فعلية.

وهو ما يعني أننا من الناحية الشكلية البحثية يمكننا أن نقرّر أنّ الاحتمالات النظرية لوجود مصطلحات تاريخية من شكل المركب الإسنادي دائرة على احتمالين هما:

مركب إسنادي اسمي (من مبتدأ أو خبر) وما في منزلتهما.

مركب إسنادي فعلي (فعل+ فاعل) ومتعلقات الفعل.

وفيما يلي رصدٌ لصور كلّ من هذين النمطين المنضويين تحت النمط المركب الإسنادي:

(ب/ 1) صورُ النمط المركب الإسنادي الاسمي:

استثمرت مصطلحيّة التاريخ الإسلامي في كثيرٍ من حقولها الفرعية عددًا من الصور التي يمكن أن ندرجها تحت نمط المركبً الإسنادي الاسمي، مع شيء من التوسع.

ومن الأمثلة على ما نقرّره ما يلي:

الصورةُ الأولى:

اسم نكرة+ شبه جملة (جار ومجرور/ ظرف)

ومثالها:

ص21/ موسوعة رفيق العجم: أخبار عن الواقعات: وهو مصطلح تاريخي يتعلق بنقل الأخبار المطابقة للواقع، كشرط من شروط تصديقها.

ص 236/ موسوعة رفيق العجم: تناقض بين روايتين: موقف يواجه المؤرخين، ويلزم معه اتخاذ خطة منهجية للتعامل معه.

فهذان المثالان يمكن عدّهما صورة أولى لمركب إسنادي مكوّن من:

مسند إليه (أخبار)+ مسند (عن الواقعات)

ومسند إليه (تناقض)+ مسند (بين روايتين)

صحيح أنّ المسند إليه جاء في المثالين نكرة، ولكن يمكن التماس مسوغ العموم أو النعت المحذوف له.

الصورةُ الثّانية:

مسند إليه معرفة+ مسند شبه جملة

ومثالها:

ص 76/ موسوعة رفيق العجم: انسياح التاريخ في الجغرافيا

ص 61/ قاموس المصطلحات لأنور زناتي:

النفخ في الصور.

ص118/ الألقاب الإسلامية للباشا:

الآمر بأحكام الله.

الآمر ببيعة الخليفتين.

ص 351/ الشاكر لنعمته.

ويتّضح من هذه الأمثلة إمكان إدراجها ضمن النمط المكون من:

مسند إليه معرفة (بالإضافة/ أو بأل) مسند شبه (جار ومجرور)

وبتوسيع مفهوم المعرفة ليدخل في إطار المسند إليه المتبوع بنعت يمكن إدراج الأمثلة التالية ضمن النمط، ولاسيما أن الدرس النحوي التراثي يرى في نعت المسند إليه نوعًا من مسوغات الابتداء به نكرة، لشبهة تعريفية قائمة، في مثل:

ص51/ موسوعةُ رفيق العجم:

أصول اسمية للأشياء

ص82/ إيديولوجيا متغلبة في مجتمع عربي.

ص192/ تحزب سياسي لدي المؤرخين.

ففي هذه الأمثلة نلمح اعتماد المسند إليه (أصول/ إيديولوجيا/ تحزب) على نعت (اسمية/ متغلبة/ سياسي) على الترتيب والولاء، ثمّ أتى المسند شبه جملة، من جار ومجرور (للأشياء/ في مجتمع) وظرف (لدى المؤرخين).

ويلحق بها أمثلة أخرى مثل: (العبدة الفقيرة إلى رحمة ربها).

3 - الصورةُ الثّالثة:

مسند إليه معرف بالإضافة+ مسند شبه جملة.

ومثالها:

. (الألقاب الإسلامية للدكتور حسن الباشا):

و(معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية للدكتور زين العابدين نجم):

ص93/ أوحد الأئمة العلماء في العالمين.

ص94/ أوحد الفضلاء في العالمين.

ص536/ ناصر إمام الحق في حالتي غيبته وحضوره.

ص371/ صاحب الخاتم في ملك العالم.

يتّضح من هذه الألقاب التي هي تسميات/ مصطلحات من نوع الشعارات الرمزية أنها مكوّنة من:

مسند إليه معرفة بالإضافة+ شبه جملة (جار ومجرور)

مسند مضاف مضاف إليه مسند

أوحد/ الأئمة + في العالمين.

أوحد/ الفضلاء+ في العالمين.

ناصر/ إمام الحق+ في حالتي.

صاحب/ الخاتم+ في ملك.

وهذه الصور الثلاثة للنمط المركب الإسنادي تتوزّع على نمطين منضويين يمكن توزيعهما بمعيار:القصر والطول، كذلك.

وثمة صور أخرى أقل كثافة في مصطلحيّة التاريخ الإسلامي – في داخل هذا النمط المركب الإسنادي، من مثل:

. مسند إليه معرفة بأل+ متعلق به جار ومجرور ونعت+ مسند شبه جملة

ومثال هذه الصورة:

كما في: (معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية للدكتور زين الدين نجم):

ص168/ التوقيع بالقلم الدقيق في المظالم: وهي تسمية لرتبة جليلة تلي رتبة صاحب ديوان الإنشاء والمكاتبات في العصر الفاطمي.

ب/ 2 صورُ النمط المركب الإسنادي الفعلي:

جاء استثمارُ مصطلحيّة التاريخ الإسلامي لصور النمط المركب الإسنادي الفعلي أقلّ قسميه السابق، وتمثّلت صورة النّمط التي ظهرت لها أمثلة في

فعل ماض لازم+ فاعل مستتر+ شبه جملة متعلق الفعل.

ومثالها: [من قاموس المصطلحات التاريخية، لأنور زناتي):

ص33/ ارتد عن الإسلام.

و[من موسوعة رفيق العجم]:

ص39/ ختم على الكتاب.

ففي هذيْن المثالين يظهر تكوّنهما من:

فعل ماض لازم (ارتد/ ختم)+ فاعل مستتر+ متعلق الفعل المتمم لمعناه (شبه جملة: عن الإسلام مع ارتد/ وعلى الكتاب مع ختم).

والحقّ أنّ تصنيف المصطلحات وفق اعتبار الشكل، وتوزّعه في الغالب على نمطين: البسيط والمركب يلزم معه القول بأنّ ثمّة أنماطًا أخرى مرادفة.

فثمّة صور يدرجها التصنيف الشكلي لأصناف المصطلحات ضمن النمط البسيط، وهي مكوّنة في الحقيقة من عناصر اجتمعت، وذابت من مثل:

الصورة المكونة من: (لا+ كلمة) من مثل: (لا أدرية).

وعلى الجانب الآخر، ثمّة صور يدرجها التصنيف الشكلي للأصناف ضمن النّمط الاختزالي، وهي في الحقيقة اختصار من مركب، من مثل:

(ج: رمزًا لشهر جمادى الآخرة)

أو هو في الحقيقة اختصارٌ من صورة مصطلح بسيط، من مثل:

(ق: اختصار للوحدة القياسية الزراعية؛ القيراط).

إنّ أهمّية رصد أصناف المصطلحات التاريخية وفقًا لمعيار الشكل ظاهرة في ما يلي:

أولًا: تيسير عمليات الترتيب للمصطلحات، واسترجاعها.

ثانيًا: تيسير عمليات تحليلها للكشف عن الإمكانات التوليدية النحوية في النظام اللّغوي العربي، ومرونته في الاستجابة لحمل التصورات والمفاهيم المختصة بعلم التاريخ الإسلامي.

ثالثًا: الكشف عن مراحل التهديد التي أصابت النظام النحوي العربي من بوابة توليد المصطلحات والتسميات، فقد كشف التصنيف وفق معيار الشكل في نوعه المركب (الإضافي) تعيينًا عن ازدحام المعجم الاصطلاحي في حقل التاريخ الإسلامي بمركباتٍ إضافية مقلوبة أو معكوسة دخلت معجمية لتاريخ الإسلامي الاصطلاحية من بوابة السيادة الإدارية للنموذج التركي في مراحل المدّ المملوكي والعثماني في الديار المصرية والشامية.

رابعًا: كشف تحليل مصطلحيّة التاريخ الإسلامي عن استثمارها لمجموعات توليد المصطلحات والتسميات المختلفة التي توزّعت على ما يلي:

طريق الاختصار والاختزال.

طريق التحويل ولنقل الدلاليين.

طريق الاقتراض اللغوي، وتهجير الكلمات وتعريبها بصورة مختلفة.

طريق التركّب والضّم.

خامسًا: ظهر نوعٌ من التفاوت في كثافة توزع مصطلحات التاريخ الإسلامي على الأصناف الشكلية، وجاء التوزيع طبيعيًّا مرتبًا ترتيبًا تنازليًّا من الأعلى إلى الأقلّ كثافة كما يلي:

النمط البسيط (المكوّن من كلمة واحدة).

النمط المركب/ المعقد (المكوّن من مركبٍ كلمي) أي غير إسنادي (إضافي/ وصفي/ عطفي/ بدلي/ إضافي وصفي/ إضافي عطفي).

النمط المركب الكلامي (الإسنادي) بفرعيه الاسمي والفعلي.

النمط الاختزالي.

وهنا ملمحٌ جدير بالتنبه إليه، فعلى الرغم من التأثير المباشر لمصطلحية علم الحديث النبوي في الجهاز الاصطلاحي للتاريخ الإسلامي، فإنّ معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي المعاصرة أخلّت بعددٍ كبير من المصطلحات من النمط الاختزالي التي استعارها التاريخ الإسلامي في جزءٍ كبير من مناهج كتابته التراثية!

(2.1/2) أنماطُ المصطلح التاريخي في معاجمِ مصطلحات التاريخ الإسلامي من منظور (الوظيفة)

تقرّر ماريا كابري في [المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات، ص153)]: أنّ المصطلحات تصنف إلى أصناف تصريفية من وجهة نظر وظيفتها في الخطاب، فتقول: «من وجهة نظر وظيفتها في الخطاب فإنّ المصطلحات يمكن أن تصنف حسب تصرفها التركيبي: أسماء ونعوت وأفعال وظروف».

إنّ هذا النقل يكشفُ عن شيء من التقارب الظاهري بين معيار الشكل ومعيار الوظيفة في بعض نتائج توزيع المصطلحات، ولكنه يبقى تقاربًا ظاهريًّا في الحقيقة؛ لأنّ توزيع المصطلحات تبعًا لمعيار الشكل كان ينظر إلى المصطلحات من منظور كمي يضع طول المصطلح وكمية الكلمات المتعاونة في تشكيل جسمه من زاوية جوهرية وأساسية.

وهو المعيارُ الذي أنتج الأشكال التالية:

أولًا: شكل المصطلح من النوع الاختزالي/ الاختصاري (حرفي).

ثانيًا: شكل المصطلح من النوع البسيط (من كلمة واحدة).

ثالثًا: شكل المصطلح من النوع المعقد/ المركب (كلمي/ كلامي).

أمّا النظر إلى أنماط المصطلحات من منظور الوظيفة فيتأسس على قاعدة الجنس الجراماطيقي (النحوي/ الصرفي معًا).

وهو ما يقود إلى توزيع مصطلحات بحسب تصرفها التركيبي، وتشعّبها على:

نمط الاسم.

نمط النعت.

نمط الفعل.

نمط الظرف.

ومن الجدير بالذّكر هنا أنْ نقرّر مع هارتمان في [المعجم عبر الثقافات، (ص/ 26)] عندما يقول: «أمّا المصطلحية فتنحو تقليديًّا نحوًا آخر، فهي تقدم المضمون على غيره وتتّخذ من التصوّر concept منطلقًا لكلّ تحليل" أو بتعبير آخر إن" كلّ عمل مصطلحي يبدأ من التصور".

ومن ثمّ، فإنّ تحكيم معيار الوظيفة تترك آثارها في تقسيم مصطلحات التاريخ الإسلامي قسمين مركزيّين، هُما:

أولًا: قسم الأسماء.

ثانيًا: قسم غير الأسماء.

(1.2.1/2) المصطلحات الأسماء:

يُعرف الاسمُ في النظام اللغوي العربي بأنه الكلمةُ الدالة على معنى في نفسها دلالة مستقلّة من دون الاقتران بزمن ما من الأزمنة.

وفي هذا السياق تبدو الكثرةُ الكاثرة من المداخل في معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي من نمط الاسم بغض النظر عن المعيار الكمي الناتج عن تحكيم معيار الشكل، بمعنى أنّ المصطلحات الموزعة على الأصناف الشكلية الثلاثة السابقة:

الاختزالية/ والبسيطة/ والمركبة تئول وفقًا لمعيار الوظيفة إلى نمطٍ واحد هو نمط المصطلحات الأسماء، وباعتبارها جميعًا وحدات حاملة لمعانٍ مستقلّة مفهومة من أنفسها دون الاقتران بزمنٍ من الأزمنة.

وفي هذا السياق يحسن استدعاءُ أمرين جامعين يعينان على تحصيل المقصود بهذا النمط، هُما:

أولًا: مفهومُ الاسم في النحو العربي بكلّ تقسيماته المتنوّعة تبعًا للاعتبارات المختلفة، فيندرج تحته الأنواع التالية:

الاسم الجامد/ والمتصرف.

الاسم الذات/ والاسم المعنى.

الاسم الأصيل/ والدخيل.

الاسم التام/ والمضاف/ والناقص.

وما إلى ذلك من التقسيمات الكثيرة المنضبطة الاعتبارات المختلفة.

ثانيًا: مفهوم «ما بمنزلة الاسم» ويقصد به ما جاء مركبًا/ معقدًا، واستعمل استعمالًا مساويًا للاسم، أو ما جاء حرفًا أو فعلًا، واستعمل كذلك استعمالًا مساويًا للاسم.

وهو الأمرُ الذي يترتّب عليه اعتبار مجموعات المصطلحات في مصطلحيّة التاريخ الإسلامي المتوزّعة على الأصناف الاختزالية والبسيطة والمركبة من جهة الشكل= نمطًا واحدًا هو نمط الأسماء من جهة الوظيفة، لما يلي:

أولًا: استعمال هذه الصور جميعًا استعمالًا مساويًا للأسماء في لغة الكتابة التاريخية الإسلامية.

ثانيًا: التعامل معها بما هي حواملُ لمعانٍ مفهومة فهمًا مستقلًّا من أنفس المصطلحات بعد الاختصاص أو التعيين الدلالي في هذا الحقل المعرفي وحقوله الفرعية، من دون الدلالة على زمانٍ مستفاد من الصيغ.

وهو ما يعني أنّ المصطلحات في التاريخ الإسلامي تستعمل بمثابة أسماء دالة على معان أو حقائق أو تصورات تحصل من أنفس المصطلحات؛ لأنه قد اتفق على معانيها بموجب الاصطلاح والاتفاق والتعين في الميدان المعرفي.

وفي هذا المجال، يصحّ نقل ملاحظة ماريا كابري (ص153) التي تقول: «وهكذا فكمّية الأسماء في المعجم المتخصص هي أعلى من كمية الأفعال والنعوت» إلى معجم المختص بمصطلحية التاريخ الإسلامي بصورة تامّة.

إنّ الصور الشكلية تندرج جميعًا ضمن النمط الوظيفي (الاسم):

1. ق= القيراط، وهو وحدة قياس للأراضي الزراعية.

2. الصوم= الامتناع عن الطعام والشراب والجماع في النهار/ والتطهر على المستوى الباطني عند الإسماعيلية.

3. المرمة= الإصلاح والترميم في مجال العمارة.

4. الضبطية= عسكر حفظ النظام والانضباط في أثناء مسير الجيش منعًا من فرار الجنود في العصر المملوكي.

5. الكامل= نائب السلطنة.

6. الزعيم= رئيس الطائفة/ ورئيس القوم.

7. المحلولون= صنف من الناس جرّدوا من أموالهم وإقطاعاتهم وأعمالهم في العصر المملوكي.

8. الذعار= الذي يتهدّد أمن الناس ويقطع طريقهم.

9. الأزعر= يقطع الطريق ويتهدد الناس، ويثير فزعهم.

10. البارجة= السفينة المقاتلة الكبيرة.

11. المنطرة= غرفة المراقبة، تستعمل لمراقبة الأراضي من التعدي عليها.

12. الموسم= موعد السفر عند ملاحي العرب عند وقت الرياح الموسمية.

13. التابعي= من كلّ لقي الصحابي ومات مؤمنًا بالنبي ﷺ.

14. أمير علم= وظيفة عسكرية مهمتها تحميس الجنود.

15. نحت فخري= أسلوب فني ينقل من الورق إلى الزجاج.

16. آثار وسجلات= الحقائق المحسوسة الحاضرة التي ينصب عليها عمل المؤرخ وهي مادة علمه.

17. النفخ في الصور= مفهوم متعلق بيوم القيامة في التصوّر الإسلامي إيذانًا بقيام الناس للحساب.

18. ختم على الكتب= طريقة لغلق المراسلات في التاريخ الإسلامي.

إنّ هذه الصور جميعًا تئول - باعتبار الوظيفة - إلى نمطٍ واحد فقط هو النمط (الاسم)؛ لأنّها:

أولًا: عوملت معاملة الاسم في استعمالها حوامل لمعانٍ مفهومة بصورةٍ مستقلّة في أنفسها بعد تعيينها وتخصيصها بهذه المعاني في حقل التاريخ الإسلامي.

ثانيًا: استعماله تسميات على حقائق وتصورات بعينها.

ثالثًا: انحصارها في وظيفة أحادية مغلقة على ميدان هذا الحقل المعرفي بحقوله الفرعية التي تحدّدها الحدود الموضوعية المتنوعة.

(2.2.1/2) المصطلحاتُ من النمط غير الأسماء:

تصنّف بعض المصطلحات من منظور المصطلحية السطرية تبعًا لوجهة الوظيفة ضمن النعوت والظروف والأفعال.

وهو تصنيفٌ لا يفيد فيه استدعاء التصورات النحوية التي تراعي أشكال المصطلحات وتوزيعها تبعًا لهذا الأنواع من الصيغ، وإنما يفيد فيه استدعاء العناصر الدلالية والزمنية المشكلة لطبائع الصيغ الصرفية.

بمعنى أنه يمكن اعتبار ما يلي صالحًا للوقوع ضمن صور:

النعوت/ والظروف/ والأفعال من وجهة الوظيفة:

1/ صنفُ النعوت، ويندرج ضمْنها:

المصطلحات من شكل المنسوبات، مثل: التابعي.

المصطلحات من شكل المشتقات جميعًا.

إنّ هذين الفرعين تضمنهما لعنصر دلالي نعتي/ وصفي يمكن اندراجهما ضمن الصنف النعتي/ الوصفي من منظور الوظيفة.

2/ صنفُ الظروف، ويندرج ضمنها:

المصطلحات المركبة المبدوءة بظرف.

المصطلحات البسيطة من شكل اسمي الزمان والمكان.

إنّ هذين النوعين (الفرعين) يمكن إدراجهما ضمن الصنف الظرفي، باعتبار ظهور العنصر الظرفي (المكاني/ والزماني) في تكوينهما الدلالي.

3/ صنفُ الأفعال، ويندرج ضمنها:

أ. المشتقات.

ب. المصادر.

ج. المركب المبدوء بفعل.

إنّ هذه الفروع بحكم تضمّنهما للعنصر الزمني (بالمشتقات) والمركب المبدوء بفعل، والعنصر الحدث في (المصدر) يمكن اندراجها ضمن صنف الأفعال.

لكنّ هذا التصنيف إلى (نعوت/ وظروف/ وأفعال) من وجهة نظر الوظيفة يبقى تصنيفًا هامشيًّا بسبب هيمنة معنى الاسمية على الوحدات المصطلحية بشكل جوهري وأساسي.

(3.1/2) أنماطُ المصطلحِ التاريخي في معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي من منظور (المعنى)

تقول ماريا كابري (ص/ 153): «إنّ المصطلحات يمكن أن تصنف من وجهة نظر المعنى و»تجمع حسب أصناف المفاهيم التي تسمى. وهكذا فالمفاهيمُ يمكن أن تجمع حسب الأقسام، والأقسام الجزئية حسب الخصائص التي (تتقاسمها) وحسب العلاقة بينها. والتفاعل بين المفاهيم يولد مختلف أنواع العلاقات والمسارات والحالات التي هي بدورها مفاهيم».

وتقترح كابري في سياق تنظيم المفاهيم توزيع المصطلحات على مجموعات مهيكلة تعرف بالأنظمة المفهومية، وهي أنظمة تعكس النظرة إلى حقيقة أي تخصص وطبيعته، وكل نظام مفهومي هو بدوره بنية تتكون من مختلف الأصناف الجزئية للمفاهيم (ص/ 154).

إنّ توزّع أقسام المفاهيم عند كابري (ص/ 154) محكوم برباعية ظاهرة هي:

الموضوعات والكيانات (للأسماء).

العمليات (للتسميات والأفعال).

ج. الخصائص والحالات (للنعوت من بصري وسمعي ومدرك... إلخ).

د. العلاقات (للنعوت والأفعال من التعادل والتبعية والقبلية والبعدية... إلخ).

إنّ فحص قطاعات مصطلحيّة التاريخ الإسلامي يكشف عن إمكان توزيع المصطلحات التاريخية وفقًا لهذه الأقسام المفهومية، أو المجموعات المهيكلة.

ولكنّها صالحة كذلك أن توزّع على أنظمة مفهومية أخرى مقترحة تكون قادرة على إعطاء صورة حقيقية لطبيعة هذا الحقل المعرفي بما هو بنية مكتملة أنتجها تصوّر إيماني وفكري وحركي مائز، وهو أمرٌ وارد في مثل هذا السياق كما يلمح من كلام محمد مفتاح في [المفاهيم معالم: نحو تأويل واقعي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1999م (ص/ 9)].

ومن ثمّ فإنّ هذه الدراسة ستتحرّك في اتجاهين لمعالجة مصطلحات التاريخ الإسلامي وفق طريقتيْن لبيان الأنظمة المفهومية لمصطلحات هذا الحقل.

(ب/1.3.1) الأنظمةُ المفهومية لمصطلحيّةِ التاريخ الإسلامي في العربية من منظورِ المصطلحية النظرية والمنهجية

سبق أنْ ظهر في مدخل هذا المبحث أنّ المصطلحية النظرية المنهجية عند ماريا كابري تقسم المصطلحات وفقَ وجهة نظر المعنى إلى أصناف مفهومية أو هيكيلة تعرف بالأنظمة المفهومية، تبني عمود صورتها أربعة أسس وأعمدة، وهو ما يمكن إعادة تصنيف مصطلحات حقل التاريخ الإسلامي تبعًا لها بما هي نظام مفهومي متماسك يعكس حقيقة هذا الحقل وطبيعته.

وفيما يلي معالجةٌ لمصطلحات هذا الحقل وفقًا لهذه المبادئ الأربعة:

الموضوعات والكيانات:

يقود فحص قطاعات من مصطلحيّة التاريخ الإسلامي إلى ظهور مجموعةٍ كبيرة يمكن أن تصنّف في إطار ما أنجزه الإنسان المسلم في حركته على الأرض، وهو ما يعرف بالمنجز الحضاري (التمدني) لهذا التاريخ.

وهذه التسمياتُ أو المصطلحات المسكونة بمفاهيم بعينها ظهرت في صورة أسماء للموضوعات والكيانات التي شادها وأنجزها الإنسان في هذا الحقل المعرفي.

وقد مرّ في الباب الأول الذي استقلّ بفحص معجمات مصطلحيّة التاريخ الإسلامي من منظور التصنيف والنقد المعجميين- ظهور مدرسة معجمية مختصّة عرفت بمعاجم الأسماء المتعينة في المنجز الحضاري المادي (التمدن)، ضمّ الموضوعات والكيانات الجزئية التالية:

تسميات في موضوع: الآبار والعيون/ والأسبلة/ والأسواق.

تسميات في موضوع: البيمارستانات (المستشفيات والمصحات).

تسميات فى موضوع: الحمامات.

تسميات في موضوع: الخانقاوات/ والفنادق/ وبيوت الإيواء.

تسميات في موضوع: المدن/ والمدارس/ والمساجد/ والمكتبات/ والحدائق والمتنزهات.

تسميات في موضوع: الأدوات المختلفة كأدوات الطب والجراحة، والأسلحة، والكتب... إلخ.

لقد كانت هذه الأنواع من الموضوعات والكيانات مجالًا ضمّ كثيرًا جدًّا من المصطلحات أو التسميات التي تشكّل صنفًا مفهوميًّا بعينه داخل منظومة مفهومية أوسع في ميدان مصطلحيّة التاريخ الإسلامي.

وهي التسميات أو المصطلحات الحاملة لتصوّرات نسق مفهومي ظاهر جدًّا في المفهوم المستقرّ لمصطلح التاريخ الإسلامي المتمثل في المنجز الذي أنجزه الإنسان في حركته على الأرض وفقًا لتصور مائزٍ هو التصوّر الإسلامي.

وهذا الصنفُ المفهومي الذي تجمعه لافتة الموضوعات والكيانات يتجلى في مصطلحيّة التاريخ الإسلامي في صورة أسماء المنجزات الحضارية المادية من الأبينة والمؤسسات والأداوت المختلفة.

وهذا الصنف المفهومي يعكس واحدًا من خصائص الأمّة التي يدرسها التاريخ الإسلامي بجهازه الاصطلاحي، يمكن أن يعبر عنه بتعبير الإيجابية، وإرادة النفع، والتيسير على الخلق، وإرادة تجديد الحياة وتحسينها، واستصحاب مبادئ: تقوية الحياة، وتحسين الانتفاع بما فيها، وفي سياق جمالي مبهج للروح.

العمليات:

عكست مجموعةٌ ضخمة من مصطلحيّة التاريخ الإسلامي ما تمتّع به الإنسان المسلم في حركته على الأرض من قدرات ابتكارية (معرفية/ وعقلية) ومهارية، (سلوكية/ وحركية) ووجدانية (نفسية/ وجمالية)، وهو الأمرُ الذي تجلّى في التسميات والمصطلحات التي هي في أصل النظر إليها انعكاس لعلميات بعينها، تكشف عن هذه القدرات المتنوعة.

وقد أثمرت هذه القدراتُ عند تفاعلها في المناخ والبيئة الحاضنة لما يعرف بحقب التاريخ الإسلامي مجموعات من العمليات في عددٍ كبير من الحقول الجزئية أو الفرعية، وكشفت عنها قطاعات من المصطلحات في هذا الميدان.

إنّ مراجعة قوائم المصطلحات التاريخية يكشف عن تضمنها لمجموعة كبيرة من التسميات الحاملة لمفاهيم من نوع العلميات، من مثل [موسوعة مصطلحات علم التاريخ العربي والإسلامي، للدكتور رفيق العجم]:

. ص349/ ربط الحقائق التاريخية.

. ص440/ عرض تاريخي.

. ص483/ عمارة.

. ص 484/ عمران.

. ص 493/ غزوة.

. ص541/ كتابة.

. ص 585/ مداهنة.

. ص602/ مشورة.

. ص603/ مصادرة.

. ص607/ معاينة.

. ص658/ نقد.

. ص666/ نقل.

. ص671/ هجرة.

إنّ فحص هذه العينة كاشفٌ عن انتظامها في نسق مفهومي جزئي/ فرعي ينضوي تحت نظام مفهومي أوسع هو النظام المفهومي لمصطلحية التاريخ الإسلامي الذي تمتّعً في بعض جوانبه بالتركيب والتعقيد والتراكم والتطور وقابلية البناء والتعديل، إنّ هذه المصطلحات التسميات تعكس مجموعات من الأفعال والأعمال التي حملتها أسماء هي هذه المداخل.

وهذه الأفعالُ أو العمليات تقاسمتها الأبنية الفرعية أو الجزئية التالية:

أولًا: العمليات العقلية والذهنية والفكرية، التي حلّلت، عللت كثيرًا من القضايا في الحياة المتنوعة في حقل التاريخ الإسلامي.

ثانيًا: العمليات المعرفية والعلمية والبحثية التي حكمت مسيرة العلم والعلماء في هذا الميدان المختص، جمعًا للحادثات، وملاحظة لما تفرزه، وكتابة لها.

ثالثًا: العلميات السلوكية والإنجازية التي خلفت وراءها أنواعًا متعددة من المنجزات الحضارية المادية، وشكلت في المجمل خصائص العمران والتمدن في مراحل هذا التاريخ الإسلامي وجغرافياته المتنوعة.

رابعًا: العمليات الوجدانية والعاطفية والنفسية التي أثمرت ارتباطًا ظاهرًا بين المنجز المادي القوي والنافع والمنجز المادي نفسه الجمالي الممتع والمبهج للروح.

إنّ هذا الصنف المفهومي المنبثق من رعاية معيار (العمليات) كاشف عن ملمحٍ آخر من ملامح ما أنتجه التاريخ الإسلامي، ودلّت عليه بنية مصطلحيته، وهو تعانق مجموعة من العلميات المختلفة والمتنوعة سكنت بنية قطاع كبير من مصطلحات هذا الحقل المختص، وميّزت ما أنجزه الإنسان في ظلال تصوراته الحاكمة.

ج. الخصائص والحالات:

عرفت ماريا كابري هذا المبدأ في التصنيف المفهومي للمصطلحات المختصة بميدانٍ بعينه؛ بأنّه مجموعة السمات التي تتلبس المصطلحات من جهة نعوتها التي تسكنها وتدلّ عليها التسميات. وهي النعوت التي يمكن

إدراكها وتحصيلها من الطرق المتنوعة، سواء كانت حسية كالسمع والبصر واللمس، أو عقلية ذهنية كالإدراك والمعقولية.

والتاريخ الإسلامي في مجمله تاريخ حي إيجابي في حدوده الموضوعية الكثيرة المتسعة، وهو الأمر الذي تنعكس خصائصه على دلالات التسميات/ والمصطلحات التي نشأت لتحمل تصوراته ومفاهيمه.

وتأمّل قطاع كبير من الجهاز الاصطلاحي للتاريخ الإسلامي في حقوله المعرفية الجزئية أو الفرعية يكشف عن حضور مجموعة من الخصائص والحالات، يمكن إجمالها فيما يلي:

أولًا: ضفيرة السمتين: المادية/ الوجدانية.

ثانيًا: خصيصة البصرية.

ثالثًا: خصيصة السمعية.

رابعًا: خصيصة التيسيرية.

خامسًا: خصيصة النافعة/ العمرانية.

سادسًا: خصيصة الإنسانية/ التراحمية.

سابعًا: خصيصة الواقعية/ العمومية.

ثامنًا: خصيصة التعبدية المتعدية (غير الفردية).

تاسعًا: خصيصة الأخلاقية.

عاشرًا: خصيصة التحسينية/ الجمالية.

إنّ مصطلحيّة التاريخ الإسلامي في فروعها المختلفة يمكن تصنيفها مفهوميًّا من جهة نظر مبدأ الخصائص والحالات ضمن المبادئ التي

استصحبت اعتبار: «المعنى» لتعكس مجموع خصائص التصوّر الفكري الذي تحرك به الإنسان المسلم في الزمان والمكان.

لقد عكست قطاعات المصطلحات المتنوعة على حقول التاريخ الإسلامي الفرعية أو الجزئية مجموعة خصائص الحياة والأحداث والمنجزات فيما يعرف اصطلاحيًّا باسم التاريخ الإسلامي.

لقد ظهرت قطاعات من التسميات/ المصطلحات حاملة الدلالات المادية والوجدانية معًا، بما هما العنصران اللذان يشكلان عماد التصوّر الإسلامي للحياة؛ فالإنسان بدنٌ وروح، والحياة دنيا وآخرة، وحضور وشهود، وغيب أو سمعيات وهكذا في ضفائر جامعة شاملة.

كما ظهرت قطاعات أخرى من التسميات أو المصطلحات الدالة على ملامح بصرية وسمعية تشكل جزءًا من ماهيات عددٍ ضخم من المنجزات الحضارية.

وهذه التسميات/ أو المصطلحات - تعيينًا - تعكس الخصائص التيسيرية والعمرانية التي استصحبت روح التراحمية والإنسانية العمومية؛ بهدف تيسير الحياة على الأرض من منظور تعبدي يرعى الروح العامة للتوحيد والشريعة بصورة أساسية.

وهي تسميات تصوّر منجزات تسكنها الروح التعبدية المتعدية التي تتجاوز حدود التعبدي الفردي إلى التعبدي العام.

ومجمل ما تحمله التسميات أو المصطلحات في التاريخ الإسلامي يعكس خصائص أخلاقية وتحسينية وجمالية بنسب كبيرة، من غير إنكار لعددٍ من الدلالات المغايرة لما سبق سكنته قطاعًا من التسميات أو المصطلحات.

وعكست مجموعة من الخصائص المخاصمة لهذه الروح العامة الغاشية في مصطلحات التاريخ الإسلامي في حقوله الجزئية أو الفرعية.

وقد تركّزت هذه الخصائص المخاصمة في مصطلحات حقول السياسة، والملك على وجه التعيين، في المراحل التاريخية المتأخرة عن النطاق المركزي المؤسس للتاريخ الإسلامي المعروف بعصر النبوة الكريم.

إنّ التحليل المفهومي لمصطلحية التاريخ الإسلامي في مجمل حقوله الفرعية أو الجزئية يكشف عن تجليات لحركة الإنسان في الزمان والمكان في سياقاته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعمرانية والحضارية والمعرفية، والجمالية، والتواصلية= جاءت محكومة بنوع تصوّر ما للإسلام، صحيح أنه يمكن الجدل حول وجود أكثر من نسخة للتصور الإسلامي مع اتساع المكان أو الجغرافيا التي شهدت استلهامه، ممّا يحلو لعددٍ من الدارسين تسمية هذه النسخ باسم «الإسلام الموازي»!

ولكنّ الحق يقتضينا أن نقرّر أنه مع التسليم بوجود أكثر من نسخة لفهم الإسلام فإنّ مجموعة من القيم الحاكمة ظلت ظاهرة في عموم منجز التاريخ الإسلامي، ممّا يعني أنّ النسق المفهومي المؤسس على قاعدة مبدأ «الخصائص والحالات» المنبثقة من وجهة (المعنى) يستصحب مجموعة من الأسس المفهومية تسكن السمات الدلالية لمجمل التسميات أو المصطلحات في الحقول المتنوعة المنضوية تحت مصطلحيّة الحقل المركزي للتاريخ الإسلامي، وهو ما يعني غلبة القيم المتمثلة في خصائص: التوحيدية والعمرانية، والإنسانية الأخلاقية على الدلالات الهامشية، على الأقل لمجمل مصطلحات هذا الميدان المختص.

ويؤكّد هذا المنحى ما سكن المصطلحات التالية من المفاهيم والقيم المشار إليها: [موسوعة مصطلحات علم التاريخ العربي والإسلامي للدكتور رفيق العجم].

ص4/ اتجاهات روحية/ ص5/ اتصال بالإسلام/ ص6/ آثار. (أولًا).

ص7/ آثار وسجلات/ ص94/ بيعة (ثانيًا/ ثالثًا).

ص234/ تمدن/ ص235/ تمدن إسلامي (رابعًا/ خامسًا/ سادسًا/ سابعًا/ ثامنًا)

ص286/ حضارة إسلامية/ ص319/ خوف من التفريط / خوف من الله (تاسعًا/ عاشرًا)

لقد أنتج تحليل قوائم التسميات المختصة بمجموع المفاهيم في التاريخ الإسلامي ظهورًا واضحًا لمجموع من الخصائص والحالات المائزة في الحقيقة، وارتفعت نسبُ تمثيل خصائص التيسير والتراحمية والنفع والأخلاقية والتعبدية المتعدية والتحسينية والجمالية في مصطلحات قطاعات التمدن والحضارة والمنجزات المادية والمؤسسات والمشيدات.

د/ العلاقات:

تمثّل العلاقات المبدأ الرابع في نموذج المصطلحية النظرية المنهجية كما تعرضه ماريا كابري (ص153 - 154) الذي يتجلّى من تحكيم «منظور المعنى» بما هو واحدٌ من أسس أربعة تتحكم في تصنيف المصطلحات إلى أصناف، بجوار أسس: الشكل التي تنتج الأنماط الشكلية لمصطلحات حقل ما، والوظيفة والمصدر اللساني.

وبسبب أن مصطلحيّة أي ميدان مختص تمثل بنية مفهومية متماسكة، أو وحدة معرفية مفهومية مترابطة، فإنّ القول بوجود علاقات بين قطاعات المصطلحات المختصة بالحقول الجزئية أو الفرعية المنضوية تحت حقل علوي واحد يمثل حقيقة كلية لا يمكن تجاوزها أو إنكارها.

وتحليل قطاعات المصطلحات المنضوية تحت لافتة مصطلحيّة التاريخ الإسلامي يكشف عن حزمة من العلاقات الحاكمة بينها.

وهذه العلاقات الحاكمة لمصطلحية التاريخ الإسلامي التي يمكن أن تنتج نظامًا مفهوميًّا جامعًا لقطاعاتها المختلفة والمتنوعة تظهر في الكليات التالية:

أولًا: علاقة التراتب؛ أو التقدم والتأخر، أو السبق واللحوق.

ثانيًا: علاقة التبعية والانضواء.

ثالثًا: علاقة الإنتاج والتوليد.

رابعًا: علاقة التعادل والتساوي.

خامسًا: علاقة التكامل والشمول والارتباط.

سادسًا: علاقة السببية والتعليل.

سابعًا: علاقة الانسجام والتآلف.

ثامنًا: علاقة البناء والتراكب.

تاسعًا: علاقة التعديل والتطوير.

عاشرًا: علاقة التراكم والإضافة.

إنّ هذه العلاقات ربما أمكن أن تكون قابلة للزيادة عليها، ولكن مجموعها يمثّل أظهر العلاقات التي أنتجها فحص قوائم قطاعات المصطلحات

التاريخية المشكلة لمجموع الحقول الجزئية أو الفرعية لمصطلحية التاريخ الإسلامي بتحكيم الحدود الموضوعية الجامعة لتصوره ومفهومه.

وهذه العلاقاتُ التي تشكل منظومة مفهومية يمكن تحليلها من ملاحظة ما يلي:

أولًا: ظهور تراتب مفاهيم تعلق المنجزات وتسمياتها وارتباطها بطبيعة التصوّر الإيماني والفكري الذي أنجزها، ومن ثمّ فإن تصوّر وجود مصطلحات الأفكار يكون سابقًا على مصطلحات المنجزات.

وهو ما يكشف وجود علاقة تراتبية بين قطاعاتٍ من مصطلحات هذا الميدان تكون فيه مفاهيم الإيمان متقدّمة في الوجود المتعين على مفاهيم الخلق والإنجاز، وهو ما يعني تراث مصطلحات الإنجاز على مصطلحات الأفكار وسبق بعضها لبعض.

ثانيًا: ظهور مصطلح علوي ومصطلحات أخرى منضوية تحت هذا المصطلح العلوي، بمعنى أنّ ثمّة علاقة من التبعية والانضواء تحكم مجموعة قطاعات المصطلحات بمفاهيمها في الحقول الفرعية الجزئية تحت الحقل العلوي الذي هو حقل مصطلحيّة التاريخ الإسلامي.

ثالثًا: ظهور مفاهيم منتجة لمفاهيم تابعة وهو ما يعكس ظهور علاقة لإنتاج والتوليد. رابعًا: ظهور مفاهيم متواترة في الجغرافيات المختلفة من الأزمنة المختلفة، حملتها تسميات متساوية أو متعادلة.

خامسًا: تشكل مجموعة المفاهيم المتنوعة بنية مفهومية متسقة ومنسجمة ومتآلفة تعكس تصورًا شاملًا للفكرة التي أنتجت هذا التاريخ الإسلامي.

سادسًا: ظهور مفاهيم استكملت نقصًا في حقبة سابقة، وهو ما يعكس تغير تصورات بعض رسوم المصطلحات المتحدة في الشكل أو الرسم اللغوي من حقبة تاريخية إلى حقبة تاريخية أخرى في سياق الامتداد الزماني والمكاني للتاريخ الإسلامي، وهو ما يكشف عن علاقات التطوير والتعديل والتراكم والإضافة.

سابعًا: كان لواقعية التصوّر الإسلامي، وتأسسه على المنطق العقلي أثره في ظهور علاقات التعليل واستصحاب المقاصد: وهو ما تجلى في دلالات كثير من قطاعات المصطلحات التاريخية.

إنّ النظر إلى مصطلحيّة التاريخ باعتبارها جسمًا أو بنية متكاملة، حاسم في تأمّل كليات العلاقات بين مصطلحاتها الموزعة على حقولها الفرعية الجزئية، وهو ما يعني أنّ تحكيم مبدأ العلاقات من منظور المعنى أمرٌ مهمّ جدًّا في التصنيف المفهومي لهذا الجهاز الاصطلاحي، وهو ما يسهم في تحقيق مزيد من فهم البنى أو الأنظمة المفهومية التى حكمت مسيرة هذا التاريخ وسكنت بنية جهازه الاصطلاحي.

وهو الأمر الذي يعيد الاعتبار لفكرة أصيلة في البحث المعجمي تتعلق بالنظر إلى المعجم بما هو نظام توافر عمل العلاقات التالية:

علاقة المناسبة والاتفاق.

علاقة الاختلاف.

التجريدات (أصل الاشتقاق والوضع) كما يقرر الدكتور تمام حسان في [مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب، القاهرة، ط (2) سنة 2006م (2/ 98)].

ومن ثمّ فإنّ تحكيم مبدأ العلاقات وتوسيعها يمكننا من القول بأن مصطلحيّة حقل مختصّ كمصطلحية التاريخ الإسلامي= تمثّل نظامًا ووحدة وبنية متكاملة ومترابطة، وليس مجرد رصيد مصطلحي مكون من مئات المصطلحات!

(ب/2.3.1) الأنظمةُ المفهومية لمصطلحية التاريخ الإسلامي من منظورِ الطبيعة التحليلية للفكرة الإسلامية

ثمّة طرح يرى في الفكرة الإسلامية جنسًا علويًّا ينضوي تحته العناصر التالية:

أولًا: التوحيد والإيمان والاعتقاد.

ثانيًا: العبادات والطقوس.

ثالثًا: المعاملات، بما فيها العقود والجنايات والعلاقات.

رابعًا: الأخلاق.

وثمّة طرح آخر يرى تقسيمها تبعًا لمقاصدها العليا المتمثلة في:

أولًا: التوحيد.

ثانيًا: التزكية.

ثالثًا: العمران.

وهذان التقسيمان هُما في الحقيقة انعكاس لنظامين من القيم والمفاهيم؛ بمعنى أنّ التقسيم الأوّل حكم حركة الإنسان المسلم في الزمان والمكان وأنتج منظومة مفهومية سكنت الجهاز الاصطلاحي للتاريخ الإسلامي، فكانت هناك تسميات أو مصطلحات حاملة لما يلي:

أولًا: مفاهيم الأفكار الإيمانية والتوحيدية المؤثرة والحاكمة في حركة الأحداث وإنجاز المنجزات المادية.

ثانيًا: الممارسات والسلوكيات والحادثات.

ثالثًا: المؤسسات والمنجزات والمشيدات.

رابعًا: مفاهيم الوقائع والأحداث والعلاقات بين المجموعات البشرية.

ومن جانبٍ آخر فإن ملاحظة التقسيم الآخر ذي الشعب أو الأعمدة الثلاثة يعكس بدوره منظومة قيمية ومفهومية سكنت قطاعات مصطلحيّة التاريخ الإسلامي في مسارات ثلاثة، هي:

أولًا: التسميات أو المصطلحات الحاملة لمفاهيم التوحيد، وما يدور في فلكها، ومحيطها وينبثق منها.

ثانيًا: التسميات أو المصطلحات الحاملة لمفاهيم التزكية بنطاقاتها الأخلاقية والسلوكية والمعرفية.

ثالثًا: التسميات أو المصطلحات الحاملة لمفاهيم العمران والحضارة وتجلياتها المختنلفة في الإنسان والمكان معًا.

ولا شكّ أنه يمكن تصنيف مصطلحات التاريخ الإسلامي من منظور المعنى كذلك باستصحاب الحقول الدلالية في أشمل تجلياتها كما يقرّر الدكتور أحمد مختار عمر في [علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط (5) سنة 1998م (ص87)] القائمة على الأقسام الأربعة التالية:

الموجدات (حية أو غير حية).

الأحداث (الطبيعية/ والمركبة/ والحركية/ والاتصالية/ إلخ).

المجردات (اللون/ العدد/ والجودة/ إلخ).

العلاقات (المكانية / الزمانية/ الإنسانية/ العقلية).

وفي كلّ تقسيم يستصحب اعتبارًا بعينه تتجلى مصطلحيّة التاريخ الإسلامي مسكونة بمنظومة مفهومية مائزة.

(4.1/2) أنماطُ المصطلح التاريخي في معاجمِ مصطلحات التاريخ الإسلامي من منظورِ المصدر اللساني

يمثّل منظورُ المصدر اللساني رابعَ الاعتبارات الأربعة التي تصنف المصطلحات في ميدان مختصّ بعينه وفقًا لها.

تقول ماريا كابري (ص154): «بالنظر إلى مصدرها اللساني؛ (أي: مصدر المصطلحات اللساني) تولّد المصطلحات أو تشكّل بتطبيق قواعد نظام ترميزها اللساني الخاصّ، أو أنها مقترضة من أنظمة ترميزية أخرى أو نظام جزئي آخر».

وهو ما يعني أنّ المصطلحات تصنف تبعًا للمصدر اللساني إلى ثلاثة أقسام هي:

أولًا: مصطلحات ناشئة بتطبيق «قواعد التوليف الصرفي والتحويل التركيبي» من اللغة نفسها، على حدّ تعبير الدكتور محمد أمطوش في هامشه على المفهوم من تعبير كابري «بتطبيق قواعد نظام ترميزها اللّساني الخاص» (ص154/ هـ2).

ثانيًا: مصطلحات ناشئة بالاقتراض من نظام لغوي آخر؛ أي من لغة أخرى عن طريق تهجير المصطلحات منها إلى اللغة المختصة.

ثالثًا: مصطلحات ناشئة بالنقل من لهجة أو مستوى لغوي من اللغة نفسها، وهو ما يسمّى عند كابري نظام ترميز جزئي، وتعترف بأن تسميته بالاقتراض يعدّ استعمالًا فاسدًا، وهو ما يعني أيلولة المصطلحات في مصطلحيّة ميدان مختصّ ما إلى قسمين تبعًا لاعتبار «منظور المصدر اللساني» هُما:

المصطلحات الأثيلة/ الأصيلة.

المصطلحات الدخيلة/ المقترضة.

وهو ما يمكنُ التعبير عنه في حالة مصطلحيّة التاريخ الإسلامي في العربية بتقسيم مصطلحاتها قسمين بتطبيق منظور المصدر اللساني إلى:

أولًا: مُصطلحات (عربية)؛ أي: أثيلة وأصيلة ظهرت بواحدة من طرق التوليد المصطلحي من كلمات عربية.

ثانيًا: مصطلحات (أعجمية)، أي: دخيلة أو مقترضة مهاجرة ظهرت في معجم التاريخ الإسلامي المختصّ بطريق الاقتراض والتهجير من اللغات الأجنبية إلى المعجم المختص لمصطلحات التاريخ الإسلامي.

وفيما يلي بيانٌ لهذين القسمين من الأقسام مصطلحات هذا الميدان المختص اللّذين أنتجهما النظر إلى المصدر اللساني:

(1.4.1/2) المصطلح التاريخي الأثيل/الأصيل:

كان المصدرُ الأساسي لتشكيل مصطلحيّة التاريخ الإسلامي ماثلًا في اللسان العربي، لاعتباراتٍ كثيرة يأتي في مقدّمتها بالأساس بدء ما يسمى بالتاريخ الإسلامي من نقطة البعثة النبوية، وهي نقطة تأسست على نصٍّ عربي هو الكتاب العزيز الذي مثل المصدر الأوثق في قائمة مصادر مصطلحيّة التاريخ الإسلامي، كما مرّ بيانه في تمهيد هذه الدراسة.

ويندرجُ تحت هذا التقسيم ما توزع على قسمين عند ماريا كابري (ص154)، وهُما:

ما ظهر في المصطلحية التاريخية الإسلامية من نظام الترميز اللساني الخاص بالعربية المشتركة أو العربية الرسمية أو العربية الفصحى.

ب - ما ظهر في المصطلحية التاريخية الإسلامية من نظام الترميز اللساني الجزئي، ويقصد به ما دخلها من اللهجات الجغرافية أو الاجتماعية، أو مجالات وميادين وحقول معرفية أخرى من اللغة العربية نفسها.

وتأمّل قطاعات المصطلحات الموزّعة على الحقول الفرعية أو الجزئية المنضوية تحت ميدان التاريخ الإسلامي يكشف عن تجليات لفروع هذا القسم، أو أقسامه الفرعية، وهي التي يمكن إجمالها فيما يلي: [الأمثلة من موسوعة مصطلحات علم التاريخ العربي والإسلامي، للدكتور رفيق العجم]:

المصطلحات المتولدة من طريق الاشتقاق؛ من مثل: ص69/ أمير، ص257/ جائزة، ص271/ حاجب، ص320/ دبابة.

المصطلحات المتولّدة من طريق الاختصار والاختزال؛ من مثل:

ق= اختصار للقيراط وهو وحدة قياس للأراضي الزراعية.

3. المصطلحات المتولدة من طريق التركيب والتأليف، من مثل:

ص94/ بيت المال. ص/ 95/ بيعة النساء، ص235/ تمدن إسلامي، ص239/ تنظيم وتأليف.

4. المصطلحات المتولّدة من طريق النقل والتحويل الدلالي؛ ويمثلها كثيرٌ من المصطلحات التي نقلت من صيغ المصدر الطبيعي للدلالة على معان مختصة في ميدان التاريخ الإسلامي بتطبيقٍ واحد من قوانين التحويل والنقل

الدلاليين، كالتعميم والتخصيص أو الانتقال بموجب المشابهة أو المجاورة أو غيرهما من العلاقات الموجبة للنقل.

وقد ظهرت مجموعةٌ من معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي - كما مرّ بنا في الباب السابق كان من مظاهر عنايتها بيان معلومات التأصيل أو التأثيل والنص على المُصطلحات التي تولّدت من النظام اللساني العربي.

والتوليد الذاتي ظاهرةٌ طبيعية وضرورية معًا كما يقرّر كلّ من جان بريفو، وجان فرانسوا سابليرول في كتابهما [المولد: دراسة في بناء الألفاظ، ترجمة خالد جهيمة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2010م (ص/ 20)].

(2.4.1/1) المصطلحُ التاريخي المقترض/ أو الدخيل:

يمثّل الدخيل أو المقترض أو المسافر من لغة أخرى القسم الآخر من قسمي المصطلحات التاريخية الإسلامية بتحكيم معيار المصدر اللساني.

ومن الملاحظات المستقرّة في هذا السياق أنّ (الكليات المفهومية) أو المفاهيم الكلية ليس: «من داعٍ على الإطلاق إلى أن يتمّ اقتراضها من ثقافة أخرى (أو لسان آخر)، وذلك بخلاف المفردات... التقنية والعلمية».

وهو ما يعني أنّ المعجم المختص بحقل التاريخ الإسلامي اضطر لاقتراض قطاعات من التسميات أو المصطلحات من لغات أخرى أعجمية بسبب من نقله لمجموعاتٍ من المستحدثات لدى أنظمتها الحضارية والإدارية والسياسية والتعليمية والفنية، وغيرها.

وقد أسهمت ألسنة أو لغاتٌ كثيرة جدًّا في إمداد مصطلحيّة التاريخ الإسلامي بعددٍ كبير من الكلمات أو المصطلحات دخلت في الغالب إلى الحقول الفرعية الجزئية المختصة بالمجالات التالية:

أولًا: مجال مؤسسات الإدارة والحكم والوظائف والمهن وألقابها.

ثانيًا: مجال الفنون.

ثالثًا: مجال الأطعمة والملابس والأثاث والمنتجات والأسلحة.

رابعًا: مجال التشييد والبناء والعمارة.

خامسًا: مجال تنظيم المجتمع والجيش.

وفحصُ الألسنة أو اللغات التي أمدت المعجمية التاريخية المختصة بقطاعات من المصطلحات لا يصحّ فيه النظر إلى علاقات القربى مع اللسان العربي، بمعنى أنّ العلاقة لا تحكمها الفصائل اللغوية، وإنّما تحكمها العلاقات التاريخية والفكرية.

وهو ما يفسّر لنا ارتفاع نسب الإمداد أو الاقتراض من اللسان الفارسي واللسان التركي على وجه التعيين؛ ذلك أنّ هذين اللسانيْن أسهما في إقراض المعجم المختص التاريخي بقدر كبير جدًّا من المصطلحات الموزعة على حقوله الفرعية الحضارية والإدراية والسياسية والتنظيمية بحكم الارتباط المبكر بين أنظمة الحكم والإدارة في التاريخ الإسلامي باستعارة مؤسسات الحكم والإدارة من الحضارة الفارسية من جانب، ثمّ بحكم الارتباط الطويل زمنيًّا بين الترك والتاريخ الإسلامي، إذ سيطر الأتراك لفترات طويلة جدًّا على مقاليد الحكم والإدارة في مناطق شاسعة من الجغرافيا الإسلامية.

صحيحٌ أنّ هذين اللسانين أسهما بدرجةٍ ظاهرة في تشكيل قطاع كبير من مصطلحات التاريخ الإسلامي، لكنه ظهر بجوارهما إسهام لألسنةٍ أو لغات أخرى أقرضت أو أمدّت هذه المصطلحية بعددٍ آخر من المصطلحات لأسباب كثيرة من العلاقات، من مثل:

أولًا: العلاقات التجارية والاقتصادية.

ثانيًا: العلاقات السياسية.

ثالثًا: الصراعات العسكرية والحروب.

رابعًا: العلاقات العلمية والمعرفية والحضارية.

وهذه الأنواعُ الأربعة من العلاقات تفسّر لنا ظهورَ عددٍ من المصطلحات المسافرة أو المهاجرة من اللغات اليونانية واللاتينية والإنجليزية والإيطالية والسريانية والفينقية، وغيرها إلى المعجم التاريخي الإسلامي المختص.

ومن ثمّ، فإنّ النظر إلى مصطلحات التاريخ الإسلامي من منظور «المصدر اللساني» بتقسيمها قسمين ظاهرين، هُما:

قسم الأصيل/ الأثيل.

قسم المقترض / الدخيل.

وهو ما سوف يكون مشغلةَ الفصل التالي.

كشف تطبيق الجوانب الأربعة الحاكمة في تصنيف المصطلحات التاريخية في اللغة العربية عن إمكان تقسيمها تبعًا للاعتبارات التالية:

أولًا: اعتبار الشكل/ الصيغة.

وهو الاعتبارُ الذي أنتج تصنيف المصطلحات التاريخية وفق الأصناف التالية:

المصطلحات الاختزالية.

المصطلحات البسيطة.

المصطلحات المركبة.

وقد كشف تحليلُ المصطلحات من وجهة شكلية عن مخاطر حقيقية يمكن أن تحيطَ بالعربية من جهة التراكيب.

ثانيًا: اعتبار الوظيفة.

ثالثًا: اعتبار المعني.

وهو الاعتبارُ الذي أنتج تصنيف المصطلحات التاريخية وفق أنظمة مفهومية مختلفة.

رابعًا: اعتبار المصدر اللساني.

وهو الاعتبارُ الذي أنتج تصنيف المصطلحات التاريخية وفق قسمين، هُما:

1. قسم المصطلحات الأصيلة/ الأثيلة.

2. قسم المصطلحات المقترضة/ الدخيلة.

والتصنيف الأخير تبعًا لقاعدة المصدر اللساني كشفت عن مجموعة من خصائص العربية على مستوى المعجم، وهي:

أولًا: المرونة والاستجابة.

ثانيًا: تنوع طرق التوليد.

ثالثًا: اتساع دائرة العلاقات بين اللغات المنتجة لقوائم التسميات.

رابعًا: الفراغ ما زال قائمًا فيما يتعلق بدراسة المسائل العلمية المُعِيْنَة على تعميق دراسات الدخيل ونسبته إلى لغاته، من مثل: الصادرات والواردات في التجارة القديمة بين العرب وغيرهم، لحسم الجدل حول أصول عددٍ من تسميات الأشياء.

خامسًا: العناية في دراسات التاريخ الحضاري بالمقترضات اللغوية بما هي مجلى للعلاقات الحضارية والتبادل للمنجزات= ما تزال بعيدة لا تشغل حيزًا مناسبًا في أعمال المؤرخين.

(2/2)
الفصلُ الثّاني:
مُصطلحات التاريخ الإسلامي
دراسةٌ (إيتمولوجية) في التأثيل اللغوي

مدخل:

يُعرف التأثيل اللغوي (الإيتمولوجي) etymology بأنه: "فرعٌ من علم اللغة يعنى بدراسة أصول الكلمات، كانحدارها من لغة أم، أو دخولها بالاقتراض، وتطوّر صيغها، ومعانيها"، على ما جاء في [معجم المصطلحات اللغوية، للدكتور رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، 1990م (ص178)].

وقد ظهرَ من دراسة معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي نوعُ عنايةٍ من بعضها بتأثيل المصطلحات، بما هو وظيفة من وظائف التعليق على المعنى في سياق خدمة البنية الصغرى.

وهذه العنايةُ تجلّت في مسارين، هُما:

أولًا: ظهور صنفٍ أو قطاع من معجمات المصطلح التاريخي الإسلامي يمكن أن تعدّ معاجم تأثيلية (etymological dictionary).

من مثل: (معجم) تأصيلٌ ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل للدكتور أحمد سعيد سليمان.

ثانيًا: ظهور صنفٍ أو قطاع من معجمات المصطلحات التاريخية الإسلامية اعتنى بتأثيل المصطلحات لغويًّا، من دون أن يكون التأثيل هو الوظيفة الأم، وإنما روعيت في سياق العناية ببقية معلومات التعليق أو البنية الصغرى، وهو ما يمكن التعبير عنه بوجود سمة تأثيلية.

ومن أمثلة ذلك: المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية، لحسان حلاق وعباس صباغ، وموسوعة المصطلحات التاريخية العثمانية؛ لأنّهما نصَّا على فشو العناية بالتأثيل لكل مدخل؛ في موضع مطرد، باختصار دالّ على اللغة الأصل التي ينتمى لها كلّ مدخل.

وقد مرّ في الباب الأول فحصُ أشكال التعامل مع معلومات التأصيل اللغوي في كلّ معجم في كلّ مدرسة تصنيفية في سياق تحليل معلومات التعليق على المعني من كلّ بنية صغرى.

وفي هذا الفصل الذي استقلّ لتحليل المصطلحات التاريخية الإسلامية من منظور التأثيل اللغوي سنقف عند تحليل مجموعات من المصطلحات موزّعة على الحقول والمجالات الدلالية الفرعية أو الجزئية المنضوية تحت المصطلح العلوي للحقل، وهو مصطلحُ التاريخ الإسلامي لقياس واقع تعامل المعجم العربي المختص بهذا الميدان من وجهة نظر "المصدر اللساني"، بما هو ركن أساسي من الأركان الحاكمة في دراسة تصنيف المصطلحات، ورصد مستوى العلاقات اللغوية والحضارية بين الشعوب الإسلامية من خلال نسب المقترضات اللغوية، والمجالات التي برزت فيها هذه المقترضات، ومستوى مرونة المعجم العربي بنظامه التصريفي.

ليس هذا فحسب هو ناتج فحص المصطلحات تأثيليًّا أو إيتمولوجيًّا، ولكن الدخول لعالم الأفكار من خلال التأثيل أمر قديم جدًّا؛ ذلك أنّ اتخاذ الإيتمولوجي أو التأثيل اللغوي مدخلًا لعرض الأفكار فكرة قديمة جدًّا تعود تطبيقاتها إلى العصور القديمة، فقد قرّرت [موسوعة كامبرديج في النقد الأدبي، تحرير جورج كيندي، ترجمة الدكتور أحمد عثمان، (النقد الأدبي الكلاسيكي، 1/ 178)] أن: «قد وجد الاهتمام بدراسة أصل الكلمات في كلّ عصور الأدب الإغريقي»، وأنّ أفلاطون كان: «يستخدم دراسة أصل الكلمات ليقدم من خلاله بعض أفكاره الرئيسة عن الحقيقة والألوهية والمحاكاة»!

وسوف يقف هذا الفصل أمام مجموعات من المصطلحات موزّعة على الحقول والمجالات الدلالية، مع الأخذ في الحسبان تنويع اللغات الأعجمية المصدرة للكلمات إلى المعجم المختص بمصطلحية التاريخ الإسلامي. وهذا التقسيم كما يلي:

حقل الأفكار والتصورات الدينية أو «المفاهيم الكلية» (الإسلامية بالمعنى الواسع).

حقل التنظيمات السياسية والإدارية وما يرتبط بها من وظائف ومهن وألقاب.

حقل المؤسسات.

حقل المنجز الحضاري في المستحدثات: الثياب والأطعمة والأسلحة، والفنون، إلخ.

حقل الحادثات والمواقع والمعارك.

(1.2/2) حدودُ الخريطة اللغوية المقترضة للمعجم التاريخي الإسلامي المختص:

وقبل التقاطِ مجموعة من النماذج وتحليلها تحت كلّ حقل فرعي من هذه الحقول، نرى من المهمّ رصدُ طبيعة اللغات التي أمدّت المعجم التاريخي الإسلامي المختص في العربية بعددٍ من المقترضات، ورصد تراتب هذا الإقراض.

إنّ فحص معلومات التأثيل اللغوى التي وردت في معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي في العربية تكشف عن حضور ظاهر لعددٍ من اللغات الأعجمية أقرضت العربية قطاعات من مصطلحات هذا الحقل.

والملحوظ أنّ خريطة توزيع هذه اللغات لم يكن محكومًا بعلاقات العربية اللغوية العائلية، بمعنى أنّ علاقات العربية باللغات الأعجمية في سياق فحص المقترضات اللغوية في هذا الحقل المختص حكمتها العلاقات السياسية والإدارية، ثمّ العلاقات الحضارية والاقتصادية، ثمّ العلاقات العسكرية والحربية.

وهو ما جعل اللغات المصدرة للمصطلحات المقترضة تتوزّع على اللغات وفق التراتبية العلائقية التالية:

أولًا: اللغة الفارسية.

ثانيًا: اللغة التركية.

ثالثًا: اللغات الأوروبية.

رابعًا: اللغات السامية.

خامسًا: اللغات العامية (الإفريقية).

وفيما يلي تمثيلٌ دالّ على ذلك:

(1) **إلى اللغة الفارسية:** [من: تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، للدكتور أحمد السعيد سليمان]:

1. ص11/ أمير آخور: ناظر أمور الإسطبلات، والمناخات السلطانية، ورئيس العاملين بها جميعًا.

2. ص39/ البُشت: العباءة الواسعة من النسج الغليظ.

3. ص 57/ الجاجرت: التلميذ والصبي يلقن الصنعة عند صانع مرخص، أو يدفع به إلى الدواوين الحكومية ليتعلم؛ ليرث تقاليد العمل.

4. ص121/ الزِّرخ: الدرع من حلق الحديد يلبس عند الحرب.

5. ص133/ الشادر: الخيمة والمحل التجاري.

إنّ هذه المصطلحات/ أو التسميات التاريخية الموزعة على الحقول الفرعية أو الجزئية المنضوية تحت المصطلح العلوي للتاريخ الإسلامي والمتعلقة بالوظائف في الإدارة والحكم (1،3) والمنجزات الحضارية (2،4) والمؤسسات والمشيدات منصوص فيها جميعًا على انتمائها إلى الفارسية.

وقد ظهرَ من تحليل الدكتور أحمد السعيد سليمان أنّ هذه المصطلحات سافرت أو هاجرت إلى المعجم التاريخي العربي المختص من طريقين:

الأولى: الطريق المباشرة؛ أي أنها دخلت العربية من الفارسية مباشرة من دون وسيط.

الأخيرة: الطريق غير المباشرة، أي أنها دخلت العربية من الفارسية من طريق لغة وسيط، هي التركية في الغالب.

أي أنها دخلت من الفارسية إلى التركية، ثمّ من التركية إلى العربية.

(2) **اللغة التركية:** [من المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية، للدكتور حسان حلاق، والدكتور عباس صباغ]:

1. ص12/ آخمين: موقد النار أو مكان إيقاد النار في الحمامات القديمة.

2. ص64/ جزمه: حذاء طويل ذو ساق طويلة، كان من أحذية الضباط في العهد العثماني.

3. ص145/ طُرخان: مرسوم سلطاني يُخَوِّلُ فيه السلطان لمستحقه الإقامة والترحل بحرية بعد إعفائه من الخدمة.

4. ص198/ ماوانه: نوع من السفن كان يستعمل في العهد العثماني، يتكون طاقمها من:

- 257 مجدفا/ و - 175 مسلحا/ و - 55 بحارا/ و - 6 ضباط.

5. ص233/ وارْديان: الحارس الذي كان يحرس المرافئ.

(3) **اللغات الأوروبية:** [موسوعة المصطلحات التاريخية العثمانية، للدكتور لطفي المعوش]:

1. ص18/ استمارة: عملية تحديد حجم البراميل ووزنها، ولهذه العملية موظفون خاصون، سموا بموظفي الاستمارة؛ من الإيطالية.

2. ص38/ أنغاريا: السخرة والعمل بدون أجرة؛ من اليونانية.

3. ص83/ تأنين: مادة لتصنيع الجلود مستخرجة من قموع لحاء شجر البلوط، من الفرنسية.

4. ص221/ فايراب: المر الذي يعطيه قائد الأسطول بإطلاق النار بغزارة، من الإنجليزية والتركية.

5. ص233/ فوينودا: لقب للأمراء والولاة العثمانيين في منطقة البلقان، من السلافية البلغارية.

6. ص266/ ليغا: وحدة لقياس المسافات والأبعاد، تساوي 4444 مترًا، اللاتينية.

وثمّة ظهور أقلّ لبعض اللغات جاء بجوار ما مرّ، من مثل: اللغة المغولية واللغة الهندية.

إنّ فحص قوائم اللغات التي أقرضت المعجم التاريخي الإسلامي المختص عددًا من مواده ومداخله تكشف عن ظهور المعايير الحاكمة التالية:

أولًا: ارتفاع نسبة تمثيل اللغات المُقرضة على أساس العلاقات بين الشعوب الإسلامية والشعوب الأخرى الأجنبية، لا على أساس التقارب في الخصائص اللسانية الذي يحكمه تصنيف اللغات تبعًا للفصائل والعائلات اللغوية، وقد كانت العلاقات المتولدة عن الفتوحات والسياسة والصراعات الحربية، ثمّ العلاقات الحضارية والتجارية هي أعلى أنواع العلاقات التي حكمت هجرة المصطلحات.

ثانيًا: كانت أعلى الحقول الفرعية التي اقترض فيها المعجم التاريخي الإسلامي المختص مصطلحات من اللغات الأجنبية ما يلي:

حقل المصطلحات التنظيمية الإدارية في مجال إدارة الحكم، والوظائف، والمهن غير الشرعية أو غير الدينية.

حقل المصطلحات الحضارية بتنوعاتها المختلفة، ولاسيما في الميادين الحربية والملابس والنقود، وغيرها.

ثالثًا: غابت المصطلحات المقترضة عن بعض الحقول الفرعية أو الجزئية المنضوية تحت مصطلح التاريخ الإسلامي، وهي الحقول المختصة بالأفكار والتصورات المرتبطة بالمفاهيم الدينية، لخصوصية أمرها، ولعدم الحاجة إلى نقلها، ولتعذر وجود مكافئ ترجمي لها في الغالب، نظرًا لخصوصية الحمولات الدلالية التي تحملها بالأساس.

وهو أمرٌ تعرفه اللسانيات التراثية والمعاصرة معًا، يقول الثعالبي، ت 429هـ، في [فقه اللغة وسر العربية، وتحقيق الدكتور خالد فهمي، مكتبة الخانجي القاهرة، 1998م (2/ 524)]: ثمّة: «أسماء عربية يتعذر وجود فارسية أكثرها» وهي الألفاظ الدينية.

وبقريب من هذا يتقرّر [أجمل قصة عن اللغة، لباسكال بيك وزملائه، ترجمة ريتا خاطر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009م (ص90)]: أن المفاهيم الكلية لا داعي لاقتراضها.

ولذا فإنّ الواقع أنّ مصطلحات التاريخ الإسلامي المؤسسة لطبيعة الحياة، والمؤسسة للموقف من الأحياء، وسياسة الوجود، ووظائفه، ومقاصده، بقيت عربية، بما هي الجوهر، ولم يقترض المعجم التاريخي الإسلامي المختص مصطلحات أعجمية لهذا القطاع أو لهذا الفرع، على حين سمح بالاقتراض في الحقول الأخرى التي لا تمسّ التصورات الفكرية التأسيسية.

رابعًا: تراجع معدّلات الاقتراض من اللغات السامية، ولاسيما العبرية، لاعتبارات حضارية تتعلق بالوضع الحضاري المتدني للجماعات اليهودية

في الحضارة العربية والتاريخ الإسلامي من جانب ولاعتبارات التبعية التي كانت الأصل الحاكم لها في التاريخ الإسلامي، أو لاعتبارات فقدان الثقة والمولدة للكراهية بسبب من خياناتهم المتكررة فضلًا عمّا كانت عليه العبرية من كونها لغة ميتة لا تحمل العلم في ذلك الزمان كما يقرّر الدكتور أحمد محمود في تعليق له.

(2.2/2) التأثيلُ لمصطلحات التاريخ الإسلامي: خطاب التطبيق:

في هذا المبحث تنشغل الدراسةُ بخطاب التطبيق للدرس التأثيلي/ الإيتمولوجي لطائفةٍ من المصطلحات التاريخية الإسلامية، وسيكون منهج معالجتها وفقًا للخطوات الإجرائية التالية:

أولًا: توزيعها تبعًا للمجالات الدلالية والحقول الفرعية أو الجزئية (ترتيب خارجي).

ثانيًا: توزيعها ألفبائيًّا تحت كلّ مجال أو حقل دلالي (ترتيب داخلي).

ثالثًا: نقل المعلومات التأثيلية من المعجمات الاصطلاحية التاريخية.

رابعًا: تحليل المعلومات التأثيلية في ضوء المعجمات المختصة بلغات المصطلحات مشغلة التحليل، لبيان ما يلي:

درجة دقة معجمات مصطلحات التاريخ الإسلامي فيما يتعلق بمعلومات التأثيل اللغوي/ الإيتمولوجي.

المناسبة اللغوية التي حكمت نقل الكلمات إلى المعجم التاريخي الإسلامي المختص.

(1)

التأثيلُ اللغوي لمصطلحاتِ التاريخ الإسلامي في حقل الأفكار المؤسسة (إمام/ عربية)

يقول مصطفى عبد الكريم الخطيب في: [معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ص41]: «من ألقاب الخلافة في الدولة الإسلامية مرادف للقبي: الخليفة وأمير المؤمنين. كان في بداية الأمر يشير إلى سلطة الخليفة أو الأمير من الناحية الدينية لا السياسية».

وهو لفظٌ مشتقّ من: (ء.م.م) وهو جذر تتركز جرثومة معناه في أصل دال على: الاجتماع.

وهو في هذا يعني كلّ من يُقتدى به ويتقدم في الأمر. واشتقاق «الإمام» من «أمّ» يشيرُ إلى الارتباط بأصول أخرى ذكرها ابن فارس في [المقاييس 1/ 36] تتعلق بالدين والجماعة، وهو ما تحرّك به هذا المصطلح في حقل التاريخ؛ ذلك أنّ منصب «الإمام» العام أو الجزئي يدور حول سياسة الرعية والخلق في منطقتي: الدين/ والدنيا معًا.

وهذا المعنى هو المستقرّ في أدبيات الوظائف في التاريخ الإسلامي؛ إذ نراه يتحرّك بموجب الدلالة المركوزة في أصل الاشتقاق بين: الدلالة على الإمامة العظمى أو منصب الخليفة، كما يقول ابن طولون الدمشقي في [نقد الطالب لزغل المناصب، (ص:24)]: «منصب الخلافة هو الإمام العظمى»، أو الدلالة على الإمامة الصغرى التي انحصرت فيما بعد في الوظيفة الدينية المغلقة المتعلقة بالصلاة بالمسلمين. وهو بهذا ناتجٌ بطريق الاشتقاق، ثمّ التخصيص الدلالي.

وهو في الدلالتين يطلق بسبب ارتباطه بدلالات: التقدّم على غيره في الحقيقة والمنزلة، والتقدّم في الأمر واقعًا وحكمًا، والاقتداء به.

ومن ثمّ فإنّ اشتقاق المصطلح الدال على أعلى رتبة في النظام السياسي والإداري في التاريخ الإسلامي المبكر يكشف عمّا يلي:

أولًا: ارتباط هذه الرتبة بتصوّرٍ مستقرّ نابع من التصوّر الإسلامي يرى في الحكم أمرًا دينيًّا/ دنيويًّا معًا، بمعنى أن سياسة مصالح الخلق وظيفة دينية لله حقّ في التكليف بما يصلحها، وهي وظيفة دنيوية مدنية للناس حقّ يجب أداؤه لهم من الرعاية والحماية والصيانة والنصح لهم.

ثانيًا: ظهور الكتاب العزيز مصدرًا أساسيًّا يمدّ حقل الحكم والإدارة العليا والسياسة في الأمّة بالمصطلحات المركزية الحاملة للدلالات المنبثقة من تصوراته؛ فقد ورد هذا المصطلح في الكتاب العزيز، في مثل قوله تعالى: ﴿إني جاعلك للناس إمامًا﴾ [سورة البقرة 2/ 124]: أي متقدّمًا عليهم، وحاكمًا فيهم، وراعيًا لمقدرات حيواتهم المختلفة.

ثالثًا: الانتقال إلى المعجم التاريخي الإسلامي المختص بموجب المناسبة التي هي شرط غالب في عملية النقل الاصطلاحي من جانب، وبتطبيقات التخصيص أو التضييق الدلالي، وهو الطريق الغالب في هذا الباب نظرًا لتمايز التصوّر المعرفي الذي أنتج هذا المصطلح إن في استعماله الإطلاقي في حقل التاريخ دالًّا على الحاكم الأعلى للأمّة، أو في استعماله الضيق الخاص بوظيفة إمامة المصلين.

(بيعة/ عربية):

يُعرف مصطفى عبد الكريم الخطيب البيعةَ في الاصطلاح التاريخي الإسلامي فيقول (ص:95): «البيعة اتفاقٌ تعاقدي على طاعة الخليفة (أو الإمام) ومعاهدته على التسليم له بالنظر في شئون المسلمين، يقوم على ركنين؛ الأول: هو ركن الإيجاب، ومعناه قيام أهل الحلّ والعقد نيابة عن جمهور الأمّة في مبايعة المرشح للخلافة، والثاني ركن القبول، ويتمثل في قبول المرشح لأمر الخلافة والإمامة لما ارتآه أهل الاختيار «أهل الحل والعقد».

واشتقاقُ هذا المصطلح من الجذر اللغوي (ب.ي.ع) الدائر حول معنى: المعاهدة والمعاقدة، كأنّ كلّ واحد من طرفي البيعة باع الآخر ما عنده، على حد التعبير الوارد في [لسان العرب (بيع) / 26، صادر، بيروت 1990م].

وقد استعمل هذا المصطلح في التاريخ الإسلامي في حياة النبي - ﷺ -، ولعلّ أشهر الإطلاقات المستعملة لهذا الاصطلاح هو: بيعة الرضوان سنة 6هـ/ 627م، ثمّ استمرّ استعماله في عهد الراشدين، وأول استعمال له كان فيما يعرف ببيعة السقيفة.

ويقرّر المعجم المختص التاريخي بأنّ هذا المفهوم تطوّر في بعض جوانبه الدلالية المتعلّقة بالرسوم أو المراسيم والتقاليد مع مرور الزمن.

وهو مع اختلاف مراسم القيام بها يدور حول مرحلتين:

البيعة الخاصة، وهي بيعة أهل الاختيار، أو المجموعة المغلقة الضيقة المعروفة تاريخيًّا باسم: «أهل الحل والعقد».

البيعة العامة، وهي المرحلة الثانية أو التالية لاختيار الإمام وتنصيبه خليفة أو إمام.

وبهذا يتّضح أنّ هذا المصطلح عربي أصيل في دلالته المركزية، وإن دخلته بعض الدلالات من تقاليد غير عربية تتعلق بالمراسيم التي وفدت متأخرة، من مثل: تقبيل الأرض بين يدي الإمام، أو تقبيل يده أو رجله!

بعد أن كانت مجرّد تصافح في البداية في بيعة الرجال، ومجرد كلام في بيعة النساء؛ عندما كانت البيعة تعني الدخول في الإسلام بين يدي رسول الله ﷺ.

وهذا التحليلُ يكشف عمّا يلي:

أولًا: استمرار إمداد الكتاب العزيز والسنة النبوية بما هما المصدران الأعليان الأوثقان في هذا الباب = معجم مصطلحيّة التاريخ الإسلامي بعددٍ من مصطلحاته الأساسية في باب مقدّمات بناء النظام الحكم والسياسة والإدارة العليا.

وممّا يشهد لهذا الاستعمال في الكتاب العزيز قوله تعالى: ﴿لَّقَدۡ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ يُبَايِعُونَكَ تَحۡتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [سورة الفتح 48/ 18].

ثانيًا: ظهور الطبيعة التعاقدية للعلاقة بين الحاكم والمحكوم من خلال الصيغة أو المصطلح، وهو ما يعكس طبيعة المنصب، وأنه منصب مدني من جهة وديني من جهة أخرى، بمعنى أنّ طرفي العلاقة هما المسئولان عنها بأضواء تحقيق مقاصد الشريعة من جانبيهما، وهو ما يعني انقطاع الصلة في هذه العلاقة من طرف الحاكم بكل معاني الحكم باسم الإله؛ لأنه يحكم في شق من العلاقة باسم طرف البيعة الآخر، وهم أصحاب البيعة الخاصة (أهل الحل والعقد) وأصحاب البيعة العامة وهُم عموم الجماهير.

ثالثًا: ظهور المناسبة التي سمحت لكلمة (البيعة) بالانتقال من المعجم

العام إلى المعجم التاريخي الإسلامي المختص، وهذه المناسبة ظاهرةٌ في دلالة المعاهدة والمعاقدة المركوزة في معنى الكلمة.

وقد انتقلت الكلمةُ بموجب التخصيص أو التضييق الدلالي من عموم المعاهدات، وأصبح المعنى المفهوم من البيعة عند الإطلاق هو هذا النوع من التعاقد أوالمعاهدة بين الجماهير والحاكم في سياق استعمالها في مجال التاريخ الإسلامي والسياسة الشرعية، واستمرّ هذا المفهوم تاريخيًّا في سياقات أخرى تتعلق بالحركات الإسلامية في العصر الحديث التي أحيت المصطلح أو المفهوم بمعنى قريب ممّا هو عليه في التاريخ الإسلامي.

(تاريخ/ عربية):

يعدّ المدخل الذي جاء في: [موسوعة مصطلحات علم التاريخ العربي الإسلامي، للدكتور رفيق العجم (ص ص:97 – 146)] أطول المعالجات في معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي لمصطلح: (التاريخ) على الإطلاق.

وممّا قرّره فيه:

1. «التاريخ لغة: الإعلام بالوقت، يقال: أرخت الكتاب؛ وورخته: بينت وقت كتابته».

2. «التاريخ: تعريف الوقت، وتوريخه. وقيل: اشتقاقه من: الأرخ؛ وهو صغار الأنثى من بقر الوحش؛ لأنه شيء حدث، كما يحدث الولد»!

3. «التاريخ: التعريف بالوقت الذي تضبط به الأحوال المختلفة».

4. «لفظة: التأريخ معربة، مأخوذة من: «ماه روز»... (منقول من حساب للعجم) يسمّونه: ماه روز... فعرّبوا لفظه: ماه روز بمؤرخ، وجعلوه مصدره التأريخ، واستعملوه في وجوه التصاريف... قال عمر رضي الله عنه:

«ضعوا للناس تأريخًا يتعاملون عليه، وتصير أوقاتهم مضبوطة فيما يتعاطونه من معاملاتهم».

5. موضوع التاريخ: الإنسان والزمان، ومسائله: أحوالهما المفصلة للجزئيات تحت دائرة الأحوال العارضة الموجودة للإنسان في الزمان».

6. «التاريخ من المهمّات العظام مشتمل على فكرةٍ وعبر، ومنطوٍ على مصالح ومحاسن على وجه معتبر».

7. تأريخ العرب بالسنة والشهر واليوم يقرب إلى الذهن وجود لفظ من المشترك السامي هو: «القمر»، ويجعل مسلكهم مفهومًا.

8. كلمة التاريخ المطلق، وتدلّ على أمرين:

أ - مطلق الماضي.

ب - الجهد المبذول لمعرفة الماضي، ودراسة أخباره، وإدراكه.

9. التاريخ في الحقيقة هو تاريخ الحاضر وهو المتبقي من دراسة التاريخ الماضي.

10. كلمة التاريخ تطورت فصارت مصطلحًا أو» تعبيرًا فنيًّا خاصًّا» دالّ على:

أ - عملية التطوّر التاريخي/ (مجموع الأحداث والوقائع).

ب - وصف عملية التطوّر التاريخي/ (كيفية سرد الوقائع).

وهو بهذا: «فكرة شاملة بمقدوره الادعاء... بأن كلّ شيء - وكلّ نشاط - هو موضوعٌ لبحثه، وداخل ضمن نطاقه».

11. قام التاريخ بعددٍ من الواجبات المهمة فكان وسيلة لغرس مُثُل الإسلام وآماله في قلوب عددٍ كبير من المسلمين، وهو معدود: «منذ البداية علمًا».

(**التاريخ الإسلامي**) ويعدّ هذا المصطلح المركب من الناحية الشكلية (من نمط المركب الوصفي) مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالمصطلح المركزي (التاريخ) غير أنّه دراسة: الإنسان المتحرّك بالتصور الإسلامي في الزمان والأرض اللذين يظلهما هذا التصوّر المائز الذي جاء به الإسلام الاصطلاحي الذي أرسل به النبي الخاتم، محمد ﷺ.

وهو في رأي الدكتور رفيق العجم في (موسوعته، ص146): "جزء من الدراسات الإسلامية، ولا يمكن إطلاقًا اعتباره شيئًا مستقلًا عن الدراسات الإسلامية".

إنّ هذه النقول المطولة تستلزم مجموعة من التعليقات بصدد الكشف عن التأثيل اللغوي للمصطلح، وهو ما نرجو فحصه فيما يلي:

أولًا: اختلف اللغويون حول المصدر اللساني للمصطلح، فعلى حين يرفض ابن فارس اللغوي في مقاييسه (أرخ) عدَّه عربيًّا فصيحًا، نافيًا وروده في كلام فصيح! عدّه غيره كما نقل ابن منظور في اللسان (أرخ) عربية من طريق الاشتقاق من (أرخ) أنثى البقر الوحشي حديثة السن، وبهذا يكون طريق التوليد مصطلح التاريخ هو الاشتقاق لمناسبة الحدوث، الململموحة في ميلاد الأرخ بما هو حدث يتكرّر.

وتكون المشابهة والاستعارة هي السرّ في انتقال اللفظة إلى المعجم التاريخي المختص.

وثمّة مَن يذهب إلى أنّ التاريخ امتداد لأصل سامي مشترك قديم كما يقرّر الدكتور حازم علي كمال الدين في[معجم مفردات المشترك السامي في اللغة العربية، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الآداب، القاهرة، 1994م (ص:14)] وهي دائرة حول معنيين، هُما:

التحديد الزمني (في/ استعمال).

ب – الشهر، وهو المعنى المركزي في اللغات السامية جميعًا التي ذكرها.

وهو ما يؤيّده كذلك الدكتور سليمان بن عبد الرحمن الذبيب في [معجم مفردات الآرامية القديمة: دراسة مقارنة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، سنة 2006م (ص:129)] عندما قرّر أنّ: «ي ر خ: شهر»! ومار أغناطيوس أفرام الأول برصوم في: [الألفاظ السريانية في المعاجم العربية، المجمع العلمي العربي، بدمشق، 1948 – 1951م، (ص:194)] كما يقول: «ونحن نرى أصلها (أي أصل كلمة التاريخ): مقتبسًا من لفظة: yarho السريانية؛ ومعناها: تاريخ؛ أي: شهر"!

ومن جهةٍ أخيرة، فإنّ ثمّة نقلًا يقرّر أنّ المسلمين اشتقوا الكلمة بعد تعريبها عن الفارسية؛ أي: تعريب: (ماه روز) بالمؤرخ، ثمّ اشتقاق التاريخ من الاسم المعرب، وقد أورد شتينخاس فيdate/ day of month " تاريخ/ يوم من الشهر. وهما معنيان قريبان ممّا نحن بصدده، ويقرّر الدكتور محمد التونجي في [المعجم الذهبي: فارسي/ عربي، طبعة المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، بدمشق، 1993م، (ص605)]: أنّ: «ماه روز: تاريخ وحساب الأيام».

ولعلّ أقرب الآراء للصواب هي وفق التفصيل التالي:

لا يستبعد أن تكون الكلمة التاريخ من المشترك السامي، الذي يعود إلى تسمية قديمة للقمر، والشهر، ومن ثمّ فهي في العربية بموجب هذا الاشتراك، ولاسيما أنّ القمر والشهر من الدلالات والكليات العامة التي يستبعد الاضطرار إلى ترجمتها وتعريبها.

ومن ثمّ فإنّ القول باشتقاق التأريخ من هذا اللفظ السامي القديم الذي مات في العربية يبدو منطقيًّا.

الرأي في ادّعاء اشتقاق التأريخ من الأرخ الذي هو أنثي البقر الوحشي بعيد، وفيه تحمّل وثقل.

القول باشتقاق الكلمة (التاريخ) من المعرب (المؤرخ) المكافئ للكلمة (ماه روز) الفارسية لا يستبعد، ولكن للعملية التقنية المتمثلة في التنفيذ الإداري الذي نقله عمر - رضي الله عنه - عن الإدارة الفارسية؛ أي أن المعنى بما هو كلية من كليات المعاني عربي أصيل في كلمة التاريخ تولد بطريق الاشتقاق من أصل مات، ولم يعدْ مستعملًا في العربية.

أمّا الإجراء والتنفيذ في الصورة المادية الضابطة لتعاملات الناس ممّا ورد أنّ عمر بن الخطاب أشار به، فهو المعرب.

ثانيًا: ظهور تمايز لتصور المحصل من: (التاريخ) و(التاريخ الإسلامي) في استعمال المعجم التاريخي الإسلامي المختص من جهات تحمله للدلالات التالية:

ارتباطه بمنجز الإنسان وحركته في الزمان والمكان بموجب الفكرة الإسلامية، وهو ما جعله في بعض الطرح جزءًا من الدراسات الإسلامية.

تجاوزه حدود الماضي ووقائعه وحادثاته إلى فهم الواقع، والإفادة منه في الحاضر والمستقبل.

حضور مبادئ العبرة والعظة، والإفادة والمصالح من وقائع الماضي وأحداثه، وتوجيه الإنسان وضبط حركته وفق مُثُل الإسلام وتقاليده، ومقاصده وغاياته.

ثالثًا: يبدو من التأثيل اللغوي للمصطلح دخوله إلى مصطلحيّة التاريخ الإسلامي من طرق:

الاشتقاق (بما هي كلمة دالة على عموم الأحداث والوقائع).

ب - بطريق التعريب والاشتقاق منه (من الفارسية) بما هي كلمة دالة على إجراء إداري تنفيذي تنظيمي ضابط للتعاملات.

ج - ظهور المناسبة المؤذنة بانتقاله من المعجم العام (شهر/ قمر) في الساميات أو الضبط التنظيمي في صورة جداول لتأريخ التعاملات (في الفارسية)، ففي الرأيين تظهر المناسبة في المعنى التي رشحت للانتقال الدلالي من طريقين، هُما:

1. طريق الانتقال بغير طريق المشابهة، وهو طريق المجاز المرسل من طريق علاقة المحلية، أي لما كان الشهر هو المحل أطلق وأريد به ما يحدث من الحادثات، ثمّ انتقل للتسمية به، مصطلحًا دالًّا على العلم بالوقائع والأحداث وكيفية سردها.

2. طريق المشابهة والاستعارة من (ماه روز) بسبب نقل العملية الإجرائية.

رابعًا: تطوّرت دلالة كلمة التاريخ في الاستعمال العلمي في هذا المجال، لتغطي المساحات الدلالية التالية:

أ. الأحداث والوقائع الماضية.

ب. الحقب والمراحل.

ج. التقويم.

د. العلم المخصوص، وهو سرد الأحداث وفق المنهجيات متنوعة.

وهو ما يظهر من تتبّع فرانتز روزنتال في كتابه [علم التاريخ عند المسلمين، ترجمة الدكتور صالح العلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (ط2) سنة 1403هـ،=1983م (ص: 16 وما بعدها)].

إنّ ما ورد في هذا المبحث من تأثيل لعددٍ من المصطلحات المنضوية تحت مصطلحيّة التاريخ الإسلامي يفتح الباب أمام عددٍ من الملاحظات والأفكار التي هي في الحقيقة المقصود من وراء أي جهد تأثيلي، كما سبق وتقرّر في استعمال أفلاطون للإيتمولوجي، وهي الملاحظات التي يمكن رصدها فيما يلي:

أولًا: بدتْ مجموعة المصطلحات المعالجة في هذا المبحث أثيلة/ أصيلة في الغالب، نتجت من داخل النظام الترميزي للسان العربي، وهو أمرُ يبدو منطقيًّا لاعتبارات ظاهرة هي:

1. انتماؤها جميعًا لحقل «الكليات» أو «المفاهيم الكلية» التي تمتلكها الأنظمة الترميزية للغات جميعًا، بحيث لا تظهر ضرورة لنقلها أو توليدها من طريق الاقتراض من لغات أعجمية.

2. انتماؤها جميعًا، مع تنوع حقولها الفرعية الجزئية داخل مصطلحيّة التاريخ الإسلامي إلى عالم الأفكار النظرية المؤسسة لتصورات الشعب العربي المسلم عن الحياة والأحياء والأحداث والوقائع ووظائفها، وارتباطها بمقاصد الإسلام في الحياة، وهو ما يجعل كثيرًا من المصطلحات التاريخية الإسلامية المنضوية تحت حقل الأفكار والتصورات من قبيل الألفاظ الإسلامية العربية التي يتعذر وجود أعجمية أكثرها.

وهو ما يظهر في مصطلحات من مثل: البيعة/ والتوريق/ والحسبة مثلًا بالإضافة إلى مصطلحات الوظائف المرتبطة بصورة مباشرة بوظيفة دينية كالإمام.

3. ظهور عددٍ منها في زمان العافية الحضارية والإنجاز المادي التمدني الذي كان الشعب العربي المسلم منجزًا على المستحدثات؛ وبالتالي متحكمًا في وضع التسميات والمصطلحات المعبرة عمّا استحدثه حضاريًّا كما في مصطلح (الدبابة).

وبتغيير هذه المؤشرات أو المحددات الثلاثة (محدد الحقل الجزئي الخاص بالأفكار الخاصة بالإسلام وفلسفة الحياة وما يرتبط بها من مصطلحات تاريخية/ ومحدّد المفاهيم الكلية/ ومحدّد العافية الحضارية) تتراجع مستويات التوليد المصطلحي من داخل النظام الترميزي للسان العربي، وتنمو أعداد المصطلحات المنتجة بطريق الاقتراض من اللغات الأجنبية.

ثانيًا: استغراق ظهور ضوابط حاكمة لعملية التوليد المصطلحي، من طريق الاشتقاق المتمثلة في:

ضرورة ظهور المناسبة المؤذنة في الانتقال من المعجم العام إلى المعجم التاريخي المختص؛ وهو ما تجلى في جميع النماذج التي حللت في هذا المبحث.

ارتفع المؤشر الإحصائي لمظهر التخصيص أو التضييق الدلالي على غيره من المظاهر من مثل: الانتقال من المشابهة والاستعارة، ثمّ الانتقال للمجاز المرسل، وهو أمرٌ شائع في عمليات التحول أو التطور العمدي المقصود للدلالات في المجالات المختصة.

ثالثًا: استغرق أمر استقرار عددٍ من المصطلحات زمنًا طويلًا مع استقرار الحقيقة التي يدلّ عليها، على ما ظهر مثلًا في المنجز الحضاري الخاص بالسلاح الذي ابتكره المسلمون في حروبهم وفتوحاتهم، حيث ظهرت تسميات ثلاثة هي:

أ. الضبر. ب. الزحافة. ج. الدبابة.

فقد جاءت التسميةُ الأولى أقلّ من الصوغ المصطلحي التواصلي أقلّ من (ب/ج) لافتقارها إلى البناء أو الصيغة الدالة على الآلة، ثمّ جاءت (ج=الدبابة) أعلى منها في استثمار الصيغة القياسية (اسم الآلة) وأعلى من (ب= الزحافة) في وضوح المناسبة في المعنى من جهتي الحركة، والقوة، والفخامة، والعظمة، من جهة الذوق الصوتي؛ حيث احتوت على عددٍ أكبر من الصوامت التي تتمتع بقوة إسماعية أعلى بموجب انتمائها (وهي: د/ ب) إلى الانفجاريات المجهورة!

(توريق/ عربية):

يُعرف مصطفي عبد الكريم الخطيب مصطلح (التوريق) فيقول (112): هو «من اصطلاحات الفن عند العرب المسلمين، يقصد به الطريقة التي كان النحاتون يستخدمون فيها الأوراق النباتية في زخرفة الرخام والمرمر والخشب... بشكل خاص في زخرفة تيجان الأعمدة».

ويتّضح من استعمال هذه الصيغة ملاحظة المشابهة؛ أي أن ما لوحظ في عمل النحات أو الفنان المسلم القديم مشابهة أوراق الشجر في عمليات تزيين تيجان الأعمدة بما هي من خصائص العمارة والفن الإسلامي فرارًا من مناطق الشبهة التي ظهر فيها كراهية التصوّر الإسلامي لنحت ما فيه مشابهة لما فيه روح من المخلوقات، ولاسيّما البشر= كان السبب في اشتقاق هذه الصيغة وإطلاقها تسمية أو مصطلحًا لهذه العملية الفنية.

والتوريق صيغة مصدر من (ورق) أي صنع نهايات الأعمدة على وفاق شكل أوراق الشجر تعيينًا، وهو ما زال باقيًا على كثيرٍ من نهايات الأعمدة، وأسوار كثير من المساجد الأثرية.

وهذا الأمر يؤكّده الدكتور عاصم محمد رزق في [معجم مصطلحات العمارة والفنون الإسلامية، (ورقة نباتية ص322/ فقرة 327)]: «وصفوةُ القول أنّ الزخارف النباتية التي وجدت على الآثار والفنون الإسلامية كانت تشتمل على عناصر زخرفية ذات أصول مختلفة... يضاف إلى ذلك وحدات أخرى إسلامية صرفة ولاسيما زخارف التوريق».

وفحص توليد هذه التسمية / أو المصطلح يكشف عمّا يلي:

أولًا: استثمار تقنية النقل لمناسبة التشبيه أو المشابهة، بمعنى أن الانتقال الدلالي من المعجم العام للمعجم المختص تمّ بموجب المشابهة والاستعارة وهي طريق مأنوسة في باب التطور العمدي للدلالات.

ثانيًا: يلاحظ كذلك أنّ التنوع الظاهر في أنواع الصيغ الصرفية في العربية يعين على اختيار الصيغة المثلى المناسبة لحمل الحمولات الدلالية للتصورات الحضارية الجديدة في حقل مصطلحيّة التاريخ الإسلامي؛ وهو ما يتجلى في

استعمال هذه الصيغة المنقولة من باب (المصادر) بما هي صيغ دالة على معاني الحدث المجرد.

ثالثا: يلاحظ كذلك رعاية مبدأ المناسبة في المعنى بين الدلالة المركوزة في (ورق) وهي الخير والحسن وبين دلالة صيغة (التوريق) التي سميت بها العملية الفنية في التاريخ الإسلامي.

(حسبة/ عربية):

يُعرف مصطفي عبد الكريم الخطيب (الحسبة) فيقول (ص143): هي «نظام إداري استحدث في العصر الإسلامي. موضوعه: الحفاظ على النظام، والفصل الفوري في الخصومات؛ لذلك جمع المحتسب ما بين اختصاص النيابة العامة وأعمال الشرطة بآنٍ واحد، فكان يَبُتُّ في القضايا المستعجلة بدون الرجوع للقضاء، وبالوقت نفسه كان يقمع المخالفات المتعلقة بزيادة أسعار السلع، ويراقب الأوزان والمكاييل وأسواق البيع والشراء ويتابع عمال النظافة بقصد حماية المجتمع من الأوبئة».

وهو منصبٌ ديني/ دنيوي مهمته رقابية تنفيذية لصالح الناس، وصيانتهم، والتدبير لهم بما يحفظهم، وييسّر معيشتهم كما في [معيد النعم ومبيد النقم 65 ونقد الطالب لزغل المناصب 49 وحدائق الياسمين 160].

وهي من (حسب) بمعنى الكفّ، والحسبة كف الظالم عن ظلمه، وهو ما يفسر إطلاقها على «المجتهد في كفاية المسلمين ومنفعتهم» على حدّ تعبير ابن كنان في [حدائق الياسمين ص160]. ومعنى التدبير ظاهر في أصل الاشتقاق.

وفحصُ هذه التسمية وظهورها في زمان الخليفة عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – تكشف عن أمورٍ مهمّة، من مثل:

أولًا: تطوّر أجهزة الحكم والإدارة في التاريخ الإسلامي ومؤسساتها؛ بحيث يظهر من متابعة تاريخ نشوء التسميات/ المصطلحات أنّ ثمّة مرونة في طبيعة التصوّر الإسلامي لما يصلح شأن الناس.

ثانيًا: يظهر من اشتقاق التسمية/ المصطلح الحرص على بروز الوظيفتين المرتبطتين بطبيعة الحكم وسياسة الجماهير، وهما الوظيفة الدينية التي لله حق فيها بما هو الآمر سبحانه بها، وهي هنا وظيفة صيانة الخلق، وحمايتهم، وحفظ أبدانهم وأموالهم، وهي مقاصد كبرى في التصوّر التشريعي للإسلام، والوظيفة الدينية التي للناس حقّ فيها، وهي هنا حقّهم فيمَن يردع المتهاونين أو المتجاوزين الذين يعرضون أبدانهم وأموالهم للمخاطر بموجب النظر إلى الحكم من زاوية كونه تعاقدًا بين الحاكم والأمة.

وهو ما ظهر من النظر إلى الخلافة والحسبة من منظار واحد متساوٍ بوصفهما وظيفتين يتداخل فيهما الديني (التكليفي)/ والدنيوي المصلحي النفعي.

وهذه الوظيفةُ بمصطلحها استجابة لأصلٍ شرعي مستقرّ، هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو الأصل المنتج للحسبة في التاريخ الإسلامي على ما يقرّره مثلًا الماوردي، ت 450هـ في كتابه [الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق أحمد جابر بدران، دار الرسالة، القاهرة، 2002م (ص63)].

ثالثًا: ظهور المناسبة بين المعنى اللغوي العام والمعنى الاصطلاحي المختص، فملاحظةُ معنى المنع والكف والإيقاف في اللغة العامة في (حسبك) هو الذي أذن في نقلها واستعمالها في اللغة المختصة بالمصطلحية التاريخية من جانب.

ثمّ «إنّ هذا الانتقال جاء بطريق التخصيص والتضييق الدلالي من عموم دلالة الكفّ والمنع إلى دلالة المنع والكف عمّا يضرّ الناس، أو: «النظر في أحوال الرعية والكشف عن أمورهم ومصالحهم وابتياعهم، ومأكولهم، ومشروبهم، وملبوسهم، ومساكنهم، وطرقاتهم، وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر»، وما يدخل في ذلك من مطالب صحّتهم وأموالهم، وتعليمهم وغير ذلك، على ما يظهر من كتاب الماوردي [الرتبة في طلب الحسبة].

وهو الأمرُ الذي تدعمه اللغة، حيث يقرّر ابن فارس في [المقاييس (حسب)2/ 60] أنّ الحسبة من الاحتساب الذي هو من (حسب) الدائر حول معنى الأصل: «العد»، فالحسبةُ وإن كانت قيامًا بالتدبير في أمور معاش الناس، فهي من هذا الأصل الذي يفترض فيمَن يقوم بها العلم بعداد الأشياء؛ فالاحتساب في اللغة معنى عام في التدبير، والحسبة في المصطلح التاريخي الإسلامي في حقل الإدارة والحكم معنى خاصّ ضيق في تدبير ما به صلاح معيشة الناس، وتخصيصها جاء من طريقين، هُما:

تضييق دلالة التدبير، وحصره فيما فيه منافع الناس في حياتهم وهو أضيق من معنى التدبير العام بدرجة ما.

تخصيص القائم بها وتعيينه من قبل الإمام أو السلطان أو نائبه، وهو التعيين الذي يمنح بموجبه سلطات كالتعزيز مثلًا، الذي لا يتاح لغيره من المتطوعين بالنهي عن المنكر.

واللجوء إلى الاشتقاق طريقًا لتوليد هذه الصيغة أو التسمية من النظام الترميزي الخاصّ باللغة العربية يبدو مفهومًا ومنطقيًّا؛ لأنه مفهوم من داخل النظام الفكري للتصور الإسلامي المعتمد على الأمر بالمعروف والنهي عن

المنكر والضرب على يد المفسدين، ممّا حسن معه توليد هذا المصطلح الدالّ على هذا المفهوم من النظام اللغوي وعدم اللجوء إلى الاقتراض من نظامٍ لغوي آخر.

(دبابة/ عربية):

يُعرف مصطفي عبد الكريم الخطيب: «الدبابة» (176) فيقول: هي: «من الأسلحة الحربية التي استخدمها العرب المسلمون أثناء عمليات الفتح. والدبابة برج متحرّك، له أربع طبقات، كان الجنود المهاجمون يحتمون بداخله، ويتقدمون تجاه العدو، وتحصيناته، ثمّ يعملون على إزالة أسوارها والسيطرة عليها. أسفله مصنوع من الخشب من فوقه برج من الرصاص، ثمّ برج من حديد وآخر من النحاس يتحرك على عجلات. أوّل مَن استخدم هذا النوع من الأسلحة الخليفة العباسي المعتصم أثناء فتح عمورية سنة 223هـ=838م».

إنّ تأمّل هذه الصيغة التي جاءت على وفاق النمط الشكلي البسيط المنقول من اسم الآلة على وزان: «فعالة» بفتح الفاء وفتح العين المشددة المرتبطة بالجذر اللغوي (دبب) الدّال على أصل جامع فيما انحدر منه وهو الحركة، كما في [المقاييس، لابن فارس (دبب)2/ 236].

وهو المعنى نفسه الذي يشير إليه ابن منظور [في اللسان (دبب)1/ 371]، وإنْ عاد بها إلى زمان عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، وكذلك يؤيّده المصطلح القديم للدبابة وهو: (الضبر/ وجمعها (الضبور) من الحركة والقوة كما في [اللسان (ضبر) 4/ 481)].

وتحليلُ المصطلح في ضوء مرادفه الآخر الأقدم وهو «الزحافة» يؤكّد الدلالة المؤذنة باشتقاقه من الجذر اللغوي (دبب) وهي الحركة.

ويشير ابن أرنبغا الزردكاش في [الأنيق في المناجنيق، تحقيق الدكتور إحسان هندي، معهد التراث العلمي، جامعة حلب، ومعهد المخطوطات العربية، الكويت، 1405هـ=1985م] (ص123) إلى أنها من آلات الحصار.

ويبدو من اختلاف الرأي حول أولية استعمالها إلى صحة الأقوال جميعًا تبعًا لتطوّرات شكلها وتصميمها، والمواد الداخلة في صناعتها، فالتي وردت الإشارة إليها في زمان عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، كانت بدائية، من جلود، تحمي من بداخلها إلى أنْ يتمّوا نقب الأسوار المتحصن خلفها، أمّا الأخرى التي ورد رسمها عند ابن أرنبغا فهي من الخشب والرصاص والحديد والنحاس، ومن أدوار متعدّدة.

وهو ما يؤكّده عبد الرءوف عون في [الفن الحربي في صدر الإسلام، دار المعارف، القاهرة، 1961م (ص169)] عندما يقول: «تعلّم المسلمون في القرن الأول صنعة الدبابات، ثمّ أدخلوا عليها كثيرًا من التحسينات... وبمرور الزمن زاد المسلمون في حجم الدبابة، فصاروا يصنعونها كبيرة بحيث تجرّ على ست عجلات أو ثمان عجلات، وتتسع الواحدة منها لعشرةِ رجال من المقاتلين أو أكثر، يعملون بها على نقب السور، فهي سلاح يتعاون مع المنجنيق».

وهذا التأثيلُ اللغوي يعكس مجموعة من الملامح المهمّة، هي:

أولًا: مرورُ المصطلح التاريخ الإسلامي في كثيرٍ من حقوله الفرعية أو الجزئية ولاسيّما في مجال المستحدثات الحضارية بمراحل من التطور، حتى

الوصول إلى مرحلة الاستقرار، وهي ما يظهر من استعمال ثلاثة مصطلحات أو تسميات لهذا السلاح، هي:

أ. الضبر.

ب. الزحافة.

ج. الدبابة التي استقرّت إلى يوم الناس هذا.

ثانيًا: يمثّل أمر المناسبة في المعنى كلمة/ السرّ التي تتكرّر مع كلّ مصطلح أو تسمية ينتجها النظام الترميزي من داخل اللسان العربي؛ فقد اشتقت التسميات الثلاثة (الضبر/ الزحافة/ الدبابة) من جذورٍ لغوية تدور دلالاتها المركزية حول الحركة، والتقدم، وهو المعنى الذي حكم عمليات الاشتقاق والانتقال من المعجم العام إلى المعجم التاريخي المختص.

ثالثًا: يمثّل الوقوع على الصيغة الصرفية المناسبة ملمحًا آخر من ملامح استقرار المصطلح التاريخي الإسلامي، فبعد استعمال التسمية (الضبر) التي من نوع اسم الذات جاء استعمال التسميتيْن: (الزحافة/ الدبابة) محققًا خطوةً أكثر تقدّمًا واستقرارًا، بسبب اختيار الصيغة الصرفية التي من نوع اسم الآلة القياسي، ليلمح فيه من البناء أو الوزن جزء من المعنى الأساسي.

رابعًا: يظهر من تأثيل هذا المصطلح أنّ طريق توليده اعتمد على تضافر أمرين معًا أسهما في إنتاجه، هُما:

طريق الاشتقاق، كما اتضح.

طريق التخصيص والتضييق الدّلالي، بحيث صار مفهومًا من إطلاق تسمية الدبابة انصراف دلالتها إلى هذا النوع من السلاح، حتى غلب على

الاستعمال في اللغة العربية، لدرجة وصل معها الأمر إلى اعتماده أصلًا ثمّ استثماره مجازيًّا فيما بعد، بحيث صار يشبه بالدبابة كلّ مَن أريد نقل دلالتها المركزية إليه!

(2)

التأثيلُ اللّغوي لمصطلحات التاريخ الإسلامي في حقلِ التنظيمات السياسية والإدارية، وما يرتبطُ بها من الوظائف والمهن والألقاب

تمثّل المصطلحات المنضوية تحت الحقول الفرعية أو الجزئية المختصة بالتنظيمات السياسية والإدارية، وما يرتبط بها من وظائف ومهن وألقاب- قطاعًا كبيرًا جدًّا من مصطلحيّة التاريخ الإسلامي في الحقيقة.

ويمثّل فحصها من منظور التأثيل أو الإيتمولوجي خطوةً مهمّة جدًّا ولازمة للكشف عن مجموعة من الحقائق والأفكار التي استوطنت بنية التاريخ الإسلامي، وتحرّكت معها.

وتَأمّلُ هذه الحقول الفرعية يكشف عن توزّعها من هذا المنظور التأثيلي على ثلاثة محاور، هي:

أولًا: مصطلحات التنظيمات المنضوية تحت المفاهيم الكلية.

ثانيًا: مصطلحات التنظيمات المنقولة والمستوردة من أنظمة إدارية لها علاقات بالعربية من الناحية التاريخية.

ثالثًا: مصطلحات المهن والوظائف وألقابها، وهي نوعان:

مصطلحات المهن والوظائف الدينية.

مصطلحات المهن والوظائف الحضارية (المدنية).

وفيما يلي تمثيلٌ على هذه الحقول بعدد من المصطلحات للكشف عن الحقائق والأفكار التي ارتبطت بها، ويستطيع التأثيل أن يكون سبيلًا للترجمة عنها.

(آجر/ مصرية قديمة)

يذكر الدكتور زين العابدين شمس الدين نجم في [معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية (ص 18)] أنّ الآجر: «لفظ يوناني بمعنى الطوب الأحمر، كثر استعماله في العربية... يحرق؛ ليبنى به».

وهو لفظٌ قديم قرّر الجواليقي في [المعرب، تحقيق أحمد شاكر، دار الكتب المصرية، 1361هـ، ص21]: أنها: «فارسي معرب»، ويعرفه التونجي (ص:3) بأنه الطين المطبوخ، ويراها شتينجاس (ص:17) فارسية دخلت إليها من العربية.

ولعلّ الفيصل هنا في حسم أصلها اللغوي يكمن في معرفة من توصّل إلى طبخ الطين ابتداء وحرقه لاستعماله في أعمال البناء.

ولعلّ الكلمة يونانية دخلت إليها من لغة المصريين القدماء بما هُم أول مَن حَرَق الطين، وقطّعه لأعمال البناء المختلفة، بقرينتي السبق التاريخي، ووجود الكلمة في المصرية القديمة للحجار، صانع الحجارة، والمحجر، مصنع الحجر، كما في [المعجم الصغير لمفردات اللغة المصرية القديمة، للدكتور أحمد بيدي، وهرمن كيس، المطابع الأميرية، 1958م (ص:29)].

وانتقالُ هذا المصطلح إلى المعجم التاريخي المختص يبدو مفهومًا من منظور الحدود الموضوعية المتسعة للمفهوم من مصطلح التاريخ الإسلامي، ولاسيّما أن «الآجر» مفردةٌ استعملت بكثرة في سياق النهضة العمرانية

الواسعة التي شهدتها البيئة العربية في ظلّ الحكم الإسلامي، طلبا للقوة والمنفعة والجماليات بما هي خصائص العمران المنبثق من التصوّر الإسلامي.

وقد استعمل الآجر في كثيرٍ جدًّا من المشيدات والأبنية في بيئات هذا التاريخ الإسلامي.

ويبدو أنّ رحلة هجرة هذا اللفظ اتخذت المسارات التالية:

وضع المصريون الكلمة، كما يبدو من قرائن السبق التاريخي، ووجود شواهد على هذه الصناعة، واعتراف بعض معاجم المعرب في اللغة العربية بأن «الطوبة» التي هي الآجر مصرية/ قبطية، كما في المعرب (ص:229).

نقلها اليونانيون بحكم التأسيس الذي أسهمت الحضارة المصرية في بناء الحضارة اليونانية على ما يقرّره أساتذة الكلاسيكيات المعاصرون.

دخولها من اليونانية إلى الفارسية القديمة ثمّ من الفارسية إلى العربية الجاهلية.

وقد استعملت الكلمة بمعناها العام في المعجم التاريخي المختص.

(أربطة/ عربية)

يقول الدكتور زين الدين شمس الدين نجم في [معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية، (ص:27): الأربطة؛ هي: الثغور ومواضع المخافة، ويشير من خلال معلومات التأثيل التي أوردها في مفتتح التعليق إلى أنها عربية من: رابط مرابطة ورباطًا: لازم الثغر، وجاهد في سبيله.

وهو معنى إسلامي نشأ في ظلّ معجم الجهاد، ووردت بعض مشتقاته في نصوص شرعية، يقول تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱصْبِرُوا۟ وَصَابِرُوا۟

وَرَابِطُواْ ﴾ [سورة آل عمران 3/ 200] ويقول تعالى: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن قُوَّةٖ وَمِن رِّبَاطِ ٱلۡخَيۡلِ ﴾ [سورة الأنفال 8/ 60].

وفحصُ هذا المصطلح إيتمولوجيا يكشف عمّا يلي:

أولًا: توليده بطريق الاشتقاق من (ربط) التي تدلّ على شدّ الخيل وإيقافه، وتهيئته استعدادًا، وإعدادًا.

ثانيًا: انتقال اللفظ المشتق (الرباط/ الأربطة) للدلالة على «الإقامة على جهاد العدو بالحرب، وارتباط الخيل وإعدادها» على حدّ تعريف اللسان (7/ 302).

وهو انتقال ظاهر المناسبة بين المعنى العام والمعنى المختص الذي نشأ باجتماع أمرين، هُما:

1. طريق المجاورة.

2. طريق التخصيص والتضييق من عموم شدّ الخيل وإعدادها، لشدّها وإعدادها للجهاد ضدّ العدو تعيينًا.

ثالثًا: وقد صار الرباط/ الأربطة مصطلحًا تاريخيًّا إسلاميًّا متعدّد الدلالات، تدور معانيه حول ما يلي:

مفهوم كلّي هو لزوم الجهاد ضد العدو، والإقامة الدائمة في منطقة معروفة بأنها من الثغور طلبًا للأجر والثواب (تسمية لعملية بعينها من الجهاد).

المكان الذي تربط فيه الخيل المعدة للجهاد.

الثغر أو المدينة الذي يمثّل تخومًا مع العدو، يتوقع بدرجة كبيرة أن يمثل تهديدًا للأمة بسبب هذا الموقع.

والتأثيلُ اللغوي لهذا المصطلح التاريخي كشف عن توليده بطريق الاشتقاق، أي إنتاجه من النموذج الترميزي الذاتي للسان العربي وهو أمر يبدو مفهومًا ومنطقيًّا لارتباطه بتصور فكري نابع من طبيعة اللسان العربي المعبر عن حقائق الدين بالمعنى الاصطلاحي الضيق المنحصر في الإسلام الاصطلاحي الذي أعلى من شأن الرباط في سبيل الله، كما قرّرت نصوص الوحي في الكتاب العزيز والسنة المشرفة التي دعت إلى الرباط وامتدحت المرابطين.

وهو ما يعني أنه لا سبيل إلى اقتراض الكلمة الدالة على هذا المعنى لتعالقه المباشر والحميم بطبيعة الفكرة الإسلامية المنتجة للتاريخ الإسلامي.

(آلاي/ تركية)

يذكر أحمد تيمور في [الرتب والألقاب المصرية لرجال الجيش والهيئات العلمية والقلمية من عهد أمير المؤمنين عمر الفاروق، (ص:50)] أن: «الألاي: بغير مدّ، وإن كان بعضهم يزعم أنه ممدود، معناه في التركية: الجم الغفير. ويطلق أيضًا على الموكب، ثمّ خص بعدد مخصوص من الجند... (و) الأولى اختيار الفيلق (للإطلاق عليه)؛ لأنه مثله في العدد».

ويظهر من تأثيل أحمد تيمور أنه يعود به إلى التركية، وهو ما يظهر من بعض المداخل في [معجم الدولة العثمانية، للدكتور حسين مجيب المصري (ص21)].

وكذلك من تأثيل الدكتور حسان حلاق والدكتور عباس في صباغ في (المعجم الجامع، ص12).

وقد ذكره [(معجم) الدراري اللامعات في منتخبات اللغات، لمحمد علي الأنسي، بيروت سنة 1320هـ (ص:41)]: وهو معجم تركي/ عربي، حيث قال: «آلاي (بالمد!): فوج، جمع، موكب، مخيم غفير. آلاي: أربعة طوابير».

ومن ذلك يتّضح أنّ هذا المصطلح دخل إلى المعجم العربي التاريخي المختص من طريق اللغة التركية من بوابة التنظيمات الإدارية العسكرية.

ويبدو أنه انتقل في التركية من اللغة العامة إلى لغة الاصطلاح بموجب المناسبة بين معنى الجمع والمعسكر والمخيم في السياقين العام والمختص.

ثمّ هاجر من التركية إلى العربية بطريق عمدي عندما سيطر الترك على التنظيمات الإدارية والعسكرية في مصر، بعد سيطرتهم على حكمها مدّة طويلة من الزمان استمرت حتى قيام ثورة 1952م.

ويمثّل التخصيص أو التضييق الدلالي المظهر الحاكم للتحول الدلالي الذي أصاب المفردة في رحلة إطلاقها واستعمالها في حقل التاريخ الإسلامي في بابته الفرعية أو الجزئية الخاصة بمصطلحات الإدارة والتنظيمات العسكرية، ليكون دالًّا على جمع مخصوص بالعسكر، بعد أن كان دالًّا على كلّ جمع كبير.

وربما يكون الانتقال الدلالي بسبب المجاز المرسل في صورة علاقة المحلية أي تسمية الشيء باسم المحل الذي يحلّ فيه، فلما كان الآلاي هو المخيم، ومجموعة الجنود تقيم في العادة في مخيم أو معسكر جامع (هو الآلاي) سمّوا باسم المخيم.

واستعمال هذا المصطلح في قائمة مصطلحات التنظيمات العسكرية في المعجم العربي التاريخي المختصّ لم يكن لفقر النظام الترميزي الذاتي في اللسان العربي، فقد ظهر أنّ العربية تعرف مرادفين له، هُما:

1. الجحفل.

2. الفيلق. (على ما قرّر أحمد تيمور ناقلًا عن المعجمية العربية التراثية).

وإنما جاء الاستعمالُ أو الاقتراض من طريق: الغرض أو القصد الذي مارسته الإدارة التركية إبان سيطرتها على الحكم وإدارته في مصر.

وهو ما يؤكّد لمرّةٍ أخرى أن المصطلح التاريخي العسكري والإداري، أي فرع مصطلحيّة التاريخ الإسلامي، من المواضعات التي طريقها التطور العمدي أو التحول الإداري القصدي الذي تفرضه القرارات أو الاجتماع العمدي عليها.

وقد عمدت البلدان العربية في مسيرة تطورها الإداري والتنظيمي إلى تعريب هذه المصطلحات للدلالة على انتمائها إلى حقبة جديدة تغير فيها النمط الإداري والتنظيمي التركي، سعيًا إلى البيان عن الهوية العربية اللغوية وتعميمه في التجليات الإدارية والتنظيمية في أجهزة الحكم تعبيرًا عن نوع استقلاق وطني يتذرع بإحياء اللسان الوطني.

(أميرال/ عربية)

يذكر الدكتور زين العابدين شمس الدين نجم في [معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية، (ص: 78)] أنّ مصطلح «الأميرال»: «كلمة فرنسية: Amiral معناها: أمير البحر. قائد الأسطول. أمير الأسطول البحري. وفي الإنجليزية Admiral»

وهذا تأثيلٌ صحيح من وجهة تظر الأخير فقط، بمعنى أن هذا المصطلح ربما يعرف في دراسات التطور اللغوى باسم: سياحة الألفاظ، أو تصدير

الكلمات ثمّ إعادة استيرادها في مرحلة تاريخية لاحقة من الجانب الذي سبق لها أن استوردته من دون تنبه إلى أنّه من رصيدها السابق تصديره، فتدخله إلى معجمها في صورة معربة يبتعد فيه عن صورته الأصلية القديمة.

إنّ هذا المصطلح التاريخي أصلُه مصطلح غربي من نمط المركب الإضافي هو (أمير البحر)، ثمّ انتقل مهاجرًا إلى المعاجم الأوروبية إبّان السيادة الإسلامية على البحار مع تمدّد الخلافة الإسلامية، فاقترضته اللغات الأجنبية وعجمته بطريق النحت ليتحوّل إلى صيغتيه الإنجليزية والفرنسية المذكورتين هنا.

وهذا الذي أذكره هنا في تأثيل هذه المفردة مقرّر في معجم أصول، لجون آيتو

[Dictionary of word origins، Jo، Ayto، Arcade publishing. New York، 1990، p8]

حيث يقرّر تحت رسم :Admiral / أن هذه الكلمة دخلت الإنجليزية من العربية، يقول: (ص: 8): "انحدرت هذه الكلمة من العربية: أمير: القائد".

ونصّه الإنجليزي هو:

"The word ultimately from Arabic، amir، commander"

وهو يؤكّد رأيه بشيوع استعماله في المصطلحات المركبة الدالة على عددٍ من الوظائف، وقد مثّل في هذا السبيل بما يلي:

1. أمير البحر = قائد البحر commander of sea

2. أمير المؤمنين= قائد المؤمنين commander of faithful

ويقرّر أنّها اقترضت borrowed من جانب اللغات الأوروبية، ثمّ أضيف إليها الأداة: (al) لاحقة، و(dd) سابقة.

ويذهب إلى أنها دخلت اللغات الأوروبية في فترات المدّ التأثيري للسان العربي في فترات السيطرة العربية على البحر المتوسط، ويذكر الإسبانية والإيطالية والفرنسية والإنجليزية.

ثمّ أعيد استيرادها واقتراضها من جانب المعجم التاريخي المختص في العصر الحديث بتقريب صيغتها الأجنبية من الفرنسية: أميرال من دون التنبه إلى أن هذه الصيغة عربية الأصل في الأساس.

ومن ثمّ فإن مصطلح أميرال في المعجم التاريخي المختص هو:

أولًا: مصطلح ظهر فيه من طريق سياحة الألفاظ بأسلوب التعريب الصوتي من الفرنسية.

ثانيًا: المصطلح عربي/ أثيل في الأساس دخل إلى اللغات الأوروبية في فترات المدّ العربي والهيمنة الإسلامية على البحر المتوسط، فتولد في المعجمات الأوروبية باستيراد العنصر المركزي وهو لفظ (أمير)= قائد، وإضافة لاحقة هي (al) للدلالة على الفاعل أو السابقة (ad) للدلالة نفسها أو هما معًا.

ثالثًا: تطوّر استعمال المصطلح وإطلاقه، ليدل على رتبة في سلاح البحرية المعاصرة، تساوي رتبة قائد الأسطول البحري، وغاب في عملية تطوير ألقاب الوظائف والرتب العسكرية بعد نهاية حكم الدولة العلوية (محمد علي) في مصر. وأصبحت كلمة ثقافية غير مستعملة رسميًا.

(آنك/ هندية)

يذكر الدكتور زين العابدين شمس الدين نجم في [معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية، (ص:87)] أنّ الآنك هو الرصاص بالهندية، فيقول: «لفظ فارسي، معناه: الرصاص الأسود»، وقد عرفه أحمد شاكر في هوامش المعرب (ص:33/ هـ 5) بأنه القزدير، وهو مادّة معدنية استعملت في كثير من الصناعات والأسلحة في التاريخ الإسلامي.

وردّها إلى الفارسية كما في جاء في هذا المعجم أمر يحتاج إلى المراجعة، فقد ذكر شتينجاس أنه القصدير»tiu“، ولكنه وضع أمام اللفظة الفارسية ما يفيد دخولها إلى المعجم الفارسي من العربية!

أمّا آدي شير فقد قرر في [الألفاظ الفارسية المعربة، دار العرب، القاهرة، 1998م (ص12)]: أنّها منnaga بالسنسكريتية، وهو الرصاص الأبيض. وهو ما دعا الدكتور محمد يوسف في [الألفاظ الهندية المعربة، مجلة اللسان العربي، مج10 ج1 ذو القعدة 1392هــ=1973م (ص122)]: إلى أن يعدّها هندية، وقد دلّل على ذلك ببيان محلّ صناعته القديمة في الهند واستيراد العرب له في القرن الرابع الهجري من هذه البلاد، ومن (كله) على وجه التعيين التي اشتهرت بصناعة الرصاص القلعي المنسوب إليها، وصناعة السيوف كذلك.

ومن ثمّ فإنّ هذه الكلمة فيما يترجح هندية بتحكيم التاريخ الصناعي، بتحكيم معيار طرق التجارة العالمية القديمة، دخلت إلي العربية من هذا الطريق، وقامت شواهد حضارية ولغوية تشهد باحتمال اقتراض العربية لها من الهندية؛ وهو ما يؤكده الدكتور محمد يوسف الذي يرى أنّ الرصاص

القلعي هو الرصاص المجلوب من المدينة الهندية (كله)؛ أي: أنّ القلعي تعريب (كله) ثمّ النسب إليها.

إنّ تاريخ العلاقات التجارية بين العرب والهنود قديم، وهو ما يرشح دخول الكلمة من الهندية إلى العربية مباشرة.

ويبدو أنّ مظهر التعميم هو المظهر الأجلى في رحلة هجرة الكلمة الحضارية، فهي في الهندية على ما يظهر من كلام الدكتور محمد يوسف: القصدير الأبيض الذي ما يزال معروفًا في الهند على حد تعبيره، ولكن الكلمة في المعجم التاريخي العربي المختصّ أوسع وأعمّ من الدلالة على القصدير الأبيض فحسب، ولعلّه يتّسع ليضمّ الدلالات التالية:

1. القصدير بإطلاق أبيض وغير أبيض.

2. المعدن المذاب لأغراض التصنيع ولاسيما في مجال الأسلحة.

(جاروخ/ تركية)

يقول معجم [الجامع للمصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية، (59)]: «جاروخ (تركية): نوع من الأحذية يستعملها الفلاحون. من جاريق التركية شاعت في العراق، وشمال بلاد الشام منذ العهد العثماني، وقد ترد بلفظ (شاروخ)».

هذا اللفظ من الألفاظ الحضارية التي تنتمي لحقل فرعي هو حقل الملابس والثياب، وقد أورده الدكتور رجب عبد الجواد في [المعجم العربي لأسماء الملابس، دار الآفاق العربية، القاهرة،2002م (ص:104)] فقال: «الجاروخ: كلمة معربة... من أنواع الأحذية، ثخينة، النعل عريضة»، ولكنه



أرجعها إلى الفارسية. وهي عند شتاينجس (385): جاروغ، وجاروق: حذاء الفلاح أو القروي.

والتحليل التأثيلي يرجح انحدارها من التركية لعدة؛ مسوغات يمكن إجمالها فيما يلي:

أولًا: التقارب الصوتي من طبيعة الكلمات التركية التي يشيع فيها صوتي:ج/ والقاف في نهاية الكلمات.

ثانيًا: مكان ظهورها واستعمالها بالقرب من المدن والبلدان التركية، حيث يكثر استعمالها في العراق وشمال بلاد الشام وهي المتاخمة للبلاد التركية.

ثالثًا: تاريخ ظهورها في العهد العثماني الذي نشرها، بحكم سيطرة العثمانيين على مصر والشام. والقانون الحضاري يقرّر أنّ المغلوب (بلاد الشام هنا) مولَعٌ بتقليد الغالب (العثمانيين في هذه الحالة).

وقد أوردها المعجم التركي/ العربي [الدراري اللامعات في منتخبات اللغات، لمحمد علي الأنسي، (ص:200)] حيث يقول: «جاريق: النعل ذات الطراق»؛ أي الموضوع فيها شريحة حديد يخصف عليها الجلد، وهو الحذاء المعروف في كتب المعرب باسم: الزربول، كما جاء في: شفاء الغليل للشهاب الخفاجي (ص:101).

وملاحظةُ هجرة الكلمة من التركية إلى المعجم العربي المختص بألفاظ التاريخ الإسلامي يكشف عمّا يلي:

التحوّل الصوتي الذي أصاب القاف فتحوّلت إلى الخاء، والجيم التي تحوّلت إلى الشين أو أبقى عليها في بعض اللهجات.

التحوّل الصرفي إلى صيغة شائعة الاستعمال في العربية في أسماء الآلة من فاعيل في التركية إلى فاعول في العربية.

(جمرك/ إيطالية)

يقرّر [معجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية، (ص:67)]: أنّ الجمرك (كلمة إيطالية) تعني: المكس، ويقرّر دخولها إلى المعجم التاريخي المختص من طريق التركية التي اقترضتها من الإيطالية، ويعرفها بقوله: «وفي الاصطلاح تطلق على ديوان الضرائب للبضائع الداخلة «مكوس» أو العابرة «ترانزيت»».

وارتباطُ هذا المصطلح بالبضائع الداخلة أو العابرة يشهد له استمرار استعمالها إلى اليوم في عددٍ من البلدان العربية، على الحدود ملحقة بالمطارات والموانى.

وتحليل معنى المفردة يكشف عن ترادفها شبه التّام مع مصطلح قديم مقترض من الآرامية هو: «المكس»، [كما في: الألفاظ السريانية في المعاجم العربية، (ص:216)].

ومن مجموع ذلك يبدو أنّ الأرجح هو دخول هذا المصطلح من الإيطالية التي كان لها علاقات تجارية واقتصادية بالدولة العثمانية.

وعلاماتُ تعريبها واضحة من جهة البنية الصوتية، ومن جهة التنظيم الإداري الذي يترجح معه سبق الإيطاليين إليها.

ويؤكّد ذلك الدكتور أحمد السعيد سليمان، فيقول [تأصيل ما ورد في الجبرتي من الدخيل (ص:70)]: «الجمرك: من الإيطالية: commercio:

وفي الجبرتي (4/ 167) ديوان المكس الذي يعبرون عنه بالجمرك" ويبدو بحكم الجذر أنها من أصل لاتيني، بقيت في الإيطالية، وهاجرت منها وظاهر استعمال صيغة (فعلل) التي تحمل معنى المكانية إلى حدّ ما، والكلمة الإيطالية تحمل جذور معنى التجارة وهو المعنى المركزي الذي لازم الكلمةَ في رحلة هجرتها إلى المعجم المختص بمصطلحات التاريخ الإسلامي في مراحله المتأخرة.

ومن ثمّ يمكننا أن نوجز رحلة هجرتها في المسارات التالية:

الكلمة لاتينية الأصل بدليل commercium كما يقرّر جون أيتو في [Dictionary of origins،p: 126].

ثمّ هاجرت من الإيطالية إلى التركية بموجب العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، لتكون Gumrukأو (كمرك) في المعجم التركي العربي [الدراري اللامعات، (ص:468)]: إدارة الرسومات. وهي في [معجم التليسي الإيطالي / العربي لمحمد خليفة التليسي، دار الريان، ليبيا، 1993م (ص:189)] منتهية ب (cio) ممّا يرجح ترجمتها بالكاف في التركية؛ لأن (cio) تنطق صوتًا مركبًا صوتًا قريبًا من (تش).

ثمّ هاجرت من التركية إلى العربية إبان الحكم التركي لمصر والشام، وعربت إلى جمرك، واستقرت في الجهاز الإداري والاقتصادي حول المعاني التالية:

أ. المكان الذي تدخل منه البضائع.

ب. الضريبة التي تؤخذ على البضائع.

ج. النظام الاقتصادي الخاص بالبضائع المستوردة والمصدرة.

(الخراج/ عربية)

يُعرف الدكتور زين العابدين شمس الدين نجم مصطلح الخراج [معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية، (ص:217)]، فيقول: «ضريبة على الأرض. وأصلها فارسي. وهو ما وضع على رقاب الأرض من حقوق تؤدّى عنها. وتقديره موقوف على اجتهاد الأئمة وفي لغة العرب: اسم للكراء والغلة،... وقد عرف هذا اللفظ منذ الأيام الأولى للإسلام. ويعني: الضريبة السنوية المفروضة على الأراضي التي تزرع حبوبًا ونخلًا وعنبًا وفاكهةً. وكان الخراج... في مصر وغيرها المصدر الرئيسي لدخل الدولة منذ صدر الإسلام، ومنه تصرف أعطية الجند ورواتب الولاة وموظفي دواوين الدولة، فما زاد عن ذلك من مال الخراج أودع في بيت المال».

ومن هذا التعريف يتّضح أنّ هذا المصطلح ينضوي تحت الحقول الفرعية التالية:

مجال الإدارة والحكم.

مجال الاقتصاد والسياسات المالية.

وهُما حقلان فرعيّان من حقول مصطلحيّة التاريخ الإسلامي.

وتدور معاني هذا المصطلح حول ثلاثة معان ذكرها زين العابدين نجم في معجمه، وأكّدها الدكتور محمد عمارة في [قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، دار الشروق، القاهرة سنة 1993م، (ص1787)]

ضريبة الأرض، وهي المعنى الغالب الذي يرد على الذهن عند إطلاقه في مصطلحيّة التاريخ الإسلامي، وهو المعنى الأقدم من الناحية التاريخية.

الجزية وهي ضريبة على الإنسان غير المسلم مقابل حمايته وعدم التحاقه بتنظيمات الدفاع عن البلاد.

مال الفيء ما يعود على المسلمين من أموال غيرهم بغير حرب، كالصلح، أو الجزية.

والمعنيان الأخيران لا يفهمان من تسمية الخراج إلّا بالتقييد ثمّ زاد معنى رابع في العصور المتأخرة دار حول ما يأخذه عمال الدولة من الأهالي من دجاج وبيض أو محاصيل على سبيل الهدية أو الرشوة أو الغصب!

والتتبع الزمني لتحليل هذا المفهوم يكشف عن استعمال: الخراج والفيء بمعنى واحدٍ على سبيل الترادف التام، وهو معنى كان قائما حتى نهايات القرن الثاني الهجري، يقول أبو يوسف (يعقوب بن إبراهيم)، ت 183هـ في كتابه [الخراج، نشره قصي محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، ط6، القاهرة، 1397هـ (ص:25)]: «فأمّا الفيء فهو الخراج عندنا، خراج الأرض... لأنّ الله تبارك وتعالى يقول في كتابه ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡۚ﴾ [سورة الحشر 59/ 7].

ولكن تحليل ما ورد عند يحيى بن آدم القرشي في [الخـراج، تحقيق أحمد شاكر، دار التراث، القاهرة، 1347هـ (ص:21)] يكشف عن عدم الترادف التام بين الفيء والخراج، حيث ورد عنده: «أنّ الفيء ما صولحوا (أي المسلمين) عليه يقول: الجزية والخراج»، وعليه يكون الخراج نوعًا أو جزءًا من الفيء.

وهذه التسمية (الخراج) تسمية بالمصدر، كما يقرّر ابن رجب الحنبلي ت 795هـ في كتابه [الاستخراج لأحكام الخراج، تحقيق جندي محمود شلاش الهيتي، مكتبة الرشد، الرياض، 1989م (ص:158)]. وهو في هذا ناقل عن الأزهري في التهذيب، الذي يقول: [تهذيب اللغة، تحقيق الدكتور عبد السلام سرحان، الدار المصرية للتأليف، القاهرة، 1964م (7/ 49)].

والإجماع منعقدٌ على أنّ عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، هو الذي أوجد هذا النظام في سياق تدوينه الدواوين، وتنظيم مؤسسات الحكم والإدارة في الدولة الإسلامية.

ويلاحظ على تأثيل هذا المصطلح ما يلي:

أولًا: هيمنة التوليد من اللسان العربي، بما هو نظام ترميزي ذاتي يستمد قوته وسطوته من قرب زمان التنزيل، وارتقاء منزلة للسان العربي في النفوس.

وهذه التسمية قرآنية، وردت في القراءات المتواترة؛ ففي قراءة الكسائي﴿أَمۡ تَسۡـَٔلُهُمۡ خَرۡجٗا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيۡرٞۖ﴾ [سورة المؤمنون 23/ 72] [انظر: معجم القراءات، للدكتور عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، سنة 2000م (6/ 194)].

وهو ما يعني اعتبار الكتاب العزيز مصدرًا له الموثوقية العليا في تأسيس مصطلحيّة التاريخ الإسلامي.

ثانيًا: تطور استعمال المصطلح وفق المراحل التالية:

ضريبة مالية على الأراضي التي صولح عليها؛ (أي من غير حرب).

ضريبة مالية على كلّ الأراضي الزراعية صولح عليها أم ناتج حرب وعنوة (وهذان المعنيان هما المرادان عند الإطلاق).

اتساع المعنى لتشمل الضريبة على الأنفس (الجزية).

اتساع المعنى لتشمل الهدية للعمال والغصب والرشوة (في عصور متأخرة)، والمعنيان الأخيران يلزمهما التقييد.

ثالثًا: يتّضح أنّ الانتقال الدلالي من (المصدر)؛ خراج من خرج يخرج. أو اسم مصدر من: أخرج يخرج من طريق الانتقال للمجاورة، أي تسمية الضريبة باسم ما تخرجه الأرض. والمظهر الذي يكشف عنه التحليل هو التخصيص بالضريبة على ما تخرجه الأرض من محاصيل أو مزروعات.

والتخصيص أو التضييق الدلالي ظاهر من عدم إطلاق الخراج على ما يكسبه العبد ويعود به على سيده، وهو معنى كان قائمًا - وما يزال - في لغة الفقه في باب الضمان وغيره.

والتّخصيص هو المظهر الأجلى لاستعمالات هذا المصطلح الإطلاقية، وهي ضريبة على ما تخرجه الأرض خاصّة، والمقيدة بضريبة الرأس (الجزية) والهدية والرشوة (في العصور المتأخرة).

رابعًا: وتبقي مسألة القول بتعريبها عن الفارسية، فالذي عند شتينجاس أنّ: الخراج أو الضريبة دخلت الفارسية من العربية (ص451). وهو أمر مألوف؛ لأن الكلمة إسلامية أي نشأت بسبب الشريعة؛ فهي من مواصفات الإسلام التي قصد إليها، وعرفت في تاريخ فقه العربية في التراث باسم: الأسباب الإسلامية.

ولا يستبعد أن يكون التنظيم المالي والإداري مستعارًا من الأنظمة الفارسية، وهو المشهور المستقرّ في تاريخ ما يعرف بتدوين الدواوين، لكن التسمية عربية مْحضة متأثرة بلغة الكتاب العزيز، كما رأينا.

والواضح أنّ المعجم العربي صدَّر هذه الكلمة إلى الفارسية بموجب ظهورها في العربية محفوفة بدلالات استعمالية إسلامية، وهو ما نلحظه مثلًا من دخولها جزئيًّا في تراكيب أو أبنية مع أجزاء أخرى فارسية في مثل: خرجكزار: دافع الجزية والضرائب كما في [المعجم الذهبي فارسي/ عربي، للدكتور محمد التونجي (ص:261)] وهو عند شتينجاس [ص:451] خراجكذاري بالمعنى نفسه.

والحكمُ بنقل النظام مسألة أقرب إلى الصواب من جهتي الحقائق التاريخية التي تقرّر أمر تدوين الدواوين محاكاة لما عند الفرس، والحقائق الجغرافية والحضارية بما أنّ الدولة الفارسية في العراق وإيران قديماً عرفت الزراعة، ووضعت التنظيمات المالية والضرائب عليها.

وهذا المصطلح مع كونه من إنتاج حقبة الخلافة الراسدة فإنه يبدو محايدًا من جهة الدولة، بمعنى أنّ التسمية لغوية محضة ليس فيها هوامش دلالية تجعل من الضريبة أمرًا يحمل دلالة مقدسة، أو دينية تلبس على الناس أو تضغط عليهم، ولأنها عامّة تؤخذ من كلّ يتصرف في أرض زراعية تخرج له كلّ عام محاصيل أو ثمار.

وهذه التسمية في هذا تبدو مختلفة عن التسمية أو المصطلح (الزكاة) الذي يتحرك بحمولات دلالية دينية مرتبطة بمبادئ المقصد الأعلى (التزكية)؛ فدلالة التطهير ظاهرةٌ في السمات الدلالية لهذا المصطلح؛ وهو أمرٌ طبيعي لأنها خاصة بالمسلمين وحدهم من دون غيرهم.

(ديوان/ فارسية)

يذكر الدكتور زين العابدين شمس الدين نجم في [معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية، (ص:250)]: أنّ الديوان: مصطلح مقترض من الفارسية، فيقول:

(1): «الديوان لفظ فارسي. معناه: القاعة؛ مكان اجتماع أصحاب الحاجة المرتبطة بشئون الدولة، ديوان الحكم. البلاط الملكي. مجلس الحكم والإدارة».

(2) وهو كذلك: «السجل الذي يدون فيه ما يرى ضبطه من الشئون الإدارية، ثمّ أطلق على الإدارات الأميرية نفسها، وأصبح شائعًا بهذا المعنى.

وفي العصر العثماني أُطلقت كلمة الديوان على مجالس الحكم والإدارة، وقد أطلق على الإدارات في العصر العثماني أيضا دواوين".

(3) وهو كذلك: "الدفتر الذي يكتب فيه القاضي ما يحتاج إلى ضبطه (و) الجريدة من (دون) الكتب إذا جمعها".

(4) "وكان لكلّ شأنٍ عام ديوان يشبه الوزارة حاليًا".

إنّ هذه الدلالات التي استعملت وأوردها هذا المعجم مذكورة لهذا المصطلح في معجمات الألفاظ الفارسية، فهي عند شتينجاس (ص555) بكلّ المعاني التي جاءت عند الدكتور زين العابدين نجم، تحت رقم (1) وقد نقل الأخير عنه شتنجاس من دون عزو!

وهي عند محمد التوبجي في [المعجم الذهبي: فارسي/ عربي) (ص:322): محكمة، إدارة، دفتر الحسابات".

ويبدو أنّ المصطلح بهذه الصورة الصوتية كلمة" عربية" دخلت الفارسية بعد الإسلام، وهو المفهوم من الرمز الاختصاري (A) الموضوع قبل المدخل في معجم شتينجاس علامة على اقتراض الفارسية لها من العربية! ويشير الجواليقي إلى أصل الكلمة في الفارسية، فيقول [المعرب (ص:154): "والديوان بالكسر... وأصله فارسي".

وقد ذكرت معاجمُ المعربات العربية له أصلين في الفارسية، هُما:

أولًا: دوان، في [قصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل، للمحبي، تحقيق الدكتور عثمان محمود الصيني، مكتبة التوبة، الرياض، 1994م (2/ 49)] و[شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، للشهاب الخفاجي، المكتبة التجارية، القاهرة، 1325هـ (ص82)].

أخيرًا: ديبان، كما يفهم من كلام الجواليقي في [المعرب، ص154].

وتعريب الكلمة ونقلها من الفارسية إلى العربية في صورة (ديوان) اقترب بها من حدود الكلمة الناتجة من النظام الترميزي؛ لأنه استثمر العائلة الاشتقاقية المرتبطة بالفعل (دون).

ولعلّ ذلك التعريب الذكي هو الذي جمّل نفرًا من اللغويين القدماء على الزعم بأصالتها في العربية.

والراجح أنّ أصل (ديوان) في الفارسية هو (ديبان) لعدة أدلة، أو قرائن:

أولًا: رواية هذا الأصل في أقدم أدبيات التعريب في العربية وهو كتاب المعرب للجواليقي (ص:154).

ثانيًا: وجوده في معجمات التأثيل اللغوي الأجنبية بصورة صوتية ترجح تعريبه من (ديبان)؛ فقد أورد جون أيتو في [Dictionary of origins،p: 177] تحت المدخل

(divan) وفي الإيطالية ويشير أيتو إلى أنها في العربية diwan.

ولا شكّ أنّ تعريب صوت (الباء) المروي في واحد من أصلين للكلمة في الفارسية - بالفاء أقرب من تعريب صوت الفاء عن الواو المشددة وإن كانت جميعًا أصواتًا متقاربة المخارج.

ويبدو أنّ الدلالات الأربعة المذكورة للمصطلح في معجمية التاريخ الإسلامي المختصة متداخلة نشأت جميعًا من معنى واحد أسبق منها جميعًا بطرق تطور دلالي مختلفة.

ويبدو أنّ المعنى الأسبق هو الشيء المكتوب المدون، ثمّ انتقل إلى إطلاقاته على ما يلي:

معنى الديوان الذي هو مجموع شعري بموجب التخصيص الدلالي من كلّ مجموع مدون.

معنى الديوان الذي هو الدفتر تسمية باسم الصورة المادية التي ظهر فيها المكتوب أو المجموع بين دفتي كتاب، وهو تطور دلالي بموجب الانتقال الذي صنعه المجاز المرسل وفقًا لعلاقة المحلية (تسمية الشيء باسم المحل).

معنى الديوان الذي هو: الإدارة، والمكان، والوزارة، وهو تطور دلالي بموجب الانتقال الدلالي للمجاورة، أي تسمية الشيء باسم مجاوره.

ثمّ جمعت هذه الدلالات جميعًا في المعجم المختص بمصطلحات التاريخ الإسلامي بموجب ورودها جميعًا فيه.

وهو من المصطلحات المشتركة، التي لها أكثر من معنى، يتكفل السياق الاستعمالي ببيان الدلالة المخصوصة.

وقد نشأ الاشتراكُ من عموم المعنى في الأصل الذي انحدرت منه جميع هذه الدلالات.

(سلطان/ سريانية)

ينضوي مصطلح (السلطان) تحت أكثر حقول مصطلحيّة التاريخ الإسلامي ظهورًا وانتشارًا، وهو حقل الحكم والسياسة.

يُعرفه الدكتور زين العابدين نجم في [معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية (ص325)]: فيقول: «السلطان: لفظ مأخوذ من الآرامية والسريانية؛ أصلها في السريانية: sultane بمعنى: المتحكم. وهو الذي يحكم في ولايته حكم الملوك، ويكون رئيسًا للأمراء، وله من العسكر أكثر من عشرة آلاف فارس، ويملك ممالك متعددة. وقد يطلق عليه اسم السلطان الأعظم...

يقال: إنّ أول مَن لقّب به: خالد بن برمك وزير الرشيد لقبه به تعظيماً له. وتسمّى به الفاطميون بجانب لقب الإمامة والخلافة. واتخذه السلاجقة في العراق لقبًا رسماً، كما اتّخذه الأيوبيون ومن بعدهم المماليك ثمّ العثمانيون، وانتقل لقب السلطان إلى الهند، فتلقّب به أمراء الدول الإسلامية هناك... وعمل السلطان هو الحرب، فهي وظيفته الأولى... كذلك يقوم سلطان المماليك بدورٍ هام في السياسة الداخلية، فموظفو الدولة مسئولون أمامه... ويهتمّ على الخصوص بالنظر في مظالم الشعب، وهو يرسم السياسة الخارجية، ويستقبل رسل الملوك. وهو كذلك من ألقاب التشريف».

وقد جاء هذا المصطلح ومعه تعريفاتٌ قريبة ممّا جاء في معجم الدكتور زين العابدين نجم، ولكنْ باختلاف في ذكر تأثيله فهو:

مصطلح عربي في [المعجم الجامع، (ص119)]، وهو مصطلح مشتقّ من بعض مفردات الكتاب العزيز في [معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، لمصطفى عبد الكريم الخطيب، (ص256)] بمعنى التسلط والقهر، وهو كذلك عربي الأصل عند الدكتور مصطفي بركات في [الألقاب والوظائف العثمانية، (ص33)] وهو عربي وفارسي عند الدكتور قتيبة الشهابي في [معجم ألقاب أرباب السلطان، 50].

وهو كما هنا، أي سرياني عند الدكتور حسين مجيب المصري في [معجم الدولة العثمانية، (ص74)] وحصره في الإطلاق على حكام المسلمين السنيين!

وعند الدكتور حسن الباشا في [الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار، (ص323)].

ويبدو أنّ اقتراب تسمية (السلطان) من الصيغ العربية المشتقة من (سلط) كان سببًا في إهمال معاجم المعربات لمعالجتها.

وقد ذكرها مارا اغناطيوس أفرام في [الألفاظ السريانية في المعاجم العربية، في كشاف الألفاظ السريانية البحثية التي دخلت العربية (رقم 158ص 278)].

وقد دخلت من السريانية إلى العربية في فترة مبكرة، ودلت لغويًّا على الولاية بمعناها العام المتسع، ثمّ انتقلت إلى مصطلحيّة التاريخ الإسلامي

بعد فترة من ظهور الحكم الإسلامي بتأثيرات خارجية، لما غلب على الحكم معنى التسلط والقهر والقوة، فأزاحت هذه الكلمة مصطلحات الإمام والخليفة وأمير المؤمنين المشحونة بدلالات دينية بصورة مركزية. وهو أمرٌ حدث بعد تحقيق الابتعاد عن النطاق المركزي لعصري النبوة والراشدين!

ويقرّر جون أيتو في [dictionary of orgins،p:510] أن كلمة sultan كلمةٌ عربية تعني الحاكم، ولكنه يقرّر أنها دخلتها من الآرامية shultana التي تعني القوة والسلطة power من الفعل shalet أي يحوز السلطة والقوة have power، وتحوّل الشين في الآرامية إلى سين في العربية من التحولات المطردة في فقه الساميات المقارن.

ولعلّ فيما أورده الدكتور حازم على كمال الدين في [معجم مفردات المشترك السامي في اللغة العربية، (ص:222)] ما يفسّر التردد الواقع من اللغويين العرب القدامى حول أصالتها، حيث قرّر أنّ كلمة (سلطان) من المشترك السامي بمعنى: القدرة والسيطرة والحاكم في العبرية، والسريانية والعربية مع وجود فعل salata بمعنى: قدر واستطاع في الحبشية.

إنّ ظهور مصطلح السلطان في المعجمية المختصة بألفاظ التاريخ الإسلامي بأخرة من الزمن بعد استعمال طويل نسبي لمصطلحات مرادفة له من مثل: الإمام وأمير المؤمنين والخليفة - يرشح لاقتراض من نظام ترميزي للغة أجنبية.

لقد كان الاندماج الوظيفي (الديني/ المدني) مع ارتقاء الجانب الديني في النظر إلى وظيفة حاكم المسلمين في عصور التاريخ الإسلامي الأولى مؤثرًا في استقرار مصطلحات: الإمام والخليفة (خليفة رسول الله ﷺ) وأمير

المؤمنين، المشحونة بدلالات دينية مغلقة، وهو ما يعنى الاندماج والتداخل بين الديني والدنيوي في النظر لوظيفة حاكم المسلمين.

فلمّا تراجعت العناصر الدينية بالمعنى الاصطلاحي ونزعت الدلالات الدينية من ممارسات الحاكم في الممارسات الواقعية أو مع غلبة نزعة التشريف (التعظيم على سنة ملوك الأعاجم بتأثيرات ثقافية وافدة تحول الانتصار لمصطلح: السلطان ذي الدلالات الدنيوية المحضة الدائرة حول دلالات:

1. القوة.

2. التسلط.

3. القهر.

4. الغلبة.

وهي المعاني التي كانت مستقرّة في ألقاب الحكام في الثقافات المجاورة، انتقل مصطلح السلطان من نظامٍ ترميزي لغوي أجنبي هو السريانية ربما بموجب المشترك السامي من جانبٍ، وبموجب العلاقات الجغرافية الثقافية من جانب آخر.

وقد أسهم في استقرار هذه التسمية مجيئها على وزان مستقر في برامج الصرف العربي وهي وزن: فعلان، بضمّ الفاء وسكون العين المهملة.

وقد استقرّ هذا المصطلح في مصطلحيّة التاريخ الإسلامي من طريق التخصيص أو التضييق الدلالي، فقد تطوّر معنى السلطان من عموم معنى القهر والغلبة والتحكم ليختص بوظيفة الحاكم المتصرّف في شئون الحكم بموجب سيطرته والقوة التي يتحكم فيها.

ومنذ غيب مصطلح (الإمام) بحمولاته الدلالية المتداخلة المركبة من الإيمان والدين ورعاية الخلق وسياستهم في الدنيا، وحلّ محلّه مصطلح السلطان ذي البعد الدلالي الواحد - والتمدد المادي، والعسكري، ونسب البطش وسياسة القهر آخذة في الاتساع والتفشي!

(سوق/ عربية)

ينضوي مصطلح السوق تحت أكثر من حقلٍ فرعي من حقول مصطلحيّة التاريخ الإسلامي، فهو صالحٌ للانتماء للحقولِ الفرعية التالية:

أ - حقل مصطلحات الإدارة التنفيذية والحكم. (بموجب كونه من أعمال الحسبة)

ب - حقل مصطلحات الاجتماع الإنساني، لما يحققه للمجتمع والناس.

ج - حقل المصطلحات الاقتصادية، بما هو مجال للبيع والشراء والاستثمار.

د - حقل المصطلحات المعمارية، بما هو مؤسسة تخضع لنظام أو نسق تنظيمي ومعماري.

ويُعرفه الدكتور زين العابدين شمس الدين نجم في [معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية (ص:331)] فيقول: «السوق: «تذكر وتؤنث والجمع: أسواق مشتقّة من سوق الناس بضائعهم، وسمّي السوق سوقًا لنفاق السلع فيه. والسوق الموضع الذي تجلب إليه المتاع للبيع، موضع البياعات».

ويُعرفه كذلك في مدخلٍ آخر فيقول: هو «مجموعة من الدكاكين مفتوحة على جانبي الطريق. وكان لكلّ صنعةٍ سوقٌ خاص. ولكلّ تجارة أيضًا».

وهذا التعريف الأخير هو الذي يفسّر إنتاجَ كثير من المصطلحات المركبة تركيبًا إضافيًّا من [سوق+ مضاف إليه/ ينوع طبيعته ويحددها] على ما نرى في:

. سوق الحلاويين/ لصناعة الحلويات.

. سوق الخلعيين/ لتجارة الملابس القديمة المستعملة.

. سوق السلاح/ لتجارة الأسلحة المتنوعة للاستعمال الشخصي.

وما جاء في معجمات مصطلحات التاريخ الإسلامي بشأن أصله الاشتقاقي صحيح، يقول ابن فارس [المقاييس (سوق)3/ 117]: "سوق... أصل واحد، وهو حدو الشيء... والسوق مشتقة من هذا لما يساق إليها من كلّ شيء. والجمع أسواق".

والعناية بالأسواق قديم جدًّا في التاريخ الإسلامي، فقد قام للمسلمين سوق بالمدينة لأغراض سياسية واقتصادية وأخلاقية مع وجود سوق لليهود.

وهذه العناية التاريخية هي التي تفسر ظهور مؤلفات مستقلة في أحكام السوق، من مثل كتاب [أحكام السوق، ليحيي بن عمر بن يوسف الأندلسي، ت289هـ، تحقيق الدكتور محمود علي مكي، صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد، مـج4:/ ع1 – 2» لسنة1375هـ=1956م] يقول الدكتور محمود علي مكي (ص:34) في بيان قيمته: التي جاءت: «متعلّقة بالمعاملات اليومية للشعب وما يعرض للناس في مرافقهم وأسواقهم وبيعهم وشرائهم وما إلى ذلك ممّا يطالعنا على دقائق حياة الناس، وممّا يمكن أن يصور لنا هذه الحياة تصويرًا حقيقيًّا لا زيف فيه.

«فهذه الرسالة... تدخل في نطاق الكتب والرسائل القليلة التي نعرفها اليوم عن «الحسبة» في الغرب الإسلامي».

وقد أنتجت العربية هذه التسمية/ المصطلح من جهازها الترميزي الداخلي من نقل صيغة اسم الذات التي على وزان (فعل)، وهو بناءٌ دالّ على حيز، فهو صالح للدلالة على المكان.

وهو بناءٌ صالح لأنْ يكون للفاعل، أي الجامع لحاجات الناس، وما يصلح معاشهم.

وهو كذلك صالحٌ لأنْ يكون للمفعول، أي المجموع فيه حاجات الناس.

ولكن أقرب المعاني صلاحية له هو المعنى الأوّل الدّال على المكان، وقد نقل هذا الاسم فصار مصطلحًا لما ورد في معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي، وهي تسميةٌ أطلقت بسبب ما يُساق فيها، ثمّ خصص للدلالة على مؤسسة بعينها المرافق في هذا الحقل المعرفي.

وقد منح الكتابُ العزيز لمصطلح السوق استقرارًا في معجمية مصطلحات التاريخ الإسلامي عندما استعملها في قوله الله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمۡشُونَ فِي ٱلۡأَسۡوَاقِۗ﴾ [سورة الفرقان 25/ 20].

وهو مصطلحٌ اقتصادي كما قرّر الدكتور محمد عمارة في: [قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، دار السلام، القاهرة، 2009م (ص:169)].

وهو مصطلحٌ فاش في الاستعمال في البلدان الإسلامية العربية، يقول إيرج بروشافي في [البازار: السوق في التراث الإسلامي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 2012م (ص13)]: لكن في جميع البلدان الإسلامية عربية اللسان تستخدم اللفظة العربية: السوق، وتصغيرها: السويقة».

ويرصد هذا الكتاب مجموعةً من تقسيمات السوق، تبعًا للتكوين البنيوي للسوق هي كما يلي:

الرداق= المعبر الأصلي والفرعي للسوق، أو المسار الذي تصطف على جانبيه المتاجر المتلاصقة.

الخان= مرادفة للسوق (فارسية).

تميجة [تيمشة/ الخان الصغير]: الساحة الواسعة المسقوفة (فارسية).

القصيرية [القيصارية/ الكيسارية) مجموعة واسعة على شكل أنفاق مسقوفة مع حجرات في طبقة واحدة (لاتينية).

بدستان: قسم من مجمع تجاري مسقوف من السوق، وهو خاصّ بالعصر العثماني (تركية).

الميدان: ساحة مفتوحة للأسواق النهارية أو الدورية.

دالان (= الممر الأصلي= الرزداق/ فارسية).

جهارسو= السوق رباعية الجوانب= التربيعة (فارسية).

ثمّ تعود فتنقسم تبعًا للشكل والوظيفة إلى ما يلي:

السوق الخطية الطولية.

السوق المتعددة المحاور (طول وعرض).

السوق المصلبة (محوران متقاطعان عموديًّا).

سوق المحلة (السوق الصغيرة).

سوق الضواحي.

السوق الصحراوية (خارج المدن).

سوق الزيارة (بجوار المقدسات).

سوق الصناعات اليدوية [انظر السوق في البلدان الإسلامية، ص: (90 – 97).

(فرمان/ فارسية)

يُعرفه الدكتور حسين مجيب المصري في [معجم الدولة العثمانية، (ص:100)] فيقول: «فرمان، في الفارسية، بمعنى: الأمر، وما يصدر عن السلطان من أوامر رسمية. وهو مكتوب... وفي رأس صحيفة الفرمان تكتب كلمة (هو) اختصارًا لكلمة (الله) وتحتها طغرا السلطان».

ثمّ يذكر إنْ كان هذا المكتوب فرمان... أو غير ذلك، ثمّ يذكر اسم ولقب المرسل إليه، وما يأمر به السلطان، ويرغب فيه، في إفادة غاية في الوضوح ثمّ الدعاء بالتوفيق في تنفيذ الأمر. وفي النهاية يذكر تاريخ الفرمان والموضوع الذي أصدر منه، وتدون هذه الفرمانات في إدراة خاصة بالديوان السلطاني. كما يقيد مضمونه وفحواه في سجل خاصّ ثمّ يوقع... ويرسل الفرمان أو يسلم لصاحبه يدا بيد... وكانت الفرمانات تكتب بخطّ جميل وبعضها يذهّب... وبعد التنظيمات كانت الفرمانات منحصرة في مسائل خاصة معينة، وقد حلّ محلها ما يعرف بإرادة، ولها حيثية الخط الهمايوني».

والإرادة والخط الهمايوني (أو الخط الشريف) ما يصدره السلطان من أوامر ويرادفها: البرات وهو الشكل التركي لكلمة البراءة.

وهو كذلك في: [معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية للدكتور شمس الدين نجم، ص 403» والمعجم الجامع 163 ويكتبه الدكتور سهيل صابان: ferman في المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، ص:164 وكذلك الدكتور لطفي المعوش في موسوعة المصطلحات التاريخية العثمانية، ص:230].

وبشأن تأثيلها يقرّر شتينجاس أنها فارسية من السنسكريتيةpanorama بالمعني الوارد هنا (ص:921) وهو كذلك في [الألفاظ الفارسية المعربة، لآدي شير، ص 119].

والمعنى المذكور في المصادر جميعًا هو: الأمر، وانتقاله مصطلحًا تاريخيًّا بمعنى العهد المكتوب وفق تقاليد معينة يعدّ انتقالاً له مناسبته الدلالية، من طريق التخصيص أو التضييق الدلالي.

ويذكر الدكتور أحمد السعيد سليمان أنّ العثمانيّين استعملوه مع غيره على سبيل الترادف، وقد ذكر من النصوص (ص184) التي توحي باستعماله في الإطلاق على ما يلي:

الأوامر والتكاليف السلطانية.

العهود.

الصورة المادية للمكتوب/ أو الوثيقة المتضمنة للأوامر والعهود.

وهذه الدلالات جميعًا تتعلّق بمعنى الفرمان في أصل الفارسية، وهي جميعًا تطوّرت بموجب المظاهر التالية:

أولًا: التخصيص الدلالي من الأمر العام إلى الأمر الذي يصدره السلطان.

ثانيًا: المجاورة في إطلاق الفرمان على الوثيقة المكتوبة.

ثالثًا: العلاقة المحلية من إطلاق المحل وإرادة الحال به.

وهي جميعًا طرق معروفة ومستعملة في التحول العمدي الإداري للدلالات وقد أقرّ المعجم التركي/ العربي: الدراري اللامعات في منتخبات اللغات أصلها الفارسي (ص: 385).

(فرقاطة/ إيطالية)

يعرفها [المعجم الجامع في المصطلحاتت الأيوبية والمملوكية والعثمانية، ص:163] بقوله: «فرقاطة / فركاتهfergata: نوع من السفن البحرية كانت تستعمل في العهد العثماني".

وهي كذلك بلا تأثيل في معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية للدكتور شمس الدين نجم (ص:402)، وتنطق في العثمانية firkate كما ذكر الدكتور لطفي المعوش في موسوعة المصطلحات التاريخية العثمانية (ص:230) ويقول في تعريفها: "سفينة حربية قديمة، من سفن الأسطول العثماني الخفيف ذات عشرة أو خمسة عشر زوجًا من المجاديف، سريعة وكبيرة نسبيًّا، لهذا كانت تستخدم في نقل البريد"، وكذلك في: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية للدكتور سهيل صابان (ص:163).

وأوردها المعجم التركي/ العربي: الدراري اللامعات (ص:385) بما يوحي أنها تركية (فرقته).

ويذكر درويش النخيلي في [السفن الإسلامية، جامعة الإسكندرية، سنة 1974م (ص115)] أنّ «الفرقاطة والفرقطون والفركطون تعرف في الإسبانية بلفظfragata وبالفرنسية بلفظ fregate ولم يحسم أصلها اللغوي وبالإيطالية بلفظ fregata.

ويذهب هانس كندرمان في [مصطلح السفينة عند العرب، ترجمة نجم عبدالله مصطفى، المجمع الثقافي، في أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2002م ص (200)] إلى أنها من الإسبانية fragata والإيطالية fregat ويرجعها اللغويون إلى الأصل اللاتيني aphractum، وتعني السفينة من دون غطاء" ثمّ يقرّر قائلًا: "والحقيقة هي أن أصل الكلمة غير واضح".

ويبدو من تاريخ استعمال هذه السفينة في البحر المتوسط أنها يمكن أن تكون تركية دخلت إلى اللغات الأوروبية بموجب التفوق البحري الذي كان للدولة العثمانية في البحر المتوسط.

والكلمة موجودة في معجمي التايلسي الإيطالي العربي (ص:325) بمعنيين:

سفينة حربية سريعة.

طائر يطير فوق البحار الاستوائية.

ويبدو أنّ معنى الطائر أسبق من معنى السفينة لأنها نقلت منه بطريق المشابهة والاستعارة.

وإنْ كان وجود الكلمة في اللاتينية يرجح احتمال هذا الأصل، ومنه إلى الإسبانية والإيطالية، ومنهما إلى التركية، ومن ثمّ: إلى معجم الألفاظ التاريخية

العربية، وقد استمرّ استعمال هذه الكلمة في المصطلحية التاريخية الإسلامية في الحقل الفرعي المختص بمصطلحات العسكرية البحرية تعييناً.

والمصطلح بهذا الاستعمال يكون قد تطوّر دلاليًّا من طريق التخصيص الدلالي، فالمتفق عليه أنّ الفرقاطة هي السفينة بوجه عام، ثمّ اختصت في الاصطلاح البحري العسكري بالوظيفة المختصة التي ذكرت لها في معجمات، مصطلحات التاريخ الإسلامي.

والوظائف المذكورة للفرقاطة تتّصل بسببٍ من المناسبة الدلالية الظاهرة في السمات الدلالية المذكورة لها، كما يلي:

مناسبة سرعتها وخفتها (تظهر في الاستعمال المنصوص عليه المختص بالبريد)/ أو أعمال المطاردة، التي تشبه أعمال الشرطة.

مناسبة ضخامتها النسبية وقدرتها على حمل المدافع، تظهر في الاستعمال المنصوص عليه المختص بالقتال والقذف.

(كباب/ فارسية)

يذكر [المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية (ص:186)] أنّ الكباب هو: الشواء يطلق في مصر والشام على اللحم المشوي».

وهو يذكر في تأثيلها أنها فارسية الأصل.

واللفظة تركية في [الدراري اللامعات في منتخبات اللغات (ص:452)] بنصّ التعريف الذي أورده المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية!

والصيغة الأصلية التي وردت في معاجم المعربات العربية ترجح أصلها الفارسية فهي في [شفاء الغليل، للخفاجي (ص:1745)]: الطباهج؛ أي اللحم المشوي ثمّ يقول: «وما أظنه إلّا فارسيًّا» نقلًا عن ياقوت [معجم البلدان 4/ 433] والعجيب أنّ شتينجاس يذكر أنّ الكلمة دخلت الفارسية من العربية (1011)، وهذا الأمر معناه أنّ العرب عرّبوا (الطباهج) بكباب ثمّ انتقل اللفظ العربي في زمان الهيمنة اللسانية العربية بسبب ارتباطها بالدين الإسلامي.

ويظهر أنّ التعريب قديم فقد ظهرت التسمية بالكباب في كتب الطبيخ والأغذية في التراث العربي، يقول ابن جزلة البغدادي ت 493هـ في [منهاج البيان فيما يستعمله الإنسان، تحقيق الدكتور محمود مهدي بدوي، معهد المخطوطات العربية، القاهرة،2010م (ص:688/ 1922)] «كباب: أجوده الذي من لحوم الحملان».

وقد حكى ابن سيار الوراق، ت ق 4هـ، في كتاب الطبيخ [تحقيق الدكتور إحسان ذنون الثامري والدكتور محمد عبدالله القدحان، وتقديم إبراهيم شبوح، دار صادر بيروت 2012م (ص341)] أنّ ظهوره الأول كان في الحضارة الفارسية، وهو ما يدعم قول القائلين بأصلها الفارسي.

والحقّ أنّ فحص تاريخ الطعام في الثقافة العربية القديمة يرجح في سياق الدرس التأثيلي لهذا اللفظ القول بفارسيتها، لعدّة اعتبارات من مثل:

أولًا: غلبة استعمال صيغة فعيلة في أسماء الأغذية والأطعمة المصنوعة في اللغة العربية، وهو ما يؤكّده تسميات من مثل: المضيرة/ والهريسة والعقيقة وغيرها.

ثانيًا: ارتباط هذه التسمية وطريقة طبيعتها بالأبراز والأفاديه وهو منهج شائع في الثقافة الفارسية، تأثرته فيما بعد الثقافة العربية في صناعة مطبخها.

ثالثًا: كثرة أسماء الأطعمة التي نقلها اللسان العربي ودخلت إلى معاجمه من الحضارة الفارسية.

رابعًا: اتفاق الصورة اللغوية المروية للاسم قبل تعريبه، وهو الطباهج - مع كثيرٍ من أسماء الأطعمة المنقولة من الحضارة الفارسية.

لعلَّ الطريق الذي حكم انتقالها إلى المعجم المختص بألفاظ التاريخ يكون قد مرّ بمرحلتين، هُما:

1. مرحلة قديمة هاجر فيها اللفظ من الفارسية إلى العربية مباشرة بالتعريب، على ما تدعمه كتب الأغذية والطبيخ في التراث العلمي العربي.

2. مرحلة حديثة هاجر فيها اللفظ من التركية إلى العربية، أي أن التركية كانت وسيطًا في عملية الانتقال.

وهذا اللفظ مثالٌ من أمثلة كثيرة على التبادل الحضاري الذي كان بين شعوب العالم العربي بحكم الصلات والعلاقات المتنوعة في ظلّ وحدة جغرافية وتاريخية وثقافية.

(المسجد/ عربية)

يذكر [معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية للدكتور زين العابدين نجم، (ص:490)] فيقول: هو: «كلّ مكان يسجد فيه لله، ويتعبد وهو من الألفاظ الإسلامية، فالاسمُ والمسمّي جاء بهما الدين الجديد، ودلالة على مصلى الجماعة».

وهذا اللفظ أو التسمية تنضوي تحت أكثر من حقل فرعي من حقول مصطلحيّة التاريخ الإسلامي، فهو ينتمي إلى ما يلي:

أولًا: ألفاظ المؤسسات.

ثانيًا: ألفاظ المشيدات الحضارية.

ثالثًا: ألفاظ العمارة.

رابعًا: ألفاظ الفقه.

خامسًا: ألفاظ الدين بالمعنى الاصطلاحي المتسع.

والمسجدُ تسمية تولّدت من النظام الترميزي الذاتي، أي من داخل اللسان العربي بطريق الاشتقاق، فهي اسم مكان قياسي على وزان مفعل، بفتح الميم وكسر الجيم.

وهذه التسميةُ من الألفاظ الإسلامية العربية، أي أن الإسلام هو الذي أظهرها للوجود بحكم إقراره الصلاة ركنًا، والسجود ركنًا فيها.

صحيحٌ أنّ مادة (س ج د) قديمة في العربية كما يظهر في تحليل مشتقاتها في المعجم العربي، [انظر: مقاييس اللغة (3/ 133 – 134].

وقد ذكرها أبو حاتم الرازي في [كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية، تحقيق الدكتور حسين بن فيض الله الهمذاني، تقديم الدكتور إبراهيم أنيس، القاهرة 1956 – 1958م،ص (1/ 57)].

وقد جعل الثعالبي المصطلح خاصًّا بمتعبدات المسلمين في [فقه اللغة وسر العربية، تحقيق الدكتور خالد فهمي، مكتبة الخانجي، القاهرة 1998م (2/ 502)] في الفصل الذي عقده لأسماء المتعبدات فقال: «المسجد للمسلمين».

ومسألة أنّ الاسم جديد أمر حاجة إلى الفحص والمراجعة؛ ذلك أنّ الفعل (سجد) قديم جدًّا، ومن المشترك السامي بمعنى: سجد/ وعبد كما جاء في [معجم مفردات المشترك السامي في اللغة العربية، (ص:206)].

وأمّا أنّ المسمى جديد، فصحيحٌ من جهة خصوصية ارتباطه بجماعة المسلمين، وإلّا فإنّ عبادة السجود معروفة في الأديان جميعًا، وإن بكيفيات مختلفة ومعروفة في تقاليد الحكم والدخول على الملوك في كثير من الثقافات القديمة في الشرق الأدني وغيرها.

وهذا المصطلح قرآنيّ وردَ مفردًا في اثنين وعشرين موضعًا، وورد جمعًا في ستّة مواضع، كما في [المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، لمحمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، 1996م، (ص:432 - 424)].

ومؤسسةُ المسجد هي أول مؤسسة، ومشيدة في تاريخ الإسلام، فقد كان أول منجزٍ حضاري افتتح به النبي - ﷺ - تأسيسَ الكيان الإسلامي مفتتح دخوله المدينة المنورة بعد الهجرة الشريفة، وقبل أن يستريح.

وقد تطوّرت وظائف هذه المؤسسة، فكانت لما يلي:

بيت عبادة، وتنزيه لله تعالى، وهى الوظيفة المركزية لها.

بيت تشاور، وإدارة وحكم، ومناقشة لأحوال المسلمين.

بيت إيواء، ومؤسسة اجتماعية تنهض بإيواء الفقراء (أهل الصفة).

بيت علاقات خارجية ودبلوماسية، جرت فيه مفاوضات مع عددٍ من ممثلي الوفود الأجنبية، كما روي عن احتضانه للمفاوضات مع نصارى نجران.

بيت ثقافة، ضربت فيه قبة لحسان بن ثابت ينشد فيها الشعر، واستنشد فيه شعر غيره كقيس بن الخطيم.

ميدان تدريب على أعمال الحرب، والرمي.

مدرسة يتلقى فيها المسلمون تعليماً دينيًّا ثمّ دنيويًّا، ثمّ تحولت هذه المؤسسة مع ترقي العمران والحضارة الإسلامية لتكون جامعات كبرى.

مستشفى مؤقتة لإسعاف الجرحى وتمريضهم في قتال المسلمين مع عدوهم.

وقد ظلّ المسجد العلاقة الرئيسية على استتام فتوح البلدان فكان الرمز الذي يبقى علاقة على دخول هذا البلد أو ذاك في الإسلام. وقد تكرّر بناء المسجد في كلّ البلدان التي فتحها المسلمون ليبقى رمزًا ماديًّا على هذا الانتماء.

وقد انتقل هذا المصطلح بسبب خصوصية ارتباطه بالمسلمين إلى كثيرٍ من اللغات الأجنبية مرعيًا فيه هذا الجانب، ومن ذلك يقول حبيب سلوم وجيمس بيترس في [الإسهامات العربية في المعجمية الإنجليزية: الكلمات الإنجليزية ذات الأصول العربية: تأثيل وتاريخ (85) Arabic contributions [the English vocabulary، Beirut، 1996

«المسجد هو البيت الإسلامي للعبادة»=mosque: an Islamic house of worship»

وهو ما يقرّره كذلك جون أيتو (ص:355) حيث يقول: إن (mosque) دخلت الإنجليزية من الأصل العربي: سجد"

It comes from Arabic origin: masjid"

وهو كذلك في الفارسية انتقل إليها من العربية، كما يقرّر شتينجاس (ص:1286).

والمسجد هو الرمزُ الأكثر ظهورًا في الدلالة على الإسلام في منطقة من المناطق، وهو المؤسسة التي تتعرض دومًا لعمليات السيطرة والهيمنة والمواجهة في كلّ صراع باعتباره علامة الهوية الأساسية في الأمّة، كما يظهر من تأمل دراسة الدكتور حسين مؤنس [المساجد، الكويت، سلسلة عالم المعرفة (رقم 37) سنة 1981م].

(المشاعلي/ عربية)

تذكر معجماتُ المصطلحات التاريخية الإسلامية المحقبة مصطلح المشاعلي/ المشاعلية بما هو اختراع مملوكي، يقول محمد أحمد دهمان في [معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، (ص:139 (786)]: «المشاعلية = المشاعلين= المنيرين: وهم حملة المشاعل. ويدعون أيضا الضوية».

ويعرّفه [المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية، (ص:205)] فيقول: «مشاعلي، مشاعلية (ع= عربية): الأصل في المشاعلي أنه هو الذي يحمل المشعل بين يدي الأمير ليلًا. ثمّ صار هذا اللفظ علمًا على الجلّاد الذي ينفذ حكم الإعدام».

ويورده الدكتور حسين مجيب المصري في [معجم الدولة العثمانية، (ص:132)] بصيغة المشعلجي فيقول: «مشعلجي: طائفة من بوابي القصر السلطاني وعددهم يتراوح بين عشرة وثمانية عشر فردًا... ينيرون ويشعلون المشاعل في الباب الأوسط للقصر السلطاني. ومهمّتهم إشعال المشاعل في ليالي العيد والمناسبات الرسمية، كما يحملون المشاعلَ للسلطان إذا ما خرج



للنزهة، يعلون المشاعل حول خيمة السلطان إذا خرج محاربًا، ويتسلمون في كلّ سنة مشعلًا من حديد، وجعبة من جلد، ومادة نباتية زيتية للاحتراق».

ويذكره الدكتور شمس الدين نجم في [معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية (ص492)] باسم: المشاعلية / والضووية/ والنيريين. وهو من المصطلحات التي أوردتها معاجم مصطلحات الوظائف التراثية كما في [معيد النعم 143، ونقد الطالب 190، وحدائق الياسمين 93 - 94].

وفحصُ هذه النقول تكشف عما يلي:

أولًا: يبدو من تأثيل المصطلح أنه جاء بطريق التوليد الاشتقاقي من الفعل الرباعي: أشعل، يشعل، فهو مشعل، اسم فاعل، ثمّ تحول إلى صيغة مشاعلي بطريق النسب إلى الجمع ليدلّ على المهنة والحرفة والطائفة.

أي أنّ صيغة (مشاعلي) بما هي مصطلح تاريخي تولد من طريق:

الاشتقاق من شعل/ يشعل/ مشعلة ثمّ جمعت على مشاعل، ثمّ نسبت باستعمال الياء المشددة.

تخصيص النسبة للمهنة والحرفة والطائفة، أي أنّ مظهر التحول الدلالي هو التخصيص، وهذا التوليد لوحظ فيه المناسبة الخاصة بجرثومة المعنى في المشاعلي وعلاقتها بوظيفته التي هي الإنارة.

ويبدو أنّ المعنى المجازي المختص بوظيفة من ينفذ الإعدام جاء بطريق النقل الدلالي للمشابهة والاستعارة، حيث لوحظ معنى علو المشاعل، وإحراقها للإنارة بها في الإعدام من علو المقتول، وموته؛ لأنهم كانوا يعدمون المحكوم عليه بتسميره، أي بصلبه على صليب من الخشب!

ثانيًا: ويبدو كذلك من تأثيل المصطلح ظهوره ابتداء في حقل الوظائف المختصة بالقصر السلطاني، وخدمه.

وهو ما يعكس عن انضوائها تحت سلك الوظائف العسكرية، بموجبين، هُما:

وظيفة الحراسة.

وظيفة الارتباط بالقصر السلطاني.

ثالثًا: كما يظهر نوع تطور في وظيفة المشاعلي من باب التوسيع خرجت من نطاق اختصاصها بالقصر السلطاني لتكون من وظائف الخدمة العامة أو ما يسمى بالحكم المحلي، إذ ظهر أنّ المشاعلية كانوا ينيرون الطرقات في فترات زمنية متأخرة نسبيًّا.

إنّ هذا المصطلح الذي يبدو أنه أصبح وظيفة مع العصر المملوكي وما بعده يكشف عن مجموعةٍ من الملامح المهمّة، من مثل:

أولًا: التطوّر الواقع في جهاز الوظائف الخاصة بالحكم بحسب التطور العمراني.

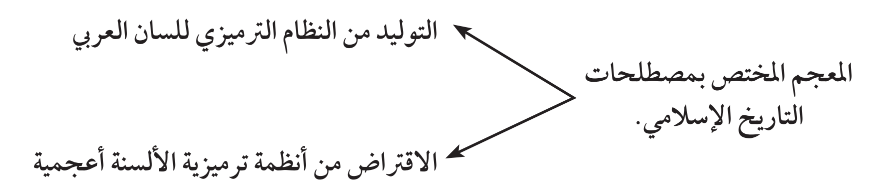
ثانيًا: تكشف هذه الوظيفة عن تمدد الجهاز الإداري في مؤسسة الحكم، وجنوحها نحو التعقد، بتأثيرات أجنبية، عقدت من طبيعة الوظائف الملحقة بالسلطان، وزادت في أبهته وعظمته المادية.

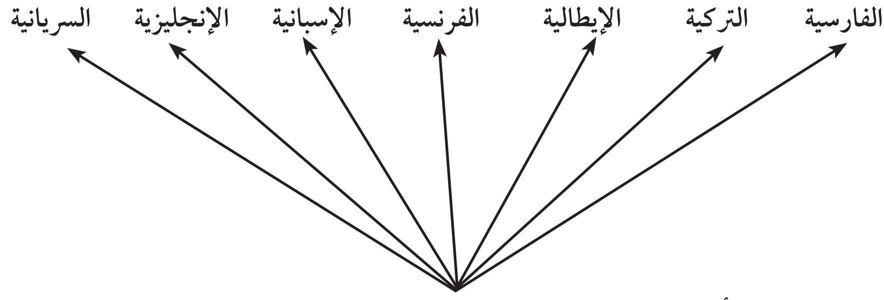
ثالثًا: كشفت هذه الوظيفة في بعدها المدني المختص بالحكم المحلي عن استمرار بقايا ارتباط وظيفة الحكم بسياسة الخلق والتيسير عليهم.

لقد هدف هذا الفصلُ إلى بيان العلاقات التاريخية بين الشعوب التي آمنت بالإسلام، ودخلت تحت لوائه، وأسهمت جميعُها في بناء تاريخه الممتد.



وقد ظهر أنّ المعجم المختص بمصطلحات التاريخ الإسلامي حمته العلاقات التي يكشف عنها المخطط التالي:



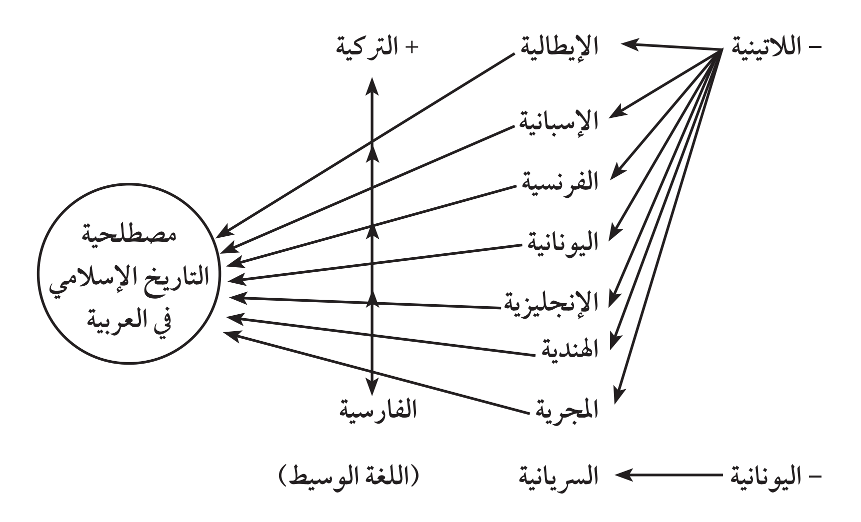


وقد كان هذا الإمداد واقعًا بطريقين، هُما:

أولًا: الطريق المباشرة أي اقتراض العربية من مجموعة من اللغات بطريق مباشرة وهو ما يظهر في علاقاتها بالفارسية والتركية تعيينًا.

ثانيًا: الطريق غير المباشرة، أي اقتراض العربية من مجموعة من اللغات بطريق وساطة من لغات أخرى، وهو ما يبدو مثلًا فيما اقترضته العربية من اللاتينية عن طريق الإسبانية والإيطالية.

وفي المخطط التالي يظهر طرق دخول عددٍ من المصطلحات إلى المصطلحية التاريخية العربية:



وهو ما يظهر دخول عددٍ من المصطلحات بطريق غير مباشر من اللغات الإيطالية والإسبانية والفرنسية والمغولية، أي كانت الطريق منها إلى العثمانية بحكم علاقات التجارة والحروب والسياسة ومن التركية إلى العربية.

وما ظهر من كلمات لاتينية فالظاهر أنها دخلت العربية من طريق وسيط هو هذا اللغات الأوروبية.

وقد حرص هذا الفصلُ التأثيلي على أن يترجم عن إسهام التأثيل في الكشف عن الأفكار والحقائق التي تنقلت خلال التاريخ وسكنت رحم الكلمات؛ لأنه يؤمن أن كلّ نشاط تأثيلي يكون بمعزل عن مناقشة الأفكار.

والحقائق والتصوّر- هو أشبه شيء بفتاة فاتنة الملامح، والقسمات، ممشوقة القدّ والبنيان غير أنها ميتةٌ محفوظة في ثلاجة الموتى!

إنّ غايات التأثيل/ الإيتمولوجي هو التذرع به لفحص حركة الأفكار وتمدّدها، وما أصابها من تحولات وتطورات وترقية وانحدار.

وفيما يلي محاولةٌ لرصد أهم الأفكار التي ظهرت من رواء هذه النماذج التطبيقية للمصطلحات التاريخية في المعجم المختص بألفاظ التاريخ الإسلامي في العربية التي كانت مشغلة التأثيل الإيتمولوجي في هذه الصفحات السابقة:

أولًا: كشفت تطبيقات التأثيل حقيقة ظاهرة تتمثل في أن بيئة التاريخ الإسلامي، وتصوراته الفكرية التي صاحبته انعكست على طبيعة معجم مصطلحات وألفاظه المختصة.

وهو ما تجلّت علاماتُه في:

احتفاظ المعجم المختص بألفاظ التاريخ الإسلامي بقطاع كبير من مدونته ومصطلحاته بعروبته مع مرور الزمان وتنوع الدولة، وانقطاع عدد منها.

وقد تمثّل هذا القطاع في ألفاظ المفاهيم الكلية التي يتعذر وجود مكافئات أعجمية لها. وهي ما عرف في تاريخ فقه اللغة في التراث اللغوي العربي باسم: الألفاظ الإسلامية العربية.

وهذه المدونة الاصطلاحية تدور في إطار الحقول التالية المنضوية تحت الحقل العلوي لمصطلحية التاريخ الإسلامي:

المصطلحات الواقعة في حقل الأفكار التأسيسية لمفهوم التاريخ الإسلامي، كألفاظ الإسلام، النبوة، والرسالة، والشورى وغيرها.

المصطلحات الواقعة في حقل مصطلحات بناء النظام الأساسي أو ما يمكن تسميته بمقومات بناء الأمة، من مثل: الإمام، البيعة، وأهل الحل والعقد، والحسبة، وغيرها.

المصطلحات الواقعة في حقل الوظائف ذات الطبيعة الخاصة المتعلقة بالدين بصورة مباشرة، كالمفتي، والإمام، والقاضي، والمؤذن، وغيرها.

المصطلحات الواقعة في حقل المؤسسات الحضارية المرتبطة ارتباطًا عضويًّا بطبيعة التصوّر الإسلامي المؤسس للتاريخ الخاص به، من مثل: المسجد، والمئذنة أو المنارة، ومؤسسات الأوقاف.

ثانيًا: كشفت النماذج التطبيقية التأثيلية عن انفتاح التاريخ الإسلامي، مع تقدير تفاوت نسب هذا الانفتاح بطبيعة الحال - على الأمم جميعًا بدواعي مختلفة، هي:

علاقات الدعوة، ونشر التصوّر الديني للإسلام (الفتوحات).

علاقات التجارة والاقتصاد.

العلاقات الحضارية والعلمية.

العلاقات الإنسانية والاجتماعية التي تنشأ في ظلّ واحدةٍ من أشكال العلاقات السابقة.

علاقات الحروف والصراعات التي استهدفت جغرافية التاريخ الإسلامي في مراحل زمنية متعاقبة.

وقد نتج عن أنـواع هذه العلاقات تسرب قوائم كبيرة لعددٍ من المصطلحات التي هاجرت من لغاتها وانتقلت لتسكن بنية معجمية التاريخ

الإسلامي؛ أي أن العلاقات اللغوية كانت نتيجة طبيعية لأنواع العلاقات بين العرب المسلمين وغيرهم من المسلمين أو غير المسلمين من غير أصحاب اللسان العربي.

وقد تنوّعت نتائج هذه العلاقات اللغوية ؛ لتتخذ ثلاثة مسارات ظاهرة، هي:

مظهر غلبة التعريب باختيار مكافئات عربية خالصة، صيغة واشتقاقًا؛ أي نقل دلالة المصطلح المقترض فقط، وتحميله على لفظ عربي خالص.

ويكشف عن آفاق التعريب في هذا الشكل مجموعة القرائن المطيفة بالدلالات المنقولة والمحمولة على جسد لفظٍ عربي.

2. التعريب ببقاء الصورة الصوتية للمصطلح المهاجر من لغته الأعجمية، بعد إجراء تحوّلات صوتية قليلة، يبقى معها اللفظ حاملًا علامات انتمائه إلى اللغات الأعجمية المنقول منها.

3. التعريب المتجاوز، وأقصد به هنا ارتفاع علامات هيمنة النموذج اللغوي الأعجمي في فترات زمنية، استطاع فيها هذا النموذج اللغوي الأجنبي أو ذاك أن يتجاوز فيصدر المصطلح التاريخي مع بعض خصائص اللغة التي ورد منها ممّا يصادم بعض خصائص النظام اللساني للعربية.

وهو ما ظهر مثلًا في بعض نماذج نمط المصطلح التاريخي المركب، فقد دخلت بعض النماذج من هذا النمط بصورة معكوسة للمركب الإضافي، أي مكوّنة من: مضاف إليه+ مضاف.

وهو النمطُ الذي ظهرت أمثلته مع تمدّد النموذج التركي في حكم جزءٍ كبير من البلدان العربية.

ثالثًا: كشفت النماذج التطبيقية التأثيلية عن تعرض كثيرٍ من التصورات الإسلامية المتخفية وراء عددٍ من المصطلحات لقدر من التحولات، والانحرافات الفكرية، أظهرتها عمليات التبدل في ألفاظ قوائم الحقل الفرعي الواحد.

إنّ الفحص الإيتمولوجي يكشف عن تسرّب عددٍ من عناصر العلمنة في بعض قطاعات التاريخ الإسلامي، تمدّدت في حقول الحكم والسياسة وإدارة الدولة.

ولعلّ حركة التبدل بين ألفاظ قوائم مصطلحات الحكم من نوع: الإمام وأمير المؤمنين/ والخليفة وبين السلطان ما يؤكّد التسرب المبكر لبعض عناصر العلمنة على الجهاز الحاكم في كثيرٍ من مناطق التاريخ الإسلامي، وهي العناصر العلمانية التي تسربت بفعل الوقوع تحت ضغط النماذج السياسة الواردة من بيئات حضارية مجاورة، وفي أزمان ضعف في الداخل العربي الإسلامي.

ولم يتوقّف تمدّد هذه العناصر العلمانية، وإن كانت قليلة، ومتفاوتة من عصر لآخر على ميدان الحكم والسياسة، فقد تجاوزت هذه العناصر إطار هذا الميدان إلى غيره من الميادين المتعلقة بحقول فرعية أخرى عكستها تحليلات مصطلحات من حقول وظائف تصوّر الحكم، وتقاليدها، ومصطلحات من حقول حضارية تتعلق بأنظمة الملابس، والأطعمة والتقاليد المرفقة لها.

رابعًا: كشفت النماذج التطبيقية التأثيلية عن أن كلّ تعاف في جسد الحضارة الإسلامية ينتج عنه تمدد واتساع في رقعة استعمال المصطلحات العربية، ولاسيما تلك التي تحمل بالضرورة حمولات دلالية دينية بالمعنى الاصطلاحي الضيق.

لقد كشف التأثيل عن انتقال عددٍ كبير جدًّا من مصطلحات التاريخ الإسلامي العربية إلى معجمات عددٍ من اللغات الأجنبية، بفعل هيمنة التصوّر الإسلامي واستقراره في كثيرٍ من الألفاظ وهو ما تجلى في قطاعين من قطاعات مصطلحيّة التاريخ الإسلامي، هُما:

قطاع مصطلحات التصورات والمفاهيم الكلية المنتمية للتصور الديني بمعناه المغلق، وهو ما ظهر من تأثيل مصطلحات كالمسجد مثلاً.

قطاع مصطلحات الوظائف والمستجدات الحضارية التي أنجزها التاريخ الإسلامي في مراحل مدّه وقوته وانتشاره، على ما ظهر مثلاً في تأثيل مصطلح: أمير البحر.

وهو الأمرُ الذي يعكس الحقيقة التي تقرّر أن كلّ قوة وتعافٍ حضاري للتاريخ الإسلامي يثمر قوةً وتعافيًا في النظام اللغوي الحامل لحقائق هذا التاريخ وأفكاره ومنجزاته.

خامسًا: كشف التأثيل عن تراجع حقيقي في باب استيراد مصطلحات المفاهيم الكلية والتصورات الفكرية من لغات أجنبية، للدرجة التي يمكن أن نقرّر معها أن دائرة الاقتراض ظلّت محصورة في نطاقات الألفاظ الخاصة بالمتغيرات والأشكال والوسائل على ما ظهر مثلاً من تأثيل مصطلح: الديوان.

وهو وعي لغوي مهم تمتد به مصطلحيّة التاريخ الإسلامي.

سادسًا: يكشف الدرس التأثيلي عن تراجع ظاهر لاقتراض العربية مصطلحات من اللغات السامية (العبرية والسريانية) ربما لاعتبارات ارتباطهما بديانتين جاء الإسلام ليخلفهما بعد أن أخفقا في قيادة العالم.

صحيحٌ أنّ عددًا من الألفاظ في مصطلحيّة التاريخ الإسلامي وجدت من يزعم انحدارها من هذه اللغات، كمصطلح السلطان، ولكن الفحص التأثيلي أنتج دخول مثل هذه المصطلحات من بوابة المشترك السامي، بما أن العربية أقدم اللغات السامية من الوجهة التاريخية.

وما دخل إلى معجم مصطلحات التاريخ الإسلامي من الساميات الشرقية في العراق ربما يكون قد دخل إلى المعجم العربي لمصطلحية التاريخ الإسلامي من بوابة الفارسية بما هي الأكثر احتكاكًا من الناحية التاريخية والحضارية.

سابعًا: أكد هذا الدرس التأثيلي ضرورة اعتماد المنحى التأثيلي قرينة أو دليلًا ينضاف عند ورود الخلاف حول بعض المسائل المتعلقة بمباحث العلاقات التاريخية بين الشعوب العربية وغيرها في مجالات التاريخ التجاري والاقتصادي، والتاريخ الحضاري، والتاريخ الحربي والعسكري؛ فالتأثيل اللغوي بما هو فحص أصول الكلمات وفحص ما تراكم بين التاريخ في بنية دلالات المصطلحات، بما أن المعجم المختص لأي حقل معرفي هو بمثابة تاريخ مكثف ومكتنز لحقائق الحقل، وتصوراته ومراحل تطوره.

ومن ثمّ فقد أصبح لزامًا على اللسانيات المعنية ببحوث التأثيل الإيتمولوجي التنبه لخطر ما ينتج عن فحص الجغرافيا الزراعية، والحضارية والصناعية والجغرافيا الاقتصادية، وطرق التجارة، وقوائم الصادرات والوردات، والجغرافيا الثقافية؛ إلخ.

ذلك أنّ هذه النتائج مهمّة جدًّا في فحص هجرة الكلمات، وبيان طرق هذه الهجرة والانتقالات، إذ ظهر من التحليل التأثيلي قدرة بعض الأنظمة

اللسانية على إخفاء العلامات اللغوية (الصوتية والصرفية) من فحص طريق التعريب التامّ بموت الكلمات المهاجرة، ونقل حمولاتها الدلالية إلى لفظة عربية الصوت والصيغة.

إنّ هذا الدرس التأثيلي يوشك أنْ يعلن عن حقيقة منهجية حاسمة تتلخّص في أنّ كثيرًا من نتائج الدراسة في حقل التاريخ الإسلامي في حاجة إلى المراجعة بسببٍ ممّا كان من فحصها في غياب التهدي لها من بوابة المصطلحية المختصة بهذا الميدان من جانب، أو بسبب فهْم تصورات كثير من مصطلحات هذا الحقل بمعزل عن السياقات الزمنية والجغرافية التي أنتجتها.

ثامنًا: كشف التحليل التأثيلي في جانب المصطلحات المقترضة من اللغات الأعجمية عن انحساره في جانب الاحتكاك العرضي أي الذي توقف عند حدود «مستوى المفردات/ المعجم؛ بمعنى اقتراض كلمات المضمون content words وهي الكلمات التي تؤدي معظم الرسالة، مثل:... الأسماء والصفات التي تقترض لأهداف وأسباب ثقافية" أو حضارية، كما يقرّر الدكتور عبد المنعم السيد جدامي في [حدود الاقتراض اللغوي، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، 2016م (ص:54)].

وقد ظهرت ملامح نوعٍ آخر من الاحتكاك، هو الاحتكاك متدرج الكثافة جزئيًّا في أمثلة ما اقترضه المعجم العربي المختص بمصطلحية التاريخ من مصطلحات من نمط المركب الإضافي من التركية تعيينًا، وهي تظلّ محصورة في نطاق معجمات مصطلحات التاريخ المحقبة بمراحل الحكم التركي (المملوكي/ والعثماني) على وجه التعيين.

وهذا الاقتراض من هذا النوع يظلّ محصورًا في ميدان مصطلحيّة التاريخ الإسلامي في بعض حقولها الفرعية ولاسيما الحقول الإدارية والعسكرية.

إن هذا الفصل يثبت أنّ التأثيل نشاط لساني مستمرٌّ في فحص حركة الأفكار، وتفاعلاتها، وعلاقات الشعوب، وصراعاتها، بحيث إنه إنِ انعزل فحص هذه الأفكار والعلاقات عن الدرس التأثيلي؛ فقد روحَه التي تميزه، وخسرنا كثيرًا من التاريخ الفكري والعقلي والحضاري، وأوشك جزءٌ من عقل الإنسانية أن يضمُرَ إلى الأبد.

الفصلُ الثّالث

وظائفُ معاجم مصطلحيّةِ التاريخِ الإسلامي ومقاصدها دراسةٌ استقرائيةٌ تحليلية

3/2 مصطلحيّةُ التاريخِ الإسلامي ومقاصدها: دراسةٌ استقرائيةٌ تحليلية

مدخل:

منذ فترةٍ أصبحتُ من المؤمنين أنّ فحص وظائف الجهاز الاصطلاحي ومقاصده لميدان معرفي ما؛ يمثّل مسألة مهمّة جدًّا من وجهة النظر اللسانية.

وهو ما جعلني أحرصُ على دراستها فيما أنجزه من دراسات لسانية معجمية أو مصطلحيّة بشكل خاص.

والحقّ أنّ فحص وظائف مصطلحيّة حقل ما ومقاصده تعدّ مسألة علمية تعين على تفسير كثيرٍ من المسائل العلمية المتعلقة بحقل المصطلحية على مستوى فحص الأنماط والصوغ المصطلحي، وحركة التحولات الصرفية والدلالية، وما إلى ذلك من الفوائد الجليلة. فضلًا عمّا يمكن أن يحققه من فوائد مهمّة لضبط حركة التصنيف في مجال خدمة مصطلحات التاريخ الإسلامي، والتخطيط لها، وفتح آفاق جديدة في المستقبل على هدى نتائجها.

وقد سبق منّي أن توقفتُ طويلًا أمام فحص مقاصد عدد من المعجمات المختصة في حقول معرفية منضوية تحت اللسانيات أو علم اللغة في الحضارة العربية الإسلامية في كتابي: [مقاصد علم اللغة في الحضارة العربية الإسلامية، للدكتور خالد فهمي، دار المقاصد، القاهرة / 2015م (ص96 وما بعدها)].

وهذا الفصلُ الذي يتوزّع على مبحثين، هُما:

3/ 1 وظائف معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي:

دراسة استقرائية تحليلية.

3/ 2 مقاصد معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي:

دراسة استقرائية تحليلية.

ويستثمر هذا الفصل في سبيل استخراج هذه الوظائف والمقاصد ما يمكن أنْ نعبّر عنه بمسالك تحصيل الوظائف والمقاصد، وهي منحصرة في:

أولًا: تحليل عنوانات المعاجم باعتبارها مسلكًا كاشفًا عمّا نروم استنباطه من الوظائف والمقاصد.

ثانيًا: تحليل خطاب مقدّمات المعاجم باعتبارها مسلكًا كاشفًا عمّا نطلبه من استباط الوظائف والمقاصد.

وسيعتمد هذا الفصلُ بدرجةٍ أساسية ما ورد في مقدمات معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي وتحليلها سعيًا إلى الكشف عمّا انطوت عليه من الوظائف والمقاصد. وهذه المقدّمات - وإن كانت واحدة من المسالك فهي في الحقيقة أعلى المسالك الكاشفة عن المقاصد والغايات من جهة الوزن النسبي مقارنة بغيرها.

1/3 وظائفُ معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي: دراسة استقرائية تحليلية

يدور معنى الوظيفة في غير ما مجالٍ حول الإسهام الذي يتحقق من جراء نشاط ما، سواء تحركنا في اتجاه معنى الهدف أو الغاية التي يسعى هذا

النشاط أو ذاك إلى تحقيقه، أو تحركنا في اتجاه معنى النتيجة المترتبة على قيام هذا النشاط أو ذاك في الواقع، وهو ما يمكن تحصيله من تحرير عددٍ من معاجم مصطلحات علم الاجتماع المعاصرة، على ما جاء مثلًا في [معجم علم الاجتماع، لدينكن ميشيل، ترجمة الدكتور إحسان محمد الحسن، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، العراق، 1980م، سلسلة الكتب المترجمة (79) (ص146/ الوظيفة function]

وهذا المبحث غايتُه استقراء وظائف معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي في الاتجاهين جميعًا، أي في اتجاه ما استهدفت تحقيقه وتغيته من جانب، واتجاه ما نتج وجودها وظهورها بما هي نمط من الكتابات التاريخية اللازمة لأي عمل بحثي في ميدان التاريخ الإسلامي.

وفيما يلي رصدُ كليات هذه الوظائف:

أولًا: الوظيفة اللسانية/ المصطلحية.

يمثل فحصُ مصطلحات التاريخ الإسلامي أهمية من منظور علم المصطلحية بما هو فرعٌ من اللسانيات في أصل ظهوره ونشأته المعاصرة.

وهي الأهميةُ التي تتبدى من عدّة وجوه ظاهرة، يمكن إجمالها في المناحي التالية:

ما تقدّمه من نموذج تطبيقي لدراسة التأثيل اللغوي (الإيتمولوجي)، وحركة توليد قطاع من المصطلحات من داخل النظام الترميزي للغة العربية من جانب، وحركةً هجرة قطاعٍ آخر من المصطلحات من أنظمة ترميزية أجنبية كثيرة.

وهذه الوظيفةُ الفرعية المنضوية تحت الوظيفة اللسانية/ المصطلحية ظهرت في قطاعٍ كامل من معجمات المصطلحات التاريخية الإسلامية انشغلت بقضية تأثيل مصطلحات التاريخ الإسلامي المقترضة/ الدخيلة بصورة أساسية، فصحَّ أنْ يطلق عليها معجماتٌ تأثيلية مختصة بمصطلحات التاريخ الإسلامي الدخيلة أو المقترضة، من مثل:

. تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، للدكتور أحمد السعيد سليمان، ت 1991م.

ويتّضح من تحليل العنوان إخلاصه لخدمة هذه الوظيفة التأثيلية من خلال استثمار مصطلحي: (تأصيل/ ودخيل) في هذا العنوان.

وتحليلُ خطاب مقدمته كاشف كذلك عن إرادة خدمة هذه الوظيفة التأثيلية بما هي وظيفة لسانية بامتياز، فقد قرّر أنّ الدافع الذي دفعه إلى هذا الكتاب ظاهر فيما يلي:

النقصُ الحاصل في كتب المعرب والدخيل من جهة عدم استيعابها لكلّ المعرب والدخيل، يقول (ص:4) و«هذه المصادر العظيمة النفع (أي مصادر المعرب والدخيل في العربية) لم تحو كلّ المعرب والدخيل من المفردات والاصطلاحات».

الإسهام في استكمال هذا النقص الحاصل في مصادر المعربات والدخيل في العربية تيسيرًا لقرّاء كتب التارث الحافلة بالمعربات والدخيل يقول (ص:4): «ولقد حاولت الإسهام في تيسير قراءة الكتب العربية الحافلة بالدخيل» وهذه الغاية هي التي حملته على تأصيل الكثير من الكلمات التركية،

والكثير من «مصطلح التاريخ العثماني» التي وردت في مصدر من مصادره المهمّة هو تاريخ الجبرتي.

ثمّ كان هناك قطاعٌ آخر من معجمات مصطلحات التاريخ الإسلامي انشغلت بتأصيل كلّ ما أوردته من المداخل، فصارت كمعاجم تأثيلية بسبب من هذه العناية بهذه الوظيفة اللسانية، بما هي إحدي عناصر التعليق على المعنى في داخل البنية الصغرى لكلّ معجم، ومن هذه المعاجم التي اعتنت بصورة تكاد تكون مستوعبة شاملة لمداخلها جميعًا ما يلي:

المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية، للدكتور حسان حلاق والدكتور عباس صباغ.

معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، لمحمد أحمد دهمان.

معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية، للدكتور زين العابدين شمس الدين نجم.

معجم الدولة العثمانية، للدكتور حسين مجيب المصري.

المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، للدكتور سهيل صابان.

موسوعة المصطلحات التاريخية العثمانية، للدكتور لطفي المعوش.

ويتّضح من بعض عنوانات هذه المعاجم، كما في (رقم 1) = المعجم الجامع – حضور الوظيفة التأثيلية، بألفاظٍ دالّة صريحة عليها.

وقد جاء خطابُ المقدمات ليتمّم الكشف عن حضور هذه الوظيفة اللسانية التأثيلية في هذه المعاجم، يقول [المعجم الجامع، (ص:7)]: «وقد

وضعت الكلمات والمصطلحات كما هي شائعة في وقتنا الحاضر، أو كما هي شائعة في زمنها، ووضع إلى جانب كلّ منها رمز يدل على أصلها»

وقد اطرد وضعُ رمزٍ مختصر لأسماء اللغات الأجنبية أمام كلّ مدخل للدلالة على الأصل اللغوي الذي هاجر منه إلى معجم مصطلحات التاريخ الإسلامي العربية.

ويقول الدكتور زين العابدين شمس الدين، في [معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية، (ص:7)] في سياق بيان ما دفعه إلى صناعته: إنّ «العربية تزخر بالعديد من الاصطلاحات غير العربية التي تخللتها على مدى أجيال طويلة، وعبر عصور تاريخية مختلفة، منها الفرعوني واليوناني واللاتيني، ومنها أيضًا الفارسي والتركي بصفة خاصّة... فضلًا عن المصطلحات الأخرى التي دخلت اللغة العربية من اللغات الأوروبية الحديثة، وبخاصة الإيطالية والفرنسية والإنجليزية والإسبانية، وغيرها «وكلّ ذلك جعل من هذا المعجم مصدرًا من مصادر تأثيل عددٍ كبير جدًّا من مصطلحات التاريخ الإسلامي في العربية.

ونهضت المعجمات من (4 – 6) = وهي معجم الدولة العثمانية، للدكتور مجيب المصري، والمعجم الموسوعي لسهيل صابان، وموسوعة المصطلحات التاريخية العثمانية للطفي المعوش بوظيفة التأثيل من باب آخر هو ترتيب المداخل، فقد جاءت هذه المعجمات الثلاثة» ثنائية اللغة، فقامت بالوظيفة اللسانية التأثيلية من طريق ترتيب المداخل بما هو عنصرٌ من عناصر البنية الكبرى، وقد اتضح ذلك من وضع ذلك المؤشر التصنيفي في عنوانات بعضها، فقد وضع لطفي المعوش بوظيفة التأثيل من بابٍ آخر هو ترتيب

المداخل، فقد جاءت هذه المعجمات الثلاثة: ثنائية اللغة، بمعنى أنها جعلت المداخل باللغة العثمانية/ التركية والتعليقات التي عليها بالعربية فقامت بالوظيفة اللسانية التأثيلية من طريق ترتيب المداخل بما هو عنصر من عناصر البنية الكبرى، وقد اتضح من وضع ذلك المؤشر التصنيفي في عنوانات بعضها فقد وضع لطفي المعوش مثلًا، عبارة: (عثماني - تركي - عربي) تحت عنوان معجمه: موسوعة المصطلحات التاريخية العثمانية، ليؤدّي بهذا البيان بالعنوان الجانبي الدلالة على أنه من مصادر تأصيل مصطلحات التاريخ الإسلامي المقترضة من اللغة التركية.

ثمّ جاء خطابُ المقدّمات أكثرَ صراحة في الدلالة على النهضوض بهذه الوظيفة في هذه المعاجم.

يقول الدكتور حسان حلاق والدكتور عباس صباغ في [المعجم الجامع (ص:7)]: «ينبغي التنويه أنّ هذا المعجم جمع بين دفتيه حشدًا لا بأس به من المفردات والمصطلحات الفارسية والتركية والأوروبية... وقد وضعت الكلمات أو المصطلحات كما هي شائعة في وقتنا الحاضر، أو كما كانت شائعة في زمانها، ووضع إلى جانب كلّ منها رمز يدلّ على أصلها».

ويقول الدكتور لطفي المعوش في [موسوعة المصطلحات التاريخية العثمانية (ص:ط)]: «إنّني وضعت المصطلح التاريخي باللغة العثمانية ومقابله باللغة التركية الجحديثة، وتحته المعنى وشرحه باللغة العربية» وهذا الإجراء وإن انضوى منهجيًّا تحت المنهج والبنية الكبرى - فإنه كاشفٌ عن بعض العناية بمعولمات وظيفة التأثيل لقطاع خاصّ من مصطلحات التاريخ الإسلامي المختصة بحقبة تاريخية بعينها، وهذا الذي صنعه الدكتور لطفي

المعوش سبق إليه الدكتور سهيل صابان في [المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية (ص:9)].

ما تقدّمه معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي من وظيفة بيان الأنماط والأصناف المتنوعة للمصطلحات:

لقد ظهر من تحليلِ أنماط المصطلحات في معاجم مصطلحيّة التاريخ الإسلامي توزّعها على أَربعة أصناف تبعًا لاعتبارات:

الشكل/ والوظيفة/ والمعنى/ والمصدر اللساني.

ثمّ توزّعت هذه المصطلحات تبعًا لكلّ اعتبار على أقسام فرعية، وقد ظهر من عددٍ منها نوعُ عناية بتحليل أبنية بعض المصطلحات، ولا سيما عندما ترد من نمط المصطلح المركب، فيكشف هذا المعجم أو ذاك عن عناصر المركب، وما حدث له من تحوّلات وتغيرات عند تطوره وتركيبه.

لقد قام كثيرٌ من معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي في سياق العناية بمعلومات البنية الصغرى ببيان الوظيفة اللسانية المختصة بالكشف عن أنماط بعض المصطلحات، وأصنافها، وما أصابها في مسيرة تكونها، وتركيبها، وما خدمت من عناصرها الصوتية، وما تحوّل حتى استقرّ هذا التركيب أو ذاك مصطلحًا تاريخيًّا.

ما تقدّمه معاجمُ مصطلحيّة التاريخ الإسلامي من النماذج التطبيقية الكاشفة عن التحوّلات الصوتية والصرفية عند التعريب:

إنّ انتقال عددٍ من المصطلحات إلى معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي من اللغات الأجنبية يحيط به عددٌ من التحوّلات والتغيرات

الصوتية والصرفية مما يعرف بالمعرب الصوتي والمعرفي الصرفي، لكي ينسجم المصطلح في بنية اللسان العربي.

وهذه التحوّلات الصوتية والصرفية جزء من مشاغل الدرس اللساني، وهو ما يعنى أنّ ما نراه من عناية من بعض معجمات مصطلحيّة التاريخ الإسلامي برصد هذه التحوّلات في سياق التعليق على المداخل= واقع في الصميم من القيام بالوظيفة اللسانية.

وما تقدّمه هذه المعجمات مننماذج تطبيقية للتحولات الصوتية والصرفية في باب تعريب المصطلحات كثيرٌ جدًّا يتّفق في بعضه فيما جاء في تقاليد معاجم التعريب التراثية، ويضيف في بعضه الآخر مجموعة جديدة من التقاليد، والنماذج لم تكن معهودة ولا مألوفة في تراث المعربات من الكامت المهاجرة إلى العربية.

فضلًا عمّا تقدّمه هذه المعاجم من نماذج للمعربات تتجاوز حدود المستحدثات الحضارية المادية إلي نطاق المستحدثات الحضارية على مستوى النظم، والمؤسسات، والتقاليد الاجتماعية!

وهو ما يتطلّب تغيير المستقر في برامج دراسة المعربات والاقتراض من أنّ الاقتراض يبقى بعيدًا عن دائرة المفاهيم الكلية.

وهو ما يعني أنّ حلول مفهوم الأمّة الواحدة بات شرطًا لازمًا في فحص هجرة الكلمات؛ بمعنى أنّ العربية اقترضت من الفارسية والتركية مجموعة كبيرة من مصطلحات التاريخ الإسلامي، وبعضه مما يندرج تحت حقول المفاهيم الكلية، من دون مقاومة أو احتراز بسبب اجتماع هذه الشعوب جميعًا

تحت مفهوم الأمّة المسلمة، بما هي أمّة واحدة بينها رباط فكري وعاطفي مشترك - يسمح للمقاومة بأن تتراجع إلى حدودها الدنيا.

وهو أمرٌ مختلف تمامًا عن الاقتراض اللغوي من لغات أجنبية خارج دائرة مفهوم الأمّة الواحدة.

◀◀ ما تقدّمه معاجم مصطلحيّة التاريخ الإسلامي من الوظيفة اللسانية الخاصّة بالكشف عن صور التوليد المختلفة للمصطلحات في هذا الميدان.

كشفت هذه الدراسةُ في المبحث الأخير من الفصل الأول من هذا الباب؛ عن مصدريْن لسانيّين لمصطلحات حقل التاريخ الإسلامي، هُما:

المصدر اللساني من النظام الترمييزي الداخلي (اللغة العربية).

المصدر اللساني من النظام الترميزي الخارجي (اللغات الأجنبية).

وقد انشغلت مجموعةٌ كبيرة من هذه المعاجم ببيان المعلومات التالية المندرجة تحت الوظيفة اللسانية في جزئيتها هذه:

طرق توليد المصطلح من الأصول العربية، من طرق الاختصار، والنحت والاشتقاق، والانتقال الدلالي بصوره المختلفة.

طرق التوليد من الأصول الأعجمية، من طرق مباشرة أو وسيطة، ومن طرق التعريب بإحياء المفردات العربية، ونقلها دلاليًّا بتحميلها دلالات المصطلح الأعجمي بعد إماتة داله/ أو صورته الصوتية أو من طرق التعريب معًا الحفاظ على الصورة الصوتية للمصطلح الأعجمي في النطاق العربي بعد إجراءات تحوّلات في بنيته الصرفية.

5. ما تقدّمه معاجمُ مصطلحات التاريخ الإسلامي من الوظيفة اللسانية الخاصّة بتفصيل القول في التنوع التصنيفي الموزّع على مدارس ومناهج متنوعة في مبحث التصنيف المعجمي.

إنّ تحليل مقدّمات معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي، كما مرّ، يكشف عن تنوّع في وظائف المعجمات من المنظور المعجمي بما هو فرعٌ من اللسانيات التطبيقية.

فقد نهضت هذه المقدّمات بالوظيفة اللسانية/ المعجمية المنضوية تحت باب التصنيف، فظهر توزّع هذه المعجمات على التصنيفات التالية:

أ. معاجم مستوعبة لمصطلحات التاريخ الإسلامي في حقوله المتنوعة جميعًا.

ب. معاجم أخلصت للمصطلحات المحقبة المختصة ببعض مراحل التاريخ الإسلامي تعيينًا.

ج. معاجم نوعية لمصطلحات حقول بعينها، كمعاجم الألقاب، ومعاجم ألفاظ المهن والوظائف، ومعاجم أسماء المعارك والمواقع، ومعاجم المشيدات، وومعاجم المؤرخين، إلخ.

د. معاجم التأثيل.

هـ. معاجم أحادية اللغة وثنائية اللغة، وثلاثية اللغة.

و. معاجم ألفبائية وأخرى موضوعية.

وهذا التنوّع التصنيفي والمنهجي مهمّ في تيسير خدمة المستعملين من الطبقات المختلفة من الوجهة المعجمية اللسانية من جانب، وهو كاشفٌ

عن المرونة الظاهرة التي تتمتّع بها اللغة العربية في الاستجابة لمطالب الحقول المعرفية المختصة.

وفحصُ هذه المعجمات يكشف عن وجوه هذه الوظائف الجزئية المتفرعة عن الوظيفة اللسانية بما هي وظيفة أساسية من وظائفها.

ثانيًا: الوظيفة المعرفية (التاريخية)

تعدّ الوظيفة المعرفية أو المهنية للمشتغلين بدراسة التاريخ الإسلامي هي الوظيفة الأمّ لمستعملي هذه المعجمات الاصطلاحية نظرًا لقيمتها في تحصيل التصورات والمفاهيم الخاصة بالألفاظ أو المصطلحات الحاملة للدلالات والمعاني المستعملة في هذا الحقل المعرفي المهمّ.

وقد نبّه علماءُ التاريخ الذين كتبوا في مناهج البحث فيه من جانب وفي مصطلحيته من جانبٍ آخر إلى أهمية تحرير المفاهيم بما هي ضرورة علمية ومنهجية لدارسي قضايا التاريخ الإسلامي ومسائله، وحادثاته، وتفسيرها.

وتحليلُ خطاب المقدمات التي افتتح بها أصحاب معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي معاجمهم كاشفٌ عن مجموعة من الوظائف الفرعية المنضوية تحت الوظيفة المعرفية أو المهنية التاريخية.

وفيما يلي رصدٌ لمجموعة هذه الوظائف الفرعية تحت الوظيفة المعرفية التاريخية مقرونة بما يدعمها من مقدّمات أصحاب هذه المعاجم المختصة بمصطلحات التاريخ الإسلامي.

1) الإسهامُ في خدمة وظيفة فهم بقايا التأثيرات التاريخية للعصور السابقة في العصر الحديث على المستويات المختلفة.

يقول محمد أحمد دهمان في مقدمة [معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، (ص:7)]: يعدّ: «العصر المملوكي من أهم العصور التاريخية التي مرّت على بلاد الشام ومصر.

وهو أولى العصور بالدراسة والتحليل ذلك أننا... متّصلون اتصالًا وثيقًا بهذا العصر في ثقافتنا وتفكيرنا وأخلاقنا وعاداتنا وما إلى ذلك من شئون... إننا ما زلنا متأثرين إلى حدٍّ بعيد بالعصر المملوكي «وهو ما يجعل من دراسة معاجم مصطلحات تاريخ هذا العصر مهمّة جدًّا في تحقيق وظيفة فهم بقايا التاثيرات التاريخية للعصور السابقة في مناحي الحياة المعاصرة.

2): الإسهامُ في تحقيق وظيفة تحصيل التصورات والمفاهيم التاريخية التي تفسر أحداث ذلك التاريخ الإسلامي، وملابساتها، وقد استقرّ النظرُ إلى أن تحصيل التصورات والمفاهيم التي تحملها مصطلحات التاريخ الإسلامي؛ يعدّ أصلًا من أصول البحث التاريخي.

وهذه وظيفة تكرّر الكشف والتعبير عنها في كثيرٍ من مقدمات معاجم مصطلحات هذا الحقل المعرفي، يقول الدكتور أنور محمود زناتي في [معجم مصطلحات التاريخ والحضارة الإسلامية (ص/ 8)]: «فالمصطلحات إذًا ضرورة علمية، ووسيلة مهمّة من وسائل التعليم، ونقل المعلومات، وقد أصبحت لضرورتها تمثل جزءًا مهمًّا في المناهج العلمية؛ مساعدة على حسن الأداء، ودقة الدلالة، وسرعة الاستحضار، وتقريب المسافة، وتوفير المجهود في الإلمام بالمتون، وفيها جمع أفكار المتلمين على دلالات واضحة، وهي ملتقى العلماء في تناقل أفكارهم، ومداركها وعلى أساسها يقوم التأليف والنشر».

وهذه جميعًا أمورٌ تقع في القلب من طبيعة الوظيفة المعرفية التاريخية، وقضايا المهج في بحث مسائله.

ويتعلّق بهذه الوظيفة المعرفية التاريخية وظيفة أخرى شديدة الارتباط بها هي الوظيفة الثقافية التي تكشف عن طبيعة الحياة في عصور التاريخ الإسلامي، وموقفهم منها، ومن مشكلاتها، وقضاياها، يقول الدكتور مصطفى عبد الكريم الخطيب في [معجم المصطلحات والألقاب التاريخية (ص/ 5)] «إنّ الفترة التي عاشها العرب بدءًا من عصر الدعوة... هي فترة التقى فيها العربُ مع غيرهم من الأجناس الأخرى كالفرس والمغول والأتراك والهنود، فتأثروا بثقافتهم مثلما أثروا بثقافة هذه الأقوام. وكان من نتائج هذا التأثير أنْ ألقت كلّ ثقافةٍ بظلالها على الأخرى... فكان لا بدّ لنا من... الإحاطة بهذا الركام اللفظي التاريخي بهدف استجلاء بعض الحقائق... من خلال معرفتنا على الأقلّ بالظروف التي دخلت فيها مثل هذه التعابير والألفاظ (المصطلحات) التي ذكرتها مصادرنا، والتي ما يزال بعضها محكيًّا بالصيغة التي وصلت بها إلينا حتى يوم الناس هذا».

وهو ما يؤكّده الدكتور أنور محمود الزناتي مرة أخرى في [قاموس المصطلحات التاريخية: إسلامي/ وسيط/ حديث ومعاصر (ص/ 5)]: إنه جمع مادة معجمه من اللألفاظ التاريخية: «لما للمصطلحات من أهمية في معرفة حقائق تاريخية وسياسية على تنوّعها؛ إذ تشمل التاريخ والحضارة والثقافة والسياسة».

ويقول الدكتور رفيق العجم في مقدّمة [موسوعة المصطلحات علم التاريخ العربي والإسلامي، (صxix)] "تتوجّه (هذه) الموسوعة... نحو سبْرٍ

معظم المصطلحات والألفاظ وجمعها، أو تخير نماذج مصطلحيّة تقدّم فكرة وافية عن مصطلحات عن التاريخ، ومصطلحات المؤرخين المسلمين التي هي بمثابة محاور دلالية كأسماء الأنبياء والسلاطين وبعض المناطق، إلخ".

وقد كانت هذه الوظيفة المعرفية/ التاريخية حاضرة في مقدمات الأعمال المعجمية التراثية المختصة ببعض قطاعات من مصطلحيّة التاريخ الإسلامي، يقول ابن كنان (ت 1153هـ) في حدائق الياسمين في ذكر قوانين الخلفاء والسلاطين (ص/ 48)] "فهذه رسالة تشتمل على إيضاح ذكر ألفاظ اصطلح عليها الخلفاء والملوك الأوائل، والآن تلك الألفاظ موضوعة في مجالها من تواريخ الأعلام الأماثل" وقد قصد من وراء ذلك الإيضاح إلى تجلية معانيها لمتأمليها حتى يصونه من السقوط في التيه وعدم تحصيل حقائقها وتصوراتها.

لقد أطلنا في جرْد هذه النقول من مقدمات عددٍ من معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي قصدًا لنكشف عن حضور الوظيفة المعرفية/ التاريخية– الثقافية في ضمير أصحابها، خدمةً لمسائل حقل التاريخ عند المسلمين، وعونًا على تحصيل التصورات والمفاهيم التي ظهرت في ميدانه وحملتها مصطلحاته.

3): الإسهامُ في تحقيق وظيفة: تحقيق النصوص التراثية التاريخية، بتقنياته وإجراءاته المختلفة.

إنّ جانبًا من مجهود المؤرخين المعاصرين المشتغلين بالتاريخ الإسلامي نهضوا بعبء تحقيق نصوص مصادره التراثية، وهو الأمرُ الذي لزم معه إنجاز مجموعةٍ من الأعمال العلمية المساعدة في مجال تحقيق النصوص التراثية، ونشرها نشرات نقديّة موثقة، بما يلزم من ذلك معالجة هذه النصوص،

والتعليق على ما تتضمنها من مصطلحات وعبارات اصطلاحية.

وهذه الوظيفة، وإن اتصلت بالوظيفة المعرفية التاريخية- الثقافية؛ إلّا أنها جديرةٌ بالاستقلال لخطر تحقيق النصوص التراثية وأهميته في ضبط تائج البحث في ميدان التاريخ الإسلامي.

وقد كشفت مقدّمات عددٍ من معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي عن هذه الوظيفة الجليلة الخادمة لمعالجة النصوص التراثية والتعليق على محتوياتها ومكوناتها من المصطلحات والأعلام والأماكن والألفاظ التي لها صبغ مصطلحي مهما عند الانشغال بإصدار نشرات نقدية موثقة منها.

يقول محمد أمين واصف [معجم الخريطة التاريخية للممالك الإسلامية، (ص/ 3): «للمطالع في كتب التاريخ القديمة... حاجةٌ كبرى لتعرف مواقع الأقاليم والبلدان التي يرد ذكرُها في هذه الأسفار الجليلة؛ فإذا رجع إلى الخرائط العصرية لم يجد فيها طلبته؛ لأنّ البلدان تداول عليها الأيام فتغرب شمسها بشروق شمس غيرها، ويعفو رسمها بمرور الأعوام شأن الدّهر وتقبلاته، وحوادثه ودوراته؛ لذلك وضعت هذه الخريطة التاريخية للممالك الإسلامية وهذا المعجم الوجيز».

إنّ ربط القارئ المعاصر بما هو موجود في المصادر التراثية مسألة علمية ومنهجية مهمّة لتعظيم الفائدة من استثمار هذا التراث التاريخي المدون، وتحصيل حقائقه ومعلوماته.

ويقول الدكتور مصطفي عبد الكريم الخطيب في [معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، (ص/ 5)] «يعدّ اهتمامي بهذا الكتاب إلى سنوات خلت، كنت في أثنائها مهتمًّا بتحقيق بعض النصوص والكتب التراثية، فكان

عليّ بمقتضى منهجية التحقيق أنْ أشرح ما غمض من المعاني المتصلة بكلّ عصر؛ لأن لكلّ عصر مفرداته الدالة عليه، وهي من المشكلات الهامّة التي قد تستغرق الكثير من وقت وجهد المشتغلين في مجالات التحقيق.

وهذا النصّ واضحٌ جدًّا في الدلالة على بعض الوظائف التي توخى النهوض بها فحلّ إشكالات قراءة النصوص التراثية المنتمية لحقل التاريخ الإسلامي، ومعالجة التعليق عليها بما يجعلها مفهومة - هو أصل من أصول تحقيق النصوص التراثية، ونشرها نشرات نقدية موثقة.

ومن ثمّ فإن تحليل هذه المعجمات من هذا المنظور المعرفي يحكم لها بأنها تعينُ على تحقيق وظيفة خدمة تحقيق النصوص التراثية التاريخية في العصر الحديث، بما تيسره من معلومات مهمّة لقراءتها قراءة صحيحة مفهومة عن طريق معالجتها والتعليق على معلوماتها بما يكشف عن غموضها.

4): الإسهامُ في الإفادة المعاصرة من المصادر النوعية التراثية الخاصّة بمرحلة تاريخية بعينها.

من الوظائف المعتبرة التي ظهر أن قطاعًا من معجمات مصطلحات التاريخ الإسلامي نهضَ بها؛ وظيفة الاستثمار المعاصر من المصادر النوعية التراثية في سبيل تعميق العلم بمسائل هذه المصادر المختصة ببعض الحقول الفرعية في داخل الحقل الموسع للتاريخ الإسلامي.

وهي الوظيفة التي تلوح من وراء المعجمات المختصة المحقبة أي التي اعتنت بشرح مصطلحات التاريخ الإسلامي في حقبة تاريخية بعينها على ما نرى في الأعمال المعجمية التي استقلت بجمع مصطلحات التاريخ الإسلامي المختصة بالعصر المملوكي أو الأيوبي أو العثماني بصورة مفردة أو بصورة

مجموعة، وهو ما سبق أنْ سميناها بمعاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي المحقبة بعصر واحد، أو الحقبة بعصور مختلفة.

وهذه الوظيفة الخاصّة بتعميق الدرس التاريخي في هذه الحقب النوعية ظاهرة في خطاب مقدمات المعجمات التي استقلت بتعريف المصطلحات التاريخية المختصة بهذه الحقبة أو تلك من حقب التاريخ الإسلامي.

يقول الدكتور سهيل صابان في [المعجم الموسوعي للمصطلحات التاريخية العثمانية (ص/ 7)]: إنّ الباحث في التاريخ العثماني: «أصبح لا يستغني عن الرجوع إلى المصادر العثمانية القديمة والتركية الحديثة التي استندت إلى تلك المصادر، ولاسيّما وثائق الأرشيف العثماني، وتلك المصادر تضمّ كثيرًا من المصطلحات المستخدمة في مختلف حقب التاريخ العثماني الطويل. والحقيقة أنّ الباحث... يحتاج إلى إطلاع واسع كي يلمّ بتلك المصطلحات أو يرجع إلى المعاجم المصطلحات العثمانية... حتي يقف على معنى المصطلح» وهو ما حمل على إنجاز هذا المعجم.

إنّ هذا النص واضحُ الدّلالة في الوظيفة التي تغيّا تحقيقها للباحث المعاصر في هذا التاريخ النوعي من خلال إنجاز معجم ضروري لتوضيح دلالات الألفاظ التاريخية المختصّة الدوارة المستعملة في مصادره، ووثائقه.

ويرتبط بهذه الوظيفة النوعية التي تتوخى تعميقَ العلم بالاختصاص في هذا الحقل الفرعي؛ وظيفة أخرى نوعية تتعلق بتعميق الدراسة في مجال فحص سجلات المحاكم الشرعية العثمانية، وغيرها يقول الدكتور لطفي المعوش في [موسوعة المصطلحات التاريخية العثمانية، (ص/ ز)]: «على امتداد الفترة التاريخية الطويلة والتجارب التي مرّت بها السلطة الحاكمة (في

الدولة العثمانية) على المستويات: الإدارية والسياسية والاقتصادية والدينية والاجتماعية والثقافية دفعت إلى الوجود من خلال الحياة اليومية ونشاطاتها بمصطلحات وتعابير ومفاهيم».

وهو يقرّر أنّ كلّ دراسة وفحص لتاريخ هذه المرحلة يلزمه دراسة مصطلحاتها ذلك أنّ المصطلح كلمة تلبس «لبوس المرحلة التاريخية، ولا يمكن رؤيتها وتفهمها إلّا بمعايير تلك المرحلة» ثمّ يعود فيؤكّد أن تناول المصطلح التاريخي العثماني مهمّ جدًّا وهو ما يفرض التعامل معه بدرجة عالية من درجات الدقة، لارتباطها بمجالات نوعية دقيقة كتلك التي أشرت إليها مما يخص سجلات المحاكم الشرعية، يقول (ص/ ط)]: إن جمع مصطلحات التاريخ العثماني مفيدٌ في «دراسة سجلات المحاكم الشرعية في المرحلة العثمانية».

ويقول الدكتور زين العابدين شمس الدين نجم في [معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية، (ص/ 6)]: إن «الكتابات التاريخية أحوج ما تكون إلى تلك المعاجم المختصة ليس فقط في كلّ عصر من العصور، بل في كلّ فرع من الفروع المتخصصة للتاريخ، فقد أصبح الباحث في أيّ فرع أو في أي فترة تاريخية يصادف زخمًا من المصطلحات والألفاظ والكلمات التي تحتاج إلى تفسير دقيق» لتجلية بحثه، وتعميقه.

وهذه الوظيفة الموزّعة على خدمة المصادر النوعية من جانب، وخدمة الحقائق التاريخية المختصة بمرحلة تاريخية بعينها؛ تمثّل في الحقيقة البداية الحقيقة لتطوير العمل المعجمي المختص بمصطلحية التاريخ الإسلامي، ذلك أنّ المراحل التاريخية وإنِ انتمت في المجمل لحقل التاريخ الإسلامي

مصطلحيّة تتمايز بدرجة من الدرجات على مستوى التصورات والمفاهيم عن غيرها لكلّ مرحلة تاريخية أو دولة بعينها في هذا التاريخ لها خصوصيتها، ومن ثمّ لها إلّا أنّ من المصطلحات التاريخية في حقبة أو مرحلة تاريخية أخرى.

وهذه البداية التي تمثّل محورَ تطويرٍ للعمل المصطلحي في هذا الميدان؛ مهمّة نحو تحقيق ما يلي:

1. إدراك التمايز بين كلّ مرحلة تاريخية وغيرها

2. إدراك التطور الذي أصاب عددًا ضخمًا من المصطلحات التاريخية بسبب التغير الحداث على مستويات الحياة المختلفة من عصرٍ إلى عصر آخر.

فحص حركة الإزاحة الذي تعرّضت له مجموعة من المصطلحات بسبب تغير الأنظمة السياسية والاجتماعية وتطورها، وهو ما أدّى إلى موتِ كثيرٍ من المصطلحات، أو عدم استمرار وجودها في مراحل تاريخية تالية.

فحص التأثير الجغرافي في التحوّلات التي أصابت قطاعات من المصطلحات التاريخية، بسبب اختلاف الثقافات والتقاليد المحلية في داخل الجسم الكبير للأمة المسلمة.

إتاحة الفرصة لفحص التأثيرات التي تحدثها التغيرات الحضارية في مناحيها المختلفة على الأجهزة الاصطلاحية لحقول نوعية وفرعية تاريخية.

5) الإسهامُ في خدمة وظيفة رفع الوعي لدى الباحثين في حقل التاريخ الإسلامي.

أقرّ كثيرٌ من أصحاب معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي في مقدماتهم لها أنّ واحدًا من دوافع إنجازهم هذه المعجمات ماثل في إرادة

خدمة وظيفة رفع الوعي بقيمة تحرير المفاهيم في الدرس المعاصر لقضايا التاريخ الإسلامي ومسائله وحقائقه وحادثاته.

وهذه الوظيفة ظهرت واضحةً في عددٍ من نصوص مقدمات هذه المعجمات، يقول يسري عبد الغني عبد الله في [معجم المؤرخين المسلمين حتى القرن الثاني عشر الهجري، (ص/ 9): «وقد دفعني إلى جمع مادة هذا المعجم المبسط (يقصد المختصر) عدمُ معرفة بعض الباحثين ببعض هؤلاء المؤرخين، أو حاجتهم الماسة في بعض الأحيان إلى فكرة وجيزة عنهم في أعمالهم».

صحيحٌ أنّ خدمة هذه الوظيفة متصلة اتصالًا وثيقًا بخدمة الوظيفة المعرفية التاريخية بإيجاد الوسائل المساعدة في البحث التاريخي المعاصر لكنها فيما يظهر كذلك تستهدف بصورة مستقلة بارزة إرادة خدمة وظيفة ترقية الوعي البحثي لدى جيلٍ كامل من الباحثين المعاصرين الذي يحتاجون إلى مثل هذا النوع من المصادر التاريخية المساعدة.

وإرداةُ تحقيق هذه الوظيفة تتجلّى في مقدمات معجمات مصطلحات التاريخ الإسلامي في أكثرَ من صورة، هي:

الصورة المستقلّة التي يقرّر فيها صاحب هذا المعجم أو ذاك في مقدمة إرادة تحقيق هذه الوظيفة بعبارات منضوية تحت وظائف أخرى معرفية وبحثية وثقافية.

الصورة المتلبسة بغيرها والتي يقرّر فيها نفرٌ من أصحاب هذه المعجمات في مقدماته إرادة تحقيق هذه الوظيفة بعبارات منضوية وظائف أخرى معرفية وبحثية وثقافية.

6): **الإسهامُ في خدمة الوظيفة التطويرية/ التحديثية التي تستهدف ترقية البحث العلمي في مجال التاريخ الإسلامي من بوّابة خدمة مصطلحيته وفق المنهجيات المعاصرة المتطورة.**

تشير مقدّمة معجمُ مصطلحات التاريخ والآثار [مجمع اللغة العربية، بالقاهرة، 1432هـ=2011م (ص/أ - ج)] إلى سياق إصداره التي تحيط به ملابسات «تطوّرت فيه الدراسات والبحوث التاريخية... تطورًا كبيرًا».

وهذا النصّ على ملابسات صدور هذا المعجم يكشف عن إرادة خدمة وظيفة تستهدف مسايرة التطورات التي لحقت ببحوث هذا المجال المعرفي، وهي التطورات التي يلزمها تطوير البحث في مصطلحيّة بإيجاز معاجم حديثة متطورة من جهات ما تضمّه من مصطلحات، وتعريفات، مصنفة تصنيفًا مسايرًا لأصول الصناعة المعجمية المختصة/ الاصطلاحية.

والحقّ يقتضي أنْ نشير إلى أنّ النظر إلى معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي المتنوعة الحقول والمناهج تفرض أنْ نتعامل معها بما هي: كتابٌ واحد، وهو ما ينتج عنه إمكانُ خدمة هذه الوظيفة التطورية/ التمدينية في البحث التاريخي المعاصر، بمعنى أننا أمام جهاز اصطلاحي خدمة الباحثون فيه من زاويا متنوعة، هي:

خدمته بمعاجم استيعابية، تحرّر المفاهيم، وتجرد المصطلحات في سياقاتها المعرفية التاريخية المختلفة في حيز واحد.

خدمته بمعاجم نوعية/ مرحلية تحرر المفاهيم، وتجرّد المصطلحات في سياقاتها الخاصة بالمراحل التاريخية المحقبة بعصرٍ واحد أو بعصور متّصلة لها ارتباط ببعضها من الناحية الزمنية والعضوية.

خدمته بمعاجم نوعية/ دلالية تحرّر المفاهيم، وتجرّد المصطلحات وفق المجالات الدلالية الاصطلاحية المنضوية تحت المصطلح العلوي للتاريخ الإسلامي.

وهي معاجمُ كثيرةٌ انشغلت بتحرير مفاهيم مصطلحات فكرية، أو حضارية أو مهنية أو حربية، أو غيرها.

وهو ما يعني أنّ فحص هذه البنية الموسعة للمعجمية المختصة بمصطلحات التاريخ الإسلامي تتيح الفرصةَ لتطوير بحوث التاريخ الإسلامي وتعميقها.

7): الإسهامُ في تحقيق وظيفة صناعة التراكم المعرفي في باب دراسة مصطلحيّة التاريخ الإسلامي بمواصلة تكملة الجهود السابقة في هذا الميدان.

إنّ فحص معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي يكشف عن وظيفة مهمّة تتّصل بسبب بالوظيفة المعرفية من جانب، ولكنها تكشف عن وظيفةٍ مستقلّة من جانب آخر، هي بيان حجم العناية بخدمة مصطلحيّة التاريخ الإسلامي التي تطورت زمنيًّا وأخذت ثلاثة أشكال تصنيفية، هي:

العناية بالمصطلحات في صورة مختلطة بتفصيل الأحداث والوقائع في المصادر التاريخية التراثية المتنوعة.

ب. العناية بقطاع معين من المصطلحات التاريخية في صورة مستقلة جزئية انشغلت فيها الأدبيات بمصطلحات حقل تاريخي فرعي/ جزئي، كما يظهر من مصادر مصطلحات الوظائف والألقاب التي جاءتنا من التراث العربي الإسلامي.

ج. العناية المعاصرة بمصطلحية التاريخ الإسلامي في صورة كثيرة منهجية وتصنيفية مستقلة كانت مشغلة الباب الأول من هذه الدراسة.

وهذه الوظيفة التراكمية شهدت حضورًا مميزًا للتعبير عنها في مقدمات عددٍ من معجمات مصطلحات التاريخ الإسلامي المعاصرة في سياق بيان الدواعي إلى التصدي لإنجازها، يقول محمد خليفة التليسي في [معجم معارك الجهاد في ليبيا (ص/ 10)]: «وألتفت إلى المكتبة العربية القديمة فأجد القدامى من أعلامنا قد خصّوا هذا اللون من العمل العلمي (التاريخي) باهتمام كبير، ووضعوا تقاليد علمية تظهر لنا بشكل واضح من خلال الأعمال الموسوعية التي خلفوها... وكان الأمل أن نجد فيما خلفوه من أعمال عظيمة - قاعدة عريضة تساعدنا على التوسع في هذا المجال، ولكننا لم نفعل إلّا في القليل من الحالات».

ويقول الدكتور سهيل صابان في [المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية (ص/ 8)]: «والحقيقة أنّ قلّة وجود المراجع في هذا الباب سببٌ كاف للاهتمام به» وهو ما يقرّره الدكتور لطفي المعوش عندما يقول في [موسوعة المصطلحات التاريخية العثمانية (ص/ خ)]: «إن مسألة بروز إعداد مثل هذه الموسوعة تعود لفترة طويلة... تأكدت بعدم وجود مثل هذه المعاجم المتخصصة».

والنصوص الكاشفة عن هذه الوظيفة هي أظهر النصوص التي تتضمنها مقدّمات معاجم المصطلحات التاريخية الإسلامية المعاصرة.

وهي نصوصٌ تعين على فحص تطور التصنيف في مجال خدمة مصطلحيّة التاريخ الإسلامي، وتعين على الكشف عن مناطق التميز ومناطق النقص التي تحتاج إلى مواصلة العمل في سبيل استكمالها.

كما أنّ هذه النصوص معينة على ملامح الجودة وملامح التراجع في هذا الباب من جهة الصناعة المعجمية، وطبيعة الوظائف التي خدمتها هذه المعاجم.

8): الإسهامُ في خدمة وظيفة الكشف عن أسباب الصرع بين الأمّة في مراحل التاريخ الإسلامي المختلفة والأمم الأخرى.

إنّ عددًا من معجمات مصطلحات التاريخ الإسلامي اختص بتحرير مصطلحات المعارك والوقائع.

وهذا المجال أجلى الموضوعات التي يمكن أن تسهم في الكشف عن وظيفة مهمّة جدًّا معرفية وحضارية ووجودية تتعلق بأسباب الصراع بين المسلمين وغيرهم، وفحص أشكال التهديدات التي واجهت الأمة، وأشكال المواجهات التي ردّت عدوّهم، وأزمنة الهجوم التي كانت تتعرض لها، وخصائص هذه المراحل، والآثار التي ترتبت على أشكال هذه الصراعات، تقول نجاة سليم محاسيس في [معجم المعارك التاريخية (ص/ 17)]: «إنّ بعض ما دفعها إلى إنجاز معجمها هذا هو إرادة الإسهام في خدمة فحص قضية الصراع والحروب بين الأمّة المسلمة وغيرها من الأمم، والكشف عن فارق ما بين الحروب العادلة والحروب غير العادلة.

إنّ هذه الوظائف الفرعية المنضوية تحت الوظيفة المعرفية/ التاريخية- الثقافية قابلة للزيادة والتمدّد بعد تقسيم معجمات التاريخ الإسلامي إلى مجموعات نوعية/ أو فرعية، وفحصُ كلّ مجموعة بصورة منفصلة، وتحليل ما نهضت به من وظائف معرفية نوعية.

وهو ما حاولنا الكشفَ عنه في هذه القائمة الصغيرة التي أشارت على ثماني وظائف مختارة تنضوي بصورةٍ واضحة تحت الوظيفة المعرفية.

ثالثًا: الوظيفة الدينية:

من التقاليد القديمة في التنصيف في التراث العربي الإسلامي ظهور الوظيفة الدينية التي كان التعبيرُ دائمَ الظهور في استهلالات النصوص وافتتاحات المقدمات.

وقد كانت هذه الوظيفة تتجلى في ثلاثة أمور، هي:

شكر المنعم سبحانه، وحمده، والثناء عليه.

الصلاة على رسوله محمد، ﷺ، والترضي على آله وصحبه عليهم رضوان الله تعالى.

ج. بيان صلة ما هو واقع في الكتاب بالعلم والغايات الإيمانية المأمور بها من الله تعالى.

وقد استمرّ هذا التقليد في الظهور في مقدمات معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي المعاصرة.

وقد كشفت هذه المقدّماتُ في هذا السياق عن ظهور العناصر التالية المنضوية تحت الوظيفة الدينية بمستوياتها المختلفة: الإيمانية والأخلاقية، والعملية:

شكر المنعم سبحانه على ما أسدى من النعم.

تحصيل العبرة والعظة والدلالة عليها.

الكشف عن جهد الأمّة في نشر الدين والفتوح.

الإعانة على تحقيق وظيفة استعادة الذات، والوعي بموقعها من الحياة والوجود.

وفيما يلي بيانٌ كاشفٌ عن هذه الوظائف المنضوية تحت هذه الوظيفة الدينية بما يدعمها من نصوص أصحاب معاجم المصطلحات التاريخية في مقدماتهم لها:

1): تحصيلُ وظيفة شكر المنعم سبحانه وتعالى على ما أسدى للإنسان من النعم.

يظهر من مقدّمة السبكي في [معيد النعم ومبيد النقم، (ص/ 1)]: دوران أمر التأليف لهذا المعجم المختصّ بمصطلحات الوظائف والمهن التي ظهرت في ركاب التصوّر الإسلامي للحياة، وما أنشأه من أنظمة سياسية واجتماعية واقتصادية وحضارية - على طلب شكر النعمة، طلبًا لبقائها واستدامتها، واستردادها لَمن فقدها بمعصية، يقول: «وأنا أبحث عن هذه الأمور في هذا المجموع الذي سمّيته: معيد النعم ومبيد النقم، بحثًا مختصرًا... أذكر من ذلك ما تشترك الخاصة والعامة في فهمه، وأخصّ فيه النعم الدنيوية، إذ كانت محطّ غرض السائل».

وقد ظهرت هذه الوظيفة في استهلال ابن طولون الصالحي لكتابه: [نقد الطالب لزغل المناصب، (ص/ 23) في صورتين، هُما:

صورة صريحة في دعائه الافتتاحي الذي يسأل الله فيها بحمده أن يعيد النعم بطريق شكرها.

صورة ضمنية في عنوان كتابه الذي يشير إلى إرادة تنقية الأعمال والوظائف/ المناصب/ ممّا يعلق بها، ويفسد وينحرف بها عن مقاصدها، وغاياتها الدينية.

ولم تغبْ هذه الوظيفة الجزئية عن مقدمات المعاجم المختصة بمصطلحات التاريخ الإسلامي المعاصرة، وإن بدت تقليدًا موروثًا يفتتح به أصحاب هذه المعجمات معجماتهم في أوّل المقدمات؛ ربما بتأثير النظرة المعاصرة التي ابتعدت عن هذه الروح الدينية الصريحة خضوعًا لنتائج الموضوعية والحياد العلمي المفهومة بطريقة مادية متلبّسة بروح التأليف المعاصر المستصحب للروح الغربية في الغالب.

2) إرادةُ خدمة وظيفة تحصيل العبرة والعظة:

إنّ فكرة التاريخ في الت صور الإسلامي يحكمها ضمن ما يحكمها من أصول فكرية منها أصلٌ جامع دائرٌ حول تحصيل العبرة والعظة، وهي الوظيفة التي يذكرها الكتاب العزيز في سياق بيان وظائف القصص التي يرويها عن الأمم السابقة، وبما أنّ الكتاب العزيز أحد أهمّ المصادر الحاكمة لدراسة التاريخ الإسلامي فقد صبغت هذه الوظيفة المنجز الذي ظهر خادمًا لمصطلحية التاريخ الإسلامي في كثيرٍ من تنويعاتها التصنيفية ولاسيّما التراثية، كما يظهر من أعمال السبكي في (معيد النعم)، وابن طولون الصالحي في (نقد الطالب لزغل المناصب)، وابن كنان في (حدائق الياسمين).

وتراجع التعبير عن هذه الوظيفة الدينية صراحـةً في معجمات مصطلحات التاريخ الإسلامي المعاصرة بدرجةٍ كبيرة للسبب السابق ذكره في الفقرة السابقة. لكنها تظلّ ضمنيًّا في مقدمات عددٍ من الأعمال المعجمية والموسوعة المختصة بهذه المصطلحية التاريخية بحكم طبيعة التصوّر العلمي لوظائف داسة التاريخ الإسلامي بشكل عام.

3) النهوضُ بوظيفة الكشف عن جهد الأمّة في نشر الدين وتحرير الأوطان:

يظهر في مقدمات المعاجم التي اختصت بتحرير مفاهيم مصطلحات المعارك والوقائع والحادثات في التاريخ الإسلامي؛ نوعُ عنايةٍ بوظيفة مهمة تندرج ضمن الوظيفة الدينية بالمعنى العام الذي يرتبط بالوفاء للأجداد الذين حملوا أمانة نشر الدين من خلال الفتوح الإسلامية، والرفق بالناس بتبصيرهم بالنور الذي جاء به الوحي الكريم.

وهو ما يمكن التعبير عنه بوظيفة الكشف عن جهد الأمّة في نشر الدين، وقد ظهر النصّ عليها في عددٍ من مقدمات معاجم المصطلحات المختصة بألفاظ التاريخ الإسلامي في عددٍ من حقوله المعرفية الفرعية؛ تقول نجاة سليم محاسيس في مقدمة [معجم المعارك التاريخية (ص/ 17)]: «تعتبر الفتوحات الإسلامية حربًا عادلة؛ لأنها تسعى إلى هداية الناس ونشر الدين الإسلامي الحنيف».

وتقول في السياق نفسه (ص/ 17): «وحركات التحرر الوطنية هي أيضًا حروب عادلة؛ لأنها موجهة ضدّ مستعمر غريب جاء لنهب خيرات البلاد، ومحاربة لغة وثقافة الشعوب التي يغزوها، ويمعن في البلاد المستعمرة القتل وسفك الدماء والظلم».

والتوقف أمام هذين الشكلين من أسشكال الحروب والصراع وما تولد عنهما من مصطلحات هي جزءٌ من مصطلحيّة التاريخ الإسلامي في هذه المعجمات المختصة المعاصرة- يكشف عن نوع عنايةٍ بوظيفة دينية أخلاقية معًا، ترعى جهاد الأمّة في سبيل نشر الدين، وهداية الناس، وإيصال نور

الإيمان من جانب، وفي سبيل تحرير الأوطان من عدوان الغزاة المستعمرين من جانب آخر.

ويشير سالم سليمان العيس في مقدمة [المعجم المختصر للوقائع، (ص/ 3)] إلى شيء ممّا يدلّ على هذه الوظيفة التي تعلي من جهاد الأجداد في سبيل الدين والحضارة، فيقول: إنّ الأجداد «بذلوا الدم والجهود المضنية في المعارك الجرئية المتتابعة والسريعة»!

ويعبّر عن هذه الوظيفة محمد خليفة التليسي في مقدمة [معجم المعارك الجهاد في ليبيا (ص/ 16)] بصورةٍ واضحة فيقول: إنه لا يمكن للوجدان القومي: «أنْ يتجاهل هذه الصور الرائعة من المقاومة التي أبداها هذا الشعب في الدفاع عن حقيقة وجوده وهي الصور التي تبدو واضحة من خلال هذه المعارك».

ويقول كذلك (ص/ 17): «والواقع أنّ الجهد قد انصرف منذ اللحظة الأولى للعمل إلى إبراز ذلك المجاهد المجهول الذي اعتمدت عليه هذه المعارك ومارس أهوالها وكابد ظروفها، وتحمل كافة التضحيات والمصاعب التي صاحبها حتى انتهى إلى ربه شهيدًا في المعركة، أو شريدًا في الصحراء، أو لاجئًا وراء الحدود، لم يسجل التاريخ اسمه، ولم يذكره الناس، ومن أجل تحية هذا المجاهد المجهول الذي لم يسجل التاريخ اسمه، ولم يذكره الناس، رفعت هذا النصب التذكاري المتواضع في المكتبة العربية».

وهذا نصٌّ شديدُ الوضوح والإعلان عن هذه الوظيفة الدينية والأخلاقية التي تعلي من القيم التالية:

أ - قيمة الجهاد في سبيل الوطن من منظور إسلامي.

ب – قيمة الشهادة في سبيل تحرير الأوطان من المستعمرين الغزاة.

ج – قيمة الوفاء والشكر لهؤلاء المجاهدين الذين ضحوا، وبذلوا كلّ شيء في سبيل رفعة الدين والوطن.

د – قيمة الشكر العملي بالإنجاز الذي يحيي جهاد المجاهدين بصورةٍ علمية متمثلة في إنجاز هذا المعجم، وما على شاكلته.

4) خدمةُ وظيفة الإسهام في استعادة الذات المسلمة نفسها:

توشكُ هذه الوظيفة التي يندرج ضمن فروع الوظيفة أن تستقل؛ لأهميتها وخطرها وجلالها في الوقت نفسه؛ ذلك أنّ واحدة من وظائف البحث في التاريخ الإسلامي في العصر الحديث لدى قطاعٍ كبيرٍ معتبر من دارسيه المنتمين تستهدف استعادةَ الذات المسلمة نفسها بعدٍ فتراتٍ طويلة ممتدة من الانكسار والسقوط والتراجع الحضاري في المجالات المتنوعة.

وقد كشف فحصُ عددٍ من مقدّمات معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي عن استهداف تحقيق هذه الوظيفة الدينية/ الحضارية، يقول سالم سليمان العيس في مقدمة [المعجم المختصر للوقائع (ص/ 3)]: إنّ هذا المعجم «جزءٌ من جهود مشتركة ترنو إلى إعادة كتابة التاريخ العرب الزاهر بمختلف العلوم... وهو خطوة من خطوات ثقافية أخرى تسعى بمجموعها إلى إحياء التراث العربي، ونقل وقائعه القديمة إلى أذهان الأجيال الحالية واللاحقة».

إنّ هذه الوظائف المنضوية تحت الوظيفة الدينية قابلة للتمدد والتفريع بالزيادة عليها، لكنها تبقى شاهدةً على عناية معاجم المصطلحات التاريخية في العربية من خلال ما كشف عنه تحليل مقدماتها – بعددٍ من تجليات الوظيفة

الدينية التي حكمت التصنيف في مجال خدمة مصطلحيّة هذا الحقل المعرفي قديماً وحديثًا: جمعًا لمصطلحيته، وتحريرًا لمفاهيمها، وترتيبًا لمداخلها وفق منهجيات متنوعة.

وقد حرصتُ في جردِ هذه الوظائف الفرعية المنضوية تحت الوظيفة الدينية أن تستوعب التصوّر المركب للفكرة الدينية الإسلامية في توزعاتها وأقسامها: الإيمانية (التوحيدية)/ والأخلاقية العملية/ والدعوية الإيجابية / والتهذيبية/ والمحققة لمقامات العظة والعبرة.

رابعًا: الوظيفة الحضارية/ العمرانية:

لقد نتجَ من تحليل تصوّر التاريخ في المنظور الإسلامي ظهور مبدأ العمل، والإنجاز الذي أنجزه الإنسان المسلم في حركة في الزمان/ والجغرافيا.

وهو ما أثمرَ من الوجهة المصطلحية التاريخية أشكالًا صريحة تتغيّا الوظيفة الحضارية/ العمرانية بما هي مقصد أعلى من مقاصد الإسلام في الحياة والوجود.

لقد ظهرت مجموعةٌ من المعاجم المختصة بألفاظ التاريخ الإسلامي واصطلاحاته توزّعت على حقول فرعية تغطي مساحات متنوعة ممّا يسمى بحقول الألفاظ الحضارية.

وقد شملت هذه الحقولُ الحضارية التي انضوى تحتها قطاعات من مصطلحات التاريخ الإسلامي ما يلي:

حقول ألفاظ الملابس أو الثياب والأحذية والأغطية والمفروشات.

حقول ألفاظ الأثاث.

حقول ألفاظ المشيدات والمباني والأسواق والحارات، إلخ.

حقول ألفاظ أدوات الكتابة.

حقول ألفاظ الفنون المختلفة.

حقول ألفاظ الأطعمة والأشربة والأفادية والأبزار والتوابل.

حقول ألفاظ العطور والرياحين والأزهار.

حقول ألفاظ أدوات النقل والمواصلات والسفن.

حقول ألفاظ الأسلحة والمعدات والأدوات المختلفة والآت المستعملة في الصناعات والمهن والحرف.

حقول ألفاظ النظم والمؤسسات.

إن تحليلَ ما تضمنته معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي كاشفٌ عن حجم الثورة العلمية والحضارية والعمرانية التي أنجزها الإنسان في حركة الإيجابية في الزمان والمكان بعد أنْ آمن بالتصور الإسلامي الإيجابي الذي يسكنه هاجس اقتحام مشكلات العالم.

وهو ما تجلّى في صورة مدونةٍ مصطلحيّة تاريخية حيّة تكشف عن حجم ضخم لآثار عمل العقل واليد معًا.

ولعلّ فحص ما أورده الدكتور قتيبة الشهابي في [معجم دمشق التاريخي] يكشف عن إرادة خدمة هذه الوظيفة من قبل هذه المعجمات المختصة بمصطلحات التاريخ الإسلامي، فقد مصطلحات حضارية وعمرانية غطت: الأماكن، والأحياء/ والمشيدات، من الأسواق والحارات، والأزقة، والمساجد، والمدارس والمآذن والآبار، والمنارات والبساتين والبرك

والإصبطلات، والإيوانات، والحصون، والحمامات والدور والدولاب والأربطة، والأعمدة، والأفران وعيون الماء، والفنادق، والقباب، والقبور، والمقامات، والمقاهي، والميادين، والوكالات وغير ذلك.

وهذا مثالٌ واحد فقط يختص بالمشيدات والأبنية، وهو شكلٌ واحد من أشكال ما أنتجته الحضارة العربية الإسلامية من ألفاظ في حقل واحد فقط.

وهذه المعجمات قادرةٌ عن طريق الفحص والتحليل والدراسة أن تخدم هذه الوظيفة الحضارية العمرانية.

لقد اجتهد هذا المبحثُ في رصد الوظائف الكلية التي يمكن لمعاجم المصطلحات التاريخية الإسلامية في العربية أن تنهض بها وتخدمها.

وهي الوظائف التي جمعناها في الأربعة التالية:

أولًا: الوظيفة المعرفية/ التاريخية- الثقافية.

ثانيًا: الوظيفة اللسانية/ اللغوية (المعجمية/ والمصطلحية).

ثالثًا: الوظيفة الدينية/ الإيمانية- الأخلاقية.

رابعًا: الوظيفة الحضارية/ العمرانية.

وهذه الوظائفُ الأربعة قابلة للزيادة، وبالإمكان أن نرى في هذه المعاجم وسيلة لخدمة الوظائف التربوية، ووظائف الضبط الاجتماعي، والوظائف السياسية، وغير ذلك.

2/3 مقاصدُ معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي: دراسةٌ استقرائية تحليلية

في كتابٍ سابق لي هو [مقاصد علم اللغة في الحضارة العربية الإسلامية، دراسة استقرائية، للدكتور خالد فهمي، تقديم الدكتور سعد صلوح، دار المقاصد، القاهرة، 2015م (ص ص:96 – 113)] توقفت أمام مقاصدِ قطاعٍ من المعاجم المختصة الموزعة على محورين، هُما:

المعاجم المختصة المستقلّة؛ أي التي استقل كلّ واحدٍ منهما بفحص مصطلحيّة علم بعينه.

المعاجم المختصة العامة؛ أي التي جمعت مصطلحيات العلوم التي عرفتها الحضارة العربية الإسلامية، وهي ما سمّيتها باسم معاجم المصطلحات في تراث العربية.

وكنت رصدتُ عددًا من المقاصد العليا والعامة والجزئية، حكمتها جميعًا، وانفرد كلّ قطاعٍ بعددٍ من المقاصد لم تظهر في غيره من القطاعات.

واتّفق أنِ اتّفقتْ جميع المعاجم المختصة في السعي نحو خدمة المقاصد التالية:

أولًا: مقصد الإعانة على تفهم الألفاظ المصطلح عليها والمستعملة في كلّ علم، بتحرير تصوراتها ومفاهيمها، عونًا على تحصيلها وفهمها، والإعانة على تقريب حقائق كلّ علم.

ثانيًا: مقصد التوجه نحو نفع أهل العلم في كلّ حقل معرفي، وهو فرع من مقصد خدمة الخلق إرادجة نفعهم.

ثالثًا: مقصد تقويم الخلل، وتسديد النظر لما فرط من السابقين في كلّ مجال.

رابعًا: مقصد التيسير على عموم المتعلمين، ورفع الحرج والمشقة عنهم.

خامسًا: مقصد ترقية العمران من طريق ترقية العلوم، وتحسين الحياة، والمعاش.

وهذه المقاصدُ ما تزال ظاهرة تتجلى عند فحص معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي القديمة والحديثة على السواء.

وسوف نقف عند مجموعةٍ من المقاصد التي كشف عنها تحليل مقدمات هذه المعاجم بعد أن اتّخذناها مسالك تكشف عن هذه المقاصد التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمقاصد الشريعة في العموم.

ولعلّ التفرقة بين مقصود الدراسة من استعمال مصطلح (الوظائف) واستعمال مصطلح المقاصد تكون مهمة في هذا السياق، مع الإقرار بتداخلهما.

لقد استعملت الدراسة- فيما سبق- مصطلح الوظيفة لكليات الأداور التي يمكن أنْ يستثمرها البحث التاريخي المعاصر للحقول المختلفة التي تغطيها مصطلحيّة التاريخ الإسلامي من خلال معاجمها المتنوعة.

واستعملت الدراسةُ مصطلحَ المقاصد وقصدت من وراء هذا الاستعمال تجلية أمرين:

أوّلهما: فحص المقاصد بالمعنى الغالب في دراسات المقاصديين بما هو وثيق الصلة بأصول الفقه، والعلوم الشرعية، وخصائص الشريعة الإسلامية؛

نظرًا لخصوصية قضايا التاريخ الإسلامي المتصل اتصالًا مباشرًا بالتصور الديني الذي ارتبطت به حادثاته وحقائقه بحكم النشأة والبداية والتأسيس.

آخرهما: فحص المقاصد في تجلياتها الجزئية المنبثقة عن الكليات أو المقاصد العليا التي تتوزع في النسخة الأصولية والتراثية على:

1. حفظ الدين.

2. حفظ العقل.

3. حفظ النسل.

4. حفظ المال.

5. حفظ العرض.

أو التي تتوزّع في النسختين المعاصرتين، كما يلي:

النسخة المغربية التي زادت مقصد الحرية على المقاصد أو الكليات الخمسة السابقة.

النسخة العلوانية (نسبة إلى الدكتور طه جابر العلواني) الذي اختزلها في ثلاثة كليات أو مقاصد كبرى، هي:

مقصد التوحيد.

ب - مقصد التزكية.

ج - مقصد العمران.

وفيما يلي بيانٌ بهذه المقاصد التي كشف عنها تحليل مقدمات معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي بما هي مسالك كاشفة عنها:

1) خدمةُ مقصد تعظيم الحق سبحانه:

ظهر في (معيد النعم ومبيد النقم) مقصد مرتبط بصورة مباشرة بالتوحيد وهو: تعظيم الحق، وهو عنده ظاهر من ارتباط النعمة (الوظيفة/ المنصب) بمانحها سبحانه، يقول (ص/ 8): «وعندي أنه يتعين على ذي النعمة أيضًا أن ينظر إليها، وإن قلّت، بعين التعظيم؛ لكونها من قبل الله تعالى؛ فإن قليله لا يقال له قليل... فإنْ وقع في قلبك استقلالُها فإنه يخشى عليك زوالُها وافتقارك إليها، وإن وقع في نفسك استعظامها فأبشر بدوامها والازدياد»

وهذا المقصدُ الذي يظهر من بعض معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي كثيرٌ في أدبياتها التراثية بصورة أوضح من غيرها؛ لوضوح الفلسفة الحاكمة للتأليف في هذه المصطلحية المستصبة للتصور الإسلامي الضابط لحركة الإنسان المسلم في الزمان والمكان.

2) ظهورُ مقصد الإعانة على طاعة الله تعالى، وطلب رضاه:

تجلّى هذا المقصد في بعض معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي في سياق تفسير الحاجة إلى بعض أنواعها وقطاعاتها؛ يقول الدكتور سعيد بن عمر آل عمر في [ألقاب الحكام: نشأتها ودلالاتها (ص145)]: «أوصى رسول الله - ﷺ - بأن يخاطب كلّ مسلم أخاه المسلم بأحب الألقاب إليه؛ ولهذا حرص صحابتُه، ﷺ، على ذلك، واهتم العرب والمسلمون بالألقاب».

وهذا النقلُ يعني أنّ التصنيف في جمع الألقاب بما هي مصطلحات تاريخية في معجمات يمثل نوعًا من الاستجابة لخدمة مقصد الإعانة على طاعة الله تعالى، ولاسيّما أنّ كثيرًا من الألقاب تحيطه العلامتان التاليتان:

أنها تعود في الاستعمال التاريخي إلى عصر النبي، ﷺ، ممّا يجعل من استمرار استعماله أشبه شئ بالحفاظ على السنة من بابها التقريري.

أنّها تمثل نوع استجابة أخلاقية وعملية لإنزال الناس منازلهم.

هذا فضلًا عن الأغراض الوظيفية الأخرى المهمة خلف استعمال الألقاب المختلفة في التاريخ الإسلامي، بحدوده الموضوعية المتنوعة.

3) مقصدُ تزكية النفس، وطلب ترقيها:

ورد في سياق بيانِ أثر رعاية النعم بما هي وظائف تدلّ عليها مصطلحات ارتباطها المباشر في طلب تحقيق تزكية النفس، وطلب ترقيها، يقول السبكي في [معيد النعم، ص/ 8)] «وعندي أنّه يتعين على ذي النعمة أنه ينظر إليها، وإن قلت، بعين التعظيم؛ لأنّها من قبل الله تعالى... وإلى نفسه بالتحقير بالإضافة إليها معترفًا بأنه ليس أهلًا لها... وقد وصله الله إليها لا باستحقاق عليه بل بفضل منه».

وهذا المقصدُ واضحٌ في الأدبيات التراثية بصورة أكثر وضوحًا من غيرها، لقرب العهد بحضور آثار التصوّر الإسلامي في النفوس الذي من مقاصد طلب تزكية النفس من طريق استعظام النعمة (من الوظيفة/ والعمل/ والإنجاز؛ إلخ) الواصلة إليه.

وهذا المقصدُ الذي تكشف عنه بعض معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي نتجَ عنه بعض النتائج الدائرة في محيطه من مثل:

أ – الحرص على تجويد الأعمال، وإتقانها.

ب – التحلّي بمجموعة من القيم الإنسانية في أثناء ملابسة الإنسان في هذا التاريخ لأعماله، ولاسيّما في باب التواضع العملي بتجلياته المتنوعة.

ج - تزايد معدّلات ظهور التراحم في الأوساط المختلفة لنعاكسات الحركة في التاريخ الإسلامي، بسببٍ من استصحاب استشعار الفضل الإلهي على الإنسان فيما يأتيه من الأعمال، ويحققه من الإنجازات.

وقد ظهر هذا المقصدُ في كثيرٍ من أدبيات معاجم التاريخ الإسلامي المعاصرة كذلك، من خلال الشعور الأخلاقي الذي أعلن عنه كثير من أصحابها وتجلى في حمد الله تعالى على ما وفق عليه من صنع هذه المعجمات، وطلب النفع من ورائها، في تيسير فهْم قضايا هذا التاريخ، مسائله وأحداثه المختلفة، وتقدير سهمة السابقين من العلماء ودارسي التاريخ الذين سبقت منهم بعض الآثار الدالة على خدمة هذا الحقل المعرفي المهمّ المتعلّق بتحرير مفاهيم مصطلحات التاريخ الإسلامي، وجمعها، وترتيبها وفقَ منهجيات تصنيفية متنوعة.

4) الإسهامُ في تحقيق مقصد النهوض بمناطق الضعف في حقل الاختصاص:

يرتبط ظهورُ هذا المقصد بمقصد أعلى في التصوّر الإسلامي هو تحقيق العمان من طريقة ترقية العلوم، واستكمال النقص الواقع في بعض حقولها ومناطقها.

وهو من أعلى المقاصد ظهورًا في مقدمات معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي بما هي مسالك كاشفة عن مقاصد تصنيفها.

يقول استانلي لين بول في مقدمة [طبقات سلاطين الإسلام، (ص/ 9)]: «ولعدم وجود كتاب يضمّ البحث عن الراوبط والعلاقات العامة بين ملوك وسلاطين الإسلام الذي حكم منهم ناحية من أنحاء العالم الإسلامي، ويشرح بعض حالاته ومنصبه ومن حلّ محلّه في الحكم».

ويقول الدكتور قتيبه الشهابي في [معجم ألقاب أرباب السلطان في الدول الإسلامية، ص/ 7)]: ولقد وجدت أنّ المكتبة العربية تفتقر إلى مؤلف يساهم في التخلّص من هذه الفوضى التي طالما أرهقت الباحثين والمؤرخين والدارسين بالغوص في خضم المصادر والمراجع بحثًا عن الصحيح».

ويقول الدكتور حسن الباشا في [الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار (ص/ 2): «ولم تحظَ الألقاب الإسلامية حتى الآن (1989م) بدراسةٍ خاصّة وافية على الرغم من عظم شأنها، فهي تفيد - بصفةٍ خاصّة - في تفهّم بعض النظم والاتجاهات التي قد يغفل ذكرها، أو لا تبرز بوضوح في المؤلفات التاريخية... كما توضح الألقاب ميول الحكام، وموظفيهم، وما يسيطر عليهم من نزعات... (و) في كثير من الأحيان تشير إلى برنامج حكوماتهم. وبوجهة عامة تصبح الألقاب الفخرية ذات أهمية قصوى إذا درست نشأتها وتطورها على مدى الزمن في ضوء ما يحيط بها من ظواهر اجتماعية وسياسية ودينية وما تقدمها أو لحق بها من ظروف تاريخية عامة».

ويقول الدكتور سهيل صابان في مقدمة [المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، ص/ 8)]: «والحقيقة أنّ قلّة المراجع في هذا الباب (باب خدمة مصطلحيّة التاريخ العثماني) سببٌ كاف للاهتمام به».

إنّ هذه النصوص تكشف عن ظهورٍ حقيقي لخدمة مقصد النهوض بمناطق الضعف في حقل الاختصاص المتعلق بتمرير مفاهيم التاريخ الإسلامي بحقوله الفرعية المتنوعة، فقد بيّن كثيرٌ من أصحاب معاجم مصطلحيّة التاريخ الإسلامي أنّ السبب الذي حفزهم إلى إنجاز أعمالهم كان كامنًا وراء الفقر الظاهري في المكتبة العربية من جهة مصطلحيّة التاريخ الإسلامي.

وهذا التعبير عن «افتقار المكتبة اللغوي المختصة بألفاظ التاريخ الإسلامي» تكرّر ظهور في غير معجمٍ من معاجم هذه المصطلحية، كما مرّ بنا هنا الآن، وكما نرى في مقدّمة الدكتور زين العابدين شمس الدين نجم لمعجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية (ص/ 5): «تفتقر المكتبة العربية إلى المعاجم الخاصة بالألفاظ والمصطلحات التاريخية التي تعتبر مصدرًا له أهميته البالغة في تأصيل البحوث والدراسات التاريخية».

ويقول مصطفي عبد الكريم الخطيب في [معجم المصطلحات والألقاب التاريخية (ص/ 6)]: «وجدت أنّ مثل هذا الكتاب قد يسدّ ثغرة في المكتبة العربية التي أعتقد أنها تفتقر إلى مثل موضوعه على الرغم من غناها بالمؤلفات الموسوعية والمعاجم اللغوية».

5) توخّي تحقيق مقصد التيسير على الباحثين:

يمثّل هذا المقصد واحدًا من المقاصد الفاشية في التأليف عند المسلمين منذ زمانٍ بعيد بتأثير مباشر من الخصيصة العامة للشريعة الإسلامية التي تتوخى التيسير على المكلفين.

وهو المقصد الذي تكرّر التعبير عنه في مقدمات كثير من معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي، وظهرت له تجليات كثيرة أبرزها:

أولًا: تحقيق التيسير من طريق اختصار الوقت وتوفير، بتطبيقات تيسيرية على مستوى المنهج والترتيب والجمع والتوثيق، إلخ.

ثانيًا: تحقيق التيسير من طريق التنويع المنهجي في طرق ترتيب المداخل والمصطلحات والتنويع الحاصل من لغة المعاجم وأنواعها بحسب ذلك الموزعة على أحادية اللغة، أو ثنائيتها.

ومن النصوص الدّالة التي وردت في مقدامات معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي ما يلي:

يقول الدكتور زين العابدين نجم في [معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية ص/ 5)]: «إنّ المؤرخين والباحثين في وقتنا الحالي يصعب عليهم الإلمام بمعنى هذه الألفاظ والمصطلحات، وهو الأمرُ الذي دفعه إلى صنع هذه المعجم.

ويقرّر الدكتور مجيب حسين المصري في مقدمة [معجم الدولة العثمانية (ص/ 14)]: «إنّ ما بعثه على إخراج هذا المعجم ما لمسه في الواقع توهّمات مُتخيّلة في تفسير كثيرٍ من مصطلحات التاريخ العثماني بما هو فرع من مصطلحيّة التاريخ الإسلامي، بحسب الحدود الزمنية والموضوعية، فيقول «لذلك بعثتني البواعث على إخراج هذا الكتاب رجاء أن يرجعوا إليه إذا وجدوا مسًّا للحاجة».

ويقول الدكتور قتيبه الشهابي في [معجم ألقاب أرباب السلطان (ص/ 7)] «ولقد وجدتُ المكتبة العربية تفتقر إلى مؤلّفٍ يساهم في التخلص من هذه الفوضى التي طالما أرهقت الباحثين والمؤرخين والدارسين».

ويقول [المعجم الجامع (ص/ 7)]: «يبقى هذا المعجم مجرد محاولة متواضعة، وضع أصلًا لإعانة القراء العرب على فهم ما أشكل فهمه، مما ورد في كتب التاريخ قديمها وجديدها».

ويقول مصطفي عبد الكريم الخطيب (ص/ 5): «كان عليّ بمقتضى منهجية التحقيق أنْ أشرح ما غمض من المعاني: وهو نوعٌ من التيسير على الباحثين في هذا الميدان المعرفي، وتقول نجاة محاسيس في مقدمة [معجم

المعارك التاريخية (ص/ 18)]: «لقد حلمت... أن يكون بين يدي طلبة التاريخ معجماً يحتوي على المعارك والحروف والتاريخية؛ ليسهل عليهم الرجوع إليها ومعرفة تفاصيلها دون العناء».

ويقول الدكتور سهيل صابان (ص/ 10): «وقد تمّ إيراد كثيرٍ من المصطلحات باللغة التركية من ترجمة للمداخل حسب استخداماتها وبعضها الآخر باللغة العربية... يسهل وصول الباحثين إليها في وقت قصير».

إنّ هذه النصوص الكثير استهدفت بيان الوعي الظاهر من هذه المعجمات بإرادة تحقيق مقصد التيسير على المستعملين من أبواب متعددة منهجية وإجرائية، وتصنيفية ولغوية وتاريخية.

6) ظهورُ مقصد طلب تحقيق تقييم أعمال السابقين في خدمة هذا المجال المعرفي، والنّصح لهم بالاستداك عليهم، وتكملة منجزهم وهو مقصد أخلاقي يستهدف الوفاء العملي:

كشف تحليلُ عددٍ من مقدّمات معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي عن ظهورِ مقصدٍ ينتمي إلى الأخلاق العملية الإيجابية يتغيّا تكملة الأعمال المعجمية المختصة بألفاظ التاريخ الإسلامي التي أنجزها السابقون، والاستدراك عليها من جوانب كثيرة: مادة ومنهجًا. وهو نوعُ وفاء عملي يدلّ على ما يلي:

شكر الأعمال السابقة في الميدان بطريقة عملية تستدرك نقصها.

النصح لأصحاب هذه الأعمال.

ج. تقدير أصحاب هذه الأعمال، بتحليل أعمالهم، وبيان قيمتها ووزنها في الميدان.

وقد نصّ كثيرٌ ممّن جاء لاحقًا على هذا المقصد بعبارات واضحة جلية، يقول مصطفي عبد الكريم الخطيب [معجم المصطلحات والألقاب التاريخية (ص/ 6)]: «وجدت أنّ مثل هذا الكتاب (يقصد معجمه) قد يسدّ ثغرة في المكتبة العربية التي أعتقد أنها تفتقر إلى موضوعه... وهنا عليّ أن أذكر بأنّ أستاذنا الكبير محمد أحمد دهمان، رحمه الله كان قد صنّف كراسًا من هذا القبيل جعله بعنوان: معجم الألفاظ التاريخية، ضمنه تفسير بعض المعاني والمصطلحات الخاصة بالعصر المملوكي... كان مقتنعًا بأن كتابه يجب أن يكون بعنوان: معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي. وانتقل إلى رحمة الله قبل أن يدفع بكتابه إلى الطبع» وقد كان ذلك قبل 1988م تاريخ وفاته، ثمّ طبع بعد ذلك سنة 1990م.

فهذا النصّ يكشف عن معرفة المنجز السابق في مجال خدمة قطاع من مصطلحيّة التاريخ الإسلامي، ويشكر صاحبه عليه، ويقدره ويعلن عن قيمته العلمية، ويقرّر أنّه في حاجة إلى الاستكمال والتوسعة.

ويقول الدكتور مصطفي بركات [الألقاب والوظائف العثمانية (ص/)]: «وتجدر الإشارةُ إلى أنّ هذه الدراسة تعدّ امتدادًا تاريخيًّا لما بدأه أستاذنا العالم الجليل الأستاذ الدكتور: حسن الباشا في...[الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار)».

وهذا النصّ الموجز يكشف عن خلال استعمال عبارة «تعدّ امتدادًا» عن مقصد العناية بهذا العمل المعجمي تكملة، وتعميقًا لمادته، واستيعابًا لعددٍ من حقوله الأخرى.

وهذا المقصد وإن جاء مرتبطًا بوظيفة معرفية تتغيّا تقدير سهمة السابقين من اللاحقين وفاءً وشكرًا وبرًّا – فإنه جاء كذلك مرتبطًا بوظيفة أخلاقية تسهم في تحقيق بعض تجليات المقصد الأعلى الذي هو التزكية.

7) الإسهامُ في تحقيق مقصد تقويم الخلل وتسديد النظر:

ويرتبط مقصدُ تقويم الخلل وتسديد النظر بروح عامة فاشية في التصوّر الإسلامي تدور حول:

النصح للأمة.

طلب الإتقان وتجديد الأعمال، بتصحيح ما فرط من أصحابها، والزيادة عليها بما فات جمعه، وتحسين وظائف هذه الأعمال.

وهذا المقصد من أكثر المقاصد ظهورًا في مقدمات معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي، يقول مصطفي عبد الكريم الخطيب [معجم المصطلحات والألقاب التاريخية (ص/ 6)]: «وفي جلسةٍ علمية ذكرت له رحمه الله (يقصد محمد أحمد دهمان صاحب: معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي) أنّ مثل هذا العنوان المطلق يوحي بالشمولية على خلاف مضمونه المؤخّر بعصر المماليك، (وقد كانت الكراسة قبل طبعها وصدورها بعنوان: معجم الألفاظ التاريخية) ولو أنّه أضاف إلى مادته بعض المصطلحات من العصور الأخرى لانسجمت مادته مع هذا العنوان انسجامًا كاملًا».

إنّ هذا النقل يدلّ على ظهور مقصد تقويم الخلل وتسديد النظر لنوع عمل رائد سبقه به واحدٌ من رواد العمل المعجمي المختص بمصطلحية التاريخ الإسلامي في حقبة أو حقل فرعي من حقبها وحقولها.

ويقول الدكتور سهيل صابان [المعجم الموسوعي (ص/ 9)]: «إنّ فائدة هذا المعجم تكمن» في تصحيح الأخطاء التي وقع فيها بعض الباحثين من شرح المواد الواردة فيه».

ويقول استانلي لين بول (طبقات سلاطين الإسلام (ص/ 8) «ومع هذا وقعتُ على أخطاء واشتباهات كثيرة ممّا دعتني إلى مراجعة كتب التاريخ الإسلامي بغية الوقوف على الصحيح من السنين والأعلام».

ويقول الدكتور قتيبة الشهابي [معجم ألقاب أرباب السلطان (ص/ 8)]: «ووجدت في عددٍ من الكتب التي وضعها المستشرقون... كثيرًا من الهنات والأخطاء فقمتُ بتصحيحها معتمدًا على أمهات المصادر التاريخية».

يتّضح من هذه النصوص التي يدور فيها استعمال الكلمة المفتاحية (تصحيح) التوجّه إلى تحقيق مقصد تقويم الخلل وتسديد النظر بمعالجة ما فرط من أصحاب المعاجم المتقدّمة في الزمن على أيدي أصحاب المعاجم المتأخرة من طرق كثيرة، هي:

أ – تصحيح الأخطاء.

ب – استكمال النقص، واستدراك الفوائت.

ج – ضبط غير المنتظم.

د – الزيادة في الوظائف المعجمية.

8) طلبُ تحقيق مقصد نصب الأسوة والقدوة:

وهو مقصدٌ عملي ديني ومعرفي معًا، ظهر في بعض مقدمات معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي المعاصرة، يقول الدكتور صلاح الدين المنجد [معجم المؤرخين الدمشقيين، ص/ 6)]: «وأملنا أن يكون عملنا هذا خطوة لحصر التواليف التاريخية التي قدمها الدمشقيون– ترغيبًا لعلماء، دمشق الشباب في الاهتمام بتاريخ دمشق».

إنّ مقصد نصب الأسوة للأجيال القادمة، كما يظهر من استعمال كلمة (ترغيب) في هذا النقل؛ يتعالق بمجموعة من المقاصد الشرعية الأخرى المهمة من مثل:

أ – المقصد التربوي، في حفز الأجيال الجديدة إلى الارتباط بالنافع المفيد من الأعمال، كما ظهر في معجم معارك الجهاد في ليبيا للتليسي (ص/ 9).

ب – المقصد الوطني، الذي يدفع الأجيال القادمة إلى الارتباط بالوطن وخدمته. وقد سبق أن ظهر في معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي لمحمد أحمد دهمان (ص/ 9) أن الدافع وراء إنجازه كان هو حبه لوطنه، بعبارة (حبي لبلادي) ودعم قضيته.

9) توخّي تحقيق مقصد تعميق العلم بتحرير مفاهيمه:

هذا مقصدٌ ينبثق من مقصد هو طلب تحقيق العمران من طريق تعميق العلم بمسائل التاريخ الإسلامي وحقائقه وقضاياه بتحرير مفاهيمه، وضبط مصطلحيته. وهو مقصدٌ ظاهر في مقدّمات كثير جدًّا من معاجم التاريخ الإسلامي، يقول الدكتور زكي محمد حسن في تصديره [معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي، لزامباور، ص/ 8]: «ولا شكّ في هذذا (المعجم) جليل الفائدة للمشتغلين بالتاريخ الإسلامي، وأنه تقدم في ميدان هذه الدراسات خطا واسعة».

وهذا المقصدُ ظاهرٌ كذلك في مقدمات معاجم المصطلحات التاريخية الإسلامية للدكتور زين العابدين شمس الدين (ص/ 6) والدكتور مجيب حسين المصري (ص/ 14) والدكتور سهيل صابان (ص/ 10) ومحمد أحمد دهمان (ص/ 7) وغيرهم.

لقد قرّر جمهرة أصحاب معاجم مصطلحيّة التاريخ الإسلامي أنّ تحرير المفاهيم، وضبط المحصل من دلالات هذه المصطلحات هو الطريق الأولى والمركزية لفهم حقائق التاريخ الإسلامي، ومسائله، وقضاياه، واستلهامها واستثمارها في العصر الحديث.

10) السعي نحو تحقيق مقصد اللذة والمتعة من وراء الطلب والعلم:

وهو مقصدٌ جليل يتعلق بأصل فاش في الروح الإسلامية الحقيقية يتعلق بصناعة البهجة والفرح الهادئ.

وتحقيقُ اللذة والمتعة من طريق طلب العلم، وتحصيل الفهم، وتنمية الإدارك والملكات مقصدٌ مرتبط ارتباطًا وثيقًا وجليًّا بحفظ النفس.

ويقول الدكتور فؤاد صالح السيد في [معجم الألقاب (ص/ 14)]: مفسّرًا بعض الإجراءات المنهجية في كتابه بإرادة تحقيق مقصد للقارئ هو: «متعة القراءة ولذة المتابعة».

إنّ هذا المبحث الذي جردنا فيه عشرة مقاصد تكشفت من خلال تحليل مقدّمات معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي، تكمن أهميته في الوعي الظاهر لدى صانعي هذه المعجمات بغايات تأليفها، ومقاصدها.

وهذه المقاصد قابلة للزيادة، من مثل:

أ - تحقيق مقصد العظة، كما قرّر السبكي في معيد النعم (ص/ 1).

ب - تحقيق مقصد الإعانة على التوبة، والرجوع من طريق المعصية والفساد كما قرّر السبكي كذلك في معيد النعم (ص/ 1).

ج - تحقيق مساعدة المستعمل ممّا يمكن التعبير عنه بإغاثة الملهوف، ونجدته، كما جاء في معيد النعم (ص/ 1).

خاتمةُ الكتاب

على مدى بابيْن وخمسة فصول عالجَ هذا الكتاب - بالدراسة اللسانية والتحليل - مصطلحيّة التاريخ الإسلامي من منظورٍ علمي المعجم والمصطلح.

وقد جاء البابُ الأوّل في فصلين، هُما:

معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي المستوعبة (الأحادية اللغة/ والثنائية اللغة).

معاجم مصطلحات التاريخ الإسلامي غير المستوعبة (المحقبة/ والوظائف/ والمعارك/ والمؤسسات/ والأعلام).

وجاء البابُ الثّاني في ثلاثة فصول، هي:

1. أنماط مصطلحات التاريخ الإسلامي من منظور الشكل/ والوظيفة/ والمعنى/ والمصدر اللساني.

2. تأثيل مصطلحات التاريخ الإسلامي.

3. وظائف معاجم التاريخ الإسلامي ومقاصدها.

وكان سبقُ هذين البابين صناعةَ تمهيد مطوّل، عالجَ ثلاثةَ مسائل في ثلاثة مباحث، هي:

مصطلح التاريخ الإسلامي: حدود التصوّر والمفهوم.

مصطلح التاريخ الإسلامي: الحدود الزمنية والموضوعية.

مصادر مصطلحيّة التاريخ الإسلامي.

وقد أنتج هذا العملُ مجموعةً من النتائج، نرصدها فيما يلي:

أولًا: ظهرَ قدَمُ العناية بخدمة مصطلحيّة التاريخ الإسلامي في التراث المعرفي العربي بصورةٍ واضحة.

ثانيًا: ظهر التنوعُ على مستويات كثيرة في هذا الحقل المعرفي، توزّعت على ما يلي:

التنوع الكمّي، في كثافة المداخل.

التنوع المنهجي في مناهج التصنيف والترتيب.

التنوع الوظيفي خدمة وظائف متنوعة.

التنوع اللغوي في لغات المداخل والشروح.

ثالثًا: ظهر نوعُ تفاوتٍ كبير بين معاجم كلّ مدرسة تصنيفية في الالتزام بمبادئ صناعة المعجم الحديث، وجاء غالب هذه المعاجم مفتقرًا إلى أصول صناعة المعجم وتطبيقاتها على معاجم مصطلحيّة التاريخ الإسلامي.

رابعًا: ظهر غيابُ المؤسسات عن مجال خدمة معاجم مصطلحيّة التاريخ الإسلامي بصورةٍ واضحة، وإن بدت استثناءات نادرة.

خامسًا: أسهمت كثيرٌ من اللغات في بناء مصطلحيّة التاريخ الإسلامي لأسبابٍ كثيرة، منها:

وحدة الدّين الإسلامي الجامع بين كثير من الشعوب مختلفة اللغات.

تنوّع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية.

سادسًا: كشفت الدراسةُ عن الوعي بمجموعةٍ ضخمة من الوظائف (المعرفية/ والدينية/ والحضارية) يمكن استثمارُ هذه المعاجم لتحقيقها.

سابعًا: كشفت الدراسة عن الوعي بمجموعةٍ ضخمة من المقاصد يمكن استثمارُها في العصر الحديث.

إنّ هذه الدراسة مجرّد محاولةٍ أرجو أن تكون مقبولة ومعينة على فحص ما أسهمت به الحضارة العربية الإسلامية لتطوير لغة العلم في حقلٍ من أهمّ الحقول التي عكست التصوّر الإسلامي في حركة الإنسان المسلم في الزمان والمكان، وما لحق هذه الحركة من تفاعلات وصراعات، ما أحاط بها من تغيّرات وانحرافات معًا.

إنّ دراسة مصطلحيّة التاريخ الإسلامي باتت قضية عابرة للاختصاصات تلزم المختصّين في التاريخ الإسلامي والدرس الحضاري، والاجتماعي والاستراتيجي معًا، فضلًا عن حقل اللسانيات التطبيقة.

المراجع

أ

1 - آداب النفوس، للحارث المحاسبي، ت 2433هـ، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، (ط1) 1408هـ=1988م.

2 - آفاق جديدة في المعجمية العربية الإسلامية، للدكتور خالد فهمي، دار النشر للجامعات، القاهرة، 1436هـ=2015م.

3 - الآلة والأداة وما يتبعها من الملابس والمرافق والهيئات، لمعروف الرصافي، 1945م. تحقيق عبد الحميد الرشودي، بغداد، 1980م.

4 - أبجد العلوم، لصديق حسن خان، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1420هـ=1999م.

5 - أبكار الأفكار في أصول الدين، للآمدي، تحقيق الدكتور أحمد محمد المهدي، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1423هـ=2002م.

6 - الاتجاهات العامة في الأبحاث التاريخية، لجفري باراكلو، ترجمة الدكتور صالح أحمد العلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1404هـ=1984م.

7 - أحكام السوق، ليحيي بن عمر بن يوسف الأندلسي، ت289 هـ، تحقيق الدكتور محمود علي مكي، صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد، مج4:/ع1 - 2" لسنة1375هـ=1956م.

8 - الأخلاق والسير في مداواة النفوس، لابن حزم، ت456هـ، تحقيق الدكتور الطاهر المكي، دار المعارف، ط (1)، القاهرة1981م.

9 - الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار، ﷺ، للنووي، نشره خليل الميس، مكتبة المتنبي، القاهرة، 1979م.

10 - الاستخراج في أحكام الخراج، لابن رجب الحنبلي، تحقيق جندي الهيتي، مكتبة الرشد، الرياض، 1989م.

11 - الأسس اللغوية لعلم المصطلح، والدكتور محمود فهمي حجازي دار غريب، القاهرة، بلا تاريخ.

12 - اسم الآلة: دراسة صرفية معجمية، للدكتور حنان إسماعيل عمايرة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006م.

13 - الإشارة إلى مذهب أهل الحقّ، لأبي إسحاق السرازي، ت476هـ، تحقيق الدكتور محمد السيد الجليند، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1420هـ=1999م.

14 - إصلاح الفكر الإسلامي: مدخل إلى نظام الخاطب في الفكر الإسلامي المعاصر، للدكتور طه جابر العلواني، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1417هـ=1996م.

15 - إصلاح المال، لابن أبي الدنيا، تحقيق مصطفى مفلح، دار الوفاء، المنصورة، مصر، 1990م.

16 - أصول الدين، للبغدادي، ت429هـ، دار المدينة، بيروت، مصورة مطبعة الدولة، بدار الفنون التركية، إستنابول، 1346هـ=1928م.

17 - أصول نقد النصوص ونشر الكتب، لبراجشراسر، نشره الدكتور محمد حمدي البكري، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1995م.

18 - الأصول والفروع، لابن حزم الأندلسي، ت 456هـ، تحقيق الدكتور محمد عاطف العراقي، وآخرين، دار النهضة العربية، القاهرة، 1978م.

19 - الإعلان بالتوبيخ لِمَن ذمّ التاريخ، للحافظ الشمس السخاوي، تحقيق فرانتز روزنتال وترجم تعليقاته الدكتور صالح أحمد العلي، دار الكتب العلمية، بيروت، بلا تاريخ.

20 - اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، للفخر الرازي ت 606هـ، تحقيق الدكتور على سامي النشار، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1365هـ=1938م.

21 - الألفاظ السريانية في المعاجم العربية، ومار أغناطيوس أفرام الأول برصوم المجمع العلمي العربي، بدمشق، 1948 - 1951م.

22 - الألفاظ الفارسية المعربة، لآدي شير1915م، دار العرب، للبستاني، القاهرة، ط (2) 1987م - 1988م.

23 - الألفاظ الهندية المعربة، الدكتور محمد يوسف مجلة اللسان العربي، مج10 ج1 ذو القعدة 1392هـ=1973م.

24 - ألقاب الحكام: نشأتها وتطورها، ودلالاتها في منطقة الخليج العربي، لدكتور سعيد بن عمر آل عمر، مجلة الدارة، الرياض،ع (2) سنة 1420هـ.

25 - الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار، للدكتور حسن الباشا، الدار الفنية للنشر، القاهرة، 1409هـ=1989م.

26 - الألقاب وأسماء الحرف والوظائف في ضوء البرديات العربية، للدكتور سعيد مغاوري محمد، سنة 2000م.

27 - الألقاب والوظائف العثمانية للدكتور مصطفى بركات، دار غريب، القاهرة، 2000م.

28 - أنشودة المتن والهامش: نحو إحياء جديد لعلم تحقيق النصوص التراثية، للدكتور خالد فهمي، تحرير هالة القاضي، دار النشر للجامعات، القاهرة 2015م.

29 - الأنواء والأزمنة ومعرفة أعيان الكواكب في النجوم، لابن عاصم الثقفي، 403هـ تحقيق الدكتور نوري حمودي القيس ومحمد نايف الديلمي، دار الجيل، بيروت، 1416هـ=1996م.

30 - الأنيق في المناجنيق، تحقيق الدكتور إحسان هندي، معهد التراث العلمي، جامعة حلب، ومعهد المخطوطات العربية، الكويت، 1405هـ=1985م.

31 - الأيام والليالي والشهور، للفراء،207هـ، تحقيق إبراهيم الإبياري، المطبعة الأميرية، القاهرة 1956م.

32 - الإيضاح في أصول الدين، للزاغوني، ت 527هـ، تحقيق عصام السيد محمود، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، تحقيق التراث (2)، الرياض، ط (1)، 1424هـ=2003م.

ب

33 - البحث في التاريخ، قضايا المنهج والإشكالات، للدكتور عاصم الدسوقي، مؤسسة ابن خلدون، القاهرة، ط (4)سنة 2002م.

34 – بدائع الزهور في وقائع الدهور، لابن إياس، ت 928ه، تحقيق محمد مصطفى، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، سلسلة الذخائر (3648)، 1998م.

ت

35 – تاج العروس، للزبيدي1205هـ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج وآخرين، الكويت 1965م – 1998م.

36 – تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، للدكتور أحمد السعيد سليمان، دار المعارف، القاهرة، 1979م.

37 – تاريخ الأدب الجغرافي العرب، لكراتشكو فسكي، ترجمة صلاح الدين عثمان هاشم، مراجعة إيغور بليايف، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1965م.

38 – تاريخ الخلفاء، للسيوطي، 911هـ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، 1975م.

39 – التاريخ الإسلامي: مقدّمة قصيرة جدًّا، ترجمة إيناس المغربي ومراجعة شيماء عبد الحكيم، مؤسسة هنداوي، القاهرة 2014م.

40 – تاريخ العلم ودور العلماء العرب في تقدمه، للدكتور عبد الحليم منتصر، دار المعارف، ط (5)، القاهرة1973م.

41 – تاريخ المعتقدات والأفكار الدينية، لميرسيا إلياء، ترجمة عبد الهادي عباس، دار دمشق،ط (1)، دمشق سنة 1986م.

42 – التاريخ والمؤرخون العرب، للدكتور السيد عبد العزيز سالم، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1967م.

43 - تاريخنا المفترى عليه، للدكتور يوسف القرضاوي، دار الشروق، القاهرة، ط (2)، القاهرة، 2006م.

44 - تبصرة الأدلة في أصول الدين، لأبي المعين النسفي، ت508هـ، تحقيق كلود سلامة، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، 1993م.

45 - تجارة مكة وظهور الإسلام، لباتريشا كرون، ترجمة آمال محمد الروبي، ومراجعة محمد إبراهيم بكر، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة (757)، 2005م.

46 - تحقيق النصوص بين أخطاء المؤلفين وإصلاح الرواة والنساخ والمحققين، للدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2009م.

47 - تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم، لابن جماعة، 733هـ [دار الكتب العلمية، مصوّرة دائرة المعارف العثمانية، بتصحيح محمد هاشم الندوي، 1354هـ.

48 - تراث العرب السياسي، أعمال ندوة قضايا المخطوطات (5)، تنسيق الدكتور فيصل الحفيان، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، 2002م.

49 - تراث العرب والمسلمين في العلاقات الخارجية، أعمال ندوة قضايا المخطوطات(6)، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، 2003م، تنسيق وتحرير الدكتور فيصل الحفيان.

50 - تراث المعاجم الفقهية في العربية، للدكتور خالد فهمي، دار المقاصد، القاهرة، ط (2) 2015م.

51 – ترتيب العلوم، لساجقلي زاده، تحقيق محمد إسماعيل السيد، دار البشائر، بيروت، 1408هـ=1988م.

52 – تطوّر علم التاريخ الإسلامي حتى نهاية العصور الوسطى، للدكتور أحمد رمضان أحمد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1989م.

53 – تطوّر الفكر العلمي عند المسلمين، للدكتور محمد الصادق عفيفي، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1976 – 1977.

54 – التعريف بالمصطلح الشريف، لابن فضل الله العمري، ت 747هـ، تحقيق الدكتور سمير الدروبي، منشورات جامعة مؤتة، الكرك، الأردن، 1413هـ=1992م.

55 – تفسير التاريخ علم إسلامي، للدكتور عبد الحليم عويس، دار الوفاء، المنصورة، مصر، 1418هـ=1998م.

56 – تقاليد المخطوط العربي: معجم مصطلحات فنية مع ببليوجرافيا، لآدم جاسيك، طبعة بريل، ليدن، بوستون، كولن، 2001م، والترجمة العربية لمحمود زكي ومراد تدغوت، ومراجعة الدكتور فيصل الحفيان، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، 2008م – 2010م.

57 – تكملة المعاجم، لـدوزي1883م، ترجمة الدكتور محمد سليم النعيمي، الأعظمية، العراق1976م.

58 – التنبيه والردّ على أهل الأهواء والبدع، للملطي الشافعي، ت 377هـ [تحقيق محمد زاهد الكوثري، القاهرة، 1991م.

59 – تنقية أصول التاريخ لإسلامي، للدكتور حسين مؤنس، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2005م.

60 – تهذيب الأخلاق وتطهير الأعراق، لابن مسكويه، ت 421هـ، المطبعة النصرية، القاهرة، 1398هـ.

61 – تهذيب اللغة، الأزهري تحقيق الدكتور عبد السلام سرحان، الدار المصرية للتأليف، القاهرة، 1964م.

ج

62 – جامع التعريب بالطريق القريب للعلائي، 922هـ، تحقيق نصوص أونال، مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، 1416هـ=1995م.

ح

63 – الحثّ على حفظ العلم، وذكر الحفاظ، لابن الجوزي، 597هـ، تحقيق الدكتور فؤاد عبد المنعم، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993م.

64 – الحثّ على طلب العلم والاجتهاد في جمعه، لأبي هلال العسكري،400هـ، تحقيق الدكتور عبد المجيد دياب، دار الفضيلة، القاهرة، 1998م.

65 – حدائق الياسمين في ذكر قوانين الخلفاء والسلاطين، ابن كنان، تحقيق عباس صباغ، دار النفائس، بيروت، 1412هـ=1991م.

66 – حدود الاقتراض اللغوي، الدكتور عبد المنعم السيد جدامي دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، 2016م.

67 – الحضارة الإسلامية، في القرن الرابع الهجري، لآدم متيز، ترجمة الدكتور محمد عبد الهادي أبو ريدة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 1995م، الألف كتاب الثاني.

68 - حضارة العرب، لجوستاف لوبون، ترجمة عادل زعيتر، مكتبة البابي الحلبي، القاهرة، بلا تاريخ.

69 - الحضارة العربية، لجاك ريسلر، ترجمة غنيم عبدون، مراجعة الدكتور أحمد فؤاد الأهواني، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، بلا تاريخ.

70 - حوليات تاريخ الاستعمار الإيطالي، جروسو، طبعة روما 1934م.

خ

71 - الخراج، أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم نشره قصي محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، ط6، القاهرة، 1397هـ.

72 - الخراج، يحيي بن آدم القرشي تحقيق أحمد شاكر، دار التراث، القاهرة، 1347هـ.

د

73 - الدارس في تاريخ المدارس، للنعيمي، 927هـ، تحقيق جعفر الحسيني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1988م.

74 - الدبلوماسية النبوية، لعبد الرحمن أبو المجد، مؤسسة الرسالة، دمشق، بيروت، ط (1) 1430هـ=2009م.

75 - دراسات عن المؤرخين العرب، لمرجليوث، ترجمة الدكتور حسين نصار، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1422هـ=2001م.

76 - دستور الأخلاق في القرآن، لدكتور محمد عبدالله دراز، ترجمة الدكتور عبد الصبور شاهين، مراجعة الدكتور محمد السيد بدوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (ط10) 1418هـ=1998م.

77 – الدعوة إلى الإسلام في بحث تاريخ نشر العقيدة الإسلامية، ترجمة الدكتور حسن إبراهيم حسن والدكتور عبد المجيد عابدين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط (2) 1957م.

78 – الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة، لابن يوسف الحكيم، تحقيق الدكتور حسين مؤنس، دار الشروق، القاهرة، ط (2) 1406هـ=1986م.

79 – الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي، لوائل حلاق، ترجمة عمرو عثمان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، أكتوبر 2014م.

ر

80 – الرتبة في طلب الحسبة، الماوردي تحقيق أحمد جابر بدران، دار الرسالة، القاهرة، 2002م.

81 – الرتب والألقاب المصرية لرجال الجيش والهيئات العلمية والقلمية، منذ عهد أمير المؤمنين عمر الفاروق، لأحمد تيمور باشا، 1950م.

82 – رسائل القاسم الرسي، ت246هـ، في: نقد المسلمين للثنوية والمجوس، مع الرد على ابن المقنع، تحقيق إمام حنفي عبدالله، دار الآفاق العربية، القاهرة، 1420هـ=2000م.

83 – رسالة في تحقيق تعريب الكلمة الأعجمية، لابن كمال الباشا، 940هـ، تحقيق الدكتور سليمان العابد، معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، (17) مكة المكرمة، 1407هـ.

84 – رسالة فى التعريف للمنشي 1001هـ، [تحقيق الدكتور سليمان العابد، معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى (17) مكة المكرمة، 1407هـ.

85 – رسالة الكلم الثمان، للشيخ حسن المرصفي نشرها الدكتور أحمد زكريا الشلق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1984م.

86 – رسالة لغوية عن: الرتب والألقاب المصرية لرجال الجيش والهيئات العلمية والقلمية منذ عهد أمير المؤمنين عمر الفروق، لأحمد تيمور باشا، دار الكتاب العربي، لجنة المؤلفات التيمورية، القاهرة، 1369هـ=1950م.

87 – رسوم دار الخلافة، لأبي هلال الصابئ، تحقيق ميخائيل عواد، دار الآفاق العربية 2003م، مصورة عن طبعة العاني، بغداد، 1964م.

ز

89 – الزينة في الكلمات الإسلامية العربية، لأبي حاتم الرازي، تحقيق الدكتور عبد الله سلوم السامرائي، بغداد، بلا تاريخ (ج3).

س

90 – سفراء النبي، ﷺ، لمحمود شيت خطاب، مؤسسة الريان، بيروت، ودار الأندلس الخضراء، جدة، 1417هـ=1996م.

91 – السفن الإسلامية، لدرويش النخيلي، جامعة الإسكندرية، 1974م.

92 – السفينة في المعجمية العربية: قراءة في آفاق القدرة والمرونة اللغوية، آفاق جديدة في المعجمية العربية الإسلامية، للدكتور خالد فهمي، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2015م.

93 – سلوك المالك في تدبير الممالك، لابن أبي الربيع، تحقيق الدكتور حامد عبد الله ربيع، دار الشعب، القاهرة، 1400هـ=1980م.

94 – السوق في التراث الإسلامي، إيرج بروشافي مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 2012م.

ش

95 - شرح الأصول الخمسة (التي تحكم المعتزلة)، للقاضي عبد الجبار، ت 415هـ، تحقيق الدكتور عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط (1) 1384هـ=1965م.

96 - شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، للشهاب الخفاجي، المكتبة التجارية، القاهرة، 1325ه.

ص

97 - الصاحبي، لابن فارس395هـ، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1977م.

98 - صبح الأعشى في صناعة الإنشا، للقلقشندي، ت821هـ، مطبعة بولاق، القاهرة، 1331هـ=1913م.

99 - صناعة المعجم الحديث، الدكتور أحمد مختار عمر عالم الكتب، القاهرة، ط (1) سنة 1998م.

ع

100 - عقائد السلف، الدكتور على سامي النشار وعمار جمعي الطالبي، دار السلام، القاهرة، 1428هـ = 2007م.

101 - العلاقات الدولية في الإسلام، للشيخ محمد أبو زهرة، هدية مجلة الأزهر، ذي الحجة 1436هـ=القاهرة، 2015م.

102 - العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي، للدكتورة نادية محمود مصطفى، مركز الحضارة للدراسات السياسية ودار البشير، القاهرة، 2015م.

103 – علم التاريخ: دارسة في مناهج البحث، للدكتورة فتحية عبد الفتاح النبراوي، دار الآفاق العربية، 1992م.

104 – علم التاريخ عند المسلمين، لفرانتز روزنتال، ترجمة الدكتور صالح أحمد العلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (ط2) سنة 1403هـ=1983م.

105 – علم التاريخ، لهرنشو، ترجمة الدكتور عبد الحميد العبادي، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ذاكرة الكتابة، القاهرة، 2009م.

106 – علم الدلالة، الدكتور أحمد مختار عمر عالم الكتب، القاهرة، ط (5) سنة 1998م.

107 – العلم عند العرب وأثره في تطور العلم العالمي، لألدوميلي، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار والدكتور محمد يوسف موسى، ومراجعة حسين فوزي، دار القلم، القاهرة، 1381هـ=1962م.

108 – علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، الدكتور على القاسمي في مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط (1) سنة 2008م.

109 – علوم العرب البحرية من دراسة مقارنة، لحسن صالح شهاب، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، (11) الكويت، 1984م.

110 – العلوم عند العرب، لقدري حافظ طوقان، مكتبة مصر، سلسلة الألف كتاب، القاهرة، 1976م.

111 – العلوم عند المسلمين: مقدمة مصورة، لهوارد تيرنر، ترجمة فتح الله الشيخ، مراجعة أحمد عبدالله السماحي، المشروع القومي للترجمة (644) المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط (1) 2004م.

112 – العنوان: حقيقة وتحقيقه في الكتاب العربي المخطوط، وعباس أرجيلة، دار كنوز المعرفة، الأردن، 2015م، نقلًا عن كتاب جيرار جينيت: لبنان، 1987م.

غ

113 – غاية المرام في علم الكلام، للأمدي، ت631هـ، تحقيق الدكتور حسن الشافعي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1431هـ=2010م.

114 – الغريب المصنف لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، 224هـ، تحقيق الدكتور محمد المختار العبيدي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، دار سحنون، تونس ط (2) 1996م.

ف

115 – الفتى المتيم والمعلم، لأليف شافاك، ترجمة الدكتور محمد درويش، دار الآداب، بيروت، 2015م.

116 – الفرق بين الفرق، للبغدادي، ت 429هـ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، بلا تاريخ.

117 – فرق الشيعة، للنوبختي والقمي، ق3هـ، تحقيق الدكتور عبد المنعم الحفني، دار الرشد، القاهرة، ط (1) 1412هـ=1992م.

118 – فصول في فقه العربية الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (3)، 1987م.

119 – فقه التاريخ في ضوء أزمة المسلمين الحضارية، للدكتور عبد الحليم عويس، دار الصحوة، القاهرة، 1414هـ=1994م.

120 – فقه اللغة وسر العربية للثعالبي، 429هـ، تحقيق الدكتور خالد فهمي، وتصدير الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998م.

121 – فكرة التاريخ عند العرب من الكتاب إلى المقدمة، لطريف الخالدي، ترجمة حسني زين، منشورات الجمل، بغداد، بيروت، فرايبورج، 2015م.

122 – فلسفة ابن خلدون الاجتماعية، طه حسين، كتبها 1917م، وترجمها محمد عبد الله عنان 1925م، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، مكتبة الأسرة، 2006م.

123 – الفن الإسلامي في الأندلس: الزخرفية النباتية، لباسيليو بابون مالدونادو، ترجمة علي إبراهيم على منوفي، مراجعة محمد حمزة حداد، المجلس الأعلى للثقافة، (354) القاهرة، 2002م.

124 – الفنون الزخرفية الإسلامية المبكرة في العصرين الأموي والعباسي، للدكتور على أحمد الطايش، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط (2) 2003م.

125 – الفن الحربي في صدر الإسلام، لعبد الرءوف عون، دار المعارف، القاهرة، 1961م.

126 – في التاريخ فكرة ومنهاج، لسيد قطب، دار الشروق، القاهرة، 1987م.

127 – الفهرست: معجم الخريطة التاريخية للممالك الإسلامية، أمين واصف بك، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصورة طبعة مصر 1916م، بعناية أحمد ذكي باشا.

128 - في تحقيق النص للدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت،2004م.

ق

129 - القاموس المحيط، للفيروزآبادي، 817هـ، تحقيق مركز الرسالة للدراسات وتحقيق التراث، بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (3) 2012م.

130 - قاموس المصطلحات الأثرية والفنية، لحلمي عزيز، لونجمان، القاهرة، 1992م.

131 - قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، للدكتور محمد عمارة، دار الشروق، القاهرة، بيروت، 1413هـ=1993م.

132 - قاموس المصطلحات التاريخية: إسلامي، وسيط حديث ومعاصر لأنور محمود زناتي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2007م.

133 - قاموس الوثائق والأرشيف للدكتورة سلوى على ميلاد، دار الشروق، جدة، ط (1)، 1403هـ=1983م.

134 - القرآن الكريم وتنمية الوعي بالتاريخ، الدكتور أبو اليزيد العجمي، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ع72، لسنة 23 صفر 1429هـ - مارس 2008م.

135 - قصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل، للمحبي، تحقيق الدكتور عثمان محمود الصيني، مكتبة التوبة، الرياض، 1994م.

ك

136 – الكامل في الاستقصاء فيما بلغنا من كلام القدماء، لتقي الدين النجراني، تحقيق الدكتور السيد محمد الشاهد، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1420هـ=1999م.

137 – كتاب آداب المعلمين، لمحمد بن سحنون، 256هـ، تحقيق محمد العروسي المطوي، دار الكتب الشرقية، تونس، 1972م.

138 – كتاب الأزمنة وتلبية الجاهلية، لقطرب206هـ، تحقيق الدكتور حنا جميل حداد، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط (1)، 1405هـ=1985م.

139 – كتاب الأزمنة والأمكنة، للمرزوقي، 421هـ، حيدر آباد الدكن بالهند، 1332هـ، ثمّ بتحقيق الدكتور محمد نايف الديلمي، عالم الكتب، بيروت 1422هـ=2002م.

140 – كتاب الأموال لأبي عبيدة القاسم بن سلام،224هـ، تحقيق محمد خليل هراس، دار الفكر، بيروت، 1998، وتحقيق د. محمد عمارة، دار السلام، القاهرة، 2009م.

141 – كتاب الأنواء، للزجاج، 316هـ، تحقيق الدكتورة عزة حسن، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1427هـ=2006م.

142 – كتاب الأنيق في المنجانيق، لابن أرنبغا الزردكاش، تحقيق الدكتور إحسان هندي، معهد المخطوطات العربية، وجامعة حلب، 1405هـ=1985م.

143 – كتاب تخريج الدلالات السمعية على ما كان في عهد رسول الله، ﷺ من الحرف والصنائع والعمالات الشرعية، للخزاعي التلمساني، ت

789هـ، تحقيق أحمد محمد أبو سلامة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1415هـ=1995م.

144 - كتاب تعليم المتعلم طريق التعلم، للزرنوجي، 620هـ، تحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1986م.

145 - كتاب الحيدة، لأبي يحيي الكناني، تحقيق الدكتور جميل صليبا، دار صادر، بيروت، ط (2) 1412هـ=1992م.

146 - كتاب الخراج، لأبي يوسف، 182هـ، المكتبة السلفية، القاهرة، ط (6) 1397هـ.

147 - كتاب الخراج ليحي بن آدم،203هـ، تحقيق أحمد شاكر، دار التراث، القاهرة، 1347هـ.

148 - كتاب الدعوات الكبير، تحقيق بدر عبد الله بدر، مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، 1409هـ=1989م.

149 - كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية، أبو حاتم الرازي، تحقيق الدكتور حسين بن فيض الله الهمذاني، تقديم الدكتور إبراهيم أنيس، القاهرة 1956 - 1958م.

150 - كتاب صورة الكواكب الثمانية والأربعين، للرازي الصوفي، 376هـ، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط (1) 1401هـ=1981م.

151 - كتاب الطبيخ ابن سيار الوراق، تحقيق الدكتور إحسان ذنون الثامري والدكتور محمد عبد الله القدحان، وتقديم إبراهيم شبوح، دار صادر، بيروت، 2012م.

152 - كتاب العالم والمتعلم، للحكيم الترمذي، 280هـ، تحقيق الدكتور رفعت فوزي، والدكتور علي عبد الباسط مزيد، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2001م.

153 - كتاب العلم وآداب العالم والمتعلم، للنووي، 676هـ، تحقيق عبد الله بدران، دار الخير، بيروت، دمشق، 1993م.

154 - كتاب العلم، للحارث المحاسبي، 243هـ، تحقيق محمد العابد مزالي، الدار التونسية للنشر، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1975م.

155 - كتاب الفروسية والمناصب الحربية، لنجم الدين الرماح المعروف بالأحدب، تحقيق عيد ضيف العبادي، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، بغداد، 1984م.

156 - كتاب قوانين الدواوين، لابن مماتي، تحقيق عزيز سوريال عطية، الجمعية الزارعية الملكية، 1942م، مصورة مكتبة مدبولي، القاهرة،1411هـ=1991م.

157 - كتاب محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من الحكماء والمتكلمين، للفخر الرازي، ت 606هـ، تحقيق الدكتور حسين أتاي، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1411هـ=1991م.

158 - كتاب مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، لأبي الحسن الأشعري، ت 324ه، تحقيق هلمت ريتر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، سلسلة الذخائر (61) (ط4)، القاهرة 1421هـ=2000م، مصورة فرانز شتاينر، فيسبادن، ألمانيا، 1400=1980م.

159 - كتاب المنية والأمل في شرح الملل والنحل، لابن منصور الحسني اليماني، ت 840هـ، تحقيق الدكتور محمد جواد شكور، مؤسسة الكتب الثقافية، دمشق، وطهران، 1998م.

160 - كتب محققة وفوائد، للدكتور على جواد الطاهر، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1997م.

161 - كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي، تحقيق الدكتور رفيق العجم، والدكتور علي دحروج، مكتبة لبنان، بيروت، 1996م.

162 - كشف النقاب عن الأسماء والألقاب، ابن الجوزي، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، دار الجيل، بيروت، 1414هـ=1994م.

163 - الكلمات المفاتيح، معجم ثقافي مجتمعي، لريموند ويليامز، ترجمة نعيمان عثمان، تقديم طلال أسد، ومراجعة محمد برى، المشروع القومي للترجمة (980)، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، (189).

164 - كيف نكتب التاريخ الإسلامي؟، محمد قطب، دار الشروق، القاهرة (ط (2)، 1413هـ=1993م.

ل

165 - لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1990م.

166 - لغة الجغرافيين العرب ومصطلحاتهم، ليوسف التوني، حوليات كلية الآداب/ جامعة عين شمس، مج9 لسنة 1964م.

167 - لغة السياسة في الإسلام، برنارد لويس، ترجمة الدكتور إبراهيم شتا، دار قرطبة، القاهرة، 1993م.

168 – الليل والنهار، لابن فارس395هـ، تحقيق حامد الخفاف، دار المؤرخ، بيروت، 1413هـ=1993م.

م

169 – مآثر الإنافة في مآثر الخلافة، للقلقشندي، 821هـ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، سلسلة التراث العربي، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، (11) 1964م.

170 – مبادئ اللغة، للخطيب الإسكافي، تصحيح بدر الدين النعساني، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1325ه.

171 – مجموع رسائل في التحقيق وتصحيح النصوص، للمعلمي،1386هـ، تحقيق محمد أجمل الإصلاحي، دار عالم الفوائد، الرياض، (23) 1434هـ.

172 – مجموعة الوثائق السياسية في العهد النبوي والخلافة الراشدة، للدكتور محمد حميد الله، الجامعة العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ط (1) 1941م، مصورة مكتبة مدبولي، القاهرة 2000م.

173 – محاضرات في تاريخ الاصطلاحات الفلسفية العربية، للويس ماسينون، تحقيق الدكتورة زينب محمود الخضيري، تصدير الدكتور إبراهيم بيومي مدكور، المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة.

174 – مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، لابن قيم الجوزية، ت 751هـ، اختصره محمد الموصلي، تصحيح زكريا علي يوسف، مكتبة المتنبي، القاهرة، 1981م.

175 – المخصص، لابن سيده الأندلسي، 458هـ، تصحيح محمد محمود التركيزي الشنقيطي، وعبد الغني محمود، مصورة دار الكتاب الإسلامي، عن طبعة بولاق، القاهرة، 1321ه.

176 – المخطوطات العربية: دليل القارئ، لآدم جاسيك، طبعة بريل، ليدن، بوستو2009م، ضمن: handbook of oriental studies.

177 – المدخل إلى الدراسات التاريخية، لانجلوا وسينوبوس، ترجمة الدكتور عبد الرحمن بدوي، ضمن كتابه: النقد التاريخي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط (4)1981م.

178 – المزهر في علوم اللغة، للسيوطي،911هـ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، دار التراث، بالقاهرة، 1958م.

179 – المساجد، الدكتور حسين مؤنس الكويت، سلسلة عالم المعرفة، (رقم 37)، سنة 1981م.

180 – المستقصي في التصريف، للدكتور عبد اللطيف الخطيب، مكتبة دار العروبة، الكويت، سنة 2002م.

181 – المسلمون وكتابة التاريخ: دراسة في التأصيل الإسلامي لعلم التاريخ، المعهد العالمي، للفكر الإسلامي، القاهرة، ط (2) 1415هـ=1995م.

182 – مشكاة الأنوار الهادمة لقواعد الباطنية الأشرار، ليحيي بن حمزة العلوي، ت 745هـ، تحقيق الدكتور محمد السيد الجليند، دار الفكر الحديث، القاهرة، 1973م.

183 – المشكلات الثقافية في معجم إلياس بقطر، الدكتور عبد المنعم السيد جدامي، ضمن المعجمية العربية، قضايا وآفاق، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، 2016م.

184 – المصائد والمطارد، لكشاجم، تحقيق عبد الله محمد الحبشي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، 2002م.

185 – مصادر دراسة التاريخ الإسلامي، لجان سوفاجيه وكلودكادين، ترجمة الدكتور عبد الستار الحلوجي والدكتور عبد الوهاب علوب، المشروع القومي للترجمة (31) المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة 1998م.

186 – المصادر العربية لمصطلحات الأشكال الأرضية، للدكتور عبد الله يوسف الغنيم، الكويت، 1983م.

187 – المصدر الصناعي في العربية دراسة صرفية دلالية، للدكتور محمد عبد الوهاب شحاتة، دار غريب، القاهرة، بلا تاريخ.

188 – مصر الإسلامية وتاريخ الخطط المصرية، محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (2) 1969م.

189 – مصطلح السفينة عند العرب، لهانس كندرمان، ترجمة نجم عبد الله مصطفى المجمع الثقافي، بأبي ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2002م.

190 – مصطلحات تاريخية مستعملة فى العصور الثلاثة الأيوبي، والمملوكي والعثماني، [للدكتور إبراهيم الكيلاني، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ع (49)السنة 13، أكتوبر1992م.

191 – المصطلحات السياسية في الإسلام، للدكتور حسن الترابي، دار الساقي، بيروت، 2000م].

192 - المصطلحات العسكرية في القرآن الكريم، لمحمود شيت خطاب، المجمع العلمي العراقي، بغداد 1386هـ=1986م.

193 - المصطلحات المعمارية في وثائق محمد علي وخلفائه، للدكتور محمد علي عبد الحفيظ، القاهرة، 2005م.

194 - المصطلحية النظرية والمنهجية التطبيقية، لماريا تيريزا كابري، ترجمة محمد أمطوش، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2012م.

195 - المصطلح الوثائقي لخالد زيادة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2008م.

196 - مصطلحات البحث والتأليف عند العرب، للدكتور أحمد جاسم النجدي، كتاب المورد، دراسات في اللغة، تحرير طراد الكبيسي، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد 1986م.

197 - المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات، ماريا كابري ترجمة محمد أمطوش، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2012م.

198 - مقاصد علم اللغة في الحضارة العربية الإسلامية، للدكتور خالد فهمي، دار المقاصد، القاهرة / 2015م.

199 - مقالات في اللغة والأدب، الدكتور تمام حسان عالم الكتب، القاهرة، ط (2) سنة 2006م.

200 - المداخل المنهجية للبحث في العلاقات الدولية في الإسلام، إشراف الدكتورة نادية مصطفى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1417هـ=1996م.

201 – المدارس التاريخية الحديثة للدكتور الهادي التيمومي، دار التنوير، بيروت، القاهرة، ودار محمد علي الحامي، صفاقس تونس، 2013م.

202 – مدخل إلى إسلامية المعرفة مع مخطط مقترح لإسلامية علم التاريخ، د/ عماد الدين خليل، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1412ه=1992م ط (3).

203 – المسيرة الإسلامية للتاريخ، لمنير محمد الغضبان، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، 1991م.

204 – مصطلح التاريخ، لأسد رستم، بيروت، سنة 1939م.

205 – مصطلح السفينة عند العرب، هانس كندرمان، ترجمة نجم عبد الله مصطفى، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2002م.

206 – مصطلحات ابن خلدون، شفيق جبري، مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق، ج26، سنة 1959.

207 – مصطلحات علوم القرآن، للدكتور عبد الحليم عويس وأنور الباز، دار الوفاء، المنصورة، مصر، 1428هـ= 2007م.

208 – مصطلحات علوم القرآن: عرض وتحليل واستدراك، للدكتور سليمان بن صالح القرعاوي، جامعة الملك فيصل، الأحساء، المملكة العربية السعودية، (ط1) 1423هـ، (ط2) 1428هـ.

209 – مفاتيح العلوم، للخوارزمي الكاتب، 387هـ، تحقيق فان فلوتن، تقديم الدكتور محمد حسن عبد العزيز، الهيئة العامة لقصور الثقافة– سلسلة الذخائر (118)؛ القاهرة، سنة 2008م.

210 - مقدّمة في المصطلحية، ترجمة الدكتور محمد محمد حلمي هليل، جامعة الكويت، سنة 2000م.

211 - المقدمة، لابن خلدون، تحقيق الدكتور علي عبد الواحد وافي، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، 1979 - 1981م.

212 - المعاجم عبر الثقافات: دراسة في المعجمية، ترجمة الدكتور محمد محمد حلمي هليل، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، والكويت ط (1)، سنة 2007م.

213 - معاجم المصطلحات الحديثية العربية المعاصرة، للدكتور خالد فهمي، دار المقاصد، ط (1)، القاهرة، 2016م.

214 - معاجم المصطلحيات في تراث العربية، خالد فهمي دار النشر للجامعات، القاهرة، 2013م.

215 - معجم الأديـان: الدليل الكامل للأديان العالمية، لجون ر. هنيليس، ترجمة هاشم أحمد محمد، مراجعة وتقديم الدكتور عبد الرحمن الشيخ، المركز القومي للترجمة (1381)، القاهرة 2010م.

216 - المعاجم الأصولية في العربية، للدكتور خالد فهمي، دار المقاصد، القاهرة ط (2)، 2016م.

217 - معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، لمحمد أحمد دهمان، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، 1410هـ=1990م.

218 - معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية، للدكتور زين العابدين شمس الدين نجم، القاهرة، 1427هـ=2006م، طبعة خاصة للمؤلف.

219 – معجم ألفاظ العقيدة، لأبي عبد الله عامر فالح، تقديم عبد الله بن عبد الرحمن بن جبرين، مكتبة العبيكان، الرياض (ط1) 1417هـ، وط (2) سنة 2000م.

220 – معجم ألقاب أرباب السلطان في الدول الإسلامية، للدكتور قتيبة الشهابي، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، 1995م.

221 – معجم الألقاب والأسماء المستعارة في التاريخ الإسلامي، للدكتور فؤاد صالح السيد، دار العلم للملايين، بيروت، 1990م.

222 – معجم ألقاب السياسين في التاريخ العربي والإسلامي، للدكتور فؤاد صالح السيد، 1432هـ=2011م.

223 – معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي، لزامباور، ترجمة الدكتور زكي حسن بك، وحسن أحمد محمود، وآخرين، دار الكتب والوثائق القومية، ط (2)، القاهرة:1429هـ=2008م.

224 – المعجم الإسلامي، لأشرف طه أبو الدهب، دار الشروق، القاهرة، 2002م.

225 – معجم التاريخ الإسماعيلي، لفرهارد دفتري، 2016م.

226 – معجم تاريخ مصر، لجون فوتشر كنج، ترجمة عنان علي الشهاوي، مراجعة عاصم الدسوقي، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة (408)، القاهرة، 2003م.

227 – المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية، للدكتور حسن حلاق والدكتور عباس صباغ، دار العلم للملايين، بيروت، 1999م.

228 - معجم الحضارة الإسلامية، للدكتور يوسف عيد والدكتور يوسف فرحات، دار الفكر العربي، بيروت 2000م.

229 - معجم الدراري اللامعات في منتخبات اللغات، لمحمد علي الأنسي، بيروت، سنة 1320هـ.

230 - معجم الدولة العثمانية، للدكتور حسين مجيب المصري 2004م، نشر أول مرّة 1989م، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، واعتمدنا طبعة 2004م، الدار الثقافية للنشر، القاهرة.

231 - معجم دمشق التاريخي للأماكن والأحياء والمشيدات ومواقعها وتاريخها، للدكتور قتيبة الشهابي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1999م.

232 - المعجم الذهبي: فارسي/ عربي، الدكتور محمد التونجي طبعة المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، بدمشق، 1993م.

233 - المعجم الصغير لمفردات اللغة المصرية القديمة، للدكتور أحمد بيدي، وهرمن كيس، المطابع الأميرية، 1958م.

234 - المعجم العربي لأسماء الملابس، للدكتور رجب عبد الجواد، رحمه الله، تقديم الدكتور محمود فهمي حجازي، ومراجعة الدكتور عبد الهادي التازي، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2002م.

235 - معجم العمارة والفن، للدكتور عفيف بهنسي، مكتبة لبنان، بيروت1995م.

236 - معجم علم الأخلاق، ترجمة توفيق سلوم، دار التقدم، الاتحاد السوفيتي، موسكو، 1984م.

237 - المعجم العلمي للمعتقدات الدينية، لسعد الفيشاوي، مراجعة الدكتور عبد الرحمن الشيخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007م.

238 - معجم العلوم الاجتماعية، تصدير الدكتور إبراهيم مدكور، الشعبة القومية للتربية والعلوم والثقافة، اليونسكو، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975م.

239 - المعجم الفلسفي، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، 1403=1983م.

240 - المعجم الفلسفي، للدكتور عبد المنعم الحفني، الدار الشرقية، القاهرة ط (1) 1410هـ=1990م.

241 - المعجم الفلسفي، معجم المصطلحات الفلسفية، للدكتور مراد وهبة، دار قباء، القاهرة، 1998م.

242 - معجم القراءات، للدكتور عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، سنة 2000م.

243 - المعجم المختصر للوقائع التاريخية، العسكرية، الاجتماعية، الدينية، لسالم سليمان العيس، دار النمير، دمشق، 1998م.

244 - معجم المصطلحات الأرشيفية، لبيتر فالن، ترجمة غسان منير سنو، الدار العربية للعلوم، بيروت، 1990م.

245 - معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، للدكتور نزيه حماد، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هيرندن/ فيرجينيا، 1414هـ=1993م، تقديم الدكتور جابر العلواني.

246 – معجم مصطلحات البحث العلمي، للدكتور محمد عبد الله أبي داهش، مكتبة العبيكان، الرياض، 1418هـ= 1998م.

247 – معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، لمصطفي عبد الكريم الخطيب، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1416هـ=1996م.

248 – معجم مصطلحات التاريخ والحضارة الإسلامية، لأنور محمود الزناتي، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 2011م.

249 – معجم مصطلحات التاريخ العربي الحديث والمعاصر، للدكتور مصطفى عبد الغني الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2003م.

250 – معجم مصطلحات التاريخ، ليحيي محمد نبهان، دار يافا للنشر، عمان، الأردن، 2008م.

251 – معجم مصطلحات التاريخ والآثار، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1432هـ=2011م.

252 – معجم المصطلحات الجغرافية، لمجمع اللغة العربية، القاهرة، ط(1) 1431هـ=2010م.

253 – معجم المصطلحات الجغرافية، ليوسف التوني، القاهرة، 1964م.

254 – معجم مصطلحات الخط العربي والخطاطين، للدكتور عفيف بهنسي، مكتبة لبنان، بيروت، 1995م.

255 – معجم مصطلحات العلوم الشرعية، لأنور الباز، دار الوفاء، المنصورة، مصر، 2010م.

256 - معجم مصطلحات العمارة والفنون، للدكتور عاصم محمد رزق، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000م.

257 - معجم مصطلحات الفنون للدكتور عفيف بهنسي، بيروت، 1981م.

258 - معجم المصطلحات اللغوية، للدكتور رمزي البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، 1990م.

259 - معجم مصطلحات المخطوط العربي، (قاموس كوديكولوجي)، للدكتور أحمد شوقي بنين ومصطفى طوبي، الخزانة الحسينة، الرباط، ط (3)، 2005م.

260 - معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، للدكتور محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط (2) سنة 2001م.

261 - معجم المعارك التاريخية، لنجاة سليم محمود محاسيس، دار زهران للنشر، عمان، الأردن،2011م.

262 - معجم معارك الجهاد في ليبيا (1911 - 1931م) لخليفة التليسي، 1983م.

263 - معجم مفردات الآرامية القديمة: دراسة مقارنة، الدكتور سليمان بن عبد الرحمن الذبيب مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، سنة 2006م.

264 - معجم مفردات المشترك السامي في اللغة العربية، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الآداب، القاهرة، 1994م.

265 - المعجم المفصل بأسماء الملابس عند العرب، ترجمة الدكتور أكرم فاضل، بغداد، 1971م.

266 - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، لمحمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، 1996م.

267 - المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، للدكتور سهيل صابان، مراجعة الدكتور عبد الرازق محمد حسن بركات، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1421هـ=2000م.

268 - معجم المؤرخين الدمشقيين، للدكتور صلاح المنجد، الكتاب الجديد، بيروت 1978م.

269 - معجم المؤرخين المسلمين، ليسري عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية، بيروت، 1991م.

270 - معيد النعم ومبيد النقم، التاج السبكي، تحقيق محمد على النجار، مكتبة الخانجي، القاهرة (ط3) 1414هـ=1994م.

271 - المعربات الرشيدية، للتتوي، 1068هـ، ترجمة الدكتور نور الدين آل علي، والدكتور أمين عبد المجيد بدوي، دار الثقافة، القاهرة، 1379هـ=1979م.

272 - المفاهيم معالم: نحو تأويل واقعي، محمد مفتاح المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1999م.

273 - مفاتيح اصطلاحية جديدة: معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، لطوني بنينت، ترجمة سعيد الغانمي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2010م.

274 – مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، لطاش كبرى زاده، تحقيق الدكتور كامل كامل بكري والدكتور عبد الوهاب أبو النور، دار الكتب الحديثة، القاهرة، 1968م.

275 – الملابس المملوكية، لماير، ترجمة الدكتور صالح الشيتي، القاهرة، 1972م.

276 – الملاحة عند العرب، للسيد سليمان الندوي، ترجمة جلال السيد الحفناوي، المركز القومي للترجمة، (2071)، القاهرة، 2013م.

277 – الملل والنحل، للشهرستاني، ت 548هـ، تحقيق الدكتور عبد اللطيف محمد العبد، مكتبة الأنجلو المصرية، ط (1)، القاهرة، 1977م.

278 – من المعجم إلى القاموس، لدكتور إبراهيم بن مراد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2010م.

279 – المنتخب من غريب كلام العرب، لكراع النمل 421هـ، تحقيق الدكتور محمد العمري، جامعة أم القري، مكة المكرمة، 1989م.

280 – المنتقي من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال (وهو مختصر منهاج السنة) للذهبي، تحقيق محب الدين الخطيب، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، وكالة الطباعة والترجمة، الرياض، 1413هـ.

281 – المنسوجات والألبسة العربية في العهود الإسلامية الأولى، للدكتور صالح العلي [بيروت 2003م].

282 – منهاج البيان فيما يستعمله الإنسان، تحقيق الدكتور محمود مهدي بدوي، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، 2010م.

283 – منهاج السنة النبوية، لابن تيمية، ت 728هـ، تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض 1986م.

284 – منهج البحث التاريخي، الدكتور حسن عثمان دار المعارف، ط (7)، القاهرة، 1996م.

– منهج البحث في التاريخ والتدوين التاريخي عند العرب، للدكتور محمد عبد الكريم موافي، جامعة تونس، بنغازي، ليبيا، 1990م.

285 – المنهج في كتابات الغربيين عن التاريخ الإسلامي، للدكتور عبد العظيم الديب، كتاب الأمّة (27)، الدوحة، قطر، ربيع الآخر 1411هـ.

286 – الموجز في مراجع التراجم والبلدان والمصنفات وتعريف العلوم، للدكتور محمود محمد الطناحي، 1406هـ=1985م.

287 – موسوعة الأخلاق، للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، تقديم الدكتور محمد عبد الفضيل القوصي، القاهرة، 1433هـ=2012م.

288 – الموسوعة الإسلامية العامة، للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، إشراف الدكتور محمود حمدي زقزوق، القاهرة، 1422هـ=2001م.

289 – موسوعة التاريخ الإسلامي، للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، 1436هـ= 2015م.

290 – موسوعة تاريخ العلوم العربية، إشراف الدكتور رشدي راشد، مركز الدراسات الوحدة العربية، مؤسسة عبد الحميد شومان، بيروت، ط (1) 1997م.

291 - موسوعة الحضارة الإسلامية، للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، إشراف الدكتور محمود حمدي زقزوق، القاهرة، 1426هـ=2005م.

292 - موسوعة علم الآثار، لكلين دانيال، ترجمة ليدن يوسف، دائرة الإعلام، بغداد، 1990م.

293 - موسوعة الفرق والمذاهب في العالم الإسلامي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، إشراف الدكتور محمود حمدي زقزوق، القاهرة، 1428هـ=2007م.

294 - موسوعة الفلسفة، للدكتور عبد الرحمن بدوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط (1) 1984م.

295 - موسوعة كامبرديج في النقد الأدبي، تحرير جورج كيندي، ترجمة الدكتور أحمد عثمان، (النقد الأدبي الكلاسيكي).

296 - موسوعة المصطلحات التاريخية العثمانية (عثماني/ تركي/ عربي)، للدكتور لطفي المعوش، مكتبة لبنان، وصائغ، بيروت، 2012م.

297 - موسوعة مصطلحات علم التاريخ العربي الإسلامي، للدكتور رفيق العجم، ناشرون، بيروت، سنة 2000م.

298 - موسوعة المفاهيم العامة، للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، إشراف الدكتور محمود حمدي زقزوق، القاهرة، 1421هـ=2000م.

299 - المولد: دراسة في بناء الألفاظ، جان بريفو، وجان فرانسوا سابليرول، ترجمة خالد جهيمة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2010م.

300 – الميزان في الأقيسة والمكاييل والأوزان، لعلي باشا مبارك، تحقيق الدكتور أحمد فؤاد باشا، ومراجعة الأستاذ مصطفى حجازي، مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1432هـ=2001م.

ن

301 – نحو معجم تاريخي لمصطلح ونصوص فنون صناعة المخطوط العربي، لإبراهيم شبوح، ضمن صيانة وحفظ المخطوطات الإسلامية، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن1418هـ=1998م.

302 – نشأة علم التاريخ عند العرب، للدكتور عبد العزيز الدوري، مركز زايد للتراث والتاريخ، العين، الإمارات العربية المتحدة، 1420هـ=2000م.

303 – النقد التاريخي، ترجمة عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات الكويت، ط (4) 1981م.

304 – نقد الرواية التاريخية عند المسلمين: نماذج مختارة ودراسات في إطار النقد التاريخي للدكتور عمر فاروق فوزي، مركز زايد للتراث والتاريخ، العين، الإمارات العربية المتحدة ط (1) 1428هـ=2007م.

305 – نقد الطالب لزغل المناصب، ابن طولون الصالحي الدمشقي، تحقيق محمد أحمد دهمان، وخالد محمد دهمان، ومراجعة نزار أباظة، دار الفكر المعاصر بيروت، 1412هـ= 1992م.

306 – النقود الإسلامية، المسمى بشذور العقود في ذكر النقود، للمقريزي، تحقيق السيد محمد بحر العلوم، المكتبة الحيدرية، النجف، 1387هـ=1967م.

307 – النقود الإسلامية منذ بداية القرن السادس وحتى نهاية القرن التاسع الهجري، للدكتور رأفت محمد النبراوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2000م.

308 – النقود العربية والإسلامية وعلم النميات، لأنستاس الكرملي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1987م.

309 – نهاية الأرب في فنون الأدب، للنويري، ت733هـ، المؤسسة المصرية العامة لتأليف والترجمة والنشر، وزارة الثقافة، القاهرة، 1938 – 1998م.

و

310 – وثيقة المدينة: دراسات في التأصيل الدستوري في الإسلام، تحرير عبد الأمير زاهد مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت2014م.

مراجع أجنبية:

1 – Dictionary of lexicography, by:Hartman and G.James, London,1998.

2 - Dictionary of word origins, Jon, Ayto. Arcade publishing. New York,1990.

3 - Arabic contributions the English vocabulary, by Salman, Beirut,1996.

فهرس الموضوعات